أسرار الغرب مع ليبيا



في قبضة الأخطبوط

يروت إلى لوكربي

لمخابرات العسكرية الأمريكية

الد كودارد / ليستر نوكس كولمان





مؤسسة آدم للنشر والتوزيع

في قبضة الأخطبوط

First Edition 1996

٣ ڤاليتا بيلدينك - ساوث ستريت
ڤاليتا - مالطا

Edam Publishing House Limited

MALTA OFFICE :3, Valletta Buildings, South Street, Valletta
Malta. Telephone: 239588 FAX: 250500

في قبضة الأخطبوط

من بيروت إلى لوكربي
خفايا المخابرات العسكرية الأمريكية

دونالد كودارد / ليستر نوكس كولمان


مؤسسة آدم للنشر والتوزيع

صدر لأول مرة باللغة الانجليزية ببريطانيا 1993
شركة بلومزبيرى للنشر المحدودة ـ 2 ميدان سوهو ـ لندن WIV 5 DE

الترجمة والتعريـب والإعــداد
مؤسسة آدم للنشـــر
مالطـــا ـ لنـــدن

تقديــــم

يسر مؤسسة آدم للنشر ـ أن تقدم لقراء العربية كتاب (فى قبضة الأخطبوط) الذى يدون فيه الصحفى والكاتب السياسى البريطانى المعروف دونالد كودارد Donald Goddard قصة رجل المخابرات الأمريكية ليستر نوكس كولمان Lister Coleman الذى كلفته وكالة الاستخبارات العسكرية DIA بالتجسس على أنشطة وكالة مكافحة المخدرات DEA فى الشرق الأوسط والتى كانت تتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية CIA فى تأمين حركة شحنات الهيروين المراقبة المتجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية عبر فرانكفورت ولندن فى عملية مزدوجة الغرض تهدف إلى السيطرة على «بارونات» المخدرات من جانب ومن جانب آخر تحقيق عائد مالى خفى لتمويل الأنشطة السرية لتلك الأجهزة، واستطاع كولمان من موقعه ذاك أن يقف على التفاصيل الدقيقة التى أدت إلى تفجير طائرة (بان ام) فوق مدينة لوكربى الاسكتلندية فى ديسمبر ١٩٨٨، كما استطاع ـ بعد انفكاكه من قبضة الأخطبوط الذى لا يزال يطارده ـ أن يكشف للعالم من خلال هذا الكتاب تفاصيل هامة عن المرتكب الحقيقى للجريمة.

لذا فإن هذا الكتاب الذى فاجأ به (كولمان) المحققين وأجهزة الغرب يعتبر سفراً هاما من شأنه أن يزود وسائل الاعلام العربى بأحد المراجع الموثوقة النادرة التى تسهم فى التعريف بحقائق وأحداث قلما وجدت طريقها إلى القارئ العربى الذى لاشك سيجد عرضا مذهلا للأساليب الملتوية التى انتهجتها ـ ولا تزال ـ مختلف الأجهزة الأمريكية تحت ذريعة حماية المصالح القومية حتى ولو أدى ذلك إلى أن يصبح شعب بأسره رهينة لهذه السياسات.

ونأمل أن يكون هذا الكتاب الذى يعتبر شهادة «شاهد من أهلها» نبراسا للقارئ ليستنتج بنفسه من خلال سرد وقائع القصة مدى هشاشة الأسس التى بنيت عليها الاتهامات الحالية الموجهة للمواطنين الليبيين والتى لم تثبت بالحجج والبراهين القانونية حسبما ورد من خبايا وأسرار فى هذا الكتاب.

والله الموفــق،

الناشر

مقدمة

يُنصح الجواسيس بعدم استعمال المفكرات أو إرسال المذكرات أو الاحتفاظ بنسخ من التقارير التى يرسلونها. فإذا ما أثيرت حولهم الشبهات فإن «الإنكار» هو أملهم الوحيد فى النجاة.

ولكن إذا ما اضطر الجاسوس إلى الإنكار داخل وطنه، فإن الانكار سيكون بمثابة حبل المشنقة له. فعدم توفر أية مستندات لديه، وعدم قدرته على الوصول إلى الملفات الرسمية الموجودة لدى حكومته. يحتمان عليه أن يعتمد فى معظم الأحيان على ذاكرته فى دفاعه عن نفسه وفي النهاية يجد نفسه في موقف تُوضع فيه كلمته هو فى إحدى كفتى الميزان بينما توضع كلمة حكومته فى الكفة الأخرى.

وهذا بطبيعته يثير تساؤلات حول مصداقيته، وهذا عامل مقلق فى العمل المخابراتى فى أحسن الأحوال . أما فى أحلك الأوقات فإنه يمكن أن يفضى إلى القتل. فإذا كان معظم الناس يميلون إلى ترجيح كفة الحكومة إذا ما كان هناك شك فى شىء ما، فما الداعى لأن يصدق الناس هذا الجاسوس؟ فالناس يفكرون على هذا النحو: إذا كان الجاسوس قد تدرب على الكذب والخداع والإيهام، فكيف نتقبل مايقول دون وجود دليل على صحته؟

لم يعان فى العصر الحديث إنسان من ارتياب الآخرين فى مصداقيته مثلما عانى ليستر نوكس كولمان الثالث. وكان إلى عهد قريب عميلا سريًا بوكالة المخابرات العسكرية الأمريكية.

أما جريمته فهى أنه وجد أن بحوزته معلومات تسبب احراجا شديداً للحكومة الأمريكية وبدرجة أقل ـ للحكومتين البريطانية والألمانية ، وأن واشنطن لم تطمئن إلى قدرته على الكتمان كضمان وحيد لبقاء هذه المعلومات طى الكتمان. ورغم أنه لم يبدر منه ما يستدعى أن يتشككوا فى ولائه، فقد شعروا أنهم كانوا فى خطر شديد يقتضى أن يضمنوا صمته، ولذلك سعوا إلى تكميمه بتلفيق تهمة جنائية له، حتى يتم تعليقها فى مقابل سكوته. وكان هذا أسلوبا ناجحًا فى اسكات العملاء السابقين، ولاسيما عندما يقترن بأشكال أخرى من أشكال التخويف، مثل التهديد بقتل العميل وأفراد عائلته.

في قبضة الأخطبوط

ولكن عندما لم يستسلم كولمان كما كان متوقعا منه، وفر بدلا من ذلك إلى السويد مع زوجته وأطفاله، فإنه وضع حكومته في مشكلة عويصة؛ إذ لم تعد الحكومة الأمريكية في موقف يسمح لها بإجباره على السكوت. كما أنها لم تكن تود أن ترفع قضية تنظر في جلسات علنية ـ على أرض محايدة ـ حتى تسلمه لها حكومة السويد. ولذلك قررت واشنطن أن تبطل مفعول المعلومات الخطيرة التي كانت بحوزته بتدمير شخصيته وسمعته. فإذا لم تكن الحكومة الأمريكية قادرة على منعه من الكلام، فبإمكانها على الأقل أن تحاول منع الناس من تصديق مايقول.

وفي هذا حققت الحكومة الأمريكية نجاحا أكبر، إلا أنه من المفارقات العجيبة أن الحكومة الأمريكية لو أنها وثقت في نظام تحريها عن قدرة عملائها على الكتمان لما نشأت هذه المشكلة، ولما كشف كولمان شيئاً مما كان يعرفه عندما كتب هذا الكتاب، ولما تعرضت أمريكا للإحراج الذي أصبح لامفر منه الآن. لقد أساءت واشنطن الحكم على رجلها، وبذلك تسببت في نشأة الموقف الذي كان تحرص بشدة على الحيلولة دون نشأته.

وبعد أكثر من عامين من الفرار من جهاز أمن الدولة الأمريكي، أو «الأخطبوط»، أصبح كولمان يؤمن بأن سلامة أسرته تعتمد على «العلانية»، أي تعتمد على أن يقص حكايته على المحلفين الوحيدين الذين يستطيعون انقاذه وأسرته.

وآمل أن يكون كولمان على صواب.

هذه هي أول مرة يقوم فيها عميل مخابرات غربي باستجواب نفسه واخراج مافي جعبته من معلومات بعد عودته من الميدان ليسرد لنا كل تفاصيل المهام التي كلف بها مهما كانت دقيقة. وهذا في حد ذاته يمكن أن يثير الاهتمام، ولكن كولمان بعد حالة فريدة، فشهادته تختلف اختلافا حاداً مع وجهة النظر الرسمية في الأحداث التي سبقت كارثة لوكربي. وتشتمل على تسجيل رسمي للمحاولات البريطانية الأمريكية التي كانت ترمي إلى ضمان إطلاق سراح الرهائن الغربيين الذين كانوا محتجزين في بيروت، بالإضافة إلى وجهة النظر الرسمية حول الليفتنانت كولونيل أ«وليفر نورث» وفضيحة إيران جيت، وكذلك التفسير الرسمي للسياسة الغربية تجاه الشرق الأوسط منذ عام 1985 م.

وحيث أن القصة التي نسردها هنا هي قصته الشخصية ، فإن كولمان بطبيعة

الحال هو المصدر الرئيسي لها. وهناك مستندات بحوزته ومستندات أخرى تكشفت لنا، وكلها مستندات تؤيد رؤيته للأحداث، بل إنها تعكس إصرارا شديداً - مبعثه الشك والخوف - لدى واشنطن على القضاء عليه. وهذا في حد ذاته قد يكون دليلا على صدقه. ومن المؤكد أن أحداً - من داخل الحكومة أو خارجها - لم يحاول أن يوجه هجومه إلى مضمون مايقوله كولمان، وإن حدث ذلك فالوسيلة هي الإنكار التام، كما اني لم أعثر - ولم يعثر أحد غيري في قصته - إلا على بعض التناقضات الثانوية من تلك النوعية التي لابد وأن يقع فيها كل من يعتمد على ذاكرته في استرجاع أحداث حياة معقدة، وعدم وجود هذه النوعية من التناقضات كان من الممكن أن يضعف مصداقية مايرويه بدلا من تدعيمها.

وعند وجود أي خلاف على نقل أحداث معينة، فإن الوسيلة لترجيح رواية على رواية أخرى تكمن في الإجابة على السؤال : من المستفيد؟

وفيما يتعلق بالخلاف بين كولمان والحكومة، فإن كولمان ليس المستفيد بأي شكل من الأشكال. فتمسكه بروايته للأحداث التي شهدها قد جعله طريداً معدماً تعتمد حياته على الكشف عن الحقيقة.

وقد كانت هناك أدلة وفيرة تثبت صحة مايقول. فبالإضافة إلى المصادر التي ورد ذكرها في الكتاب، أود أيضا أن أشكر مصادر كثيرة أخرى، ينتمي معظمها إلى الهيئات القضائية والحكومية في أمريكا وأوروبا، لأنهم لن يتقبلوا بالشكر كشفي لهوياتهم.

كما أني أشكر المحامين الذين يتولون الدفاع عن شركة «بان أمريكان» على رفضهم تزويدي بأية معلومات، وبهذا - آمل أن يكونوا قد - فوتوا الفرصة على مؤيدي الحكومة والذين كانوا سيتهمونني - كما اتهموا مجلة تايم - بأنني أتآمر مع (بان أمريكان) كي لا تأخذ العدالة مجراها.

أغسطس 1993

الفصــل الأول

جميع الحكومات تمارس الكذب، وبعضها يكذب أكثر من البعض الآخر. أما الحكومات الأمريكية فإنها تكذب أكثر من معظم الحكومات. وذلك إما لحماية نفسها أو حرصاً منها على ما يسمى بـ «المصلحة القومية».

وكالمعتاد بدأت قصة أبشع كذبة أطلقتها واشنطن في العصر الحديث بخطأ فاضح انزلق فيه بعض الموظفين الإداريين. ففي ربيع 1988 تلقى رجل المخابرات «مايكل ت هيرلي» وكان ملحقا من قبل إدارة مكافحة المخدرات بالسفارة الأمريكية في قبرص تحذيراً واضحاً من أحد رجال المخابرات الأمريكية مفاده أنه قد حدث اختراق للاحتياطات الأمنية الخاصة بعملية كانت الإدارة قد بدأت في تنفيذها للإيقاع بمهربي المخدرات اللبنانيين عن طريق الخديعة، فقد كان هؤلاء المهربون يهربون الهيروين إلى الولايات المتحدة عبر نيقوسيا وفرانكفورت ولندن.

وبعد مرور سبعة أشهر على تلقي «هيرلي» لهذا التحذير، أي في 21 ديسمبر 1988 انفجرت قنبلة في مخزن العفش بطائرة (بان امريكان) في رحلتها رقم 103 من فرانكفورت إلى نيويورك، مما أدى إلى مقتل ركابها وطاقمها البالغ عددهم 209 أفراد، كذلك لقي أحد عشر شخصا آخرون حتفهم عندما سقط حطام الطائرة منهمراً كالمطر فوق مدينة لوكربي الأسكتلندية الحدودية، وكانت من طراز بوينج 747 الجامبو النفاثة التي تعرف باسم عروس البحار (ميدن أوف ذي سيز).

وكان من بين الضحايا اثنان على الأقل (وربما خمسة أو أكثر) من رجال المخابرات الأمريكية الذين استقلوا الطائرة متجاهلين الأوامر الاعتيادية بعدم العودة إلى الولايات المتحدة من بيروت على طائرات شركات الطيران الأمريكية. وكان على متن الطائرة أيضا أحد رجال «الإدارة» وهو أمريكي من أصل لبناني كان قد قام من قبل بثلاث مهام نَقَل فيها الهيروين إلى ديترويت تحت إشراف الإدارة كجزء من تلك العملية التي كانت تهدف إلى خداع المهربين والإيقاع بهم.

(*) إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية «DEA».

(*) وكالة الاستخبارات العسكرية الأمريكية «DIA».

ولذلك، ففور وقوع الحادث أدرك كل من شارك فى العملية من رجال المخابرات وكذلك كل من أجازها أو تجاهلها أو استغلها فى أغراض أخرى، أدركوا جميعا أن تجاهلهم للتحذير الذى جاءهم فى شهر مايو من العميل الأمريكى بشأن اختراق أمن العملية قد أودى بحياة الضحايا الذين بلغ عددهم 270 فرداً. وأدركوا كذلك أن الإرهابيين(*) قد تسللوا، باختراقهم لأمن العملية.... واستبدلوا شحنة الهيروين التى كانت فى طريقها إلي ديترويت تحت مراقبة رجال المخابرات بشحنة تحتوى على قنبلة تنعم بحمايتهم لها أيضا. وربما كان السبب فى قيام الإرهابيين بذلك هو الانتقام لضحايا طائرة الإيرباص الإيرانية البالغ عددهم 290 شخصًا لقوا حتفهم فى شهر يوليو عندما أسقط الطراد الأمريكى «فانسان» الطائرة «عن طريق الخطأ».

كان بإمكان الحكومة الأمريكية، بحكم العادة، أن تكذب فيما يتعلق بذلك «الخطأ» المأساوى الذى أدى إلى كارثة، ولكن المشكلة الأكثر إلحاحا أصبحت كارثة لوكربى، فكما يفعل حفّار القبّان عندما يستشعر الخطر فيكور نفسه داخل درع مصفح استعداداً للدفاع عن نفسه، تكتّلت إدارة مكافحة المخدرات (DEA) واستجمعت كل إمكانياتها لحماية «است» نظامها الإدارى.

نجحت تلك الخطة بشكل أو بآخر على مدى عامين ولكن المشكلة فى النهاية استعصت علي الحل، فقد بدأ تمادي الإدارة الآثم يثير أسئلة محرجة بقدر ماكان ينجح فى التخلص من الإجابة على أسئلة أخرى. حينئذ بدأت وكالة المخابرات الأمريكية فى الكذب. وساعدها فى ذلك تقبل العاملين فى حقل الاستخبارات لأكاذيبها - وإن كان ذلك على مضض منهم، وساعدها فى ذلك تقبل إدارة بوش لتلك الأكاذيب بدون غضاضة.

كذبت الوكالة بطبيعة الحال على وسائل الإعلام وكذبت كذلك على الشعب الأمريكى، ولكن الغريب أنها كذبت أيضا على الكونجرس. وكلما تمادت فى الكذب وجدت صعوبة أكبر فى حبك قصة مقنعة.

فعلى سبيل المثال كانت هناك مشكلة عميل المخابرات الذى كان قد حذر هيرلى من «الكارثة التى كانت توشك أن تحدث» قبل تفجير الطائرة بعدة شهور. هذا العميل هو «ليستر نوكس كولمان الثالث»، فلم يكن هو ومعظم زملائه فى وكلة المخابرات العسكرية DIA يرضون عن الكثير من أعمال إدارة مكافحة المخدرات DEA فى الخارج. كذلك كانت هناك مشكلة شركة (بان امريكان) وشركات التأمين

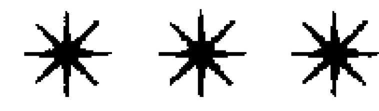
* تداخل المعانى بين «الارهاب» و «النضال من أجل التحرير» كاد يجعلهما من المترادفات السياسية بحيث يمكن أن تحل احداهما محل الاخرى - ودلالة كل منهما تتوقف على من يطلقها ولهذا رأئلة عديدة فى التاريخ - كما أن كثيرين ممن كانوا يوصفون بالارهاب اصبحوا قادة يدخلون البيت الأبيض ويكرمون بجائزة نوبل للسلام.

التى كانت الطائرة مؤمناً عليها لديها، وقد بدأت الشركة وكذلك شركات التأمين فى القيام بتحقيقات خاصة بهم في الكارثة. فكلما عثرت شركات التأمين على أدلة تثبت تورط الإدارة فى تلك الكارثة، ازداد حماسها فتورا خوفا من التوصل إلى ما قد يستدعى دفع تعويض مقداره 7 مليارات دولار.

أما بالنسبة لهؤلاء الذين كانوا يراقبون الموقف من واشنطن فكان يجثم فوق صدورهم شعور دائم بالهلع من أن تضم المشكلة الأولى إلى المشكلة الثانية وتصبحان كالنار بجانب الهشيم، أى أنهم كانوا يخشون أن يتعاون كولمان مع محاميّ شركة بان أمريكان فيخبرهم بمعلوماته عن الحادث.

ولو حدث هذا، فإن المسئولين فى واشنطن قد تندلع نار الخلاف والاتهامات المتبادلة فيما بينهم، مما قد لا يؤدى إلى تلطيخ سمعة إدارة مكافحة المخدرات فحسب، بل كذلك إلى تلطيخ سمعة الولايات المتحدة ذاتها.. فلو أميط اللثام عن الحقيقة فلن يؤدى هذا فقط إلى إنهاء دور الولايات المتحدة كمثل يحتذى أخلاقيا وسياسيا فى العالم بل أيضا إلى إلحاق ضرر هائل بمراميها السياسية فى الشرق الأوسط. ولذا لم يكن هناك مجال للمخاطرة «فالمصلحة القومية» تقتضى الآن القول بأن إدارة مكافحة المخدرات لم تقم أبداً بعملية للإيقاع بمهربى المخدرات اللبنانيين واعتبار أن «ليستر نوكس كولمان الثالث» ليس له وجود على الإطلاق، خاصة كشاهد، له مصداقيته.

ولابد أن ضرورة اختفائه قد أصبحت أمراً يهم تلك الجهة التى كان كولمان قد بدأ ينظر إليها على أنها «أخطبوط» - أى جهاز أمن الدولة الأمريكية.



لا شيء يبدو سليما فى الرابعة صباحا..

بدا كولمان متجهماً وهو ينظر إلى سقف الغرفة محاولا أن يتذكر ذلك الشيء الذى أيقظه من النوم. كان حريصا على ألا يتسبب فى إيقاظ زوجته مارى كلود. ولذلك تسلل من السرير فى هدوء كى يطمئن على أطفاله.

فوجد ثلاثتهم ينامون فى سلام، وهم التوأمان «جوشوا» و«تشاد» وعمرهما سبعة شهور، وابنته سارة. كان التوأمان فى سريرهما وقد بسطا ذراعيهما وساقيهما في استرخاء شديد وكأنهما دمى مهملة مما جعله يرتاب فى أمرهما فانحنى عليهما فجأة ليتأكد إن كانا مازالا على قيد الحياة. أما سارة فلم يكن

جسدها فى كامل استقامته وهى نائمة. وعندما نظر إليها وجد أنها نسخة شقراء مصغرة من أمها. فظل يرقبها حتى صدرت عنها حركة ثم تنهدت على نحو ينذر بأنها على وشك الاستيقاظ وهنا خرج من الغرفة على أطراف أصابعه.

ولكنه كان لايزال يشعر بالقلق. فارتدى قميصا وبنطلونا قصيراً وهبط إلى الدور السفلى قاصدا الثلاجة.

أدرك كولمان أنه ليس هناك ما يدعو لعدم الاطمئنان. كل ما هنالك أنه كان يشعر بذلك القلق المعتاد الذى طالما شعر به فى الأيام التى تسبق قيامه بمهمة جديدة، ولكن شعوره بالقلق هذه المرة كان أكثر من ذى قبل، فلم يكن قد قام بأية عملية منذ أن استدعته القيادة قبل عامين فى 1988 بعد اغتيال تونى أسمر فى بيروت وخلافه مع هيرلى.

فبعد توقفه عن العمل لمدة عامين من الطبيعى أن تعاود الغدة الكظرية إفراز كميات كبيرة من هرمون الأدرينالين المنشط ترقبا لعودته إلى حلبة السياسة اللبنانية الدامية، ولاسيما أن عملية «شكسبير» ربما كانت أكثر دقة وحساسية من أية مهمة أخرى عهدت إليه بها وكالة المخابرات العسكرية من قبل، بالإضافة إلى ذلك لم يكن راضيا حتى الآن عن فكرة استعماله لاسمه المستعار فى الجزء الأول من رحلته إلى بيروت. فلم يكن قد اعتاد ذلك من قبل. ولكن بدت الفكرة وكأنها إجراء احتياطى معقول لو أن الهدف من ذلك هو عدم إثارة انتباه الإسرائيليين أو الحيلولة دون تحوله إلى هدف بسبب عدم كفاءة رجال إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص، مثلما حدث لتونى أسمر. رغم ذلك كان مايزال يشعر بالقلق لاستخدامه اسمه المستعار منذ بداية الرحلة. فالعودة إلى الشرق الأوسط باسم ليستر كولمان المراسل التليفزيونى والإذاعى الحائز على الجوائز تختلف عن العودة إليه باسم توماس ليفى رجل الأعمال الأمريكى الذى لاماضى له ولاعاقات له من قبل فى لبنان.

لكنه تساءل: لماذا لم تعطه القيادة بنفسها جواز سفر باسم توماس ليفى بدلا من جعله يتقدم بطلب للحصول على جواز سفر حقيقى بأوراق مزورة؟ فالوكالة لاتجد صعوبة على الإطلاق فى توفير جوازات السفر وغيرها من الوثائق الرسمية.

شعر كولمان بحاجته إلى استنشاق بعض الهواء ففتح باب الشرفة. ونظر إلى الخارج فلم يجد إلا قبة هائلة من النجوم التائهة، وذلك الوميض الواهن الذي تحدثه مياه الخليج عندما ترتطم بالشاطىء. فيما عدا ذلك كان الليل مكسوا بظلمة

مخملية، ومن شدة السكون بدأت أذُناه تطربان في هدوء.

لقد كان كولمان يحب هذا المكان في غير موسم الاصطياف، وبينما كان ينتظر أن يهدأ القتال في بيروت، قرر ذات مرة أن يأتي هذا المكان في إجازة مع أسرته ويستأجر أبعد بيت على الشاطيء على حافة محمية «فورت مرجان البحرية»، فهي جزء رائع من ساحل الأباما بالقرب من الخط الذي يفصلها عن فلوريدا، كان ذلك في 2 مايو. ولذلك لم يكن هناك أحد غيرهم في هذا المكان باستثناء شخص واحد، يتمتع بالقدر الكافي من الكياسة، كان يقضي إجازته بمفرده في آخر الشارع - الشيء الذي أثار فضول كولمان.

لم يشعر كولمان برغبة في العودة إلى النوم. ولذلك تمدد على الأريكة وأخذ يتصفح الملف الذي كان قد أعده عن ميشيل عون القائد المسيحي الماروني لجيش لبنان ورئيس الدولة بالإنابة. فلقد أقنع «عونا» بأن يستقبله ومعه «بيتر أرنيت» في أطلال قصر الرئاسة الذي دمرته قذائف المدفعية، ولذلك أصبح لزاما عليه أن يكون على علم بكل صغيرة وكبيرة عن الاقتتال الشرس الدائر بين الفصائل اللبنانية المتناحرة، حتى يتسنى له أن يمكث في لبنان لفترة من الزمن كي يبدأ في جمع المعلومات عن أنصار عون وأعوانه وسط الفوضى التي تعم بيروت، وكذلك معلومات عن دعم الإسرائيليين له، وبصفة خاصة تحالفه عسكريا مع صدام حسين ضد جيش الاحتلال السوري، فلقد تلقت قيادة المخابرات العسكرية الأمريكية تقارير تفيد أن القوات العراقية كانت بصدد الاستعداد للانسحاب، وتود القيادة أن تعرف السبب في ذلك.

راح كولمان في النوم، ولكنه استيقظ فجأة مرة ثانية. وكان ذلك حوالي السابعة. فلقد أيقظه طرق شديد على الباب الرئيسي للمنزل. ثم بدأت الطرقات تقل حدتها وهو في طريقه إلى المطبخ حتى يرى من بالباب، حيث كان المطبخ يطل على الشارع. وعندما نظر من الباب الزجاجي المفضي إلى الشرفة، رأى شابا يرتدي السترة الجلدية الزرقاء التي يرتديها رجال مكتب التحقيقات الفيدرالي (اف. بي. اي).

رأى ذلك الشاب ينظر إلى أعلى ويده على جراب مسدسه، ثم حاول أن يختبيء خلف أحد أعمدة التليفون. عندئذ ابتعد كولمان عن الباب الزجاجي، وأخذ يفكر في الأمر. ماذا يريدون الآن؟ ماذا وراء زيارة مكتب التحقيقات الفيدرالي له في هذا الوقت المبكر من اليوم؟ أهي وسيلة مبتكرة دبرتها المخابرات بالتعاون مع

فى قبضة الأخطبوط

مكتب التحقيقات الفيدرالى لإعادته إلى العمل بطريقة تثيره وتحفزه بعد توقفه عن العمل لمدة عامين؟ أهى لعبة سيكولوجية مبتكرة لاختبار مدى قوة الستار الذى سيسافر تحته إلى بيروت، باعتباره أحد رجال الأعمال الأمريكيين؟ ثم أعاد رجل مكتب التحقيقات الفيدرالى الطرق بعنف على الباب.

حينئذ قال كولمان لنفسه: إن القيادة ليس من حقها إزعاج أفراد أسرته مهما كان السبب.... ثم تجاهل كولمان الضجة التى كان يحدثها هذا الرجل، وصعد إلى الطابق العلوى ليوقظ زوجته «مارى كلود»، فقد كانت لاتزال نائمة رغم كل تلك الطرقات، لأنها تدربت أثناء نشأتها فى بيروت على أن تنام نوما عميقا مهما كانت الظروف حتى تحت هدير قصف المدفعية.

ولكن مارى كلود أعربت عن رغبتها فى الاستيقاظ، وسألته: «ما الأمر»؟ فقال: «لا أعرف، كل ما أعرفه هو أن شخصا ما يحاول الدخول إلى المنزل».

لم تستوعب مارى كلود كلام كولمان فى بادىء الأمر، وعندما استوعبته قامت منتفضة وعيناها تبحلقان من شدة الفزع وسألته: «هل بلغت الشرطة؟».

فقال لها وهو يومىء برأسه: «لا .. لا. لا أعرف ماذا يريدون، ولكنى أعتقد أنهم رجال مكتب التحقيقات الفيدرالى».

وكان لهذا وقع الصدمة عليها، سألته مذهولة «مكتب التحقيقات الفيدرالى»؟؟ فلم يكن كولمان قد أخبرها من قبل أنه يعمل لحساب الحكومة الأمريكية. ومثل كل الزوجات اللبنانيات الصالحات لم تسأله على الإطلاق من قبل رغم أنها كانت تعرف منذ زمن أنه يعمل بالجاسوسية. ولكنها بدأت تلحّ فى السؤال هذه المرة قائلة: «ماذا يفعلون هنا؟ هل ارتكبت خطأ ما؟».

وقبل أن يفكر فى شىء يقوله حتى تطمئن زوجته، عاود الرجل الطرق بشدة على الباب.

فقال مارى كلود: «يا إلهى، ماهذا؟».

فقال كولمان: «لاداعى للقلق. لابد أن هناك خطأ ما.... يبدو أنهم يقصدون بيتا آخر غير بيتنا. اتركى الأمر لى».

فقالت مارى كلود: «يجب أن نفتح الباب أليس كذلك»؟ أقصد ..... ربما ذهبوا لو أننا فتحنا الباب».

فقال كولمان بحزم وقد استجمع قواه: «لا، لن نفتح الباب». «الآن ارتدى ملابسك واهتمى بالأطفال. أما أنا فسوف أذهب لأرى ما السبب فى كل هذه الضجة؟».

فى قبضة الأخطبوط

عاد كولمان إلى المطبخ وفتح الباب الزجاجي وخطا داخل الشرفة. فلم يجد الرجل الذى كان قد رآه من قبل مختبئا خلف عامود التليفون، وإنما رأى امرأة ترتدى سترة مماثلة تخرج من مستودع السيارات الموجود أسفل المنزل. نظرت المرأة إليه ويدها على جراب مسدسها كما فعل زميلها من قبل.

قالت له: «هل أنت «ليستر نوكس كولمان؟»

فأجاب : «نعم».

«نحن من مكتب التحقيقات الفيدرالى، ولدينا أمر بالقبض عليك».

قال: «أهذا صحيح؟». ثم تنهد بعمق ليتمالك نفسه من شدة المفاجأة.

ـــ «هل هذه نكتة؟ ولماذا تقبضون علىّ؟»

ـــ «لو أنك فتحت الباب ياسيد كولمان، فسوف يسرُّنا أن نخبرك.... ، هل تمانع فى فتح الباب؟».

ـــ «لا، لا أمانع. يسعدنى أن أفتح الباب حالا».

عاد إلى داخل المطبخ، وأخذ يفتح الأقفال ويداه مرتبكتان، ثم وقف بعيداً عن الباب، وقد استجمع قواه بإقناع نفسه بأنه هو أيضا من رجال المخابرات، وبهذا فهُم الآن ثلاثة، بل إنه أكبر منهما سنا. ولكنهما دفعا الباب بقوة وأمسكا بكولمان. إلا أن كولمان لم تصدر عنه أية مقاومة عندما جعلاه يستدير، ودفعاه فى اتجاه الحائط حتى التصق به ووجهه للحائط، وفتشاه من أعلى إلى أسفل بحثا عن سلاح قد يكون أخفاه فى ملابسه. ثم أمسكا بذراعيه وسحباهما خلف ظهره ووضعا يديه فى القيد الحديدى.

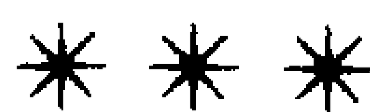
ثم قال له رجل مكتب التحقيقات الفيدرالى، «أنت مقبوض عليك».

فقال كولمان: «واضح، ولكن هل لى أن أعرف السبب فى إلقاء القبض علىّ؟».

وفى هذه اللحظة انضم إلى رجل مكتب التحقيقات الفيدرالى زملاؤه الذين كانوا بالخارج. عندئذ استدار الرجل ليواجههم.

فقالت المرأة: « أنا العميل الخاص» ليزلى بهرنز، « معى أمر بالقبض عليك صادر من شيكاغو. أنت متهم بتقديم أوراق مزورة للحصول على جواز سفر».

فتجهم كولمان محاولا السيطرة على بادرة مفاجأة لما بدا وكأنه بداية لإصابته بالجنون.



فى قبضة الأخطبوط

عندما وضع كولمان فى زنزانة شديدة القذارة فى سجن مدينة «موبيل سيتى» فيما بعد بدأ يتأمل ما حدث له، ولكنه لم يتذكر إلا القليل مما حدث بينه وبين رجال مكتب التحقيقات الفيدرالى، فقد أجلسوه على أحد المقاعد فى البار، ووجهوا إليه أسئلة روتينية (من النوع المعتاد فى مثل هذه المواقف) وكانت ردوده عليها أيضا روتينية على مايذكر. ولكنه لم يفهم المغزى الحقيقى لكل هذا ولم يدوّن منها شيئا.

لم يستطيع كولمان أن يستوعب، ولو لجزء من الثانية، أبعاد هذا الخداع الذى بدا وكأنه لا نهاية له، وهو خداع قائم على التناقض، فما كان منه إلا أن هز رأسه، فلم يكن بإمكانه أن يفعل غير ذلك فقد انهارت جميع ركائز حياته التى كان واثقا منها ويأخذها على أنها حقائق مسلم بها. ولقد انهارت على نحو مباغت. وانهيارها هذا فاق قدرته على أن يستوعبه فى لحظة واحدة. وفى كل مرة يستجمع قواه كى يتأمل الموقف الذى وجد نفسه فيه. وكلما حاول ذلك شعر «بأن عقله غير قادر على التفكير من شدة وطأة ما هو فيه» الآن.

شعر بذلك مرة أخرى... عندما تذكر زوجته وقد ظهرت فى أعلى الدرج عند إلقاء القبض عليه، وكانت معها ابنتهما سارة وقد بدأت فى البكاء.

كانت زوجته تتنازعها قوتان: فبحكم نشأتها فى لبنان، فهى مطالبة بأن تخلص لأسرتها وفى ذات الوقت تحترم السلطة. ولذلك فإن كل ما فعلته عندما رأته هو أنها نظرت إليه ومن معه من رجال مكتب التحقيقات الفيدرالى بابتسامة تنم عن حيرتها.

ثم قالت: «مرحبا».

إلا أنها عندما رأت القيد الحديدى، تلاشت رقتها تماما ـ فصاحت بحزم وعصبية: «ماهذا؟» وأخذت تتلفت حولها وكأنها تبحث عن سلاح. ثم أردفت «ماهذا الذى يحدث: ماذا تفعلون بزوجى؟».

فقال كولمان وقد بدا وكأنه يأخذ الأمر ببساطة: «لاشىء»، فقد كان يعرف إلى أى مدى هى عنيدة. وأضاف: «مجرد خطأ. هذا كل ما هنالك».

فقالت بحدة وهى تهبط الدرج: «خطأ؟».

كانت سارة ممسكة بيد أمها بشدة وهى تبكى بكاء شديداً. ثم قالت: «لماذا تعاملوه هكذا؟» فهو زوجى الصحفى الذى أفخر به دائما. ماذا فعل حتى تعاملونه هكذا؟».

كانت اللغة الإنجليزية بالنسبة لمارى كلود لغتها الثالثة، فقد كانت العربية

لغتها الأولى ثم الفرنسية. ولذلك فإن إنكليزيتها تصبح مهشمة تماما عن الغضب، وبدا واضحا أنها كانت تشعر بغضب هائل. وحينئذ بدأ رجال مكتب التحقيقات الفيدرالى يتكلمون جميعا فى آن واحد، باستثناء أكبرهم سنا، فقد ابتسم لسارة، محاولا أن ينتزع منها ابتسامة رداً على ابتسامته.

ظلت مارى كلود تطالب العميل الخاص « ليزلى بهرنز» بإصرار أن تعطيها تفسيرا لما يحدث. وفجأة لاحظت مارى كلود أنها بسبب تعجلها عند ارتداء ملابسها فإنها نسيت أن تغلق «سوستة» بنطلونها القصير ولذا توقفت في منتصف الدرج.

وقالت بصوت خفيض: «آسفة»، واستدارت لإغلاق السوستة.

هذا الموقف المحرج الذى وجدت مارى كلود نفسها فيه على نحو مفاجىء أعطى «ليزلى بهرنز» الفرصة لأن تعاود إعطاء الأوامر، فأمرت مارى كلود بالعودة إلى غرفة النوم لكى تبحث عن أوراق زوجها وتحضر كل ما تستطيع العثور عليه.

ولكن مارى كلود ترددت قليلا، لعلها تقرأ فى عينى زوجها رأيه فى الأمر، ولكنها لم تتمكن من ذلك لوقوف «ليزلى بهرنز» بينهما. ثم انصاعت للأوامر حتى لاتضعه فى موقف أسوأ مما هو فيه الآن بعنادها.

وظل كولمان يراقبها وهى عائدة إلى أعلى الدرج. ورغم أنه كان مايزال فى حالة انعدام وزن، فقد بدأ يتشكك فى أن يكون للقيادة صلة بما هو فيه الآن. فلا يعقل أن تدبر القيادة مثل هذا الموقف بعد أشهر طوال من الإعداد الحثيث لمهمة من الواضح أنها كانت على درجة عالية من الأهمية. ولهذا فلابد أن هذا من تدبير وكالة المخابرات العسكرية. فلم تكن أية جهه أخرى فى المخابرات باستثناء القيادة تعلم بأن له هوية أخرى، إلا أن المخابرات المركزية لابد أنها تعرف بطبيعة الحال، فهى دائما تتعاون تعاونا وثيقا جداً مع إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية فى قبرص وهى ـ أى المخابرات المركزية ـ هى التى زودته بشهادة ميلاد باسم «توماس ليفى».

حينئذ بدأ كولمان من جديد يفقد قدرته على التفكير فى كل هذه الأشياء، فما كان منه إلا أن قال : «يا إلهى».

أدرك كولمان أنه لن يفيده أن يسهب فى هذا الأمر مع «ليزلى بهرنز» وزملائها فقد كان من الواضح أنهم لايعرفون شيئا عن المهمة التى كان مكلفًا بها. ولم يكن بإمكانه أن يخبرهم بشىء. أما إخراجه من هذه الورطة فهو مسئولية القيادة. فليس هناك إلا أن يرفع أحدهم فى «أرلينجتون هول» أو البنتاجون سماعة

التليفون ويتحدث بإيجاز وهدوء مع مدير مكتب التحقيقات الفيدرالى وبهذا يضع حداً للموقف. إلا أنه لم يكن هناك متسع من الوقت. فقد كان من المفروض أن يبدأ رحلته إلى بيروت فى غضون يومين. ولذا فلو أن رجال مكتب التحقيقات الفيدرالى أدخلوه فى متاهة إجراءات إلقاء القبض عليه ومحاكمته، ولو أنهم أصروا على إرساله إلى شيكاغو، فإنهم بذلك قد يحولون دون القيام بتلك العملية.

ولكنه ظن أنه ربما كانت هناك فرصة ولو ضئيلة لأن يسوى الأمر بنفسه. ولذلك قال للعميلة «بهرنز»: «ربما كان هناك ما أستطيع أن أساعدكم به. أقصد أنى كل ما أستطيع أن أخبركم به هو أن هناك خطأ ما، وأن البعض سيلحق بهم ضرر كبير جداً، ولكنى أعتقد أنكم ربما تودون أن تطلعوا على هذا».

قال كولمان ذلك وهو يشير برأسه إلى شريط فيديو كان على المنضدة بالقرب من الملف الذى أعده عن ميشيل عون وجواز سفره وحافظة نقوده التى كان بها شهادة الميلاد التى تحمل اسم «توماس ليفى». وكان قد أعد هذا الشريط عن طريق مونتاج أجراه على عدد من الشرائط التى صورها فى قبرص أثناء انتدابه للعمل مع إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية هناك. وكان الشريط يحتوى على أجزاء هامة تصور تهريب المخدرات عن طريق اللبنانيين وبعض التقارير التى أعدها عن تهريب المخدرات، ومقتطفات من وسائل الإعلام عن نفس الموضوع، وفى نهاية الشريط وضع تسجيلا صوتيا لآخر محادثة تليفونية جرت بينه وبين «هيرلى» قبل عودته إلى الولايات المتحدة، وهى محادثة يتضح فيها أمران: تحذيره لهيرلى من «الكارثة التى كانت توشك أن تقع» والكشف بوضوح عن أنه كان يعمل لحساب جهة حكومية أخرى.

قال كولمان لبهرنز : «لماذا لا نأخذ هذا الشريط معنا؟».

فقالت «ليزلى بهرنز»: «سنأخذ كل ما تريد أن تعطيه لنا».

وكان هذا شيئًا طريفًا حقًا. فقد بدأ يعى الأمر على نحو أفضل الآن. فحتى الآن، لم يحاول رجال مكتب التحقيقات الفيدرالى تفتيش المنزل، رغم أنهم كان من حقهم أن يفعلوا ذلك نظراً لوجود إذن معهم بإلقاء القبض عليه. والأغرب من ذلك أن أحداً منهم لم يصعد الدرج مع مارى كلود للتأكد من أنها لن تتلف أية مستندات قد تدينه. ولهذا تساءل كولمان: «أية خدعة هذه؟» بل إنهم لم يتلوا عليه حقوقه القانونية التى تتلى عادة عند إلقاء القبض على المشتبه فيهم. فهل هذا يعنى أن الأمر ليس إلا خدعة حاكت خيوطها المخابرات العسكرية؟ ربما كى تختبر

مدى صلابته وتماسكه عند وقوعه تحت ضغوط من هذا النوع؟.

وعندما عادت مارى كلود قالت فى تحدٍ: «آسفة، لم أجد أوراقه. لم أجد أى شىء على الإطلاق».

نظر إليها رجل مكتب التحقيقات الفيدرالى مبتسما وأومأ برأسه تعبيراً عن تصديقه لها.

إلا أن «ليزلى بهرنز» سألت مارى كلود ببرود: «هل أنت متأكدة؟» ثم اتجهت بهرنز إلى بداية الدرج وقالت: «لاتوجد أية أوراق هنا، لابد أن تكون هناك أوراق ما ـ هل فتشتم جيوبه؟».

وهنا تراجعت مارى كلود قليلا، خوفا من أن يصعدوا لتفتيش غرفة النوم بأنفسهم وقالت: «سوف أبحث عنها مرة ثانية». وحينئذ استيقظ التوأمان من نومهما وشرعا يصرخان فى محاولة للفت الأنظار نحوهما.

فقالت بهرنز: «حسنًا». ثم استدارت لتواجه الآخرين، وقالت «خذوه إلى السيارة... وسوف ألحق بكم حالاً».

لم تصدر عن كولمان أية مقاومة وهم يقتادونه من ذراعيه. وحينئذ دارت بذهنه بعض الأفكار، فمهما كانت طبيعة ما يحدث، وسواء أكانت عملية تدريبية أم خدعة من ترتيب إدارة مكافحة المخدرات، أم خطأ وقع فيه بعض الموظفين الإدرايين، فإن اللعبة لابد أن تستمر حتى نهايتها. ولو أن العملية التى أنيطت به ألغيت أو تأجلت فلن يكون هو الملام على ذلك.

وأثناء صعود مارى كلود مرة ثانية قال كولمان لها بصوت عال: « سأعود قريبا يا مارى كلود. لاداعى للقلق. اتصلى بالمحامى، واتصلى بـ «بوحاكر»، ، فهو يعرف ماذا يفعل.

وعندما دخلت مارى كلود إلى غرفة النوم، أغلقت الباب وحاولت تهدئة التوأمين ولكنهما كانا جائعين واشتد بكاؤهما أكثر فأكثر.

فقالت لهما متسائلة: «لماذا أشعر بالتوتر والعصبية... إننى مواطنة ولى حقوق فى هذا الوطن... وهذا بيتى أنا.... وليس هناك مايرغمنى على أن أعطيها (ليزلى بهرنز) أى شىء على الإطلاق. يجب علىّ أن أتمالك نفسى وأطلب منها أن تغرب عن وجهى فوراً. ثم أعود وأجهز لكما رضعاتكما».

ونزلت الدرج فى جدية وحزم، متجاهلة «ليزلى بهرنز» تجاهلا تاما، ورفعت سماعة التليفون.

فى قبضة الأخطبوط

فقالت لها بهرنز: «بمن تتصلين الآن؟».

فقالت مارى كلود: «لن أعطيك أى شيء... ولن أجيب على أسئلتك والآن أتصل بالمحامى. فأنا لا أفرِّق الآن بين الصواب والخطأ.... وأريد أن أستشير المحامى».

فقالت بهرنز : «لامانع». وأخذت تتأمل مارى كلود، ثم قالت: «لاداعى لذلك، فإننى سأنصرف».

وبمجرد أن أغلق الباب بخروج «بهرنز»، وضعت مارى كلود السماعة. إلا أنها لم تستطع أن تفكر تفكيرا سليما، وذلك بسبب الصدمة التى سيطرت عليها، وبكاء طفليها وسؤال سارة لها «أين ذهب بابا؟». لم يسبق لمارى كلود أن شعرت بمثل ما تشعر به الآن من وحدة وخوف، فهى تعيش الآن فى بيت غريب عليها، فى دولة لاتكاد تعرف عنها شيئا، على بعد آلاف الأميال من أسرتها، وقد أُخذ زوجها فجأة منها.

كان تفكيرها مضطربا ومشوشا جداً حتى أنها لم تستخدم الكوب الذى اعتادت أن تستخدمه لتحديد مقدار الرضعة التى تعطيها لصغيرتها. ولذلك اضطرت أن تعيد تجهيز الرضعة. وبعد أن انتهيا من رضعتهما، أخذت مارى كلود تقطع الغرفة جيئة وذهابا في انتظار أن يناما حتى تتمكن من الاتصال بـ«بوحاكر». وعند الاتصال به أصابته صدمة لما حدث. ووعدها بأن يفعل كل ما بوسعه وأنه سوف يتصل بها حالما يلم بتفاصيل الأمر.

وبدلا من أن تجلس أمام التليفون فى انتظار اتصال بوحاكر، ألبست أطفالها ووضعتهم فى السيارة كى تذهب لشراء بعض الأشياء التى كان أطفالها يحتاجونها. وعندما أوشكت على التحرك بالسيارة، رجعت إلى المنزل لكى تخفى أوراق كولمان خوفًا من أن يقتحم رجال مكتب التحقيقات الفيدرالى المنزل بينما هى بالخارج.

ولدى عودتها بعد قضاء زهاء الساعة خارج المنزل تملكتها فكرة إخفاء أوراق كولمان. فطالما أن مكتب التحقيقات الفيدرالى حريص على العثور على تلك الأوراق، فلابد أن تلك الأوراق تحتوى على ما سيلحق الضرر بزوجها إذا ما وقعت فى أيدى رجال المكتب. فوضعت أطفالها الذين أصابهم النعاس فى ذلك الحين فى أسرّتهم، وأخذت كل ما يخصه، باستثناء ملابسه، إلى الحمام.

ولكنها لم تكن لتعرف كيف تميز بين ما هو ضار وما هو غير ضار من تلك

الأوراق، ولذلك مزقتها جميعها حتى تحولت إلى قصاصات صغيرة، بما فى ذلك رخصة المهندسين الإذاعيين التى كان قد حصل عليها زوجها من إدارة الاتصالات الفيدرالية. ثم جاءت بمقص وقطعّت بطاقات الهوية إلى أجزاء صغيرة. حتى جرحت يدها. إلا أنها لم تكن تدرى ماذا تفعل بعد ذلك. ومن ثمَّ وضعت كل هذه الأوراق الممزقة فوق بعضها فى البانيو وأشعلت فيها النار.

ثم أخذت تراقب الدخان وهو يتصاعد. وهنا أدركت أن الحرب الدائرة فى لبنان بكل ما فيها من جحيم لم تكن أشد وطأة عليها مما هى فيه الآن. ففى الحرب، تعرف جيدا أن أى شىء يمكن أن يحدث فى أى وقت، ولكنك تعرف أيضا أنك لاتستطيع أن تفعل أى شىء لتوقف الحرب الدائرة. أما الآن، فبرغم كل ماتعرفه، فإن مصير زوجها يعتمد عليها. ثم فركت يديها وهى ماتزال تفكر فيما تفعله فى الخطوة التالية. وعندئذ تسبب الدخان المتصاعد من الأوراق فى تشغيل إنذار الحريق.

فهبّت مذعورة: «ياإلهى... ماهذا؟».

وأخذت ترتعد فى يأس... إلى أن تنبهت إلى مغبة مافعلته. فقفزت إلى أعلى لإسكات إنذار الحريق قبل أن يوقظ الأطفال. وفتحت المياه على الأوراق كى تطفىء الحريق. وسيطر عليها هياج شديد مقرون بالبكاء وألقت ببقايا الأوراق المحترقة التى أصبحت الآن مشبعة بالماء فى المرحاض وأنزلت عليها الماء من صندوق الطرد حتى تتخلص منها تماما. وفي تلك اللحظة رأت الآثار التى خلفها الحريق فى البانيو. فأخذت تدعكها بشدة حتى تمحوها، ولكن دون جدوى. وشعرت أن إخفاقها فى ذلك هو أكثر الأمور إيلاما فى كل ماحدث.

فى تلك الأثناء، كان كولمان لايزال يعانى من شعوره بالحيرة وهو فى مؤخرة السيارة. فها هو الآن، وقبل أيام قليلة من قيامه بعملية لها أهميتها القومية - عملية قد يكون لها تأثير بالغ على مسار الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، يُنقل إلى مدينة «موبيل» يحيط به رجال مكتب التحقيقات الفيدرالية لاستجوابه فى تهمة ملفقة بشأن حصوله على جواز سفر بأوراق مزورة. وأدرك أن هذا ضرب من الجنون، مما جعله يضحك من فرط عدم تصديقه لما يحدث.

هنا قالت له «بهرنز»: لم لا تشركنا فى ما يضحكك؟.

فقال كولمان: «لا ، لاداعى. ستضحكون عندما تعرفون القصة كاملة».

فقالت «بهرنز»: «إذن لماذا لاتخبرنا بهذه القصة؟ فإذا كان لديك جواز سفر

من قبل، فلماذا إذن تحتاج لجواز سفر آخر؟ وباسم جديد؟».

فقال كولمان: لست أدرى. ألا تعرفون أننى صحفى؟ لماذا لا تأخذون الأمر على أنى كنت أعد تحقيقا صحفياً عن مدى سهولة الحصول على جواز سفر باسم مستعار؟.

فقالت له: «إذن الآن عرفت أن هذا ليس أمراً سهلا. وإذا كانت هذه هى الحقيقة فقد كان عليك أن تحصل على موافقة السلطات المختصة أولا».

فقال: «إذا كنت تتحدثين عن سلامة الإجراءات، فلماذا لم تتلي عليّ حقوقى القانونية عند القبض عليّ؟»

وهنا قال رجل مكتب التحقيقات الفيدرالية، الذى يكبر الآخرين سنًا: «حسنًا، اتلى عليه حقوقه القانونية إذن؟».

فقال كولمان: «إذن لنسترح قليلا فى جلستنا هذه، وفجأة ناولهم كولمان القيد الحديدى...» فأى ساحر غير محترف من نوعية كولمان يمكنه أن يهرب بعد فك القيد الحديدى! وليس من العسير مطلقا التخلص من القيد، فما عليك إلا أن تلوى مرفقيك فى اتجاه معين بينما هما مغلولان. إلا أن الحكومة لايعجبها مثل ذلك التصرف، ولذلك أعاد رجال مكتب التحقيقات الفيدرالى القيد إلى يديه.. بإحكام هذه المرة.

فقال كولمان غاضبا: «ماالداعى لكل هذا؟ تعرفون أنه لا داعى لهذا على الإطلاق».

الفصل الثانى

لم يستطع رجال المكتب الفيدرالى للتحقيقات أن يجدوا الرد على تساؤلات كولمان لأنهم لايعرفون . ولكن المسألة كانت تتعلق بالهجوم الإرهابى الذى دمّر طائرة (بان امريكان) أثناء رحلتها رقم 103 فوق لوكربى الاسكتلندية.

الناس عادة يبدون نوعا من عدم الاكتراث الغريب إزاء الكوارث التى لاتصيبهم مباشرة، وذلك لمحدودية قدرتهم على التعبير المعلن عما يستولى عليهم من مشاعر الاستياء، وما يتلقونه يوميًا من جرعات مكثفة من الأعمال الوحشية عبر أجهزة الإعلام المختلفة. وعلى الرغم من أن عدد الذين يموتون كل يوم من جراء عمليات التطهير العرقى فى منطقة البلقان أو من الإبادة البشرية فى العراق أو المجاعة فى القرن الأفريقى لأكثر بكثير من المائتين وسبعين فرداً الذين لقوا مصرعهم فى 21 ديسمبر عام 1988 عندما سقطت الطائرة رقم 103 - إلا أنه كان ثمة شيئ مأساوى فى هذه الجريمة الجماعية بالذات - الأمر الذى جعل كل فرد ينتمى إلى العالم الغربى يشعر وكأن الكارثة قد حلت به مباشرة. وهذا شبيه تماما بما حدث للعالم الإسلامى فى وقت سابق - فى شهر يوليو من ذات السنة عندما لقى مائتان وتسعون من الحجيج المسلمين مصرعهم فى طرفة عين بعد إطلاق صاروخ أرض - جو من البارجة الحربية الأمريكية «فانسان» على طائرة الإيرباص الإيرانية التى كانت تحملهم. وقد يرجع السبب فى هذا الشعور المأساوى إلى أن الضحايا لم يكونوا مستعدين على الإطلاق لمثل ذلك المصير المفجع.

لقد وقعت الكارثة قبيل أعياد ميلاد المسيح عليه السلام مباشرة.... موسم الأمنيات الطيبة - أو على الأقل - الأقل شراً - .... وموسم العواطف الجياشة حيث يكون الناس أكثر انفتاحا وأسرع تأثراً ... وهو أيضا وقت اعتادت فيه العائلات على اجتماع الشمل وإسعاد الأطفال.. والتأمل فى معنى الحياة... وليس وقتا للتمزيق الوحشى للعائلات ونثر جثث أبنائها أشلاءً فوق الأرض.

وكان من بين الذين على متن الرحلة 103 فتية مفعمون بالحياة... خمسة وثلاثون منهم طلبة جامعيون يتشوقون للعودة إلى ديارهم لقضاء الكريسماس...

فى قبضة الأخطبوط

وحتى قبل أن يقلع الكابتن جيمس كاكورى بطائرته البوينج 747 من المهبط 27 ل بمطار هيثرو عند الساعة 18.25 كانوا يحتفلون ... فقد بدأ عندهم موسم عطلة نهاية السنة الميلادية.

وبعد نصف ساعة من بداية الرحلة ـ وشمال مدينة مانشستر تماما حلقت «عروس البحر» على بعد 31 ألف قدم استعداداً للانعطاف فى خط دائرى هائل عبر المحيط الأطلنطى... وبدأ تقديم المشروبات وأخذ الركاب يتحركون داخل الطائرة رغم توجيه النصح لهم بالبقاء فى مقاعدهم وربط الأحزمة لوجود بعض الاضطرابات الجوية. وقامت الأمهات بتهدئة صغارهن.... وأرخى المسافرون أربطة أحذيتهم استشعارا لمزيد من الراحة.... وأخذوا يتسامرون.....

ـــ متى ستقدم وجبة العشاء؟

ـــ ياترى... ماهو الفيلم الذى سيعرض؟

وفى ذلك الدفء الساكن من الليل.... لم يكن أحد يعلم أن لحظاتهم الأخيرة في الحياة قد دنت، ولم يكن أحد مستعداً لذلك.

***

انفجرت القنبلة بمخزن العفش قبل الساعة 19.03 بثوان. ولابد أنهم سمعوا دوى الانفجار... كانت قنبلة صغيرة... ولكنها كافية لإحداث ثقب فى بدن الطائرة وتعتيم المكان.... ولابد أنهم أدركوا حينئذ.... وفى قدر ضئيل من الثانية كان الانخفاض الهائل... وكانت سرعة الهواء التى تصل إلى أكثر من 500 ميل فى الساعة.... وتحطمت الطائرة تماما..

ولابد أن من بقى منهم حيا حتى تلك اللحظة قد أدرك أن الريح المزمجرة العنيفة قد حطمت كابينة القيادة تماما ـ وأدركوا فى لحظتها ـ أنهم يدورون فى ذلك الفراغ السماوى المجمّد.... ورئاتهم تتفجر.... فى تلك اللحظة لا بد أنهم أدركوا.....

وهم يسقطون عبر ذلك الفضاء الكونى السحيق ـ لابد أن من احتفظ بوعيه منهم ـ قد أدرك أن ذلك كان كابوسًا بشعًا بحق... كان هذا قبل أن تتلقاهم الأرض بدقيقتين أو ثلاث.

ما أبشعه طريقا إلي الموت!

ثم أن «ضحايا الأرض» كانوا أقل استعداداً.. فبعيداً... بعيداً فى قرية لوكربى الصغيرة كانت الشوارع هادئة، ترصعها الأضواء الصغيرة التى تزينت بها

فى قبضة الأخطبوط

شجيرات أعياد الميلاد على نوافذ الغرف الأمامية.... وقد أوى الناس إلى منازلهم يتناولون وجبة العشاء أو يشاهدون المرئية (التليفزيون) ويسترخون من عناء يوم طويل.

وفجأة اخترقت أجنحة الطائرة سماء القرية الساكنة وهى محملة بمائة طن من الوقود لتنفجر عند طرف «شيروود كريسنت» وتحوّل أحد عشر شخصًا إلى رماد... فى كرة مرعبة من اللهيب البرتقالى تصاعدت ببطء إلى ارتفاع ألف قدم فى السماء.

لم يأت الموت بهذا الشكل الاعتباطى من قبل!... ولم تكن هناك جريمة بمثل هذه النذالة!.

إن الحقيقة حول الرحلة 103 قد لاتظهر أبداً بكافة تفاصيلها... لقد عبث كثيرون بالأدلة... وكذب كثيرون... والتزم كثيرون الصمت أيضا.... وظلّ الكثير مختبأ تحت عباءة الأمن القومى والحصانة القانونية.... وحتى الحقائق الثابتة استغلت لدعم نظريات متناقضة.... حسب الأهواء السياسية للحكومات المعنية.

ولكن إذا كانت الحقيقة الكاملة ستظل تائهة إلى الأبد... فإن هناك مايكفى من المعلومات التى انقشع عنها هذا الضباب الملىء بالأكاذيب مما يمكننا من الإشارة بأصابع الاتهام إلى من هم مسئولون عن الحادثة.. ثم إنه قد يبرز شهود آخرون ـ بعد أن يدركوا ـ كما أدرك كولمان عند إلقاء القبض عليه ـ أن لديهم من الأدلة مايحدد معالم الجريمة بصورة أكثر دقة.

وانه لمن المتفق عليه الآن أن تسلسل الأحداث التى أدت إلى كارثة لوكربى قد بدأ فى 3 يوليو 1988 فى منطقة الخليج الفارسى (*) ـ فبينما كانت البارجة العسكرية الأمريكية «فانسان» تبحر فى المياه الإقليمية الإيرانية، أطلقت صواريخها على طائرة إير باص مدنية إيرانية كانت قد أقلعت منذ برهة وجيزة من مطار بندر عباس ـ ظانة أنها طائرة إيرانية مقاتلة طراز (إف 14) كانت تتأهب لقصف البارجة. فقتلت بذلك مائتين وتسعين راكبا على متن الطائرة كان أغلبهم من الحجيج المتجهين إلى مكة.

وكما كان متوقعًا ، هرعت حكومة الولايات المتحدة إلى ابتكار الأعذار لذلك الخطأ الفاضح... بل كذبت حتى على الكونجرس حول التحقيق الرسمى حول الحادثة. ومنحت قبطان البارجة أحد الأوسمة تقديراً لذلك «العمل العظيم» (ورغم

(*) ـ الخليج العربى ـ المترجم.

أن القبطان لم يفز بشىء غير سمعة رديئة لقتله أولئك الأبرياء، إلا أنه لايزال يصر على أن البارجة سان فانسان كانت تبحر فى مياه دولية... وأنه اتخذ القرار المناسب. وبعد رسو البارجة بميناء سان دييجو لاستراحة وجيزة سمح للقبطان بأن ينال «شرف» التقاعد فى أغسطس عام 1991).

ألهبت الحادثة مشاعر الإيرانيين ـ ولإدراكهم أن البحرية الأمريكية تعلم جيداً ما تفعله فقد أوّل رد فعل أمريكا المراوغ تجاه الشكوى التى قدموها أمام مجلس الأمن على أنه محاولة لإخفاء عمل عدوانى متعمد لامجرد محاولة لإخفاء الحرج من ارتكاب خطأ غير مقصود. (وكانوا آنذاك متألمين للغاية لتنكر الولايات المتحدة لصفقة سرية معهم لتبادل الأسلحة فى مقابل الرهائن الأمريكيين).

وتأكيداً لقوة الإسلام، وأخذاً بالثأر قيل إن آية الله الخمينى أمر شخصيا بتدمير أربع طائرات مدنية أمريكية ولكن فى تكتم شديد ودون أن يعلم أحد... إذ لايمكن لأحد.. ولاحتى هذا المدافع الشرس عن دين متشدد ـ أن يشنها حربا معلنة ضد «الشيطان الأكبر» ـ أمريكا.... فى وقت هو فى أشد الحاجة فيه للتكنولوجيا والتجارة الغربية لإعادة بناء الاقتصاد الإيرانى الذى انهار تماما بعد حرب طويلة مع العراق.

وعهد إلى وزير داخليته على أكبر محتشمى بمسئولية التخطيط للأخذ بالثأر ـ وفى اجتماع عقد بطهران فى 9 يوليو عام 1988 عهد محتشمى بالمهمة إلى أحمد جبريل الضابط المتقاعد بالجيش السورى ورئيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة التى تتخذ دمشق مقراً لها) ورغم إنكار جبريل الاشتراك فى عملية تفجير الطائرة الأمريكية إلا أنه قيل إنه «تباهى» لخاصته بأن أجر العملية كان عشرة ملايين دولار.

وذكرت مصادر حكومية بالولايات المتحدة بأن وكالة المخابرات المركزية سى آى ايه تتبعت برقيات بتحويلات مالية إلى حسابين مصرفيين لأحمد جبريل فى سويسرا وأسبانيا).

وبالطبع فإن سوابق جبريل الإرهابية ليست مثارا للجدل. ففى 1970 فجرت الجبهة الشعبية (القيادة العامة) طائرة سويسرية متجهة من زيورخ إلى تل أبيب مما أسفر عن مقتل 47 من ركابها وطاقمها، وفى نفس اليوم فشلت الجبهة فى تدمير طائرة تابعة للخطوط النمساوية ـ إذ لم تنفجر القنبلة لخطأ فنى.

وبعد عامين ـ فى أغسطس 1972ـ أرغمت طائرة«العال» المتجهة من روما

إلى تل أبيب على الهبوط الاضطرارى بعد انفجار قنبلة ـ كانت قد زرعتها الجبهة الشعبية أيضا فى بهو الطائرة ـ على ارتفاع 14 ألف قدم مما أدى إلى إصابة عدد كبير من الركاب. وبعد فترة وجيزة نجحت الخلية الإرهابية التى كونها أحمد كبريل فى ألمانيا الغربية فى تفجير عدد من القنابل بقطارين أمريكيين عسكريين.

اشتهرت تلك الخلية بإتقان صنع المتفجرات وتمكنت من تصنيع قنابل خاصة لتفجير الطائرات أثناء الطيران ـ مزودة بمفاتيح إشعال بارومترية يمكن التحكم فيها بموقت زمنى لتفجير «الهدف» على ارتفاع محدد مسبقا.

وقد عثرت شرطة ألمانيا الاتحادية على عدد من هذه المتفجرات فى 26 أكتوبر عام 1988 ـ أى قبل ثمانية أسابيع فقط من مغادرة طائرة (بان امريكان) رقم 103 فى رحلتها المشئومة من فرانكفورت إلى لندن / نيويورك / ديترويت بالولايات المتحدة الأمريكية.

وقع اختيار أحمد جبريل على مطار فرانكفورت لعدة أسباب، أولها أنها كانت ملتقى شركات النقل الأمريكية المتصلة بخطوط الطيران التى تربطها بكافة مطارات أوروبا والشرق الأوسط. وثانيها تأسيس الخلية الأوروبية للجبهة حديثا فى ألمانيا تحت غطاء الجالية الشرق أوسطية الضخمة هناك. وكان جبريل يعلم أن بإمكانه الاعتماد على تعاون الأصوليين المتشددين الإسلاميين ـ وخاصة الأتراك المسلمين العاملين فى قسم شحن الأمتعة والحقائب بمطار فرانكفورت. وقد ثبتت مهارة هؤلاء فى التغلب على نظم المطار الأمنية والتى أفادتهم فى تمرير صادرات الهيروين السورية.

وبعد عدة اجتماعات مع المسئولين الإيرانيين فى بيروت وطهران طلب أحمد جبريل من المقدم حافظ قاسم القامونى الانضمام لمجموعة عبد الفتاح غضنفر الذى بدأ منذ أول العام فى تخزين الأسلحة والمتفجرات بشقة كان قد اكتراها بمدينة فرانكفورت. وجاء دالقامونى ليقيم مع أخت زوجته وصهره بمدينة «نيوس» القريبة ـ حيث كانا يديران محلا للبقالة. وفى 13 أكتوبر 1988 انضم للمجموعة مروان عبده خريصات وزوجته قادمين من الأردن. وخريصات الذى كانت مهنته إصلاح أجهزة التليفزيون كان خبير منظمة جبريل الأول فى المتفجرات وصناعة القنابل.

ويبدو أن خريصات كان عميلا سريا للسلطات الألمانية أو الأردنية ـ أو كليهما، ومن غير المعروف ما إذا كان قد أبلغ شرطة ألمانيا الاتحادية عن نشاطات دالقامونى ـ إلا أن ما يستطيع أن يجزم به المرء هو أن الموساد أو السى. آى. إيه

هى التى أبلغت عن نشاطاته. وكانت القوات الاسرائيلية قد عثرت أثناء غارة على أحد معسكرات الجبهة بجنوب لبنان على وثائق تكشف عن وجود خطط لأعمال إرهابية جديدة فى أوروبا بقيادة دالقامونى... وتم تعميم تحذير بهذا المعنى على كافة أجهزة الأمن الأوروبية فى أواخر سبتمبر.

وبناء على هذه المعلومة، قام فريق من الشرطة الألمانية الاتحادية بفرض رقابة دقيقة على تحركات دالقامونى منذ وصول خريصات من المطار وحتى مساعدته على إدخال أمتعته بشقة «نويس».

كان الرجلان تحت رقابة الشرطة الألمانية عندما ذهبا لشراء بعض المكونات الألكترونية فى 22 أكتوبر - وفى 24 أكتوبر شوهد دالقامونى وهو يدخل الشقة ومعه عدد من الطرود الملفوفة داخل ورق مصقول أرسلها إليه غضنفر من فرانكفورت - أما خريصات فلم يغادر الشقة طيلة يومى 24 و25 أكتوبر حيث كان يقوم بصنع أربع قنابل (وربما خمس) ووضعها فى جهازى راديو - كاسيت من نوع توشيبا، وجهازى موالفة «تيونر»، وجهاز شاشة فيديو. وفى 26 أكتوبر شوهدا وهما يغادران الشقة - حاملين أمتعتهما فيما بدا وكأنه رحيل نهائى.

هنا تحركت الشرطة الألمانية وألقت القبض عليهما فى الشارع. وخلال الأربع والعشرين ساعة التالية تم تفتيش شقق سكنية ومنازل مشتبه فيها فى خمس مدن ألمانية أخرى - وألقى القبض على ستة عشر إرهابيا. إلا أنه ولسوء الطالع لم تتمكن شرطة ألمانيا من العثور على اثنين من المجموعة أحدهما ميدى غوبين أخصائى صناعة القنابل المعروف باسم البروفيسير... والذى ربما كان هو مصدر متفجر السيمتكس الذى زود به غضنفر زميله دالقامونى فى وقت سابق.

والأسوأ من ذلك هو أنه تبين عند تفتيش شقة «نيوس» أن ثلاثة «أو ربما أربعة» من القنابل التى صنعها خريصات قد اختفت تماما... ومعها حقيبة بنية اللون كان قد جلبها معه من الأردن - وما كان من شرطة ألمانيا إلا أن تكتفى بالقنبلة الوحيدة التى عثرت عليها فى سيارة دالقامونى (الفورد تاونس) - والتى كانت مكونة من 312 جراما من مادة السيمتكس ومعبأة بجهاز كاسيت (توشيبا بومبيت 453) ومزودة بمهماز بارومترى ومحدد زمنى. وبدا من صناعة تلك القنبلة أنها صممت لغرض محدد وهو تدمير طائرة أثناء طيرانها - وعلى الفور صدر تحذير عاجل للأجهزة الأمنية بجميع خطوط الطيران العالمية للاحتياط من قنابل خريصات الثلاث (أو الأربع) المفقودة وأية متفجرات أخرى قد تكون مخبأة بأجهزة من نوع

فى قبضة الأخطبوط

توشيبا ـ (بعد عدة أشهر ـ أى فى أبريل 1989 عثر على اثنتين من قنابل خريصات المفقودة فى محل البقالة الذى يديره صهر دالقامونى بمدينة نيوس ـ وكأن ذلك وحده لم يكن كافيًا لإحراج الشرطة الألمانية... فقد انفجرت إحدى تلك القنابل أثناء قيام أحد الفنيين بمحاولة لنزع فتيلها فأودت بحياته... وتم التخلص من الأخرى «لاعتبارات السلامة» ـ وبذلك حرم المحققون فى قضية لوكربى من أحد الأدلة الشرعية التى ربما كانت فى غاية الحيوية.

وكانت المخابرات الألمانية أحسن حظًا عند تفتيش شقة غضنفر فى فرانكفورت حيث عثرت على قاذف قنابل مضادة للدبابات وعدد من مدافع الهاون والقنابل اليدوية والمدافع الرشاشة والمسدسات وخمسة كيلوجرامات أخرى من متفجر سيمتكس.

وبناء على ذلك وعلى القنبلة التى وجدت بسيارة دالقامونى تم اعتقال غضنفر ودالقامونى ووجهت لهما تهم إرهابية بينما أخلى سبيل خريصات والآخرين «لعدم توفر الأدلة» ـ ولم تمض أيام قليلة إلا وكانوا قد اختفوا تماما.

ولما كان جبريل لايزال متمسكا بأهمية مطار فرانكفورت كأنسب مطار لتنفيذ عملية ضد طائرة ركاب أمريكية فقد توجه إلى طلب الدعم اللوجستى من ليبيا ـ الممون الرئيسى للجبهة. وقد سبق أن اجتمع دالقامونى ومحمد أبوطالب وهو عضو أساسى بالخلية الأوروبية مع عملاء فى مالطة مرتين على الأقل... ولكن كان على المجموعة أن تحدد خطًا جويا أمريكيا معينا كهدف لها.

ونظراً لعلاقات جبريل الواسعة فى فرانكفورت فقد كانت آلية زرع قنبلة على متن رحلة عبر الأطلنطى أمراً روتينيا، إلا أن جبريل واجه صراعا خطيراً فى المصالح مع كارتل الهيروين السورى الذى اتخذ لبنان مقراً له. ولم تكن منظمته تريد مضايقة رفعت الأسد شقيق الرئيس حافظ الأسد ورفيقه منذر الكسار (*) اللذين يسيطران على حركة انسياب المخدرات على طول «خط التزويد» من وادى البقاع إلى الولايات المتحدة عبر فرانكفورت ولندن.

يعمل الكسار تاجر سلاح فى الأصل ـ وهو الممون الرئيسى لجماعات المتطرفين الفلسطينيين فى الشرق الأوسط بالسلاح ـ ومن بين هذه الجماعات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وممون السلاح أيضا لجماعة الكونترا بنيكارجوا عبر الكولونيل أوليفر نورث وقائد القوات الجوية السابق ريتشارد سيكورد... وفى هذا

(*) يعيش متنقلا بين فرنسا وألمانيا واسبانيا..

الجانب الثانى من نشاطه كان يتمتع بحماية وكالة الاستخبارات الأمريكية (سي آي إيه) باعتباره «سندا» لها ـ وكان فى مرحلة سابقة قد أثار إعجاب عرابيه الأمريكيين عندما قام بدور الوسيط للإفراج عن رهينتين فرنسيين كانا محتجزين ببيروت نظير فدية مالية دفعتها الحكومة الفرنسية.

وتحت ضغوط مكثفة من البيت الأبيض فى عهد ريجان للقيام بعمل مماثل لتحرير الرهائن الأمريكيين قامت وكالة الاستخبارات الأمريكية ـ كما فعل الفرنسيون ـ بمحاولة إقناع الكسار باستغلال نفوذه لدى دمشق والجماعات الإرهابية التى تدعمها سوريا فى لبنان .... إلا أن الكسار رجل أعمال.. سواء فى بيع الهيروين أو الأسلحة... وهو يفعل مايستطيع ... ولكن....! كانت وكالة الاستخبارات الأمريكية تفهمه جيداً....!

كما كان يفهمه جيداً أيضا أحمد جبريل الذى حقق معظم تمويل جبهته من أرباح تجارة الهيروين السورى.

وكان جبريل يدرك تماما أنه لارفعت الأسد ـ وهو «سند» آخر لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.... ولا الكسار نفسه يريدان أن يريا خط انسياب مخدراتهما الذى يمر عبر فرانكفورت وقد تعرض للخطر بسبب عملية إرهابية ستلفت الانتباه لا محالة إلى الثغرات التى اعتادا على استغلالها فى أمن المطار.

ومن جهة أخرى كان يدرك أيضا أن رفضهما «التعاون» سيظهرهما بمظهر عدم المتحمس لقضية الإسلام ـ الشيء الذى لن يغضب إيران فحسب، بل كذلك حزب الله القوى الذى تدعمه إيران وجميع حلفائه فى لبنان وكلاهما عازم بضراوة على الانتقام والأخذ بثأر الحجيج الإيرانيين الذين لقوا مصرعهم بطائرة الإيرباص الإيرانية.

وفى أواخر أكتوبر 1988 ـ أى قرب الوقت الذى كانت فيه المخابرات الألمانية تطوق مجموعة الجبهة الشعبية (القيادة العامة فى ألمانيا) رصد عملاء الموساد أحمد جبريل والكسار وهما يتناولان العشاء بمفردهما فى مطعم لبنانى فى باريس ويتباحثان حول الحل لهذه الإشكالية.

لم يكن باستطاعة أى منهما أن يكون صريحا تماما مع الآخر. فلم يكن جبريل ملما بمدى مايتمتع به الكسار من حماية أمريكية وألمانية ـ كما أن الكسار من جانبه لم يكن يعرف مدى قوة ما تبقى من شبكة جبريل السرية فى أوروبا.

ووعد الكسار ـ وهو غير راغب ولكنه عاجز عن الرفض ـ ان يستخدم

علاقاته لوضع قنبلة فى طائرة ركاب أمريكية لم تتحدد بعد، تقلع من فرانكفورت.

غير أن الوضع كان أكثر تعقيدا من ذلك ـ فإلى جانب الولاءات المتنقلة لكل من الأسد والكسار كان هناك عنصر آخر فى معادلة تحقيق المصالح العسيرة هذه.... ألا وهو عامل «الأخطبوط».

فتصعيد المواجهة بين جبهتين مستهدفتين بغرض إعاقتهما ثم تسديد ضربة قاضية لهما هو الأسلوب الأمثل المتبع لدى إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص ـ بعد تلقى الضوء الأخضر من وكالة الاستخبارات المركزية بالطبع.

فهذه الإدارة ليس لها مجال البتة للمناورة فى أقبية السياسة اللبنانية المهلكة.

وعلى الرغم من أن احتلال الجيش السورى للبنان أخضع تجارة المخدرات بالمنطقة لنفوذ رفعت الأسد فإن الوجود السورى كان محل امتعاض العشائر والأسر الشرسة الجيدة التسليح فى وادى البقاع ـ ولهذه العشائر والأسر نفوذ فى مناطقها القبلية وكأنها إمارات مستقلة بذاتها.

كانت إحدى هذه الأسر هى أسرة أولاد جعفر التى ظلت تعمل فى تجارة وتصدير الحشيش والهيروين إلى الولايات المتحدة لأكثر من نصف قرن ـ منذ أن كان «لاكى لوشيانو» (*) يفرض ما يشبه الاحتكار على «بضاعة» الشرق الأوسط بأسرها. ولما كان بعض أفراد هذه الأسرة يقيمون بمنطقة «ديترويت» كمواطنين أمريكيين ويسافرون بانتظام وبحرية بين لبنان والولايات المتحدة لم يجدوا سببا واحداً يجعلهم مرغمين على دفع إتاوات للمتطفلين السوريين لحمايتهم... حتى ولو أن رفعت الأسد ورفيقه الكسار قد أثبتا مهارتهما فى التفاوض مع كارتلات كولمبيا من أجل توسيع مجال الإنتاج فى وادى البقاع ليشمل الكوكايين والمخدرات الأخرى.

ولم تكن إدارة مكافحة المخدرات DEA ـ بقادرة على المخاطرة بعملائها والزج بهم فى ساحة حرب مقسمة بين سوريين معادين وأصوليين باغضين للأجانب وبارونات مخدرات لبنانيين ساخطين ـ ولذا لم يكن أمامها إلا استغلال الصراع القائم بين هؤلاء كوسيلة لتقليص حجم الصادر من المخدرات والذى أصبح يمثل من حيث قيمته أكثر من 50 فى المائة من النشاط الاقتصادى للجمهورية اللبنانية.

(*) Lucky luciano.

ولكن هنا أيضا كانت الـ DEA مصابة بالشلل لأن طريق تهريب المخدرات الذى يبدأ من وادي البقاع ويمر بنيقوسيا - المركز الإدارى لحركة المخدرات - ثم إلى الولايات المتحدة عبر فرانكفورت ولندن له أهمية سياسية تحظى بأولوية على قانون مكافحة المخدرات.

فقد كان خط الأسد / الكسار التموينى هذا يمثل أداة للمساومة بالنسبة لوكالة الاستخبارات المركزية (سى آى إيه) فى سعيها للإفراج عن الرهائن الأمريكيين، كما يمثل أيضا رابطة هامة لتجميع معلومات عن الشرق الأوسط. أما وزارة الخارجية الأمريكية فتعتبر صناعة وتجارة المخدرات الوسيلة الوحيدة تقريبا للدعم الاقتصادى للجماعات المسيحية الموالية للغرب فى لبنان - والتى لولاها لسقطت البلاد بأسرها تحت قبضة المتطرفين الإسلاميين.

وجد مايكل ب . هيرلى ملحق إدارة مكافحة المخدرات بقبرص نفسه بين شقى الرحى: فمن جانب، هناك مقتضيات العمل البوليسى، ومن الجانب الآخر هناك الاعتبارات السياسية الأخرى التى تفرض عليه أن يقتسم أنشطة مخبرية وأجهزته مع وكالة الاستخبارات المركزية - لذا كان مضطراً لأن يقوم يوميا بمشاورة «الغيلان» بالطابق العلوى بمبنى السفارة لمعرفة مدى حريته فى التصرف عند بحث التفاصيل العملية مع المسئولين المحليين بشرطة ألمانيا الاتحادية وإدارة الجمارك البريطانية الذين يريدون بطبيعة الحال معرفة ما يعتزم الأمريكيون القيام به عندما يتعلق الأمر بفرانكفورت أو لندن.

وانتهجت إدارة مكافحة المخدرات بقبرص أسلوب العمل بالتعاون مع تشكيلة من العملاء الحكوميين المكلفين بأدوار متباينة تعكس الأولويات المحلية - ولأسباب سياسية تعمل من أجل كسر حلقات توزيع المخدرات داخل الولايات المتحدة بدلا من القضاء على مصادر توريدها فى لبنان.

وكان كل مايستطيعه هيرلى - إلى جانب إعداد التقارير الاستخباراتية حول تجارة المخدرات - أن ينظم «إرساليات تحت المراقبة» - إلى ديترويت وهيوستن ولوس انجليس لكى يتمكن رفاقه بإدارة مكافحة المخدرات بتلك المدن من إلقاء القبض على مستلميها.

وكان أكثر من يعتمد عليهم فى القيام بتلك المهمة الخطرة واصطحاب الإرساليات إلى وجهتها النهائية اللبنانيين أو الأمريكيين اللبنانيى الأصل (الذين لامفر لهم من مواجهة تهمة تجارة المخدرات وعقوبة بالسجن تبلغ 30 عاما فى حالة

رفضهم التعاون) - أو أولئك الأهالى الساخطين على سادتهم السوريين فى وادى البقاع والمستعدين لعمل أى شيء للتخلص منهم - كأولاد جعفر مثلاً.

وهكذا تم هذا الترتيب - المجاز من قبل إدارة مكافحة المخدرات ووكالة الاستخبارات المركزية وإدارة شرطة قبرص وشرطة ألمانيا الاتحادية - من قبل الكسار على مضض من أحمد جبريل.

فى 5 ديسمبر 1988 تلقت السفارة الأمريكية بهلسنكى محادثة هاتفية تحذر من محاولة لزرع قنبلة على متن طائرة (بان امريكان) - فى رحلتها من فرانكفورت إلى نيويورك «خلال الأسبوعين القادمين».

وفى ليلة 8 **ديسمبر** 1988 **عثرت القوات الإسرائيلية عند اقتحامها أحد معسكرات الجبهة الشعبية قرب قرية الدامور بلبنان على وثائق تتعلق بهجوم مخطط على إحدى رحلات شركة (بان امريكان) من فرانكفورت فى وقت لاحق من نفس الشهر - وتم إخطار حكومتى الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية.**

وابتداء من ذلك التاريخ تقريبا - وحتى صدور التحذير النهائى فى 20 ديسمبر التقط عملاء الاستخبارات الأمريكية الذين كانوا يرصدون المحادثات الهاتفية للسفارة الإيرانية فى بيروت مكالمة لعميل يدعى (ديفيد ليفجوى) يطلع فيها القائم بالأعمال الإيرانى بتحركات فريق من خمسة رجال من وكالة المخابرات المركزية والمخابرات العسكرية - «وصلوا إلى لبنان للعمل على الإفراج عن رهائن أمريكيين كان من المقرر عودتهم إلى الولايات المتحدة عن طريق فرانكفورت على رحلة (بان امريكان) رقم (103) يوم 21 ديسمبر».

وفى 18 **ديسمبر نما إلى علم الشرطة الألمانية أن هناك مؤامرة لزرع قنبلة على** طائرة بان أمريكان رقم 103 خلال اليومين أو **الثلاثة القادمة - وأبلغت السفارة الأمريكية** فى بون بهذه المعلومات - **وبالفعل قامت السفارة بإبلاغ الخارجية الأمريكية التى أبلغت** بدورها السفارات الأخرى. (وربما كان **مصدر هذه المعلومات بعض شركاء الكسار فى** تهريب المخدرات فى محاولة منهم لصرف جبريل عن مطار فرانكفورت أو على الأقل صرفه عن رحلة بان أمريكان **بتشديد الإجراءات الأمنية وتكثيف تواجد الشرطة بالمطار**).

فى 20 ديسمبر، وجهت الموساد تحذيرا **مشابها ولكنه بالتحديد لرحلة بان أمريكان رقم** 103 **المغادرة مطار فرانكفورت فى «اليوم التالى».**

وعند الساعة 15.12 من يوم 21 ديسمبر بدأ عمال المطار فى شحن أمتعة

المسافرين بطائرة البوينج 727 التى ستطير الجزء الأول من رحلة (بان امريكان) رقم 103 من فرانكفورت إلى هيثرو. وقيل إن أحد عملاء جهاز الأمن الألمانى أبلغ عن «تصرف مثير للاشتباه» بساحة مناولة العفش قبل حوالى ساعة من موعد إقلاع الطائرة - إلا أنه لم يتم اتخاذ إجراء.

وصلت البوينج 727 مطار هيثرو فى الوقت المحدد وبها 128 راكبا، وما قُدِّر بـ 135 قطعة من المتاع. من هؤلاء صعد إلى «عروس البحار» طائرة الجامبو 747 تسعة وأربعون راكبا معظمهم أمريكيون - لمواصلة الجزء الثانى من الرحلة عبر الأطلنطى - ووضعت أمتعتهم فى الجانب الأيسر من الجزء الأمامى لمخزن العفش... وانضم إليهم 210 ركاب آخرون آخر بأمتعتهم إلى الرحلة من لندن - ومع ذلك فقد أدى تحذير وزارة الخارجية الأمريكية لسفاراتها بالخارج إلى أن تقلع الطائرة بثلثى حمولتها من الركاب على الأكثر - عند الساعة 18.25 متأخرة عن موعدها بخمس وعشرين دقيقة.

وعند الساعة 19.03 انفجرت القنبلة فى الجانب الأيسر بالجزء الأمامى بمخزن العفش وتحطمت الطائرة إلى خمسة أجزاء رئيسية - هوت على قرية لوكربى - مبعثرة الأجساد والأمتعة والحطام فوق رقعة من الأرض تبلغ مساحتها 845 ميلا مربعا.

ولقد كان هذا قبل الكريسماس بأربعة أيام، ويبدو أنها كانت محض صدفة أن السفينة الحربية الأمريكية فانسان قد حطمت الطائرة الإيرانية قبل عيد الأضحى بأربعة أيام أيضا. ولو كانت الرحلة 103 غادرت هيثرو فى الوقت المحدد لها لكانت اختفت تماما فى الأطلنطى، غير تاركة أى شىء خلفها قد ينبىء بمن هو المسئول عن هذه المأساة.

وبعد مرور يوم من الكارثة أجريت مقابلة إذاعية مع ليستر كولمان بواسطة المذيع توم بروكساو فى الأخبار المسائية على إذاعة شبكة ن. ب. سى. بصفته خبيرا فى الإرهاب فى الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أنه كان سيكتشف فيما بعد أن ما تسبب فى تحطيم الرحلة 103 هو قنبلة إلا أن وسائل الإعلام افترضت من البداية أن مجموعة إرهابية فلسطينية هى التى قامت بذلك، وكان كولمان يشاركها فى هذا الرأى.

وألمح كولمان إلى أن الإيرانيين ربما هم الذين فكروا فى هذا الهجوم ثم كلفوا به الإرهابيين الذين تساندهم سوريا، إلا أن هذا الجزء بتر من المقابلة الإذاعية.

ولو كان بروكاو سأله كذلك كيف تمكنوا من وضع قنبلة على متن رحلة رقم 103 لحار فى الإجابة على السؤال لأنه لم يكن يدرى أنه يعرف.

الفصل الثالث

بعد وقوع الحادث بخمسة أشهر، لم يكن كولمان يعرف شيئا عن الحادث وربما لم يكن يهتم لو أنه عرف.

بعد تصوير كولمان وأخذ بصماته في المحكمة الفيدرالية في مدينة «موبيل»، تم تسليمه إلى شرطة المحكمة، ثم احتجز في زنزانة بمبنى المحكمة انتظارا لمحاكمته بعد ظهر ذلك اليوم. ولم يسمح لكولمان بالاتصال الهاتفي، باستثناء مكالمة واحدة مع «جوزيف بوماكر» . وهو محام أمريكي الجنسية من أصل لبناني كان قد صادقه في برمنجهام بولاية الباما أثناء تجهيزه آخر مهمة له في بيروت. ورغم أنه لم يطلب من رجال الشرطة أن يسمحوا له بالاتصال بالقيادة، كان يرى أن تشاوره مع القيادة في أقرب وقت ممكن أمراً على درجة كبيرة من الأهمية.

في وقت لاحق من صباح نفس اليوم زار كولمان في زنزانته أحد الضباط الذين يقومون بتهيئة المتهمين للمثول أمام المحكمة، لإجراء مقابلة اعتيادية يسأل فيها عن ماضيه وظروفه. كانت مهمة الضابط، كما أوضح لكولمان ، تنحصر في التأكد من صحة بياناته الشخصية وإعداد تقرير من شأنه أن يساعد المحكمة في البت في عدد من الأمور، مثل حقه في الإفراج عنه بكفالة.

وعند سماع كولمان لذلك، شعر بشيء من التفاؤل. فلو أفرج عنه بكفالة على وجه السرعة واستطاع استرداد جواز سفره، فقد يتمكن من القيام بمهمته في بيروت في الوقت المناسب. إلا أن الأوامر كانت تمنعه من الكشف عن علاقته بالمخابرات العسكرية لأي كان، ورغم ذلك، أمكنه أن يقول لضابط المحكمة بعض الحقائق بغرض إقناع المحكمة بأنه موضع ثقة وبأنه ذو مكانة ما في المجتمع.

ومن المؤكد أن الحقائق التي جاءت على لسان كولمان قد أقنعت الضابط بذلك، فقد جاء بالتقرير الذي أصبح فيما بعد جزءاً من ملف القضية:

«المتهم ذكرٌ، أبيض اللون طوله 5.8 قدم ووزنه 175 رطلا، له عينان زرقاوان وشعره بني اللون أشيب إلى حد ما. له لحية وشارب، بدا فيهما الشيب أيضا.

ورغم أن التاريخ الوظيفي للسيد كولمان يبدو أنه غير معقول إلى حد كبير، فقد

فى قبضة الأخطبوط

اتضح أن المعلومات التى أعطاها لضابط خدمات ما قبل المحاكمة قد ثبت أنها صحيحة. فهو صحفى حر، متخصص فى شئون الشرق الأوسط، وقد عمل أيضا كمحقق سرى لإدارة مكافحة المخدرات الأمريكية ولقد اتصل مراسل الشئون الخارجية بشبكة «إن بى سى» للأخبار «برايان روس» بمكتب ضابط التحقيق الأولى فى 3 مايو 1990 ليؤكد علاقة كولمان بشبكة « ان بى سى». وأشار «روس» إلى أن كولمان يعمل أيضا لحساب جهات إعلامية أخرى، وذكر أن كولمان قدم تقارير إخبارية عديدة لشبكة «ان بى سى» عن الارهاب وتهريب المخدرات فى الشرق الأوسط طوال الثمانينات. وقال «روس» كذلك إنهم أجروا معه مقابلات على الهواء فى برنامج «الأخبار المسائية» الذى تذيعه الشبكة، باعتباره خبيرا فى الإرهاب وإنتاج المخدرات فى الشرق الأوسط. وأكد «روس» صدق كولمان فى قوله إنه كان قد أدلى بشهادته أمام لجان مجلس الشيوخ حول هذه الموضوعات.

كذلك أكد «رايْ تريبيكر» الذى يعمل بإدارة مكافحة المخدرات فى واشنطن، أن كولمان عمل من قبل لحساب إدارة مكافحة المخدرات. إلا أنه لم يكن باستطاعته أن يكشف عن أية معلومات عن هذا العميل السرى سوى أنه أنهيت خدماته كمستشار فى 1988/6/24.

ويقول كولمان إنه فى الوقت الحالي يكتب كتابا يستدعى عودته للشرق الأوسط للقيام بمزيد من الدراسات المتعلقة بهذا الكتاب. (وجدير بالذكر أن كولمان قد ذهب إلى محكمة «جيفرسون كافرنتى» فى برمنجهام، الباما، من أجل اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتغيير اسمه إلى «توماس ليفى» ولقد أثبت «جوزيف بوماكر» أن ذلك قد تم فى أحد أيام شهر أبريل. ويبدو أن التهمة الموجهة إلى كولمان حاليا فى شيكاغو قد صدرت فى تاريخ سابق لتاريخ تغيير اسمه. ويقول كولمان إنه فى حاجة لجواز سفر باسم مختلف لأن مهربي المخدرات فى الشرق الأوسط يعرفون اسمه.

وتمكن كولمان بعد تغيير اسمه إلى توماس ليفى من التأمين على حياته خشية أن يحدث له مكروه إذا سافر بهذا الاسم الجديد. فقد كان حريصا على ألا يعرض مارى كلود وأطفاله للعوز إذا ما اضطرت إلى المطالبة بتعويض من شركة التأمين التى أمن على حياته لديها من قبل باسم كولمان.

وجاء فى ختام تقرير ضابط المحكمة: « ليس هناك مايدل على أن السيد كولمان توجد لديه أية ممتلكات يمكن استخدامها كضمان لإطلاق سراحه بكفالة، ويبدو كذلك أن ظروفه المالية ليست على مايرام».

هذه العبارة الأخيرة لم تكن متفقة مع الوضع المالى الحقيقى لكولمان. فمنذ أن أعيد للعمل قبل ستة أشهر للقيام بعملية «شكسبير». بدأ يتلقى راتبا شهريا مقداره 5000 دولار كانت تحول شهريا إلى حسابه فى بنك باركليز فى جبل طارق. فقد كان من المقرر أن تكون جبل طارق أول محطة له فى رحلته إلى بيروت.

وفى نهاية المقابلة، كان من الممكن أن يطلق سراح كولمان فى الحال لو أن الأمر كان بيد ضابط المحكمة. ولكن وزارة العدل الأمريكية كانت تضمر له شيئا آخر. فبعد مثوله للمحاكمة أمام القاضى «وليام ستيل» أودع فى سجن المدينة مع القوادين ومروجى المخدرات والسفاحين والسكارى ومجموعة متنوعة من حثالة المجرمين الذين تأتى بهم شرطة مدينة موبيل من شوارع المدينة كل ليلة.

قضى كولمان الأيام الثلاثة التالية فى زنزانة واحدة مع ثلاثة من مهربى المخدرات كانوا ينتظرون تقديمهم للمحاكمة فى تهم فيدرالية. ولذلك كان عليه أن يتوخى الحذر الشديد حتى لاتفلت منه كلمة، تكشف علاقته بإدارة مكافحة المخدرات فى السابق.

وأثناء وجوده بالسجن زارته العميل الخاص «ليزلى بهرنز» لاستكمال بعض الأوراق. وأخبرته بأنه أودع سجن المدينة لأن سجن المقاطعة كان مكتظا بالمساجين، وكذلك كانت جميع الزنزانات المخصصة للمتهمين فى قضايا فيدرالية. ثم عرضت عليه ثلاثة أصابع ديناميت غير حقيقية موصلة بسلك إلى منبه (ساعة منبهة) من النوع العتيق كان رجال مكتب التحقيقات الفيدرالى قد وجدوها تحت أحد مقاعد سيارته المازدا.

فسألته «بهرنز»: « هل بإمكانك أن تقول لى ماهذا ؟ ».

فضحك كولمان ثم قال «هذا هو المنبه الذى كنت أستعمله فى بيروت. لابد أنك قد أصبت بالذعر عندما رأيته.. أليس كذلك؟».

فقالت: «من أين أتيت به؟»

فقال: «أعطاه لى أحد أصدقائى فى لبنان» ثم فقد ابتسامته شيئًا فشيئًا وقال: «إنها مجرد مداعبة. ولكنها مداعبة سمجة. أليس كذلك؟».

فقالت «بهرنز»: «أتعنى أنك جئت به من بيروت وأنت عائد بالطائرة؟».

فقال وقد بدت عليه دهشة شديدة: «رباه!».

كان ذلك يوم الثلاثاء.

وفى يوم الجمعة ربطوا قدميه بالسلاسل ووضعوا القيد الحديدى فى يديه

وأعادوه إلى المحكمة الفيدرالية لحضور جلسة سيقرر فيها أمر إطلاق سراحه بكفالة أمام القاضى «وليام ستيل». وكان أمام القاضى التقرير الذى أعده ضابط التحقيق الأولى. وكان جوزيف بوماكر قد وصل بالسيارة من برمنجهام فى رحلة استغرقت خمس ساعات ونصف ليحضر الجلسة. تشاور كولمان معه قليلا. ثم اتجه إلى مكان وقوف الشهود وشهد بأنه عمل فعلا لحساب إدارة مكافحة المخدرات.

سأله بوماكر: «وماذا كان عملك معهم؟».

فقال كولمان: «كنت أعمل كاستشارى عقود فى مجال الاستخبارات المتعلقة بتهريب المخدرات فى الشرق الأوسط. كانت مهمتى جمع وتحليل المعلومات السرية».

حينئذ نظر وكيل النيابة إلى عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالى الذين كانوا يجلسون فى المقاعد الخلفية بقاعة المحكمة.

وسأله محاميه : «وماذا كنت تفعل عند القبض عليك؟»

كولمان: «كنت أستعد للعودة إلى الشرق الأوسط؟»

المحامى: «فى مهمة من أجل الحكومة الأمريكية؟»

فتردد كولمان قليلا، إذ لم يكن بإمكانه أن يتجاهل التعليمات تماما. إلا أنه رأى أن من حقه أن يتحايل عليها قليلا.

ورغم ذلك قال : «ليس مصرحا لى بالإجابة على هذا السؤال».

وعندما انتهى بوماكر من استجوابه لكولمان، وجد وكيل النيابة نفسه في مأزق، ورغم ذلك اعترض على إطلاق سراح كولمان بكفالة قائلا إن أعمال كولمان وعلاقاته فى الخارج تجعله مصدر خطر على الطائرات التى يسافر على متنها.

وردا على ذلك، قال بوماكر إن كولمان مواطن أمريكى يتمتع بسمعة طيبة ولاتوجد لديه أية سوابق بانتهاك القانون. وقال أيضا إنه يسكن فى الباما ولديه رخصة قيادة من الباما وأن أسرته تعيش أيضا هناك. ثم قال إن كل هذه الحقائق تستدعى ألا يرسل كولمان إلى شيكاغو كما تستدعى أيضا ألا يرفض إطلاق سراحه بكفالة.

وهنا لم يكن بإمكان القاضى «ستيل» أن يرفض إطلاق سراح كولمان بكفالة. ولكنه أمر بكفالة مقدارها 000 25 دولار بالإضافة إلى ضمان مقداره 75000 دولار وسحب جواز سفره.

شعر كولمان بارتياح لفك القيد الحديدى عن قدميه، ولكنه لم يصدق أنّ عليه أن يدفع 000 100 دولار فى تهمة كهذه. وهنا أدرك أنهم عقدوا العزم على النيل منه. ولكن: لماذا؟

فى قبضة الأخطبوط

كانت مارى كلود والأطفال ينتظرون خارج قاعة المحكمة فقد طلب بوماكر من أحد أصدقائه أن يذهب إليهم بالمنزل الذى كانوا يقضون فيه أجازتهم على الشاطىء ويأتى بهم إلى «موبيل سيتى». وقضت مارى كلود والأطفال ليلتهم الأولى فى أحد الفنادق ثم قضوا ليلتهم الثانية فى منزل صديق بوماكر ـ وهو أمريكى من أصل لبنانى ـ عندما تأجلت جلسة النظر فى أمر الكفالة حتى يوم الجمعة.

كان افتراق كولمان عن مارى كلود تجربة قاسية لكل منهما ـ لقد بلغ قلق كولمان عليها وعلى أطفالهما الحد الذى كاد ينسيه فداحة الموقف الذى تعرض له شخصياً. وكان مبعث ذلك القلق إدراكه مدى الخوف الذى شعرت لحظة القبض عليه، فمن واقع خبرتها فى لبنان اعتبرت هذه الحادثة بداية لمسلسل أكثر فداحة. كما أنه كان يشعر بالقلق من إحساسها بالعجز وهى مضطرة لرعاية ثلاثة أطفال وحدها.

لم يكن شعور مارى كلود يختلف عن شعور زوجها. فبعد ثلاثة أيام من القلق الذي جعلها لاتنعم حتى بالنوم، كادت أن تتأقلم مع فكرة عدم رؤياه مرة ثانية إلى الأبد. ومع ذلك، أحضرت معها بعض ملابسه. وبعد أن فرغا بصعوبة شديدة من عناق حار ذهبا إلى أحد المطاعم حيث تناولا أول وجبة حقيقية منذ ليلة الاثنين السابق.

ثم حاول الاتصال بالمخابرات العسكرية، ولكنه لم يُدهش لانقطاع الخط بمجرد اتصاله. وكان فى أعماق قلبه يدرك منذ البداية أن وكالة المخابرات العسكرية، بمجرد أن تعرف ما حدث له، سوف تتظاهر بأنها لاتعرف شخصا بهذا الاسم على الإطلاق. كان هذا الإحساس يقوم على افتراض أن الوكالة ليست ضالعة فى الإيقاع به.

إلا أن هذا لم يغضبه، فمنذ أول يوم لتعامله مع الوكالة أدرك أنه فى حالة افتضاح أمره أو إذا ما أدى عمله كجاسوس للوكالة إلى التهديد بإحراج موقفها، فإن الوكالة سوف تتنصل منه. تلك كانت الشروط التى جرت العادة على اتباعها عند تجنيد عملاء جدد للعمل فى أى مكان فى مجال الاستخبارات. ولكن كان من الصعب عليه أن يتقبل فكرة أن هذه القواعد تراعى داخل الولايات المتحدة كما تراعى عند انكشاف أمر أحد العملاء فى الخارج. كان من الصعب عليه أيضا أن يتقبل فكرة أن تقوم إحدى وكالات المخابرات التى تنتمى لحكومته بتخريب عمله كجاسوس يعمل لصالح بلاده.

لم يكن كولمان يدرى ماذا يفعل بعد ذلك. ولذلك أخذ أسرته بالسيارة إلى برمنجهام حيث تعيش والدته . ثم قرر أن يقوم بمحاولة أخيرة للتشاور مع المخابرات

العسكرية، لاسيما أن الكاميرا التليفزيونية التى زودته بها المخابرات العسكرية لاستعمالها فى بيروت وغيرها من المعدات كانت لاتزال بحوزته. ولذلك كتب رسالة بالشفرة وأرسلها إلى القيادة من خلال «نقطة التسليم» المتفق عليها فى أحد مكاتب البريد فى «أوكسينهيل» بولاية ميريلاند.

وبعد مرور شهرين وصل خطاب إلى منزل والدته عليه ختم أحد مكاتب البريد فى «سان أنتونيو» بولاية تكساس فى 16 يوليو ويحمل خاتم إدارة المعاملات الرسمية للقوات الجوية الأمريكية . وكان عنوانه الموجود على الخطاب مكتوبًا بخط يده هو، وكان قد كتبه على الخطاب الذى أرسله من قبل. ثم قُصَّ العنوان من على خطابه وألصق على الخطاب الذى وصله الآن .

لم يجد كولمان داخل الخطاب إلا قطعة صغيرة من الورق كتب عليها رقمان بخط اليد، وهما: 332-22476 و121-31323 ولاشيء غير ذلك، ولم تكن هناك حاجة لأن يجد كولمان بالخطاب شيئا آخر. فبعد فك رموز الشفرة، وجد كولمان أن هذين الرقمين يعنيان: إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية ـ القاهرة.

وبهذا تأكدت شكوك كولمان. فعند إعارته لمكتب إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص، كان قد طلب منه أن يسلم «مايكل هيرلى» نسخا من أوراق إثبات الهوية الجديدة الخاصة به، بما فى ذلك نسخة من شهادة الميلاد التى تحمل اسم «توماس ليفى» والتى كانت قد زودته بها المخابرات المركزية الأمريكية. وإذا كان الخطاب الذى جاء من المخابرات العسكرية يعنى شيئًا، فلابد أنه يعنى أن إدارة مكافحة المخدرات قد استغلت هذه الأوراق لإعطاء هوية تنكرية لأحد رجالها فى مصر، دون التشاور مع السلطات العليا أو أخذ موافقتهم على ذلك. وإذا كان قد صدر جواز سفر من قبل باسم توماس ليفى، فهذا يعنى أن تقديمه طلبًا للحصول على جواز سفر يحمل نفس الاسم ونفس التفاصيل هو الذى تسبب فى القبض عليه.

إلا أنه كان لايزال هناك سؤال لايستطيع أن يجيب عليه، وهو: هل حدث هذا عن عمد أم أنه كان نتيجة للتصرفات غير المدروسة التى دأب عليها« هيرلى» فى مكتب إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص؟. ».

وسواء أكانت هذه حقيقة الأمر أم لم تكن، فلا فرق. فأيًا ما كان الأمر، فهو الآن حر طليق. وبعد شهرين من التأمل فى الأمر، فإن نزعة الارتياب والشك التى يتميز بها كل من يعمل فى المخابرات جعلته يتشكك فى أن ماحدث له كان شيئًا غير مقصود. فكلما زار ضابط الشرطة بمكتب خدمات ما قبل المحاكمة فى برمنجهام ورأى

علامات الحيرة فى عينيه، وكلما عبر بوماكر عن دهشته للمبالغة فى شروط الإفراج عنه بكفالة ودهشته لتصرفات الحكومة أثناء نظر القضية، وكلما استيقظ أثناء الليل تحت وطأة تأكده من أن «هيرلى» قد جعله هدفًا له، كلما حدث ذلك استرجع الماضى ينبش فيه عما من شأنه أن يفسر لماذا عقدوا العزم على النيل منه ؟

بدأ كولمان يربط بين ما يحدث له وبين ما يقصه «كافكا» فى رواياته عن معاناة الإنسان الحائر.

كذلك بدأت مارى كلود تستوعب الأمر بما لديها من خبرة من خلال نشأتها فى جو بيروت الذى تسيطر عليه مؤامرات من نوعية غير مألوفة.

تقول مارى كلود مسترجعة تلك الأيام: «كنا واثقين أننا سوف نتعرض للمزيد من المتاعب. ولذلك لم نكن ننام جميعا فى نفس الوقت، فأخذنا نتبادل النوم أنا وزوجى وأمه. وعندما كنا نذهب إلى السوق، كنا متأكدين أنه كان هناك من يقتفى أثرنا. وأثناء الليل كان أحدنا يراقب الشارع كى يرى إن كانت هناك سيارات تدور حول المنزل، كنا نعرف أن شيئًا ما سوف يحدث لإيذائنا.. لأخذ زوجى منى، لتدمير حياتنا. ولم نكن ننام قبل الرابعة أو الخامسة صباحا ولذا كنا ندخن علبتين أو ثلاثا من السجائر.

وبدلا من أن يمكث كولمان فى البيت انتظاراً للمتاعب، قرر أن يلتقى بالمتاعب فى منتصف الطريق. فاتصل هاتفيا بصديقه القديم «بيرنى جاقزر» فى نيويورك، حيث يعمل محرراً بمجلة «باريد» وكان يعمل من قبل بشبكة «إن بى سى» للأخبار.

بيرنى: «ليستر، كيف حالك؟ المفروض أن تكون فى بيروت، فما السبب فى أنك لست فى بيروت الآن؟».

كولمان: «ألقى القبض علىَّ يا «بيرنى». هذا هو السبب».

بيرنى: «ولماذا ألقى القبض عليك؟ أكنت تتاجر فى الرقيق الأبيض؟».

كولمان: «لا، لقد اعتقلنى مكتب التحقيقات الفيدرالى بتهمة التزوير فى طلب تقدمت به للحصول على جواز سفر».

وصمت «بيرنى جاقزر» لبضع ثوان.

ثم سأل : «أتقول الحقيقة» !؟

ـــ لم يكن جاقزر على علم بعلاقته بالمخابرات العسكرية ولكنه كان يعرف أن كولمان يعمل سراً لحساب إدارة مكافحة المخدرات.

ثم قال : «أهناك مايمكن أن أقوم به؟».

فقال كولمان: «لست أدرى. ربما... إنى فى حاجة إلى محامٍ».

فقال «جاقزر»: «هذا بسيط. أعرف عددا كبيرا منهم».

قال له كولمان: «أريد محاميا له صلات فى واشنطن، وله صلات مع رجال البنتاجون. فأنا أريد محاميا يستطيع أن يصل إلى معلومات داخلية عن المتاعب التى أواجهها».

«جاقزر»: «سوف أجد لك المحامى الذى تريده».

اتصل «جاقزر» بـ «مارشال لن ميلر»، المستشار القانونى السابق لوكالة المخابرات العسكرية. و هكذا أوهم كولمان خلال مكالمة هاتفية، أخبره فيها بأنه بإمكانه أن يجعل « وليام كولبى» المدير السابق للمخابرات المركزية، يشهد لصالح كولمان لو لزم الأمر.

إلا أنه أضاف: «الأمر لن يستدعى ذلك ولاداعى للقلق. سوف نفهم المشكلة من أساسها ونفهم كل مايتعلق بها حتى لاتكون هناك ضرورة للمثول أمام المحكمة».

قال كولمان: «ممتاز، لكن ما سبب هذه الثقة فى أنك تستطيع أن تفعل ذلك؟».

«ميلر»: لأن لى علاقاتى فى الأماكن المناسبة، هذا هو السبب الذى يجعلنى على ثقة من قدرتى على إيجاد حل للمشكلة يا «ليستر». فعندى جميع أنواع الاتصالات. لاداعى للقلق على الإطلاق. وسوف أتصل بك فيما بعد.

وهكذا نعم كولمان بالنوم لأول مرة منذ أسابيع. كان من الواضح الآن أن تلك كانت طريقة المخابرات العسكرية الأمريكية فى التخلص منه دون أن يبدو أن لها علاقة بالأمر.

صدق «ميلر» فيما وعد به، فقد جعل «وليام كولبى» يتصل بكولمان ليوضح له كيف سيستغل نفوذه. وقال لكولمان لو أن الأمور قد تخطت الحد الذى يجعل من الصعب إلغاء كل ما حدث حتى يصبح كأنه لم يكن، فإنهم سوف يلجأون إلى واشنطن. ثم قال: «إنهم فى شيكاغو لايعرفون كيف يتعاملون مع مثل هذه الأمور».

أسعد كولمان أن يكون لدى «ميلر» و«كولبى» هذه الثقة الكبيرة فى قدراتهما. ولذلك قرر أن يتأكد من مدى صحة شكوكه بشأن تورط «هيرلى» وإدارة مكافحة المخدرات فى تحطيمه. فذهب إلى مكتب إدارة مكافحة المخدرات فى برمنجهام والتمس مقابلة العميل الذى سلمه تذاكر السفر وكذلك مبلغا من المال لتغطية تكاليف رحلته إلى قبرص قبل عامين .

تعرف عليه لعميل فى الحال وبدت عليه الدهشة عندما علم منه بما حدث له.

العميل: «هذا غير معقول. لابد أن هناك خطأ ما كالمعتاد. سأرسل برقية إلى واشنطن لأعرف ماذا يحدث».

كولمان: «حسنا. وإن كنت أعتقد إن مكتب إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص له صلة بالموضوع. وأعتقد أن العاملين بهذا المكتب لايعرفون بما حدث هنا. أقصد أنهم لايعلمون بإلقاء مكتب التحقيقات الفيدرالى القبض عليّ ولايعلمون بأمر تهمة التزوير وما حدث بعد ذلك. ولذلك لو أخبرت «مايك هيرلى» بهذه الأمور، فأعتقد أنه ربما استطاع أن يجد حلاً لهذه المشكلة».

العميل: «بالتأكيد. سوف أرسل البرقية الليلة. اترك الأمر لى وسوف أتصل بك بمجرد أن يصلنى الرد».

إلا أن الرد الذى تلقاه العميل على برقيته قد أدهشه أكثر مما أدهش كولمان ذاته.

قال العميل لكولمان عندما اتصل به فى اليوم التالى: «ليستر»، لست أعرف ما يحدث بالضبط، ولكنى تلقيت برقية تقول إنك لم تعد تصلح للعمل إنه لايجب أن نتعامل معك على الإطلاق». ثم ضحك العميل بطريقة أظهرت الحرج الذى كان يحس به وقال: «لست أعرف ماذا فعلت يا «ليستر» ولكنهم يقولون لك لاتحاول أن تورط إدارة مكافحة المخدرات فى قضيتك».

كولمان: «اسمع، أحاول فقط أن أبعد إدارة مكافحة المخدرات عن قضيتى. أفهمت ذلك. شكراً على أية حال».

الآن عرف كولمان من الذى وراء المشكلة مع أنه لم يعرف السبب بعد. ولكنه شعر ببعض الارتياح لعدم اشتراك «آرلينجتون هول» فى الإيقاع به. وباستثناء ما أحسه عند بداية القبض عليه والصدمة التى نتجت عن ذلك. لم يكن لديه أية ظنون فى وقوع «آرلينجتون هول» في المأزق الذى وجد نفسه فيه. فنظراً للازدراء الشديد الذى يحمله العسكريون لوكالات المخابرات المدنية، من المستبعد أن تكون المخابرات العسكرية الأمريكية قد تواطأت مع إدارة مكافحة المخدرات لتدمير واحد من عملائها. ولابد أن الفخ الذى نصب له كان من ترتيب إدارة مكافحة المخدرات بالاشتراك مع مكتب التحقيقات الفيدرالى، حيث استغلا أوراق الهوية الجديدة التى صدرت له دون الحصول على موافقة الجهات الأعلى على استغلالهم لتلك الأوراق.

ولكن كولمان لم يستطع أن يفهم لماذا قرر «هيرلى» أن يتغلب عليه فى هذا

الوقت بالذات، بعد مرور أكثر من عام على الخلاف الذى وقع بينهما. كذلك لم يستطع «مارشال لى ميلر» أن يفسر لماذا فعل «هيرلى» ذلك بعد مرور هذا الوقت الطويل. إلا أن ميلر دأب على اعطاء كولمان انطباعًا بأنه يعرف عن القضية أكثر مما يكشف عنه لكولمان. فعلى سبيل المثال، دهش كولمان كثيراً عندما رفضت محكمة شيكاغو نقل القضية إلى واشنطن، وبالرغم مما قاله «ميلر» فى البداية فقد نقل الخبر إلى كولمان بطريقة قصد منها أن توحى بأنه كان يعرف بقرار المحكمة قبل صدوره.

بدأ استهلاك عائلة كولمان للسجائر يرتفع مرة ثانية، فقد بدأوا يشعرون بنفس الإحساس الفائض من جديد، وهو الشعور بأنهم قد وقعوا فى فخ غامض قد نصب لهم وأنهم حيثما ذهبوا لابد أن يظلوا واقعين داخل نفس الفخ. شعروا أن هناك من يخطط لهم مستقبلهم دون علمهم . إلا أنهم تشجعوا محاولين الاحتفاظ بقدر من قدرتهم على إدارة شئون حياتهم. ولذلك بدأ كولمان يتصل هاتفيا بكل أصدقائه القدامى فى مجال الإعلام ولاسيما من كانت لديهم صلات فى واشنطن على أمل أن يعثر بالمصادفة على معلومات تمكنه من أن يفهم أبعاد هذا الكابوس. معولمات تفسر ما كان يحدث له وتوضيح السبب فى حدوثه.

من بين من اتصل بهم: «تشارلى طوميسون» وهو أحد أصدقائه بشبكة «سى بى إس» كان قد قدمه لـ «شيلا هيرشو» التى كانت تقدم برنامجا إخباريا فى شبكة «ايه بى سى». وكان كولمان قد عمل معها من قبل فى «برنامج جاك اندرسون» عام 1983.

وبحلول عام 1989 أصبحت «شيلا هيرشو» كبير المحققين باللجنة الفرعية بمجلس النواب لشئون «أعمال الحكومة والنقل». وقبل أن تبدأ اللجنة فى عقد جلسات للاستماع إلى الشهود بشأن كارثة طائرة (بان امريكان) فى رحلتها رقم 103 بأسبوعين تقريبا فصلت «شيلا هيرشو» من منصبها بطريقة غير لائقة. وقيل إن السبب هو عدم وجود انسجام بينها وبين رئيس اللجنة «كارديس كولينز» ولكن البعض كانوا يعتقدون أن السبب هو إصرارها على توجيه أسئلة محرجة لا لشركة (بان أميركان) وحدها بل أيضا لإدارة الطيران الفيدرالية وسلطات مطار فرانكفورت وكذلك سلطات مطار هيثرو بشأن إجراءات تأمين الطائرات.

رفضت «شيلا هيرشو» أن تستدرج إلى الحديث عن الموضوع عندما تحدث كلومان إليها. ولكن بعد مرور أكثر من عام على الكارثة كان من الواضح أنها لم تفقد اهتمامها بالموضوع. فقد قالت إنه كانت هناك صلة من نوع ما لم تستطع أن

نتيقن منها بين تفجير الطائرة ومكتب إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص.

وسألت كولمان: «لقد كنت أنت هناك فى ذلك الوقت. أليس كذلك؟ أذكر أن «برايان روس» الذى يعمل فى شبكة«إن بى سى» قد أخبرنى أنه قابلك فى نيقوسيا».

كولمان: «نعم. هذا صحيح. فقد كان «برايان روس» ومن معه يقومون بتحقيق عن علاقة اللبنانيين بتهريب المخدرات، وخصوصًا الهيروين الذى يأتى من وادى البقاع. وحيث أنى كنت هناك للقيام ببعض الأبحاث الأكاديمية عن تهريب المخدرات والسياسة اللبنانية، فقد التقينا كى يستفيد كل منا بالمعلومات المتوفرة لدى الآخر. «لكن كان ذلك قبل وقوع الكارثة بوقت طويل».

«شيلا هيرشو»: أخبرنى «برايان روس» كذلك أنك كنت تعمل أيضا لحساب إدارة مكافحة المخدرات».

كولمان: «نعم، قالها كولمان بحذر ثم أضاف: كنت أعمل فى تحليل المعلومات الاستخبارية . مجرد عمل مكتبى. فلم أكن أجمع تلك المعلومات بنفسى.

شيلا هيرشو: «لكن لابد أن قيامك بتحليل تلك المعلومات قد أعطاك الفرصة لكى ترى بوضوح ماكانوا يقومون به هناك. أليس كذلك؟».

كولمان: «فعلاً. كانت فرصة ممتازة. «لم يكن اعتراف كولمان بهذا يتفق ومقتضيات العمل مع إدارة مكافحة المخدرات. ولكنه لم يشعر بأنه مدين لهم بأى شىء. فضلا عن ذلك، دفعه إلى التصريح بذلك رغبته فى استقاء أية معلومات من «شيلا هيرشو». فأضاف: «كان المكتب مجرد مكتب صغير. وكنت دائم الدخول والخروج طول الوقت. وكنت على علم بكل ما كان يحدث بالمكتب تقريبا».

شيلا هيرشو: «إذن سوف أرسل إليك صورة. وأريدك أن تخبرنى إذا كنت تعرف صاحب الصورة. ربما رأيته من قبل... هل هذا ممكن؟».

كولمان: «بالتأكيد. هل هو شخص كنت أعرفه هناك؟»

شيلا هيرشو: «لست أدرى. أنت الذى سيخبرنى بذلك».

فى اليوم التالى أرسلت شيلا هيرشو الصورة إلى كولمان. كان صاحب الصورة شابًا، عربيا، يبلغ من العمر حوالى 20 عاما. وبعد أن أضاف كولمان شاربا بالقلم الرصاص للصورة تعرف عليه فى الحال».

عندئذ اتصل كولمان بشيلا هيرشو وقال لها: «صاحب الصورة هو خالد نادر جعفر، وهو شاب لطيف. كنا نسميه «نازى».

شيلا هيرشو: «هذا شيء طريف حقًا. هل تستطيع أن تخبرني بما تعرفه عنه؟»

كولمان: «كان نازى واحداً من الذين يعملون مع هيرلى. فقد كانت إدارة مكافحة المخدرات تدير مشروعا تجاريا تتخذه ستاراً لها فى نيقوسيا فى آخر الشارع الذى توجد به السفارة. وكان اسم هذه المؤسسة التجارية: «شركة يورام للتجارة (THE EURAME TRADING COMPANY) هذا هو المكان الذى كنت أعمل فيه. وهو المكان الذى قابلت نازى فيه. رأيته هناك عدة مرات».

شيلا هيرشو: «جميل، جميل». قالتها بصوت فيه شيء من الغرابة، وأضافت «إنه عائلة أولاد جعفر. إنهم يتاجرون فى الهيروين. أليس كذلك؟

كولمان: «هم أكبر تجار فى وادى البقاع. ولعلهم كانوا أكبر التجار حتى دخول السوريين إلى المنطقة. كانوا على صلة بـ «لكى لوتشيانو (LUCKY LUCIANO) فى تجارة الهيروين. ولهم تاريخ طويل فى تجارة المخدرات».

شيلا هيرشو: «هل قلت إن هذا الشاب كان يعمل لحساب إدارة مكافحة المخدرات؟».

كولمان: « بالتأكيد، وربما كان يعمل لحساب وكالة المخابرات المركزية أيضا. يبدو أن جميع أفراد الأسرة كانوا يمثلون أهمية كبرى بالنسبة لوكالة المخابرات المركزية».

شيلا هيرشو: «ولكن لماذا؟ أقصد لماذا كانوا حريصين على العمل لحساب الحكومة الأمريكية؟».

كولمان: «لماذا؟ لأن أولاد جعفر يمكن أن يعملوا لحساب أية دولة ضد السوريين. إنهم يكرهونهم كراهية شديدة، ولديهم الاستعداد لأن يفعلوا أى شيء كى يتخلصوا من حافظ الأسد».

شيلا هيرشو: «إذن ماذا كان نازى يفعل لتحقيق هذا الهدف؟».

كولمان: «كان صغر سنه لايسمح له بأن يعمل مخبراً. ولذا فربما سجل فى قائمة العاملين بمكتب إدارة مكافحة المخدرات كمصدر ثانوى للمعلومات. فأنا أعلم علم اليقين أنه قام بنقل شحنتين أو ثلاث من الهيروين إلى ديترويت تحت إشراف الإدارة».

شيلا هيرشو: «تقصد أنه كان يكلف بتوصيل ما كانت تكلفه الإدارة بتوصيله؟».

كولمان: «بالإضافة إلى مهام أخرى، لكن ما سر اهتمامك بنازى؟».

شيلا هيرشو: «ألا تعرف السبب؟»

كولمان: «لا. لاتوجد أية صلة بينى وبين هؤلاء الأشخاص منذ عودتى. وليست عندى أدنى فكرة عما يفعل الآن».

شيلا هيرشو: «لقد مات».

كولمان: «يؤسفنى أن أسمع ذلك . أقصد أنه كان شابا لطيفًا. لكنى لاأشعر بالدهشة فالعمل فى هذا المجال محفوف بالمخاطر».

شيلا هيرشو: **«لقد كان على متن طائرة(بان امريكان) فى رحلتها رقم** 103 **عندما انفجرت».**

فكر كولمان فيما قالته شيلا هيرشو قليلا ثم قال: «ياللهول».

يبدو أن هذا يفسر كل شيء.

وعندما قالت إن اثنين آخرين على الأقل من عملاء المخابرات قد لقيا حتفهما مع نازى بعد أن قام مكتب السفريات التابع لإدارة مكافحة المخدرات فى قبرص (والمعروف باسم RA TRAVEL MASTERS OF NICOSIA) بالحجز لهما على طائرة بان أميريكان، هناك فقط أدرك كولمان، بما لايدع مجالا للشك ـ السبب فى أن حياته كانت فى خطر.

فالأخطبوط قد لف أذرعه الملتوية حوله بالفعل.



الفصـل الرابع

كان ليستر نوكس كولمان الأول (الجد) رجلا من رجال البحرية الأمريكية.

وهو أصلا من مدينة موفات التى تقع فى ولاية تكساس. وفى عام 1917 قرر الهروب من حياة عائلته التى تتسم بالفقر والقذارة في تلك المنطقة كثيرة الجفاف والعواصف الغبارية. وعند عودته إلى نفس المكان بعد الحرب لم يعجبه ذلك فقرر الانضمام إلى البحرية فى وقت السلم. وفى عام 1924 تم إلحاقه بالمنطاد الأمريكى «شينان دوه» أو «ابنة النجوم» الذى كان يمتلك الأسطول من نوعيته اثنين. وكان هذا المنطاد نسخة معدلة من المنطاد الألمانى «زيبيليتز» الذى رأى الكثيرون أنه علامة على مستقبل الملاحة الجوية.

ولقد كان كولمان على متن المنطاد فى عام 1925 عندما انعتقت «شينان دوه» من الصارى المربوط بها بمحطة الأسطول الجوية فى ليك هيرست بولاية نيوجيرسى، ثم انطلق فى رحلته إلى الغرب الأوسط لحشد الجماهير لبرنامج الأسطول الجديد الأقرب إلى الخيال. وبعد مرور يومين هبت عواصف شديدة تسببت فى تحطيم مؤخرة المنطاد فوق مزارع الذرة فى أوهايو وفى بعثرة أشلاء طاقمه على الأرض.

ونجا ليستر نوكس كولمان كما لم يتوقع أحد.

ولقد نجا المهندس ليستر نوكس كولمان الابن هو الآخر. ففى اليوم التالى لحادثة بيرل هاربور ترك وظيفته فى شركة كهرباء الخليج بيناكولا فى ولاية فلوريدا، وذهب كوالده للانضمام إلى الأسطول. وكان طفله الوليد قد بلغ من العمر ثمانية عشرشهراً ولم يره بعد.

ولد ليستر نوكس كولمان الثالث فى مستشفى تابع لقاعدة البحرية الأمريكية فى 25 سبتمبر عام 1943 بينما كان الأب والجد فى الخارج يقاتلان مع جيش بلادهم ضد اليابانيين. وكان واحداً منهم فى أمريكا الجنوبية بينما الآخر فى جنوب المحيط الهادى.

ومثل والده وجده تربىّ كولمان الصغير وأعد للإيمان بمجد أمريكا والوفاء

لمبادئها كما تمت تنشئته أيضا على الارتياب فى الأجانب والاحتراز منهم، وعلى عدم الثقة فى رجال السياسة التى ترى عائلة كولمان. أنه تعوزهم الفطرة السليمة، ولم يكن هناك شيء استثنائى فى «ثقافته التى اكتسبها من محيط مدينته الصغيرة أو من عائلته التى تنتمى للطبقة المتوسطة الأمريكية. ولاحتى فى مستواه التعليمى المتوسط لم يكن هناك ما يلفت انتباه فريق المحققين العسكريين الذين قاموا بمعاينته فيما بعد ليقرروا لياقته للاشتراك بالخدمة السرية للحكومة مع وكالة المخابرات العسكرية الأمريكية.

وعندما بلغ كولمان الخامسة قامت شركة الخليج للطاقة بنقل والده من بناكولا إلى بناما سيتى التى تبعد ساعتين عن امتداد فلوريدا على الطريق السريع رقم 98. وفى ثمانى السنوات المقبلة لم يحدث أى شيء ذو أهمية غير السكتة القلبية التى تسببت فى إعاقة جده. وتعثرت خطاه بمدرسة «كوفا» الابتدائية ثم مدرسة جينكس الثانوية الصغرى إلى أن بلغ الصف الثامن، ولم تظهر عليه أية ميزات تؤكد أهليته للدراسة الأكاديمية. وعندما انتقل الوالد بالعائلة إلى شمالى نيوجيرسى لمدة سنة، رسب كولمان فى السنة التاسعة، ولم يحرز أى تقدم يذكر فى السنة العاشرة بمدرسة بناكولا الثانوية عندما عادت الأسرة إلى فلوريدا.

والواقع أن أعلى المستويات التعليمية التى حققها كانت فى مجال موسيقى الجاز. فتحت تأثير صديقه كونر شو الذى يعد عازف الطبل الأول لفرقة «النمر» بمدرسة بناكولا الثانوية كانت علاقته بألحان شارلى باركر وأوسكار بترسون وتيلونيرسى مونك وغيرها من مباهج موسيقى ذلك الجيل.

ولقد كان شو أكبر سنا من كولمان ولديه رخصة قيادة، فكان يأخذ صديقه فى سيارته بمجرد أن يدق الجرس مساء الجمعة، ثم ينطلقان سويا لقضاء الليل بالحى الفرنسى بمدينة نيو أوليانس التى تبعد ثلاث ساعات على امتداد الخليج. وعند بلوغه ستة عشر عاما قرأ كولمان رواية جاك كيراوك «على الطريق».. ومن ساعتها اعتاد على ارتداء القمصان القذرة والأحذية المطاطية.

وذات يوم تغير كل شيء فجأة. عاد والده إلى المنزل وقال بلهجته الخشنة المعهودة: «سوف تذهب إلى إيران».

فرد ابنه متعجبا: ماذا؟ أى جزء تقصد فى فلوريدا ياوالدى؟

فرد عليه: «ا. ى. ر. ا. ن»

فقال: «أتقصد إيران بمعنى بلاد فارس».

فى قبضة الأخطبوط

وسرعان مازال ألم كولمان لمفارقته الحياة البوهيمية التى ألفها فى بلاده وانبهر لفكرة الرحيل لتلك البلاد البعيدة الحالمة التى كثيرا ما حدثه عنها والده وجده. وكما اتضح فيما بعد كان على العائلة أن تقيم بمخيم الشركة بضاحية من ضواحى الأهواز تسمى غولستان وتقع على بعد ساعتين من المدينة ومن نهاية خط بترول عبدان. كانت بيوتها الصفراء المعشوشبة والسوبر ماركت والمدرسة والنادى أشبه ماتكون بأى مدينة فى ولاية أريزونا.... رغم أنها واحدة من مدن المملكة الفارسية القديمة.

ورغبة في استكمال ثورة مرحلة المراهقة قرر كولمان أن يصبح عربيا.

وصمم على تعلم اللغة العربية العامية عن طريق المحادثة مع عاملى الشركة وسائقيها الذين كانوا يقضون وقتا كبيرا من يومهم يحتسون الشاى حول مواقد الفحم بدلا من العمل. لقد كان هذا قرارا واعيا. فبدلا من تعلم الفارسية المتداولة فى إيران فقط اختار كولمان أن يتعلم العربية لأنها لغة كثير من الدول الممتدة من شط العرب شرقا حتى المحيط الأطلنطى عبر شمال أفريقيا غربا.

وبتحسن لغة كولمان بدأ العرب ـ الذين كان يعاملهم الإيرانيون كالكلاب ـ يطمئنون إلى هذا «الشيطان الصغير»، فسمحوا له بأن يعرف الكثير عن مجتمعهم. وأخذه صديقه الجديد عزيز لزيارة قرية عمه وأكل عين الماعز والأرز مع هذا الشيخ الطاعن فى السن وهم جلوس على السجاد الفارسى يشاهدون الرقص الشرقى.

مارس كولمان لغته العربية فى المعسكرات الليلية فى ريفرتيباباد قرب اصفهان، وأثناء ركوبه قطارات الدرجة الثالثة إلى انتشيك. وألف تناول طعامه على ضوء النار التى يشعلونها من روث البهائم، ومع أناس يعيشون فى الأكواخ والخيام. كما ألِف الاستحمام والتبول فى الأماكن المفتوحة كما يفعل أولئك الناس منذ الاف السنينَ.

ولإرضاء عائلته وأصدقائها من الإيرانيين درس كولمان القليل من اللغة الفارسية، ولكن باقتراب عيد ميلاده الثامن عشر أدرك هو ووالده أن مستواه الدراسى لا يؤهله لدخول المدرسة الثانوية العليا. فإذا كان عليه أن يصبح شيئا غير هذا المتسكع الذى يتحدث العربية فعليه أن يلحق بنظام التعليم الرسمى على الفور.

وفى خريف 1961 أرسل إلى مدرسة داخلية فى بلدة أورلاندو بولاية فلوريدا

ولكنه خطط لطرد نفسه من المدرسة بعد ثلاثة أسابيع. فذهب ليقيم مع عمه فى مدينة بيرمنجهام بولاية الباما ـ حيث التحق بمدرسة شيدز فالى الثانوية العليا.

ويستعيد كولمان ذكرى تلك الأيام قائل: «... فى أمسيات الجمعة والسبت كنا نخرج أنا وصديقى والتون كيمبراو فى نزهة بالسيارة ـ ثم نتوقف عند حانة (درب الخنزير) للاستماع لأغانى ديف رودى في المذياع واحتساء «الشيرى» وأكل المشويات ـ ثم نقوم بجولة فى الجبل الأحمر تحت منطقة فولكان ستايتو، ومرورا بمبنى إذاعة «ايد»... إلى الملتقيات الخمسة بالجنوب... ملوحين بأيدينا للفتيات بمعاطفهن الزرقاء ثم ننطلق فى الطريق العشرين إلى شارع 15 ونتوقف أمام حانة «أيدى سالم» وأيادينا لاتزال خارج نوافذ السيارة ـ لنستمتع بمشاهدة السيارات العتيقة ـ من كل صنف ولون.. يقودها شباب من مدينتى انسلاى وهيوتاون.. من بينهم «بيلى جو» و«ليروى» و«بوبى»».

وما كان لذلك أن يدوم طويلا. ولسبب واحد لم يعد لكولمان أى شيء يشارك فيه زملاءه. فعندما كان يخبرهم أنه يعيش فى إيران كانوا ينظرون إليه شذرا ويهزون رؤوسهم ثم يسألونه بشيء من الارتياب الذى يختلط فيه الاحتقار بالعداوة الصريحة: «وأين تقع هذه البلد؟ وعندما يخبرهم بموقعها يهزون رؤوسهم مرة أخرى ولايكترثون لما يقول. إنه لم يلاحظ من قبل مدى جهل أطفال أمريكا بالعالم من حولهم.

ويقول كولمان: «لقد أدهشنى جدا أنهم يكذبون أكثر من أطفال أى بلد آخر، وهم لايفعلون ذلك متعمدين، فذلك مجرد جزء من نظام أمريكا الأخلاقى. فعندما يقول شخص الحقيقة يرى الناس أنفسهم فى المرآة كاذبين فيظنون أن من يقول الحقيقة هو كاذب أيضا. وكلنا خاض نفس التجربة. فعندما نرجع لبلدنا ونحاول التواصل مع أندادنا الذين لم يغادروا الولايات المتحدة للحظة واحدة فإنهم ينظرون إلينا وكأننا قد هبطنا من كوكب المريخ».

ولإرضاء والديه واستعادة جذوره التحق ليستر نوكس كولمان الثالث مع صديقه والتون كيم ليبراو بمعهد ماريون العسكرى فى الاباما. تأسس هذا المعهد فى عام 1842 ، ويعد الكلية الأم التى تخرج منها خيرة اللواءات والأبطال في كافة الحروب الأمريكية. ولذلك كان هذا المعهد بمثابة المهد واللحد لجيش الولايات المتحدة الأمريكية.

ونجح كولمان في تخطى الامتحان التحريرى للمعهد واستطاع أن يكبح ميوله

التمردية، ليس فقط ليحصل على أعلى الدرجات بل ليضع شارات العسكرية الخمس الخاصة بالرقيب الأول في أول عام له. ولقد توهم كولمان الأب أن هذا قد حدث بالفعل عندما عاد ولده للعائلة فى إيران فى هذا الصيف ولأول مرة فى حياته شعر كولمان أن أباه كان فخوراً به.

ولقد عاد للعالم العربي وكأنه يعود إلى وطنه الأم. وعند تخرجه من معهد ماريون العسكرى كان والده قد انتقل للعمل فى شركة أسو بليبيا. وعنما وصل كولمان إلى هناك خلبت لبه تلك المساحات اللامتناهية من الصحراء وصرامة الحياة البدائية التى تعيشها قبائل البدو فى الصحراء..... وظل على تلك الحال حتى عام 1966 عندما أخذت رغبته فى التعليم العالى بالولايات المتحدة تغلب على اهتمامه بمجال التعليم الحر الذى كان كولمان يجده فى تعلم اللغة العربية وشئون الشرق الأوسط. وكما أشار والده بفظاظة ـ فقد كان عليه أن يكتسب قوت يومه بنفسه.. خاصة وأنه لم يؤهل نفسه حتى تلك اللحظة ليصبح موظفا مؤهلا ولم يوفق كولمان أثناء العام الدراسى الذى قضاه فى جامعة جاك سونفيل فى الاباما فى تدارك ذلك العيب ولكنه تبين معالم الطريق على الأقل فمن خلال صديقه جيم ساندز بدأ كولمان خطواته الأولى نحو التمرس على تقديم البرامج الإذاعية.

وكان سندز شخصا مرحا متعدد المواهب اعتمد على إعالة نفسه بالعمل فى إحدى محطات الراديو العديدة التى كانت تبث برامجها الإذاعية فى منطقة الجنوب بأكملها.

وتحت رعاية ساندز قام كولمان بالعمل كمذيع وتبين له أنه قد وجد ضالته المنشودة. فليس هناك الآن أفضل من العمل بوسائل الإعلام المسموعة علّه يصبح مراسلا لشبكة (سى ى بى) بالشرق الأوسط أو حتى (إن بى سى) فى غمضة عين.

ولكن كان عليه أن يبدأ العمل فى مكان ما. ولما طلبت هيئة الإذاعة الأمريكية أن يكون لكل محطة مؤهلا طيلة الأربع وعشرين ساعة تقدم كولمان للدراسة فى معهد إلكترونيات اليكنز استعدادا لامتحانات هيئة الإذاعة، ونجح بتفوق كبير فى امتحان عام 1967.

وقد كان ذلك التفوق فى مجال الإلكترونيات المتقدمة ـ إلى جانب المزايا الأخرى لدى كولمان ـ مثار اهتمام الحكومة الأمريكية منذ البداية.. إلا أنه كان أيضا مثار اهتمام إحدى المحطات المتواضعة فى باساغولا بولاية مسيسيبى أو بأى مينيت فى الباما حيث كان المراسل يجلس فى وسط مرعى للأبقار ـ وكان على

كولمان أن يدفع جانبا ثور المزرعة لكى يتمكن من الوصول إلى جهاز الإرسال كل صباح.

وتمكن بعد قضائه عاما فى مثل هذا العمل من أن يتقدم إلى مستوى أفضل من الإذاعات فى داون تاون موبيل، ولكن هناك كان عمله الجديد سيتوقف.

وكان يعلم أنه بحاجة إلى دراسة أكاديمية أفضل لسببين أولهما أنه يريد العمل بإحدى شبكات التليفزيون الأمريكى بالشرق الأوسط والثانى أنه أصبح الآن صهراً لصديقه الحميم ساندز.

ففى ذات مرة دعا ساندز كولمان لزيارة منزل أم زوجته وهناك قدم له أخت زوجته جوكلين التى تزوجها كولمان على الفور بعد ذلك. ولكن وحتى عام 1967 كانت تعد مشكلة كبرى لزوجين حديثين أن يعيشا على 90 دولارا فقط فى الأسبوع... ولما ولدت ابنتهما «كاريمن» فى فبراير 1968 أصبح ذلك مستحيلا بالمرة. وفى شهر سبتمبر التالى ترك كولمان وظيفته فى راديو «ووسى» وأخذ عائلته الجديدة إلى جاك سونفيل حيث التحق بالجامعة مرة أخرى كطالب ناضج يبلغ من العمر خمساً وعشرين عاما.

وأخذ كولمان يعمل على التكيف مع أعباء دراسته الجامعية، وفى نفس الوقت كان يعمل بمعامل التصوير في الراديو من الساعة السادسة مساء حتى منتصف الليل على مدى ستة أيام فى الأسبوع، ويعمل كمذيع لمباريات كرة القدم فى أيام السبت. وبالنسبة لزوجته كانت تعمل سكرتيرة للمدرب الرياضى لفريق كرة القدم، إلى جانب رعاية صغيرتها.

وهكذا استطاعت عائلة كولمان أن تصارع الحياة لمدة ثلاث سنوات حتى يتمكن كولمان من الحصول على درجة البكالوريوس فى العلوم السياسية والاقتصاد. وبعد عام 1971 أخذ كولمان زوجته وطفلته وعاد إلى موبيل وانضم لراديو وونى ليعمل هناك كمدير للنشرة الاخبارية فى مقابل 125 دولارا فى الأسبوع. ولقد بدا الأمر وكأنه قد عرض نفسه وعائلته لهذه التغيرات الكبيرة من أجل 35 دولارا إضافية فقط فى الأسبوع.

وكان على كولمان فى هذا العمل الجديد أن يحرر ويبث ثمان نشرات إخبارية في اليوم، ويسترجع كولمان ذكرى تلك الأيام:

«كان العمل الأساسى فى راديو وونى لعب البوكر مع مدير المحطة. لقد كان ذلك أكثر مما أتحمل، لكننى نجحت فى أن أتقاضى 25 دولارا إضافية فى الأسبوع

بتقديم عرض «دوت مور». وكان هذا يعنى أن أقوم بدفع عربة مشتريات تحمل جهاز تسجيل أمبيكس 601 حول محلات «بيلازهيس» بينما يقوم «دوت» بمقابلة المشترين المحليين. وكان على بعد ذلك أن أقوم بأخذ الشريط إلى الاستديو وإذاعته فى فترة الإعلانات التجارية مع إضافة الموسيقى إليه. ولكنى لم أر أن هذا كان هو عملى الحقيقى.

فلم تكن موبيل مدينة تتميز بالأخبار الساخنة على أية حال. فلقد كانت النشرات الإخبارية التى تستغرق خمس دقائق كل ساعة تحتشد بأخبار الحوادث الأمنية وحرائق المنازل.

ونادراً ما كنت أضفى بعض النكهة السياسية على نشرة أخبارى بنبأ من مقر عمدة المدينة - ستى هول - ذلك الرجل الذى انتهى أمره إلى السجن بسبب ثقته المفرطة في مواطنيه...

وبعد خمسة أشهر من العمل بإذاعة وونى تلقيت أول عرض معقول.

ولقد جاء هذا العرض من إذاعة الكشافة الأمريكية التى كانت تقوم بخدمة شباب الوطن مباشرة وأيضا الأجهزة الصناعية العسكرية التى كانت قد أهلت الرئيس ايزنهاور فى عام 1950.

ففى ذات يوم كان كولمان جالسا فى كابينته يكتب ويأكل البسكويت، وتلقى مكالمة من مارك كلايتون من مكتب العلاقات العامة القومية. وقال كلايتون فى المكالمة أنه قد تم اختيار واحد من رواد فريق كشافة مدينة موبيل ليقوم بمقابلة الرئيس ريتشارد نيكسون فى البيت الأبيض. ثم سأله: «هل ترغب إذاعة وونى فى تغطية هذاالحدث؟ هذه المقابلة مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. إن هذه لفرصة عظيمة... إننى أود أن أسأله عما يشعر به إزاء اختياره من بين أربعة ملايين كشاف ليصافح رئيس بلده.... سوف نقوم بعمل مقابلة، أليس كذلك؟

وقام كولمان بطرح عدة أسئلة وإجابات سريعة على سبيل التجربة ثم سأل كلايتون مازحا إذا كانت جماعات الكشافة الأمريكية تبحث عن شخص له خبرة كبيرة بالإذاعة.

وأجاب كلايتون باستغراب: «حسنا، نعم. وأنت تقصد طبعا أنك تريد الحصول على وظيفة معنا، أليس كذلك؟».

فرد عليه كولمان: «إن هذه فرصة مثيرة بالنسبة لى».



فى قبضة الأخطبوط

استقدم «فكرة الكشافة» من بريطانيا ناشر الصحف ويليام د. بويس فى عام 1910 ثم تطورت الفكرة حتى وصلت فى عام 1972 إلى حركة قومية يديرها الكونجرس بواسطة أربعة آلاف عامل متخصص فى شمال برونسويك بنيو جيرسى.

وبعد مقابلة أولية مع كلايتون فى موبيل سافر كولمان بالطائرة لإجراء مقابلات إذاعية لمدة يومين ـ وأقام بعدذلك ببيت ضيافة الكشافة الذى يقع بجانب متحف لوحات نورمان روكويل.

وكانت أول مهمة قام بها فى قسم العلاقات العامة الذى كان يحتوى على عشرين كاتبًا ومصوراً ـ برئاسة رون فيليبو ـ وكان الكثير من هؤلاء يعملون أصلا كضباط عسكريين.

ورون فيليبو هذا رجل يحب تدخين السيجار بالهواء الطلق. وكانت سكرتيرته تدعى مارشيا سفارتز ومساعده الأول يدعى رس بفكينز الذى يدير المكان. ولما كانوا جميعهم مختصون بأمور الطباعة والكتابة وليس لديهم أية خبرة في مجال الإذاعة المسموعة أو المرئية فقد كانوا يحتاجون شخصا يستطيع نقل قصة الكشافة «على الهواء» فى مقابل 12 ألف دولار فى العام.

واقتنعت إدارة الكشافة بأنها وجدت الرجل المناسب وحصل كولمان على الوظيفة وفى شهر مارس عام 1972 انتقلت الأسرة بما لديها من متاع متواضع لمنزلهم الجديد فى هيوسيتون بالقرب من برينستورن فى نيوجيرسى. وكما لم يتصور كولمان فلقد أصبح المدير الإدارى لقسم العلاقات العامة بجمعية الكشافة الصغار الأمريكية.

كان كولمان كشافا فى سن الثامنة، ولذلك فقد اكتشف أن هناك أشياء أخرى تتضمنها نظم الكشافة الحديثة غير فرك العيدان الرطبة فى الأودية البعيدة. كانت امتيازا ممنوحا.

وكانت للجمعية شبكة من المكاتب فى كل المناطق، يعمل بها الكثير من الموظفين. وكانت الجمعية تمنح هذا الامتياز وتبيعه للمجالس المحلية فى المدن والقرى فى البلاد بأسرها. وتقوم هذه المجالس بدورها باستخدام المتخصصين لتجنيد المساهمين لقيادة مجموعات الكشافة في الأماكن المجاورة لها.

وكان المسئول عن هذه العملية هو الكشاف الرئيسى والمتفرغ أى مدير جمعية الكشافة الأمريكية، ومعه نظيره الذى يحمل لقب الرئيس القومى. وفى عام 1972 كان «الدين باربر» هو الكشاف الرئيسى وروبرت سارنوف هو الرئيس القومى، كان

الأول رجل أعمال وكان الآخر المدير العام للمؤسسة الإذاعية الأمريكية.

وجاء موعد كولمان مع القدر من خلال اللجنة القومية للعلاقات الخارجية - وهى منظمة تطوعية شجع على تأسيسها من أجل المساعدة والدعم - وكان من بين أعضاء هذه اللجنة وولتر كرونليت الذى يعمل بشبكة سى بى إس.

وبعد مرور عشرين عاما لايزال كولمان يتذكر مدى الإثارة التى أحس بها عندما ركب قطار نيويورك وأخذ سيارة أجرة من محطة بى إلى شارع رقم 57 بالحى العاشر. ثم أخبر الحارس أنه جاء ليقابل والتر كرونيكيت.

« ثم تذكر وهو يدخل ليراه. وهو يعبر الطرقات الضيقة واحداً بعد الآخر بين الآلات والأستوديوهات المظلمة التى تظهر فيها أشباح جون كاميرون وإدوار مارو. ثم دخل المكتب ليجد أمامه صديقه وقد أصبح أكثر نحافة وشبابا من ذى قبل».

وكانت المناسبات القومية التى يعمل بها كولمان يتم تنظيمها بواسطة جمعية الكشافة الأمريكية. وكان يشترك بهذه الأنشطة الشباب بين سن 14 إلى 20.... فى كل مجال.... كل واحد حسب اهتمامه.

ولقد كان برنامج «المكتشف» هو الذى جمع بين جمعية الكشافة الأمريكية وبين المجمع العسكرى الصناعى. فلقد رأى الجيش أن أعمال الكشافة تعد تدريبا للقادة والزعماء الذين كانوا أيضا يتميزون بالاحترام والأدب والروح الجماعية. بينما رأى مجتمع رجال الأعمال أن هذه وسيلة لتربية الشباب على مبادىء الرأسمالية والطريقة الأمريكية.

لم يكن لدى أى أحد اعتراض على الكشافة. فلقد كانت الوسيلة المثلى لاكتساب فضيلة العمل المحلى عن طريق البحث الدائم والقاسى عن المصالح الشخصية سواء في الحكومة أو فى السوق. وكما اكتشف كولمان فيما بعد لم يكن الأخطبوط هو الذى يتحكم في الكشافة، ولكن كانت الكشافة تعترف بفضل الأخطبوط عليها، ولذلك كانت لاترفض له طلبا.

فعندما قام جنزال من واشنطن باستدعاء كولونيل متقاعد من شمال برون سويك ليسأله إذا ما كانت جمعية الكشافة الصغار الأمريكية تستطيع أن توفر عملا لأحد المواطنين الأمريكيين، كانت الإجابة بالطبع «نعم يا سيدى».

وفى خلال عامين قابل كولمان عدة «أشباح» ممن ينعمون بحياة دافئة فى أحضان حركة الكشافة. وبعد ذلك أصبح كولمان واحدا منهم.... ولقد تفهم أيضا السبب من وراء استخدام جيش من الكشافة في كل قاعدة عسكرية أمريكية في

العالم أجمع. فقد ساهم ذلك في استعراض طريقة الحياة الأمريكية والدعاية لها، كما كان ذريعة لتجمعات المخابرات الصغيرة فى هذه الأماكن.

ولقد كان تطور هذه الحركة أمراً لاشك فيه. ففى عام 1972 ظهرت وشعارها يقول «إن الكشافة شيء أكبر كثيرا مما يعتقده الناس». رغم أنها في الواقع أقل بكثير... فتحت ضغط المكتب الرئيسى للحركة لتحقيق معدلات أعلى فى الربح قامت المجالس المحلية باختراع مجموعات كشفية وهمية وملئها بأعضاء وهميين.

وفي عام 1974 كان للجمعية 6,5 مليون عضواً فى سجلاتها، رغم أن عددهم الحقيقى لم يتعد مليونى عضو. ولم يكن مكتب العلاقات العامة القومية قادرا حتى على توضيح هذا الاختلاف. ولقد انهار الجهاز الكشفى من القمة إلى القاعدة، وذهب الكشاف الرئيسى الديجرباربر ليختفى فى ظروف غامضة فى سانتا باربرا فى كاليفورنيا.

وفى عام 1974 استطاعت حركة الكشافة التى لم تلهب ظهرها الفضائح بعد أن تدفع بكولمان داخل الجهاز الصناعى العسكرى من خلال توم جيوهيجن. وكان جيوهيجن مدير مجلس خبراء وسائل الإعلام المؤسسى لتنظيم الدعاية للاجتماع القومى الكشفى الذى يعقد كل عام في واشنطن لزعماء الكشافة من كافة أنحاء أمريكا. وكانت هذه أول مهمة لكولمان وأحب جيوهيجن أسلوبه. ونصب جيوهيجن نفسه معلما ومرشداً خاصا لكولمان. ونصحه باستخدام الكشافة كخطوة أولى نحو غابات أفضل وأرقى، مثل العمل بالحكومة، حيث يمكن الاستفادة من إتقانه للعربية ومن ثقافته المتعمقة فى شئون الشرق الأوسط. ويسترجع كولمان الأحداث:

«فأينما ذهبنا فى واشنطن كان توم يقدمنى لمعارفه. وكنا نذهب لتناول الغذاء فى نادى البحرية والجيش وكان يعرف كل الناس. فأنت تجد هؤلاء الرجال الطاعنين فى السن جالسين يدخنون السيجار، وعندما تظهر أمامهم يقولون مرحبا ثم يمضون ليقضوا بقية وقتهم كما اعتادوا. قال لى توم ذات يوم «إن هناك شخصا لابد لك من الحديث معه» سيعجبك... وإنى أعلم أنه سيكون مهتما بثقافتك وخلفيتك البيئية. أقول لك... لم لا أعقد اجتماعا بينكما».

وكان ردى «لاشكراً ياتوم. إننى أود أن أرى ماذا أستطيع أن أقدمه في مجال الصحافة».

ولكن جيوهيجن لم ييأس وعاود المحاولة.

وكانت المحاولة الأخرى التى قام بها هى أن يوفر لكولمان وظيفة عضو

فى قبضة الأخطبوط

بالفريق الأوليمبى الأمريكى فى الأولمبياد العشرين المنعقدة فى ميونيخ فى شهر سبتمبر. وكان هذا شيئا مثيرا وكنت محرجا للغاية لأنه سيؤدى حتما إلى الاستغناء عن خدمات مارك كلايتون الذى وفر له هذه الفرصة في الأساس. وعارض كولمان: «إن هذه مهمة كلايتون وهو رئيس توم، ولماذا أنا بالذات؟ لقد جئت هنا منذ ستة أشهر فقط».

وقال جيوهيجن «حسنا، دعنا نقول أن المجلس يرى أن مواهبك تلائم هذه المهمة أكثر من غيرك ودعنا أيضا نقول أن هناك أناسا يريدون أن يروا ماذا كنت فاعلا، وأنت وجها لوجه مع النيران، إذا فدعنا نريهم، أليس كذلك؟».

وبالطبع كان ردى «نعم كذلك». ولكانت رغبة جيوهيجن فى أن يرى كيف سأتصرف وأنا وجها لوجه مع النيران «فيها شىء من صحة النبوءة. وذلك لأن أوليمبياد 1972 كانت علامة تاريخية ليس لأن مارك شبيتز قد حصل على سبع ميداليات ذهبية، ولكن لحادثة اغتيال الرياضيين الإسرائيليين من قبل منظمة أيلول الأسود».

ولقد كانت تلك أول تجربة مباشرة لكولمان مع الإرهاب العربى. وعلى الرغم من أنه لم ير أكثر مما رآه الآخرون من مشهد الاغتيال فى المدينة الأوليمبية إلا أنه كان قد استغل الفرصة للاستكشاف والتعارف على الرياضيين والموظفين من البلاد الأخرى، خاصة هؤلاء الذين من الشرق الأوسط كى يتمكن من ممارسة القدر الذى تعلمه من اللغة العربية.

وعلى الرغم من أنه كان هناك حراس مسلحون فى كل مكان كان الأمن مضحكا للغاية فنادرا ما كان يتم فحص الشارات المعلقة على الصور، ولم يكن أحد يستطيع أن يدخل مثلا المركز الصحى الأوليمبى إلا من معه تصريح الصحافة، ولكن كولمان كان يدخل ويخرج عدة مرات فى اليوم الواحد بدون أن يعترضه أى أحد.

وقبل الهجوم تمتع كولمان بحرية الحركة لمقابلة أصدقائه العرب في مواقعهم الأوليمبية وأيضا كان يتقابل مع أندريا، وهو أحد مدربى الفريق الروسى الذي كان يقضى وقتا كبيرا معهم فى احتساء البيرة وأكل السمك المملح. وبعد الهجوم لم يتعجب كولمان إزاء إمكانية إدخال هؤلاء الإرهابيين للأسلحة الأتوماتيكية والمتفجرات داخل المعسكر، ولكنه تعجب أين ذهب أندريا ساعة الهجوم، ومن الفرق العربية التى اختفت خوفا من انتقام الإسرائيليين.

فى قبضة الأخطبوط

وككل الآخرين شاهد كولمان هذه الدراما الدموية على شاشات التليفزيون واستخدم بطاقته ليتابع التطورات من خلال مركز الصحافة الأوليمبى.

وتحت ضغط الرأي العالمى كان على رئيس البوليس الألمانى مانفريد شريبر أن يغلق باب الحظيرة بعد أن أفلح حصار الإرهاب فى الدخول. وصدرت الأوامر لضباطه بأن يتتبعوا أثر كل من يضع قدمه فى معسكر العرب أثناء المباريات ومن ضمنهم ليستر كولمان.

ويبدو أنه كانت هناك صلة غريبة للمدير المساعد لشئون العلاقات العامة للفريق الأمريكى المشارك بين حاضر ومستقبل كولمان فقد أقام صداقة مع أحد الجنود الألمان ويدعى هارتموت ماير. وكان مقدرا لكولمان أن يرى «ماير» بعد مرور 15 سنة فى قبرص عندما كان ماير عميلا للشرطة الفيدرالية الألمانية بعملية لإدارة مكافحة المخدرات استغلت فيها ثغرة أمنية أدت إلى كارثة أكثر فظاعة من كارثة ميونيخ ـ ألا وهى تحطم طائرة بانام 103 فوق لوكربى.

وبالنسبة لكولمان كانت هناك صلات أخرى غريبة بين ميونيخ ولوكربى. ففى عام 1987 وبعد تجديد صداقته لماير. كان كولمان يشارك فى عملية فحص وكالة المخابرات العسكرية الأمريكية وهناك تعرف على أمريكى ذو أصل لبنانى يدعى ابراهيم الجور ادعى أنه كان أحد أفراد المجموعة العسكرية التى أرسلها الجيش الأمريكى للمساندة فى ميونيخ بعد حادثة أيلول الأسود.

ولكن أهم هذه الروابط هو اهتمام المخابرات الأمريكية الدائم بالإرهاب العربى.

وفى أول يوم يرجع فيه إلى أمريكا مع الفرق الأوليمبية تم استدعائه إلى واشنطن بواسطة رئيسه.

قال جيوهيجن: «إن هناك بعض الناس الذين يريدون أن يصرفوا بعض المعلومات عن تجاربك فى الأولمبياد. إنهم فتية دانى جراهام، ولقد أخبرتهم أنك لن تعارض. وأنك تستطيع أن تمدهم ببعض الأفكار فى ضوء تجربتك فى ميونيخ».

ورد كولمان: «أظن كذلك، سوف أكون سعيدا بالحديث معهم، وكان كله هناك أناس آخرون أكثر قربا من الأحداث. هل تريد أن تخبرنى أنهم لم يجدوا شخصا غيرى ممن كانوا بالمدينة الأوليمبية؟ لابد وأن لهم أناس كثيرون. لقد سمعت أن المخابرات الروسية كانت تملأ المكان».

«حسنا، أتوقع أنهم كان لديهم الكثيرون من الناس ولكنى واثق من أنه لم

يكن لديهم من يتحدث العربية أو يقضى وقتا طويلا يتحدث فيه بالعربية مع الفرق العربية».

ولم يكن يخطر بباله مطلقا أن جيوهيجن كان معلما بأدق التفاصيل حول الكيفية التى كان ترخى بها أوقات فراغه فى ميونيخ».

وبعد وجبة الغذاء قام جيوهيجن بتقديم كولمان إلى ثلاثة رجال وانصرف مستئذنا. وأخبرهم كولمان عن اندريا وسألهم: «هل تعرفون من هو؟ هل هو من المخابرات الروسية؟».

فأخبره أحدهم: «إن ذلك ليس بذى أهمية. هل تستطيع أن تخبرنا كما كنت تتكلم عنه».

ورد كولمان «كما تعرفون ـ أشياء أوليمبية، وكيف أنه شىء عظيم أن يجتمع الشرق والغرب وأن يتبادل الناس أفكارهم تاركين خلف ظهورهم السياسة... مثل هذه الأشياء».

ــ «إنك لم تكن تتكلم فى السياسة؟».

ــ «حسنا إن هذا يتوقف على ماتعنيه بكلمة السياسة، ليست سياسة الحرب الباردة على كل حال لقد سألنى أسئلة كثيرة كما يجرى هنا وتساءل أيضا، كيف يكون الناى بلا مأوى ولاعمل ولارعاية صحية ثم يكونون مواطنين أمريكيين مخلصين. ولقد بدا أنه يعرف الكثير عن مجموعات المقاتلين السود الذين عندنا المنشقون كما أسماهم».

وماذا تشعر اتجاههم؟».

«أنا»

وظل كولمان لمدة (15) دقيقة يدافع عن آرائه السياسية قبل أن ينتقل أحدهم للحديث عن العرب الذي تحدث معهم فى ميونيخ. ونفس الشىء حدث مرة أخرى. فبعد تغطية كل الأحداث بدا عليهم الاهتمام بآراء كولمان في مسألة الصراع العربي الإسرائيلى ثم سألوه: «هل كونت أى فكرة حول المكان الذى أتى منه هؤلاء الإرهابيون؟».

فقال كولمان «حسنا، إننى أعرف فقط ما سمعته وشاهدته فى التليفزيون. ولكن أحدهم بدا وكأنه ليبى من وجهة نظرى».

«ليبى؟ إن سبتمبر الأسود هى جماعة فلسطينية؟».

«نعم أعرف. ولكن الملك إدريس قد أخذ المئات من اللاجئين من فلسطين فى

فترة الخمسينات، وربما كان «الشاب» لايزال عضوا بمنظمة التحرير الفلسطينية. ولكن الأمر بدا وكأننى أعرف هذه اللهجة.... فلقد عملت مع اثنين من الفلسطينيين فى ليبيا عندما كان أبى هناك».

ثم سألوه عن هارتموت ماير. وكيف كان يشعر تجاه الألمان والترتيبات الأمنية الألمانية وعن سلوكهم نحو الإسرائيليين.

وظل الاستجواب أكثر من ساعتين وانتهى بمصافحة حارة على باب التاكسى الذى استدعوه له ليركبه حتى مكتب جيوهيجن.

ويتذكر كولمان: «لقد كان جوا مفعما بالصداقة ولكن أشعر وكأننى كنت أجلس فى غرفة الامتحان. إلا أننى أحسست بالراحة عندما أخبرتهم عن كل شيء قد يفيد فى عمل أى شيء، ربما يساعدهم فى منع ماحدث فى ميونيخ من أن يحدث مرة أخرى وأتصور أننى مازلت ساذجا وقد بلغت التاسعة والعشرين - كى أؤمن بمقولة الحكومة الأم التى تحمى كل من حولها وتعرف كل شيء وتستطيع حل أى شيء».

وقال جيوهيجن: «لقد كانوا سعداء بك تماما فلماذا لاتفكر فى العمل مع هؤلاء الناس حقا. يمكن أن يكون لديك مستقبل باهر معهم».

«شكرا ياتوم أنا سعيد أيضا بأننى كنت ذا فائدة لهم، ولكنى كما قلت لك لا أهوى إلا الإذاعة وأريد أن أرى ماذا أستطيع أن أفعل فى ذلك المجال».

«حسنا، لقد أخبرتهم بذلك، ولكن إذا غيرت رأيك ذات يوم فإن دانى جراهام يقول ما عليك إلا أن تذهب فورا لمقابلته فى أى وقت».

الفصـل الخامس

وبعد ظهور كولمان مع توم بروكاو فى برنامج الأخبار المسائية بالإذاعة رجع إلى مهنته السابقة مع جمعية الكشافة الأمريكية، وفى الشهور التالية نسى مصير الرحلة رقم 103 . وعلى الرغم من أنه قد قرأ عن الموضوع فى جريدة شيكاغو من حين إلى آخر لم يحاول أن يهتم بالموضوع لأنه لم يكن يدرك علاقته بعد بهذه الكارثة.

وكما هو معروف يندر أن يعرف بعض عملاء الحكومات شخصية القتلة أو نواياهم أو طرقهم أو الأسلحة المستخدمة فى عملياتهم فى أى تحقيق يجرى حول ما يرتكبونه من جرائم. ومع ذلك فلقد أكدت معلومات المخابرات أنه بعد 72 ساعة كان جنود وضباط البوليس الاسكتلندى يعرفون من هو الذى ارتكب أبشع جريمة فى تاريخ بريطانيا. ومنذ البداية كان جهدهم كله منصبا على إثبات ما يعرفونه.

ولكن كانت هناك أشياء غريبة تحدث فى لوكربى. فعلى الرغم من أن جمع الأدلة الشرعية كان أمرا مهما للغاية إلا أن ذلك عرقل لمدة يومين حينما كان ضباط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وبعضهم يلبس أفرولات شركة سان أمريكان يمشطون الريف بحثا عن أمتعة الضحايا من عملاء المخابرات الأمريكية وتحديدا عن حقيبة مليئة بالهيروين. وبعد بحث استمر 48 ساعة تم التقاط كل ما وجدوه بواسطة الهيلوكويتر، ووجدوا أثناء البحث حقيبة أفرغوها وأعادوها كى يتم «العثور» عليها مرة أخرى بشكل رسمى معلن.

كانت الحقيبة تخص ماجور شارلز تينى ميكى، وهو ضابط بوكالة المخابرات العسكرية الأمريكية. وكانت قد تحطمت تماما، ربما بمادة متفجرة من ذلك النوع الذى يستخدمه عملاء المخابرات ليتخلصوا من أية محتويات مهمة قبل أن تقع فى أيدى جهة أخرى. وباستمرار البحث تم العثور على وثائق ومستندات تخص الرهائن الأمريكيين المحتجزين فى بيروت، وعلى 500 ألف دولار بين نقد وصكوك سياحية.

وعندما صرح ديفيد جونسون بإذاعة فورت راديو عن وجود بعض أفراد

فى قبضة الأخطبوط

المخابرات المركزية الأمريكية فى لوكربى استجوبته الشرطة وهددوه بالسجن إذا لم يكشف عن مصادره. ورفض جونستون، والغريب أن الأمر انتهى عند ذلك الحد ولم تتخذ أية خطوة ضده بعد ذلك، ربما لأن أى تصرف معه كان سيلفت الأنظار أكثر لمقالته التى كتبها بعنوان «لوكربى: القصة الحقيقية».

والأغرب من ذلك ـ بل والأكثر خطورة ـ ما كشف عنه مؤخراً من أن الجثث التسعة والخمسين التى وجدت بمكان الحادث ووضعت عليها بطاقات الوفيات وأكّد رقيب الشرطة المسئول وفاتها فى 22 ديسمبر تُركت بالعراء حتى يوم 24 ديسمبر ـ حينما جُدّدت بطاقات الوفيات وأكّدت الوفاة مرة أخرى ثم أزيلت عن المكان بعد ذلك.. إلا أنه تبين أن عدد الجثث هذه المرة كان 58 جثة وفقا لما ذكرته الشرطة.. فإما أنّ خطأً حدث فى العد أو أن إحدى هذه الجثث اختفت.

والمحير أيضا أن الاسم الذى لاحظه أحد مزارعى المنطقة على بطاقة حقيبة معينة كانت معبأة بمادة الهيروين ـ وقد اختفت هذه البطاقة فيما بعد ـ لم يكن يطابق أى اسم من الأسماء الموجودة بقائمة المسافرين.

وصرح أحد الشهود الذين شاركوا فى عملية البحث بعد ساعات قليلة من الانفجار بأن ستا من الجثث وجدت معها مسدسات ـ وربما كانت تلك الجثث لبعض العملاء.. ـ ورأى هذا الشاهد بعض الأمريكيين وهم يغطون بعض الجثث والأمتعة بالمشمع بغية الفحص عنها فى الخفاء، ويحذرون فرق البحث الأخرى بمن فيهم فريق هذا الشاهد من الاقتراب من بعض المناطق.

وتدافع الألمان والأمريكيون من أجل لملمة الموضوع وإزالة آثارهم تماما. ورغم أن الشرطة الألمانية الاتحادية ـ شأنها شأن مصلحة الجمارك البريطانية ـ تعاونت تعاونا كاملا مع الأجهزة الأمريكية فى الإشراف على خط إدارة مكافحة المخدرات والمخابرات المركزية الأمريكية الذى يمر عبر فرانكفورت ولندن إلى الولايات المتحدة فقد أعلن متحدث باسم وزارة الداخلية الألمانية بنبرة هادئة يوم 29 ديسمبر 1988 أنه ليس هناك ما يشير إلى أن القنبلة وضعت على الطائرة بمطار فرانكفورت.. وتمسكت الشرطة الاتحادية بهذا الموقف قرابة العام إلى أن طُمْئنت بأن أحدا لن يُحَمّلها مسئولية الحادثة.

ولم يكن أحد فى المعسكر الأمريكى الانجليزى يصدق ذلك. وفى نفس اليوم تلقى مايكل جونز بأمن شركة (بان امريكان) مكالمة من فيليب كونيلى الضابط

بإدارة الجمارك والضرائب الانجليزية يسأله ما إذا كان قد حدث تغيير أى حقيبة فى فرانكفورت نظرا لوجود الكثير من العمال الأتراك.

وقال كونيلى أنه قبل الكارثة حضر اجتماعا فى فرانكفورت مع الوكالات الأخرى لمناقشة إرسال الهيروين من خلال مطار فرانكفورت، وذلك عن طريق استبدال الحقائب بواسطة الحمّالين الأتراك.

وفى 31 ديسمبر نشرت جريدة «التايمز» تقريراً مفاده أن الفريق الذى يحقق فى كارثة لوكربى قد أخبر البوليس الأسكتلندى أن الحقيبة احتوت على القنبلة قد وضعت على الطائرة فى فرانكفورت بكل تأكيد.

وأضاف التقرير :«أن البحث عن مرتكبى الجريمة يتركز الآن فى هذه المدينة بالمانيا الغربية، حيث يعرف أنه كانت هناك خلية إرهابية فلسطينية تعمل فى تلك المنطقة منذ ثمانية عشر شهرا.. وتُعرف هذه الخلية بأنها جزء من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التى كونها أحمد جبريل، ومن المعروف أن هذه الخلية فجرت قنبلتين فى هجوم على قطارين عسكريين أمريكيين».

وأضاف تقرير التايمز أن ضابطين اسكتلنديين سافرا إلى فرانكفورت فى 30 ديسمبر أملا فى استجواب دلقامونى وغضنفر - عضوى الجبهة المعتقلين فى فرانكفورت منذ الحملة التى شنتها الشرطة الألمانية فى 26 أكتوبر - وعثرت معهما على متفجر شبيه بالمتفجر الذى يعتقد أنه تسبب فى تدمير طائرة لوكربى».

وفى الولايات المتحدة تحدث مسئول مكتب التحقيقات الفيدرالى وحدد شخصا بعينه يدعى خالد نادر جعفر يبلغ من العمر 21 عاما، وهو مواطن أمريكى ذو أصل لبنانى، على أساس أنه الشخص الذى شارك فى تنفيذ العملية ضمن مجموعة الجبهة الشعبية.

ويقول والد نادر جعفر الذى يمتلك مستودعا للسيارات فى دترويت أن ابنه كان يقوم بزيارة جده فى وادى البقاع وأنه كان عائدا أثناء الكريسماس بعد قضاء بضعة أيام مع أصدقائه فى فرانكفورت. وهو يخشى أن الإرهابيين قد استغلوا ابنه وزرعوا قنبلة فى حقائبه - وعلى أية حال فهو ينوى أن يرفع دعوى تعويض على شركة (بان امريكان) بقيمة 50 مليون دولار.

وعلق أحد ضباط مكتب التحقيقات الفيدرالى حول احتمال أن أصدقاء جعفر هم الذين حاولوا نقل واحدة من حقائبه فى فرانكفورت قائلا:

فى قبضة الأخطبوط

«إن هذا هو نوع العلاقة التى نقوم بتحليلها عندما ننظر فى كشف أسماء الركاب».

ولو كان ليستر كولمان قد سمع أو قرأ اشتباه المكتب الفيدرالى للتحريات فى خالد جعفر - حينذاك - وبعد عشرة أيام فقط من سقوط الطائرة... **قبل أن يدخل المحققون فى بحر من التناقضات وقبل أن تتدخل السياسة لتفسد أو تعتم نتائج التحقيق لتغير مجرى الأحداث تماما**... ولو كان يعرف أن خالد جعفر حامل طرود إدارة مكافحة المخدرات من بين ركاب تلك الرحلة لاستدعته المخابرات العسكرية مرة أخرى للمشاركة فى اللعبة... كما فعلت فى الماضى لما وجدت نفسها محرجة بسبب البرامج التليفزيونية التى كان يقدمها «بات روبرتسون والكولونيل أوليفر نورت - ففى تلك الحالة كان بإمكان كولمان العمل على تبرئة ساحة إدارة مكافحة المخدرات بدلا من إرغامه على الوقوف كشاهد اتهام ضدها فى خاتمة المطاف...

ومع ذلك وبعد عشرة أيام من الكارثة فإن الأسئلة الضرورية حول هذه الرحلة المأساوية ظلت حائرة... ولم يبق منها غير عبء سياق الأدلة قبل أن يطويها عالم النسيان.

وكانت عملية البحث عن الدليل تسير على مايرام. ففى ليلة الكريسماس تم العثور على قطعة من نقالة أمتعة معدنية تحمل بعض الآثار الكيميائية لمتفجر سمتكس. .. وبعد فحص العينة وأخريات مثلها تأكد أن المادة المتفجرة كان قد تم وضعها فى راديو كاسيت توشيبا أسود مثل الذى وجده البوليس الفيدرالى الألمانى فى شقة دلقامونى. وكشفت التحريات أيضا أن هذه المادة قد وضعت فى حقيبة سمسونيت نحاسية اللون.

كان هذا إنجازا عظيما فى مجال التخمين العلمى. فقد وجد الباحثون والمحققون فى مكان الجريمة ما قدِّر بأربعة ملايين من القطع المتناثرة من القنبلة والملابس والحقائب.

ولكن شكوك الألمان فى الأمريكيين وفى محاولتهم إبعاد مسئولية الحادث عن وكالتى المخابرات العسكرية والمركزية الأمريكية كانت تتزايد. وفى 28 مارس 1989 كان رئيس قلم التحريات الأسكتلندى جون اور واضحا مع الألمان فى ذلك أثناء اجتماع فى مركز التقصِّى فى حادثة لوكربى. ولقد تبين من محضر الاجتماع فيما بعد أنه استعرض الدليل على وضع القنبلة فى الطائرة بمطار فرانكفورت،

وحاول الربط بين الكارثة وأنشطة الجبهة العامة لتحرير فلسطين فى ألمانيا الغربية، وطالب البوليس الفيدرالى الألمانى بأن يكشف عن ملفات حملات أكتوبر والحالات التى تم ضبطها بالفعل.

ولقد اقترح « أن هناك رابطة ظرفية، ويجب الكشف عن كافة المعلومات. وأكد أنه لم يكن يرمى إلى القول أن أولئك الناس مجرمون قتلة بالتأكيد ولكن هناك دليل ظرفى قوى على ذلك».

وأكد «أور» أيضا أن هناك تقدما فى نَسْب الحقائب إلى أصحابها من الركاب. ولكنه بين أيضا: « ومع ذلك إذا تم وضع حقيبة من الخارج وإذا كانت الحقيبة التى تحتوى على القنبلة لاتخص أى راكب فلابد من إجراء فحص أدق على عمال المطار العاملين بصالة شحن أمتعة المسافرين وغيرهم.

صرح وزير النقل البريطانى بول شانون لخمسة صحفيين سياسيين أثناء تناول وجبة غذاء فى نادى جاريك أن الدليل ضد دلقامونى وغضنفر والأعضاء الآخرين بالجبهة العامة لتحرير فلسطين يعد قويا وأن القبض عليهم قد أصبح وشيكا. قال الوزير أن مسألة اعتقالهم جاءت نتيجة لواحدة من أكثر عمليات التحرى ذكاء وحنكة فى التاريخ. ولمّا أذيعت هذه المحادثة هوجمت فى الحال بحجة أنها تشكل حكما مسبقا ضد المعنيين.

فلقد لاحظ اللورد فريزر أوف كرميلى وهو المسئول عن التحقيق، أن «التخمين والتكهن» لن يفيد التحقيق فى شىء بمثل هذا الأسلوب «المجازف والغير مسئول».

ولقد علق المراسل الأجنبى الأول لشبكة إذاعة أ. ب. سى الأمريكية بيير سالنجر على شانون بأنه يلخص الموضوع. وحاول وزير النقل نفى ذلك....، وانتهى به الأمر أخيراً إلى التقاعد نتيجة لحماقات وجبة الغذاء تلك. وربما كان ذلك نتيجة لاتفاق تم التوصل إليه بين رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر والرئيس جورج بوش، على الرغم من أن كليهما نفى ذلك نفيا قاطعا.

وحسبما يقول جاك اندرسون و«ديل فان اتا» فى صحيفة: « واشنطن بوست» 11 **يناير** 1990 **فإن الزعيمين قررا فى مكالمة تليفونية فى منتصف مارس** 1989 **كبح عجلات التحقيق فى حادثة لوكربى لعدة أسباب.**

أحد هذه الأسباب عدم تعويق المفاوضات القائمة من أجل إطلاق سراح

الرهائن الغربيين فى بيروت بإثارة **أسباب البغضاء مع الجماعات الإرهابية التى تدعمها سوريا** وتؤيدها إيران وهى التى تحتجز أولئك الرهائن.

والسبب الآخر هو أن الرمال المتحركة لسياسة الشرق الأوسط كانت تتطلب من الغرب فى ذلك الوقت أن يوجد قوة موازية ومقابلة فى المنطقة لقوة هذا الوحش الذى صنعه الغرب نفسه ـ صدام حسين العراق ـ وأنسب مرشح لهذه المهمة هو العدو اللدود لصدام، الرئيس السورى حافظ الأسد.

وكان من سوء الحظ أن حافظ الأسد هو الذى سمح لأحمد جبريل ومنظمته الجبهة الشعبية بأن يفعلا مايريدانه فى دمشق ـ وعلى الرغم من أنه هو الذي كان يدير الأحداث فى شرق لبنان **إلا أن الخارجية الأمريكية رأت أنه يجب معاملة سوريا الآن بشىء من الدبلوماسية بدلا من ملاحقتها بالعمل البوليسى.**

وكان السبب الثالث دونما شك هو حماية عمليات مخابرات أمريكا وانجلترا فى الشرق الأوسط من الوقوع فى أى مأزق. فلقد كانت الشرطة الاسكتلندية على وشك اكتشاف «خط أنابيب»، المخابرات العسكرية والمركزية الأمريكية، وكانتا أيضا بصدد اكتشاف الشحنات المنظمة للهيروين السورى إلى دترويت والتى تعد ثمن استخدام نفوذ منذر الكسار مع القيادة السورية ليساعد فى حل مشكلة الرهائن.

وفى ذات الوقت الذى جرت فيه المكالمة بين تاتشر وبوش تقريبا، اكتشف محققو شركة (بان امريكان) الطريق الذى سلكته شحنة الهيروين إلى لوكربى وبدأوا يتعقبونه إلى قبرص. وعند قيامهم بإجراء تحقيق عن وكالة المخابرات العسكرية الأمريكية فى نيقوسيا تم تحذيرهم.... «لأسباب تخص الأمن القومى».

ولعل اهتمام شيلا هارشو كبيرة المحققين بالمجلس النيابى حول أنشطة واتصالات الحكومة بهذا الخط الخاص بتزويد المخدرات هو الذى أدى إلى إيقافها عن العمل بعد أسبوع واحد من ذلك ثم فصلها نهائيا فى 1989/4/6 م بحجة أنها «خطيرة» ومن المستحيل السيطرة عليها.

ولقد برزت دلائل أخرى على تدخل السياسيين ـ منها حادثة سيسيل باركينسون وزير النقل الذى خلف شانون. ففى سبتمبر تقدمت عائلات ضحايا الرحلة رقم 103 بشكوى مريرة من عدم إحراز أى تقدم ملموس فى التحقيق. ورد الوزير أنه يعد لتنظيم لجنة تحقيق مستقلة يتم عرض معلومات المخابرات فيها

علينا، شرط ألا تعلم وسائل الإعلام أى شىء من ذلك.

بعد ثلاثة شهور أرغم السيدالوزير على الإدلاء بتصريح أعلن فيه أنه فشل فى إقناع زملائه بمثل هذا التحقيق وأن الحكومة قد رفضته.

وكتبت مجلة «برافيت آى» حول هذه القضية:

«إذا ما تعهد أحد وزراء الحكومة بعمل لجنة تحقيق بخصوص كارثة عظيمة فهو لابد قادر على فعل ذلك. ولايمكن لهذا «الزميل» الذى عارض ذلك إلا أن يكون رئيسة الوزراء بنفسها.

«ولكن لماذا ترغب فى إعاقة مثل هذا التحقيق؟ لابدّ أن أحداً نصحها بذلك. فهل يمكن أن يكون لدينا مسئولين كبار مثل الذين فى أمريكا وألمانيا الغربية، وهم يريدون إسدال الستار على حادثة لوكربى؟ لا أحد منهم يريد ظهورالحقيقة حول الكيفية التى وضعت بها قنبلة فى حقيبة أخذت طريقها من مالطة إلى فرانكفورت ـ حيث تغيرت الطائرة، ثم سافرت من فرانكفورت إلى هيثرو، حيث **تغيرت الطائرة مرة أخرى، دون أن يتعرف عليها أحد».**

وهذا سؤال وجيه.... فإلى جانب اتفاق «تاتشر وبوش» على الإبطاء فى اقتفاء أثر الجناة وما ينتج عن ذلك من ضرورة التقاء جميع الوكالات المعنية فوق أرضية مشتركة ـ فإنه يكشف عن السبب الذى أدى إلى **وقف تحريات لوكربى فى منتصف** 1989 وعدم مواصلتها بجدية حتى هذه اللحظة مما جعل جون أور والشرطة **الاسكتلندية يصابون بإحباط شديد** ـ فبعد اتفاق تاتشر / بوش تحوّل اللوم على **شركة (بان امريكان) وأمنها المختل فى مطار فرانكفورت.**

وكان للحكومة الأمريكية فى ذلك حلفاء أقوياء لديهم القدرة على استدرار العطف من كل اتجاه. فلقد أقام أقارب الضحايا دعاوى قضائية تطالب بالتعويض من شركة (بان امريكان)، ولكن كانت مسئولية الشركة وفقا لمعاهدة وارسو فى 1929 محددة بـ 75 ألف دولار لكل راكب إلا إذا استطاع المطالب التعويض إثبات سوء التصرف المتعمد من قبل شركة الطيران.

ولقد لاقت هذه الدعاوى حماسا منقطع النظير من قبل شركات المحاماة ومساندة الحكومة الأمريكية، مما أكد أن شركة (بان امريكان) سوف يتم التشهير بها أمام الرأى العام لدرجة أكبر مما لو كانت فجرت طائراتها بنفسها، وكانت أية محاولة من قبل محامى الشركة لإلقاء اللوم على الوكالات والأجهزة الحكومية التى

تسببت فى وصول الارهابيين للطائرة محكوما عليها بالفشل.

وكانت وسائل الإعلام تصف هذه المحاولات بأنها محاولة عقيمة للتنصل من مسئولية الكارثة ولتجنُّب تعويض العائلات المتضررة. (قامت الشركة فيما بعد بعرض 100 ألف دولار عن كل راكب إلا أن أسر الضحايا رفضت العرض). ولعل أكثر التعليقات اعتدالا هو ذلك الذى صرح به بيرت أميرفان رئيس مجموعة أسر الضحايا الأمريكية حين قال «إذا عجزت شركة بانام عن إثبات ماتقوله فقد انتهى أمرها أما إذا ثبتت صحة ماتقوله بانام فإننا إذن مواجهون بأكبر فضيحة حكومية فى تاريخ بلادنا فى القرن العشرين».

والرجل محق فيما ذكر!

أن ما أرادت شركة بانام قوله هو أن مسألة ترتيباتها الأمنية فى مطار فرانكفورت لا علاقة لها البتة بالموضوع سواء أكانت هذه الترتيبات جيدة أم رديئة أو غير ذلك (وهى بالطبع رديئة) ـ فالمعلومات التى لدى أجهزة المخابرات تشير بقوة إلى أن الحقيبة المفخخة كانت قد وضعت بسير الأمتعة بعد الانتهاء من عفش الرحلة (103) ومروره عبر أجهزة التفتيش الأمنى للشركة.

وبعد أيام من الكارثة أخذ محامو أسر الضحايا يسعون للحصول على تعويض أكبر مما تقول به معاهدة وارسو والذى يبلغ 75,000 دولار عن الراكب ويزعمون أن الشركة تجاهلت عمدا التحذيرات التى تلقتها بإمكانية حدوث هجوم إرهابى (ولتدعيم هذا المطلب ـ أعلن المحامون أنهم سيرفعون دعوى أيضا ضد حكومة الولايات المتحدة لفشلها فى تعميم الإنذار على الجبهة المعنية).

ففى الثانى من نوفمبر وجهت (إف. إيه. إيه) الاتحاد الدولى للطيران المدنى تحذيراً لشركات الطيران ـ شبيهًا بالتحذير الذى وجهته السلطان الألمانية ـ حول قنبلة «التوشيبا» التى وجدت بسيارة دالقامونى ـ وفى 17 نوفمبر أُ لحق ذلك بتقرير آخر يصف تفاصيل القنبلة ويحث شركات الطيران على مزيد من الحذر ـ وشددت وزارة النقل البريطانية على ذلك بإصدار تحذير من جانبها هى الأخرى فى 22 نوفمبر ـ وكانت بصدد إعداد تقرير مفصل حول تفاصيل القنبلة لولا أن سبقتها الأحداث.

وفى الخامس من ديسمبر تلقت السفارة الأمريكية بهلسنكى مكالمة مجهولة حول خطة لنسف طائرة تابعة لشركة بانام فى رحلتها من فرانكفورت إلى الولايات المتحدة ـ «خلال الأسبوعين القادمين».

وفى 7 ديسمبر أخطرت جميع خطوط الطيران الأمريكية، كما قامت الخارجية الأمريكية بإبلاغ جميع سفاراتها بالخارج بذلك التحذير المجهول المصدر.

وأخذ ذلك التحذير بجدية أكبر فى موسكو حيث أبلغت الجالية الأمريكية بأسْرها بالخطر المتوقع.

وهكذا حاولت الحكومات الأمريكية والانجليزية والألمانية إظهار كل محاولاتها للتنبيه من هذا الخطر. ثم تحول الاهتمام بعد ذلك إلى عدم اهتمام شركة (بان امريكان) بتحذيرات وكالة الطيران الاتحادية ومتطلبات أمن الأمتعة.

ولقد ظهرت أول هذه الهجمات فى جريدة (نيويورك بوست) بعد يومين من الحادثة. فلقد بين تحقيق صحفى من تل أبيب أن شركة أمن إسرائيلية قد أخبرت شركة (بان امريكان) منذ عامين أن ترتيباتها الأمنية فى فرانكفورت ولندن غير متقنة لحدٍ خطير.

وتبعت هذه القصة تحقيقات صحفية أخرى تؤكد أن الأمتعة التى عُثر عليها فى الحطام لايمكن نسبها لركاب الرحلة رقم 103 . وحسبما بينت جريدة «سنداى تليجراف» أن دلالات ذلك تثير قلق المحققين لأن البوليس يعتقد أن أول خطوة لمعرفة المفجرين هى عملية نسب المتاع إلى الضحايا.

ولقد كانت مشاكل أمن الأمتعة هى التى جعلت شركة (بان امريكان) تقوم فى 1986 بعمل لجنة تفحص خطوات هذه العملية. وكان يرأس اللجنة أعضاء إحدى شركات الأمن الإسرائيلية وهما بوش لانج توبسكى واسحاق يفيت. ولقد كان تقرير اللجنة يتكون من 200 صفحة سرية تمتلىء بالنقد المرير. ولما انتشرت نسخ من هذا التقرير فى كل صحف العالم بدأ محامو العائلات فى استخدامها.

«إن شركة (بان امريكان) معرضة لكل أشكال الهجوم الإرهابى. ان عدم حدوث أى كارثة عظمى حتى 1986 يرجع إلى تدخل العناية الإلهية».

«إن أمن الشركة فى أيدى أناس منظمين يعانون من عدم وجود إشراف وهم يعانون أيضا من قلة الحنكة والتدريب».

ومرة أخرى: «إن الفرق الشاسع بين مستوى الأمن الحقيقى وبين ذلك الذى يتم الإعلان عنه بواسطة الشركة سيصبح دعاية ضارة الآن... وفيما بعد. وفى مسائل الخسائر التى تسبب فيها الإرهاب تصبح الدعاية المخادعة أمرا ذا أهمية».

والأكثر سوءا من ذلك: «أنه ليست هناك أية ضمانات للنظام الأمنى الموجود

حاليا ، والتى قد تمنع عبور أى راكب للطائرة ومعه متفجرات شخصيا أو فى حقيبة، بغض النظر عما إذا كان ذلك بعلمه أو بدون علمه».

وعلى الرغم من أن الشركة اتخذت الإجراءات اللازمة بعد كل هذه التقارير، وأن إسحاق يفيت علق على الشركة بعد الحادثة بأنها سيئة الحظ لأنها لاتختلف عن بقية شركات الطيران من حيث مستوى أمنها ، فإن شركة (بان امريكان) ظهرت أمام العالم على أنها مدانة بسبب تعمد سوء التصرف.

وبالتأكيد أن أى إهمال متعمد لاحتياطات الأمن التى تحمى الركاب من المخاطر يعتبر أمراً مشينا وبالتأكيد أيضا ، كانت هناك عدة هفوات ارتكبتها (بان امريكان) فى فرانكفورت فى 21 ديسمبر 1988 خاصة بعد تحذيرها من الهجوم الإرهابى المحتمل. لكن على الرغم من ذلك، فإن عمليات (بان امريكان) واحتياطاتها الأمنية كانت مثلها مثل مايتبع فى أىّ خطوط جوية أخرى فى العالم.

وكما بينت كل من وكالتى المخابرات العسكرية والمركزية الأمريكية وسلطات الجمارك والضرائب الانجليزية والبوليس الفيدرالى الألمانى وأى مروج مخدرات مثل منذر الكسار أنه إذا ما كان محتملا سرقة أو فقدان الحقائب عند انتقالها ، فلابد أيضا أنه محتمل استبدالها أو إضافتها. فليست هناك أية وسيلة ممكنة لمنع أى عامل من عمال المطار المرتشين من وضع أى حقيبة لم يتم فحصها مع الأمتعة الشرعية فى رحلة إلى أمريكا ، ولايمكن أيضا منع العاملين المرتشين فى أمريكا من تسليم الحقيبة عند وصولها ، ومثل هذه الحقيبة يمكن أن تحتوى على أية متفجرات أو هيريون مثلا.

والطريقة الوحيدة للتأكد من عدم وضع أى قنبلة على متن الطائرة هو تفتيش كل ما يدخلها أو من يدخلها وأن يتم وضع كل شىء وكل واحد تحت المراقبة حتى يتم إغلاق باب الطائرة للإقلاع، وحتى تلك اللحظة تظل المخاطرة قائمة لوقوع أى خطأ أو فساد بشرى .

وإذا ما كان على كل خطوط الطيران أن تقوم بذلك فسوف تتوقف حركة النقل. ففى فرانكفورت فقط يتم تسليم حوالى 60 ألف قطعة متاع للمطار كل يوم. وإذا ما تم تفتيش كل هذه الأمتعة تفتيشًا يدويا فلابد من عدم الالتزام بأى جدول أو مواعيد للطيران، وسوف يصبح النقل الجوى بهذا الشكل أمراً متعذراً ، وهذا مايرغب فيه الإرهابيون ولو بدون أى جهد من جانبهم.

فاليوم، أصبح خطر الإرهاب كخطر أخطاء التصميم والطيار والجواسيس واعتراض الطيور، إن هذه مخاطرة يقوم بها كل راكب عند استخدامه مثل هذه الرحلات الجوية ولكن هذا أيضا لايعنى ألاتهتم الحكومات وشركات الطيران بالفعل على تقليل نسبة هذه المخاطر بكل طريقة ممكنة.

وبالنسبة لرحلة (بان امريكان) رقم 103 فقد أهملت كل من الحكومة والشركة فى تأدية واجبها. ولكن لأسباب مثل (المصلحة العامة) و(الأمن القومى) تم إلقاء كل اللوم على عاتق شركة الطيران.

وعلى الأقل يعتبر هذا تهرب من حمل المسئولية، فتحطيم الطائرة رحلة رقم 103 لم يكن ببساطة مجرد هجوم على رحلة تجارية ولكنه فعل متعمد قُصد به التهجم على الولايات المتحدة، والتى تعد حكومتها مسئولة عن أمن مواطنيها داخل وخارج البلاد.

فإنه لأمر مستحيل أن تتوقع شركة طيران تجارية بأن تقوم أو تحل محل الحكومة فى حماية مواطنيها من الإرهاب الدولى. إذ أن واجب خطوط الطيران هو العمل على وجود خط دفاع ثالث ضد الخطر المتوقع، وهكذا لايمكن لومها قبل خط الدفاع الأول أو الثانى. إن العقل لايقبل أن تمتنع الحكومة الألمانية والأمريكية عن تحمل أى مسئولية وأن تلقى بكل المسئولية على (بان امريكان) وحدها.

ولكن بمجرد معرفة التقرير الذى نشر عن نظام الأمن فى الشركة لم تستطع أن تقول (بان امريكان) أو تفعل أى شىء وكل ما كان يستطيعه محامو عائلات الضحايا هو أن يبرهنوا على أن (بان امريكان) لم تتخذ الاحتياطات اللازمة بعد تحذيرها من الهجوم الإرهابي. وأيضا تجمعت هنا وهنا الأدلة... لترسخ التهمة الموجهة للشركة وتزيح فى ذلك الوقت تهمة الخطأ المتعمد عن كاهل الحكومات الثلاث المعنية.

وبنهاية 1989 توقف التحقيق لأسباب سياسية واعتقد الرأى العام آنذاك أن الإبادة الجماعية لمائتين وسبعين شخصا كان نتيجة لخطأ ارتكبته شركة (بان امريكان).

ولم يكن هناك أدنى احتمال لأن يتفوه أحد بالحقيقة، فكل من له علاقة بالموضوع ملام.... وكل من كان مقصرا تحتم عليه إخفاء تقصيره.... ولم يستدع أحد ممن هم فى السلطة للإدلاء بشهادته... ومع اقتراب الذكرى السنوية الأولى

فى قبضة الأخطبوط

للكارثة كان الوحيد الذى يساوره القلق هو ليستر كولمان... الذى لاناقة له ولابعيرا... ولكنه يعرف كل شىء عن خط أنابيب الهيروين. ولم يكن على وئام مع وكالة المخابرات المركزية، وقد جهزته المخابرات العسكرية لتنفيذ عملية (شكسبير) على الفور.

فهل يمكن الثقة فى أنه سيحيط الأمر بالكتمان؟؟

لقد اختار أن يورط نفسه فى كارثة لوكربى بالظهور على شبكات مرئية والرد علي أسئلة المعلقين.... وبعد ثلاثة أشهر فقط وصل محامو ومحققو شركة (بان امريكان) إلى قبرص وبدأوا يتحرون عن خط أنابيب المخدرات المؤدى للولايات المتحدة.

فهل كان ذلك من قبيل الصدفة.. أم أن كولمان خرج عن صمته؟...

وعندما تتعرض «المصلحة القومية» للخطر فمن يقدر على اهتبال الفرص؟... إنها حقا مهمة الأخطبوط!!!!

الفصل السادس

كانت أول مهمة قام بها كولمان لحساب حكومة الولايات المتحدة فى 1982، ففى ذلك الحين أرسلته الحكومة الأمريكية إلى جزر البهاما كى يتدخل فى الانتخابات التى كانت تجرى هناك. وعند قيادة بهذه العملية كانت علاقته بالصحافة المرئية المسموعة قد أصابها فتور شديد وأوشكت على الانتهاء، إلا أنه كانت هناك بعض الفترات التى كان يستمتع فيها كثيراً بعمله فى هذا المجال. ومن الفترات التى لاتنسى آخر سنة له فى جمعية الكشافة الأمريكية. كان ذلك قبل أن يتركها لأول مرة فى عام 1974. فى ذلك الحين كان يسيطر عليه شعور متزايد بالضيق إزاء الأعمال شبه العسكرية التى كانت الكشافة تقوم بها. ورغم ذلك لم يكن لديه أية تحفظات على مصاحبة «نورمان روكويل»، بطل الولايات المتحدة فى كمال الأجسام فى جولته من شرق البلاد إلى غربها وبصحبته لوحاته الكشفية التى كان التراث الأمريكى موضوعها.

كانت مهمة كولمان تنحصر فى الحيلولة دون وصول المعجبات إلى هذا الرسام العظيم واتخاذ الترتيبات اللازمة لتغطية الشعور الوطنى الفياض الذى ألهبه المعرض المتجول الذى كان يتضمن أغلفة مجلة BOYIS LIFE، والذى كان ينتقل من مدينة إلى أخرى. ولكن كولمان كان لايزال مبتدئًا فى حقل الإعلام، فكما كان «والتر كرونكايت» يقول دائما: «إذا كنت تريد أن تصبح مراسلا بإحدى الشبكات الإخبارية، فعليك أولا أن تعمل بإحدى محطات التليفزيون المحلية حتى تكتسب بعض الخبرة وتمر بنصيبك من المعاناة ثم تبدأ فيما بعد فى صعود سلم الترقى، فلايمكنك أن تبدأ كبيرا فى «نيويورك»».

وإيمانا من كولمان بصدق هذه النصيحة، قام بالرد على جميع إعلانات الوظائف الممكنة التى وجدها فى مجلة BROADCASTING، كما اتصل بكل أصدقائه فى حقل الاعلام وأرسل نسخا كثيرة جدا من سيرته الذاتية إلى جهات كثيرة فى هذا الحقل. وأخيراً كوفىء كولمان على صبره ومثابرته بعرض تلقاه كى يعمل فى وظيفة مذيع فى البرامج الإخبارية فى الفترة المتأخرة من الليل فى مدينة

برمنجهام بولاية الباما، وذلك فى شبكة WAPI-TV.

تحمل كولمان هذا العمل لمدة ستة شهور ولكنه لم يترك هذه الوظيفة لأنها كانت تقتضى أن يقدم البرنامج بمفرده، إذ كان يقوم بكتابة وتحرير الأخبار وتقديمها، وكذلك الأخبار الرياضية والطقس، وإنما كان السبب فى تركه للوظيفة هو أنه قد سئم أن يستوقفه المشاهدون فى الطريق وينتقدونه على ربطة العنق التى كان يرتديها فى الليلة السابقة. وعلى هذا فالعمل فى الإذاعة يتميز على التليفزيون، إذ أن المذيع ليس مضطراً لارتداء ربطة عنق. ومن ثم عندما تلقى دعوة من مدير برامج إذاعة WSGN واسمه «جان جيفريز»، انتقل إلى وظيفة مدير البرامج الإخبارية بهذه الإذاعة، وكانت أهم محطة إذاعة فى الباما، وكانت استوديوهاتها تقع فى الدور الأخير من مبنى «الأخبار والائتمان الفيدرالى بالمدينة». واستمر كولمان فى هذه الوظيفة لمدة ثلاث سنوات.

وعن تجربته فى هذه المحطة يقول كولمان:

«أثناء عملى فى هذه المحطة الإذاعية كنت أقوم بتغطية الأخبار التى كنت اعتقد أنها سيكون لها تأثير على المستمع. وكثير من هذه الأخبار كان مصدره «أردن كون»، مدير الإدارة الجنائية بشرطة مدينة «نيو أورلينز». وكان له الفضل فى إثارة اهتمامى بالجرائم مما جعلنى أقوم بالتحقيقات الإذاعية. فكان «كون» يزودنى بخيوط من شأنها المساعدة على حل ألغاز الجرائم، ومن ثم كنا نذيع تحقيقات نربط فيها بين مايدور فى مكتب النائب العام والإحصائيات الجنائية فى «نيو أورلينز»، كما قمنا بعدد من التحقيقات التى تناولنا فيها قضايا الفساد وعدد من المشكلات الاجتماعية الخطيرة تناولا اتّصف بالعمق والجدية. إلا أننا قمنا كذلك ببعض التحقيقات التى لم تكن على نفس القدر من الجدية، مثلما تحقيق أجريناه على جهاز التصنت الذى وضعته زوجة حاكم الولاية «جورج دالاس» فى تليفون غرفة نومه. فبعد أن أذعت التحقيق تخلّص منها بإرسالها إلى مدينة «البا» فى الباما، ثم اتصل بى واتهمنى بالغباء، والتفاهة.

إلا أن الآخرين كان رأيهم فى كولمان أفضل من رأى حاكم الولاية فيه. فقد كان اسم كولمان يلمع يوما بعد يوم فى مجال صحافة التحقيقات. فأثناء وجوده بهذه الوظيفة فازت المحطة بجائزة «ادوارد مارو» العالمية التى تمنحها رابطة مديرى الأخبار الإذاعيين والتليفزيونيين، كما فازت بجائزة «سيجما دلتا تشى» القومية

للخدمة العامة، وجائزة النجم اللامع القومية. إلا أن كل هذه الجوائز لم تجعل إدارة المحطة تعترف بما له من فضل. فقد كانت المحطة واحدة من ست محطات تمتلكها شركة «الإذاعة الجنوبية» وهى شركة محافظة تقليدية كانت على ما يبدو ترى أن النشرة الجوية كانت تنطوى فى بعض الأحيان على مايهدد الوضع القائم ولهذا فإن الدعوة التى تلقاها كولمان من محطة WBZ-TV التليفزيون فى بوسطن قد جاءت فى اللحظة المناسبة تماما. وكانت الوظيفة المعروضة عليه هى الانضمام بوحدات التحقيقات التليفزيونية الخاصة.

لم يكن انتقال كولمان من محطة الإذاعة إلى محطة التليفزيون هذه مجرد قفزة إلى الأمام فى هذه المهنة.....، فقد أصبح له أعداء كثيرون بسبب صيته الذى بدأ يذيع على المستوى القومى كإعلامى قادر على القيام بتحقيقات تفضح الابتزاز والفساد كانت تعرض فى أى وقت شاء حتى فى حالة عدم إدراجها فى خريطة البرامج مسبقا. ثم استأجر كولمان شقة غالية فى مدينة «كونكورد» بولاية «ماتشوسيتى» بالقرب من «والدن بوند» حيث انتقلت للعيش فيها زوجته «جوسيلين» وطفليهما «كارين» (وعمرها الآن عشر سنوات)، و«جاى» (وعمره الآن ثلاث سنوات)، رغم أن زوجته لم تكن تود أن تترك الباما.

لكن كانت هناك تحقيقات تختلف عن باقى التحقيقات. كانت محطة تليفزيون WBZ-TV جزءاً من شبكة «وستنجهاوس» الإذاعية وكانت تدار بنفس الحماس والإصرار الذى جعل شركة وستنجهاوس تبيع للبنتاجون مفاتيح ربط من النوعية المعروفة باسم «الان كى» بسعر 9,96 دولار بينما كان الواحد منها يباع بسعر 12 سنتا فى محلات العدد. ثم قضى كولمان ستة شهور يعد تحقيقا عن عيوب الصناعة التى كانت تعيب عربات التروللى التى اشترتها مدينة بوسطن من شركة «بوينج فيرتول» والتى سلمت تلك العربات بأسعار مبالغ فيها. وجدير بالذكر أن شركة «بوينج فيرتول» كانت من الشركات المتعاملة مع البنتاجون فى مجال الصناعات العسكرية، مثل وستنجهاوس. وكانت تعرف هذه الشركة بأنها تصنع طائرات الهيلوكوبتر.

ويقول كولمان عن هذا التحقيق:

أية مدينة كانت توافق على شراء العربات التى كانت تنتجها شركة «بوينج» كان تحصل تلقائيا على مساعدات مالية من إدارة النقل العام بالمدن

الأمريكية فى عهد الرئيس نيكسون. أما أن العربات لم تكن تعمل فلم يكن هذا يهم على الإطلاق. ولم يكن أحد يبالى بأنها كانت تعرض حياة الركاب للخطر، ولم يكن أحد يبالى بأن ألواح البلاستيك التى كانت مغطاة بها من الداخل ينبعث منها دخان سام فى حالة اشتعالها. فرغم كل ذلك كانت تحصل المدينة التى توافق على شرائها على تلك المكافآت المالية. وهكذا، وبعد أن قمنا بتحرياتنا على مدى ستة أشهر، عرضنا برنامجا لمدة 35 دقيقة فضحنا فيه كل شىء. وأحدث البرنامج ضجة كبرى. وقامت وسائل الإعلام بإذاعة البرنامج فى جميع أنحاء البلاد. فقامت مدينة بوسطن بمقاضاة شركة «بوينج» وكذلك الحكومة الفيدرالية. وقامت شركة وستنجهاوس بحل وحدة التحقيقات الخاصة أما أنا فقد اتهمت بأنى قد انتهكت الوصايا العشر وزدت عليها واحدة تقول: يجب عليك ألا تفضح الشركات التى تزود البنتاجون بالمنتجات العسكرية.

فاز كولمان بجائزة «إيمى» على هذا البرنامج، ولكن كان قد حان وقت الرحيل عن هذه المحطة. والذهاب إلى واشنطن هذه المرة ليخضع لفحص دقيق للغاية قبل التحاقه بالفريق الصحفى للبيت الأبيض كمراسل لشبكة RKO الإذاعية. وفى بداية التحاقه بالبيت الأبيض ظن كولمان أنه قد أوشك على تحقيق كل ما كان يحلم به فى مجال الصحافة المرئية المسموعة، ولكن ملاحقة جيمى كارتر لمدة عامين اتضح أنها أسوأ مرحلة فى عمله بالإعلام نظرا لما أصابه من ملل شديد أثناءها.

وفى هذا الشأن يقول كولمان:

«المراسلون المكلفون بتغطية أخبار الرئيس ليسوا مراسلين على الإطلاق. فهم يعتمدون فى الأخبار التى ينشرونها على المطبوعات التى يحصلو عليها من البيت الأبيض، وبهذا يتحكم البيت الأبيض فى نوعية الأخبار التى يرسلونها إلى محطاتهم وفى طريقة صياغة تلك الأخبار ووقت إذاعتها وعند أى تجاهل للتعليمات فإن التصريح الصحفى يسحب من المراسل فوراً. ولذلك، فليس هناك أى مجال للمغامرة على الإطلاق. ويدار النشاط الصحفى بالبيت الأبيض بطريقة تجعل الهدف منه تغذية الشبكات بالأخبار وإعطاء النشرات المسائية «صبغة ملفقة» تتفق وأغراض البيت الأبيض. أما أعضاء الفريق الصحفى - وكان هناك صحفيا عندما عملت هناك - فما عليهم إلا مجاراة رجال البيت الأبيض.

إن دور الإعلام الأمريكى - رغما عن الدستور - هو إخبار الناخبين ماتود الحكومة أن تعرفه بالطريقة التى يحددها البيت الأبيض. فالمكتب الصحفى بالبيت الأبيض يتحكم فى الإعلام كما تتحكم أنت فى كلب ذليل خنوع ترمى إليه بالفتات كى تكافئه على تقبله إذلالك له، فالمكتب الصحفى يسرب إلى المراسلين قدراً ضئيلا من الأخبار لمكافآتهم على إذاعتهم أخباراً الهدف منها تحسين صورة الرئيس ويعاقب المراسلين على إذاعتهم أشياء تشوه صورته بمنع تلك الأخبار عنهم بالطبع هناك من يتمرد على هذا الوضع من المراسلين ولكنهم لايسمح لهم بالبقاء هناك. وهم بطبيعة الحال لايستطيعون البقاء..... إذا لم تتح لهم الفرصة للحصول على تلك الأخبار. ولهذا فإن معظم أفراد الفريق الصحفى بالبيت الأبيض يهرولون هنا وهناك مثل الكلاب مرتدين ملابس رسمية مكتفين بالفخر الذى يشعرون به وهم يهرولون فى أعقاب قائد العالم الحر. ولذا فإذا سألت أحد هؤلاء المراسلين عن رأيه فى العمل فى البيت الأبيض، فسوف يقول لك أنها تجربة مرهقة ومملة إلى حد لايحتمل.

أدى انشغال كولمان بعمله كمراسل إعلامى إلى عدم استقراره فى مكان واحد، مما تسبب فى انهيار حياته الزوجية. فقد سئمت زوجته «جوسلين» من الانتقال من مكان إلى آخر كل عامين. كانت تتمنى لو أنها استطاعت أن تستقر فى مكان واحد وترعى أسرتها ولم يستطع كولمان أن يلومها على انهيار زواجهما.

يقول كولمان موضحا هذا الأمر: «يقال هناك ثلاثة أشياء لايمكنك الاحتفاظ بها إذا أردت الاستمرار فى عملك بالبيت الأبيض، وهى: النباتات والحيوانات الأليفة والزوجات. وأنا كنت أود الاستمرار فى هذا العمل. وكل من عرفتهم هناك كانوا مطلقين. ولكن مشكلتى أنا «جوسلين» كانت أعمق من ذلك. فقد تزوجنا ونحن لم ننضج بعد لحداثة سننا. وعندما نضجنا كان كل واحد منا بعيداً عن الآخر. ولذلك وعلى نحو مفاجىء اكتشفنا أننا لسنا نفس الشخصين اللذين تزوجا من قبل. وكنت أنا الملوم إلى حد كبير. ومازلت نادما علي الطريقة التى أدرت بها شئون حياتى. فقد كانت هذه أسوأ فترة من فترات حياتى.

استقال كولمان من هذه الوظيفة بعد انتخابات عام 1980 ثم عمل فى «كونتيكت» حيث فاز بجائزة «إيمى» مرة ثانية عن عمله بتليفزيون WFSB-TV وكذلك كتب كتابا عن المافيا.

فى قبضة الأخطبوط

كانت قضية «ايتل دوناهيو» قد جعلته واحداً من المشاهير. فقد أعد كولمان تحقيقا عن قاض بمحكمة «إثبات صحة الوصايا» كان قد تآمر مع أحد المحامين للاستيلاء على 83 مليون دولار من سيدة عجوز وذلك بإصداره حكما بأنها فاقدة للأهلية. ولقد أثر هذا التحقيق كثيراً فى مشاعر الجماهير فى «كونيتيكت» وحقق كولمان شهرة لم تعد عليه بجائزة «إيمى» مرة أخرى وحسب وإنما عادت عليه بمزيد من الانتقاد حول ذوقه فى اختيار ربطات عنقه كما أكسبته أيضا صداقة أحد عملاء المكتب الفيدرالى للتحقيقات ويدعى «دانى ماهان».

وذات مرة كان كولمان يجلس مع ماهان فى أحد البارات، وقال له كولمان أنه يريد أن يؤلف كتابا. وهنا قال ماهان أنه عنده موضوع لهذا الكتاب.

كان اسم الموضوع «ريتشى بيديمونتى». كان «بيديمونتى» قد قضى السنوات الثلاث الأخيرة من عمره البالغ عشرين عاما فى مجال الجريمة المنظمة كمخبر يعمل لحساب مكتب التحقيقات الفيدرالى وعندما انكشف أمره، رفض «بيديمونتى» الدخول فى البرنامج الفيدرالى لحماية الشهود. أدى ذلك لتعرض «بيديمونتى» لأوقات عصيبة - زادها سوءاً حصول زوجته على الطلاق فلم تكن قادرة على أن تحيا دون سيارة فاخرة ورحلات منتظمة تقوم بها إلى مدينة «لاس فيجاس». وحاول عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالى الذين عملوا معه، مساعدته بشتى الوسائل حتى يقف على قدميه مرة ثانية. وعندما فشلوا فى ذلك أخذه «ماهان» لمقابلة كولمان فى بار «ارتش ستريت تافرن» خلف فرع مكتب التحقيقات الفيدرالى فى «هارتفورد».

انبهر كولمان بمعلومات «ريتشى» عن عالم الجريمة المنظمة التى استقاها من دخوله إليه. ولذلك استأجر كولمان شقة صغيرة فى شارع «أسايلم» وبدأ يعمل فى كتاب أسماه «صرخة احتجاج». وهو كتاب يقوم فيه بتحليل عالم الجريمة المنظمة ومصالحه التجارية فى المنطقة الشمالية الشرقية من الولايات المتحدة. كانت الشقة صغيرة جداً حتى أن «ريتشى» كان يضطر للنوم على الأرض فى معظم الأوقات. وحصل كولمان على مبلغ من المال للإنفاق على الكتاب من صندوق التحقيقات الصحفية فى واشنطن وكذلك مبلغ كدفعة تحت الحساب من الناشر، وهو «سيونود برس» إلا أن كولمان وريتشى كانا يعيشان على الكفاف، مما اضطر كولمان للعمل بالأجر الإضافى بقسم التحقيقات بمحطة تليفزيون WCVB-TV فى بوسطن حتى يتمكن من إتمام المشروع.

فى قبضة الأخطبوط

وعندما توقف الدخل الذى كان يحصل عليه من محطة WFSB-TV فى نهاية 1981 ، بدأ كولمان يلاحق بتحقيقاته أحد رجال الأعمال كان قد تورط فى قضية فيدرالية لمخالفات ارتكبها فى مجال المشروعات الإسكانية. إلا أن كولمان لم يكن يدرى أن هذا الشخص هو فى ذات الوقت أحد جيران مدير المحطة ولذلك أصبح التعاون بينه وبين ريتشى مهددا بالتوقف. إلا أن وكالة المخابرات المركزية قامت بإنقاذ المشروع. ففى منتصف ديسمبر استدعى ريتشى إلى اجتماع فى «بوينج إيلاند» لمناقشة القضية المعروفة باسم «فضيحة تحالف البتزا» مع رجال المخابرات المركزية. ولكن ريتشى لم يكن يريد أن يذهب. ولهذا قرر كولمان أن يذهب معه لكى يشجعه على الذهاب.

وبعد مضى أسبوعين على هذا اللقاء تلقي كولمان مكالمة هاتفية من أحد عملاء الحكومة دعاه فيها للقائه فى فندق «رمادا ان» بالمطار. وعندما ذهب كولمان فى الموعد المحدد تعرف عليه بسهولة من ملابسه ومظهره.

وبعد أن جلسا فى ركن هادىء بالبار قال له هذا العميل «أعتقد أنكما أنت وريتشى فى حاجة لبعض المال».

فقال له كولمان: «فعلا نحن فى حاجة للمال. فبدونه ستحرم الأجيال القادمة من إحدى الروائع الأدبية. لكن ما المقابل الذى تنتظرونه منى؟».

العميل: «مارأيك فى قضاء بضعة أسابيع فى جزر البهاما؟».

فوضع كولمان كأسه وقال: «استدفعون لى مبلغا من المال فى مقابل ذهابى إلى جزر البهاما؟ فى شهر يناير؟ إذن من ستكلفوننى قتله؟».

فضحك العميل بأدب وقال: «يوجد بجزر البهاما رجل قد فقد زوجته مؤخراً لإصابتها بالسرطان. كانت زوجته سيدة لطيفة. اسمها «روز» وكانت تساعدنا منذ فترة. وكنا نعتمد عليها كثيرا أفهمت ما أقصد؟».

وعندما تذكر كولمان أنه كان يتحدث إلى أحد رجال المخابرات المركزية الأمريكية قال: نعم بالتأكيد فهمت ماتقصد».

العميل: «تركت هذه السيدة عند وفاتها كمية هائلة من الأوراق والمستندات التى نحن فى حاجة إليها. ويرى بعض أصدقائنا أنك ربما تكون الشخص المناسب لمساعدتنا فى هذه المهمة».

كولمان: «لكن كيف؟»

العميل: «بمجرد أن ينتهى زوجها من تجميع هذه الأوراق والمستندات سوف تقوم بزيارته لإحضارها. هذا كل ما فى الأمر».

كولمان: « أعتقد أنى قادر على ذلك». قالها كولمان بحذر، فقد بدا كلام العميل وكأنه طريقة معقدة للتعامل مع مشكلة بسيطة، ولكنه كان مفلسا ومتعبا ولم يكن لديه الرغبة فى التدقيق فى أمر عرض من الحكومة بقضاء بضعة أيام في الشمس على نفقة الحكومة. ثم قال كولمان: «وهل آخذ ريتشى معى؟».

العميل: «بالطبع لا. فليس المفروض أن يعرف أى شىء عن هذه المهمة؟».

اتضح فيما بعد أن زوج روز هو أمريكى يعيش فى جزر البهاما منذ ثلاثين عاما وله مصالح تجارية فى تلك الجزر ويمتلك منزلا جميلا أمام منزل الحاكم في ناسو عاصمة البهاما. وعندما زاره كولمان لأخذ الأوراق والمستندات أعطاه هذا الرجل فيلمين.

فقال له كولمان: «أهذا هو كل شىء؟».

فقال الرجل: «نعم. هذا هو كل شىء. هذا هو ماجئت من أجله. مع السلامة».

وبعد قضاء عشرة أيام فى البهاما.... عاد إلى الولايات المتحدة وشعر كولمان بالذنب وهو يأخذ من عميل المخابرات المركزية كيسًا ورقيا فى مقابل الفيلمين. إلا أن إحساسه بالذنب تلاشى عندما نظر داخل الكيس ليرى مابداخله.

كولمان: «ماهذا؟».

العميل: «ألفان من الدولارات بالليرة الإيطالية».

كولمان: «لكن ماذا أفعل بالليرات الإيطالية؟».

العميل: «عليك أن تذهب إلى مطار جون كينيدى وتستبدلها بالدولارات».

كولمان: «فهمت، لكن قل لى، هل تعرف شخصًا يدعى «جاى جراهام»؟ الجنرال جاى جراهام».

العميل: «نعم» قالها العميل متهللا. وأضاف: «لقد سمعت عنه».

بعد بضعة أيام اتصل عميل المخابرات المركزية بكولمان مرة ثانية لتحديد موعد جديد للقائهما في نفس الفندق.

وعندما التقيا قال له العميل: «ألا تحب أن تذهب إلى «ناسو» مرة ثانية؟ فهناك شيء آخر نود لو أنك قمت به لنا هناك، إذا كان لديك متسع من الوقت. كما أن هذا يعطيك الفرصة للحصول على مزيد من المال».

كولمان: «أوافق بطبيعة الحال. ظنك فى محله».

وافق كولمان إذ كان عليه أن يحصل على بعض المال حتى يتغلب على الضائقة المالية التى يمر بها وحتى يتمكن من إتمام كتابه. ثم قال: «لكن ماذا تريدوننى أن أحضر لكم من هناك هذه المرة؟ رأس «روبرت فيسكو؟»

فضحك العميل ثم قال: «لا هذه المرة لن تحضر شيئا ولكنك ستقوم بتوصيل شيء ما، بالإضافة إلى الآلة الكاتبة الخاصة بك. فبإمكانك أن تبقى فى الكوخ الموجود خلف منزل «روز» وتعمل هناك فى كتابك».

كولمان: «هذه فكرة يبدو أنها طيبة». كان كولمان لايزال مفلسا، وكان متعبا أكثر من ذى قبل ثم قال للعميل: «لكن ماهذه الأشياء التى تريدنى أن أقوم بتوصيلها؟»

فابتسم العميل ابتسامة رقيقة وقال: «إنك لديك خبرة بالعلاقات العامة. أليس كذلك؟ فقد سمعت أنك كنت تعمل فى جمعية الكشافة الأمريكية؟».

كولمان: «هذا صحيح ولكن كان ذلك قبل أن أصبح صحفيا حقيقيا».

العميل: «ولكنك لست صحفيا الآن. أليس كذلك؟»

قالها العميل وقد بدا عليه القلق. ثم أضاف: «إنك الآن تؤلف كتابا، وهذا يختلف عن العمل بالصحافة. أليس كذلك؟»

كولمان: «بالتأكيد هناك فرق». لم يكن كولمان يدرك في ذلك الوقت أن الجهات العاملة في مجال الاستخبارات فى الولايات المتحدة كانت لديها تعليمات بعدم استخدام الإعلاميين كعملاء لها. أضاف كولمان: «العمل فى كتاب هو مشروع يتم على المدى البعيد».

العميل: «جميل، فهذا المشروع يضعك في موقف يجعلنا نعتقد أنك قادر على مساعدتنا بما لديك من خبرة فى مجال الإعلام. كما أنى أعتقد أنك سوف تستمتع بهذا العمل».

وافق كولمان على الذهاب فى هذه المهمة دون أن يعرف طبيعة الشيء الذى سيكلف به، فقد استمتع بالفترة السابقة فى البهاما بالفعل، كما أن مهمته الأولى

قد مرت بسلام. أما بخصوص طبيعة المهمة الجديدة فإن زوج روز سوف يخبره بتفاصيلها. هذا ما قاله عميل المخابرات المركزية.

وأضاف العميل: «وسوف نعطيك هوية بديلة سوف تستخدمها بدلا من جواز سفرك الحالى. فسوف تذهب إلى البهاما مرتين، ولذلك فسوف نعطيك شهادة ميلاد باسم مستعار. فأنت لن تحتاج إلا شهادة ميلاد لدخول البهاما. ولذلك أريدك أن تملأ واحدا من هذه الطلبات».

كان بحوزة العميل ثلاثة طلبات، من النوع الذى يقدم للحصول على شهادة ميلاد، وكانت كل منها تحمل اسم ولاية مختلفة. وبعد تشاورهما في الأمر استقر الأمر على الطلب الذى يحمل اسم ولاية «كونيتيكت» حيث أن كولمان كان على دراية بهذه الولاية أكثر من غيرها.

ثم سأله كولمان: «هل أذكر تاريخ ميلادى الحقيقى».

العميل: «لا. يستحسن ألا تفعل ذلك. فمن المفروض أن تكون هويتك الجديدة هوية مختلفة تماما».

كولمان: «ولكنى لاأستطيع أن أتذكر التواريخ بسهولة. ولو فشلت فى تذكر تاريخ ميلادى فقد أجد نفسى فى موقف محرج».

العميل: «إذن اكتب هذا التاريخ: 4 يوليو. فلن تنسى هذا التاريخ». ذهب العميل تاركا كولمان في انتظاره وعاد بعد ساعتين ومعه شهادة الميلاد الجديدة باسم «توماس ليفى»، المولود فى 4 يوليو 1948 م.

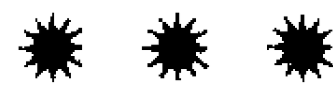
بعد بضعة أيام بدأ كولمان القيام بأول عملية سرية قام بها لحساب الأخطبوط، والتى كان الغرض منها تأديب رئيس وزراء البهاما وحكومتها وتذكيرهم بحاجتهم إلى الولايات المتحدة.

كان «ليندن بنولينج» رئيس وزراء البهاما قد فقد ماكان له من حظوة لدى الولايات المتحدة منذ أن وفر الحماية لرجل الأعمال الهارب «روبرت فيسكو». وقبل ذلك كان قد أثار استياء الحكومة الأمريكية عندما كشف عن عدم احترامه لها بتعاونه مع أباطرة المخدرات فى كولومبيا فى مجال غسيل أموال المخدرات.

عند وصول كولمان إلى البهاما قال له زوج «روز» إن المخابرات المركزية الأمريكية سوف تزوِّد الناخبين بمعلومات عن تواطوء رئيس الوزراء مع تجار المخدرات. وقال إن مهمته كانت تنحصر فى التأكد من وصول هذه المعلومات إلى

أذان الخصوم السياسيين لرئيس الوزراء، وبصفة خاصة «الحركة الوطنية الحرة»، والتى كان من المؤكد أنها سوف تستغل هذه المعلومات على النحو المتوقع فى الانتخابات. وكان على كولمان أن يستخدم خبرته فى مجال العلاقات العامة حتى يضمن أن تنتشر هذه المعلومات فى وسائل الإعلام.

ولكن كولمان شعر بالتردد ليومين، فقد فاتته الفرصة لأن يساوم عميل المخابرات على القيام بحملة يستعمل فيها الأساليب القذرة لإفساد الحملة الانتخابية لرئيس الوزراء وشعر أنه قد استدرج إلى القيام بهذه المهمة. ولكنه بعد يومين اقنع نفسه بأن «بندلينج» ليس إلا إنسانا فاسداً يستحق ما كان يدبر له. كما أنه قد فات وقت التراجع، رغم أن كولمان لم يكن قد أدرك هذا وأصبح من السهل عليه بعد قيامه باسم توماس ليفى بهذه المهمة... أنه من الضرورى فى بعض الأحيان أن نفعل الخير بأساليب تحمل الشر فى طياتها، وأصبح من السهل عليه أن يتقبل تدخل الولايات المتحدة في الشئون الداخلية للدول الأخرى لأن الولايات المتحدة كما يعرف الجميع ملزمة كما ينص دستورها بتوفير قدر أكبر من الخير لأكبر عدد ممكن من الناس.



لدى عودته إلى «هارتفورد» ذهب كولمان مرة أخرى إلى مطار جون كينيدى ليستبدل كيسا مليئًا بالليرات الإيطالية بالدولارات الأمريكية. واستطاع أن ينتهى من كتابه «صرخة مدوية» فى عام 1983، وبعد طرح الكتاب فى المكتبات حصل على وظيفة مخرج ميدانى فى برنامج «جاك اندرسون».

وبعودته للعمل الصحفى مرة أخرى أصبح بمنأى عن أصدقائه الجدد في المخابرات المركزية الأمريكية. إلا أنهم كانوا يتصلون به من آن لآخر ليروا إن كان على استعداد لترك الإعلام والتفرغ لهم تماما، مما جعله يمر بلحظات كان يشعر فيها بالتأرجح بين فكرة الاستمرار فى حقل الإعلام وفكرة العمل لحساب المخابرات المركزية، سيَّما أن ميل الشبكات الإخبارية إلى إضفاء طابع التفاهة على الأخبار المذاعة قد جعله يفقد ثقته فى المستقبل، فقد شعر أن العالم قد أصبح شديد التعقيد مما جعل نقل أخبار العالم عن طريق الصور والتعليقات يبدو فى نظره على أنه زمر بلا جدوى. فقد كان يود أن تتعامل التقارير الإخبارية مع المشكلات العالمية بطريقة تتسم بالعمق، وهى مهمة كان يرى أنه قادر على القيام بها على خير وجه.

ولذلك كان قد بدأ منذ فترة يسترجع الأيام التى قضاها فى شبكة تليفزيون WBZ-TV على أنها أفضل فترات حياته فى حقل الإعلام.

شعر كولمان لفترة من الزمن أن برنامج «جاك اندرسون» قد وفر له مساحة كافية يمارس ذاته من خلالها فقد نجح فى القيام بتحقيق تمكن أثناءه من الدخول بالكاميرا إلى معسكر تديره منظمة «كوكلوكس كلان» تقوم فيه بتدريب الصبية على القيام بنشاط المنظمة. كان هذا التحقيق شيئا قريبا من فكرته عن صحافة التحقيقات». إلا أن البرنامج تم إلغاؤه بعد ذلك بعدة شهور نتيجة لحرص الشبكات الإخبارية على تقديم البرامج الترفيهية بدلا من البرامج الجادة الفعالة.

ثم وجد كولمان نفسه فى موقف عليه أن يختار فيه ما بين البطالة ومحطة WMAR-TV (وهى محطة فى بلتمور تمتلكها نفس الشركة) والمخابرات المركزية الأمريكية وكان أن اختار العمل بهذه المحطة.

كان هذا خطأ ارتكبه كولمان. فحرصا من الإدارة على ألا تتكرر تجربة برنامج «جاك اندرسون»، قررت الإدارة أن تنأى بالمشاهدين عن القيام بأى جهد فكري مضنى، وذلك بمنع أية مواد إخبارية جادة من شأنها أن تثير الفكر. فكل ما كانت تسعى إليه المحطة هو أن تقدم برنامجا مدته تسعون دقيقة كل ليلة يحق لكولمان أن يقدم من خلاله ما يشاء بشرط أن يدور البرنامج حول الجنس والمخدرات وموسيقى الروك.

كان كولمان فى حاجة للمال كى ينفق على أسرته، فهو وزوجته كانا منفصلين ولكن لم يكن قد تم طلاق بينهما بعد. ولذلك حاول كولمان جاهداً أن يتأقلم مع هذا الوضع الجديد ثم حاول أن يصل إلى حد وسط يرضيه ويرضى الإدارة في نفس الوقت فاقترح أن يقوم بتقرير غير تقليدى يتناول فيه محاميا بالمدينة يدعى «جيمس ماكلوسكى» كان يحصل على أموال طائلة من وراء قيامه بإتمام إجراءات الطلاق بسرعة مريبة. وكان هذا المحامى يدير هذا النشاط من منزله فى 301 طريق تيمونيوم في مدينة تيمونيوم بولاية مريلاند.

كان لهذا المحامى شريك فى «سلنتو دومينجو» فى جمهورية الدومينيكان يدعى «فيرناندو كورنيل»، وكان يدعى أنه قادر على أن يحصل على حكم بالطلاق لأى شخص، بل إنه قادر على أن يحصل على حكم بالطلاق للزوج الذى لايريد أن يخبر زوجته والزوجة التى لاتريد أن تخبر زوجها. وكان يقول أنه ليس من

الضرورى أن يسافر الشخص خارج البلاد من أجل الحصول على الحكم بالطلاق أو أن يحضر ذلك الشخص أية جلسات للنظر فى أمر حصوله على الطلاق. كل ماهنالك أن تُوقِّع على بضعة أوراق ثم تدفع للمحامى أتعابه ويتم كل شيء بسرعة البرق، ففى خلال أسبوع يصلك حكم المحكمة بالبريد. وعملا بقوانين جمهورية الدومينيكان بإمكان المُطلَّق أن يتزوج من جديد ويحصل على طلاق جديد إن شاء.

وأفضل وسيلة استعملها «ماكلوسكى» للإعلان عن هذه الخدمة هى أنه كان يردد أنه قد تزوج خمس مرات وأنه كان يود أن لو تزوج أكثر من ذلك لولا أنه قد تخطى الستين ولولا أن آخر زوجاته (وهى موظفة بإدارة الضرائب) كانت قد بدأت تمعن فى مقاضاته أمام المحاكم. كان (ماكلوسكى «فظا قذرا وفاسداً إلى حد يصعب معه أن تتصور أنه يصلح للعمل فى مجال الإيقاع بالجواسيس أو يصلح للعمل فى مجال تجنيد الجواسيس أو بوظيفة مستشار بوكالة المخابرات العسكرية الأمريكية).

لم يكن كولمان يدرك أن هذا المحامي يصلح للقيام بهذه المهام عندما أذاع التحقيق الذى أعده عنه. بل لم يدرك هذا حتى بعد أن صارا صديقين فيما بعد. فالقناع المحكم الذي كان يرتديه هذا المحامى لم يشي بأى من هذه الأمور. وحتى لو كان هذا القناع ليس محكما بالدرجة الكافية فمن أين لكولمان أن يدرك هذه الأمور وهو - كغيره من السواد الأعظم من الأمريكيين - لم يسمع مطلقا عما يسمى بوكالة المخابرات العسكرية الأمريكية.

دأب كولمان على زيارة «ماكلوسكى» كلما سنحت له الفرصة فى أيام السبت، فيأخذه فى سيارته ليتناولا طعام الغداء سويا فى أحد المطاعم المكسيكية الغربية. واعتاد كولمان أثناء تناولهما الطعام أن يشكو من القائمين على إدارة تليفزيون WMAR وكان يتهمهم دائما بأنهم أغبياء. وكان ماكلوسكى يستمع إليه ويتعاطف معه. وكان يقول لكولمان دائما أنه يضيع وقته فى «حقل الإعلام اللعين»، ثم يصرفه عن الحديث في هذا الموضوع بحديثه هو عن أجداده.

وحول واحد من هؤلاء الأجداد كتب كولمان مقالة في مجلة «بالتمور»، فقد حكى له ماكلوسكى أن أحد أجداده كان فى يوم من الأيام يمتلك «جرس الحرية» الموجود فى «قاعة الاستقلال» فى فيلادلفيا وأخبره أنه كان يعتزم أن يقاضي المدينة كى يسترد هذا الجرس. وسرعان ما نجح ماكلوسكى فى أن يطوى كولمان تحت جناحه

في قبضة الأخطبوط

مثلما نجح توم جيوها في أن ينصب نفسه معلما خاصا له عندما التحق بالكشافة في سن مبكر.

وفي إحدى المرات أخبره كولمان أن المعركة الدائرة بينه وبين إدارة محطة WMAR توشك أن تنتهي بفصله من العمل. وهنا قال له «ماكلوسكي»: «إذا كنت حقا تود أن تؤدي عملا ذا قيمة فسوف أتصل فوراً ببعض من أعرفهم في واشنطن وسوف يختطفونك على الفور».

فقال له كولمان: «أمثال من؟»

ماكلوسكي: «ليس هذا موضوعنا، الأهم هو أن تقرر أن تترك هذا العمل العقيم ثم تخبرني على الفور».

بعد مضي أسبوع استغنت المحطة عن خدمات كولمان ولكنه لم يشعر برغبة في أن يخبر ماكلوسكي أنه أصبح مستعدا لمقابلة هؤلاء الأشخاص. فلو أنه هجر الصحافة في هذا التوقيت بالذات فلن يصمد طويلا أمام إغراءات المخابرات المركزية، فمنذ شهور وهي تضغط عليه كثيراً حتى بدت وكأنها تطارده ومن شدة ضيقه بهذا اشتكى لإحدى مخرجات التليفزيون كانت قد بدأت علاقة غرامية بينهما، واسمها «لوري برنارد».

لقد وصل الأمر إلى حد الابتزاز. فقد دأب رجال المخابرات المركزية على أن يقولوا له: «تعرف انك عملت لحسابنا مرتين رغم أنك صحفي، فماذا تفعل لو أن هذه المعلومات تسربت إلى وسائل الإعلام فوسائل الإعلام سيكون لها موقف منك. ومن ناحية أخرى، تستطيع أن تضمن لك مستقبلا لو أنك عملت معنا، وتحصل على معاش عند تقاعدك. وهذه نقطة عليك أن تفكر فيها بجدية، فالعاملون في محطات التليفزيون لا يحصلون على معاشات،.... وفي أي وقت يمكن فصلهم من العمل».

شعر كولمان أنه محاصر، فقد وصل إلى الثلاثينات من العمر، وانهارت حياته الزوجية ويوشك عمله في الإعلام على الانهيار. ثم قرر كولمان أن يسلم ماكلوسكي نسخا من سيرته الذاتية، بعد ذلك أجرى اتصالات هاتفية مع الكثير من شركات الإعلام مستخدما تليفون ماكلوسكي، وظل يلاحق «ديفيد كرين»، في سان فرانسيسكو كي يوفر له فرصة عمل في إحدى الشبكات بالخارج حتى يتمكن من القيام بأعمال يعتز بها، إلا أنه انهار واستسلم فجأة فما كان منه إلا أن ذهب إلى مكتب ماكلوسكي صباح اليوم التالي وقد استعد للأخذ بنصيحته.

ومن بين الرسائل الهاتفية التى وجدها مسجلة على هاتفه مكالمة من «ديفيد كرين» يخبره فيها أنه قد حصل له على وظيفة صحفى حر لدى شبكة «سى إن إن» فى نيويورك.

على مدى ستة أسابيع مارس كولمان عمله في مكتب «سى إن إن» المقابل لمحطة «بن»، وكان هذا المكتب هو النقطة التى ينطلق منها إلى مختلف المناطق فى المدينة ومعه فريق تصوير لإعداد تقرير أو تقريرين كل يوم يقوم فيهما بتغطية أخبار الأمم المتحدة ويجرى مقابلات مع بعض الشخصيات الهامة ابتداءً من عمدة المدينة «اد كوخ» إلى رئيس الوزراء الإسرائيلى شيمون بيريز، وفجأة اتصل به «ديفيد كرين» ليخبره أن شبكة «سى بى إس» قد اطلعت على ما قام به من أعمال لشبكة «سى إن إن» وانها قد طلبت شريطا يحتوى على نماذج من أعماله وكذلك سيرته الذاتية. فقد كانت إدارة الأخبار الخارجية فى حاجة إلى إضافة مخرج جديد إلى مخرجيها.

وعندما التقى بصديقه «ماكلوسكى» قال له: «هذه فرصة حقيقية».

لكنها لم تكن فرصة حقيقية على الإطلاق.

فقد ظل ينتظر لعدة شهور قامت خلالها شبكة سى ب. إس بإعادة تنظيم إدارة الأخبار الخارجية بها بحيث لم تعد فى حاجة لإضافة شخص جديد إليها بالإضافة إلى «دان راذر» ونائب رئيس الأخبار «هاوارد سترينجر»، وأخيرا فى 19 أغسطس 1984، اتصل به «دون ديسيزر» محرر الأخبار الخارجية المساعد وسأله، إذا كان بإمكانه أن يسافر إلى المملكة العربية السعودية كمخرج مساعد فى مصاحبة كبير المراسلين «توم فينتون» لتغطية شعائر الحج. وقال له إن مدة العقد ستة شهور. وأنه سوف يتعاون فى إعداد تحقيقاته مع رئيس مكتب الشبكة فى روما «بيتر شوايتسر» وأن مقره هو سيكون فندق «هيات» فى جده.

نصحه «ديفيد كرين» بأن يقبل هذا العرض، قائلا: «إنهم يريدون أن يروا نوعية الأعمال التى يمكنك أن تقدمها».

لم يكن كولمان فى حاجة لأن يقنعه أحد بذلك، رغم أنه كان يعلم أن إحدى المهام التى كان مكلفا بها هى أن يبقى رئيس مكتب الشبكة فى إيطاليا، وهو يهودى، بعيدا عن رجال الحكومة السعودية. ففى ذلك الحين كانت هذه الدولة (ومازالت) دولة بوليسية يخضع كل شىء فيها لسيطرة شديدة، فهى مملكة بالمعنى

القديم للكلمة إذ يمتلك آل سعود الدولة ومواطنيها ويلقى فيها القبض بسهولة على كل من ينتهك حرمة النظام السياسى أو الأعراف الدينية الشكلية.

ويقول كولمان تعليقا على تجربته فى السعودية:

«أعطتنى شبكة CBS بطاقة هوية تثبت أننى أعمل لحسابها وفى اليوم التالى أخذت طائرة إير فرانس إلى باريس، وبعد مضى أربع ساعات أخذت طائرة أخرى إلى جدة، كنت أشعر أننى أعود إلى موطني بعد أن أمضيت عشرين عاما بعيدا عنه. ثم حدثت الصدمة الثقافية. فعند مرورى بالجمارك والجوازات خرجت من المطار فوجدت الحر لا يحتمل. ركبت سيارة أجرة ورأيت وأنا فى الطريق لافتة بعرض الطريق الذى كان يتكون من أربعة مسارات للسيارات تقول باللغة العربية «من فضلك لاداعى للدخول فى سباق مع السيارات الأخرى»، ورأيت أطفالا يقودون سيارات «البروش 911» والمرسيدس 350 س.ل. يمرون من بين السيارات الموجودة عن يمينهم وعن يسارهم بسرعة 100 ميل فى الساعة، وذلك من شدة ثرائهم ومن شدة الملل الذى كانوا يعيشونه.

فيما عدا ذلك، كان من الممكن أن أعتقد أننى الآن فى «توسون» بولاية أريزونا. وأثناء رحلتى بالسيارة كنت أتحدث مع السائق كى أستعيد قدرتى على التحدث بالعربية بعد أن فقدت الكثير منها. وأثناء الطريق رأيت مجمعات تجارية ضخمة على الطريقة الأمريكية. كما رأيت بعض فروع «كنتاكى فرايد تشكين»، بل رأيت محلات تبيع سندويتشات «التاكو» على الطريقة الأسبانية. ولم يكن هناك من فرق بين السعودية وأريزونا إلا النساء،ولاسيما صغيرات السن منهن. فهؤلاء لم يكن لديهن من شىء يفعلونه إلا الشراء من المحلات، ولذا فأنت تشاهدهن يدخلن إلى المحلات ويخرجن منها طول الوقت، وهن يلبسن ملابس تغطيهن من الرأس إلى القدم، وقد أخرجن من تحت غطاء وجوههن الشفاطات البلاستيكية التى كن يشربن بها المرطبات وهن يتضاحكن ويتغامزن ويشترين بنطلونات الجينز وأجهزة ووكمان. أقصد، ماهذا الذى فعلناه بهؤلاء الناس؟

لم يسعد «شوايتسر» أن يرى كولمان، جعله يدرك بوضوح أنه هو السيد المدبر للعمل. كان «شوايتسر» قد سجل نفسه لدى السلطات السعودية على أنه «ملحق». فقد أدرك بعد وصوله بساعات قليلة أن جميع الأجانب كانوا تحت رقابة مشددة. ونظرا لوجود شعور دينى ملتهب لدى الناس في هذا الوقت فإن أدرك

كولمان أن جميع أفراد الطاقم سوف تنال منهم السلطات السعودية ـ سواء بالسجن أو بما هو أكثر من ذلك ـ لو أن تلك السلطات ظنت مجرد ظن ـ أن «شوايتسر» كان جاسوسا إسرائيليا.

وفى هذا الشأن يقول كولمان: «كان رجال الأمن السعوديين فى كل مكان. وكان علينا أن نحصل على موافقة السلطات مسبقا على جميع المقابلات وجميع أعمال التصوير التى كنا نود القيام بها. فلم يكن مسموحا لنا بأن نخرج إلى الشارع دون وجود رجال الأمن بصحبتنا ولم يكن مسموحا لنا بأن نقوم بالتصوير فى الشارع. فلو ضبط واحد منا يقوم بذلك فسوف تضعه السلطات على أول طائرة وتصادر كاميراته وباقى معداته.

وكان على أن أذهب إلى وزارة المواصلات كل يوم ومعى صندوق ملىء بالأفلام فأجلس هناك الساعات الطوال محاولا إقناع المسئولين بكلّ لقطة التقطناها. وأى فيلم كنا نريد أن نرسله بالقمر الصناعى كان لابد من أن يشاهده الرقباء السعوديون قبل إرساله مهما كان قصيراً. وإذا ما اعترض السعوديون على لقطة بها أحد الحجيج وهو يحلق شعر رأسه أو لقطة بها الحجيج يصيبهم الإغماء من شدة الحر، فإن مثل هذه اللقطات كان لابد من حذفها. أما إذا كانت هناك لقطات حساسة أو أى شىء كنت أعلم مسبقا أن السلطات السعودية لن توافق عليه فكنا نقوم بتهريب مثل هذه الأشياء داخل أجهزة الفيديو على أمل أن يفحص رجال الجمارك هذه الأجهزة من الخارج فقط.

كان لكولمان الفضل الأكبر فى إنتهاء هذه المهمة بسلام، وذلك لمعرفته بالعرب. عاد كولمان إلى نيويورك وهو على ثقة بأنه قد أقنع شبكة CBS بقدراته وبأن الشبكة لابد أنها ستعرض عليه توقيع عقد معه كى يتفرغ للعمل بها. ولكن، رغم كل هذا، كانت روحه المعنوية أشد انخفاضا عند عودته مما كانت عليه قبيل سفره. وهنا نصحه «دون ديسيزر» بألا يظل فى حالة ترقب لهذا العقد. وقال له: «أنا نفسى قد أفصل من عملى الشهر القادم».

فذهب كولمان إلى بالتيمور لمقابلة «ماكلوسكى»، وقال له: «ها أنا قد جئتك. قل لى: من هم هؤلاء الأشخاص الذين تحدثت عنهم كثيرا؟»

ومن المفارقات الغريبة أنه عرف بعد ذلك بأسابيع قليلة أن شبكة CBS كانت تدرس إمكانية تعيينه فى وظيفة مخرج إخبارى مع مراسلها فى عمان. ولكن

في قبضة الأخطبوط

قبل أن يعرف ذلك، كان قد زاره رجلان وسألاه آلافا من الأسئلة وقاما بتدوين الكثير من الملاحظات وطلبا منه أن يستكمل بيانات في بعض الأوراق التي كانت معهما حتى يبدأ الجيش الأمريكي في اتخاذ الإجراءات اللازمة للقيام بتحريات أمنية عنه.

وهكذا، وفي سن التاسعة والثلاثين، وقع كولمان على أوراق تلزمه بالالتحاق بالأخطبوط كعميل سري للقوات المسلحة الأمريكية، وبهذا يكون قد خطا الخطوة الأولى في طريق ينتهي به إلى المنفى.

الفصــل السابع

اتفق كل من الرئيس الأمـريكى جـورج بوش ورئيسـة الوزراء البـريطانيـة مارجريت تاتشر أثناء مكالمة تليفونية جرت بينهما فى مارس عام 1989 على وضع التحقيقات التى تجرى بشأن كارثة طائرة (بان امريكان) فى إطار سياسى محدد ومقبول فى ذات الوقت. وبذلك واجه الأخطبوط مشكلة شائكة تقتضى أن يكون له سيطرة على الأخبار التى تنشر فى هذا الصدد. ولذلك اطمئنت الحكومتـان ظنًا منهما أن جميع العاملين فى وسائل الإعلام الكبرى سوف لايخرجون عن أصول اللياقة عند تناولهم لهذا الموضوع. ولكن كانت قد مضت شهور على تناول وسائل الإعلام للقضية وبذلك أصبح من المستحيل أن يحدث أى تراجع فى جميع المعلومات التى تسربت إلى وسائل الإعلام والتصريحات التى أدلى بها بعض المسئولين.

كان هناك إجماع على أن القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والتى تحظى بتأييد سوريا، هى التى ارتكبت هذا العمل الوحشى لحساب إيران وأن الليبيين ربما ساعدوا فى إمدادهم بمكونات القنبلة، وأن مرتكبى الحادث قد تم تحديد شخصياتهم وأن إذنا بالقبض على كل منهم سوف يصدر عما قريب.

لم يكن التخلص من هذه الآراء والتوقعات التى صارت مصدراً للمتاعب أمراً ممكنا حتى لو تغاضينا عن التدخل المستمر من قبل لجان الكونجرس ولجان التحقيق والمحامين الذين كانوا يطالبون بالتعويضات والشرطة التى كانت لاتزال تتفاعل مع الحدث على أنه جريمة قتل. كانت هناك مشكلة أخرى، وهى كيفية التصرف إزاء الألمان، فلم تكن هناك وسيلة لإعطاء تفسير مقبول للأحداث دون الرجوع إليهم.

كانت السياسة الجديدة تقتضى أن يتم استبعاد سوريا وإيران و**إلقاء اللوم كاملا على ليبيا وحدها**، دون أن يبدو أن هناك عبثا بالأدلة التى تم نشرها ودون أن يظهر أن المسئولين حريصون على تحقيق مآرب شخصية على حساب توخى العدالة.

وكان من المفروض أن يتحقق ذلك بسهولة. وذلك لسببين، أولهما أن وسائل الإعلام عادة ما تميل إلى تلقى «الأخبار الرسمية» دون تدقيق، وثانيهما أن معظم الشعوب، بدافع من الوطنية لاتميل إلى إساءة الظن بحكوماتها، ولكن حل هذه المشكلة كان فى أيدى الذين خلقوها منذ البداية، وكما اتضح فى النهاية ثبت أن هذه المهمة كانت فوق طاقتهم.

فأولا كان لابد من إقناع الألمان بأن يتعاونوا، وكانت الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك هى القول بأن القنبلة قد تم وضعها على «الطائرة فى فرانكفورت لأسباب خارجة عن إرادتهم».

فبعد أن وبخهم كبير مديرى الشرطة السرية جون أور فى شهر مارس 1987 لجرجرتهم للتعاون معهم أرسلت الشرطة الفيدرالية الألمانية فى شهر ابريل الملفات الموجودة لديها عن الخلية التابعة للقيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التى كانوا قد اكتشفوا أمرها قبل وقوع الكارثة بحوالى ثمانية أسابيع. وكانت توجد أدلة كاملة قد تدين دالقامونى وغضنفر وخريصات بل كانت أدلة ساحقة وعلى الرغم من أن دالقامونى وغضنفر كانا لايزالان متحفظا عليهما بسبب إلقائهما القنابل على القطارات الأمريكية العسكرية فى ألمانيا فلقد تم الإفراج عن خريصات ومن قبض عليهم للاشتباه في انتمائهم إلى تلك الجهة. وقد أفرج عنهم دون أن يكون هناك مبرر لذلك وهو قرار ربما كان هو السبب فى مصرع 270 شخصا. **وكان الحل الممكن هو إثبات أن الحقيبة السامسونيت البرونزية اللون والمحتوية على القنبلة قد تم تسريبها فى أى مطار آخر، وبالتالى تبدو شركة (بان امريكان) وكأنها هى الملومة على وصول الحقيبة إلى الطائرة فى فرانكفورت دون أن تكون بصحبة واحد من الركاب**، وإذا ما أمكن «إثبات» ذلك فحينئذ لن يكون حظ السلطات الألمانية من اللوم أكبر من حظ سلطات مطار هيثرو منهم. فقد سمحت سلطات مطار هيثرو بانتقال الحقيبة من طائرة أخرى إلى الطائرة التى كانت فى سبيلها لعبور المحيط الأطلنطى ولكى يسهل تصديق هذه الأحداث فلابد أولا من التقليل من شأن بعض الحقائق المحرجة **فأولا : يجب عدم الإشارة إلى أن فرانكفورت كانت المحور الأوروبى لمرور المخدرات القادمة من الشرق الأوسط « تحت رقابة» رجال مخابرات، ولابد أيضا من عدم الإشارة إلى أن الحقائب «النظيفة» التى تم تفتيشها كانت تستبدل بطريقة اعتيادية فى منطقة شحن الحقائب بحقائب**

«قذرة» تحتوى على الهيروين الذى كان فى طريقه إلى الولايات المتحدة ولا يصح أيضا أن تكون هناك إشارة إلى حدوث أية «أعمال مريبة» فى منطقة شحن الحقائب قبل إقلاع الطائرة من فرانكفورت يوم 21 ديسمبر. كما لايصح الإشارة إلى وصول شرائط فيديو التقطتها كاميرات المراقبة الموجودة فى منطقة شحن الحقائب.

وكان قد تم نشر الكثير من التكهنات المحرجة فى الصحف. ففى يوم 30 يوليو عام 1989 نشرت جريدة الأوبزرفر اللندنية **مقالة بعنوان: «لوكربى: القنبلة وضعها الأتراك».**

ذكرت الصحيفة في تلك المقالة أنها تستعرض نتائج «تحقيق دام ثلاثة أشهر» فى الكارثة ثم جاء بالمقالة أن الصحيفة:

قد حصلت على معلومات محددة من عدد كبير من المصادر فى الشرق الأوسط تفيد أن بعض مواطنى تركيا قد اشتركوا فى المؤامرة التى أدت إلى تفجير طائرة (بان امريكان) فى نهاية شهر سبتمبر من العام الماضى.... **وذكرت المصادر أنه قد تم الاتصال بهؤلاء الأتراك عن طريق أحد أعضاء القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بناء على تعليمات تلقاها من دبلوماسى إيرانى بسفارة بلاده فى ألمانيا....**

وحسبما تقول مصادرنا تم تكليف خمسة أتراك بوضع القنبلة فى الطائرة.. منهم واحد وصف بأنه «مهندس تركى شاب» ويقال أنه هو الذى وضع الحقيبة المحتوية على القنبلة فى إحدى حاويات العفش التى وضعت داخل الطائرة المتجهة إلى لندن.

ولقد رفض المسئولون الألمان تأكيد صحة هذه الأقوال أو نفيها رغم أنهم كانوا قد استجوبوا العاملين بالمطار بعد انفجار الطائرة. أما وكالات المخابرات الأمريكية فكانت تريد أن تعيد استجواب وتعقب جميع المشتبه فيهم ولكن يبدو أن الألمان لايتعاونون معهم كثيرا فى هذا الصدد. ويقال أن هذا «المهندس» قد غادر ألمانيا متوجها إلى بيروت عن طريق قبرص بعد وقوع الكارثة بوقت قليل.

ولكى يتم تحويل الانتباه عن فرانكفورت إلى وجهات لاتنطوى على مخاطر سياسية كبيرة كان لابد من توفير بعض الأدلة «الجديدة» ولاسيما لو أن لها صلة بأدلة المعمل الجنائي التى لاسبيل إلى إنكارها والتى تم بالفعل إخفاء مصداقيته على تلك الأدلة «الجديدة».

ولكن ضباط الشرطة القائمين بالتحقيقات الميدانية لايمكن الاعتماد على إمكانية تعاونهم من أجل الخروج من هذا المأزق السياسى. ولذلك كان لابد من «إيجاد» هذه الأدلة بطريقة تبدو معقولة حتى لو أدى ذلك إلى مزيد من الخلافات بين وكالات المخابرات المختلفة.

ففى يوم 17 أغسطس 1989 أى بعد وقوع الكارثة بثمانية أشهر تلقى كبير مديرى الشرطة السرية «جون أور» من الشرطة الفيدرالية الألمانية ما قيل له أنه قائمة مستخرجة من الكمبيوتر تحتوى على الأمتعة التى كانت موجودة على الطائرة فى الرحلة رقم (103) المتجهة من فرانكفورت إلى لندن بعد ظهر يوم 20 ديسمبر 1988 وكان مرفقا بهذه القائمة تقريران كانا قد أعدا للاستخدام الداخلى فى 2 فبراير 1989 ، وهما يصفان التحقيقات التى أجرتها الشرطة الألمانية بشأن نظام شحن الأمتعة في المطار. كما تسلم جون أور ورقتى عمل، إحداهما مكتوبة على الآلة الكاتبة، والثانية بخط اليد قيل أن عمال شحن الأمتعة قد قاموا بكتابتهما عن حركة العمل فى شبكة السيور المتحركة التى كانت تنقل الأمتعة.

وفي هامش القائمة المستخرجة من الكمبيوتر كان هناك صليب بالقلم الرصاص للفت الانتباه إلى الحقيبة رقم (B8849)، أى كان رقمها 8849 من بين الحقائب التى سجلت فى الكمبيوتر عند ضمها إلى قائمة الأمتعة فى الصالة رقم ب (B) ، وبالرجوع إلى ورقتى العمل اتضح أن الحقيبة رقم ب 8849 كانت قد وصلت إلى فرانكفورت على إحدى الرحلات المنتظمة لشركة «إير مالطة» القادمة من مطار لوقا (LUQA)، ثم أضيفت إلى قائمة الأمتعة التى وضعت على الرحلة رقم 103، ولكن قوائم ركاب شركة بان أمريكان أو شركة إير مالطا لم تثبت وجود أى مسافر من لوقا إلى نيويورك عن طريق فرانكفورت فى هذا اليوم. وهذا يعنى أن الحقيبة رقم ب 8849 كانت قد وصلت من مالطا دون أن تكون بصحبة راكب وأنها قد وضع عليها بطاقة تدل على أنها فى طريقها إلى نيويورك دون التحقق من أنها بصحبة أحد الركاب. وبما أن مهمة التأكد من انتماء كل حقيبة إلى راكب محدد هى مسئولية شركة الطيران وليست مسئولية سلطات المطار أو الحكومة التى يقع المطار فى أراضيها، فإن شركة (بان امريكان) تكون بذلك هى الملومة بسبب عدم دقة الإجراءات الأمنية التى تتبعها، مما يجعل الأمر يبدو على أنه «سوء تصرف متعمد».

كان هذا ينسجم تماما مع أدلة المعمل الجنائى التى أثبتت من قبل أن القنبلة كانت قد وضعت فى حقيبة سامسونايت تحتوى على مجموعة متنوعة من الملابس المصنوعة فى مالطة، ومن بينها على سبيل المثال ثوب أطفال خارجى فضفاض أزرق اللون.

بعد مرور أقل من ثلاثة أشهر على الحادث سافر ضابطان اسكتلنديان فى مارس 1989 إلى مالطة لاستجواب منتج هذه الملابس. ولكنهما لم يصلا إلى شىء، حيث أن 500 قطعة من هذه الملابس قد تم بيعها لمنافذ ملابس الأطفال فى أوروبا كلها. ولذلك فإن تعقب الشخص الذى اشترى هذا الثوب، والذى أتلف تماما فى الانفجار، كان أمراً مستحيلا. إلا أنه نظراً لوجود مستندات تشير إلى حقيبة جاءت من مالطه فإن دائرة البحث قد تم تضييقها تبعا لذلك.

وبعد أسبوعين من كشف الشرطة الفيدرالية الألمانية عن قوائم الأمتعة الصادرة من الكمبيوتر عاد اثنان من رجال جون أور إلى مالطة، واستطاعا بمعاونة المصنع الذى ينتج هذه الملابس أن يحددا أن الثوب كان قد اشترى من محل فى سليما (SLIEMA).

وهنا كان «للحظ» دور كبير، فقد تذكر أصحاب المحل أنهم قد باعوا هذا الثوب الذى أثبت فريق المعمل الجنائى أن القنبلة كانت موضوعة داخله. بل تذكروا أيضا تاريخ بيعهم له وهو 23 نوفمبر 1988 ، أى قبل انفجار الطائرة بشهر، وتذكروا المشترى كذلك، إذ قالوا أنهم يظنون أنه ليبى، بل قالوا أنهم مازالوا يذكرون أوصافه، رغم مرور عشرة شهور على شرائه له، بدقة مكنت أحد الفنانين التابعين لمكتب التحقيقات الفيدرالى من رسم صورة له باستخدام أجهزة الفيديو اتضح منها وجود شبه معقول بينه وبين أبوطالب، عضو القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والذى عرف أنه كان يتردد على مالطه قبل انفجار الطائرة.

ثم غادر الرجلان المحل وقد تركاه تحت حراسة الشرطة، وعادا من حيث أتيا بعد أن حصلا على إجابات دقيقة على أسئلتهما. وكان من الممكن وفى ظروف غير هذه، أن يغفر لهما أنهما اشتبها فى أن الشهود قد طلب إليهم الإدلاء بشهادتهم كما أدلوا بها.

وناهيك عن أن إير مالطه والشرطة المالطية وكذلك الحكومة المالطية قد

أنكروا جميعا إنكارا قاطعا وجود أية أمتعة ليست مصحوبة بأحد الركاب على رحلة إير مالطه رقم KM180 ومنها إلى رحلة (بان امريكان) رقم 103 التى أقلعت من فرانكفورت فى 21 ديسمبر 1988، وناهيك عن أن سجلات شركة الطيران تؤكد ذلك، فكما قال ديفيد ليبرد فى مقالة له فى صحيفة صنداى تايمز فيما بعد، إذا كانت تلك الحقيبة التى أدت إلى تحطيم الطائرة «قد تم تهريبها إلى داخل الطائرة دون أن تكون مصاحبة لأحد الركاب فلابد وأنها قد دخلت دون المرور من خلال نظام مراقبة الأمتعة فى مطار لوقا. إلا أن أحدا لايستطيع أن يلوم شركة الطيران على الأعمال الإجرامية التى ترتكبها الجماعات الإرهابية.

ومع ذلك كان هذا الصحفى غير مستعد بالمرة لأن يتفهم موقف شركة (بان امريكان) فى فرانكفورت كما تفهم موقف الخطوط المالطية. فقد كتب فى 29 أكتوبر 1989 فى الصنداى تايمز يقول أن «قواعد الطيران العالمية تقتضى ألا يسمح للحقائب بأن توضع فى الطائرات دون أن تكون بصحبة ركاب الطائرة (وهذا يدل على عدم فهمه لقوانين الطيران المعمول بها)، وأضاف أن «الأدلة التى تم التوصل إليها مؤخرا تشكك فى النظرية القائلة بأنه قد تم وضع القنبلة فى فرانكفورت وحملها راكب لايدرى مابها ولقى مصرعه فى الحادث».

وبذلك لم يتحدث ديفيد ليبرد عن إمكانية أن تكون القنبلة قد «دخلت دون المرور من خلال نظام مراقبة الأمتعة» لدى شركة (بان امريكان) فى مطار فرانكفورت مثلما قال عند حديثه عن شركة إير مالطه ومطار لوقا. واتخذت صحيفة الاينديبندنت موقفا مماثلا بعد ذلك بيومين.

فقد ذكرت الصحيفة فى مقالة لها: «أن رجال الشرطة الذين يتولون أمر التحقيقات الدائرة بشأن حادث الطائرة يحاولون معرفة ماإذا تم وضع القنبلة أولا على طائرة مالطة ثم نقلت فيما بعد إلى طائرة (بان امريكان) على الرغم من أنها لم تكن بصحبة أحد الركاب». ثم استشهدت الصحيفة بأحد رجال الشرطة الفيدرالية الألمانية إذ قال: «أن هناك أدلة تشير إلى أن لها دخل بالحادث. وهناك أيضا مايشير إلى أن شخصا ليبيا، أو على الأقل شخصا يتحدث بلهجة ليبية ربما هو الذي اشترى محتويات الحقيبة».

إلا أن «جون أور» امتنع عن التعليق.

وبتحقيق هذا النجاح الخارق فى حل لغز القضية، لم يعد فى هذا الموقف

الشائك إلا (بان امريكان) وشركات التأمين التابعة لها. وإذا ما اقتنع العالم بهذا السيناريو، فإن مسئولية الحادث ستنتقل من الإيرانيين والسوريين لتلقى على عاتق الليبيين، وهكذا تحقق السياسة الخارجية الغربية مصلحتها فى ضمان إطلاق سراح الرهائن الغربيين المحتجزين فى الشرق الأوسط. وبالتالى سوف لايلقى باللوم على أجهزة الأمن والشرطة الأمريكية أو الألمانية أو البريطانية، وسوف تعرف عائلات الضحايا من الذى تطالبه بالتعويضات.

ولكن كانت هناك بعض المشكلات.

فالأدلة التى تشير إلى تورط الوحدة التابعة للقيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مازالت قوية ولايمكن التغاضي عنها. فإذا ماكانت القنبلة قد تم وضعها هناك على يد مروان خريصات وتم إخفاؤها فى حقيبة سامسونايت نحاسية اللون كان قد أحضرها معه من دمشق، فكيف وقعت هذه الحقيبة فى أيدى الليبيين في مالطة».

ولماذا حدث هذا؟ فقد وقع الحادث فى فصل الشتاء، عندما يكون من المعتاد أن تتأخر الرحلات الجوية وأن يخفق المرء فى اللحاق بطائرة معينة بعد وصوله على متن طائرة أخرى. هل من المعقول أن جماعة إرهابية منظمة وممولة جيدا وقادرة في نفس الوقت على صنع قنبلة متطورة لتفجير طائرة أمريكية فوق الأطلنطى : هل من المعقول أن تقوم منظمة بهذه المواصفات بوضع القنبلة على الطائرة دون أن تكون بصحبة أحد رجالها وفى حقيبة تضطر أولا إلى تهريبها إلى داخل طائرة إير مالطا (والتى كان من الممكن أن تتأخر أو تغير وجهتها، حتى تصل إلى فرانكفورت حيث كان من الممكن أن تتخلف عن الطائرة أو توضع على طائرة أخرى). على أمل ألا تقوم شركة (بان امريكان) بتفتيشها أو التأكد من أنها بصحبة راكب محدد، ثم توضع رغم عدم انتمائها لراكب محدد على متن طائرة غير تلك المقصودة بها (وهذه أيضا كان من الممكن أن تتأخر أو تتعثر وجهتها) ثم تصل إلى مطار هيثرو (حيث كان من الممكن أن تضيع أو توضع على طائرة أخرى)، على أمل ألا يلحظ أحد هذه الحقيبة أو يفتشها قبل أن توضع في نهاية المطاف على متن طائرة ثالثة متجهة إلى نيويورك؟

هذه هى وجهة النظر الرسمية حول الأمر. لابد أن هذه الخطة تعد أكبر انتصار للتفاؤل على كل الاعتبارات الممكنة والمعقولة في تاريخ الإرهاب. هذا معناه أن

القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كان بإمكانها أيضا أن تضع القنبلة على متن الطائرة فى طرد جوى مسجل.

كانت هناك مشكلات أيضا فيما يتعلق ببيانات الكمبيوتر وورقتى العمل التى جاءت من مطار فرانكفورت فهى لاتتطابق مع سجلات أمتعة شركة بان أمريكان والتى يفترض فيها حسن النية رغم التشكك فى دقتها. وحتى هذا اليوم لا أحد يعرف بالضبط عدد الحقائب التى كانت موجودة عى متن الرحلة المشؤمة، أو ما إذا كان قد تم العثور عليها جميعا أو على الأقل عرف مصيرها. كما أن أحدا لايعرف بالضبط عدد الأمتعة التى كانت داخل الحزمة التى بها الحقيقة التى كانت القنبلة بداخلها. كما أن أحدا لايعرف بالضبط كم من هذه الحقائب قد جاءت على متن الطائرة الفرعية القادمة من فرانكفورت (فقد كان هناك اعتقاد بأن عدد الحقائب التى لم تكن بصحبة ركاب محددين كان أربعة وليس واحدة).

ويقدر رجال الشرطة الفيدرالية الألمانية عدد الحقائب التى أرسلت إلى مخزن الأمتعة الواقع أسفل بوابة السفر الخاصة بالرحلة رقم 103A «بحوالى 135 حقيبة». بعض هذه الحقائب كان يخص 79 راكبا انتهت رحلتهم في لندن، أما الباقى فقد كان يخص 49 راكبا كانوا فى طريقهم إلى نيويورك. ولم يكن بالسجلات ما يؤكد إرسال أية حقائب مباشرة إلى بوابة السفر أو أية حقائب منقولة من طائرة أخرى مباشرة إلى الطائرة المتجهة إلى لندن أو أية حقائب تخص ركاب الدرجة الأولى.

ومن بين الركاب المتجهين إلى نيويورك والبالغ عددهم 49 راكبا بدأ 28 منهم رحلتهم من فرانكفورت وجاء 21 منهم من رحلات قادمة من أماكن أخرى. وكما هو الحال بالنسبة للركاب القادمين على متن رحلات أخرى فى لندن، فلقد تم فحص أمتعتهم بالأشعة السينية قبل وضعها على متن الطائرة، ولكن لم تكن هناك أية محاولة للتأكد من وجود كلّ واحدة من هذه الحقائب بصحبة راكب محدد، رغم أنه قد ثبت أنّ مادة السيمتيكس المتفجرة الموجودة فى القنابل التى تستعملها القياة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والموضوعة داخل راديو ماركة توشيبا.... من المستحيل اكتشافها بأشعة أكس. (فيما بعد اتضح أن الشخص القائم على تشغيل آلة فحص الحقائب بأشعة أكس كان قد تلقى تعليمات باستثناء أية حقيبة محتوية على جهاز راديو. وجاء بشهادة هذا العامل أنه قد فحص 13

حقيبة ولكنه لم يعثر فى أى منها على مايشبه راديو ماركة توشيبا).

ومن بين الحقائب التى أشارت إليها الشرطة الفيدرالية الألمانية البالغ عددها 135تم تسجيل 111 منها على الكمبيوتر فى مطار فرانكفورت وتم نقل 24 مباشرة إلى الطائرة من ثلاث رحلات أخرى. إلا أن قائمة شركة (بان امريكان) كان بها 117 وليس 111 حقيبة. ولم يجد أحد تفسيرا لهذا الاختلاف ليومنا هذا.

وعلى الرغم من أن التحقيق قد كشف عن قدوم حقيبة من مالطة دون أن تكون بصحبة راكب محدد، فقد وصل عدد الحقائب التى لم تكن بصحبة ركاب محددين إلى 13 حقيبة.

وطبقا لما جاء بمحاضر جلسات المؤتمر الدولى الرابع لهيئات الشرطة والذي عقد فى 14 سبتمبر 1989 للنظر فى علاقة الليبيين بعملية تفجير الطائرة، **«شكك المؤتمرون** فى مصداقية ما أضافه العاملون بمطار فرانكفورت **بخط اليد إلى قائمة الأمتعة الصادرة من الكمبيوتر»، وهى الإضافة التى لم يذكر بها إلا حقيبة واحدة. ثم نوقشت تفاصيل علاقة مالطة بالموضوع، وقيل أن «القنبلة ليس من الضرورى أن تكون قد وضعت فى الطائرة التى أقلعت من فرانكفورت».**

إذن لقد قالوها بأنفسهم. فإذا كانت المخابرات المركزية هى أول من التقط حطام الطائرة وإذا كان العدد الإجمالى للحقائب التى وضعت على متن الطائرة غير معروف، وإذا كان من المحتمل أن يعثر فيما بعد على أشلاء بعض الضحايا فى أطراف غابة «كيلدر» والمنطقة الريفية الحدودية باسكتلندا، وإذا لم يكن هناك قائمة يعتد بها تحتوى على أسماء جميع ركاب الرحلة رقم 103 مع تحديد أرقام مقاعدهم وتسجيل حقائبهم، فعلى ضوء كل هذه الأمور غير الواضحة ليس من المقنع القول بأنه قد تم استبعاد النظرية القائلة بأن العملية قد قام بها إرهابي انتحارى أو «بَغْل» غبى، وليس من المقنع القول بأن أحدا قد تلاعب فى محتويات الحقائب فى مطار فرانكفورت أو في مطار هيثرو، وليس من المقنع القول بأن التحقيقات قد أسفرت عن التأكد من وجود كل حقيبة على متن الطائرة بصحبة راكب محدد، باستثناء الحقيبة القادمة من مالطة.

فى الحقيقة هذه كلها ادعاءات غير مقنعة، تماما مثل القائمة المستخرجة من الكمبيوتر، فهى أيضا غير مقنعة.

وإذا ماكان الغرض من النظرية الجديدة القائلة بمسئولية مالطه وليبيا هو أن

فى قبضة الأخطبوط

تحل محل النظرية القائمة القائلة بمسئولية إيران والقيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إذا كان هذا هو الغرض فقد كان من الضرورى أولا أن نعتقد أن أحدا لم يفكر فى فحص قوائم الأمتعة التى كانت موجودة على متن الطائرة فور الاشتباه فى انفجار الطائرة نتيجة لعمل إرهابى، وقد نشأ هذا الاعتقاد بالفعل فور وقوع الكارثة.

كان من الضرورى أيضا أن نعتقد أن الشرطة والمخابرات البريطانية والألمانية والأمريكية وكل الجهات التى كانت تحقق في الحادث وجميع العاملين بإدارة وأمن مطار فرانكفورت ومطار هيثرو لم يفكروا جميعهم فى تأمين قوائم الأمتعة باعتبارها الوسيلة التى لاغنى عنها لمعرفة الكيفية التى وضعت بها القنبلة في الطائرة.

وكان من الضرورى أن نعتقد أن الشخص الوحيد الذى رأى أن تلك القوائم التى قد تكون ذات أهمية هو موظفة متواضعة تقوم بتشغيل الكمبيوتر في مطار فرانكفورت.

لقد قام كبير مراسلى جريدة الأوبزرفر جون بيريت بوصف كل هذا فى مقالة نشرتها الجريدة بعد وقوع الحادث بعامين، فقد كتب فى 17 نوفمبر 1991 يقول:

«تحقق نجاح كبير فى البحث عن مرتكبى حادث لوكربى بفضل يقظة موظفة تتمتع بضمير حى تعمل على أحد أجهزة الكمبيوتر فى مطار لوكربى».

كان من الممكن أن تضيع الأدلة الهامة التى قدمها لنا الكمبيوتر إلى الأبد، وهى الأدلة التى تثبت إثباتا قاطعا بأن الحقيبة التى جاءت من مالطه والتى تحمل رقم ب 8849 كانت على متن الطائرة عندما انفجرت فى آخر مرحلة لرحلة هذه الحقيبة من هيثرو إلى نيويورك هذه الأدلة كان من الممكن أن تفقد إلى الأبد لولا أن المرأة القائمة على تشغيل الكمبيوتر في مطار فرانكفورت لم تحتفظ بنسخة من بيانات الكمبيوتر بصفة شخصية!!

فبوحى من ذاتها جلست هذه المرأة، وهى موظفة بشركة مطار فرانكفورت، ولأسباب قانونية لايمكن الكشف عن اسمها، جلست أمام أحد أجهزة الكمبيوتر المرتبطة بشبكة كمبيوتر تعرف باسم KIK فى اليوم الذى وقعت فيه الكارثة، كانت هذه المرأة تعرف أن البيانات المتعلقة بالأمتعة التى توضع على الطائرات كانت الشبكة تحتفظ بها لفترة زمنية قصيرة (ثمانية أيام) ثم تقوم الشبكة بمحوها

تلقائيا. ولذلك عندما عادت إلى العمل في اليوم التالى استخرجت لنفسها قائمة مطبوعة من الكمبيوتر ووضعتها فى درجها قبل تغيبها عن العمل فى أجازة!!

وعند عودتها بعد غياب دام عدة أسابيع، دهشت عندما علمت أن أحدا لم يبد أى اهتمام بالقوائم التى كانت بالكمبيوتر. ومن ثم سلمت القوائم التى كانت بحوزتها إلى رئيس قسم الأمتعة الذى كانت تعمل به. وهذا بدوره أعطاها لرجال الشرطة الجنائية الفيدرالية الألمانية الذين جاءوا للتحقيق فى الحادث. ولكن السلطات الألمانية لم تسلم هذه المعلومات للشرطة الاسكتلندية إلا بعد ثمانية شهور على وقوع الحادث، أى فى منتصف شهر أغسطس!

لم يكشف عن الدور الذى قامت به هذه الموظفة إلا فى الأسبوع الماضى وذلك عندما حصل محامو أسر الضحايا الأمريكيين على شهادتها بعد زيارتهم لها فى ألمانيا. فقد كانت القائمة لاتزال فى درجها عند وقوع الحادث».

إن حرص الأوبزرفر على نشر هذه القصة يتناقض تناقضًا حاداً مع الشكوك التى عبرت عنها عندما قامت شركة (بان امريكان) بإرسال استدعاء للمخابرات المركزية وخمس هيئات حكومية أمريكية أخرى للمثول أمام المحكمة «للاطلاع على جميع المستندات المتعلقة بوجود أية تحذيرات أو معلومات من أى نوع تشير إلى احتمال قيام أى شخص بوضع قنبلة أو القيام بهجوم أو ارتكاب أى شكل آخر من أشكال الأعمال الإرهابية فى مطار فرانكفورت أثناء شهرى نوفمبر وديسمبر من عام 1988».

كان هذا الطلب له مايبرره، فالشركة بالإضافة إلى شركات التأمين كانت تواجه قضايا تعويض تبلغ 7 مليارات دولار بالإضافة إلى تعويضات جزائية قد تصل إلى مبلغ مماثل. ولكن وُصف هذا الطلب فى الحال بأنه محاولة للصيد فى الماء العكر، وذلك عندما عرف، بعد ذلك بخمسة أسابيع، أن شركة (بان امريكان) كانت تحاول إرغام الحكومة الأمريكية على إظهار الوثائق التى كانت الشركة تود أن تستخدمها في الدفاع عن نفسها أمام المحاكم.

وقد أدى إلى اتخاذ هذه الخطوة ظهور تقرير INTERFOR الذى أعده «جو فال أفيف» بتكليف من شركة (بان امريكان)، فقد أدت التحقيقات التى قام بها إلى التوصل إلى معلومات استخباراتية تفوق أهميتها ما قد توصل إليه من استنتاجات استنادا إليها. وعندما وصلت نسخ من هذا التقرير إلى الصحف وكذلك

عضو الكونجرس «جيمس ترافيكانت» الذى كان يسعى لإعادة انتخابه عضوا بالكونجرس، سيطرت اكتشافات «جو فال أفيف» على اهتمام وسائل الإعلام فى جميع أنحاء العالم.

اتضح ذلك من عناوين الصحف الكبرى:

«شركة (بان امريكان) تحاول إثبات أن الحكومة الأمريكية كانت قد تلقت تحذيرا من هجوم وشيك على الطائرة (صحيفة اندبندانت، لندن).

«تاجر سلاح سورى على صلة بكارثة لوكربى» (ديلى تيجراف، لندن).

«صفقة تورطت فيها المخابرات المركزية الأمريكية لتبادل المخدرات بالرهائن أدت إلى السماح بوضع القنبلة فى طائرة (بان امريكان) » (تايمز، لندن).

«اتهام المخابرات المركزية الأمريكية بوجود صلة بينها وبين مهرب مخدرات أدت إلى انفجار طائرة لوكربى» (جارديان، لندن).

حاولت شركة (بان امريكان) دون جدوى التأكيد على وقوعها فى حرج بسبب قرب تقريرها السرى (لم يكن هذا التقرير من شأنه أن يؤدى إلى تحسن موقف الشركة على الإطلاق). وأكد المتحدث الرسمى باسم الشركة دون جدوى «أننا لا نؤيد نتائج التقرير، كما أننا لانقول أنه بلا معنى. إننا فقط نحاول أن نفرق مابين الحقيقة وماهو ليس بحقيقة. ولهذا السبب طالبنا بصدور أوامر الاستدعاء من المحكمة».

وما كادت الضجة تهدأ حتى خرجت صحيفة الأوبزرفر بمقالة تتحدث فيها عن نتائج «تحقيق خاص»:

«تقرير (بان امريكان) حول كارثة لوكربى تقرير ملفق».

«كيف تم تلفيق قصة القنبلة التى فجرت الطائرة».

فيما بعد تعاطفت الصحيفة مع الرواية التى تقول أن قائمة الأمتعة قد أحيط عنها اللثام فى فرانفكورت. وعلى نقيض ذلك تمسك فريق التحقيقات التابع للصحيفة بتقرير INTERFOR وكاتبه فى إصرار شديد، إذ قالت الصحيفة:

«هناك تقرير لأحد المحققين يدعى فيه أن المخابرات المركزية الأمريكية هى التى سمحت لبعض الإرهابيين بوضع القنبلة على متن طائرة (بان امريكان). وهو تقرير ملفق، كما اتضح من التحقيق الذى أجرته الأوبزرفر. وكانت شركات التأمين التى تتعامل مع شركة (بان امريكان) قد كلفت أحد خبراء المخابرات الإسرائيلية

فى نيويورك باعداد هذا التقرير. وبناءاً على النتائج التى توصل إليها قامت شركة (بان امريكان) بإرسال أوامر قضائية باستدعاء المخابرات المركزية وخمس وكالات أخرى إلى المحكمة.... ولما كانت هذه الوكالات سوف تقاوم أية محاولة للحصول على معلومات عنها رغما عنها، فإن هذا سوف يساعد شركة (بان امريكان) على إثبات أنه قد حيل بينها وبين تقديم قضية كاملة الأركان للنظر أمام المحاكم».

ومـاالسبب فى ذلك؟ لماذا تقاوم هذه الوكالات أخذ المعلومات منها إذا لم يكن لها صلة بالحادث وإذا كان باستطاعتها أن تثبت أن الشركة مخطئة فى زعمها؟

كما وصفت الأوبزرفر التقرير بأنه «غير معقول»، و «لايصدق» و «غير مقبول» ووصف جو فال افيف بأنه «شخص بدين يرتدى بدلة رمادية اللون وساعة ماركة جوتشى» كما وصف عضو الكونجرس «ترافيكانت» بأنه مأمور شرطة سابق اتهم ذات مرة بقبول رشاوى بلغت 108000 دولار من زعماء المنظمات الإجرامية».

وعندما التقى فريق الأوبزرفر بجوفال افيف «فشل فى إعطاء مايبرهن على صدق مزاعمه التى جاءت بالتقرير.» وعندما قيل لترافيكانت أن «التقرير تحوم حوله شبهات قوية»، قال أن الأوبزرفر ربما كانت تعمل لحساب المخابرات المركزية الأمريكية وعند الضغط عليه قال ترافيكانت: «لقد جئتم فى وقت لا أرحب بكم فيه. إنكم حثالة غير جديرين بالاحترام». وهنا استأذن فريق الأوبزرفر وخرجوا من مكتبه.

وجاء بملخص التقرير كما نشرته الأوبزرفر أن التقرير برغم أن :

.... وحدة تابعة للمخابرات المركزية قائمة بذاتها فى فرانكفورت قد عقدت صفقة مع تاجر مخدرات سورى (اسمه منذر الكسار) وهو على علاقة ببعض المنظمات الإرهابية. بموجب هذه الصفقة سمحت هذه الوحدة له بتهريب الهيروين إلى الولايات المتحدة فى مقابل مساعدته للمخابرات المركزية على إنقاذ الرهائن الأمريكيين المحتجزين فى بيروت. وعندما علم الإرهابيون الذين فجروا الطائرة بأمر «حماية» المخابرات المركزية للمخدرات استخدموا شبكة تهريب المخدرات التى كان يتزعمها فى وضع القنبلة فى الطائرة. كما يزعم التقرير أن المخابرات المركزية قد تلقت تحذيرات بأن الطائرة كانت هدفا لعملية إرهابية وشيكة ولكنها تجاهلتها وأبقتها طى الكتمان كى لا ينكشف أمر الصفقة التى عقدت لتبادل المخدرات بالرهائن....

فى قبضة الأخطبوط

من الواضح أن التقرير يتسم بأنه تقرير مفصل ولايحتوى إلا على سرد للحقائق المتعلقة بخطة معقدة أعدت للانتقام من الولايات المتحدة لإسقاط طائرة الركاب الإيرانية فوق الخليج فى يوليو عام 1988 ومعظم الحقائق الواردة به حقائق صحيحة «ولكن لابد من الربط بينها وبين حادث لوكربى. ولكن هناك تفاصيل أخرى تصمد للتحرى الدقيق والتقرير يعيبه أنه مليئ بالأخطاء».

ثم حدد فريق الأوبزرفر الأخطاء التى تعرفوا عليها والتفاصيل التى يصعب إثبات صحتها، وهى كما يلى:

1 ـ يزعم التقرير أن الكسار كان قد استأجر سيارة فى باريس إلى فرانكفورت وبحوذته مكونات القنبلة. وعند الاطلاع على سجلات الشركة التى قيل أنه استأجر السيارة منها فى اليوم الذى قيل أنه استأجرها فيه، اتضح أنه لاتوجد لديهم سيارة واحدة يشير عداد المسافات الموجود بها إلى أنها قد قطعت المسافة التى تعادل طول هذه الرحلة.

2 ـ يزعم التقرير أن "COREA" هو الاسم الذى أطلق على صفقة تبادل المخدرات بالرهائن. إلا أن هذا الاسم يشير إلى الاتصالات التى تجرى بين أعضاء TREVI، وهى مجموعة مشكلة من رجال المخابرات ورجال الجمارك ورجال الشرطة الأوروبيين لرصد «الإرهاب والثورة والعنف».

3 ـ يزعم التقرير أن المستندات التى من شأنها أن تحسم قضية بان أمريكان كان متحفظا عليها فى خزينة «كورت ريبمان» وهو مسئول ألمانى غربى فى منصب يماثل منصب مساعد النائب العام، ومقره فى برلين «ولكن السيد ريبمان» قد نفى صحة هذا الزعم، فهو «وكيل للنائب العام الفيدرالى ومقره فى «كارلزروهيه».

تلك كانت خلاصة مقالة الأوبزرفر، بالإضافة إلى عدد من «الحقائق غير المحددة التى يبدو أنها «كانت قصاصات صحف ضمت إلى بعضها البعض فى توليفة غير مقنعة، واتضح أن الكثير منها يحوى معلومات غير صحيحة». وعلى أساس ماتوصلت إليه الصحف بشأن تقرير INTERFOR لم تعاود الصحف البريطانية أو الأمريكية الاشارة إلى التقرير دون أن تشير إليه على أنه «مشكوك فى صحته» أو «ملفق»، رغم أن موقف هذه الصحف لايكاد يكون هناك مايبرره.

وربما لم يتمكن افيف من تزويد الأوبزرفر ببراهين إضافية تثبت صحة النتائج

التى توصل إليها، ولكن الأويزرفر لم تتمكن هى أيضا من تقديم أية براهين قوية لإثبات عدم صحة نتائجه رغم ماتجشمته من عناء. كذلك كان هجوم الصحيفة الضارى عليه دليلاً على جحودها، ففى مقدمة تقريره يتحدث أفيف عن عدد من التحقيقات الخاصة الأخرى (أى التى لم تقم بها هيئات رسمية) ولاسيما تلك التحقيقات التى قامت بها الأويزرفر وصنداى تايمز، ولكنه يرى أن «تحقيق الأويزرفر وحدها يبدو أنه الوحيد الذى يحرص القائمون به على تحديد طريقة تفجير القنبلة وتحديد من قام بتفجيرها».

أما صحيفة صنداى تايمز فقد كانت أقل حدة فى رفضها لتقرير افيف رغم أن مراسلها ديديد ليبرد وصفه أيضا بأنه: فى بادىء الأمر يبدو غير واقعى إلى حد يدعو للسخرية. ولقد أنكرته وكالات المخابرات كلها تقريبا. فوصفته المخابرات المركزية بأنه «هراء». ووصفه أحد مصادر المخابرات بأنه «خيال» ولكن رغم غرابة التقرير فهو يحتوى على تفاصيل هامة من بينها أسماء وتواريخ ومواعيد عقدت فيها لقاءات معينة وأرقام تليفونات وحسابات مصرفية».

هذا وجدير بالذكر أن افيف كان قد أعد تقريره بتكليف من «جيمس شونيس»، وهو يعمل بشركة محاماة اسمها «ويندلر. وماركس وديفيز وآيفز (WINDELS, MARX, DAVIES& IVES) ومقرها نيويورك. وكانت الشركة قد طلبت ذلك من افيف بوصفها تترأس غيرها من شركات المحاماة فى الدفاع عن شركة (بان امريكان) فى قضية التعويضات. وكان التقرير بمثابة مستند تم إعداده للاستخدام الداخلى ويحتوى فى معظمه على ملحقات لمعلومات استخباراتية ميدانية تم جمعها ويهدف إلى فتح آفاق جديدة للتحقيقات قد تؤدى إلى العثور على أدلة يمكن أن تقبل أمام المحكمة: ولكن من الواضح أن التقرير لم يقدم أدلة من هذا النوع. كان افيف قد بدأ فى القيام بهذا العمل فى ربيع عام 1989 وعندما قدم نتائجه إلى «شونيس» فى 10 سبتمبر كانت هى السبب فى إرسال الإنذارات القضائية للمخابرات المركزية وإدارة مكافحة المخدرات وغيرها من الجهات الحكومية.

تسبب تسرب التقرير ووصوله إلى عضو الكونجرس ترافيكانت وكذلك الصحافة بعد الانتهاء منها بستة أسابيع تسبب فى إضعاف موقف فريق المحاماه

الذى كان يتولى مهمة الدفاع عن (بان امريكان)، فلقد كان الحرج الذى وضعهم فيه تسربه كبيراً جداً بحيث ربما يكون قد أدى إلى أن يظن هواة الحديث عن المؤامرات أن وزارة العدل الأمريكية هى التى سربت التقرير، إلا أن أحد القضاة الأمريكيين كان رد فعله مختلفا. فقد قام أحد القضاة، وسط وابل التكهنات التى كانت تطلقها وسائل الإعلام، بعقد جلسة لإثبات الأدلة قام القاضى خلالها باستجواب جون ميريت الصحفى بالأوبزرفر، وبعد أن استمع القاضى لشهادته قرر القاضى أن اكار افيف لم يقم بتسريب التقرير «أمر لايمكن تصديقه....».

هذا ويستهل افيف تقريره بتحديد نطاق مرجعية هذا التقرير، وهنا يتضح أن الغرض منه ليس تبرئة (بان امريكان)، على عكس ماذهب إليه من قرأوا التقرير. فالغرض منه هو «تحديد الحقائق ثم تحديد مصادر الأدلة المتوفرة وطبيعة تلك الأدلة وأشكالها ونوعيتها». بعد ذلك يستعرض التقرير نتائج التحقيقات الرسمية التى أجريت حتى وقت إعداده ومختلف النظريات التى طرحت حتى ذلك الوقت لتحديد المسئولين عن هذا الحادث. ثم ينتقل افيف إلى استعراض وتقييم الأشخاص الذين حصل منهم على معلومات سرية دون أن يحدد هوياتهم. وقد ميز فيما بينهم من حيث درجة مصداقية كل منهم، فوصف بعضهم بأنه «جيد» والبعض الآخر بأنه «ممتاز» وفى بعض الأحيان كان إخفاء الاسم يكاد يشى بصاحبه، فعلى سبيل المثال وصف «المصدر رقم 5 «بأنه» «ممتاز» «شخص على درجة عالية من الخبرة يعمل مديرا لأمن المطارات لدى واحدة من أكثر شركات الطيران اهتماما بتأمين طائراتها».

بعد ذلك يتضمن التقرير استعراضا للخلفية التاريخية لوقوع الحادث مبتدئا بعامين من تاريخه حيث يوضح علاقة التطورات السياسية والشخصيات السياسية المختلفة بالموضوع. فيتحدث على سبيل المثال عن الزعيم الليبى العقيد معمر القذافى، ويصفه بأنه «أحد كبار ممولى الإرهاب» ويقول إنه كان قد طالب بأن يكون هناك قدر أكبر من التنسيق بين الجماعات الإرهابية وأن يكون هناك حرص على «إنكار» صلته بتلك الجماعات. وكانت نتيجة ذلك أن تولت جماعة أبو نضال أمر تهريب المخدرات والأسلحة بينما اضطلعت القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة أحمد جبريل التى تساندها المخابرات السورية وتتخذها كواجهة

تتستر وراءها وفريق ينفذ العمليات نيابة عنها، اضطلعت الجبهة بمهمة العمل فى مجال الأسلحة والإرهاب.

كان لأبى نضال شريك هو منذر الكسار، وهو مهرب أسلحة ومخدرات سورى متزوج من رغده دوبه شقيقة على عيسى دوبه، مدير المخابرات السورية فى ذلك الوقت وعلى علاقة وثيقة برفعت الأسد الحاكم المطلق فى مملكة الهيروين اللبنانية وشقيق الرئيس السورى حافظ الأسد. وكان للكسار عدد من العشيقات فى باريس. من بينهن رجاء الأسد ابنة رفعت الأسد وإحدى ملكات جمال لبنان فى السابق. وهذه سبق لها وأن تزوجت اثنين من أكبر الإرهابيين، أحدهما - وهذه هى الزيجة الأخيرة لها - هو أحد أصدقاء أبو نضال وهو أبو العباس، وهو الذى خطط لاختطاف سفينة «أكيلى لاورو».

كان بحوذة الكسار الكثير من جوازات السفر وبطاقات الهوية التى سجلها افيف فى تقريره واحدة تلو الأخرى مع ذكر أرقامها المسلسلة وتواريخ صدورها وأماكن صدورها. كان الكسار يمارس عمله فى مجال التهريب من خلال عدد من الشركات والمكاتب التى كان يتخذ منها ستاراً له. وهذه سجلها افيف أيضا فى تقريره مع ذكر عناوينها وأرقام تليفوناتها فى طرابلس ووارسو وبرلين. وكان أحد أهم طرق تهريب المخدرات والأسلحة التى يستخدمها يمر بفرانكفورت مع تفضيله شركة (بان امريكان) على غيرها من شركات الطيران. ثم تلقت الشرطة الفيدرالية الألمانية إخبارية عن أعمال التهريب التى كان يقوم بها الكسار «وربما جاءت تلك الإخبارية مع أحمد جبريل بسبب غيرته» من الكسار. فما كان من الشرطة الفيدرالية الألمانية ألا أن بدأت تتعاون مع المخابرات المركزية الأمريكية وإدارة مكافحة المخدرات الأمريكية فى رصد عمليات التهريب ثم دس «اثنين من العملاء على الأقل بالإضافة إلى عدد من المرشدين»، وكان مروان خريصات واحداً من هؤلاء المرشدين، وهو عضو القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والذي كان يجيد صنع القنابل.

ويمضى تقرير «انترفور» الذى أعده افيف يقول :

كانت عمليات التهريب التى كانت تتم عن طريق مطار فرانكفورت وطائرات (بان أمريكان) تسير على النحو التالى :

كان أحد الشركاء المتواطئين مع شبكة الكسار يستقل الطائرة وبصحبته

حقيبة لا تثير أية شبهات يقوم بتسليمها عند طاولة استقبال الركاب بالمطار. وكان هناك عامل تركى متواطئ معهم يعمل فى نقل وشحن الأمتعة بطائرات (بان امريكان). كان هذا العامل يحاط علما مسبقاً بمواصفات الحقيبة حتى يقوم بعد تسليمها بمعرفة الراكب إلى موظف طاولة استقبال الركاب باستبدالها بحقيبة أخرى تتطابق مواصفاتها مع مواصفات الحقيبة الأولى ولكنها تحتوى على مواد محظورة. وكانت هذه الحقيبة تدخل إلى المطار إما عن طريق العامل التركى ذاته أو يأتى بها إليه شريك آخر. وعند وصول الطائرة إلى وجهتها يأخذ الراكب المتواطئ مع الشبكة، الحقيبة التى تحتوى على المخدرات. ألا أنه ليس من المعروف حتى الآن كيف كانت هذه الحقيبة تمر بإجراءات الجمارك دون ضبطها، ولكن المهم أن شبكة الكسار ظلت تستخدم هذه الطريقة وهذا المسار بسهولة ويسر لفترة طويلة..

وكان خالد جعفر هو «الراكب» المتواطئ الذى طالما استقل الطائرة بصفة منتظمة لنقل المخدرات بهذه الطريقة.

ظل هذا الطريق الذى كانت تهرب المخدرات من خلاله، خاضعا لرقابة الشرطة الفيدرالية الألمانية وإدارة مكافحة المخدرات الأمريكية والمخابرات المركزية الأمريكية دون قيامهم بالتدخل لوقف هذا النشاط. جاء بالتقرير كذلك أن الشرطة قد كشفت من تواجدها فى نقاط أخرى بالمطار غير النقطة التى كان يتم من خلالها التهريب عن طريق طائرات (بان امريكان). كان الغرض من ذلك هو دفع المهربين إلى تركيز نشاطهم فى المنطقة التى كان يتم فيها استقبال حقائب المسافرين على طائرات (بان امريكان). أما السبب الحقيقى فلم يكن سوى رغبة الهيئات القائمة بالمراقبة فى الاقتصاد فيما كانت تبذله من جهد، فهذا الموضع من المطار كان موضوعاً تحت المراقبة من قبل لسبب آخر وهو مراقبة شحنات البضائع التى كانت تتجه إلى دول الكتلة الشرقية على متن طائرات (بان امريكان) عبر فرانكفورت وبرلين وموسكو.

ويرى افيف أن فريق المخابرات المركزية الأمريكية الذى كان يشارك فى مراقبة عمليات تهريب المخدرات عن طريق فرانكفورت لم يكن تحت الإشراف الدقيق للمقر الرئيسى للمخابرات المركزية. «يبدو أنها كانت تعمل إلى حد ما، أو إلى حد كبير، كوحدة سرية داخلية دون وجود إشراف قوى على أعمالها، أى أنها

كانت تؤدى أعمالها على طريقة أوليفر نورت بمعنى أن هدفها الأساسى هو توضيح الفرق بين ما يعرفه أفرادها من معلومات وما يعرفه المقر الرئيسى للمخابرات المركزية. وسوف نشير فى هذا التقرير إلى هذه الوحدة باسم «المخابرات المركزية الأمريكية «رقم 1 ».

جاء كذلك بالتقرير أن فريق المخابرات المركزية قد تلقى معلومات من الشرطة الفيدرالية الألمانية فى مارس 1988 عن انعقاد لقاء سري في فيينا بين وفود من فرنسا وإيران أسفر عن اعطاء إيران أسلحة فى مقابل الرهائن الفرنسيين المحتجزين فى لبنان. وبعد أن تيقنت الشرطة الفيدرالية الألمانية والمخابرات المركزية رقم 1 من أن صاحب الدور الأساسى فى عقد الصفقة هو منذر الكسار، قامتا بمفاتحته فى إمكانية أن يقوم أيضا باتخاذ الترتيبات اللازمة للإفراج عن الرهائن الأمريكيين فى مقابل حماية الطرق التى كان يهرب المخدرات من خلالها.

ويقول افيف فى تقريره أن الكسار لم يوافق على ذلك فحسب وإنما ساعد المخابرات المركزية فى إرسال أسلحة إلى إيران على زعم أن الغرض من ذلك هو ضمان إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين». كما قام أيضا باستخدام الطرق التى كان يهرب المخدرات من خلالها فى إرسال الأسلحة إلى الكونترا فى نيكاراجوا وكان فى بعض الأحيان يقوم بتمويل شحنات الأسلحة من الأرباح التى كان يحققها من تجارته فى المخدرات. وفى مقابل هذه الخدمات وخدمات أخرى غيرها، اعتبرته المخابرات المركزية «كفاءة»، وهى تسمية تعنى أنه قد اكتسب هو واعماله التجارية حصانة تحميه من أى تدخل فى شئونه.

«ويعتقد أن سلطات الجمارك في مطار جون كينيدى قد تلقت تعليمات من المخابرات المركزية بالسماح لحقائب معينة بالمرور إلى داخل البلاد دون تفتيش وذلك من أجل صالح الأمن القومى. وبهذا أصبحت عملية تهريب المخدرات تتمتع بالحماية».

كان هذا فى صيف عام 1988، وفى نفس هذا التوقيت قام فريق خاص من العملاء العاملين فى مجال مناهضة الإرهاب بالسفر إلى بيروت «ليقوم بأعمال الاستطلاع ويتخذ التدابير اللازمة لإطلاق سراح الرهائن وقد صار ممكناً». وكان على رأس هذا الفريق «ماثيو كيفين جاتون»، نائب مدير محطة المخابرات المركزية

فى بيروت والرائد «دينيس ماكى» من وكالة المخابرات العسكرية الأمريكية.

وفى ضوء هذه الأحداث التى سبقت وقوع كارثة لوكربى ينتقل افيف إلى سرد الأحداث التى أدت إلى تنجير القنبلة فى تسلسلها الزمنى حسبما روتها له مصادره.

فيقول أنه فى يوم 13 ديسمبر1988 التقى جبريل فى بون مع خالد جعفر وصانع قنابل ليبى يعرف باسم «الاستاذ» "THE PROFESSOR" وتتكهن المصادر بأن جعفر قد تلقى عرضا بأن يقوم بنقل شحنة مخدرات «لحساب القضية». وبهذا انضم جعفر «الراكب المتواطىء» إلى صفوف الجبهة. ولكن الهجمات التى قامت بها الشرطة الفيدرالية الألمانية على خلية القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فى النصف الثانى من شهر اكتوبر قد اقتضت أن تقوم الجبهة بإحضار قنبلة ثانية، ويؤكد افيف أن الكسار قد تولى هذا الأمر بصفة شخصية.

«فسافرت زوجة أخيه غسان، واسمها نبيلة وهبه، من دمشق بجواز سفر دبلوماسى يمنى جنوبى إلى صوفيا فى 13نوفمبر 1988 وأخذت مكونات القنبلة من «على راسب»(RACEP) ثم استقلت الطائرة إلى باريس. فأخذ الكسار القنبلة واستأجر سيارة فى (25) نوفمبر 1988 من شركة «شافيكCHAFIC» لتأجير السيارات ومقرها فى شارع «بيير شارون» فى باريس وقاد السيارة إلى فرانكفورت (وبصحبته ممنوعات أخرى. وكان قد سبق القبض عليه مرتين من قبل حرس الحدود الألمان الغربيين وتتكهن المصادر بأنه من الواضح أنه كان يشعر بالأمان نظراً «للحماية» التى كان يتمتع بها «. (فيما بعد اكتشفت الأوبزرفر أن شركة «شافيك» ليس بسجلاتها مايدل على استئجار الكسار لإحدى سياراتها، وكذلك نجحت الصحيفة فى الاتصال بالكسار هاتفيا فى دمشق. وكما هو متوقع أصر الكسار على أنه كان فى مكان آخر فى الوقت الذى قيل أنه نقل فيه القنبلة).

ثم ينتقل تقرير افيف إلى تسجيل التحذيرات التى وردت ابتداء من أول ديسمبر 1988.

أول هذه التحذيرات جاء من أحد عملاء الموساد قبل وقوع الكارثة بحوالى ثلاثة أسابيع. جاء بهذا التحذير أن هجوما إرهابيا كبيراً وعلى إحدى الطائرات الأمريكية بمطار فرانكفورت قد تم التخطيط له. نقل هذا التحذير إلى المقر الرئيسى

للمخابرات المركزية الأمريكية والمقر الرئيسى للشرطة الفيدرالية الأمريكية. ويقال أن فريق المخابرات المركزية الموجود بألمانيا قد اقترح أن تحرص الشرطة الفيدرالية الألمانية على أن يتضح أنها تؤمن جميع شركات الطيران الأمريكية باستثناء (بان اميركان) حتى يكون الخطر - إن كان حقيقياً - موجها إلى شركة طيران واحدة وموقع واحد فى المطار ولاسيما أن كلا منهما كان موضوعاً تحت مراقبة شديدة بالفعل.

أما التحذير الثانى، والذى جاء يوم 18ديسمبر أو ربما قبله مباشرة، فقد جاء من بعض شركاء أبو نضال والكسار، وقد كان غرضهم من الإبلاغ هو الحفاظ على الطريق الذى كانوا ينقلون المخدرات من خلاله دون أن يبدوا أنهم ليسوا على الدرجة الكافية من الحماس والإخلاص فى سعيهم من أجل صالح الاتجاه الإسلامى المتشدد.

فبعد أن «علموا بالرحلات التى كان من المحتمل أن يضع جبريل القنبلة فى أحدهما .... أبلغوا الشرطة الفيدرالية الألمانية بأنه سوف توضع قنبلة فى رحلة طائرة (بان امريكان) من فرانكفورت إلى لندن ومنها إلى نيويورك فى الأيام الثلاثة التالية وتوقعوا أن تقوم الشرطة الفيدرالية بتكثيف إجراءاتها الأمنية على نحو تسهل ملاحظته كى تثنى جبريل عن القيام بهذا العمل إذا ما كان هذا هو ماانتواه فعلا. معنى هذا أن هؤلاء الإرهابيين قاموا دون أن يدروا بإبلاغ السلطات المعنية قبل يومين أو ثلاثة بما ثبت فيما بعد أنه العمل الذى كان جبريل قد انتواه فعلا

ثم كان التحذير الثالث، وجاء نتيجة للتحذير الثانى، وقد صدر عن المقر الرئيسى للمخابرات المركزية الأمريكية، «فقد أصدرت تحذيرات لمختلف السفارات، إلى آخره، ولكن يبدو أنها لم تحذر شركة (بان امريكان). فقد اعتقدت وكالة المخابرات المركزية رقم « 1 » أن الشرطة الفيدرالية الألمانية سوف تتخذ المزيد من التدابير الأمنية ستكون قادرة على الحيلولة دون وقوع هذا العمل الإرهابى إذا ماكانت الإخبارية صحيحة.

فى ذلك الحين كان الكسار قد عرف أن فريق «جانون - ماكى» الذى وصل إلى بيروت فى مهمة رسمية تتعلق بالإفراج عن الرهائن قد اكتشف أعضاؤه الصلة التى كانت بينه وبين الوحدة التابعة للمخابرات المركزية الأمريكية فى ألمانيا وأنهم قد اكتشفوا أنه كان يهرب المخدرات عبر فرانكفورت فى ظل حماية تلك الوحدة.

ويقول افيف أن فريق جانون ـ ماكى قد أحاط المقر الرئيسى للمخابرات المركزية الأمريكية علماً بما كان يجرى، وعندما وجد أعضاء الفريق أنه لم تتخذ أية إجراءات لمنع ذلك، قرر جانون وماكى العودة إلى الولايات المتحدة فقد أثار غضبهم أن تقوم المخابرات المركزية رقم « 1 » بعقد صفقة مع الكسار قد تؤدى إلى تعريض حياتهم وكذلك المهمة التى جاءوا من أجلها للخطر.

وعلى حد قول افيف فى تقريره اتصل الكسار برجال المخابرات المركزية رقم « 1 » فى أحد أيام الأسبوع الثالث من شهر ديسمبر وأخبرهم بآخر التطورات وكذلك معلومات عن الشحنة التالية وطلب منهم مساعدته فى تهريبها. وجرت اتصالات عديدة بين المخابرات المركزية رقم « 1 » وقيادتها (فى واشنطن».

ثم جاء التحذير الرابع قبل الكارثة بيومين أو ثلاثة. فقد أبلغ أحد عملاء الشرطة الفيدرالية الألمانية عن وجود خطة لتفجير إحدى طائرات شركة (بان امريكان) «خلال الأيام القلائل القادمة» وأحيط فريق المخابرات المركزية الموجود بألمانيا علما بهذه الإخبارية. كان هذا الفريق حريصا على عدم «إلحاق الضرر بأعمال المراقبة التى كانت دائرة وعملية الاختراق التى كانت تجرى فى السر أو إلحاق الضرر بالصفقة التى كانوا قد عقدوها مع الكسار من أجل إطلاق سراح الرهائن». وبالرغم من ذلك قام فريق المخابرات المركزية بإحاطة السلطات الأمريكية علماً بأمر هذا التحذير وقامت وزارة الخارجية بدورها بإحاطة السفارات الأمريكية. ونتيجة لهذا التحذير قامت الشرطة الفيدرالية الألمانية بتشديد الاحتياطات الأمنية حول جميع شركات الطيران الأمريكية التى تسير رحلات لها من مطار فرانكفورت فيما عدا شركة (بان امريكان) لاحظ جبريل هذا فقرر أن تكون شركات الطيران الأمريكية هدفاً للعملية التى كان يخطط لها ثم استقر أخيراً على اختياره لشركة (بان امريكان).

وفى هذا الصدد يقول افيف: «لانعرف بالضبط متى اتخذ جبريل هذا القرار، ولكنه على مايبدو قد اتخذ هذا القرار قبل موعد إقلاع الطائرة بيومين أو ثلاثة... فقام جبريل، من خلال أحد الوسطاء، بإخطار جعفر والعامل التركى الذى كان يتولى نقل حقائب شركة (بان امريكان). وعلى حد علم العامل التركى وجعفر لم تكن هذه العملية سوى عملية جديدة لتهريب المخدرات. فشخصية جعفر لاتتفق مع فكرة قيامه بعملية انتحارية يستشهد فيها».

ثم جاء التحذير الخامس من أحد عملاء الموساد قبل إقلاع الطائرة بأربع وعشرين ساعة. فقد حذر من وجود خطة لوضع قنبلة فى طائرة شركة (بان امريكان) الرحلة رقم 103يوم 21 ديسمبر. أبلغت الشرطة الفيدرالية الألمانية المخابرات المركزية الأمريكية رقم « 1 » بهذا التحذير والتى بدورها أبلغته إلى القيادة.

ويقول افيف تعليقا على ذلك : «معنى هذا أن القنبلة أصبحت جاهزة. تم قبل الإقلاع بمدة تتراوح مابين 24 ساعة و 48 ساعة وصلت سيارة مرسيدس سوداء إلى موقف السيارات المجاور للمطار وقام عامل نقل الحقائب التركى بنقل الحقيبة من السيارة إلى داخل المطار ووضعها فى المنطقة التى توجد بها دواليب الموظفين. وهذا ما كان يفعله «عند كل عملية لتهريب المخدرات».

ثم جاء التحذير السادس من أحد أفراد الشرطة الفيدرالية الألمانية السريين كان يشارك فى مراقبة المنطقة التى كانت توضع بها حقائب الركاب المسافرين على طائرات (بان امريكان). جاء هذا التحذير قبل الإقلاع بحوالى نصف ساعة يوم 21 ديسمبر . ويقول افيف أن هذا الشرطى السرى قد لاحظ أن:

... حقيبة «المخدرات» البديلة (التى نقلها العامل التركى من السيارة المرسيدس) كانت مختلفة من حيث الماركة والشكل والمادة المصنوعة منها واللون عن الحقيبة التى استخدمت من قبل فى جميع عمليات نقل المخدرات. فالحقيبة هذه كانت بنية ومن ماركة سمسونايت. كان هذا العميل وباقى زملائه من عملاء الشرطة الفيدرالية الألمانية على درجة عالية جداً من اليقظة نتيجة لجميع التحذيرات التى وصلتهم.... ولذلك أجرى مكالمة تليفونية يبلغ فيها بما شاهده، قائلا أن شيئا ما لم يكن على مايرام.

نقلت الشرطة الفيدرالية الألمانية هذه المعلومات إلى وكالة المخابرات المركزية رقم « 1 » وهؤلاء بدورهم نقلوها إلى القيادة. فجاء رد القيادة كالتالى: «لاداعى للقلق لاداعى للتدخل اسمحوا لها بالمرور».

ولذلك لم تصدر وكالة المخابرات المركزية رقم « 1 » أية تعليمات بهذا الشأن إلى الشرطة الفيدرالية الألمانية.

وبالتالى لم تفعل الشرطة الفيدرالية الألمانية أى شىء بخصوص هذا الموضوع.

إلا أن الشرطة الفيدرالية الألمانية كانت تقوم بتصوير هذه المنطقة بالفيديو في السر. ومن ثمّ أصبح لديها شريط فيديو يصور الجانى وهو يرتكب جريمته. احتفظت الشرطة الفيدرالية الالمانية بهذا الشريط. ولكنها أعطت المخابرات المركزية رقم « 1 » نسخة منه. إلا أن الشريط الذى كان بحوذة الشرطة الفيدرالية الألمانية قد «فُقد». أما النسخة التى كانت لدى المخابرات المركزية رقم « 1 » فمازالت بحوزة قيادَة المخابرات المركزية رقم « 1 » بالولايات المتحدة.

ثم صعد جعفر إلى الطائرة بعد أن كان قد سلم حقيبة واحدة لموظفى طاولة استقبال الركاب التابعين لشركة (بان امريكان). ثم خرجت الحقيبة التى كان بها «المخدرات» من المكان الذى كانت مخبأة به وحلت محل حقيبة جعفر بعد أن كانت جميع حقائب الركاب قد مرت بإجراءات التفتيش. قام بتبديل الحقيبتين العامل التركى كما كان يفعل فى كل مرة..

كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية رقم « 1 » والشرطة الفيدرالية الألمانية قد أطلقتا تسمية سرية على عملياتها فيما يتعلق بنقل المخدرات على هذا النحو هى «كوريا»، وهى التسمية التى كانت تستعمل أثناء الاتصالات التى كانت تجرى مع المخابرات المركزية الأمريكية - المقر الرئيسى فى هذا الشأن. ولذلك فجميع الاتصالات التى كانت تجرى بشأن عملية المراقبة السرية بين وكالة المخابرات المركزية رقم « 1 » والشرطة الفيدرالية الأمريكية وقيادة وكالة المخابرات المركزية رقم « 1 » كانت تتم باستخدام نفس هذه التسمية السرية، ومن ثَمَّ فمن المتوقع أن تحمل جميع المستندات المتعلقة بهذه الاتصالات نفس هذه التسمية فى أعلى كل منها.

وبهذا نأتى إلى نهاية قصة الجانب الاستخبارى المتعلق بهذا العمل.

بعدذلك يذكر تقرير INTERFOR تفاصيل أخرى قد تفيد، مثل أسماء البنوك وأرقام الحسابات التى كان يستخدمها الكسار وشقيق الأسد وابو العباس وعلى عيسى دوبه فى إيداع المكاسب التى كانت تأتيهم من تجارتهم فى المخدرات، ذلك فى أسبانيا وسويسرا والنمسا ،وبيروت ودمشق. ثم يقول التقرير:

« ... نخلص من هذا كله إلى أننا على ثقة من أن جميع مصادرنا قد أمدتنا بمعلومات صحيحة فيما يتعلق بالسبب والكيفية والمكان والزمان والفاعل وطبيعة العمل الإرهابى الذى تم ارتكابه، وكذلك فيما يتعلق بالتحذيرات: من تلقاها وماذا جاء بها، ومتى وماذا فعلوا عندما جاءتهم تلك التحذيرات....

ولو نظرنا إلى نتائج البحث الذى قمنا به من ناحية تحليل المعلومات السرية، فإن النتائج التى توصلنا إليها تعد نتائج حاسمة. أما من وجهة النظر الصحفية،

فإن نتائجنا تعد من قبيل التكهنات الصالحة للنشر. ومن وجهة نظر المحامين المضطلعين بأمر المرافعات. تعد نتائجنا تكهنات لاتأخذ بها المحاكم أو تعد مجرد أقاويل. إلا أنه من حسن الحظ أن المعلومات السرية التى تجمع عن طريق أعمال الاستخبارات تتيح خيوطا أو مفاتيحا من شأنها أن تفضى إلى أدلة يمكن أن تأخذ بها المحاكم. ولذلك فإن شريط الفيديو يعد دليلا على درجة غير عادية من الأهمية. إلا أن جميع الأدلة محاطة بقيود منيعة ولكى يمكن الوصول إليها لابد من التخطيط لهذا الأمر بعناية ولابد من بذل جهود حثيثة وفى إصرار شديد وبدقة متناهية.

ثم تحتوى الصفحات الست المتبقية من التقرير على توجهات ذات طابع عملى يوصى افيف باتباعها كى يتمكن « شونيس» من الحصول على هذه الأدلة، ومن بين هذه الأشياء إصدار إنذارات قضائية تعطى المحامين الحق فى الحصول على الأدلة.

وجدير بالذكر أن ليستر كولمان والكثيرين من الشهود والمحققين قد أدلوا بأقوالهم خطياً بعد حلف اليمين. كما أن تقرير «انترفور (INTERFOR) » لايعدو أن يكون مجرد مستند سرى لم يكتب بغرض النشر. وفى ضوء هاتين الحقيقتين، يمكن الطعن فى التقرير بسبب مايحويه. من تفسيرات خاطئة أكثر مما يطعن فيه بسبب مايحويه من وقائع غير صحيحة (رغم أن التقرير يحوى من الوقائع غير الصحيحة أكثر مما كشفت عنه صحيفة الاويزرفر).

فعلى سبيل المثال يعتقد ليستر كولمان أن افيف ينبغى أن يدرج جميع عملاء المخابرات المركزية العاملين فى ألمانيا فى مجموعة واحدة، وهى ما أسماه افيف: «المخابرات المركزية رقم « 1 ». فهو بهذا قد أنعم عليهم بأن جعل لهم غرضاً تآمريا جماعياً واحداً. وهذا أمر يكاد يتفق والحقيقة. كما أنه أغفل مالإدارة مكافحة المخدرات الأمريكية ومكتبها فى قبرص من علاقة بالكارثة التى وقعت للرحلة رقم 103.

نتيجة للتوسع الخطير فى أعمال الإرهاب وتهريب المخدرات، بما بينهما من «ارتباط » فى جميع أنحاء العالم فى السبعينات والثمانينات، أصبح هناك ارتباط أكثر من ذى قبل بين عمل هاتين الهيئتين، مع اشتراك وكالة المخابرات المركزية الأمريكية معهما باعتبارهما الشريك الأكبر نظراً لامتلاكها إمكانيات أكبر واضطلاعها بمهام أسمى وتمتعها بقدر أكبر من حرية القيام بأعمال تجسسية. فقد جرت العادة على أن تكون مقتضيات أعمال قانون المخدرات فى المرتبة الثانية من

حيث الأهمية بالنسبة لمقتضيات السياسة الخارجية والأمن القومى كما تحددها واشنطن وكما يفسرها الأخطبوط وفقاً للظروف المتغيرة على الصعيد المحلى.

ويعتقد كولمان أن كارثة لوكربى لم تنجم عن مؤامرة خبيثة خطط لها فريق الأشرار التابعين للمخابرات الأمريكية فى ألمانيا كما اعتقد الكثيرون ممن لم يقرأوا تقرير افيف قراءة متأنية فقد نجمت كارثة لوكربى عن قرارات غير مدروسة اتخذها هذا الفريق وعن ثقة أفراده المفرطة فى قدراتهم، ونتج هذا كله عن ضعف الترابط بين عملاء الحكومة الأمريكية عند قيامهم بالعمل الميدانى، فهم يعملون وفقاً لجداول أعمال وقوائم لاتنسجم مع بعضها البعض، كما أنهم يعملون دائما دون إخضاعهم لإشراف كاف ويعملون بطريقة تتغير من يوم ليوم آخر وفقاً للظروف المتغيرة.

ويرى كولمان أن واشنطن مابدأت تتأخر عمداً إلا بعد وقوع الكارثة، وليس قبلها، وكان ذلك بغرض تجنب الكارثة السياسية التى خشيت وقوعها نتيجة للآثار المترتبة على سقوط الطائرة. وكانت وسيلة واشنطن فى ذلك هى التغطية على عدم كفاءتها واقتناعها بأنها لاتخطىء وتظاهرها بالتماسك والثقة فى النفس، وهى صفات كان من شأنها تشجيع الإرهابيين على المضىّ قُدُماً فى مخططاتهم.

كما أن افيف قد وقع فى خطأ آخر بسبب إشارة مصادره إلي التسمية السرية «كوريا (COREA)» وهى نقطة وردت فى معرض هجوم الاوبزرفر على تقرير انترفور. فربما كانت الكلمة المذكورة قد وردت بالفعل فى الاتصالات التى كانت تجريها مجموعة «تريفى» (TREVI)، كما قالت الصحيفة، ولكن يرى كولمان أن الكلمة التى استخدمتها المجموعة ربما كانت كلمة «خرية» (KHAURIAH)، وهى كلمة تستخدم فى العامية اللبنانية بمعى SHIT (براز)، وهى أيضا الكلمة المتعارف على استخدامها عالميا بمعنى أن «هيروين».

كانت وسائل الإعلام سعيدة بأن نشن هجوما ضاريا على تقرير افيف باعتباره حيلة لجأت إليها شركة (بان امريكان) للتخلص من التزاماتها القانونية. ولذلك لم تجد الحكومة نفسها مضطرة إلى النزول إلى حلبة الصراع مفندة التقرير سطراً سطراً.

ومن ثم كان من المتوقع أن تصف المخابرات المركزية الأمريكية التقرير بأنه "GARBAGE" وهى الكلمة العامية الشائعة فى الولايات المتحدة بمعنى «كلام فارغ».

ووصفته المخابرات البريطانية كذلك بأنه «كلام فارغ» مستخدمة الكلمة العامية الشائعة فى بريطانيا بهذا المعنى هى "RUBBISH".

وقالت وزارة الخارجية الأمريكية : «لم يرق إلى علمنا مطلقا أنه قد كان هناك خطراً معقولاً يمكن تصديقه أنه يتهدد طائرة (بان امريكان) فى رحلتها رقم 103 يوم 21 ديسمبر». وبهذا تتملص وزارة الخارجية الأمريكية من المسئولية بطريقة دبلوماسية باستخدامها كلمة «معقول». وهى كلمة تنطوى على مراوغة تجنبها إعطاء جواب صريح قاطع.

وبتسرب التقرير ونشره، لم يعد جوفال افيف قادراً على أن يفيد شركة (بان امريكان) باعتباره محققا، وهى نتيجة حتمية لا بد أنه كان سيتوقع حدوثها لو أنه هو الذى سرب التقرير بالفعل. وفى محالة منه لإثبات صحة نتائجة عن طريق تقديم دليل مادى على ذلك التقى افيف بشونيس مصطحبا معه شخصاً يحمل أحد أجهزة الكشف عن الكذب، وهو «جيمس كيف»، كان ذلك فى فرانكفورت فى شهر يناير من عام 1990 وقام ثلاثتهم باستجواب ثلاثة من الذين يقومون باستقبال ونقل الحقائب المسافرة على شركة (بان امريكان)، والذين يعتقد أنهم فى يوم 21 ديسمبر 1988 قد وضعوا الحقيبة التى كان بداخلها القنبلة فى الطائرة.

هؤلاء الثلاثة هم «كيلين كاسلان توزكو» (KILIN CASLEN TUZKU) وهو مواطن ألمانى من أصل تركى، وكان مسؤلا عن استلام الحقائب من الركاب، و«رولاند اونيل» (ROLAND O'NEILL) وهو ألمانى يحمل اسم عائلة زوجته الأمريكية، وكان ناظر التحميل المسئول عن وضع الحقائب بالطائرة، و «جريجورى جريسوم» (GREGORY GRISSOM) . وقد خضع الثلاثة طواعية لاختبارات الكشف عن الكذب.

تم اختبار «اتوزكو» ثلاث مرات، و «اونيل» و «جريسوم» مرتان. وعندما قدم «شونيس» نتائج هذه الاختبارات إلى الشرطة الاسكتلندية طلب منه التوقيع على البلاغ الذى تقدم به فى حضور أحد عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالى الأمريكى، ووقع عليه بالفعل دون تردد. ولكن النتيجة الوحيدة التى ثبت أنها ترتبت على ذلك هى أن «جيمس كيف»، والذى قام بتشغيل جهاز الكشف عن الكذب قد سلم إليه إنذاراً قضائيا عند وصوله إلى مطار كينيدى عائداً إلى الولايات المتحدة باستدعائه للمثول أمام هيئة محلفين كبرى فيدرالية فى واشنطن.

وعندما مثل «كيف» أمام المحلفين شهد بأن «توزوكو» «لم يكن صادقا عندما قال أنه لم يستبدل إحدى الحقيبتين بالأخرى». وشهد كذلك بأن «رولاند أونيل» لم يكن صادقا عندما قال أنه لم يشاهد «توزكو» وهو يقوم بتبديل

الحقيبتين، وعندما قال أنه لم يكن يعرف ما بداخل الحقيبة التى حلت محل الحقيبة الأولى». شهد كذلك بأن نتائج اختبارات «جريسوم» كانت غير حاسمة.

وعندما أحضر «شونيس» خبيراً آخر بأجهزة الكشف عن الكذب لمراجعة النتائج التى توصل إليها «كيف...» اتفق رأى هذا الخبير مع رأى «كيف» فيما يتعلق باثنين من العاملين بمطار فرانكفورت، وهما : «توزكو» و «جريسوم»، ووجد أن نتائج اختبارات «أونيل» كانت غير حاسمة. (فيما بعد استبعدت شركة (بان امريكان) «جريسوم» من تحقيقاتها عندما ثبت أنه كان موجوداً على ممر الطائرات فى ذلك الوقت).

اهتم مكتب التحقيقات الفيدرالى بواقعة استخدام شركة (بان امريكان) لاختبارات الكشف عن الكذب ولكنه لم يهتم بنتائج تلك الاختبارات. إلا أن السلطات البريطانية لم تنظر إلى الأمر على هذا النحو. فقد اقتنعت شركة (بان امريكان) بأن الشرطة الاسكتلندية تود أن تستجوب «توزكو» و «اونيل» على أساس هذا الخيط الجديد فى القضية. ولذلك تظاهرت الشركة بأن هناك ما يستدعى ذهابها إلى لندن حتى يتسنى استجوابهم بل وإلقاء القبض عليهما إذا ما كان هناك مايستدعى ذلك. ولكن الشرطة لم تجد من يود استجوابهما. وبعد بقائهما فى لندن نهاراً كاملا دون وجود مايفعلانه هناك، عادا إلى فرانكفورت فى مساء نفس اليوم. (طرحت مصادر المخابرات فيما بعد تفسيرا لذلك يقول أن «اونيل» كان عميلاً سريا للشرطة الفيدرالية الألمانية. هذا، إن كان صحيحا، يفسر عدم حرص السلطات البريطانية والأمريكية على استجوابه. وإن لم تكن هذه هى حقيقة الأمر، **فالاستنتاج الذى يفرض نفسه هنا هو أن القائمين على أمر التحقيق فى الحادث فى بريطانيا ملتزمون مثل نظرائهم الأمريكيين بنظرية أخرى تتفق والاعتبارات السياسية، وهى النظرية القائلة بأن القنبلة قد وصلت إلى مطار فرانكفورت ومنه إلى الطائرة على متن طائرة قادمة من مالطة دون أن تكون بصحبة أحد من ركاب الطائرة)**

وكما هو متوقع تسربت نتائج اختبارات الكشف عن الكذب إلى الصحف، وكما هو متوقع تماما استقبلت صحيفة الاوبزرفر مبادرة (بان امريكان) باحتقار شديد فى مقالة لها فى عددها الصادر فى يناير، إذ قالت: «أدى توقيت استجواب هذين الشخصين (لجهاز الكشف عن الكذب) والظروف التى أحاطت باستجوابهما إلى مزيد من التشكك فى الأساليب التى لجأت إليها شركة (بان امريكان) فى تقديمها لدفاعاتها فى قضية التعويضات التى رفعتها أسر الضحايا البالغ عددهم

270 والذين لقوا مصرعهم عندما انفجرت الطائرة فى رحلتها رقم 103 فوق لوكربى».

وما كان من الصحيفة إلا أن شنت هجوما جديداً على تقرير «انترفور» فقالت أن «الاوبزرفر» قد كشفت عن كذب هذا التقرير منذ شهرين، وأضافت أن التقرير «ينسج قصة خيالية أساسها أن المخابرات المركزية الأمريكية كانت قد عقدت صفقة لتبادل المخدرات بالرهائن وأنها هى التى سمحت للإرهابيين بوضع القنبلة بالطائرة وبذلك تجاوزت أو أبطلت فعالية الإجراءات الأمنية التى تتبعها الشركة».

وسواء كان رأى الصحيفة يعبر أو لا يعبر بدقة عن رأى جوفال افيف فى الأمر، فان افيف مازال يعتقد أن «توزكو» و «اونيل» هما المشتبهان الرئيسيان فى هذه الجريمة. كذلك فإن رأى الصحيفة هو بالتأكيد نفس الرأى السائد والقائل بأن شركة (بان امريكان) قد لجأت إلى نسخ أوهام من ذلك النوع الذى تدور حوله قصص الجاسوسية فى محاولة منها لتضليل العدالة.

ولكن إذا كانت الصحيفة تستند فى رأيها إلى مجرد احتمالات، فلماذا لايحق لنا نحن أيضا أن نطرح التساؤل التالى: هل من المحتمل أن تسعى إدارة شركة طيران كبرى وكذلك العاملون بها وشركات التأمين التى تتعامل معها وكذلك نخبة من أفضل المحامين فى العالم إلى التملص من دفع التعويضات المشروعة التى تطالب بها أسر الضحايا والوقوف فى تحدٍ ضد إصرار ثلاث من الحكومات على إلقاء اللوم كاملا على شركة (بان امريكان) وذلك بنسج قصة خيالية بأية وسيلة أخرى؟

أليس الأغرب مما جاء بتقرير أفيف القول بأن الشركة قد كلفت مايشبه جيشاً من المحققين، وليس افيف وحده، بالانتقال من مكان آخر فى العالم فى بحث حثيث عن شذرات من أشياء قد يعثرون عليها مصادفة «لقاء أموال تدفعها لهم، كى تغلف بها هذه القصة بغلالة من الحقيقة؟».

هل من المعقول أن تتمسك الشركة بهذه القصة على مدى سنوات رغم كل مالحق بها من إدانة وسخرية ورغم ماتكبدته من نفقات بلغت ملايين الدولارات على أمل أن يعثروا فى يوم من الأيام على شخص مثل ليستر كولمان حتى يحول هذا الخيال إلى حقيقة؟

* * *

الفصل الثامن

ظل الأخطبوط يراقب تحركات كولمان لمدة طويلة حتى أصبح من المفروض أن تكون المقابلة المزمع عقدها معه بغرض فحصه أمنياً مجرد مسألة شكلية. ولكن مضى شهر كامل دون استدعائه. كان هذا هو أول درس تعلمه كولمان عن المخابرات العسكرية الأمريكية، فهى لا تجازف أبداً عن قصد. ولذا، فهى تفضل ألا تضمه إلى صفوفها على أن تخاطر دون أن يكون هناك داع لذلك. هذا هو ماقاله له «ماكلوسكى» لتوضيح سبب تأنى المخابرات العسكرية الأمريكية فى استدعائه. وقال له أيضا أنه من الأمور المعتادة أن تقرر المخابرات إلغاء عملية بالكامل بعد أن قام مئات من الأفراد بالإعداد لها على مدى شهور طوال لمجرد وجود احتمال ضئيل جداً لأن ينكشف أمر المخابرات إذا ماوقع خطأ ما.

لم يؤد توانى المخابرات العسكرية الأمريكية فى استدعاء كولمان إلى شعور ماكلوسكى بالقلق، فهى ليست كالمخابرات المركزية الأمريكية، فالمخابرات المركزية وكالة مدنية تقوم بأعمال استعراضية تهدف إلى الابهار. أما وكالة المخابرات العسكرية فيقوم على أمرها أفراد محترفون، هم العسكريون الذين يمثلون أسلحة المخابرات بالجيش الأمريكى والبحرية الأمريكية والقوات الجوية الأمريكية..... وهؤلاء يشكلون أكبر وكالة مخابرات فى العالم وأكثرها سرية، ويبلغ عددهم 57000 فرد يتمركزون فى «أرينجتون هول» بولاية فرجينيا وقاعدة «بولينج» الجوية بواشنطن العاصمة. وتبلغ ميزانية المخابرات العسكرية الأمريكية خمسة أضعاف ميزانية المخابرات المركزية الأمريكية كما لاتوجد أية قيود أو أية رقابة على أعمال المخابرات العسكرية... ومع ذلك، فان أحداً لايعلم بوجودها وما السبب فى ذلك؟ السبب هو أنها لاترتكب أية أخطاء. كما أن مدير المخابرات العسكرية يرفع تقاريره إلى رؤساء هيئة الأركان المشتركة، وهؤلاء بدورهم لايخبرون أى فرد بشىء لاينبغى أن يعرف به، بما فى ذلك وزير الدفاع ذاته.

وهنا وجه كولمان لماكلوسكى السؤال التالى: أليس فى هذا خطورة أن تكون هناك وكالة سرية بهذه الفخامة وهذا النفوذ دون أن تكون مسئولة مسئولية مباشرة

أمام أحد على الاطلاق؟ أليس من الخطورة ألا تكون مسئولة أمام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية؟

فقال ماكلوسكى إن البيت الأبيض لايستطيع الحفاظ على أية أسرار على الاطلاق، فالبيت الأبيض غاصٌ بالسياسيين، وهؤلاء، مثلما يتولون مناصبهم فإنهم يتركونها أيضا «وبهذا تتسرب من خلالهم الأسرار. نفس القول يصدق على الكونجرس. ولذلك فلم يكن لدى العسكريين أية ثقة على الإطلاق فى السياسيين. فالمؤسسة العسكرية لاتثق بالمدنيين، أيا كان هؤلاء المدنيون. هذه هى حقيقة الأمر باختصار شديد. فالمؤسسة العسكرية هى عصب أمريكا، وهى قوتها وكرامتها. فهى لاتتحيز لهذا ضد ذاك.. وليس هناك مايدعوها إلى أن تقطع وعوداً على نفسها ليس بإمكانها الوفاء بها. ولذلك يمكنك أن تطمئن إلى قدرة المخابرات العسكرية على تصحيح الأوضاع الخاطئة وقدرتها على إتمام المهام الموكلة إليها وقدرتها على القيام بعملها على أكمل وجه. وإذا كان عملها ينطوى على خطورة من نوع ما فهذه الخطورة موجهة إلى أعداء الأمة.

ولكن ماالعلاقة بين عمل المخابرات المركزية وعمل المخابرات العسكرية الأمريكية؟ وما علاقة وكالة الأمن القومى بها؟ ألا تشارك وكالة المخابرات هاتين الوكالتين مسئولياتهما؟

فقال له ماكلوسكى موضحاً : إن وكالة الأمن القومى تنحصر مهمتها فى المجال الإليكترونى وكذلك الأقمار الصناعية. والمعلومات التى تقوم هذه الوكالة بجمعها ترسل إلى «لانجلى» من خلال وكالة المخابرات العسكرية بعد أن تقوم بفحصها وتنقيتها مما لايفيد. يعنى هذا أن وكالة الأمن القومى تؤدى مهمة فنية هامة. أما وكالة المخابرات المركزية فان المؤسسة العسكرية تستخدمها كغطاء. كواجهة تتخفى وراءها المخابرات العسكرية. فالكونجرس ووسائل الإعلام والعالم أجمع تتجه أنظارهم جميعا إلى وكالة المخابرات المركزية، مما يتيح لمصنع الجواسيس الحقيقى فى الولايات المتحدة الفرصة لأن يؤدى عمله كما ينبغى فى سرية تامة فالجميع يعرفون بأمر المخابرات المركزية. ولايضيرها أن يفتضح أمرها مرة كل سنة على الأقل، فالأسرار تتسرب من جميع جوانبها. فهى وكالة عامة تتقيد بتوجيهات البيت الأبيض ولجان الكونجرس. ومديرها شخصية عامة مشهورة. فقد عرف الجميع شخصيات مثل «وليام كولبى» و «ريتشارد هلمز» و «جورج بوش» و «وليام كيس» و «وليام ويبستر» و «روبرت جيتس» ولكن من منا قد عرف اسم مدير

المخابرات العسكرية الأمريكية؟

فقال كولمان: «أنا شخصياً لاأعرفه؟»

مالكوسكى : «بالطبع لايمكن أن تعرفه. ولن تلقاه فى يوم من الأيام على الإطلاق. بل لن ترى «آرلنجتون هول» من الداخل على الإطلاق. لابد أن تعى ذلك جيداً. فلن تلتقى من بين العاملين بالمخابرات العسكرية إلابالشخص الذى يعهد إليه بمهمة تدريبك وربما اثنين آخرين من العملاء سوف تتعاون معهما». (كان ماكلوسكى على حق عندما قال ذلك فلم يعرف كولمان اسم رئيسه، مدير عمليات الوكالة، إلا بعد أن أوقفته الوكالة عن العمل، فحينئذ فقط عرف أن اسمه الليفتنانت جنرال (الفريق) «جيمس كابلر».

قبل عيد الشكر بأسبوع، عام 1984، تلقى ماكلوسكى مكالمة هاتفية على خطه التليفونى الخاص وطلب منه أن يخبر كولمان بأن يتوجه إلى مطار دالاس الدولى بواشنطن وأن ينتظر بجانب نخلة كانت مزروعة داخل أصيص بالقرب من طاولة استقبال الركاب التابعة لشركة «يونايتد ايرلاينز... طلب من ماكلوسكى أن يخبره كذلك بأن أحد العملاء سوف يأتيه فى تمام الساعة 11.15 صباحاً.

اعتقد كولمان أن ماكلوسكى كان يمزح معه. فسأله مازحاً إن كان ينبغى أن يضع زهرة قرنفل حمراء فى أحد ثقوب أزرار سترته أو أن يضع على أنفه علامة مميزة مثل الأنف التى يستعملها المهرجون فى السيرك أو أن .. وهنا انهى ماكلوسكى المكالمة.

فى تمام الساعة11.15 وقف كولمان بجوار النخلة وقد قرر أن يرى هل يمكنه التعرف على عميل المخابرات العسكرية قبل أن يتعرف هو عليه. فتعرف كل منهما على الآخر فى نفس اللحظة فقد تقدم للقاء أول شاب رآه ممسكاً بحقيبة أوراق رمادية اللون. فتصافح الرجلان بحرارة، وهبطا بالسلم المتحرك إلى الدور الأرضى، ومنه خرجا إلى الطريق. فاستدعى عميل المخابرات إحدى سيارات الأجرة.

وصل كولمان ومرافقه إلى فندق «رمادا إن» فاستقلا المصعد إلى الدور الخامس. وعند وصولهما إلى الدور الخامس هبطا طابقين. وفى الدور الثالث سارا فى الردهة حتى وصلا قرب نهايتها. وهنا طرق مرافقه باب إحدى الغرف ثم فتح الباب بالمفتاح بنفسه وطلب من كولمان الدخول .

ويقول كولمان مسترجعاً ماحدث : «رأيت رجلاً نحيفاً يجلس بجوار النافذة مرتديا قميصاً بنصف كم، وفى مثل سنى تقريباً ولكنه أطول منى قليلاً وشعره فى

مثل لون شعرى، وكانت له لحية كذلك. ثم نهض هذا الرجل وقدم نفسه لى قائلا: مرحبا ياصديقى. كيف حالك؟ يسعدنى مجيئك. اسمى «بيل دونليفى».

وقبل أن أنطق بكلمة واحدة، قام بتشغيل التليفزيون. وأعتقد أن الغرض من ذلك هو التغطية على حديثنا. وللمرة الثانية لم أستطع أن أمنع نفسى من الابتسامة فقد كان التليفزيون يعرض شيئا «لجون لوكاريه». المهم، عرفت أن «دونليفى» هو العميل الذى سيكون بمثابة «القيادة» بالنسبة لى، أى «حلقة وصل»بينى وبين المخابرات العسكرية الأمريكية على مدى السنوات الخمس التالية.

كان «دونليفى» رجلا هادئا حذراً دقيقاً، اكتسب ثقة كولمان واحترامه. السبب الأساسى فى ذلك هو أن كولمان لم يجده يكذب مطلقاً. ولكن هناك سببا آخر لثقة كولمان به واحترامه له . وهو أنه كان يشعر دائما أن «دونليفى» كان يعيره اهتماما صادقاً وأنه كان صادقاً فى حرصه على سلامة كولمان الشخصية وعلى صالح أسرته. ولكن سرعان مااكتشف كولمان أن «دونليفى» كان فى حاجة لأن يعرف عنه كل شىء وأنه ماكان يعرف أى شيء على الإطلاق عن «دونليفى».

وعلى مدى السنوات الخمس التى تعامل فيها كولمان مع دونليفى، لم يكشف دونليفى، إلا عن قدر ضئيل جداً من المعلومات عن نفسه. فلم يخبر كولمان إلا بأنه قد خدم فى فيتنام كأحد أفراد مفرزة العمليات الخاصة التابعة لقيادة التعزيزات العسكرية، وأنه قد قضى معظم فترة خدمته فى القوات المسلحة فى مجال الاستخبار. لم يكن دونليفى فعلاً قد أخبركولمان بمعلومات عنه شخصيا وإنما لم يخبره بأى شىء عن الوكالة التى كانا يعملان لحسابها سوى أن مجال اهتمامها كان واسعاً جداً حتى أنها بالفعل ينطبق عليها وصف المدير السابق للمخابرات المركزية «ريتشارد هيلمز» لها بأنها «غوريلا الاستخبار التى يصل وزنها إلى 900 رطل».

تلك كانت إحدى القواعد الأساسية التى ناقشها معه دونليفى فى أول لقاء لهما والتى على أساسها يتم العمل فى المخابرات العسكرية . وفقاً لهذه القاعدة تسير الأمور على أساس معرفة ماتدعو الحاجة لمعرفته فقط. عرف كولمان أيضاً أنه لن يتصل بالمخابرات العسكرية إلا من خلال دونليفى أو من خلال شخص يعرفه به دونليفى من آن لآخر. عرف كذلك أنه لن يلتقى بعملاء آخرين أو يعرف شخصياتهم إلا إذا اشترك معهم فى عمل ما، بل أنه قد لايعرفهم حتى لو اشترك معهم فى عمل ما، بل أنه قد لايفهم حتى لو اشترك معهم فى عمل واحد. عرف كذلك أنه محظور عليه أن يخبر أحداً أياً كان بعمله لحساب المخابرات المركزية، بما فى ذلك

أقرب أفراد أسرته . وإذا ما افتضح أمره أو إذا ما لمح أى شخص إلى أنه يعمل لحساب المخابرات العسكرية فإنها سوف تتنصل منه، وسوف تنكر المخابرات العسكرية أنه قد عمل لحسابها فى يوم من الأيام، أو أنه قد تعامل معها بأية صفة على الإطلاق.

وفى مقابل ذلك، سوف تدفع له المخابرات العسكرية 5000 دولار شهرياً، بالإضافة إلى مايتكبده من نفقات (ولكن الدفع سيتم بطريقة لاتكشف عن الجهة التى تدفع له). عرف كولمان كذلك أنه سيكلف بأعمال ذات أهمية قومية (دون أن يكون هناك تقدير شعبي لخدماته من أجل الوطن). وأنه سيتلقى تدريبا على استخدام أحدث أساليب جمع المعلومات وتأمين العمليات وأن المخابرات العسكرية لن تألو جهداً في سبيل حمايته من كل أذى لأن المخابرات العسكرية تبادل عملاءها الإخلاص بالإخلاص ولأنها لاتتخلى مطلقاً عن رجل من رجالها. ثم قال دونليفى لكولمان إنه إذا كان لديه الاستعداد لقبول ماعرضه عليه بالشروط التى ذكرها فما عليه إلا أن يوقع على تعهد يظل ملزماً مدى الحياة بأنه لن يكشف مطلقاً عن طبيعة عمله أو المهام التى يكلف بها لأى شخص. فإذا ماقبل هذا العرض، فالوكالة ترحب به عضواً جديداً بها.

كان ماكلوسكى قد أخبره من قبل بالكثير مما حدثه عنه دونليفى. ولذلك وقع كولمان على التعهد. ثم سأل دونليفى:

«ثم ماذا بعد التوقيع؟ ماهى وجهتى الآن؟»

فابتسم دونليفى وقال : «سأخبرك فيما بعد عندما تعود من أوروبا».

كولمان : «أوروبا؟ أى دولة فى أوروبا؟»

دونليفى : «أسبانيا، سيتم تدريبك هناك».

كولمان: متى؟»

دونليفى: «فى الأول من يناير. ولكن هناك أشياء لابد من الانتهاء منها أولا».

ومن بين هذه الأشياء فحص كولمان بجهاز الكشف عن الكذب. وهى مهمة قام بها أحد العاملين بقاعدة «ماكليلان» بولاية الباما، واستغرقت ست ساعات ظل جسم كولمان خلالها موصولا بالجهاز الذى يشبه الصندوق فى غرفة خانقة شديدة الحرارة بأحد الفنادق . كان كولمان طوال الساعات الست يجيب على مجموعة واحدة من الأسئلة مرات عديدة متتالية، مما جعله يتصبب عرقاً.

ثم جرت جلسة أخرى بينه وبين دونليفى بفندق آخر أخبره فيها أنه قد تم إلحاقه رسميا ببرنامج مخابرات الموارد البشرية بوزارة الدفاع، والمعروف باسم HU-MINT، وأنه قد أصبح أحد أفراد الوحدة MC/10والتى عرف فيما بعد أن الأعمال التى كانت تقوم بها كانت جزءا من برنامج يعرف باسم TRINE، وهو برنامج خاص يضم وحدات كثيرة توصف العمليات التى يقوم بها بأن درجة سريتها أعلى من «سري للغاية» TOP SECRET. كانت وحدة (MC/10) مسئولة مسئولية مباشرة أمام مركز العمليات الفنية الخاصة STOC بالبنتاجون. وأخبره دونليفى أن اسمه الحركى هو «بينجامين بى» BNJAMIN B وأنه سوف يوقع بهذا الاسم على جميع الإيصالات وجميع مستندات الوكالة من تلك اللحظة فصاعداً.

وهنا سأله كولمان: «وماذا أفعل باسم توماس ليفى؟ فمازلت احتفظ بشهادة الميلاد التى تحمل هذا الاسم. وهى الشهادة التى أعطتها المخابرات المركزية لى قبل سفرى إلى جزر البهاما».

فهز دونليفى كتفه وقال : «أعطها لى . قد تكون هناك ضرورة لاستخدامها فى يوم من الأيام من يدرى؟ وسوف أعيدها اليك فيما بعد».

كذلك حصل كولمان من دونليفى على رقم تليفون على ألا يستخدمه إلا فى الطوارىء (وهو 8339 455-703) وعنوان نقطة تسليم بريدية (وهو صندوق بريد 706 أوكسينهيل، ولاية ميريلاند 20745).

ثم قال دونليفى: «لاتتصل بنا إلا فى الطوارىء. فيما عدا ذلك نحن الذين سنتصل بك وإذا ماتعذر الاتصال بك هاتفيا، فسوف أرسل إليك أحد العاملين بالوكالة. وعندما يصل إليك سيقول لك : «أناصديق بيل دونليفى». فتقول له : «لاأعرف أحداً باسم بيل دونليفى». هنا يقول لك: «يعرف بين أصدقائه باسم كيفين». عندئذ تستطيع أن تتحدث اليه باطمئنان. لكن إذا ساورتك أية شكوك من أى نوع على الإطلاق، فعليك أن تتصرف وكأن هذا الاسم لايعنى أى شىء بالنسبة لك. لاتخاطر مطلقاً إذا لم يكن هناك سبب قوى يستدعى ذلك. لاتخاطر على الاطلاق».

تدرب كولمان على الحوار عدة مرات قبل حلول عيد الميلاد (الكريسماس) ولقائه بعدد من الخبراء التابعين لقيادة المخابرات والأمن INSCOM التابعة لمركز ومدرسة المخابرات بالجيش الأمريكى TITC والذين يتمركزون فى قاعدة «هواتشوكا» بولاية أريزونا. فقاموا بتدريبه على استعمال دليل العاملين فى المخابرات JUG دائرة المعارف الاستخبارية الأساسية الخاصة بالشرق الأوسط

MEBE والاستخبار السمعى ACOUSTINT وأمن العمليات OPSEC والاتصالات الاستخبارية بالشفرة CIPINT ونظام تحديد الأهداف الاستخباراتية البشرية HITS.

كما طلبوا منه أن يترقب إعلاناً سينشر عما قريب فى مجلة «الإذاعة BROADCASTINGمن قبل شبكة الإذاعة المسيحية CHRISTIAN BROADCASTING NETWORK، وهى مؤسسة خاصة يمتلكها ويديرها «بات روبرتسون»، وهو المبشر البروتستانتى الشهير الذى عرفه الناس من خلال التليفزيون والمرشد الأخلاقى لليمين المتطرف. وقيل لكولمان إن الإعلان سيطلب تعيين مراسل لتلك الشركة فى الشرق الأوسط وأنه عليه أن يتقدم لشغل هذه الوظيفة بمجرد نشر الإعلان. وفى هذا الشأن قال له دونليفى: «سوف تولد من جديد. هذه لفتة لطيفة من قبل المخابرات وأنت فى سبيلك إلى البدء بالعمل معنا». قال دونليفى هذا وقد بدا عليه الإحساس بالزهو. وأضاف. «عندما تصل سيرتك الذاتية إلى شبكة الإذاعة المسيحية سوف يتصل بك رجل يتحدث الإنجليزية بلكنة بريطانية وسوف يدعوك إلى لقائه فى «فرجينيا بيتش». عليك أن تفعل مثلما يطلب منك . وسوف يساعدك بدوره على أن تولد من جديد».

حدث هذا الاتصال الهاتفى بكولمان قبيل عيد الميلاد. وفور انتهاء أجازة عيد الميلاد سافر كولمان بالطائرة من أجل المقابلة التى كانت ستجرى معه فى المقر الرئيسى لشبكة الإذاعة المسيحية فى فرجينيا بيتش، وهو مجمع مترامى الأطراف يشبه المعسكر وتوجد به منشآت إذاعية تضارع مارآه حتى الآن لدى الشبكات الكبرى. أما الرجل الذى كان يتحدث الانجليزية بلكنة بريطانية فكان يعمل لحساب M. I 6(أم. آ 6) واسمه الحركى هو «روميو» وكان فى ذات الوقت المدير العام لتليفزيون الشرق الأوسطMET التابع لشبكة الإذاعة المسيحية. وكان تليفزيون الشرق الأوسط يبث إرساله من القدس. وكان هذا الشخص قد سافر فيما قبل إلى بيروت للتعاقد مع مراسل للعمل بمكتب المحطة فى بيروت.

وقال روميو لكولمان وهما يتجولان داخل مقر الشبكة : «كل شىء جاهز. ماعليك إلا أن تمثل دورك على الجميع، ليس فقط على آل روبرتسون وإنما على كل من تلقاه هنا. فكلهم من العاملين فى مجال البرامج التليفزيونية الدينية، بلا استثناء. وهم يرتاعون من الآخرين، ولذلك عليك أن تتوخى الحرص. فهم جميعاً يعتقدون أن يسوع قد أوفدهم ليعملوا لحساب بات روبرتسون».

كولمان: «هل أنت أيضاً واحد منهم؟»

روميو: «أليس هذا واضحاً علىّ؟ سوف تشعر برقتهم ظاهرياً ولكن لاتنخدع بهذا المظهر. فهم متعصبون ويتشككون كثيراً فى الغرباء. وسوف يتفحصونك جيداً ليتأكدوا أنك لست شيطاناً متنكراً. ولذلك عليك أن تظهر لهم أن لديك شعوراً دينياً بروتستانتياً متوقدا».

لم يكن روميو يبالغ فى تصوير الأمر عندما قال ذلك فقد طلب من كولمان أسماء وعناوين أصدقائه السابقين والحاليين وخريطة لمنزله من الداخل وأسماء زوجته وأطفاله وأصدقاء الأسرة المقربين وتاريخه الطبى وقائمة الأعمال اليومية التى تقوم بها الأسرة.

بعد ذلك عقد لكولمان عددا من الاختبارات بقصد الكشف عن صفات شخصيته ويبدو أنه قد أظهر القدر اللازم من الحماس الدينى، ففى نهاية هذه الاختبارات والتى جرت على يومين قدمه روميو، وقد بدت عليه علامات الرضا، إلى ابن بات روبرتسون واسمه «تيم» ثم خرج ثلاثتهم من المقر الرئيسى للشبكة لمقابلة بات روبرتسون شخصياً فى أحد المطاعم القريبة وهناك كان عليه أن يصلى معهم تعبيراً عن الشكر للرب على نعمائه قبيل تناول طعام الغذاء.

وأثناء تناولهم الطعام فهم كولمان من بات روبرتسون وابنه أن تليفزيون الشرق الأوسط يبث من استديوهاته فى القدس وأنه توجد محطة إرسال فى مرج عيون فى جنوب لبنان وهى المنطقة الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلى، وكذلك يوجد مكتب للمحطة فى نيقوسيا بقبرص ومكتب للأخبار فى القطاع المسيحى فى بيروت، وهو المكتب الذى سيلحق به كولمان. عرف كذلك أن المحطة تذيع برامج مسيحية وبرامج تهم الأسرة لسكان لبنان وسوريا والأردن ومعظمهم من العرب. مما أثار الأصوليين المسلمين إلى الحد الذى جعلهم يقصفون محطة الإرسال بالقنابل أكثر من مرة رغم أنها تقع فى المنطقة الأمنية الواقعة تحت سيطرة إسرائيل.

هذه المنطقة الأمنية يصفها كولمان بأنها: «تعتمد على تحالف غريب يجمع مابين اليمينيين من الأمريكيين المسيحيين، والإسرائيليين، والفاشيين من أهل لبنان المسيحيين اليمينيين، وهؤلاء يمولهم ويدربهم الجيش الإسرائيلى ويلبسهم زياً موحداً، ويعملون ويتعاونون تعاوناً وثيقاً مع شبكة الإذاعة المسيحية».

شرح بات روبرتسون بإفاضة أن اهتمامه بهذه المنطقة يرجع إلى إيمانه بأن يسوع المسيح قد أوشك على الظهور من جديد فى الأراضى المقدسة، وأنه يود أن يغطى ظهوره تغطية حية.

فى قبضة الأخطبوط

اكتشف كولمان أن تليفزيون الشرق الأوسط كان على مايبدو محطة تقوم بأعمال القرصنة، فهى تنتهك القانون الدولى وعدداً كبيراً من المعاهدات الدولية وتعمل دون الحصول على تصريح من أية دولة من دول المنطقة . ولم يكن تليفزيون هذه المحطة يذيع أية إعلانات، أما البرامج، فكان معظمها برامج دينية وأسرية، ومصارعة حرة تذاع أيام السبت ومباريات كرة القدم الأمريكية، مع المسلسلات التليفزيونية الميلودرامية والكوميدية، والتى كانت تذاع مرات ومرات. وعلى حد علم مشاهدي تليفزيون الشرق الأوسط، كان يمول هذه المحطة بالكامل عدد من الأمريكيين المتدينين (وكان أكثرهم كرما ـ كما اكتشف كولمان فيما بعد ـ المسيحى المؤمن «بيل كيسى»، مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وأصدقاؤه أعضاء جماعة الدفاع اليهودى).

كانت مهمة كولمان تنحصر فى إرسال تقارير إخبارية من مكتب بيروت كى تبث لا عن طريق هذه المحطة فحسب وإنما كذلك من خلال برنامج إخبارى جديد بالشبكة الموجودة داخل الولايات المتحدة ذاتها وكان آل روبرتسون يعدون له.

ويقول كولمان تعليقا على ذلك:

«كانوا دائما ينشغلون من وقت لآخر بالإعداد لمشروع من نوع ما. وكان يتم ذلك على النحو التالى: يأتى بات روبرتسون فى يوم من الأيام فيقول إنه فى حديث له مع يسوع طلب منه يسوع أن يفعل هذا أو ذاك. ثم تقوم شبكة الاذاعة المسيحية بتعيين الأفراد اللازمين لتنفيذ المشروع. فيقوم هؤلاء الأفراد بترك وظائفهم وبيع منازلهم والانتقال إلى فرجينيا بيتش، فيشترون منازل جديدة ويستقرون هناك سعداء بأن يسوع قد اختارهم للعمل مع بات روبرتسون. وجرت عادة روبرتسون على أن يدفع لهؤلاء الناس رواتب كبيرة يسعد بها هؤلاء الناس.

ثم يأتى يوم يدخل فيه روبرتسون إلى مكتبه ويقول: «كنت أتحدث إلى يسوع، وقال لى إنه لايريدنى أن أستمر فى القيام بهذا العمل الذى جئتم من أجله. إنكم جميعا مفصولون من العمل».

إلا أن رسالة آل روبرتسون كانت لاتزال واضحة وعاجلة عندما تحدثوا إلى كولمان أثناء تناول طعام الغداء فى المطعم.

سأله تيم روبرتسون : «متى تستطيع أن تنضم إلينا ؟ إننا فى حاجة لأن نرسلك إلى الشرق الأوسط حتى تبدأ فى العمل من أجل يسوع فى أسرع وقت ممكن».

فقال كولمان: «شكرا للرب، إنى فى حاجة لثلاثين يوما حتى استعد للقيام بهذا العمل».

السبب فى تحديد كولمان لهذه المهلة هو أن دونليفى كان قد أخبره بأن يخصص شهر يناير لدورة دراسية مكثفة ستعطيها المخابرات العسكرية له فى كيفية القيام بعمليات الاستخبار على الموارد البشرية.

أما عملاء المخابرات المركزية فإنهم يدرسون فى فصول من 40 فرداً فى مدرسة التجسس الواقعة فى «كامب بيرى» بولاية فيرجينيا بالقرب من «وليامز بيرج». وباعتباره عميلا فى مجال استخبارات الموارد البشرية فإن كولمان قد تم تدريبه بمفرده تدريباً مكثفاً دون أن يكون هناك اتصال بينه وبين أحد غير مدربيه ودون اتصال بينه وبين أحد غير أعضاء التسلسل القيادى الذى ينتمى إليه.

وفى 15 يناير سافر بالطائرة إلى مالغة باسبانيا، ثم منها إلى توريمولينوس» حيث قابله أحد العملاء الأمريكيين وقال له إنه صديق بيل دونليفى وأن دونليفى يعرف بين أصدقائه باسم كيفين. قاد هذا العميل السيارة بسرعة جنونية فى الطريق الساحلى الملتوى حتى وصلا إلى «استيبونا». وهنا أنزل كولمان أمام باب بيت صغير يطل على البحر ثم أسرع مبتعداً بالسيارة وهو يلوح لكولمان مبتسماً.

أومأ كولمان برأسه إيماءة فيها شيىء من الحزن ثم خطا إلى الداخل حيث نام نوم من يعانى من أعراض الانتقال من منطقة زمنية إلى منطقة زمنية أخرى (بينهما فروق كبيرة فى التوقيت).

فى صباح اليوم التالى فى الساعة الثامنة نهض بصعوبة شديدة من نومه وذهب إلى الطابق العلوى حتى يرى من ذلك الشخص الذى كان يطرق الباب طرقاً شديداً.

وجد بالباب شخصاً قال له : «آسف على إزعاجك» وهنا أدرك كولمان أنه يتحدث الانجليزية بلكنة بريطانية. قالها هذا الإنجليزى وهو يتفحص كولمان بدقة اتضح منها أنه محترف فى هذا المجال. لاحظ كولمان أن هذا الشخص كان أشيب الشعر وبيده حقيبة أوراق منتفخة وقد بدا عليه، على عكس روميو، أنه لديه غرض واضح ومحدد. فقال ذلك البريطانى : «أنا من أصدقاء دونليفى».

كان دونليفى قد أوضح لكولمان من قبل أن المخابرات العسكرية الأمريكية على علاقة خاصة مع «إم آى 6 (M.I6) فكل منهما يؤمن بأن الأسرار لابد من إخفائها لاتحويلها إلى عناوين عريضة فى الصحف الصباحية. لم يستطع

البريطانيون مطلقا أن يتقبلوا فكرة قيام الكونجرس بالإشراف على المخابرات المركزية الأمريكية. فمساءلة مدير المخابرات المركزية أمام إحدى اللجان البرلمانية فى حضور ممثلى الإعلام بدت فى نظر البريطانيين على أنها فكرة هزلية تتعارض مع فكرتهم هم عن العمل السرى. ولذلك فقد لجأ البريطانيون إلى المخابرات العسكرية الأمريكية إذ وجدوا أنها تحرص على التكتم الشديد وتحرص كذلك على القيام بأعمالها بطريقة تدل على الاحتراف والدقة. أما «بيل كيسى» ورجاله من الهواة فى «لانجلى» فكان البريطانيون لايثقون فيهم، تماما مثلما لايثق فيهم البنتاجون.

لكن هناك حدودا للتعاون فيما بينهما.

فقد قال البريطانى متذمراً: «أتمنى لو أن من أرسلوك قد أمهلونى أسبوعين آخرين فالحدود لن تفتح قبل الشهر القادم كما يمكننى أن آتى إلى هنا بالسيارة فى أقل من ساعة من جبل طارق لكن نتيجة لوصولك فى هذا الوقت بالذات فقد اضطررت للسفر من جبل طارق إلى طنجة وبالطائرة مرة أخرى من طنجة إلى مالغة، ثم جئت بالسيارة إلى هنا. وهذا الجزء من رحلتى كان مملا جداً أيضاً. ولاأجد حرجاً من أن أخبرك بكل ذلك».

فقال كولمان فى خجل: «آسف. مارأيك فى كوب آخر من القهوة؟»

كان السبب فى مجىء رجل الـ MI6فى هذه الرحلة الطويلة هو أن يطلع كولمان على تفاصيل الموقف السياسى فى الشرق الأوسط، وهو منطقة يهتم بها البريطانيون منذ آواخر القرن التاسع عشر. ثم جلس الرجلان يتحدثان عن الأحياء التى كان يسيطر عليها المسيحيون، والأحياء التى يسيطر عليها المسلمون فى بيروت. وهنا ظل البريطانى يبحث فى حقيبته عن شىء ما ثم فى النهاية أخرج عدداً من الخرائط الملفوفة وألقى بها على مائدة المطبخ.

وهنا قال البريطانى: «إليك بهذه الخرائط، مع تحيات حكومة صاحبة الجلالة. وهى متوفرة فى جميع المكتبات ومن السهل قراءتها، والغريب أنها أدق من الخرائط الرديئة التى تحصل عليها من المخابرات المركزية الأمريكية».

كان هذا درسا نافعا لكولمان. فلو أنه أوقف فى الشارع وتعرض للتفتيش، فلن تثير هذه الخرائط شكوك أحد، فهى متوفرة فى المكتبات. ولكن ماذا عن خريطة لبيروت أعدها رسام خرائط عسكرى؟

ثم كانت هناك دروس أخرى على أيدى عدد من الأشخاص الذين زاروه تباعا فى هذا المنزل على الشاطىء على مدى الأسبوعين التاليين. كان معظم هؤلاء

الزائرين من «فيسبارين» و«ليشبونة». من الأشياء التى أدركها كولمان أنه كمراسل لشبكة الإذاعة المسيحية ليس من المنتظر أن يشتبك فى قتال التحامى مع عملاء عدو ما أو أن يدخل فى مطاردات على سرعات عالية مع الميليشيات الاسلامية المسلحة. ومع ذلك، ومن أجل حمايته، فقد أعطاه زائروه مسدسا «ماجنوم عيار 22,-» وهو مسدس صغير مصنوع من الصلب الذى لا يصدأ ويحتوى على خمس طلقات وتصنعه شركة «نورث أمريكان آرمز» وكان هذا المسدس قد جاء من الفرقة السابقة التابعة لكتيبة القوات الخاصة المتمركزة فى «باء تولز» قرب بيونج.

كان من المفروض أن يحمل كولمان هذا المسدس فى جرابه المصنوع من القماش تحت سوستة بنطلونه، ولكن ظلت تقلقه فكرة السير وفوهة هذا المسدس موجهة إلى أعضائه التناسلية. وفى المرات القليلة التى خرج فيها ومعه هذا المسدس، كان يضعه حول كاحله.

قل لكولمان أنه فى حالة تعرضه لمحاولة اختطاف أو فى حالة دخوله اشتباكا مباشرا فإن عليه أن يصوب المسدس إما إلى عين مهاجمه أو خلف أذنه. ولكن كان لدى كولمان فكرة ما عن قدرة طلقات الماجنوم على الإصابة ولذلك تشكك فى إمكانية قيامه بذلك. ورغم أنه قد نشأ وقد ألف رؤية الأسلحة النارية، فإنه لم يحبها على الإطلاق، ولذلك تمكن من أن يفقد هذا المسدس قبل سفره إلى بيروت.

كان أهم ما فى البرنامج المعد لتدريب كولمان هو تدريبه على الكتابة السرية والاتصالات. كانت مهمته كمراسل تقتضى بطبيعة الحال أن يرسل تقارير مطولة إلى القيادة بصفة شبه يومية. ومع ذلك تقرر عدم استخدام أجهزة الإرسال التى تعتمد على الموجات القصيرة السرية أو الأجهزة الإليكترونية المتطورة. فلو لم تكن وسيلة الإرسال آمنة تماما مثل الشفرة التى يستخدمها فهذا معناه أن سرية عمله ستكون فى خطر دائم بالإضافة إلى مصداقية التقارير ذاتها. فلو أن أحدا اشتبه فى أنه عميل أمريكى فهذا لا يعنى فقط أن حياته ستكون معرضة للخطر وإنما يعنى أيضا أن الجانب الآخر قد يستخدمه كوسيلة لنقل معلومات مضللة إلى المخابرات العسكرية الأمريكية. وهذه النقطة من وجهة نظرهم أهم من سلامته هو شخصيا.

كذلك تم استبعاد فكرة استخدام نظام الاتصالات الآمن الذى تستخدمه السفارة الأمريكية فى بيروت وذلك للاعتبارات سالفة الذكر. بل أن دونليفى كان

فى قبضة الأخطبوط

قد حذره من الاقتراب من السفارة أو العاملين بها بمجرد وصوله إلى لبنان فالسفارة وموظفوها يخضعون لرقابة دائمة من قبل عملاء المخابرات العربية وعملاء المخابرات الاسرائيلية. ولذلك عليه أن يتجنب أية اتصالات مع موظفى الحكومات العربية باستثناء اللقاءات العادية وغير الرسمية التى قد تتم بينه وبينهم كجزء من عمله كمراسل تلفزيونى. كما أنه محظور عليه أن يكشف لأى منهم تحت أى ظرف كان أنه يعمل لحساب المخابرات العسكرية الأمريكية. وهذا يشمل كل العاملين فى السفارة بما فى ذلك السفير نفسه.

ولذلك، ونظرا لأن كولمان يقوم بهذه المهمة وحده ونظرا لأنه لا يستطيع أن يستخدم وسيلة للاتصال بالقيادة دون أن تلفت الأنظار اليه، فإنه قد أصبح فى حاجة إلى استخدام شفرة بسيطة لا يمكن اختراقها فى ذات الوقت. كان فى حاجة لهذه الشفرة حتى يتمكن من إرسال رسائل يومية إلى واشنطن من خلال شبكات الاتصالات الدولية العادية دون إثارة انتباه من يتصنتون على تلك الشبكات ودون أن يضطر كولمان إلى استخدام أية معدات غير خرائط «باروتولوفيو» التى توضح شوارع بيروت دون أن تدينه بأى شىء إذا ما ضبطت معه.

كان الحل بالنسبة لمهندس إذاعى مسجل لدى إدارة الاتصالات الفيدرالية مثل كولمان ويعمل فى ذات الوقت مع رجال الاتصالات بالشفرة التابعين للمخابرات العسكرية الأمريكية كان الحل بسيطا جدا حتى أنه يمكن اعتباره من قبيل لعب الأطفال. فقد ابتكر كولمان بالتعاون معهم شفرة شبكية بسيطة (تعتمد على خطوط أفقية وخطوط عامودية متساوية ومتقاطعة) (GRID CODE)، تقوم على فكرة تحديد الأرقام عشوائيا (RANDOM NUMBER ACCESS) من خلال جهاز تليفون به لوحة مفاتيح تعمل باللمس محدثة أصواتا حادة قصيرة عند لمسها (TOUCH-TIME KEYPAD)، بحيث تتغير متتالية ألفا العددية (OF THE NUMBERIC REGAENCE) من رسالة إلى أخرى تبعا لتاريخ الإرسال من حيث اليوم والشهر والسنة. ومن أجل القيام بهذه المهمة كانت احتياجات كولمان تنحصر فى آلة حاسبة للجيب من إنتاج شركة «راديو شاك» مزودة بأزرار تعمل باللمس، وهى من النوع الذى يضعه أى رجل أعمال فى حقيبة أوراقه بالإضافة إلى جهاز تسجيل صغير يعمل بسرعتين من النوع الذى يستخدمه المراسلون الإعلاميون.

فى قبضة الأخطبوط

وبعد تشفير الرسالة ما على كولمان إلا أن يسجل الأصوات الحادة القصيرة التي تحدثها أزرار الآلة الحاسبة عند لمسها ، ولكى يسجلها فإنه يستخدم جهاز التسجيل على السرعة البطيئة ثم يتصل برقم تليفون دونليفى مباشرة (دون اللجوء إلى موظف السنترال)من تليفون عام ويضع جهاز التسجيل على سماعة التليفون ويدير الجهاز على السرعة العالية بمجرد أن يسمع الصوت الدال على أن تليفون دونليفى المزود بجهاز تسجيل قد بدأ يسجل المكالمة. ثم يضع كولمان السماعة ويمسح الشريط وبهذه الطريقة يمكنه أن يرسل رسالة طويلة بطريقة مأمونة فى ثانية أو أقل، وهى فترة زمنية من شدة قصرها لاتمكن أحدا من تتبع المكالمة حتى لو أنه كان هناك من يترقبها ويود التصنت عليها ومعرفة مصدرها. (وفيما بعد تم تطوير هذه الطريقة فى الإرسال، فقد أضافوا إلى جهاز الكمبيوتر النقالى الذى كان يستخدمه كولمان برنامجا كان يقوم عشوائيا بتحويل تقاريره المكتوبة بالكتابة العادية إلى رسائل شفرية أثناء إرسالها عن طريق الموديم (MODEM إلى واشنطن).

لكن قبل كل شيء كان على كولمان أن يكون لديه مايرسله، ولهذا أخبروه بأمر «نقاط التسليم الميتة» والتى يتم عن طريقها نقل الرسائل بين العملاء الذين يشكلون خلية المخابرات العسكرية الأمريكية فى بيروت. فبفضل هذه النقاط الميتة لم يكن العملاء مضطرين للقاء بعضهم بعضاً، فقد كانت الرسائل توضع فى تلك النقاط فى أى وقت مناسب. ومن أكثر النقاط استخداما: كابينة التليفون الدولى فى سنترال بيروت الرئيسى حيث كانت الرسائل تثبت باستخدام شريط لاصق تحت الرف الموجود بالكابينة، وكذلك قسم الصابون والمنظفات الصناعية بأحد محال البقالة الكبرى فى «جونيه»، وقد أصبح هذا المحل واحداً من أهم النقاط التى كان كولمان يتسلم عن طريقها الرسائل القادمة من بيروت الغربية. وفى هذا المحل تعرف كولمان على ماري كلود، والتى أصبحت فيما بعد زوجته، وكانت تعمل بهذا المحل لفترة من الزمن.

أخبروه كذلك«بالنقاط الحية»، وعن طريقها كان يتم تلقى أو إعطاء المعلومات بمقابلات تتم وجها لوجه بين العملاء. وأخبروه أيضا بطريقة أخرى كانت تعرف باسم «المقابلة الاحتكاكية» . (أى أن أحدهم كان يحتك بالآخر عند مروره به فى الشارع)، وهى أخطر وسائل تبادل الرسائل على الإطلاق.

في قبضة الأخطبوط

شمل برنامج تدريب كولمان أيضا على «الوعى بالموقف البيئى» أى تدريبه على كيفية القيام بعمل سرى فى بيئة معادية. والطريقة الأساسية للوصول إلى هذا الوعى هو معرفة أشكال السطح أو التضاريس معرفة وثيقة مع اختيار نقاط التسليم والأماكن التى يقابل غيره من العملاء فيها بدقة متناهية، مع التخطيط المسبق من أجل تحديد طرق الهرب ومنازل آمنة للاختباء بها، مع دراسة نقاط القوة ونقاط الضعف التى يتصف بها العدو ووضعها فى الاعتبار.

معرفة العدو معرفة وثيقة كانت أيضا من الأشياء الهامة، فالمبالغة فى تقدير إمكانيات العدو لاتقل عن الاستخفاف بإمكانيات العدو. يعنى هذا أن كولمان كان عليه أن يفهم ثقافة تلك المنطقة وتاريخها وأن يضع فى اعتباره الفروق الموجودة بين ثقافته وثقافة أهل المنطقة والتى تؤدى إلى فروق فى التفكير والنظرة إلى الأمور. وهذه النقطة تزيد أهميتها عند العمل في الشرق الأوسط عن العمل فى أى مكان آخر.

بالإضافة إلى الأجهزة سابقة الذكر ـ والتى يستخدمها عامة الناس ـ أضيف إلى معدات كولمان كاميرا عادية، حيث تلقى تدريبا على كيفية استخدامها فى تصوير المستندات فى الضوء العادى. كما تلقى تدريبا على استخدام عدد من الحيل التى لاغنى عنها للجواسيس، مثل كيفية نقل رسالة باستخدام إبرة فى إحداث ثقوب داخل أحرف أو كلمات كتاب ما، فهذه الثقوب لاتكتشف إلا إذا امسكت بصفحات هذا الكتاب والضوء يسطع فيها من الخلف. (وهناك طريقة أخرى تعتمد على هذه الطريقة، وفيها كانت توضع ورقة بيضاء تحت الصفحة قبل أن يحدث الجاسوس ثقوباً بها. ثم ترسل الورقة البيضاء بعد أن حدثت بها نفس الثقوب التى أحدثها فى الكتاب ترسل إلى عميل آخر يضعها فوق نفس الصفحة من نسخة أخرى من هذا الكتاب، وبهذا يقرأ الرسالة).

وهناك طريقة أكثر تطوراً فى استخدام الكتب فى إرسال الرسائل، وذلك بتحويل حرف ما إلى رقم أو كلمة ما إلى عدد من الأرقام المتتالية وذلك باستخدام رقم الصفحة ورقم السطر ورقم الحرف أو الكلمة فى ذلك السطر. وبهذا كان يستخدم الكتاب الواحد مرة واحدة. ولذلك أعجبت كولمان هذه الطريقة، فقد منحته فرصة قراءة عدد كبير من القصص الموجودة فى قائمة أكثر الكتب مبيعا. كما أنه كان يستمتع بكتابة رسائل غير مرئية على الجانب الآخر من خطابات عادية كان يكتبها بواسطة شريط التصحيح الذى كان يوجد بآلته الكاتبة ماركة آى بى إم.

فى قبضة الأخطبوط

أما الجزء المتبقى من الدورة التدريبية المعدة لكولمان فكان مخصصاً لإحاطته بتفاصيل عملية «سباق الحواجز» (STEEPLECHASE) وهى العملية التى يعد على عجل للقيام بها.

فالمخابرات العسكرية الأمريكية كانت قد بدأت في مراقبة مقر شبكة الإذاعة المسيحية فى فرجينيا بيتش فاكتشفت أن هناك نشاطاً يجرى داخلها يشير إلى أن منظمة بات روبرتسون كانت منهمكة انهماكا شديدا فى جمع الأموال وتقديم المساعدات لمنظمة الكونترا فى نيكاراجوا من خلال الميجور جنرال «جون ك. سينجلوب» رئيس الاتحاد العالمى المناهض للشيوعية والذى يعمل بتوجيهات من تايوان، ومن خلال الليفتنانت كولونيل .. أوليفر نورث «وبمساعدة سرية من مدير المخابرات المركزية وليام كيسى ومساعدة المخابرات المركزية ككل. وكان قد تم وضع «جيمس ويلين»، وهو أحد أصدقاء كيسى المقربين، داخل شبكة الإذاعة المسيحية ليحصل فى السر على معلومات عن تلك الأموال من خلال قاعدة البيانات الموجودة داخل مقر الشبكة. إنهم أطلقوا اسمه فى عام 1985على إحدى ألويتهم العسكرية ـ تكريما له.

ولذا كانت مهمة كولمان هى تتبع انعكاسات هذه المؤامرة على الشرق الأوسط، وذلك بقيامه بعمله من خلال شبكة من الجواسيس كانوا ينقلون ما يحصلون عليه من معلومات إلى «تونى ورنر أسمر»، وهو عميل للمخابرات العسكرية الأمريكية. كان تونى ورنر أسمر لبنانيا من أصل ألمانى، وكان يمتلك شركة AMA INDUSTRIES SAL فى لبنان، وهى شركة تعمل فى مجال مستلزمات المستشفيات، الأمر الذى كان يمكنه من الوصول إلى جميع أرجاء لبنان وجميع أحياء بيروت بغض النظر عمن كان يسيطر على هذا الحى أو ذاك، مسيحياً أو مسلماً.

حتى وقت وصول كولمان ، فى 25 فبراير 1985، كانت المهام الرئيسية للخلية التى كان يديرها أسمر هى مراقبة الجماعات الإسلامية المتشددة التى كانت تؤيدها إيران وسوريا وتقديم تقارير عن تحركات زعمائها ولاسيما تحركات الشيخ محمد حسين فاضلة، وكذلك متابعة ما يستجد من أمر الرهائن الغربيين المحتجزين فى بيروت. وعندما وصل كولمان أصبح هو القيادة بالنسبة لأسمر (أى من يوجهه ويصدر اليه التعليمات) وأصبح كولمان كذلك وسيلة الاتصال بين أسمر والمقر الرئيسى للمخابرات العسكرية الأمريكية.

استمرت مهام الخلية كما هى مع إضافة مهمة جديدة إليها وهى اقتفاء أثر أوليفر نورث ورئيسه.. روبرت ماكفرلين»، مستشار الرئيس ريجان لشئون الأمن

القومى عندما تأتى بهم مؤامرة إيران - كونترا إلى المنطقة لشراء الأسلحة بطريقة غير قانونية.

كذلك طلب من كولمان تقديم مساعدات استخبارية لمفرزات القوات الخاصة التابعة للواء السابع، والذين يعملون فى لبنان من خلال نظام الملحقين التابعين لوزارة الدفاع (DOCKLAMP) بالسفارة الأمريكية ببيروت. كانت وحدات البريهات الخضراء هذه فى لبنان بدعوى العمل كمستشارين عسكريين بالجيش اللبنانى ولكنهم كانوا فى حقيقة الأمر فريقا من الكوماندوز (الفدائيين) أرسلوا لإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين إذا ما تغير الموقف السياسى فى لبنان تغيراً يسمح باستخدام القوة.

كان وضع كولمان كمراسل لشبكة الإذاعة المسيحية فى بيروت يسمح له بأن يراقب هذه الأنشطة ويعد تقارير عنها. فتلفزيون الشرق الأوسط كانت له علاقة وثيقة مع الجماعات المسيحية اليمينية فى لبنان، وكان مصدر التمويل الرئيسى لهذه الجماعات هو تهريب المخدرات وكان لتليفزيون الشرق الأوسط علاقات خاصة مع القوات اللبنانية المسيحية، وهى ميليشيا مصدر تمويلها الرئيسى هو اسرائيل.

كان «مدير مكتب» شبكة الإذاعة المسيحية فى بيروت شخص يدعى «جوشان» (GUSHAN) هاشم وكان «مساعد المدير» يدعى أنتوان، وكلاهما من أعضاء القوات اللبنانية المسيحية. لاحظ كولمان عندما وصل إلى المكتب أن المكتب كان به من الأسلحة مايفوق ما كان به من كاميرات. كما لاحظ على الفور أن خطوط التليكس التى كانت بالمكتب كانت تستخدم فى المقام الأول فى اتصالات انتوان مع «أوديت» فى تل أبيب عن طريق زيوريخ نيابة عن الموساد، وكان يقوم بمهارة شديدة بتحويل أحرف الكلمات العربية إلى أحرف انجليزية حتى يتمكن من استخدام الازرار الإنجليزية الموجودة بأجهزة التليكس.

كان اهتمام المخابرات العسكرية الأمريكية بالمشاركين فى مؤامرة ايران - كونترا ينصب بصفة خاصة على «مافيا» أوليفر نورث بجورجيا، والتى وصل ممثلها «مايكل فرانكس» إلى بيروت بعد وصول كولمان مباشرة. ويعرف «مايكل فرانكس» أيضا باسم «مايكل شيفز» وكان يوصف بأنه «مصور تليفزيونى»، إلا أنه كان قد هبط من السفينة التى أقلته من قبرص مرتديا ملابس عسكرية ميدانية كاملة وكان يضع على قبعته العسكرية السوداء علامة الجنود المرتزقة.

جاد مايكل فرانكس بتكليف من شركة «الخدمات الصحفية لما وراء البحار (OVERSEAS PRESS SERVICES INC) وهى شركة استشارات تليفزيونية

يديرها «دينيس سوت» والذى كان يعمل سابقا كجاسوس للمخابرات المركزية الأمريكية فى أمريكا الوسطى. وكانت هناك علاقات بين «سوت» من ناحية وكل من أوليفر نورث والجنرال سينجلوب واثنين من زعماء الكونترا هما «ادولفو» و«ماريو كاليرو» و «وليام كيسى». ولقد تخصص «سوت» فى تنظيم رحلات ميدانية للصحفيين الذين يرغبون فى زيارة المناطق التى كانت تقوم فيها الولايات المتحدة بدعم العمليات العسكرية وشبه العسكرية التى كانت تدور فيها، ولاسيما فى أفغانستان وأنجولا وأمريكا الوسطى والشرق الأوسط.

كانت شركة الخدمات الصحفية لما وراء البحار تتعامل مع تليفزيون بات روبرتسون كمستشارين له. إلا أن الشركة كانت تدرك تماما أن «فرانكس» لم يكن بمقدوره التمييز بين مقدمة الكاميرا التليفزيونية ومؤخرتها. ولكن عوضا عن جهل فرانكس بالتصوير كان لديه خبرة فى أساليب مقاومة الإرهاب اكتسبها عندما التحق بمدرسة قرب أطلانطا تقدم دورات تدريبية فى مقاومة الإرهاب اسمها «سيونيكس(SIONICS)» تحصل على تمويلها من مصادر غير معلومة ويديرها شخص آخر على صلة بأوليفر نورث، وهو الليفتنانت جنرال متقاعد «ميتشيل ويربيل الثالث».

كان جهل «فرانكس» بالعمل الصحفى مسألة لاتهم كولمان. فالمكتب لم يرسل بتقرير إخبارى واحد أثناء وجوده هناك. أما فرانكس فلم يتواجد كثيراً فى المكتب بحيث يصبح مصدراً للإزعاج. أما تعاملهما سويا على المستوى الاجتماعى فقد كان على مايرام، إلى الحد الذى شجع فرانكس على الحديث عن شركة الخدمات الصحفية لما وراء البحار وعن الكونترا.

وقال لكولمان إن رئيسه «دينيس سوت» كان يعمل لحساب المخابرات المركزية الأمريكية فى نيكاراجوا تحت ستار عمله كمصور تليفزيونى لحساب «شبكة تليفزيون ABC-TV»، إلا أنه فيما يبدو قد ضبط وهو يسلم رجال السنديتيستا ولاعات نوع «زيبو» بها: أجهزة تصنت مما جعل شبكة ABC-TV تفصله من عمله. وبالإضافة إلى تسلية كولمان بمثل هذه القصص، كان فرانكس يقضى معظم وقته يقاتل مع الميليشيات المسيحية عند ما يسمى «بالخط الأخضر».

أما كولمان فكان دائم الانشغال نظرا لطوفان المعلومات السرية التى كانت تأتيه من تونى أسمر، والذى سرعان ما أصبح صديقا حميما لكولمان. كان أسمر يدير خليته بكفاءة، فقد كان أفرادها يقومون بعملهم على مستوى احترافى عال مماساعدهم على جمع معلومات كثيرة.

فى قبضة الأخطبوط

كان لهذه الخلية شبكة من الجواسيس داخل جميع الفرق السياسية والدينية وداخل المليشيات المسلحة والجيش اللبنانى. كما كان أسمر يستخدم الخادمات الفلبينيات اللاتى استقدمهن من مانيلا من خلال الجماعات التبشيرية الأمريكية التابعة للكنيسة المعمدانية البروتستانتية. فوجود خادمة فلبينية فى المنزل كان مدعاة للتباهى لدى العائلات اللبنانية الكبرى سواء كانت تعمل بالسياسة أو بالتجارة أو بأمور تتعلق بالقتال الدائر هناك. وحيث أن الخادمة كانت دائما تحظى باهتمام رب الأسرة فإن تقاريرها والتى كانت تستقيها من أحاديثه معها فى الفراش كانت تقارير على درجة عالية من الأهمية.

يقول كولمان تعليقاً على ذلك: «عندما وصلت إلى بيروت وضع تونى واحدة من هذه الخادمات فى منزلى لفترة من الزمن. وذلك بغرض حمايتى فى المقام الأول. وقبل أن تتاح لى الفرصة لفتح حقائبى وصلتنى لفافة بها مسدسان أحدهما بيريتا عيار 380,-والآخر ماجنوم عيار 22,- بالإضافة إلى المظلة المنطبقة والتى كانت يدها تحتوى على خنجر صغير. وضعت البيريتا فى غرفة النوم وأحياناً كنت أضع الماجنوم حول كاحلى. ولكن «كاتى» كانت أفضل مما كنت أتوقع فى التعامل مع مثل هذه الأشياء.

فقد كانت ضئيلة الحجم ولكنها قادرة على الفتك بالآخرين، فقد كانت تجيد استعمال الخناجر والمسدسات كما لوكانت قادرة على القتال دون استخدام الأسلحة، كانت حاصلة على الحزام الأسود فى الكاراتيه. وخبيرة بالتلاحم القتالى، أى كانت قادرة على أن تقتل فى دقيقة واحدة. ومع ذلك كانت أرق امرأة يمكن أن تصادفها. فعندما كنت أخرج من الحمام فى الصباح كنت أجد قبقابى وقد وضعته لى عند باب الحمام. وكانت تهتم بى دائما وتحرص على نظافة كل شىء نظافة تامة.

إلا أن مارى كلود وضعت نهاية لكل ذلك.

لم يكن هناك بد من أن يلتقى كولمان مع أسمر وجها لوجه من آن لآخر. ولذلك قررا أن يتضح للجميع أنهما قد صارا صديقين، فعندما يلتقيان كأصدقاء أمام الجميع فإن هذا لن يلفت انتباه أحد إلى حقيقة عملهما على عكس لو أن أحداً رآهما يلتقيان سراً. ولذلك دعاه أسمر للعشاء مساء أحد أيام الأحد فى منزل أسرة خطيبته «جيزيل». ولكى يقتنع من يرى كولمان وهو يزور هذا المنزل فيما بعد بوجود سبب معقول للزيارة حرصت «جيزيل» على أن تكون أختها مارى كلود موجودة حتى يتمكن الأربعة من التواجد سوياً فى أماكن أخرى فيما بعد.

ومن أول نظرة أحب كل منهما الآخر.

لم يصدق أيٌ منهما أن هذا هو الحب وبهذه السرعة. كانت هناك مشكلة بسيطة نتيجة للفروق الموجودة بينهما، فكولمان كان على وشك أن يتم عامه الثانى والأربعين ، وكان مطلقا خاب أمله فى زيجته الأولى، أمريكيا متشائما قد خبر الحياة والناس. وكان جاسوساً يتخفى تحت رداء مستعار، ومن ثم لم يكن هناك من شيء مشترك على الإطلاق بينه وبين فتاة عمرها 22 سنة ضئيلة الحجم مرحة مفعمة بالحيوية وجذابة إلى حد مثير، كانت قد نشأت نشأة محافظة فى أسرة لبنانية كاثوليكية تقليدية تتسم بالترابط الشديد، تعيش على تخوم بيروت الشرقية تحت وطأة حرب أهلية. ولذا كان أول رد فعل لديه هو ألايصرح بحقيقة سنه. فأخبرها أنه كان فى السابعة والثلاثين.

لكن كانت هناك مشكلة أهم من هذه، فقد أخبر مارى كلود بكل شيء عن نفسه فيما عدا أنه كان جاسوسا. وترك لها الحرية فى أن تخبر أسرتها بكل شيء أو ببعض منه، فقد كانت أسرتها لاتوافق مطلقا على الطلاق ويقلقهم فارق السن بينهما رغم أنه كان قد أنقصه بمقدار خمس سنوات،كما أنهم كانوا من الطبيعى أن يتشككوا فى صدق نواياه. ورغم كل هذا كان كولمان ومارى كلود قد عقدا العزم على الزواج منذ الوهلة الأولى، وكان كولمان حريصا على أن يتم ذلك بأسرع مايمكن، فلم يكن يدرى متى تنتهى مهمته فى بيروت.

وفى هذا الشأن يقول كولمان: «كان رد فعل الأسرة يتسم بالتحفظ والأدب والفضول، ولكن مارى كلود كانت عنيدة جداً وكانت عادة ماتحصل على ماتريد بغض النظر عن رأى والدها وبمرور الوقت أدركت أسرتها أننا كنا جادين فى رغبتنا فى الزواج. وذات مرة قلت لوالدها إننى أحترم تقاليد مجتمعكم وأن هذه التقاليد تفيدنى أكثر ما تضرنى. وهنا وافقت الأسرة على تزويجى ابنتهم.

رغم ذلك كانت تقاليدهم فيما يتعلق بما يدور بين العروسين فى الفترة السابقة على الزواج تقاليدا غريبة علىّ تماما. فرغم أنهم أسرة مسيحية ومتحررة بالمقارنة ببقية العالم العربى، فقد كانت الأسرة شديدة التزمت بمقارنتها بالتقاليد الأمريكية. فلم تسمح الأسرة لنا مطلقا بأن نلتقى دون أن يكون هناك فرد من الأسرة، فلقاءاتنا كانت تتم دائما فى حضور واحد من أخوتها، ولكننا التقينا مرة أو مرتين فى السر لتناول طعام الغداء والتنزه فيما بعد. ولكن احتراما لوالدها التزمنا برغباته كى نبرهن على جدية مشاعر كل منا تجاه الآخر. وبمجرد أن اقتنع

والدها بذلك، عقد لنا حفل خطوبة على الطريقة اللبنانية التقليدية وفى هذا الحفل ألبستها شبكة من الذهب وبهذا صرنا مخطوبين بصفة رسمية.

لم تكن مارى كلود راضية عن فكرة إخفاء بعض المعلومات التى عرفتها عن كولمان عن والديها، ولكنها كانت تدرك أن طلاق كولمان أمر يصعب على والدها تقبله. وعندما سئلت بعد زواجهما بسنوات عن إحساسها عندما التقت بكولمان لأول مرة، فقالت: «أحسست أنه عجوز قبيح» وضحك الاثنان كثيرا على ذلك.

وقالت: «لقد أخفى علىّ حقيقة سنه. فقد كان أجنبياً وسبق له الزواج. أعنى كانت هناك مشاكل كثيرة. ولكنى كنت دائما أعجب بالرجال الأكبر سنا. وكنت أتمنى حياة هادئة مع زوج يعتنى بى. وأنا أستمتع بتدليل الآخرين لى واهتمامهم بى. ولقد نلت ماكنت أتمنى. فقد رأيت الجحيم بعينى».

وهنا ضحك الاثنان مرة ثانية، ولكن بطريقة تنم عن حزن دفين هذه المرة.

أسعد المخابرات العسكرية الأمريكية أن يكون لها عميل متزوج فى لبنان. ولذلك أراد دونليفى أن يعرف كل شيء عن مارى كلود حتى يقوم بتحرياته الأمنية عنها، ولكن حيث أن أختها جيزيل كانت داخل خلية تونى أسمر دون أن تدرى، فقد أصبحت التحريات مجرد مسألة شكلية.

ولذلك قال دونليفى لكولمان: «لامانع، أهنئك. فهذا غطاء رائع. فنظراً لوجود أسرة لك هناك، سيمكنك أن تدخل بيروت وتخرج منها متى شئت دون أن تحوم حولك الشبهات».

قال دونليفى هذا فى وقت أصبحت فيه حالة الغطاء أو الساتر مسألة على درجة عالية من الأهمية فرغم أن شبكة الإذاعة المسيحية قد استقدمت كولمان كمراسل لها، فقد بدأ كولمان فى استخدام معدات التصوير فى تصوير أشياء متعلقة بعمله بالمخابرات فى المقام الأول ولكى يحافظ على الغطاء الذى دخل بيروت من خلاله . وحتى لو كان قد أعد تقريرا إخبارياً فلم تكن هناك وسيلة لإرسالة إلى القدس إلا من خلال قبرص. ولذلك كان المراسلون فى بيروت يتندرون على محطة تليفزيون الشرق الأوسط قائلين: «تليفزيون الشرق الأوسط: تليفزيون أخبار الأمس غداً».

وقبل البدء فى تنفيذ عملية «سباق الحواجز» فى شهر أبريل، كان أهم شيء قام به كولمان من أجل شبكة الإذاعة المسيحية هو تدريب رجال الميليشيا المسيحية على تشغيل محطة تليفزيون تسمى محطة تليفزيون لبنان (LBC) موجهة

للبنانيين فى بيروت. وكان الإسرائيليون يؤيدون إنشاء هذه المحطة، فقد كانوا فى حاجة لاقامة اتصالات بالميكروويف بين القدس ولبنان حتى يتمكنوا من إرسال الرسائل بالفيديو إلى عملائهم فى لبنان. ولكنه كان مشغولا فى ذات الوقت بالمعلومات التى كانت تأتيه من خلية أسمر وكان مشغولا أيضاً بالإعداد لتسليم بعض الرسائل لما يعرف رسميا باسم «فريق التدريب المتنقل» والذى ينتمى إلى اللواء السابع المتمركز فى ألمانيا.

كانت نقطة التسليم هى أحد محال الهامبورجر، واسمه «جوسى بيرجر» (JUICY-BURGER) وكان يديره زوجان أمريكيان هما «بونى» و «كلايد» ويقع على الطريق بين جونيه وبيروت الشرقية.

يقول كولمان : «أصحاب البريهات الخضراء هؤلاء كان يعتقد أنهم يعملون كمستشارين فى الجيش اللبنانى. ولكنهم كانوا فى الحقيقة هناك كى يتولوا القيام بأعمال القتل لحساب المخابرات العسكرية الأمريكية. وفى حالة ماإذا سمح الموقف السياسى يتدخلهم فإنهم كانوا من المنتظر أن يقوموا بإنقاذ الرهائن، ولكن الموقف كان دائما على درجة عالية من الحساسية والخطورة لاتسمح لهم باستخدام القوة، فتلك كانت مسألة محفوفة بالمخاطر. ولهذا فقد بقى أصحاب البريهات الخضراء هناك على أمل أن يكون لهم دور فى يوم من الأيام. ومن أجل الاستفادة منهم كانوا يقومون بالعديد من المهام الصغيرة المتنوعة. فإذا ماكان هناك ماأسلمه لهم كنت آخذه إلى محل الهامبورجر هذا فيأتى الرقيب أول «ديوك» لشراء بعض الساندويتشات وآخذ الرسائل.

أذكر أنى فى إحدى المرات أخذت إلى هذا المكان طلقات من نوع خاص كان شخص ما فى حاجة إليها. وكانت الطلقات موضوعة فى علبة قهوة مليئة بالقهوة ومغطاة من الداخل برقائق الرصاص كى لاتكتشفها أشعة إكس. ويبدو أن هذه الطلقات كانت محشوة بالزئبق أو شىء من هذا القبيل، وهى عيار 380. وطرفها مغلق بالشمع بعد تفريغها من البارود ووضع الزئبق بها. تساءلت بينى وبين نفسى عن الغرض الذى كانت ستستخدم من أجله ومن حسن الحظ أنى لم أكن موجوداً فى المكان الذى ربما استخدمت فيه».

ولكن كولمان كان موجوداً عندما بدأ تنفيذ عملية «سباق الحواجز» ففى يوم 22 أبريل 1985 سافر كولمان ومدير مكتبه جوشان هاشم بالطائرة إلى «كان» لمقابلة «تيم روبرتسون» و «بيير ضايرPIERRE DHYER من مليشيا القوات اللبنانية

المسيحية و «ماريو كاليرو» ممثلا للكونترا وعميل بريطانى من MI6 يعمل مع المخابرات العسكرية الأمريكية.

كان الغرض من الاجتماع مناقشة أمر شحنة أسلحة كان الإسرائيليون قد صادروها من منظمة التحرير الفلسطينية ثم سلموها إلى الجزء الموالى لإسرائيل من القوات اللبنانية، كانت هناك خطة بأن يتم شراؤها سراً من أجل الكونترا وأن يتم إرسالها إلى هندوراس على أنها إمدادات غذائية على ظهر سفينة تستأجرها شبكة الإذاعة المسيحية. ولكن المشكلة هى أن فصيلة «حباكة» رفضت بيع هذه الأسلحة مقابل مبلغ نقدى، وقال إنها تفضل مقايضة الأسلحة بسلعة لم يحددوا ماهى بالضبط قيمتها 1.5 مليون دولار، على أن يقوم بدور الوساطة منذر الكسار، وهو الرجل الذى كانت المخابرات المركزية تعول عليه كثيراً.

وبعد مناقشة هامة، قبل شروط جماعة «حباكة» من حيث المبدأ وأنهى الاجتماع على أن تجتمع مرة ثانية فيما بعد. ولكن كان الغرض من فض الاجتماع هو أن يتصل فريق شبكة الإذاعة المسيحية بأوليفر نورث حتى يستعد لوضع الخطة موضع التنفيذ ولكن لدى كولمان غرضا آخر، وهو الاتصال بالمخابرات العسكرية الأمريكية حتى توقف تنفيذ هذه الخطة. فجاء رد القيادة عليه بأن يذهب إلى فرانكفورت. فنتيجة للمعلومات التى نقلها إلى القيادة، قررت المخابرات العسكرية أن تنسف الخطة من أساسها.

فقال له دونليفى: «شبكة الإذاعة المسيحية هذه قد أصبحت مصدراً للمتاعب».

توقف دونليفى عن الكلام حتى يشعل سيجارة أخرى من سلسلة سجائر ميريت التى يدخنها بلا توقف وكان يرتدى مابدا أنه نفس البنطلون الذى كان يرتديه فى أول لقاء بينهما.

ثم قال دونليفى: «كذلك أصبح أوليفر نورث ومن معه مصدراً للمتاعب. لقد تركنا هذا الكولونيل يفعل مايحلو له، وتركناه يصدر الأوامر لضباط أعلى منه رتبة مما أثار استياءهم الشديد. ولذلك لاتندهش إذا منعناه من كل هذا، وسنبدأ بهذه الصفقة التى يجرى الترتيب لها مع عصابة «حباكة». نريدك أن تتخلص منهم ياعزيزى . لكن لاداعى للقيام بأى عمل مفاجىء أو مثير. لانريد أن تحدث ضجة صاخبة . سوف نتركهم يتمون هذه الصفقة ولكن من الآن فصاعداً ستكون الأمور غير مايتمنون وبذلك نقضى عليهم بهدوء وكأنهم يموتون لأسباب طبيعية».

فى قبضة الأخطبوط

فى بداية يونيو سافر الكسار بالطائرة إلى بوجوتا فى كولومبيا وبحوذته جواز سفر برازيلى رقمه CB5941792 باسم MUCE SAGY، وهو واحد من الأسماء المستعارة العديدة التى كان يستعملها. وكان قد تم اتخاذ ترتيبات مسبقة بخصوص المبلغ المتفق عليه فتم تحويل مبلغ 1.5 مليون دولار من الحساب السرى الذى كان قد فتحه أوليفر نورث لتقديم المساعدات للكونترا، وذلك فى بنك الاعتماد والتجارة الدولى فى بنما، تم تحويل هذا المبلغ إلى حساب الكسار فى بنك الاعتماد والتجارة الدولى فى ليما فى دولة بيرو، إلا أن هذا الحساب كان باسم مستعار آخر هو بيار أبو نادر «ثم تم تحويل المبلغ إلى حساب آخر ببنك الاعتماد والتجارة الدولى يتولى إدارته والإشراف عليه «فرانك حيرادو» أحد مرشدى إدارة مكافحة المخدرات، لصالح مجموعة من تجار الكوكايين الكولومبيين وكان الغرض من تحويل المبلغ إلى حسابهم هو شراء عدة مئات من الكيلوجرامات من خام الكوكا، والذى يستخرج منه الكوكايين.

ثم عاد الكسار إلى أوروبا باسم «بيار أبو نادر» يحمل جواز سفر تابعا لدولة بيرو وأخبر أوليفر نورث بنجاح مهمته، وكان نورث فى ذلك الحين فى قبرص فى شقة السفير بالسفارة الأمريكية فى نيقوسيا، فقد رآه كولمان هناك يوم 15يونيو.

وبعد مرور شهرين، أى فى 17 أغسطس، وصلت شحنة خام الكوكا إلى ميناء «طبرجه» فى لبنان على سفينة بضائع تابعة لألمانيا الشرقية قادمة من كولومبيا. وهذا الميناء ماهو إلا ميناء غير قانونى كان يستخدم فى تهريب المخدرات وتديره جماعة «حباكه» ثم انتقلت الشحنة بالسيارة إلى «زغرتة» شرقى طرابلس، ثم تم تحويلها إلى كوكايين عالى النقاوة فى معامل جماعة حباكه ثم تم تهريبها إلى عملائها فى صوفيا في بلغاريا فى طريقها إلى التوزيع فى الكتلة الشرقية عن طريق رجال الكسار فى وارسو.

فى 23 أغسطس أخبر كولمان القيادة أن الأسلحة سوف يتم شحنها على نفس السفينة خلال عشرة أيام، بعد ذلك ستبحر السفينة فى طريقها إلى «برتو لامبورا» فى هندوراس حاملة لواء برنامج معونات شبكة الاذاعة المسيحية لأمريكا الوسطى، فى عملية أسميت «عملية البركة»(OPERATION BLESSING).

أما بقية التطورات فقد كانت مسئولية دونليفى والمخابرات العسكرية الأمريكية، لاسيما أن كولمان كان قد جعل المقر الرئيسى لشبكة الإذاعة المسيحية

فى قبضة الأخطبوط

يتشكك فى نوايا جوشان هاشم وزملاءه بأن أرسل كولمان رسائل بالتليكس يخبر المقر الرئيسى فيها أنه وزملاؤه يسرقون ويختلسون من مكتب الشبكة فى لبنان. ومن شدة تأثير مافعله كولمان رأى أن عملية تسليم الأسلحة للكونترا سوف تنهار بمجرد أن يتسبب فى صدمة جديدة للمقر الرئيسى، ولكنها أكثر فداحة هذه المرة، وذلك بمنع الأسلحة من مغادرة ميناء «طبرجة» ولكنه قام بترتيب الأمر وفق تعليمات جاءته من القيادة بأن يحرص على أن يتقبل اللبنانيون الكارثة بصدر رحب، ولذلك سمح لهم بأن يحصلوا على خام الكوكا أولا ومن ثم ليس هناك مايخسرونه إذا لم تصل الأسلحة إلى الكونترا، كانت التعليمات تقتضى أيضا أن ينظر مؤيدو الكونترا إلى ضياع شحنة الأسلحة وضياع المبلغ الذى دفعه نورث على أنهما نتيجة لإرادة الرب.

وفى نفس الوقت كان لدى كولمان مشكلة ملحة تخصه هو ، فقد أدرك أن انقلاب دونليفى على «نورث» و «كيس» وشبكة الإذاعة المسيحية يعنى أن مهمته فى بيروت قد أوشكت على الانتهاء. ولأنه يتمسك بمارى كلود فليس هناك مجال لأن يتركها فى منطقة تعانى من ويلات الحرب «ولاسيما أنه لايعرف متى سيعود إليها إذا كان حقاً سيعود مرة ثانية، كان القصف قد ازدادت كثافته مما عرضها لموقف نجت منه بأعجوبة.

كان كولمان يتجول فى المدينة فى أحد الأيام وبصحبته «مايكل فرانكس» عندما ازداد القصف، مما جعله يقرر أن ينقل أسرته إلى الشاليه الموجود على البحر حيث الهدوء النسبى هناك وكان بالقرب من الشاليه عدد من العمارات المرتفعة التى كانت تحميه من القذائف. ولذلك، بينما كانت القذائف تنهمر من فوهات مدافع الدروز، قاد سيارته فى الشوارع الضيقة الملتوية حتى وصل إلى المنزل فوجد مارى كلود وأخواتها مختبئات فى الدور تحت الأرض فى منزل أحد الجيران. وبعد مغادرتهم هذا المنزل أصيب المنزل إصابة مباشرة وانهار تماما على من فيه.

ولكن الوحشية العشوائية التى كان القصف يتصف بها قد أتاحت الفرصة للمخابرات العسكرية الأمريكية لأن تمارس هوايتها المفضلة المحببة لدى الأخطبوط، وهى الدعابات التي تؤلم أكثر مما تبهج فقد دهش كولمان عندما علم أن نبيه برى زعيم ميليشيا أمل حاصل على البطاقة الخضراء التى تمنحها الولايات المتحدة للأجانب المقيمين فى أراضيها وأنه كان يمتلك خمسا من ورش السيارات فى منطقة ديترويت.

ورغم ذلك كان كولمان يقول : «كان برى ضالعاً فى اختطاف مواطنى الولايات المتحدة ومتورطاً فى اختطاف طائرة الخطوط الجوية العالمية (TWA) الجامبو وغير ذلك ولكن المشكلة هى كيف تنتقم منه دون أن تتورط الولايات المتحدة فى الحرب؟».

«فى الحقيقة مافعلناه هو أننا سربنا معلومات عن وجوده فى جميع المنازل الواقعة فى نفس الشارع الذى يوجد فيه منزله إلى المليشيات التى كانت تحاربها أمل، بما فى ذلك حزب الله. وبهذا ضربت جميع المنازل فى الحى باستثناء منزله هو. وبإمكانك أن تتخيل ماذا اعتقد الجيران، وبهذا تحولوا عن تأييده وتقديم العون له».

ولكن اكتشف كولمان أنه لم يكن فى القصف مايدعو إلى الفكاهة، فقد أدرك أنه ربما كان هو الهدف المقصود.

كانت مارى كلود تصر على أن يعقد لها حفل زواج حقيقى، ترى فيه ثوب العرس، يعقد فى كنيسة يسوع الملك، وهى كنيسة جميلة بحجم الكاتدرائية تطل على البحر. وكان كولمان كذلك قد عقد العزم أن يعجل بزواجه حتى يتم قبل أن ينفجر اللغم الذى أعده لشبكة الإذاعة المسيحية. ولكنه وجد نفسه مضطراً لتضييع الكثير من الوقت فى إنهاء سلسلة من الشكليات المعتادة، ولكنه اقنع والدها فيليب بعد إلحاح أن يذهب معه إلى الدير المجاور للمدينة كى يحصل على موافقة خاصة من أسقف الدير.

وما إن اتجها ناحية الدير حتى بدأت القذائف تسقط بمحاذاة الطريق وظلت القذائف تلاحقهما حتى منتصف الطريق وهما يصعدان الجبل. وعندما نجيا من الموت نظرا إلى نجاتهما على أنها فأل حسن. نجح كولمان فى اقناع رجال الكنيسة بطيب نواياه وغادرا الدير عائدين وفى منتصف الطريق الجبلى بدأ القصف من جديد. فبدأ كولمان يتمتم بصلوات كان قد توقف عن ترديدها منذ كان طفلا واستمر فى قيادة السيارة والقذائف مازالت تنهمر حولهما. وعندما وصلا إلى المنزل قدما لمارى كلود الأوراق التى تثبت موافقة الدير وشعر أنه أحد فرسان الحروب الصليبية وقد عاد إلى محبوبته ومعه الدليل على انتصاره.

وبمجرد عودته من الدير علم كولمان أن شبكة الإذاعة المسيحية قد بدأت تصدر عنها ردود أفعال أساسها الذعر والهلع بسبب التقارير التى أرسلها اليهم عن الممارسات المشينة التى قام بها هاشم وأصدقاؤه فى القوات اللبنانية. وخوفا من حدوث فضيحة سياسية كبرى، أمر آل روبرتسون كولمان بإغلاق مكتبهم فى بيروت

على الفور ونقل معداته إلى قبرص وترك شحنة الأسلحة على شاطىء «طبرجة».

كان القصف فى ذلك الحين قد وصل إلى ذروته، مما أعفاه من مقابلة هاشم وجها لوجه، فقد كان مختبئا فى الدور تحت الأرضى. ولكن القصف بحفل الزفاف، فقد فشل مصفف الشعر فى الوصول إلى منزل مارى كلود، وباستثناء تونى أسمر كان افراد العائلة المقربون فى الكنيسة عندما وصل العروسان كل منهما يركب سيارة رينج روفر يقودها ويحرسها رجال ميليشيا القوات اللبنانية وكانوا مسلحين ببنادق الكلاشينكوف. وفى آخر لحظة اضطر مايكل فرانكس لأن يكون شاهد العريس، وهو الجندى المرتزق الذى كان يدعى باسم مستعار هو شيفر.

قضى العروسان ليلة عرسهم فى الشاليه بينما كان رجال تونى أسمر يدخلون من آن لآخر حاملين أجهزة الفيديو والكاميرات وغير ذلك من المعدات التى كانت بمكتب شبكة الإذاعة المسيحية. وفى الخامسة صباحا جاءت سيارات النقل لتوصيل الصناديق التى وضعت بها هذه المعدات إلى ميناء جونيه. ثم وضعت على عبارة نقلتها إلى لارناكا. كان كولمان ومارى كلود على نفس العبارة، وظلا يراقبان ساحل لبنان وهو يتوارى شيئا فشيئا. وبالنسبة لمارى كلود كانت أول مرة تطأ قدماها موضعا خارج القطاع المسيحى من بيروت.

وبناء على تعليمات دونليفى، اتجه كولمان بمجرد وصوله إلى قبرص إلى السفارة الأمريكية حيث التقى بملحق وزارة الدفاع الكولونيل «جون سايسر»، كما التقى بملحق إدارة مكافحة المخدرات «مايكل هيرلى». لكنه لم يكشف عن العلاقة بينه وبين المخابرات العسكرية الأمريكية. كان كل ما يعرفه هيرلى عن كولمان أنه موظف بشبكة الإذاعة المسيحية اضطر لمغادرة بيروت بعد إغلاق مكتب الشبكة فى بيروت.

وعملا باقتراح تلقاه من دونليفى، أخذ كولمان مارى كلود وذهبا إلى «كورفو» لقضاء أسبوعين هناك قبل أن يتجها إلى الولايات المتحدة حيث كان من المقرر أن تبدأ حياتهما الزوجية فى شقة لا تبعد كثيرا عن منزل «جيمس ماكلوسكى» فى مدينة «تيمونيون» بولاية ميريلاند.

لقدسارت كل الأمور وفقا للخطط الموضوعة لها. على سبيل المثال، خشى بات روبرتسون من أن تتأثر طموحاته السياسية ـ ومن بينها ترشيحه لرئاسة الولايات المتحدة ـ نتيجة لاشتراك شبكة الإذاعة المسيحية فى صفقة لمقايضة المخدرات بالسلاح من أجل صالح الكونترا. ولذلك استعد لإلقاء اللوم على هاشم ثم

قطع علاقته مع الكولونيل نورث والجنرال «سينجلوب» وشركائهما، ثم فصل من العمل معه كل الكبار الذين كانوا على علم بأمر الصفقة، ومن بينهم كولمان. وللتخفيف من حدة الضربة التى وجهها لكولمان منحه تعويضا عن تركه للعمل مقداره 6000 دولار.

فقال دونليفي لكولمان: «احتفظ به. إنك تستحقه، فقد قمت بعمل عظيم ياصاحبى. كما أود أن أخبرك أن بعض أصحاب المناصب الرفيعة هنا قد طلبوا منى أن أشكرك على قيامك بهمتك على أكمل وجه. فهى مهمة نعتبرها بحق نجاحا عظيما. ولذلك فأنت تستحق اجازة لمدة شهرين، حتى تساعد مارى كلود على الاستمتاع بوجودها هنا. وسوف نحتاجك فى مهمة أخرى هناك بعد عيد الميلاد».

* * *

الفصل التاسع

نتج عن مراعاة الأولويات العليا للدبلوماسية الأمريكية البريطانية وتعمد وكالات المخابرات البريطانية والأمريكية حجب المعلومات، وإصرار الشرطة الفيدرالية الألمانية على موقفها المتعنت أن وصل التحقيق فى انفجار طائرة (بان امريكان) فى رحلتها رقم 103 مرة أخرى إلى طريق مسدود فى ديسمبر 1989 ففى مقابلة صحفية أجريت بمناسبة الذكرى الأولى لحادثة لوكربى، مع المحامى العام الاسكتلندى، اللورد «فريزر»، أقر: «أننا لم نصل بعد إلى مرحلة تجعلنا نعتقد أننا على وشك أن نرى موعد بدء الجلسات وقد صار أمراً مرتقباً»، وبعبارة أخرى: «نحن نعرف من ارتكب هذه الجريمة ولكننا لانستطيع أن نثبت ذلك فى المحكمة».

أضاف المحامى العام الأسكتلندى أنه، تحت تأثير الشعور العام بخيبة الأمل، قد فكر فى التوقف عن البحث «لأننا لانريد أن نعطى الناس انطباعا زائفا بأن هناك تحقيقاً جاداً بينما كل مايفعله رجال الشرطة هو تبادل الملفات. من أجل امتصاص القلق العام الذى له مايبرره، وأعلن أن مطلع العام الجديد سوف يشهد البدء فى «تحقيق فى حادث أفضى إلى الموت»، وهى عبارة يستخدمونها بمعنى التحقيق فى أسباب الوفاة.

وقالت صحيفة صنداى كوريسبروندنت، فى عددها الصادر فى 17 ديسمبر، أن «اللورد فريزر قد عارض القيام بهذا التحقيق فى بادىء الأمر، وأن التغيير الذى طرأ على موقفه لايدل فقط على وجود ضغوط شديدة من قبل أسر الضحايا وإنما يدل أيضا على الاعتراف بأن التحقيقات قد وصلت إلى طريق مسدود بعد أن تكلفت 7.75 مليون جنيه استرلينى ورغم ذلك لم توفر حتى الآن أدلة إيجابية تثبت بوضوح أن المشتبه فيهم هم حقاً الجناة. رغم أن اللورد فريزر قال أثناء المقابلة أن التحقيق يمر الآن «بمرحلة نشطة جداً».

أكد «جورج اسون»، مدير أمن «دمفريز» و «جالواى»، صحة هذا القول، إذ قال : «نشعر الآن بتفاؤل حذر، نتج عن حجم الأدلة والمعلومات المتوفرة لدينا الآن، إذ نشعر الآن بالأمل فى تحديد هوية الجناة. والسبب فى الحذر هو إن مهمة جمع المعلومات السرية بوسائل الاستخبار المختلفة يختلف تماما عن مهمة تحويل هذه المعلومات إلى أدلة مادية لاسبيل إلى إنكارها .. ولقد انتهينا بالفعل من جمع أدلة

المعمل الجنائى، وانتهينا كذلك من تحليل الكثير من هذه الأدلة. أما خيوط التحقيق الواضحة فى الوقت الحالى لاتوصل إلى شىء محدد تماما، ولكن لابد أن يأتى الوقت الذى يصبح فيه ذلك ممكنا ونحن فى سبيلنا إلى الوصول إلى هذه المرحلة. فلابد أن نتتبع الخيوط المتاحة حاليا حتى نهايتها».

إن تحلى «اسون» بالحذر والتحفظ شىء جدير بالإعجاب، فقد أصبح التحقيق فى حادث الطائرة مجالاً للمراوغات السياسية. وفى السنة المنصرمة منذ وقوع الحادث حتى الآن قام ضباطه وعلى رأسهم رئيس الشرطة السرية جون أور بتجميع 12402 اسما وضعوها فى الكمبيوتر الموجود بمركز تسجيل الحوادث فى لوكربى، وقاموا كذلك بعدد من الزيارات بلغ 350 زيارة لعدد من الدول بلغ 13 دولة وقاموا بتحقيقات فى 39 دولة أخرى. (إلا أن الشخصين الوحيدين اللذين لم يلتق بهما رجال الشرطة الاسكتلندية هما جوفال افيف وليستر كولمان).

كما سجلت الشرطة الاسكتلندية مايزيد عن 14000 بلاغا و 16000 من الأمتعة التى تخص الضحايا، وكذلك التقطوا حوالى 35000 صورة فوتوغرافية، إلا أنهم اغفلوا أهم خيط حقيقى، **وهو الصلة بين انفجار الطائرة وبين أربعة من الفلسطينيين كانوا قد أدينوا منذ وقت قريب بارتكاب جرائم إرهابية فى السويد**

وكان أحدهم، وهو محمود سعيد المغربى، قد اعترف بالتهم المنسوبة اليه، وبهذا ربط مابين اثنين آخرين من زملائه وبين القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بألمانيا وهما «مارتن اماندى»(MARTIN IMANDI) وأبو طالب، فقبيل المداهمات التى شنتها الشرطة الفيدرالية الألمانية لوحظت سيارة أماندى - وكانت تحمل لوحات سويدية - متروكة فى «نيوس» أمام شقة مرتكبى حوادث التفجير. **وفى أكتوبر 1988كان أبو طالب قد زار مالطا وأحضر معه عند عودته عينات من الملابس قال المغربى إنه يعتزم استيرادها من مالطا لبيعها فى السويد وعندما داهمت الشرطة السويدية شقة أبو طالب فى مايو 1989 عثروا على تقويم به دائرة بالقلم الرصاص حول تاريخ وقوع الحادث، وهو 21 ديسمبر 1988 وعندما عادوا فيما بعد وبصحبتهم بعض أفراد الشرطة الاسكتلندية لمداهمة الشقة مرة أخرى عثروا على حوالى 200 قطعة من الملابس المصنوعة فى مالطا.**

ونشرت صحيفة صنداى تايمز تحقيقا عن هذه التطورات بقلم «ديفيد ليبرد» ويتميز عن غيره من الصحفيين الذى مازالوا يهتمون بهذه القضية بأنه أكثرهم دأباً وجلداً. وجاء بالمقالة أن :

«أبوطالب قد غادر مالطا بالطائرة فى 26 نوفمبر من العام الماضى، أى

في قبضة الأخطبوط

بعد ثلاثة أيام من زيارة قام بها إلى أحد المحال فى مدينة «سليما» الاصطيافية اشترى خلالها ملابس وضعت القنبلة فيما بعد داخلها قبل وضعها فى الحقيبة... كذلك زار إحدى الشقق فى فرانكفورت بالمانيا الغربية حيث كانت القنبلة قد تم تجميعها بالتأكيد.

وأبو طالب هو أحد أعضاء القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهى الجماعة التى تعتقد أجهزة المخابرات الغربية أنها تلقت ملايين الدولارات من ايران لتنفيذ عملية لوكربى.

وعند كتابته لهذه المقالة كان ليبرد لايزال مقتنعا بأن القنبلة قد وضعت بالطائرة داخل حقيبة لم تكن بصحبة أحد ركابها وأنها كانت قد جاءت من مالطا إلى فرانكفورت على متن طائرة إير مالطا. جاء هذا فى خبر قيل إنه «خاص بالجريدة» كان قد نشر قبل أسبوعين (بعد أن بعثت الحياة من جديد فى قائمة الأمتعة التى كانت مسجلة بجهاز الكمبيوتر الموجود بالمطار)، ولكن الأوبزرفر لم تكن على نفس القدر من الثقة، فقد كتبت الصحيفة تقول إن: «صلة مالطا بالحادث هى أقوى خيط حتى الآن فى البحث عن الجناة فى حادث تفجير الطائرة رغم عدم وجود مايؤكد صحة التقارير الصحفية التى تقول إن القنبلة قد جاءت من مالطا».

ثم كان من نصيب ديفيد ليبرد أن يختتم التغطية الإعلامية للكارثة بالنسبة لعام 1989 ففى 17 ديسمبر نشر مقالة بعنوان «الشرطة فى سبيلها للإطباق على الجناة فى حادثة لوكربى» وقال فيه:

الشرطة بحوزتها الآن الأدلة اللازمة لتوجه اتهامات إلى المشتبه فى ارتكابهم لجريمة القتل التى أودت بحياة 270 شخصا فى كارثة لوكربى. وبعد عدد من الأخبار الهامة التى نشرتها صنداى تايمز على مدى الأسابيع السبعة الماضية، نعتقد أن الضباط المسئولين عن التحقيقات - رغم تحفظهم المعلن - قد أخبروا زملاءهم فى الدول الأخرى أنه بموجب القانون الاسكتلندى قد أصبح من الممكن «أن توجه اتهامات إلى أشخاص بعينهم».

تكشف هذا الأمر.. أثناء لقاء سري على مستوى عال عقد فى «ميكنهايم» بألمانيا الغربية بين كبار المسئولين عن الأمن فى الدول المشاركة فى التحقيقات، وهى بريطانيا وألمانيا الغربية وأمريكا والسويد ومالطا.

بعد ذلك بأسبوع، أى عشية عيد الميلاد عام 1989 أضاف ديفيد ليبرد قائلا: «عثرت الشرطة فى بحثها عن مرتكبى حادث لوكربى الذى وقع العام

الماضى على أدلة معملية جنائية جديدة على درجة من الأهمية من شأنها الربط مابين الحادث وبين مجموعة من الإرهابيين الفلسطينيين بألمانيا الغربية.

«فخبراء وزارة الدفاع العلميون يعتقدون الآن أن مادة بلاستيكية بيضاء اللون عثر عليها فى المنطقة التى سقطت بها الطائرة ثبت أنها من نفس المادة التي تحتوى عليها ساعات المكتب المنبهة التى اشترتها الجماعة الإرهابية من «نيوس» بالقرب من «دوسيلدورف» قبل الحادث بشهرين» وأضاف ليبرد أن الشرطة السرية الاسكتلندية «تعتقد أن هذه المادة البيضاء تعتبر دليلا ماديا على وجود صلة بين القنابل التى تم العثور عليها فى نيوس وفرانكفورت والقنبلة التى أدت إلى انفجار الطائرة».

بعد مرور عام كامل على توفير أدلة المعمل الجنائى، وتقرير سرى للمخابرات المركزية الأمريكية لم يحسب له حساب فى الماضى - حول اجتماع سري عقد فى طرابلس عام 1988 - ، لم يحدث إلا شىء واحد **وهو إلقاء اللوم كاملا على ليبيا دون غيرها والسبب فى ذلك هو التغييرات التى طرأت على المواقف السياسية للدول المعنية تجاه الشرق الأوسط.** ولكن بمناسبة مرور العام الأول على الحادث، لم يكن هناك مايستدعى التشكك فى إخلاص وصدق المحامى العام الأسكتلندى عندما قال: «مازال التزامنا وإصرارنا على تقديم الجناة الآثمين الذين ارتكبوا جريمة القتل الجماعية هذه إلى المحاكمة مازال كما هو».

نفس هذا الالتزام كان قد عبر عنه الرئيس جورج بوش قبل ذلك ببضعة أشهر بتشكيل لجنة لشئون أمن الطيران وشئون الإرهاب على أن تقدم اليه بتقريرها فى موعد أقصاه 15 مايو 1990 كان تشكيل هذه اللجنة نتيجة للضغوط الشعبية من أجل معرفة نتائج التحقيق فى حادث طائرة (بان امريكان). وكما هو الحال بالنسبة للتحقيق فى الحادث الذى أفضى إلى الموت الذى تحدث عنه المحامى العام الاسكتلندى، اتخذ الرئيس الأمريكى قراره بتشكيل اللجنة على مضض خشية أن تتعارض نتائج تحقيقات هذه اللجنة مع الحل الذى رأت لندن وواشنطن أنه مقبول من الوجهة السياسية.

فى بريطانيا تمكنت الحكومة من إرجاء جلسات المحكمة الأسكتلندية حتى اكتوبر 1990، وحتى ذلك التاريخ لم تكن قد توفرت أدلة من شأنها أن تؤدى إلى تكوين حكم مسبق يضر بنتائج جلسات قد تعقد للنظر فى أمر ترحيل المشتبه فيهم، فمثل هذه الجلسات كان من المتوقع أن تشمل كل شىء تقريبا. وفى واشنطن، حينما تحرص الحكومة على أن تبدو فى نظر الشعب الأمريكى وكأنها تتوخى الصراحة

فإنها تحرص على أن تراعى القيود السياسية اللازمة عند اختيارها لأعضاء اللجنة فكان على رأس اللجنة «آن ماكلولين» والتى كانت تشغل منصب وزير العمل فى عهد ريجان، وكان أعضاؤها أربعة من السياسيين: أحدهم كان سكرتيرا للقوات البحرية سابقا بالإضافة إلى آخر كان جنرالا بالقوات الجوية قبل تقاعده.

كانت اللجنة تتمتع بصلاحيات تسمح لها بأن تستدعى الشهود وأن تطلع على الوثائق إلا أنها حرصت على عدم التركيز على التحقيقات الجنائية، فقد ركزت بدلا من ذلك على البحث عن نقاط الضعف فى الإجراءات الأمنية التى كانت تتخذها شركة (بان امريكان) فى فرانكفورت ولندن وكذلك جوانب القصور فى أداء إدارة الطيران الفيدرالية للمهام المنوطة بها. ورغم هذا فقد كشفت الجلسات عن بعض المعلومات المتفرقة الهامة. فعلى سبيل المثال: علمت اللجنة من «ريموند سميث»، وكان حينئذ نائبا لرئيس البعثة الأمريكية لدى الاتحاد السوفيتى، علمت منه أن العاملين بالسفارة الأمريكية بموسكو كانوا قد حجزوا 80 فى المائة من مقاعد رحلات شركات (بان امريكان) للمغادرة إلى الولايات المتحدة أثناء عطلة أعياد الميلاد إلا أنهم مالبثوا أن ألغوا حجوزاتهم بعد صدور مايسمى تحذير هلسنكى الذى جاء فى وقت مبكر من شهر ديسمبر.

قال سميث «إن التحذير قد حدد شركة طيران بعينها وطريقا بعينه وفترة زمنية بعينها، وهى الفترة التى يسافر فيها الكثير من الأمريكيين إلى الوطن لقضاء أجازة عيد الميلاد، ولذلك، أعتقد أننا ملزمون بإخبار الناس بهذا».

وأضاف سميث علي مسئوليته الشخصية أن هذا التحذير قد علم به الدبلوماسيون وكذلك جميع أفراد الجالية الأمريكية فى موسكو. وكما قال «أندرو ستيفن» فى صحيفة الأوبزرفر. **«ساعد الكشف على أمور كهذه على توضيح السبب فى وجود الكثير من المقاعد الخالية على الرحلة رقم 103 من هيثرو ونيويورك يوم 21 ديسمبر عام 1988».**

من الأمور الهامة التى تكشفت أيضا أثناء تحقيقات اللجنة التى أنشأها جورج بوش عدم اتفاق الشهادة التى أدلى بها «توماس بلاسكيت» رئيس شركة (بان امريكان) والشهادة التى أدلى بها «ريموند سلازار» مدير الأمن بإدارة الطيران الفيدرالية، وهما شهادتان أدلى بهما كل منهما بعد حلف اليمين. فقبل وقوع الكارثة ببضعة أشهركانت الشركة قد قررت بأن تسمح بسفر الحقائب التى لم تكن بصحبة ركاب مسافرين على رحلاتها الدولية بالكشف عليها فقط بأشعة أكس بدلا من اخضاعها للتفتيش اليدوى الذى يبدو أنه كان ضروريا بموجب القواعد التى

كانت قد وافقت على قرار بان أمريكان أثناء اجتماع حضره مديرو أمن بان أمريكان. ولكن سلازار أنكر أن إدارة الطيران الفيدرالية كانت قد منحت بان أمريكان هذا الاستثناء. كما أنه وصف شهادة بلاسكيت بأنها «لايمكن تصديقها».

وسواء كانت شهادتة تصدق أو لاتصدق، فان إدارة الطيران الفيدرالية قد الزمت بان أمريكان بدفع غرامة مقدارها 630000 دولار بسبب انتهاكاتها للقواعد التى كانت الإدارة قد وضعتها وهى انتهاكات حدثت فى فرانكفورت ولندن على مدى خمسة اسابيع متصلة ابتداء من 12 ديسمبر 1988 وعندما الزمت الإدارة شركة بان أمريكان بدفع هذه الغرامة لم تتأكد من أن الحقائب المنقولة إلى طائراتها من طائرات أخرى كانت بصحبة ركاب قادمين على تلك الطائرات.

وعندما فوجئت بان أمريكان باأكار سلازار، اتهمت إدارة الطيران الفيدرالية على الفور بأنها تقوم بعملية تستر على شيء ما.

كان هذا فى ابريل . وفى 16 مايو 1990- أى بعد أسبوعين من القاء القبض على ليستر كولمان على أساس التهمة الملفقة الموجهة اليه - نشرت اللجنة التى شكلها الرئيس بوش تقريرها. وقد حرصت اللجنة فى تقريرها عدم التسبب فى مزيد من الإحراج لواشنطن ولندن فى غزلهما الدبلوماسى لسوريا. ورغم أن التقرير لم يتهم بان أمريكان صراحة» بأنها هى المذنبة، فقد قالت اللجنة أن نقاط الضعف فى اجراءات الأمن التى كانت الشركة تتخذها وكذلك عدم حرص ادارة الطيران الفيدرالية على التأكد من أن تعليماتها كانت توضع موضع التنفيذ هما السببان فى وقوع الحادث.

اختتمت اللجنة تقريرها بقولها: «أن تحطم طائرة بان أمريكان فى رحلتها رقم 103 ربما كان من الممكن منع حدوثه. فمراعاة قدر أكبر من التشدد عند التأكد من أن كل حقيبة قادمة على متن رحلة أخرى كانت بصحبة راكب قادم على هذه الرحلة ليستقل طائرة (بان امريكان) كان من الممكن أن تحول دون صعود أية حقيبة إلى الرحلة رقم 103 دون أن تكون بصحبة أحد الركاب..». إلا أن اللجنة لم يكن بمقدورها أن تتحدث عن «ثقتها من أن اتباع المزيد من الدقة فى تطبيق اجراءات معينة كان من شأنه أن يحول دون وقوع الكارثة».

كان هناك مايبرر تعرض اللجنة للحذر عند كتابة تقريرها، رغم أنه كان هناك مجال لاقتراح بعض الأشياء، فقد ورد بالتقرير:

«لم يكن لدى (بان امريكان) أية قوائم بأسماء الركاب القادمين على متن طائرة أخرى كى يستقلوا طائرتها هى أو قوائم بحقائبهم قبل وصولهم إلى مطار فرانكفورت. ومع ذلك لم يحرص موظفو شركة (بان امريكان) على التأكد من أن عدد الحقائب التى توضع بالطائرة على أنها حقائب الركاب القادمين على متن رحلة أخرى هو نفس عدد الحقائب التى كانت بصحبة هؤلاء الركاب عندما استقلوا الطائرة التى أحضرتهم إلى فرانكفورت. فالحقائب التى كانت تحمل بطاقات شركة طيران أخرى كان يكتفى بفحصها بأشعة اكس عند وضعها فوق منصة تحميل الأمتعة ثم توضع مباشرة بالطائرة.

وبهذا لم يتأكد موظفو (بان امريكان) من أن كل حقيبة وضعت بالطائرة فى رحلتها رقم 103 كانت بصحبة نفس الراكب الذى يفترض أنه كان قد سلمها لموظفى استقبال الركاب قبل صعوده إلى طائرة سابقة جاء على متنها إلى فرانكفورت. كما أنهم لم يتأكدوا من أن كل حقيبة قادمة على متن طائرة أخرى كانت بالفعل بصحبة راكب ما عند وضعها على متن الطائرة التى أحضرتها إلى فرانكفورت.

أصدر ديفيد ليبرد كتاباً بعنوان «طريق الرعب» (ON THE TRAIL OF TERROR) فى عام 1991 جاء فيه هذا القول بأنه «إدانة دامغة» لعجز موظفى الأمن التابعين لشركة (بان امريكان) عن منع القنبلة من الوصول إلى الطائرة، ولكن اللجنة ذاتها لم تدنهم بنفس الوضوح والقوة كما قال ديفيد ليبرد وكان أحد المفتشين التابعين لإدارة الطيران الفيدرالى قد قال فى تقرير له بعد تفتيشه على الاجراءات الأمنية لشركة (بان امريكان) فى أكتوبر عام 1988 أن : «النظام المتبع يحاول جاهداً التعامل مع حوالى 4500 راكب و 28 رحلة يومياً، ولكن السبب فى تماسك هذا النظام وعدم انهياره هو زيادة عدد العاملين وعنصر الحظ الذى لايصح الاعتماد عليه». ومع ذلك،«يبدو أن لوائح (إدارة الطيران الفيدرالى) لايتبع منها إلا الحد الأدنى».

وبعد وقوع الكارثة بستة أشهر، وكما قالت اللجنة فى تقريرها، لم يكن مفتشو إدارة الطيران الفيدرالى على نفس القدر من المجاملة مثلما كانوا من قبل. ففى يونيو 1989 قال أحدهم فى تقريره إن نظم الأمن التى كانت تتبعها أربع شركات أمريكية فى فرانكفورت كانت «جيدة» بينما كان نظام (بان امريكان) «غير مرض على الاطلاق»، لدرجة أن «جميع الركاب الذين يستقلون طائراتها من فرانكفورت معرضون لخطر هائل».

يلاحظ هنا أنه قد طرأ تغيير على موقف إدارة الطيران الفيدرالى بعد الكارثة مما كان عليه قبل الكارثة. وهذا التغيير قد يكون نتيجة للتغير الذى طرأ على موقف الحكومة الفيدرالية واعتباراتها السياسية وقد لايكون موقف الإدارة قد تأثر بموقف الحكومة. كانت هناك أيضا تناقضات أخرى فى تقرير اللجنة التى شكلها الرئيس بوش.

فقد وقعت الكارثة بعد وجود عدد من التحذيرات التى حذرت من أن المجتمع الإرهابى فى أوروبا كان يخطط للقيام بأعمال إرهابية، وبعد أن صدرت تسع نشرات أمنية ربما كانت متصلة بمأساة الطائرة مابين 1 يونيو 1988و 21 ديسمبر 1988. إلا أن اللجنة تصر فى مواضع أخرى من تقريرها أن وكالات المخابرات لم تتلق أية تحذيرات من أى مصدر فى ذلك الوقت تخص طائرة (بان امريكان) أو أية معلومات فيما يتعلق بأمن الطيران المدنى بصفة عامة.

كما سجلت اللجنة فى تقريرها تأكيدات المخابرات المركزية بأن عملاءها لم يذهبوا إلى لوكربى بعد وقوع الكارثة، إلا أن المخابرات المركزية لم تذكر أن اثنين على الأقل من عملائها كانا من بين الضحايا.

وبعد استعراض نتائج تحقيقها الذى استغرق إعداده تسعة أشهر خرجت اللجنة علينا بعدد من التوصيات بلغ 60 توصية وذلك بغرض تحسين الإجراءات التى تتخذها شركات الطيران لتأمين طائراتها بصفة عامة.. وتوصيات بغرض مراجعة اتفاقية وارسو،.. وتوصيات بغرض تحقيق مزيد من التعاون بين الأجهزة الحكومية المختلفة. معظم هذه التوصيات كان معقولاً، إلا أن بعضها كان بلاقيمة.

فقد ورد بالتقرير أن «الإرادة القومية وما تقتضية من شجاعة أدبية هى أهم وسائل مكافحة الإرهاب». ولذا فإن التقرير «يطالب الولايات المتحدة باتباع سياسة قوية لاتتعقب الإرهابيين وتعاقبهم فحسب وإنما ترغم الدول التى تدعم الإرهاب على تحمل تبعات تصرفاتها ... فينبغى أن تتضمن توجيه ضربات إلى جيوب الإرهابيين التى من المعروف أنها توجد فى الدول التى تحميهم، وذلك اما بغرض الحيلولة دون قيامهم بعمليات إرهابية أو بغرض الانتقام منهم لأعمال قاموا بها بالفعل. وإذا لم يكن من المعقول القيام بمثل هذه الضربات، فإن اللجنة توصى بخيار أقل تشدداً من ذلك، وهو القيام بعمليات سرية لمنع الأعمال الإرهابية وإحباطها والرد عليها.

وأضافت اللجنة فى تقريرها أن «الكلمات الرنانة لاتصلح بديلا عن القيام بعمل قوى فعال»، إلا أن اللجنة التى شكلها الرئيس لم يكن لديها شىء تقدمه

فى قبضة الأخطبوط

غير الكلمات الرنانة مساهمة منها فى التعامل مع الظروف المتغيرة التى كانت سياسة حكومة بوش تجاه الشرق الأوسط تمر بها فى ذلك الحين.

وحرصا من اللجنة على مراعاة مقتضيات السياسة الامريكية، لم تشر اللجنة على الإطلاق إلى سوريا أو إيران، بل أنها لم تشر إلى ليبيا، ولم تشر إلى أية مجموعة إرهابية ترعاها أي من هذه الدول. كما أنها لم تشر على الاطلاق إلى المخدرات أو تهريب المخدرات من لبنان إلى فرانكفورت ثم من فرانكفورت إلى نيويورك وديترويت ثم من نيويورك إلى غيرها من المدن الأمريكية. كان هذا ومايزال الجانب الوحيد من مشكلة لوكربى الذي لم تهتم به السلطات علناً، ولكنه، ورغم ذلك، كان الجانب الذي يصعب تجاهله والتخلص منه.

فبعد اكتشاف صلة بين أمور حدثت بالسويد وبين كارثة الطائرة والإثارة اللحظية التى أدى إليها هذا الاكتشاف، توقف التحقيق مرة أخرى. فقد رفض مارتن اماندى وأبو طالب اللذان حكم عليهما بالسجن مدى الحياة بعد ارتكابهما أعمالا إرهابية فى الدول الإسكندنافية، رفضا بإصرار شديد مساعدة الشرطة الاسكتلندية فى تحقيقاتها. وبالرغم من أن الأدلة التفصيلية التى تدينهم كانت قوية رغم عدم تعاونهم فى تلك التحقيقات، فقد وصل هذا الخيط إلى طريق مسدود.

والأسوأ من ذلك أن الحكومة السويدية قررت ترحيل عشرة من الفلسطينيين إلى سوريا كانت الشرطة السويدية قد ألقت القبض عليهم لاشتباهها فى انتمائهم لمنظمات إرهابية، وكان من بينهم اثنان اتضح أنهما من شركاء دلقاموني وخريصات. فالشرطة الفيدرالية الألمانية تقول إنهما قد وصلا المانيا قادمين من سوريا وأنهما أقاما بشقة القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فى «نيوس» وتركاها قبل مداهمة الشرطة لها بأيام قلائل فى أكتوبر 1988 وعندما خرج اماندى في الوقت المناسب، قام بتهريبهم إلى السويد بالسيارة حيث اختبأوا بالقرب من «أوبسالا» ولأن أحدهما كان قد عرف عنه أنه ضابط مخابرات سورى سابق، فكان من الطبيعى أن تحرص الشرطة السويدية على استجوابهما على أمل التوصل إلى التأكد من الصلة بين من قاموا بالتفجير وبين المركز الرئيسى للقيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فى دمشق.

وفى 17 يونيو 1988 كتب «جون ميريت» مقالة عن هذا الموضوع فى الأوبزرفر قال فيها:..«يشعر الإرهابيون بالغضب لقرب موعد ترحيلهم ولكنهم

فى قبضة الأخطبوط

سيشعرون بالمزيد من الغضب عندما يعرفون أن أجهزة المخابرات الغربية ظلت على مدى 18 شهراً تعرف صلاتهم بالخلية الإرهابية التى اكتشفت فى ألمانيا الغربية وبحوزتها قنابل من نفس نوعية القنبلة المستخدمة فى عملية لوكربى وكذلك تعرف أماكن تواجدهم.

تقول بعض المصادر وثيقة الصلة بجهات التحقيق السويدية إن عملاء المخابرات قد جاءتهم إخبارية عن تحركات هؤلاء الإرهابيين منذ مغادرتهم سوريا وبالطريقة التى تم تهريبهم إلى السويد قبل كارثة لوكربى ببضعة أسابيع. والسبب فى أنهم سوف يستشيطون غضباً هو أنهم لم يقبض عليهم إلا فى هذا الوقت بالذات بعد تركهم طلقاء طوال المدة الماضية كما أنهم قد قبض عليهم كى يعودوا إلى سوريا...

كما أن المحققين السويديين مقتنعون بوجود معلومات استخبارية أخرى عن «مشتبهين عديدين آخرين» يعيشون فى السويد وعلى صلة بحادثة لوكربى. ولكن مصادر المخابرات «تمانع فى» تزويد رجال الشرطة بهذه المعلومات التفصيلية.

ثم أجاب «ميريت» على تساؤلات منها : لماذا لم يرسل هذان الإرهابيان إلى سوريا حيثما يلحقان بخريصات وغيره من أعضاء الخلية الإرهابية التى كانت موجودة فى المانية الغربية؟

ولماذا تمانع مصادر المخابرات الغربية فى التعاون مع الشرطة، ثم يختتم «ميريت» تقريره بقوله إن دخول الحكومة البريطانية فى مفاوضات جديدة مع سوريا، وتلميح دمشق برغبتها فى إرسال سفير إلى واشنطن، كل من هاتين النقطتين قد دفع جهات التحقيق السويدية إلى التساؤل فى الأسبوع الماضى عن قدر المعلومات الذى مازال هناك حرص على إخفائه عن رجال الشرطة لاسباب سياسية».

نفس التساؤل دار فى خواطر رجال الشرطة فى اسكتلندا منذ اليوم الأول لقيامهم بالتحقيقات.

وبعد يومين من مقالته عن الوقائع التى حدثت بالسويد، ساهم «ميريت» من جديد فى المأزق الذى وجدت شركة (بان امريكان) نفسها فيه. ففى 1 يوليو 1990 كتب يقول:

كشفت التحقيقات الجارية فى كارثة لوكربى عن أدلة جديدة تشير إلى أن الحقيبة التى كانت القنبلة مخبأة بها قد وضعت بالطائرة بسبب عدم تأكد موظفى

(بان امريكان) من أن كل حقيبة على الطائرة كانت بصحبة واحد من الركاب.

فعلى مدى الأسبوع الماضى قام رجال الشرطة بتجميع أجزاء إحدى الحقائب من بين حطام الطائرة بعد جهد هائل قام به رجال المعمل الجنائى على مدى عام ونصف، وتقول مصادر الشرطة أن هذه الحقيبة لايمكن أن تُنسب على نحو قاطع إلى واحد من ركاب الطائرة فى رحلتها رقم 103. هذه الحقيبة هى الحقيبة السمسونايت التى كانت القنبلة بداخلها.

معنى هذا أن شركة (بان امريكان) قد انتهكت القوانين الأمريكية الخاصة بتأمين الطائرات... فالإجراءات المنصوص عليها كتابة عملاً بقانون الطيران الفيدرالى تحظر على شركة الطيران نقل أية أمتعة لاتنتمى إلى راكب قد استقل الطائرة بالفعل.

لم تكن هذه المرة هى المرة الأولى التى ارتكبت فيها الصحافة هذا الخطأ، أى القول بأن القانون يحظر نقل أمتعة دون أن تكون بصحبة راكب، أما الحقيقة فهى أن القانون المعمول به فى ذلك كان ينص على ضرورة تفتيش الأمتعة المسافرة دون أن تكون بصحبة راكب قبل وضعها بالطائرات ولكن، كما تكهن «ميريت»، لابد أن هذا سوف يدعم القضية التى رفعتها أسر الضحايا ضد (بان امريكان)».

فى الشهر التالى لذلك قام صدام حسين باحتلال دولة الكويت وأعلنت سوريا أنها مع القوات المتحالفة التى جاءت عاقدة العزم على إخراج الغزاة من الكويت، ومنذ تلك اللحظة لم يسمع أحد على الاطلاق المصادر الرسمية على جانبى الأطلنطى تتحدث عن تورط سوريا فى تفجير طائرة (بان امريكان).

وأعلن الرئيس بوش أن: «السوريين قد نالوا جزاء لايستحقونه» وبهذا وجهت بريطانيا وأمريكا أصبع الاتهام الى ليبيا، والتى تقرر أن تُلام دون غيرها عن استغلال أخطاء شركة (بان امريكان) التى نتجت عن «سوء الإدارة المتعمد» لشئون رحلاتها فى مطار فرانكفورت.

ونظراً لأن الدبابات السورية كانت تحمى حقول الخشخاش فى وادى البقاع، ونظراً لأن أخا الرئيس السورى، رفعت الأسد هو الذى يتحكم فى انتاج وتصدير الهيروين اللبنانى إلى الولايات المتحدة، ونظراً لأن مهرب السلاح والمخدرات السورى منذر الكسار يعرف عنه أنه مدير تسويق الأسد، ونظراً لأن الكسار توجد صلة لافكاك منها بينه وبين القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة أحمد جبريل وكذلك الصلات الموجودة بينه وبين جماعات تساندها سوريا وايران،

فى قبضة الأخطبوط

نظراً لكل هذا فإن الإشارة إلى أن تهريب المخدرات عبر قبرص وفرانكفورت إلى الولايات المتحدة كان على قدم وساق أثناء شهر ديسمبر 1988 قد تؤدى إلى توريط سوريا من جديد وقد تؤدى تبعا لذلك إلى هدم كل ماحققه الأخطبوط عن طريق نشر معلومات كاذبة والتعتيم على الحقيقة.

فمن خلال المصلحة القومية لابد من إثناء كل من يعتزم الإشارة إلى هذه الفكرة عن عزمه وبعنف.

وفى 25 سبتمبر 1990 قدم «مارشال لى بيلر» المحامى موكله ليستر كولمان للمحامين المترافعين عن شركة (بان امريكان) فى واشنطن، ثم اختفى على الفور.

ولم يره كولمان ولم يعرف أخباره منذ ذلك الحين.

الفصل العاشر

بعد أن نجح كولمان فى التخلص من الوظيفة التى كان يعمل بها كمراسل لشبكة الإذاعة المسيحية فى بيروت، عادة مرة ثانية إلى الشرق الأوسط فى ديسمبر1985 باعتباره شركة تتكون من رجل واحد تعمل فى مجال الإنتاج واسمها «كوندور المحدودة» (CONDOR TELEVISION LTD) «ومقرها» فى فندق كتنتيانل في لارناكا بقبرص.

أنشأ هذه الشركة «جيمس ماكلوسكى» والذى صار بمثابة المعلم الروحى لكولمان، بحيث يكون مقرها جبل طارق، ولها حسابان مصرفيان لدى «فيرست امريكان بانك» في ولاية ميريلاند وهو أحد فروع بنك الاعتماد والتجارة الدولى BCCI أرقامها (02843900 , 00569798) أنشأ ماكلوسكى هذه الشركة كى تكون الستار الذى يعود كولمان من خلاله لاستئناف عمله باعتباره القيادة بالنسبة لشبكة العلماء التى كان يديرها تونى أسمر فى لبنان.

ولماكان الحال من قبل، ومازالت مهمته تتمثل فى توجيه وتقييم المعلومات التجسسية وإرسالها إلى المخابرات العسكرية الأمريكية في واشنطن وأن تقوم بدفع رواتب العاملين فى الشبكة التى أصبحت الآن أهم شبكات التجسس الغربية فى الشرق الأوسط. ومن أجل تجنب انكشاف أمر الشبكة إذا ماأمكن تتبع مصدر المبالغ النقدية الشهرية ومعرفة أن مصدرها هو المخابرات العسكرية الأمريكية، كان كولمان يستخدم شيكات فيزا السياحية والتى كانت تصرف من بنك الاعتماد والتجارة الدولى فى لوكسيمبورج. وهذه الشيكات كانت تأتيه عن طريق شركة (النقل السريع على هيئة عشر مجموعات تتكون كل منها من عشرة شيكات غير موقعة قيمة كل شيك منها100 دولار أمريكى. وفى كل شهر كان سكرتير تونى أسمر يستقل القارب المعروف باسم «صنبوت» (SUNBOAT) من جونيه إلى لارناكا فى قبرص لاستلام الرواتب الشهرية من كولمان لتوزيعها على أفراد الشبكة، فيقوم كل واحد من أعضاء الشبكة بالتوقيع على شيكاته ثم يقوم بالتوقيع مرة ثانية وهو يصرفها من أحد البنوك اللبنانية.

وما إن شرع كولمان فى تنفيذ هذه الإجراءات الجديدة حتى استدعاه الملحق الدفاعى بالسفارة الأمريكية فى نيقوسيا الكولونيل «جون ساسر». وكان كولمان قد

زاره عندما غادر منذ عدة أشهر باعتباره أحد« لاجئى» شبكة الإذاعة المسيحية.
ورغم أن دونليفى كان قد أخبر كولمان بأن يبتعد عن المسئولين الامريكيين الموجودين بالخارج خشية أن يكونوا مراقبين من قبل وكالات المخابرات الأجنبية،فقد اعتقد كولمان أن ساسر قد حصل علي موافقة القيادة على هذه المقابلة، ولذلك قاد كولمان السيارة من لارناكا متجها إلى نيقوسيا لمقابلة ساسر متوقعاً أن يحيطه ساسر علماً بأمر عاجل لم يكن متوقعاً. إلا أن ساسر عرض عليه أحد أفلام الفيديو المنزلية كان يصور مظاهرة قام بها أعضاء حزب الله فى بيروت وسأل كولمان إن كان قد تعرف على أحد منهم.

غضب كولمان غضباً شديداً خوفا من أن يكون غطاؤه قد تعرض لخطر الانكشاف، وترك مكتب ساسر وهو يعتزم أن يرسل شكوى عاجلة بالشفرة إلى دونليفى. ولكنه، وهو يهبط الدرج، أقبل .. «مايكل هيرلى» مصادفة. كان الحرج الذى سببه هذا اللقاء أكثر من الحرج الذى شعر به عند لقائه ساسا، حيث أن تعليمات دونليفى بالابتعاد عن السفارة الأمريكية كان الغرض الأساسى منها تجنيبه مايمكن أن يتعرض له من مخاطر إذا ماكانت هناك صلات بينه وبين إدارة مكافحة المخدرات و «رعاة البقر» الذين يعملون معها، فاحتقار المخابرات العسكرية الامريكية للمخابرات المركزية الامريكية فى عهد «وليام كيسى» لايفوقه إلا احتقارها لإدارة مكافحة المخدرات.

حيا هيرلى كولمان بحرارة كما لو كان أحد أصدقائه القدامى، رغم أنهما لم يلتقيا من قبل سوى مرة واحدة. ثم أخبر كولمان أن ساسر كان قد أخبره بأمر شركة «كوندور» واعتزالها تغطية الأحداث الدائرة فى لبنان، ودعاه لتناول طعام الغداء معه. فوافق كولمان حتى يعرف ماذا أخبره ساسر عنه بالضبط ولكى يعرف مالذى كان يريده هيرلى بالضبط. وأثناء تناولهما الساندويتشات فى مكتب هيرلى بالدور تحت الأرض بالسفارة، اكتشف كولمان أن هيرلى، وهو ملحق إدارة مكافحة المخدرات بالسفارة الأمريكية وكان يعد لتصوير فيلم فيديو عن إنتاج المخدرات فى وادى البقاع.

وسأله هيرلى: «هل بامكانك مساعدتنا فى هذا؟ هل تعرف هناك من يستطيع تصوير بعض اللقطات؟».

فقال كولمان بحذر: «فى الحقيقة لاأعرف أحداً هناك. فنحن لم نوشك بعد على الانتهاء من استعداداتنا للقيام بعملنا هنا. كما أنه لايوجد لدينا مايكفى من المعدات بعد. لكن أستطيع أن أتصل بك بمجرد أن نكون جاهزين».

فى قبضة الأخطبوط

وعندما أخبر دونليفى بما حدث غضب دونليفى غضباً لايوصف واستدعاه إلى فرانكفورت.

كانا قد تقابلا من قبل فى فرانكفورت أثناء عملية «سباق الخيل» كى يحصل منه دونليفى على المعلومات التجسسية التى كانت بحوزته بطرح الأسئلة عليه، وكان اللقاء بينهما يتم دائما بنفس الطريقة. فكان كولمان ينزل بفندق شيراتون المطار ثم يجرى مكالمة تليفونية يقول فيها إنه «بنجامين بى» (BEN-JAMIN B) فيتصل به دونليفى فى الحال.

فيقول له: « كيف حالك ياصاحبى؟ (كان دونليفى يناديه دائما قائلا: «صاحبى») كيف كانت رحلتك؟ إليك ما أريدك أن تفعله. فى خلال دقيقة بالضبط اريدك أن تترك الفندق أو أن تذهب إلى صالة المطار، وأن تأخذ السلم المتحرك وتهبط إلى الدور السفلى. اركب القطار وغادره فى المحطة الثالثة (أو الرابعة أو الخامسة) اعبر قضبان القطار وارجع إلى الخلف محطتين . أو ثلاث أو أربع) بالقطار. غادر القطار واعبر القضبان مرة ثانية وخذ القطار مرة أخرى إلى محطة «المانيهوف». غادر القطار واتجه إلى البوابة وستجدنى هناك. اوكى»؟

فيقول كولمان؟ «اوكى» هز كولمان رأسه وهو يسترجع هذه التفاصيل. وهاهو يعلق على هذه الوقائع».

«لم يكن هذا «اوكى» على الاطلاق. فقد نسيت : هل قال أن أركب أو أن أعود محطتين أم أكثر؟ وهل القطار الذى ركبته هو القطار الذى سيوصلنى حقاإلى دونليفى أم أنه قد يأخذنى إلى فيسبادن مثلا؟ وبغض النظر من هذه التساؤلات فان كنت افعل ما أمرنى به وأغادر القطار فى محطة «مانيهوف» وأنا أنظر إلى الأمام واستمر في السير ثم سرعان ماأشعر بمن يسير بجانبى، مرتديا معطف المطر. فيقول بحرارة: «مرحباً ياصاحبى. كيف حالك؟ وكيف حال مارى كلود؟» وهنا اكتشف أننا كنا فى نفس القطار سويا.

وبعد خروجنا من المحطة كل مانفعله هو أن نتمشى لمدة عشر دقائق أو خمس عشرة دقيقة ثم نعود أدراجنا وندخل ردهة أحد الفنادق الكبيرة وسرعان مانخرج من الباب الخلفى وبعد أن نسير مسافة كبيرة ندخل فندقاً بسيطاً فى أحد الشوارع الخفية يوجد بردهته مكتب. ثم نستعمل المصعد بالطريقة التى اعتدنا عليها، فنصعد إلى الطابق الخامس ثم ننزل بالدرج إلى الطابق الثالث حيث كان قد حجز غرفتين . وكان دونليفى يمشى بنفس الطريقة دائما. ولذا كنت اسميها «مشية الشيخ».

بمجرد وصولنا نتصرف دائما بنفس الطريقة كل مرة. فنتناول شرابا، ثم يدخن دونليفى علبتين من السجائر ماركة ميريت دون توقف ونحن نتحدث عما حدث منذ لقائنا السابق ثم يسلمنى إلى شخص موجود بالغرفة المجاورة كى يجرى عليّ اختباراً للكشف على الكذب، وهى مسألة شكلية ليس إلا، كان هذا يحدث كل مرة كل ثلاثة أو أربعة أشهر. ويقول فى نهاية اللقاء": «أراك على خير». وكان اللقاء لايزيد عن خمس أو ست ساعات. إما فيما يتعلق باختبار الكشف عن الكذب فكان يقوم به شخص معه صندوق اسود داخل حقيبة ملابس فأجلس فى المقعد المواجه للحائط ويجلس هو فى المقعد الموضوع خلفى، ثم يضع أسلاك الجهاز حول أصابعى ويضع حلقة حول صدري وجهاز لقياس ضغط الدم حول ذراعى اليسرى ثم نستمر هكذا والنوافذ مغلقة وأنا أتصبب عرقا، وهو شىء مقصود، حتى يعمل جهاز الكشف عن الكذب بدقة.

ثم يسألنى دونليفى نفس الأسئلة مراراً وتكراراً بعضها له علاقة بالمعلومات التى زودتهم بها من قبل ولكنه يسألنى أيضا عن الأشخاص الذين ربما قد تحدثت اليهم. فيسألنى: هل حدث اتصال بينى وبين مسئولين من حكومات أخرى؟ هل حدثت أى علاقات وثيقة بينى وبين مواطنى دول أخرى؟ وإذا كان قد حدث ذلك، فمتى وكيف ولماذا حدث ذلك؟ الغرض من هذه الأسئلة هو الكشف عن العملاء المزدوجين، أى للتأكد من أنك لم تبدأ فى العمل لحساب الجانب الآخر. لم أكن أمانع على الاطلاق. فقد كنت أرى أن هذا اجراء أمنى معقول. بعد ذلك آخذ حماما ثم نتناول وجبة كانت تأتينا فى الغرفة ثم نخلد إلى النوم ونبدأ من جديد فى الصباح».

لقد فكر دونليفى بجدية فى المقابلة التى حدثت مصادفة بينى وبين هيرلى، وقرر الاستفادة منها بالرغم من أنه..

«كان غاضبا أشد الغضب من ساسر لاستدعائه لى. وقال دونليفى: «إذا كان هناك مايود أن يعرفه فى المستقبل فعليه أن يلجأ إلى الأساليب السليمة المتعارف عليها». وحيث أنه قد بدا أن ساسر قد أخبر هيرلى بشىء ما عنى، فقد عمدت القيادة إلى جعلهما يعرفان أنى قد قمت بعمل لصالح وزارة الدفاع فى الماضى بصفة مؤقتة، ولكنها كانت مهمة ثانوية وانتهت ولم تتكرر.

وقال لى دونليفى: «إذا سألك هيرلى إن كان لديك الاستعداد لأن تقوم بشىء من أجله، أخبره أنك لاتمانع فإذا رفضت فقد يؤدى ذلك إلى إثارة شكوكه. ولكن لن تخبره بطبيعة الحال أن «كوندور» هى الغطاء الذى يقوم من خلاله بعملية

لحساب المخابرات العسكرية الأمريكية ولن تسمح له بأن يظن أن ذلك ينتمى لإدارة مخابرات الموارد البشرية التابعة للمخابرات العسكرية. كما أنك لايصح أن تخبره على الاطلاق بأن لنا من يتعاون معنا فى لبنان وإذا أصر على أن يعرف أسماء الأشخاص الذين تعرفهم هناك فعليك أن «تختلق» إجابة على تساؤلاته بخصوص هذه النقطة.

فقلت لدونليفى : «وهو كذلك، لكن هل سأطلق الكاميرا والمعدات الأخرى التى نحتاجها ؟»

دونليفى: «عليك أن تجعله ينتظر حتى نتخذ الترتيبات اللازمة. فقد يكون لتقابلك معه قيمة إيجابية، فأنت الآن تستطيع أن تراقب هيرلى وتخبرنا بما يفعله، فقد علمنا ببعض أخطاء ارتكبها. ولكن عليك أن تحاذر فالمجموعة التى تعمل معه يتعاملون مع بعضهم البعض كما يتعامل رعاة البقر مع الهنود الحمر. ماعليك إلا أن تتجنب الاقتراب منهم أكثر من اللازم».

عند عودته إلى قبرص يوم 16 فبراير، خطط كولمان بمهارة للقاء آخر مع هيرلى وأخبره أن شركة كوندور يسعدها أن تقدم خدماتها.

فقال هيرلى: «عظيم. فقد علمنا ببعض الأشياء الطيبة عنك، وسوف تجد أننا ندفع أكثر مما يدفع العسكريون. وهناك الكثيرون ممن يصورون الأفلام لحسابنا هناك. ومعظمهم من رجال الإعلام.ولذلك قلت لابد أنك تعرف الكثيرين منهم. وبشكل أو بآخر لابد أن نرى مايصورونه قبيل إرساله إلى الولايات المتحدة. وسوف نشترى من رجالك كل مايصورونه عن المخدرات، أشخاص، أماكن، معامل، موانى غير مشروعة، إلى آخره. فنحن نريد الصورة كاملة. وإليك مبلغاً من المال تحت الحساب».

وتم التعاقد مع كولمان كاستشارى متعاقد، وحصل من هيرلى على 4000 دولار على مدى الشهرين التاليين رغم أنه لم يقدم لهيرلى أى شىء فى مقابل هذا المبلغ. فلم يكن من الممكن تعريض رجاله فى لبنان، أى شبكة تونى أسمر، للخطر بقيامهم بالتخابر من أجل إدارة مكافحة المخدرات. ولم يكن يعرف أشخاصا آخرين هناك يمكن المخاطرة بهم أثناء مراقبتهم لتجار الهيروين الذين يتمتعون بحماية سوريا لهم فى وادى البقاع.

ويقول كولمان تعليقا على لقائه بهيرلى :

«كان دونليفى على حق. فقد كانوا مجرد مجموعة من رعاة البقر مهتمين بالتفاهات، كل منهم قد أطال شعره وأطلق لحيته ويرتدون أحذية جلدية طويلة الرقبة

وبنطلونات الجينز. لم يكن موظفو السفارة يطيقونهم. ولم يكن من بينهم الكثير من الأشياء المشتركة، وكانوا يتجولون فى الطابق العلوى وهم يرتدون البنطلونات القصيرة. ياله من شيء مريع. تلك هى صورة أمريكا وهى تضطلع بمهامها الخطيرة فى الخارج.

ولكن هيرلى لم يكن شخصاً أحمق. عندما تراه تجده للوهلة الأولى أنه شخص ضخم الجثة يصلح لأن يرتدى بدلة زرقاء ويقوم بتوجيه المرور فى الشوارع. ولكنه كان قد وضع قبرص فى وضع جيد إلى حد كبير ولذلك فقد كان يعتزم أن يتقاعد بعد أن أكمل عشرين سنة فى الخدمة ويمضى بقية عمره هناك. كان هيرلى حاد الذكاء ولكن بطريقة أنانية تعود عليه هو بالمصلحة، وكان لطيفاً مجاملاً إلى حد ليس بالقليل. لكن لو أن أحداً عارضه أو أنه استشعر أن السفارة كانت تحاول فرض قيود عليه. حينئذ يقف فوق مكتبه ويقيم الدنيا ويقعدها، وكان دائم الشكوى من أنهم يعاملونه باحتقار، فقد أعطوه أسوأ مكتب فى المبنى وأسوأ مسكن من بين جميع المساكن التى كان العاملون بالسفارة يعيشون فيها. وكلما شرع هيرلى فى إحدى نوبات هياجه وصياحه، كان دانى حبيب، نائبه، يقف عند الباب من هول احساسه بالصدمة وكانت سكرتيرته «كونى» تصاب بذعر شديد وتحاول تهدئته قائلة: «مابك لاداعى لكل هذا، انزل من فوق المكتب واهدأ ، هل سمعت؟»

لكن هيرلى لم يكن يتأثر بكلام «كونى» فلم يكن يقبل لها توجيهات تأتيه من الآخرين ولا حتى توجيهات تأتيه من الولايات المتحدة. فقد كان هيرلى يعتبر كل العاملين فى إدارة مكافحة المخدرات فى واشنطن أغبياء. ويقول إنهم لم يفهموا مطلقاً أو يفهموا ماكان يفعله من أجل الإدارة. هذا ماأخبرنى به فى البداية ونحن مازلنا على علاقة طيبة. ولكن بعد مضى شهرين على إعطائه 4000 دولار لى مع عدم إعطائه شيئاً فى مقابل ذلك، بدأ هيرلى ينظر إلى شركة كوندور بغضب شديد».

وهنا كان للقيادة دور فى إنقاذ الموقف. ففى يوم 4 أبريل1986 استدعى دونليفى إلى فرانكفورت.

وعندما التقيا سأله دونليفى بعد انتهائهما من الشكليات المتبعة عند كل لقاء : «منذ متى كنت فى ليبيا؟»

كولمان: «لم أذهب إلى ليبيا منذ سنوات. لم أذهب منذ الستينات».

دونليفى : «عموما لم تتغير ليبيا كثيراً منذ ذلك الحين. هل تعتقد أنك

مازلت تعرف الطرق إلى طرابلس؟»

كولمان: «أعتقد ذلك. وعلى أي حال مازلت أعرف بعض الناس هناك؟ لكن لماذا تسأل هذه الأسئلة؟ هل هناك مايستدعى؟

لكن بدا دونليفي وكأنه لم يسمع ما قاله كولمان، فقد قال: هل عندك طريقة للدخول إلى ليبيا؟ أم أن علينا أن نخلق شيئا ما؟ فليس هناك وقت كاف».

كولمان: «لاأود أن أذهب إلى هناك تحت غطاء شركة كوندور. أعنى أنى مازلت بدون كاميرات أو معدات. أعتقد أننى أستطيع أن أذهب إلى هناك كمراسل اخبارى. وأعتقد أنى أستطيع أن أحصل على أوراق تثبت أنى صحفى حر. فهناك اثنان من العاملين فى محطات الإذاعة أستطيع الاتصال بهما لتدبير هذا الأمر».

دونليفى: «فكرة طيبة. لكن عليك أن تستعد بسرعة ياصاحبى. لأنى عندما أقول لك اذهب أريد أن أراك وقد ذهبت. ثم أغلق دونليفى حقيبة أوراقه، فقد انتهى اللقاء.

كولمان: «تعنى أنى ليس من المفروض أن أعرف لماذا سأذهب إلى ليبيا؟»

فجلس دونليفى ثانية وأشعل سيجارة أخرى. فبدا وكأنه على وشك أن يخرج عن قاعدة ظل يتبعها طوال حياته. وقال: «سوف تذهب إلى هناك كى تراقب الآثار المترتبة على عملية «الدورادو كانيون» (ELDORADO CANYON) .

انتظركولمان حتى يكمل دونليفى حديثه، ولكنه لم يقل غير ذلك.

كولمان: «لكن ماهى عملية «الدورادو كانيون هذه؟

دونليفى: نريد أن نوجه ضغطا على القذافى ربما يؤدى إلى إحراجه.

كولمان: «لكن ماذا فعل القذافى مؤخراً؟»

دونليفى: «يكفى أنه وراء قنبلة نادى الديسكو».

كولمان: «تقصد فى برلين؟ ولكن الليبيين لم يفعلوا ذلك».

دونليفى: «أعرف انهم لم يفعلوا ذلك».

عاد كولمان إلى قبرص يوم 6 ابريل إلى مارى كلود فى لارناكا. سعدت كثيراً عندما عاد، فقد كانت تريد أن تخبره بأنها عرفت أنها حامل.

فى اليوم التالى لم يستطع كولمان أن يعمل تفكيره فى أمر عادى مثل ضربة جوية انتقامية تشنها الولايات المتحدة على القذافى. ولذلك انصرف إلى الاتصال هاتفيا بسكرتيرة تحرير إذاعة «ميوتشوال راديو» فى «آرلنجتون» واسمها «ايفيلين ستارنز»، وكانت من قبل تعمل معه فى إذاعة WSGN فى بيرمنجهام بولاية ألباما. وافقت على الفور على أن يقوم بتغطية أخبار أحداث على وشك أن

تحدث فى ليبيا ووعدته بأن ترسل له الأوراق اللازمة فى خلال 24 ساعة. ثم اتصل بوالده، الذى كان يعيش فى «ليك مارتن» بعد تقاعده. وحصل منه على اسم مهندس ليبى كان زميلا له فى السابق. واتصل كولمان به بالتليكس وأخبره أنه سيأتى لزيارة ليبيا.

وافقت القيادة على كل مافعله وأمرته بانتظار التعليمات التى قد تأتيه فى أية لحظة .

وفى 16 أبريل التقى كولمان بدونليفى فى زيورخ كى يعطيه آخر التعليمات. قال له دونليفى إن مهمته فى ليبيا كانت على درجة عالية من الأهمية نظراً لأن المخابرات المركزية الأمريكية قد أخرجت عملاءها من طرابلس استعداداً للهجوم. ثم قال له: ناهيك عن أن المخابرات المركزية الأمريكية ربما قد جعلت القذافى يعرف بأمر الهجوم بسحبها لعملائها، المهم أنه ليس هناك من ينقل إلى الولايات المتحدة أخبار الآثار التى ستترتب على عملية القصف. وتلك كانت مهمة كولمان.

فشكره كولمان متهكما، إذ أن ليبيا واسعة. وبالتالى قد لا يعود قبل مضى ستة أشهر.

إلا أن دونليفى قال له أن مهمته قد لاتستغرق أكثر من ثلاثة أيام. فتقدير الخسائر المادية ليس هدف المخابرات العسكرية، فبإمكانهم القيام بذلك بواسطة الأقمار الصناعية. أما الشىء الذى لايستطيع القمر الصناعى القيام به فهو معرفة تأثير الغارة على الروح المعنوية للشعب الليبى. ماذا سيكون رد الفعل لدى الشعب؟ هل سيكون رد فعل إيجابيا أم سلبيا ؟ وإذا نجا القذافى، هل سيؤدى ذلك إلى إضعاف موقفه كزعيم أو سيؤدى إلى تقويته؟ هلى ستنجح الغارة كوسيلة ردع تثنى ليبيا عن تأييدها للمنظمات التحررية، أم أنها ستؤدى إلى إثارة الرغبة فى الانتقام؟ كانت مهمة كولمان هى أن يتواجد فى الشوارع ويتحدث مع الناس، وأن يعود وقد استشعر تأثير القصف على الشعب الليبى.

كان دونليفى يطرح الأسئلة بطريقة توحى بأنه كان يعرف الإجابات عليها.

وفى صبيحة اليوم التالى للغارة التى قامت بها طائرات «اف111 » والتى جاءت من قواعدها فى بريطانيا لقصف أهدافا فى طرابلس وبنغازى، وصل مراسل إذاعة «ميوتشوال راديو» إلى مسرح الحادث فى 17 أبريل ومعه تصريح بأن يذهب حيثما أراد من القنصل الليبى فى زيوريخ. ولم تصادفه أية مشكلة عند دخوله. كان القذافى حزيناً على وفاة ابنته بالتبنى، وكان يدعو شعوب العالم أن تأتى وتشاهد مافعله الأمريكيون به.

فى قبضة الأخطبوط

وبعد أن التزم كولمان بمعاينة الدمار الذى حدث بمعسكر العزيزية، حيث يقيم القذافى، والدمار الذى حدث عند ميناء سيدى بلال ومطار طرابلس حينما كان ساكنوها ينامون في سكينة وأمن وإذا بالقدر الأمريكى يختطف حياة العديدين منهم أطفالا، وكذلك الدمار الذى أصاب السفارة الفرنسية ومنازل المدنيين المجاورة للمناطق التى استهدفتها الغارة، بعد قيامه بهذا ترك كولمان رجال الإعلام يتصارعون على استخدام الخطوط التليفونية فى فندق الكبير وذهب هو إلى مقصده (ولكى يتجنب الانشغال بإرسال التقارير الاعتيادية على حساب المهمة التى كلفته بها المخابرات العسكرية الأمريكية، كان كولمان قد اتصل بايفيلين ستارنز من زيورخ وأخبره أن الليبيين قد منعوه من الدخول، وهى كذبة مازال يتألم كلما تذكرها) .

ومن حسن الحظ دعاه زميل والده، والذى يعمل بشركة اسو ليبيا، للإقامة معه، لأنه كان من الواضح أن هناك خطراً كبيراً فى أن يبدأ فى استطلاع رأى الشعب الليبى بعد الغارة مباشرة. فقد كانت هناك مشاعر غضب عارمة ضد « السفاحين » الأمريكيين وإذا كان هناك أى شكل من أشكال الانشقاق الداخلى فلابد أنه قد حل محله احساس عارم بالغضب بسبب عدد القتلى فى المدينة والذى وصل إلى 37 قتيلاً وعدد كبير من الجرحى هذا الاحساس جعل الناس ينسون أى شقاق داخلى كان موجوداً أصلا. أضف إلى ذلك تعاطف الشعب مع القذافى لوفاة ابنته بالتبنى ومن ثم فقد اتضح أن غضب الشعب الليبى بسبب الاساليب البلطجية التى تستخدمها الولايات المتحدة قد أدت إلى حشد الشعب الليبى وراء القذافى بتأييد ربما لم يشهد له مثيلاً من قبل.

بدأ كولمان يستطلع رأى العائلات والأصدقاء من الليبيين الذين كان يعرفهم ويتحدث إلى الناس فى منازلهم وفى المقاهى والأسواق وفى الشوارع. لم يجد كولمان شخصاً واحداً لديه الاستعداد لأن يعترف بأن هناك مبرراً ولو ضئيلاً للغارة التى شنتها الولايات المتحدة. وفى ضوء ماسمعه من الناس اتضح أن موقف القذافى قد أصبح من القوة بحيث ربما لم يعد القذافى فى حاجة لحماية حرسه الخاص أو حماية الشرطة السرية له. فقد تلاشى أى احتمال لحدوث انقلاب أو أى تحرك مناوئ لم يكن فى هذا مايدهش كولمان، فهو يعرف العرب جيداً، وإنما الشىء الذى أدهشه هو أنه على مدى ثلاثة أيام من استطلاعه رأى أفراد الشعب الليبى ولم يلحظ أية عداوة لدى أى منهم تجاهه هو شخصياً. وهذا يدل على نضج هؤلاء الناس سياسيا على نحو يفضل المراقبون السياسيون الغربيون تجاهله. فقد كان الغضب

الذى شعر به الليبيون على كل المستويات من الباعة فى الشارع إلى مثقفى الطبقة الوسطى، يكاد يكون موجهاً بالكامل إلى الإدارة الأمريكية وليس اليه هو كفرد أمريكى بدا الأمر وكأنهم ينظرون إليه هو أيضا على أنه أحد ضحايا حكومته كذلك بدا الأمر وكأنهم لايلومونه على أفعال الإدارة الأمريكية ومواقفها العدوانية.

أخبر كولمان دونليفى بكل هذا عند عودته إلى زيورخ يوم 19 ابريل، فقد تحدثا سويا على مدى ساعات حتى حصل دونليفى على كل مالدى كولمان من تفاصيل مما جعل دونليفى يبدو مستغرقا فى تفكير عميق وفى النهاية قال لكولمان: «ياصديقى، أرسل لهيرلى خطابا قل له فيه إنك لن تعود إلى قبرص».

كولمان : «ماذا قلت؟»

دونليفى: «نحن فى حاجة اليك فى الولايات المتحدة لفترة من الوقت».

كولمان: «لامانع. ولكن لماذا لاأخبره هاتفيا بعد عودتى إلى لارناكا؟»

دونليفى : «أريدك أن تتجه من هنا إلى واشنطن مباشرة. فلدينا الكثير من الأشياء التى أود أن أطرحها عليك».

كولمان: «ولكنى لا أستطيع أن أذهب إلى الولايات المتحدة تاركاً مارى كلود، فهى حامل الآن»

دونليفى : « بالطبع لن تتركها ولكنها فى حاجة لبعض الوقت كى تضع أمتعتكما فى الحقائب ثم تلحق بك فيما بعد. ونظر دونليفى إلى ساعته وقال: «اتصل بها. أمامك ساعة من الآن. وإذا لم تضيع الوقت فسوف تتمكن من مغادرة المدينة الليلة».

كولمان : وهناك تونى أسمر أيضا، فاننى لاأستطيع أن أتخلى عنه هكذا، فلديه معلومات كثيرة جداً يريد إرسالها عن الرهائن».

دونليفى : «أعرف ياصاحبى، ولكننا نريدك فى أمر أهم من ذلك، اتصل بمارى كلود واكتب رسالة لهيرلى. سوف تجد تذكرتك فى الاستقبال وأنت تغادر الفندق».

فما كان من كولمان إلا أن تنهد.

دونليفى :« ربما كان من الأفضل ألا تدخل الولايات المتحدة بعد خروجك من ليبيا مباشرة، ولذلك قد يكون من الأفضل أن تعود إلى الولايات المتحدة عن طريق كندا، وتستطيع الدخول من كندا حاملا بطاقة الهوية التى معك باسم «ليفى».

فى قبضة الأخطبوط

فيما بعد حاول دونليفى تعويض كولمان ومارى كولود بأن جعلهما يقضيان عطلة نهاية الأسبوع فى أجازة على نفقة المخابرات العسكرية الأمريكية فى أى الفنادق غير المتاحة للأشخاص العاديين فى جورج تاون. ولكنهما لم يستمتعا بهذه الأجازة من فرط احساسهما بالإجهاد. فمارى كلود كانت تعانى من مشاكل الحمل منذ البداية. أضف إلى ذلك ماتكبدته من متاعب طيلة شهر افترقا فيه كل منهما عن الآخر» واشترطت فى آخر الأمر تحمل متاعب قدومها من قبرص وحدها.

أما كولمان فكان يشعر بإجهاد شديد بسبب المقابلات والأسئلة التى لا حصر لها، فقد التقى بعدد لانهاية له من ضباط ومحللى المخابرات العسكرية الأمريكية فى مجموعة كبيرة من فنادق (رمادا) فى منطقة بالتيمور واشنطن.

لم يكن كولمان يشعر بالإجهاد فحسب بل كان أيضا لأول مرة، يشعر بضيق فيه شيء من القنوط إزاء قائمة الأولويات التى تتبعها المخابرات العسكرية الأمريكية فى الشرق الأوسط، ولاسيما فيما يتعلق بالرهائن الغربيين المحتجزين فى بيروت. وفيما يخص دونليفى وأسياده، ولم يكن هناك أهم من الحفاظ على سلامة شبكة العملاء التى كان تونى أسمر يديرها فى لبنان، فقد كانوا أعين واشنطن وآذانها.

يقول كولمان: «كان بالإمكان تخليص الرهائن من الأسر فى أى وقت أردنا، ولكن لم يكن هناك من يوافق على القيام بعملية إنقاذ لإخراجهم من لبنان. كنا نعرف مكانهم، وكنا نعرف مَنْ حراسُهم، وكنا نعرف ماذا تناولوا من طعام فى الغداء، وكنا نعرف متى وإلى أين سينقلون قبل أن يعرف حراسهم بذلك. ولكن المخابرات العسكرية الأمريكية لم تكن تريد أن تخاطر وتقوم بعمل عسكرى على أساس المعلومات التى كانت تأتينا عن طريق تونى أسمر ورجاله، فهذا من شأنه أن يؤدى إلى انكشاف أمرهم. فلو أننا خسرنا الشبكة من أجل الرهائن فسوف نصبح كمن يسيرون فى حقل ألغام وهم لايبصرون. ولذلك كان لابد من إيجاد وسيلة أخرى. ومن أجل إيجاد وسيلة أخرى استعانت المخابرات المركزية الأمريكية بأمثال منذر الكسار، ودون أن تدرى تسببت فى مسلسل لوكربى بالكامل.

كان أحد الأسباب التى جعلتنى أنضم إلى المخابرات العسكرية الأمريكية أن أتمكن من أن أفعل شيئا لصديقى «جيرى ليفين» فقد أخذه حزب الله رهينة فى بيروت. ولكن تصادف أن أفرج عنه قبل وصولى إلى بيروت. وكنت قد التقيت به فى بيرمنجهام بولاية الباما عندما كان مدير أخبار شبكة WBRC-TV وكنت أنا

مديراً لأخبار إذاعة WSGN وعندما حصل على وظيفة مدير مكتب CNN فى بيروت، أذكر أنى قلت لأحد الزملاء لو أن جيرى أصبح رهينة فى يوم من الأيام فإن خاطفيه من المحتمل أن يضطروا فى النهاية إلى أن يدفعوا مبلغا من المال لشبكة CNN حتى تخلصهم منه باستعادته. ولم أكن مخطئاً تماماً فى هذا القول. فقد كان لسانه بذيئاً يتكلم دون توقف إذا ماأثير والقصة التى كان الجميع يتناقلونها فى ذلك الوقت هى أنه قد أثار كراهية الموظفين اللبنانيين بالمكتب من شدة توبيخه لهم أنهم باعوه لحزب الله فى مقابل قدر من السلام والهدوء.

وعندما استرد «ليفين» حريته كانت وجهة النظر الرسمية فى ذلك هى أنه قد قام بربط عدد من ملاءات السرير ببعضها البعض ثم انزلق عليها هابطا من شباك بالطابق الأعلى، ولكن الحقيقة هى أن نائب رئيس CNN «اد تيرنر» قد اضطر لدفع فدية كبيرة حتى يطلق سراحه. هذه الصفقة قام بالترتيب لها «غازى كنعان» مدير الأمن السوري فى بيروت والذى حصل بطبيعة الحال على نصيبه من المبلغ.

بدأت موجة جديدة من الاختطافات بمجرد أن وصلت إلى هناك عام 1985 فاختطفت «تيرى أندرسون» ثم «برايان كينان» و «جون مكارثى» فى أبريل 1985 وبعد ذلك «تيرى ويت» فى يناير1987.

كان تيرى ويت حالة خاصة بطبيعة الحال. فليس خافيا أنه كان على صلة بأوليفر نورث وبيل كيس بالمخابرات المركزية الأمريكية، فقد كان مكلفا بتحديد أماكن وجود الرهائن. وكل هؤلاء لم يكن يدور بخلدهم أن المخابرات العسكرية الأمريكية من خلال شبكة تونى أسمر - كانت تعرف أين كان الرهائن يختبئون. كان نورث يريد أن يكون بحوذة ويت ميكروفون سري حتى تستطيع المخابرات المركزية أن تتبع تحركاته، ولكن ويت رفض هذه الفكرة، وكان على حق فى ذلك. إلا أن المخابرات المركزية بطبيعة الحال لم تبال برأيه وفعلوا ماأرادوا دون أن يخبروه بما فعلوا. فقبل أن يغادر مطار لارناكا فى طائرة هليوكوبتر تابعة للبحرية الأمريكية كى تنقله إلى السفارة الأمريكية فى بيروت الشرقية كانت المخابرات المركزية قد فتحت حقيبة أوراقه دون علمه ووضعت بداخلها جهاز إرسال ضئيل الحجم ماركة «جايجا هيرتس».

كان هذا التصرف دليلا على غباء نورث ودليلا على عقلية رعاة البقر التى كان يتصف بها دائما فبمجرد أن اختفى ويت توقف الجهاز عن الإرسال، لأن أول شىء فعله خاطفوه هو أنهم أخذوا منه الحقيبة ولم يتركوها معه.

فى قبضة الأخطبوط

بعد شهر من البحث تمكن تونى أسمر من معرفة مكان ويت. فقد وضعته منظمة الجهاد الإسلامى فى موقف السيارات بالدور تحت الأرض فى مبنى من أربعة طوابق فى بعلبك بسهل البقاع. بعد ذلك نقلوه إلى مبنى بالقرب من شارع ميشيل بطرس وبعد ذلك نقلوه إلى المخزن الموجود بالدور تحت الأرضى فى اثنين من مستشفيات بيروت الغربية، وكل من هذين المستشفيين كانت شركة تونى اسمر تزودهما بإمداداتهما الطبية.

هذه المستشفيات كانت تمولها إيران لمعالجة جرحى المعارك ـ من حزب الله وأمل والقوات السورية. وكان المعيار المستخدم للتمييز فيما بينهم هو : مَنْ كان يحارب مَنْ عند إصابة هؤلاء الجرحى؟ وكانت هذه المستشفيات أماكن مثالية لإخفاء الرهائن. ولاينطبق هذا على ويت فقط وإنما ينطبق أيضا على اندرسون ومكارثى وكيتان ومان ومعظم الرهائن الآخرين، فقد احتفظ بهم الخاطفون لفترة أو فترات من الزمن فى تلك المستشفيات فى دورين تحت الأرض لاينفذ منهما الصوت. كما أن الكهرباء والطعام والماء كلها كانت متوفرة. ولو أن أحدهم أصيب بمرض فالإسعافات الطبية كانت تأتيه من أعلى.

كما أن وجودهم بتلك المستشفيات كان فيه ميزة أخرى، وهى حمايتهم من القتال الدائر فى المدينة، فمن من الممكن أن يوجه قنابله أو هجماته إلى مستشفى؟ وعندما كانت هناك ضرورة لنقلهم إلى مكان آخر، من كان سيسترعى انتباهه سيارات تدخل إلى مستشفى أو تخرج منه؟ كانت طريقة بارعة فى إخفاء الرهائن بالفعل.

كانت أيضا طريقة تخفف احساسنا بالذنب لعدم قيامنا بإنقاذ الرهائن . فإذا كان الرهائن يعيشون فى سلام ويجدون القدر المعقول من العناية، فما الداعى إذن لتعريض سياستنا وأولوياتنا في الشرق الأوسط للخطر بالقيام بمحاولة لإنقاذهم بالقوة؟ فالقيام بهجوم مسلح على أحد المستشفيات كان لابد سيؤدى إلى انتقادات حادة على المستوى العالمى ولاسيما لو أن العملية فشلت فى إخراجهم.

رغم هذا كان الجميع يعيشون بالقلق على ويت. ففى إحدى المرات نقلت فى تقرير لى أن ويت كان مصاباً بالسعال فجاءتنى تعليمات بأن أحاول تسجيل هذا السعال فى شريط. ربما أحدهم فى البنتاجون قد اعتقد أنه بإمكانهم أن يعرف حالته الصحية بالاستماع إلى سعاله المسجل على الشريط. وفى مرة ثانية جاءتنى تعليمات بأن أتحرى عما إذا كان المستشفي قد وصله سرير كبير. فلأن اللبنانيين

قصار القامة بينما ويت كان طويل القامة. فأعتقد أن واشنطن كانت ستستنتج من ذلك ما إذا كان الجهاد الإسلامى يعامله معاملة طيبة أم لا.

من حسن حظ ويت أنهم ينقلونه من مكان إلى آخر. أذكر أنهم فى احدى المرات نقلوه داخل ثلاجة، ولكن الطريقة المعتادة لنقل الرهائن كانت بلفهم فى بطاطين أوفى سجادة ثم ربطها بشريط لاصق ثم تغطية البطانية أو السجادة بملاءات السرير ثم وضعهم على نقالات وإخراجهم فى وقت متأخر من الليل ثم وضعهم فى سيارة إسعاف. أو فى صندوق سيارة وكنا نتبادل الإشارات بيننا وبين واشنطن قبل وأثناء وبعد نقل كل رهينة. فقد كان علينا أن نتابع ويت بصفة خاصة طوال الوقت.

ولم يكن الحال على هذا النحو حينما يتعلق الأمر بجون ماكرثى. فقد كان موقف بريطانيا منه يقوم على أنه مجرد صحفى. وكان قد تلقى تحذيراً فى الليلة السابقة على اختطافه بألا يحاول الذهاب إلى المطار، ولكنه ذهب إلى المطار رغم ذلك. ولذلك فالانطباع الذى تكون لدينا هو أنهم كانوا يرون أنه هو الملام على اختطافه. ومثل أندرسون وكينان وغيرهما من الرهائن كان مكارثى فى أسفل قائمة الأولويات. فلولا «جيل موريل» والعاملون بشبكة WTN، فالحكومة البريطانية كانت ستتركه فى الأسر إلى الأبد.

كانت الضجة الدائرة حول الرهائن فى ذلك الوقت مجرد خطب سياسية رنانة. فلم يكن هناك من يستطيع أن يتحرك داخل قطاعات بيروت المختلفة دون موافقة قوات الاحتلال السورية. فلو أن السوريين لم يسمحوا لحزب الله بالتواجد فى الضواحى الجنوبية ببيروت، ما كان لإيران أن يكون لها وجود هناك أيضا. وعندما كان السوريون يقولون : «نحن لانعرف أين يوجد الرهائن ولكن يسعدنا أن نحاول تحديد مكانهم» - فكل ماكان عليهم أن يرفعوا سماعة التليفون. ناهيك عما كانت الحكومة الأمريكية تقوله وناهيك عما كان الشعب الأمريكى يظنه فتلك هى الطريقة التى كانت تجرى بها الأمور. فما كان من الممكن أن تمر دقائق على اختطاف إحدى الرهائن دون تصريح من السوريين.

كان اللواء غازى كنعان، قائد المخابرات العسكرية السورية فى لبنان، على علم بنقل الرهائن من مكان إلى مكان آخر. ولكن قد تسألنى : كيف عرفت ذلك؟ السبب فى ثقتى من ذلك هو أنه كان لنا من يعيش داخل بيته. فقد كان يعاشر إحدى الخادمات الفلبينيات اللاتى كن يتجسسن لحساب تونى أسمر.

فى قبضة الأخطبوط

والحقيقة هى أن الرهائن قد استغلهم الجانبان بلا رحمة من أجل تحقيق أغراض سياسية وتكتيكية. فإذا ماسلمنا على سبيل المثال بأنه لم يكن بالإمكان تعريض شبكة أسمر للخطر إذا ماقمنا باستعمال القوة لإنقاذهم، فقد كان هناك سبب آخر جعلنا أيضا نتركهم حيثما كانوا، فقد كنا فى حاجة لأن نبقى حافظ الأسد فى منصبه رئيسا لسوريا. فهو أكثر السياسيين دهاء فى الشرق الأوسط، وكنا ندرك أننا نستطيع أن نتعامل معه.

فلو أننا استعملنا القوة لإنقاذ الرهائن فقد نتسبب فى حدوث قلاقل من شأنها أن تؤدى إلى استيلاء المتطرفين الإسلاميين على الحكم فى سوريا، مما قد يسبب لنا مشاكل أفدح من المشاكل الناجمة عن وجوده فى الحكم. ولهذا، وقبل حرب الخليج بوقت طويل، أصبح الأسد قوة تعادل قوة صدام حسين، وبهذا حقق أحد أغراضنا عندما جعل اية الله خمينى يلتزم الهدوء. إن التعامل مع وغد لديه الاستعداد للتواطئ ولايهتم إلا بالمصلحة الذاتية مثل الأسد أسهل بكثير من التعامل مع متعصب دينى يشغل منصب الرئيس. تلك كانت الأولويات. فكان على الرهائن أن يبقوا حيثما كانوا. وكان علينا أن نلعب اللعبة. ولكنى لاأستطيع أن أقول إنها كانت لعبة ممتعة».

بعد قضاء عطلة نهاية الأسبوع فى جورج تاون، انتقل كولمان وزوجته إلى منزل أسرته الريفى على شاطئ بحيرة «مارتن» بالقرب من «اوبيرن» بولاية الباما، فى انتظار مهمته التالية. وكان دونليفى على اتصال دائم بالتليفون، وكان فى بعض الأحيان يتحدث إلى والد كولمان على أنه كولمان ذاته وذلك للشبه الكبير بينهما فى الصوت.

«كان والدى يقول لدونليفى : «أعتقد أنك تريد أن تتحدث إلى «ليس» (LES) الآخر ثم يسلمنى إلى السماعة ويقول بصوت عال حتى يسمع دونليفى : «إنه الشبح».

ورغم أن المخابرات العسكرية الأمريكية كان لديها بعض الخطط للاستفادة من والدى، فلم تكن في عجلة من أمرها بشأن إرساله إلى الشرق الأوسط. ولكنها كانت قد اتخذت الترتيبات اللازمة لأن يسجل كولمان نفسه فى الدراسات العليا مع حصوله على وظيفة معيد بجامعة «أوبيرن» وهى واحدة من جامعات كثيرة بنيت على أراض تبرعت بها الحكومة وتقوم بأبحاث سرية لصالح الحكومة. ولكن ما من أحد فى الجامعة ينبغى أن يعرف أنه يعمل لحساب المخابرات العسكرية الأمريكية.

ومن أجل الحفاظ على الغطاء الذى كان كولمان بعمل من خلاله اتخذ دونليفى الترتيبات على راتبه الشهرى من خلال حوالات أمريكية اكسبريس وهى قابلة للصرف لدى محلات « سيفن تو اليفن» فى فيرجينيا »

وفى 31 أغسطس، قبل بدء الدراسة فى فصل الخريف بثلاثة أسابيع اتصل دونليفى من واشنطن وأخبره أنه لابد أن يسارع فى زيارة عاجلة إلى لبنان.

فقال له كولمان : «مستحيل. مارى كلود من المنتظر أن تضع حملها فى خلال أربعة أسابيع. و لاأستطيع أن أتركها هنا. لاأستطيع أن أسافر قبل مولد الطفل المنتظر».

دونليفى : «أنا أفهم تماما شعورك ياصاحبى. وما كنت لأطلب منك ذلك لولا وجود مشكلة هامة هناك. فلو أن هناك من أستطيع أن أرسله بدلاً منك لأرسلته. ولن تبقى فى لبنان أكثر من يومين».

كولمان: «اسمع يا «بيل»...

دونليفى: «لاأستطيع أن أتحدث عن هذا الموضوع فى التليفون. تعال إلى هنا كى نتحدث فى الموضوع».

فى 3 سبتمبر التقيا على العشاء فى محل اسمه «ديزان» على طريق «جيف ديفيز» السريع فى مدينة كريستال سيتى بولاية فرجينيا.

دونليفى: «آسف لتصرفى معك على هذا النحو. ولكن هناك مصلحة قومية طارئة ولايقوم بها أحد غيرك».

كولمان : بيل كنت أود أن أساعدك ولكن... »

دونليفى: «للأسف ليس أمامنا مجال للاختيار. وسوف تعود فى خلال أسبوع. أعدك بذلك أما مارى كلود فسوف تكون بخير. وربما بإمكانك أن تطلب من أحد ما البقاء معها حتى تعود . بعض أفراد الأسرة مثلاً» .

كولمان: «انتظر يابيل.. »

دونليفى: «لقد حجزنا لك على طائرة من دلاس إلى هيثرو بعد غد. وبذلك ترجع إلى هنا فى موعد أقصاه الرابع عشر.

كولمان :«هذا ليس أسبوعا. هذا عشرة أيام».

دونليفى: «على الأكثر. بإمكانك أن تسرع فى أداء مهمتك وبذلك تعود قبل ذلك بيوم أو يومين.

كولمان : «يعتمد هذا على نوع العمل الذى تريدنى أن أقوم به».

دونليفى : «ستعجبك مهمتك هذه المرة. ولكن انتهِ من تناول طعامك الآن. وسوف أخبرك بها فى الصباح».

كان على كولمان أن ينتهى من تناول طعامه . فهذه أوامر عسكرية . فهو يتعامل مع العسكريين .

فى صباح اليوم التالى جاء دونليفى إلى غرفته ليوضح له المهمة التى سيقوم بها. فقال: «سوف تقوم بمهمتين أولا سوف تحصل على معدات الفيديو التى تحتاجها لشركة كوندور وتأخذها معك إلى هناك. فقد اتفق تونى أسمر مع اثنين من المصورين على التصوير لحسابنا قرب المطار. وعندما ينتهون من ذلك ستقوم بإحضار هذه المعدات والفيلم إلى الولايات المتحدة.

كولمان: «تقول إنها مصلحة قومية طارئة. فأين هى تلك المعدات إذن؟»

دونليفى: هذا هو ماستفعله لتحصل عليها «وفتح دونليفى حقيبة أوراقه وأخرج مظروفا منها ووضعه على السرير، وقال: ستجد فى هذا المظروف 2200 دولار، وهذا يكفى لأن تشترى جهاز فيديو ماركة سونى من محلات «ايرول للفيديو» فى «فولز تشيرتشى» عليك أن تستقل سيارة أجرة إلى هناك وتجعلها تنتظرك حتى تشترى الجهاز وتعود بك في ساعة واحدة.

صدرت عن كولمان إيماءه برأسه. ولولا ثقته فى دونليفى لتوقف عن التعاون معهم فى هذه اللحظة.

وقال : «قلت إنك تريدنى أن أقوم بمهمتين، ماهى المهمة الثانية؟»

دونليفى: «سوف أخبرك عندما تعود» .

بعد ساعة عاد كولمان إلى الفندق ومعه جهاز سونى اشتراه من محلات إيرول. وأعطى الايصال لدونليفى فقام دونليفى بتسجيل بيانات الجهاز فى إحدى صفحات دفتر أصفر صغير وطلب من كولمان التوقيع عليها باسم «بينجامين بى».

دونليفى: «والآن وبعد أن أصبحت مستعداً للسفر، إليك بالمصلحة القومية الطارئة» .

أخرج دونليفى لعبة كمبيوتر «النطق والهجاء» ماركة «ماتيل» وما أن رآها كولمان حتى جلس ببطء وقال «ماهذا الكلام الفارغ «أهى دعابة؟»

دونليفى : «ليست دعابة ياصاحبى». وأضاف دونليفى بجدية شديدة «أريدك أن تأخذ هذه إلى تونى أسمر»

كولمان: «ماهذا يابيل، هل تمزح معى. أتريدنى أن أخاطر بزواجى من أجل

هذا ولاشىء غير هذا.

دونليفى: «أتذكر مافعلت منذ عام مضى. عندما أفسدت صفقة شبكة الإذاعة المسيحية والكونترا؟ هذه هى الخلاصة. هذه هى الوسيلة التى ستنهى بها أمر هذه الصفقة.

كولمان: «بهذا الشىء؟»

دونليفى: «نعم. فهذه اللعبة تحتوى على شىء إضافى».

فحمل كولمان اللعبة فى يده محاولا التيقن من وزنها، وقال: «ألن ينفجر فىّ هذا الشىء الذى وضعته بالداخل؟»

دونليفى: «لم نضع شيئا من هذا القبيل. بل وضعنا دائرة إضافية. وعندما تلتقى مع أسمر كلمة السر الخاصة بك وهو ايضا سوف يسجل كلمة السر به. وبهذا تسترجعان المعلومات التى سجلها على هذه الدائرة الإضافية. هذه المعلومات يعرف أسمر ماذا يفعل بها.

كولمان: «ياإلهى. ماذا لو أنى نسيت هذه الكلمة. أنت تعرف مدى قدرتى على تذكر مثل هذه الأشياء؟

دونليفى: «لن تنسى هذه الكلمة بحيث أنك من الجنوب، ماهى الكلمة الدارجة فى الجنوب بمعنى «فول سودانى».

كولمان: «اتعنى «جوبر» (GOOBER)؟

فابتسم دونليفى ابتسامة عريضة.

فى اليوم التالى استقل كولمان الطائرة إلى هيثرو ومعه جهاز الفيديو وجهاز النطق والهجاء ووصل إلى هيثرو فى صباح يوم 6 سبتمبر. ومن هناك استقل طائرة تطير بدون توقف إلى لارناكا بقبرص وبعد أن نام لمدة أربع ساعات استقل العبارة إلى جونيه فى منتصف الليل. كان فى استقباله خطيبة تونى أسمر «جيزيل». وهى شقيقة مارى كلود. وذهب معها لتناول طعام الغداء فى منزل العائلة فى «صربا».

وفى يوم الاثنين 8 سبتمبر التقى مع أسمر فى مكتبه فى كرانتينا وبعد أن اختبرا أجهزة الفيديو أرسلوا المصورين الذين كان أسمر قد اتفق معهم كى يقوموا بتصوير الأماكن التى كانت القيادة قد حددتها فى القطاعات الغربية من بيروت، وهى أماكن كان كولمان يعتقد أن الرهائن محتجزون بها، ثم وضعا جهاز النطق والهجاء على مكتب أسمر وقاما بتجهيزه للعمل وفقا للتعليمات المرفقة به ثم سجل كل واحد منهما كلمة السر بواسطة أزرار الجهاز.

فتدفق من الجهاز وصف تفصيلي للزيارات التى قام بها «روبرت ماكفرلين» و أوليفر نورث» لايران بجوازات سفر أيرلندية للترتيب لبيع صواريخ TOWوقاذفاتها للحكومة الإيرانية فى مقابل اطلاق سراح الرهائن الأمريكيين، كذلك معلومات تفصيلية عن التحويلات النقدية وحسابات البنوك مع تواريخ تلك التحويلات والأماكن التى تمت بها. ومعظم هذه المعلومات تشير إلى وقائع ومحادثات لايمكن أن يعرف بأمرها إلا المفاوضون الايرانيون أو المفاوضون الأمريكيون.

فقال كولمان: «ياإلهى «كأن كولمان يعرف أن نرث فقد حظوته لدى البنتاجون، ولكن الآن قد فهم شيئاً جديداً عما يحدث. وقال لأسمر : «ماذا سيفعل بهذه المعلومات؟» فنظر أسمر إليه نظرة فيها جدية وفيها هدوء، دون أن يجيب على السؤال و لذلك لم يصر كولمان على أن يحصل على جواب.

غادر كولمان بيروت ومعه جهاز التصوير وشرائط الفيديو يوم 11سبتمبر ووصل إلى قبرص يوم 12 وفى اليوم التالى سافر إلى هيثرو وبعد ليلة قضاها فى لندن سافر إلى مونتريال ومنها إلى مطار بالتيمور واشنطن الدولى باسم توماس ليفى. ونزل بفندق رمادا ان، كما أخبره دونليفى. وصل دونليفى وبصحبته عميل آخر صباح اليوم التالى لاستجواب كولمان على مدى يوم كامل. وفى تلك الليلة سافر كولمان إلى الباما ليلحق بمارى كلود فى البيت الريفى على شاطىء «ليك مارتن».

وفى 23 سبتمبر بدأ الانتظام في الدراسات العليا فى التدريس في جامعة «أوبيرن» وفى يوم 2 أكتوبر، أى فى الموعد المحدد بالضبط وضعت مارى كلود مولودة أسمياها «سارة»

وفى نفس الوقت قام أحد الجواسيس العاملون مع أسمر بتسليم المعلومات التى كانت مسجلة بجهاز النطق والهجاء إلى قريب له يعمل فى صحيفة «الشراع» وهى مجلة إخبارية تصدر فى بيروت بالعربية ومواليه لسوريا. وعندما نشر الخبر يوم 3 نوفمبر التقطته وسائل الإعلام الغربية فى الحال فأحدث فضيحة عالمية اضطر الرئيس ريجان من شدة الحرج الذى نتج عنها إلى فصل نورث من منصبه يوم 25 نوفمبر 1986، كما قبل استقالة الأدميرال جون بويند يكستر خليفة ماكفرلين فى منصب مستشار الأمن القومى، وظل ريجان يحاول طوال المدة الباقية من فترة حكمه أن يتفادى الآثار السلبية المترتبة على فضيحة «إيران جيت».

ويقول كولمان: «معظم الناس كانوا يظنون أن الايرانيين هم الذين فضحوا أمر نورث وماكفرلين وبوينديكستر. بل إن البعض اعتقد أن الروس هم الذين سربوا هذه الأخبار بعد فشل قمة «ريكيافيك» ولكن لا الروس ولا الإيرانيون فعلوا ذلك، فالذى فعل ذلك هو البنتاجون. وبصفة خاصة المخابرات العسكرية الأمريكية. بل إنها فعلت ذلك، بفضل جهاز النطق والهجاء الذى يلعب به الأطفال» .

الفصل الحادى عشر

شنت الصحافة هجوما شديدا على شركة (بان امريكان) لإهمالها فى تأمين طائراتها بمطار فرانكفورت، وكانت الصحافة محقة فى ذلك، ولكن الصحافة لم تكن محقة فى هجومها على محاولات (بان امريكان) للتثبت من الطريقة الحقيقية التى وضعت بها القنبلة بالطائرة. كان الاعتقاد الشائع هو أن إهمال (بان امريكان) قد سمح للإرهابيين بالوصول إلى الطائرة، ولكن المعلومات الاستخباراتية كانت تشير إلى أن إجراءات الشركة الأمنية قد كان هناك من تخطاها.

وفى غمرة تعاطف الرأى العام مع عائلات الضحايا، تناسى الرأى العام أن أية طائرة ركاب تحمل العلم الأمريكى كان من الممكن أن تكون هدفًا لهذه العملية الإرهابية. ومن ثم، يمكن القول أن (بان امريكان) وشركات التأمين التى تتعامل معها وأسر 16 من موظفيها هم أفراد طاقم الطائرة كانوا جميعا ضحايا حرب تشنها عليهم الولايات المتحدة.

إذن كان من الممكن أن توصف الحكومة الأمريكية بتحضُّر ورُقىٍّ أساليبها لو أنها حرصت على التخفيف من وطأة الكارثة على كل من تأثروا بها وحرصت فى آن واحد على تعقب ومعاقبة الجناة. ولكن الحكومة الأمريكية، ولأسباب تخصها هى، لم تفعل هذا ولاذلك. **فقد حرصت الحكومة الأمريكية أولا على أن لا تلام على الكارثة كليا أو جزئيًا، كما حرصت ثانيا على التدخل كى لا تأخذ العدالة مجراها، سواء بالنسبة للضحايا أو القتلة، وذلك بالتعلل باعتبارات المصلحة السياسية.**

إن عدم حرص الحكومة على أن يكون رد فعلها هو رد الفعل السليم لم يؤد فقط إلى إثارة الشكوك حول نوايا الحكومة (مما أدى إلى إطلاق العنان لجميع أنواع التكهنات المريضة حول أفعالها ودوافعها)، وإنما أدى عدم حرصها على هذا إلى أن تزداد معاناة (بان امريكان) كضحية من ضحايا الحادث. فأيًا ما كانت جوانب القصور فى إجراءاتها الأمنية فى مطار فرانكفورت، فإن شركة (بان امريكان) وشركات التأمين المتعاملة معها من حقهم قانونا أن يدفعوا عن أنفسهم تهمة «سوء

التصرف المتعمد». ولكن الحكومة قد فرضت سيطرتها على جميع المستندات والشهود، فالحكومة حريصة على أن تتجنب الإشارة إلى أنها مسئولة عما حدث. ولذلك فلم تتمكن شركة (بان امريكان)، بدون هذه المستندات وبدون هؤلاء الشهود، من الدفاع عن نفسها. لقد وصلت (بان امريكان) إلى قاعات المحاكم وهى عاجزة مفلسة وقد أعدت لأن تكون كبش فداء.

وعندما تولى جيمس شونيس القضية، بعد وقوع الكارثة بعشرة أيام، كان بعض موظفى الحكومة يعرفون من قبل كيف وأين وضعت القنبلة بالطائرة فى رحلتها رقم 103 ولكن اتضح علي الفور أن الحكومة لم تكن تعتزم أن تكشف عن بعض من معلوماتها لشركة (بان امريكان) أو أنها كانت فى سبيلها للتعاون مع الشركة تعاونا صادقا.

فمنذ اليوم الأول، وعلى المستوى السياسى، كان الغرض من التحقيق ليس الكشف عن الحقائق وإنما إثبات أن (بان امريكان) تستحق اللوم على أنها سمحت لإرهابيين بالوصول إلى الطائرة.

لم يبق أمام (بان امريكان) إلا أن تتقبل المسئولية عن الحادث أو أن تقوم بتحقيقاتها الخاصة فيه. ولهذا كلفت الشركة «ويندليز وماركس وديفيزو وآيفز» بتحضير دفاع عن الشركة والتحقيق فى الأقاويل التى كانت تلمح إلى تواطؤ الحكومة والتى كانت قد بدأت تطفو إلى السطح بالفعل. فإذا كانت واشنطون مصرة على أن تثبت أن القصور فى إجراءات (بان امريكان) الأمنية هو السبب الوحيد فى وقوع الحادث. فإن دفاع (بان امريكان) الوحيد هو أن تثبت أن واشنطن كانت مسئولة بنفس القدر على الأقل.

كان أول خيط حقيقى تتبعه «شونيس» هو المكالمة التليفونية التى تمت يوم 29 ديسمبر 1988 بين «مايكل جونز» من إدارة أمن شركة (بان امريكان) «فى لندن وبين «فيليب كونيلى» مساعد مدير تحقيقات جمارك وضرائب صاحبة الجلالة. دوَّن جونز بدقة متناهية كل ماورد بهذه المكالمة من تفاصيل بفضل خبرته لمدة عشرين عاما كشرطى سرى برتبة رقيب فى شرطة مدينة لندن. ومن بين ماجاء بالمكالمة قول «كونيلى». «هل درست فكرة أن يكون قد حدث تبديل للحقائب؟».

وفى مكالمة ثالثة بينهما - دوَّنها جونز أيضا بكل تفاصيلها - اتضح أن «كونيلى»كان قبل الكارثة قد حضر اجتماعا فى فرانكفورت بين مختلف الأجهزة

الحكومية التى كانت تراقب عملية تهريب للمخدرات عبر مطار فرانكفورت كان يجرى فيها تبديل للحقائب.

وعندما تتبع «شونيس» هذا الخيط قاده إلى قبرص ولكنه وجد نفسه فى طريق مسدود عندما رفضت إدارة مكافحة المخدرات بنيقوسيا مناقشة الأمر بحجة حماية الأمن القومى. (بعد مضى عامين بدأ «كونيلى» يشكك فى محتويات هاتين المكالمتين كما رواها «جونز» ولكن فى ذلك الوقت كان الأخطبوط قد أوشك على إتمام فعلته. أما بعد وقوع الحادث مباشرة فلم يكن هناك مايدعو كونيلى إلى أن لايكون متعاونا أو مايدعو جونز إلى أن لايكون صادقا عند تدوين إحدى النقاط فى مفكرته).

وفى أبريل 1989 علم «شونيس» من أحد زملائه بأمر «جوفال أفيف» وهو محقق أمريكى من أصل اسرائيلى له سمعة طيبة كمحقق قادر على التوصل إلى نتائج هامة. علم «شونيس» أيضا أن جوفال أفيف كان قد أخبر زميله هذا أن بعض مصادره داخل الوسط الاستخباراتى لديهم معلومات هامة عن سقوط طائرة (بان امريكان) فى رحلتها رقم 103 وبعد أن أوصت تسع شركات محاماة كبيرة باللجوء إلى أفيف، تعاقد شونيس معه هو وشركته، «انترفور» لتتبع هذه الخيوط. فما كان من أفيف إلا أن سافر على الفور إلى أوروبا. ورغم أن بعض من أوصوا باللجوء إليه قد حذروا من «حماسه الزائد عن الحد» وقالوا أنه لابد من إخضاعه لتوجيهات محددة، فقد اعتقد شونيس فى ذلك الوقت أن هذا ما هو إلا مدح وليس تحفظًا عليه.

وبعد شهرين قدم أفيف تقريره الذى اكتسب فيما بعد سمعة سيئة.

لم يكن من الغريب أن يشعر شونيس بسبب التقرير «بانزعاج شديد»، لأنه يشير إلى أن الحكومة قد ارتكبت أخطاء خطيرة ويشير كذلك إلى أن موظفى (بان امريكان) قد وضعوا القنبلة بالطائرة». وهكذا فبينما كانت دعوى التعويض المرفوعة على (بان امريكان) تعتمد على افتراض أن القنبلة قد اخترقت أمن (بان امريكان)، كان تقرير «أفيف» يقول أن القنبلة لم تخترق أمن (بان امريكان) وإنما تجاوزته بالاحتيال والمراوغة. وحيث أن هذه النتيجة تؤيدها إلى حد ما المكالمتان الهاتفيتان اللتان جرتا بين «جونز» و«كونيلى» وغير ذلك من المعلومات السرية، فقد شعر شونيس وزملاؤه أنهم مضطرون إلى وضع نتائج أفيف موضع الاختبار.

قال شونيس موضحا فيما بعد: «ولكى نقدم لموكلينا دفاعا سليما قررنا أن نستصدر إنذارات قضائية لعدد من الوكالات الفيدرالية في محاولة للتيقن من

وجود أية مستندات لدى الحكومة من شأنها أن تؤكد أو تنفى ماجاء بتقرير أفيف».

وبسبب حساسية محتويات التقرير، فإن الاطلاع عليه لم يكن متاحا إلا للمحامين المكلفين بالقضية. كذلك لم يسمح لأحد بقراءته فى (بان امريكان) إلا رئيس مجلس الإدارة «توماس بلاسكيت» والنائب الأول لرئيس الشركة «جون ليندساى» ونائب المستشار العام «جريجورى بوللر». ولم يسمح لأحد غيرهم بأن يعلم بأمر الانذارات التى كان شونيس يعتزم إرسالها إلى الوكالات الحكومية للاطلاع على مستنداتها. (ويقال أن بلاسكيت بمجرد أن عرف بنتائج أفيف قال مندهشا: «أتعنى أن المخابرات المركزية الأمريكية تستخدم طائرات (بان امريكان) فى تهريب المخدرات؟ كنت أعتقد أنى أنا الذى أدير هذه الشركة»).

ومن الأمور الهامة أن بلاسكيت أخبر شونيس فيما بعد «أنه بنفسه قد أخبر وزير الخارجية جيمس بيكر ومدير المخابرات المركزية «وليام ويبستر» بمحتويات تقرير أفيف وباعتزام الشركة أن ترسل إنذارات قضائية إلى عدد من الوكالات الفيدرالية».

وسواء كان الكشف عن أمر الإنذارات لوزير الخارجية ومدير المخابرات المركزية له علاقة برد فعل الحكومة أم لا، فعندما وصلت الإنذارات يوم 29 سبتمبر قالت الهيئات الحكومية التالية بوضوح أنها لا تعتزم الالتزام بتلك الإنذارات، وهذه الهيئات هى: مكتب التحقيقات الفيدرالى وإدارة مكافحة المخدرات المركزية ومجلس الأمن القومى.

وسواء كان الكشف عن أمر الإنذارات قبل صدروها له علاقة بتسرب التقرير أم لا إلى عضو الكونجرس «جيمس ترافيكات» ووسائل الإعلام فى شهر نوفمبر، فإن نشر نتائجه فيما بعد فى جميع أنحاء العالم قد أضر بمصداقية محاولة شونيس لاختبار نتائج التقرير إلى الحد الذي لم يعد معه أحد يميل إلى التعامل مع التقرير بجدية.

غضب شونيس عندما وجد نفسه فى هذا الموقف الذى أضر به، ولذلك واجه أفيف مرتين بخصوص تسرب التقرير، ولكن أفيف نفى فى المرتين أن يكون وراء تسرب التقرير.

وفى شهر نوفمبر استدعت الحكومة شركة (بان امريكان) لإبطال إنذاراتها

فى قبضة الأخطبوط

أمام القاضى «توماس بلات» وفى المنطقة الفيدرالية الشرقية بنيويورك. انعقدت المحكمة للتداول مرتين فى محاولة لإنهاء النزاع، مع قيام المحكمة بمحاولة لتحديد الامتيازات القانونية التى كانت تطالب بها الحكومة.

وعلى أساس الأوراق التى قدمت للقاضى «بلات» للاطلاع عليها فى جلسة سرية، شعر القاضى بلات أن الحكومة ربما كان من حقها أن تدفع بأن المستندات التى تطالب (بان امريكان) بالاطلاع عليها كانت تتمتع بحق الحكومة في حماية أسرار الدولة ولكن محامى الحكومة لم يبد استعداده لتقبل ما أشار إليه القاضى بلات. فى الحقيقة لم تحدد الحكومة سببا واضحا لرفضها الكشف عما لديها من مستندات، وهذا ماجعل المحكمة تشعر بأنه ربما وجب عليها أن ترجىء الدعوى المدنية المرفوعة ضد (بان امريكان) حتى تنتهى التحقيقات الجنائية. ولهذا أمر القاضى بلات الحكومة بأن تبحث عن أية مستندات لها علاقة بتحديد كيف وأين وضعت القنبلة بالطائرة وكذلك أية مستندات لها علاقة بأية إنذارات تلقتها الحكومة قبل وقوع الكارثة.

ولكن بدلا من الامتثال لأوامر المحكمة، قامت الحكومة «بتجميع الاتهامات» التى جاءت بتقرير أفيف وأصدرت الحكومة تعليمات لجميع الهيئات الفيدرالية المعنية بأن ترد على هذه الاتهامات بإصدار إقرارات تقول فيها أنها ليس لديها من المستندات ما يؤيد ما جاء بتقرير أفيف. معنى هذا أن هذه الهيئات الحكومية قد ضيقت نطاق المهمة التى كان القاضي قد كلفها بها. ولذلك تأكدت لدى شونيس شكوكه فى أن الحكومة كان لديها ما تود إخفاءه ولذلك حرصت على الحصول على شهادات خطية من هؤلاء الممثلين الذين وقعوا على الإقرارات. إلا أنه فى مداولة أخرى عقدت فى 5 أبريل 1990، حكمت المحكمة في غير صالحه لأن إنذارات الشركة للحكومة ودفع الحكومة ببطلان الإنذارات كلاهما لم يبتّ فيها بعد.

وبوصول كل من الطرفين إلى طريق مسدود لاسبيل للخروج منه، دعت المحكمة إلى مداولة أخرى يوم 27 يوليو، وفيها قال القاضى بلات للمحامى أن واشنطن ليس بإمكانها أن تستمر فى حجب أدلة ذات صلة بالحادث، ثم أمر الحكومة بأن تسلم جميع المستندات التى لها علاقة بكيفية ومكان وضع القنبلة بالطائرة حتى تطلع عليها المحكمة فى جلسة سرية فى موعد أقصاه 1 أكتوبر 1990.

وهنا اقتنع «شونيس» أن بحثه عن أدلة تقبلها المحكمة يوشك أن يصل إلى شيء ما. ولذلك قرر أن يتتبع خيوطًا أخرى فى تحقيقاته، ولاسيما أن جوفال أفيف لم يعد له دور في التحضير لدفاع (بان امريكان)، وذلك بعد اللامبالاة غير المفهومة التى تعاملت بها الشركة مع نتائج اختبارات الكشف عن الكذب التى أجريت على توزكو واونيل فى فرانكفورت، أضف إلى ذلك المحاولة الأغرب التى قام بها مكتب التحقيقات الفيدرالى لتخويف خبير جهاز الكشف عن الكذب الذي أجرى الاختبارات. أصبح أفيف بعد كل هذا أحد أسباب الموقف الحرج الذى وجدت (بان امريكان) نفسها فيه بعد تسرب التقرير. وأصبح أفيف مصدراً لمزيد من الحرج عندما تسربت نتائج اختبارات الكشف عن الكذب أيضا. ولكن عندما واجهه شونيس مرة أخرى أنكر أفيف أن يكون له دخل بتسرب نتائج الاختبارات. وفى 31 مايو 1990 استقال أفيف من عمله كمحقق لدى (بان امريكان)، والسبب الرئيسى هو أن شونيس قد رفض أن يأخذ بنصائحه.

ويحكى عن أفيف أنه قال: «هذه هى المشكلة، فأنا أقود الهجوم فى اتجاه أعلى التلّ، ولكنى أنظر خلفى فلا أجد قوات تتبعنى. فكلهم قد اختبئوا خلف الأشجار فى انتظار أن يروا ماذا سيفعل جوفال».

بعد تسرب تقرير انترفور حاول محامى عائلات الضحايا أن يحصل على شهادة كتابية من أفيف ولكن شونيس دفع ببطلان الإنذار بحجة أن تقرير أفيف يتمتع بالسرية بفضل ما يسمى بمبدأ حماية أدلة المحامين. ولكن ردا على هذا، قال المدعون أن حماية هذا المبدأ حق تنازل عنه أما (بان امريكان) ذاتها أو أفيف وذلك بتسريب التقرير لوسائل الإعلام. ثم أحال القاضي بلات النزاع إلى القاضية «الين روس» للفصل فيه.

وبعد استماعها لعدد من الشهود، من بينهم أفيف و«جون ميريت» الصحفى بالأوبزيرفر، والذى كان قد أجرى حديثا صحفيا مع أفيف فى نوفمبر 1989، وجدت القاضية آلين روس أن أفيف قد أفشى جزءا من أسرار تقريره أثناء حديثه مع ميريت وبذلك يكون قد تنازل عن، الحماية التى كان من الممكن أن يتمتع بها تقريره فى ظل مبدأ حماية أدلة المحامين. وعند صياغتها لرأيها كتابة فى 27 يوليو 1990 ، قالت القاضية آلين روس أن شهادة أفيف «لاتصدق» ولكن معظم وسائل الإعلام فسرت هذا القول على أن القاضية كانت تعنى أن نتائج تقرير أفيف «لاتصدق». كانت القاضية روس فى الواقع تشير إلى إنكاره أن يكون قد قام

بتسريب التقرير بنفسه، فهى لم تشر على الإطلاق من قريب أو من بعيد إلى محتويات التقرير عندما استخدمت هذه العبارة (من الغريب أن القاضية روس قد حكمت بحق المدعين فى الحصول على شهادة مكتوبة من أفيف، ورغم ذلك لم يسعَ محاميهم إلى الحصول عليها على الاطلاق. فربما وجدوا أن الاعتماد الشائع بأن القاضية روس قد وصفت التقرير بأنه «لايصدق» أهم بكثير لقضيتهم من شهادة أفيف.

ولكن قبل أن يتوارى أفيف عن الأنظار، كان «شونيس» قد وسع مجال التحقيقات كثيراً.

فقد قال شونيس فى إحدى الجلسات: «كما هو متوقع في تحقيق كهذا يمس الإرهاب الدولى ويمس مصرع 270 من الأبرياء ويمس احتمال قيام الحكومة بعملية تستر، فإن معظم الأفراد الذين اتصلنا بهم أو الذين اتصلوا بنا اشترطوا ألا تذكر أسماؤهم على الإطلاق. ولو أنى كشفت عن شخصيات هؤلاء الأفراد فلن يكون هذا مجرد خيانة للأمانة والثقة التى وضعوها فى، ولكن قد يؤدى فى بعض الحالات إلى تعريض مستقبلهم للخطر بل قد يؤدى إلى تعريض حياتهم للخطر».

ورغم أن شونيس قد عرض أن يكشف عن شخصيات مصادره فى جلسة سرية للقاضى بلات، فقد كان يدرك تمام الإدراك أن اليقين الذى كان يحس به فيما يتعلق بكارثة الطائرة كان لابد أن يتحول من مجرد إحساس إلى يقين يمكن إثباته فى قاعة المحكمة. **فعلى سبيل المثال أكد أحد العملاء السابقين للمخابرات العسكرية الأمريكية تورط وكالات المخابرات الأمريكية فى تهريب المخدرات، ولكن ليس من أجل المكسب. كما أن أحد العملاء السابقين للمخابرات المركزية قد** أعطاه وصفًا تفصيليا لتورط الوكالة فى تهريب السلاح والمخدرات فى الشرق الأوسط دون أن يصرح له بالكشف عن هويته.

والأهم من ذلك أنه فى ربيع عام 1990 قد أكد له أحد كبار محللي المعلومات السرية بإدارة مكافحة المخدرات بأن معظم ما جاء بتقرير أفيف عن تهريب المخدرات عبر مطار فرانكفورت كان صحيحا.

وفى نفس الوقت تقريبا كلف شونيس عميلا سابقا بالمخابرات الألمانية بأن يجرى تحقيقا لحسابه فى أوروبا. وعندما قدم هذا الرجل تقريره وجد شونيس أنه يولى القدر الأكبر من اهتمامه إلى منذر الكسار وتورطه مع الجماعات الارهابية الفلسطينية، مما يؤكد صحة قول أفيف بوجود علاقة بين الكسار وتفجير طائرة (بان

امريكان). **بل أن هناك نقطة تفوق هذه النقطة في الأهمية، وهى عبارة واضحة صريحة دون مواربة تقول أن الشرطة الفيدرالية الألمانية، بالتعاون مع المخابرات الألمانية قد تيقنت من أن القنبلة قد جاءت إلى فرانكفورت من دمشق عن طريق قبرص.**

ثم كانت هناك أربعة مصادر أخرى زودت شونيس بالوثائق والمعلومات، وبصفة خاصة وثائق ومعلومات تتعلق بالتحذيرات التى جاءت قبل وقوع كارثة الطائرة. كما أن أحد المصادر قد أمده بتقرير عنوانه: (بان امريكان) «الرحلة 103» وكانت قد أعدته وحدة المخابرات التابعة للقوات اللبنانية فى يناير 1989، وكان التقرير يدور أساسا حول محتويات مكالمات هاتفية متصنَّت عليها، كانت تجرى من السفارة الإيرانية فى بيروت أو تأتى إليها.

ويقول التقرير فى صفحة 10 منه «بعد انفجار طائرة (بان امريكان) بيومين، **تلقت السفارة الإيرانية في بيروت مكالمة هاتفية من وزارة الداخلية فى طهران تلقى السفير أثناءها تعليمات بأن يسلم القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الأموال المتبقية، ولكن المتحدث لم يحدد حجم هذه الأموال ثم هنأ المتحدث السفير على القيام «بعملية ناجحة».**

وأكدت هذه المصادر الأربعة أن الولايات المتحدة كانت قد وضعت السفارة الإيرانية فى بيروت تحت المراقبة الإليكترونية قبيل وقوع الحادث. كما أكدوا أن أمريكيا يدعى «ديفيد لافجوى» اتصل عدة مرات بحسين نيكنام القائم بالأعمال الإيرانى بخصوص فريق من العملاء الأمريكيين جاءوا تحت رئاسة «تشارلز دينيس ماكى» و«ماتيو كيفين جانون» فى مهمة تتعلق بالرهائن.

وكانت آخر مكالمة سجلت لديفيد لافجوى فى 20 ديسمبر 1988 قال فيها ان هؤلاء العملاء قد غيروا خططهم وقرروا أن يستقلوا طائرة (بان امريكان) الرحلة رقم 103 من لندن اليوم التالى 21 ديسمبر. وفي الحال اتصل نيكنام بوزارة الداخلية فى طهران ونقل المعلومات التى زوده بها «لافجوى».

كان لأحد مصادر شونيس علاقات وثيقة بالمخابرات الإسرائيلية، وقال له هذا المصدر أنه قد استمع بالفعل للشرائط التى سجلت عليها هذه المكالمات. كما أكد مصدر آخر على صلة وثيقة بالمخابرات الأمريكية أن مكالمات السفارة الإيرانية قد تم التصنت عليها وتسجيلها بما فى ذلك ما جاء في المكالمات التى دارت بين «لافجوى» و«نيكنام».

ومن بين المستندات الأخرى التى حصل عليها شونيس سلسلة من الملخصات المتعلقة بأعمال الاستخبار فى مجال الإرهاب أصدرتها المخابرات العسكرية الأمريكية في النصف الثانى من عام 1988 وكان اصدار هذه الملخصات هو واحد من الأشياء التى ترتبت على إسقاط طائرة الإير باص الإيرانية فى يوليو. وصدر واحد من هذه الملخَّصات فى « 1 » ديسمبر أى قبل وقوع الكارثة بثلاثة أسابيع، وجاء فيه «الأفراد والمنشآت التابعين للولايات المتحدة ما زالوا تحت مراقبة الإرهابيين ومازالوا أهدافًا للإرهاب ومازال الإرهابيون يخططون للقيام بعمليات إرهابية ضدهم».

كذلك فإن المصادر الأربعة قد أكد كل منهم بمعزل عن الآخر أن قوات الدفاع الإسرائيلية قد داهمت إحدى القواعد التابعة للقيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فى دامور بلبنان يوم 9 ديسمبر 1988 وضبطت مستندات كشفت عن خطة لوضع قنبلة فى إحدى طائرات (بان امريكان) فى فرانكفورت بنهاية ذلك الشهر. وقال أحد المصادر الأربعة أن الرحلة رقم 103 قد ورد ذكرها بالتحديد، واتفق الأربعة على أن الإسرائيليين قد حذروا الحكومة الأمريكية والحكومة الألمانية على الفور.

كان إجماع هذه المصادر إجماعًا ساحقًا، ولكن لم يكن بمقدور شونيس أن يستدعى أيًا منهم ليدلى بشهادته فى قاعة المحكمة حتى لو أنهم كانوا لايمانعون فى ذلك، والسبب فى ذلك هو أن كل ما أخبروه به لايعدو أن يكون مجرد أقاويل لا تأخذ بها المحكمة، وذلك بغض النظر عن كونها معلومات تفصيلية وبغض النظر عن أن كل واحد من هذه المصادر كان يؤكد على حِدَةٍ صحة المعلومات التى أدلى بها غيره من المصادر.

ورغم أنه لم يعد هناك مجال للشك فى أن حكومة الولايات المتحدة كانت تقوم بأكبر عملية تستر فى العصر الحديث بمساعدة الحكومة البريطانية والحكومة الألمانية، لم تكن هناك وسيلة يستطيع شونيس أن يلجأ إليها كى يثبت ذلك أمام القاضى والمحلفين سوى أن تفتح الحكومة الأمريكية ملفاتها وبذلك تدين نفسها بنفسها.

إذن كل شيء كان يعتمد على قرار القاضى «بلات» بالزام الحكومة بتقديم مالديها من مستندات على صلة بانفجار الطائرة في موعد أقصاه 1 أكتوبر 1990 كى يطلع عليها فى جلسة سرية. ولكن في ديسمبر دهش شونيس عندما علم أن

الإنذارات التى استصدرها ضد سبع جهات حكومية قد حكم ببطلانها دون عقد جلسات أخرى للنظر فى أمر الحجة التى تستند إليها.

كانت الظروف المحيطة بالقضية أقل ماتوصف به هو أنها غريبة. فالحكم الصادر عن المحكمة فى 12 ديسمبر 1990 اتضح منه أنه، بعد المداولة التى تمت فى 27 يوليو، قد تحدثت الحكومة إلى القاضى «بلات» فى السر وأنها قد أشارت إلى أنه، بدلاً من تسليم المستندات التى حددها القاضى، يمكن أن يقوم عملاؤها بإحاطة المحكمة علما ببعض الأمور المتصلة بانفجار الطائرة.

وهكذا وبدون أن تحيط المحكمة شونيس علما بهذا الاقتراح، وافقت المحكمة على اقتراح الحكومة وهكذا وكما قال شونيس فيما بعد: «قام عملاء لم تحدد هوياتهم بإحاطة المحكمة علمًا بأمور لم يُكْشف عنها فى تواريخ لم تحدد.... فمازلت لا أعرف (سبتمبر 1992) من أحاط هذه المحكمة علما ومتى حدثت الإحاطة وماذا قيل للمحكمة أثناء تلك الإحاطة».

كل ما عرفه شونيس هو «أن هذه المحكمة فى النهاية قد ألغت الإنذارات من طرف واحد في جلسة سرية بعد الإحاطات التى قدمتها لها الحكومة».

كان القاضى «بلات» قد بدأ يبدى استياءه بسبب تعنت الحكومة. فقبل عام على إصداره لحكمه الأخير، أى عندما كان النزاع بين الشركة والحكومة محتدما بسبب مطالبة الشركة بالاطلاع على مستندات الحكومة، طلب من القاضى «بلات» أن يعلق على المستندات التى اطلع عليها حتى ذلك الحين، فقال:

«هناك أشياء تزعجنى.... ولا أعتقد أن كل ما قدمته الحكومة يصلح للأخذ به، فلابد من تنقيح مالدينا، ولكنى أعتقد أن ما سيتبقى بعد التنقيح سوف يكاد يكون بلا قيمة، ولست أدرى ماذا أفعل بالضبط لأنى أعتقد أن بعض ما حصلنا عليه قد يكون ذا قيمة. وهناك مستندات لم أرها حتى الآن بطبيعة الحال، لأن الحكومة لم تطلعنى على كل شيء، كل ماقدمته الحكومة هو الأسباب التى تحول دون اطلاعى على هذه المستندات، وكما فهمت فأنا لاأستطيع الكشف عن هذه الأسباب في الوقت الحالى»...

وأعتقد أن مايكمن وراء هذه المستندات، أعنى ما قد يكون هناك من أسباب، هو الشيء الوحيد الذى قد يغير من مجرى هذه القضية تغييرا تامًا...... هناك احتمال، ويعتمد هذا الاحتمال على نوعية الافتراض الذى نطرحه، ليست

فى قبضة الأخطبوط

هناك من وسيلة للتأكد من مدى صحة أية فرضية من الفرضيات التى من الممكن أن نطرحها...

بعدمضى عام على إدلائه بهذا التعليق، ولكى ينهى القاضى حالة الشك التى كان يمر بها قام بترجيح كفة الحكومة. ولكن إذا كان شونيس قد خسر فلم يخسر إلا معركة في حربه مع الحكومة فطبقا للقانون الفيدرالى للتعويضات عن الضرر، يمكن رفع قضية للمطالبة بتعويض عن الضرر خلال سنتين، أى كانت لاتزال هناك فرصة أمام شونيس حتى 21 ديسمبر 1990 ، فحصل على موافقة المحكمة على البدء فى إجراءات التقاضى ضد حكومة الولايات المتحدة باعتبارها طرفًا ثالثا فى القضية. وتكمن أهمية هذه الدعوى فى أنه لو حكم على (بان امريكان) فى قضايا التعويضات سوف تسعى إلى استرداد قيمة التعويضات من الحكومة على أساس أن كارثة الطائرة كانت نتيجة لسوء تصرف أجهزة تابعة للحكومة الأمريكية.

فقد جاء ببلاغ (بان امريكان) فى 19 ديسمبر أن الحكومة كانت ملزمة بأن تخبر (بان امريكان) بالمعلومات التى كانت قد توفرت لديها من أن منظمة إرهابية كانت تعتزم وضع قنبلة بإحدى طائرات (بان امريكان) سواء أقلعت الرحلة من فرانكفورت أو من لندن، ولاسيما الرحلة رقم 103 يوم 21 ديسمبر 1988، ولكن «الحكومة أهملت إخبار (بان امريكان) بهذه المعلومات».

ثانيا: اتهم البلاغ الحكومة «بالإهمال فى الإشراف ومراقبة عملية كانت تستعين فيها بمجرمين وارهابيين وغيرهم من الأشخاص الذين يؤيدون الإرهاب، وهى عملية كانت تجرى فى مواقع عديدة منها مطار فرانكفورت راين - ماين»، وجرى فيها تخطى كل وسائل تأمين الأمتعة المعمول بها، واستخدمتها منظمة إرهابية فى وضع القنبلة بالطائرة فى رحلتها رقم 103».

جاء التأييد لهذا التصور، على عكس المتوقع، من محطات التليفزيون، فقد أذاعت تقارير قبل ذلك بعدة أسابيع لها علاقة بهذا التصور. ففى 30 أكتوبر أذاعت شبكة NBC أن: «بعض المسئولين بإدارة مكافحة المخدرات قد أخبروا شبكة NBC اليوم أنهم يحققون فى عملية تهريب هيروين سرية للغاية جرت تحت ستار فى الشرق الأوسط من أجل معرفة هل استخدم الإرهابيون العملية كغطاء لتفجير طائرة (بان امريكان) منذ عامين تقريبًا».

كما جاء بالتقرير الذى أذاعته NBC:

فى قبضة الأخطبوط

«علمت أخبار شبكة NBC أن طائرات (بان اهريكان) فى رحلاتها من فرانكفورت، ومن بينها الرحلة رقم 103، قد استخدمتها إدارة مكافحة المخدرات عدة مرات كجزء من عملية سرية كان الغرض منها نقل المرشدين وبحوزتهم حقائب الهيروين إلى ديترويت وكان هذا داخل إطار عملية تنكرية الغرض منها الإيقاع بتجار الهيروين فى ديترويت.

هذه العملية السرية كان اسمها الشفرى هو عملية «كورير» (OPERA-TION COURIER) وكانت إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص قد أعدت لها منذ ثلاث سنوات لاختراق عصابات تهريب الهيروين اللبنانية في الشرق الأوسط ومن هم على اتصال بهم فى ديترويت. وتقول مصادر الشرطة والمخابرات أن منطقة استقبال ونقل الأمتعة المسافرة على طائرات (بان امريكان) فى مطار فرانكفورت كانت ذات أهمية قصوى بالنسبة للعملية. فقد اعتاد المخبرون أن يضعوا الحقائب بطائرات (بان امريكان) على مايبدو دون اخضاعها للتفتيش المعتاد. هذا ما صرح به أحد المصادر بشركة الطيران. وأضاف المصدر أن كل هذا كان يتم فى إطار اتفاق كان قد تم بين إدارة مكافحة المخدرات والسلطات الألمانية.

ويقول المسئولون بالشرطة أنهم يخشون الآن أن يكون الإرهابيون الذين فجروا الطائرة قد علموا بأمر العملية التى كانت إدارة مكافحة المخدرات تقوم بها، ومن ثم اخترقوا تلك العملية السرية واستبدلوا الهيروين بالقنبلة فى إحدى الشحنات التى كانت مسافرة تحت إشراف إدارة مكافحة المخدرات.

وفى مساء اليوم التالى، 31 أكتوبر، نزل «بيير سالينجر» بشبكة ABC إلى الساحة بتقرير آخر قال فيه:

«فى عام 1987 انشأت إدارة مكافحة المخدرات شركة وهمية اسمها «يورام» (EURAME) مقرها نيقوسيا فى جزيرة قبرص. وتقول مصادر الشركة أن إنشاء هذه الشركة كان جزءاً من عملية "COREA" وهى عملية سرية كان الهدف منها تتبع خط سير الهيروين. فقامت إدارة مكافحة المخدرات بتجنيد بعض الأفراد ليقوموا بنقل المخدرات من لبنان تحت رقابة الإدارة، ومنها إلى قبرص ثم إلى أوروبا ومنها إلى تجار المخدرات فى ديترويت. ولقد تأكدت ABC من أن واحداً من هؤلاء المرشدين الذين كانوا ينقلون المخدرات على هذا النحو شاب أمريكى من أصل لبنانى اسمه خالد جعفر.

وكان خالد جعفر واحداً ممّن لقوا مصرعهم فى حادث طائرة (بان امريكان) فى رحلتها رقم 103.

جاء أيضا بالتقرير الإخبارى الذى أذاعته ABC أن «عملية COREA» كانت تجرى على النحو التالى: كانت الشرطة الألمانية تحاط علمًا بأن مرشداً متنكراً فى زى مهرب سوف يصل إلى مطار فرانكفورت. ثم يقوم عملاء الشرطة الألمانية السريين بمتابعة أمتعته حتى تنتهى جميع إجراءات التفتيش ثم يقوم أحدهم بوضعها بنفسه بالطائرة».

قبل إذاعة هذين التقريرين الإخباريين كان «برايان روس» من أخبار NBC و«بيار سالينجر» من أخبار ABC قد اتصلا «بجريجورى بوكر» نائب المستشار العام لشركة (بان امريكان) ليخبراه بأنهما قد حصلا على أدلة من بعض المصادر داخل حكومة الولايات المتحدة تثبت أن إدارة مكافحة المخدرات كانت تقوم بمهمة سرية تسببت فى تحطيم طائرة (بان امريكان) فى رحلتها رقم 103.

أخبراه أيضا بأنهما قد تحدثا مع ليستر نوكس كولمان، وهو عميل سابق بالمخابرات العسكرية الأمريكية فى الشرق الأوسط، وأنهما تحدثا إليه بغية التأكد من صحة بعض التفاصيل قبل إذاعتها. وكان لقاء سالينجر بكولمان قد تم وجها لوجه فى لندن.

قبل ذلك بشهرين، كان «مارشال لى ميلر» قد قدم «بولر» لكولمان فى واشنطن، ومنذ ذلك الحين ظل «بولر» يلح على شونيس كى يتحدث مع كولمان لأنه «لديه معلومات هامة كثيرة على صلة بتحطم الطائرة».

وحيث أن «بولر» وشونيس كانا على وشك السفر إلى لندن فى أمور تتعلق بالقضية، وحيث أن كولمان كان هناك للقاء سالينجر، فقد اقترح «بولر على شونيس أنه ربما يكون من المفيدأن يلتقى الثلاثة.

فوافق شونيس، وهكذا التقى فى يوم 1 نوفمبر 1990 بأول شاهد مستقل عثر عليه حتى ذلك الحين وربما آخِر شاهد، وكان اللقاء على العشاء بفندق هايد بارك.

* * *

الفصل الثانى عشر

قال دونليفى: «أتعرف ياصاحبى، لست مضطراً لأن تفعل هذ إن لم تكن تود أن تفعله. فهؤلاء الأشخاص أشرار بالفعل، فما أن يحدث خطأ ما حتى يتخلون عنك ويتركونك وحيداً تواجه المأزق الذى وقعت فيه».

كولمان: «وما الجديد فى ذلك».

كان قد فات أوان الحديث فى هذا الموضوع، فمارى كلود قد طارت فرحا عندما علمت أنها ستزور أسرتها وتريهم ابنتها.

وهنا استجمع دونليفى كل قدراته على التمثيل حتى يبدو وكأنه قد تأثر ثم قال: «هل نسيت أننا نكره أن نقع فى الأخطار؟ أما إدارة مكافحة المخدرات، فما هى إلا خطأ كبير. وهذا هو السبب فى أننا نريدك أن تذهب إلى هناك، حتى تراقبهم.

كولمان: «بالتأكيد».

أياً كانت النتيجة فلابد أن هناك فائدة من نوع ما. ولكن كولمان كاد يكون على يقين من أنه لن يعود إلى هناك منذ أن اتصل به مايكل هيرلى أثناء أجازة عيد الشكر ليخبره أنه قد توفرت لديه الأموال اللازمة لتغطية تكاليف عملية كبرى يعتزم القيام بها فى الشرق الأوسط وليسأله إن كان يود أن يعود إلى قبرص للتعاقد مع إدارة مكافحة المخدرات.

فقال له كولمان بحذر: «ربما»، ولكن الأمر لايعود إليه وحده، فقد كان منهمكا فى أشياء أخرى.

كان هيرلى يعرف ذلك، ولكنه كان على ثقة من أن أمر انتقاله للعمل لحساب إدارة مكافحة المخدرات كان يمكن تسويته فى حالة ماإذا وافق كولمان.

قال دونليفى أنه على ثقة من إمكانية تحقيق ذلك أيضا. قال ذلك عندما أخبره كلومان باتصال هيرلى به. وقال دونليفى أن إدارة مكافحة المخدرات قد أعربت عن رغبتها من قبل فى أن يعود كولمان إلى هناك. وقال دونليفى أنه لو كان كولمان يرغب فى ذلك، فلن يمانع فى إعارته إلى هيرلى لتأمين مهمة المخابرات العسكرية الأمريكية فى الشرق الأوسط. فمع عمل كولمان فى المهمة التى قال

هيرلى أن إدارة مكافحة المخدرات تقوم بها بالتعاون مع المخابرات المركزية الأمريكية، فإن كولمان بإمكانه أن يراقب محطة إدارة مكافحة المخدرات بقبرص مراقبة شديدة «أن يرسل تقارير يكشف فيها عن حقيقة ما كانت هذه المحطة تقوم به من أعمال».

كان كولمان وزوجته يرغبان فى السفر. وفى الأسبوع الأول من شهر ديسمبر 1986 جاء دونليفى إلى فندق «يوندفرى» المطل على نهر «تشيس» بولاية الباما جنوبى بيرمنجهام، وذلك كى يعقد مع كولمان أول جلسة من جلسات الإحاطة المتعلقة بهذه المهمة.

قال دونليفى لكولمان أن المخابرات العسكرية الأمريكية كانت تخشى من أن يتورط العاملون بإدارة مكافحة المخدرات فى مهام استخباراتية سرية، فلم يتلقّ أيا منهم تدريبا على القيام بعمليات سرية تنكرية إلا عند التعامل مع المجرمين.

وترجع عدم ثقة المخابرات العسكرية الأمريكية فى إدارة مكافحة المخدرات إلى الفترة التى كانت فيها علاقة بين إدارة مكافحة المخدرات والمخابرات المركزية فى عهد «وليام كيسى» إذ اتسمت عمليات الكونترا التى قام بها بالسذاجة والتهور.

وعلى النقيض من ذلك لم ينكشف أبداً أمر أية عمليات سرية قامت بها المخابرات العسكرية الأمريكية كما أنها لم تتورط إطلاقًا فى أية خلافات أو مجادلات عامة. ولكى تحافظ المخابرات العسكرية على هذا الطابع اضطرت لمتابعة العمليات التى تقوم بها وكالات المخابرات الأمريكية الأخرى مع التحكم فى مسار هذه العمليات أو منعها إذا لزم الأمر كى لاتجد المخابرات العسكرية نفسها فى مواقف حرجة.

وإذا قبل كولمان القيام بهذه المهمة فعليه ألا يسمح لأى أحد تحت أى ظرف من الظروف بأن يحدث اتصال مباشر بينه وبين عملاء المخابرات العسكرية الأمريكية أو أن يسمح لأى أحد بأن يدرك أن للمخابرات العسكرية عملاء فى المنطقة أو أن يسمح لأى أحد بأن تساوره الشكوك فى أن يرسل بتقارير إلى دونليفى فى واشنطن عن سير العمل فى مكتب إدارة مكافحة المخدرات.

دونليفى: «سوف تحتاج إلى غطاء تنكرى أفضل من ذى قبل ما دمت ستُرى فى صحبة هيرلى والعاملين معه. ولذلك أريدك أن تسجل نفسك فى دورة دراسية واحدة فى فصل الشتاء بجامعة «أوبرن»، وهى «بحث الأطروحة»، على أساس أنك تقوم بذلك من أجل حصولك على درجة الماجستير. أما موضوع البحث فهو: «دور

تهريب المخدرات بصفة غير قانونية فى الأزمة السياسية اللبنانية».

فابتسم كولمان.

ويبدو أن دونليفى أيضا قد أعجبته فكرته. وأضاف: «ماعليك إلا أن تخبر مستشارك الدراسى بأنك قد حصلت على منحة بحثية من إدارة مكافحة المخدرات وأنك سوف تقضى الفصل الدراسى الشتوى بالسفارة الأمريكية فى نيقوسيا».

وهذا ماحدث بالفعل.

ففى يناير اتصل دونليفى من واشنطن ليخبر كولمان أنه قد التقى بهيرلى وآخرين لمناقشة أمر المهمة التى كان من المقرر أن يقوم بها كولمان لحساب مكتب إدارة مكافحة المخدرات بنيقوسيا، وأخبره كذلك أنه إذا كان يريد العمل معهم ماعليه إلا أن يأخذ تذاكر الطائرة وغير ذلك من نفقات السفر من المكتب الميدانى لإدارة مكافحة المخدرات فى بيرمنجهام. وعند وصوله إلى قبرص سوف يسكن فى مسكن تابع للحكومة الأمريكية وسوف يحصل على تصريح دخول أخضر بوصفه أحد العاملين فى السفارة وسوف يأتيه بريده من خلال مكتب البريد الفيدرالى (FPO) فى نيويورك 09530 وهو عنوان البريد الفيدرالى لموظفى الحكومة الأمريكية العاملين فى الخارج، وإذا ماكان هناك من شىء يحتاج إليه غير ذلك فعليه أن يناقش الأمر مع هيرلى.

كولمان: «حسنا!، ولكن ماهى الأشياء التى يمكن أن أخبره بها؟».

دونليفى: «عنك؟ يجب ألا تخبره بأكثر مما يعرف الآن. لا أكثر من طولك ووزنك وأنك لديك هوية بديلة. فقد يفكرون فى أن يستخدموك فى عملية سرية تنكرية».

كولمان: «تقصد الهوية التى أحملها باسم توماس ليفى؟»

دونليفى: «نعم. فمن المحتمل أن يكون على علم بها. كما أن علاقتهم ليست على مايرام مع «لانجلى» (المخابرات المركزية). ولكن هذا كل شىء يمكنهم أن يعرفوه عنك. لاتقل كلمة واحدة عنى أو عن وكالة المخابرات العسكرية أو عن أى شىء قمت به من أجلنا أو لماذا أنت فى قبرص أو أى شىء من هذا القبيل».

كولمان: «وهو كذلك! وماذا عن التقارير التى سأرسلها لك؟».

دونليفى: «سوف أحضر لكى أتحدث معك بشأنها».

فجاء دونليفى ومعه كمبيوتر يدوى ماركة راديو شارب يستخدم فى طلب المكالمات بالتليفون وكذلك مسجل صغير الحجم (مايكرو) يعمل بسرعتين وطلب

من كولمان أن يستعملهما في نقل الرسائل عن طريق الشفرة التى استخدمها بنجاح من قبل.

وفى يوم 21 فبراير 1987 وصل كولمان وأسرته إلى مطار لارناكا وكان باستقبالهم العميل الخاص دانى حبيب، وهو الرجل الثانى بعد هيرلى فى نيقوسيا.

كان دانى حبيب أمريكيا من أصل تونسى ويتحدث العربية وكان والده فيليب حبيب عميلا سابقا للحكومة الأمريكية قام بدور هام فى إنهاء الحلقة الفرنسية (FRENCH CONNECTION) فى مرسيليا فى الستينات. كان دانى حبيب حاد الذكاء ومراوغا وكانت ملامحه عربية. أعجب كل منهما بالآخر على الفور، رغم ما تدربًا عليه من ضرورة توخى الحذر، وشعر كل منهما بأنهما يستطيعان التعاون معًا.

كان هيرلى ينتظرهما على الممر قرب صالة الوصول فى سيارته البى أم دبليو 520 وعندما وصلت أمتعة كولمان وأسرته إلى السيارة دون أن تمر بالجمارك لتفتيشها، قال كولمان مازحا أن ملحق إدارة مكافحة المخدرات (هيرلى) لابد أنه قد وضع الجزيرة فى جيبه، وهى دعابة أخذها هيرلى بجدية شديدة، فقال: «بالتأكيد. فالجمارك تعمل لحسابى وكذلك الجوازات والشرطة الوطنية القبرصية. وإذا ماسيطرت على الثلاثة فإنك تسيطر على الدولة بالكامل».

وأضاف هيرلى: «وكل من يتمرد فإننا نبعده عن الجزيرة. ولذلك إذا صادفتك أية مشكلات ما عليك إلا أن تخبرنى بذلك. فكل شىء بالجزيرة يمر من خلالى».

لم يدْرِ كولمان هل يأخذ كلام هيرلى على أنه تحذير أم تهديد أم مساعدة يعرضها عليه هيرلى، أما حبيب فقد ظل حريصا على عدم التدخل بينما كانت مارى كلود تنظر من النافذة. كانت مارى كلود تدرك منذ مدة طويلة أن زوجها يعمل بالحكومة الأمريكية ولكنه لم يناقشها فى هذا الأمر مطلقا كما أنه بطبيعة الحال لم يخبرها مطلقا بأنه يتجسس لحساب الحكومة الأمريكية. فما كان يدور بينهما إلا أسئلة لم توجهها مارى كلود إليه وأجوبة كان كولمان حريصا على عدم إعطائها.

أخذ هيرلى كولمان وأسرته إلى «فيلاتتا كورت» الواقعة على طريق الأسقف مكاريوس وسلم كولمان مفاتيح الشقة رقم 62 ب، وهى شقة واسعة بها ثلاث غرف نوم وبها شرفة تطل على ميناء لارناكا. ومن هذه الشرفة يمكنك بواسطة النظارة المقربة أن تراقب كل من يأتى من لبنان أو يسافر إليها بالعبَّارة.

وفى طريقهم من المطار كان هيرلى قد نبه كولمان إلى أن غرفة النوم الداخلية كانت مليئة بالأجهزة الإليكترونية وأن أحداً لم يعرف حتى ذلك الوقت كيفية تشغيلها. ولذلك فإن أول عمل يؤديه كولمان لإدارة مكافحة المخدرات فى قبرص هو تشغيل هذه الأجهزة حتى تصبح بمثابة محطة للتصنت على الاتصالات اللاسلكية اللبنانية ولمتابعة تحركات السفن الداخلة إلى الموانىء اللبنانية والخارجة منها. ومن بين هذه المعدات كان هناك جهاز استقبال بحرى يلتقط أوتوماتيكيا أى إرسال لاسلكى يصدر عن السفن في البحر وفى ذات الوقت لايتوقف عن مراقبة مجال ترددى معين يكون قد ضبط عليه. فيسجل كل مايرد داخل هذا المجال على شريط بما فى ذلك موقع كل سفينة.

وعندما وصلوا إلى الشقة كان بانتظارهم داخلها «جورج تاكسى» وبعد عدة دقائق وصل شخص آخر يدعى «جورج السورى». وبينما كانت مارى كلود تعتنى بطفلتها وتتجول فى الشقة قام حبيب بتقديم هذين الشخصين إلى كولمان.

كان جورج السورى مكلفا بالعمل فى محطة التصنت بصفة يومية وكان مكلفا كذلك بالاستماع إلى الشرائط وترجمة محتوياتها. كان جورج السورى ضابطا سابقا بما كان يسمى بلواء الفهود الوردية الذى كان يتزعمه رفعت الأسد وكان جورج السورى حاصلا على شهادة ماچستير من جامعة «كييف» وسرعان ما اكتشف كولمان أن جورج السورى كان يعمل بنشاط شديد أكثر من الآخرين لأنه كان حريصًا على أن يذهب إلى أمريكا وكان هيرلى يعده باستمرار بأنه سوف يأتى إليه بتأشيرة إذا ما أثبت أنه جدير بذلك.

أما جورج تاكسى فكان مسيحيا كلدانيا عراقيا محبوبًا وكان يعمل بفرقة المخدرات التابعة للشرطة الوطنية القبرصية وكانت مهمته استجواب المشتبه فيهم - وكان جورج تاكسى واحداً من أهم المرشدين بالنسبة لإدارة مكافحة المخدرات. فقد كان يجيد العربية واليونانية والانجليزية وكان يزور الولايات المتحدة عدة مرات فى العام لتوصيل المخدرات تحت رقابة الإدارة إلى شبكات التجار داخل مدينة ديترويت والمدن القريبة منها ورغم أنه كان يفيد الإدارة فى هذا المجال إلا أن هيرلى وحده أكثر فائدة كسائق تاكسى.

فمهربو المخدرات اللبنانيون الذين كانوا يزورون الجزيرة لإنهاء صفقاتهم كانوا يقيمون بفندق مثل فندق شاطىء النخيل أو الخليج الذهبى فى طريق «ديكاليا» وعندما كانوا يخرجون من الفندق لتناول طعام العشاء كانوا يجدون جورج تاكسى فى انتظارهم بسيارته أمام الفندق ولم يكن هناك ما من شأنه أن

يجعلهم يظنون أنه لم يكن قبرصيا يونانيا ومن ثم كانوا يستمرون فى حديثهم فى أمر الصفقات باللغة العربية وبهذا كان جورج تاكسى يحصل على معلومات قيمة عن هؤلاء المهربين.

وكان هيرلى قد وعده هو الآخر بتأشيرة لدخول الولايات المتحدة.

بالإضافة إلى جورج السورى وجورج تاكسى كان هناك «ابراهيم الجور» وكان يحمل جواز سفر أمريكى بالفعل وكان لبنانيا غريب الأطوار وله زوجة وأسرة فى بيروت وعشيقة هولندية فى نيقوسيا وكان يرتدى الجينز وحذاء الكاوبوى ويقود سيارته بسرعة هائلة وكانت سيارته «شيفى» ذات سحب رباعى تحمل لوحات صادرة من ولاية تكساس ولكنها لم تعد سارية. وكان يزعم أنه قد حضر الدورة الأوليمبية فى ميونيخ عام 1972 أثناء خدمته فى الجيش الأمريكى وكان يتفاخر بصفة خاصة بصورة فوتوغرافية كان يرتدى فيها زى الضباط (دون أن يدرك أن الشارات التى كان يرتديها على سترته لم تكن متفقة مع العرف العسكرى).

كان الجور هو حلقة الوصل الرئيسية بين هيرلى وشبكة من مرشدى إدارة مكافحة المخدرات والأفراد الذين كانت وكالة المخابرات المركزية تعتبرهم «كفاءات» فى لبنان، ومعظمهم من أعضاء الفصائل اللبنانية المتحاربة والتى كان بعضها مؤيداً لسوريا (الكباره) والبعض الآخر معاديا لسوريا (آل جعفر) فى وادى البقاع.

كان اثنان من آل كبارة قد قبض عليهما فى روما قبل شهرين من وصول كولمان إلى قبرص، وهما زهير كبارة وابن عمه نديم كباره، ولكنه التقى بسامى جعفر وهو مهرب مخدرات شيعى قصير القامة بدين يتحدث بسرعة كبيرة وصدره يوجد به شعر كثيف تزيّنه السلاسل الذهبية.

كان سامى جعفر المرشد الخاص لمايكل بافيليك، وهو ملحق إدارة مكافحة المخدرات بباريس، ولكن كان له أن يقوم بدور هام في عملية «القضيب الذهبى» (GOLDEN ROD)، وهى مشروع كان أفراد قوة إدارة مكافحة المخدرات منهمكين فيه عندما وصل كولمان إلى قبرص، وهى العملية التى كان لها أن تتسبب فى مجموعة من الأفعال وردود الأفعال والتى كان من شأنها أن تؤدى فى النهاية إلى انفجار طائرة (بان امريكان) فوق لوكربى بعد ذلك بواحد وعشرين شهراً.

فى يناير 1986 وقع الرئيس ريجان على تعليمات سرية بعنوان «إنهم يستطيعون الهرب، ولكنهم لايستطيعون الاختباء»، وبذلك أعطى توجيهاته للأخطبوط بأن يحدد هوية الأشخاص المسئولين عن الجرائم التى يتعرض لها

مواطنون أمريكيون بالخارج وأن ينالوا جزاءهم أمام محاكم أمريكية. وفى شهر أكتوبر اجتمعت «اللجنة الفرعية للعمليات المتعلقة بالإرهاب» فى غرفة الطوارىء بالبيت الأبيض. وعند اجتماع اللجنة كانت قائمة الارهابيين المستهدفين قد انخفضت كثيرا حتى لم يبقى بها غير اسم واحد هو «فواز يونس» والذى وصفته المخابرات المركزية الأمريكية بأنه «عنصر هام فى كواليس عالم الإرهاب.... وهو مسئول مسئولية مباشرة أمام قيادة ميليشيا أمل الشيعية».

فى الواقع لم يكن فواز يونس غير أحد تجار السيارات المستعملة ببيروت وكان عضواً فى وقت من الأوقات بميليشيات أمل التى تساندها سوريا ويتزعمها نبيه برى، وهو وزير مسلم شيعى فى الحكومة اللبنانية (وهو يعرف كوزير أكثر مما يعرف كرجل أعمال فى ديترويت بولاية ميشيجان).

ورغم أن يونس لم يكن واحداً من أهم المشتبه فيهم، إلا أنه كان مطلوبا لعلاقاته باختطاف طائرة أردنية كان على متنها ثلاثة من الأمريكيين فى عام 1985 كما اكتشف أنه كان واحداً من الذين قاموا بحراسة الرهائن من حادث اختطاف طائرة البوينج 747 التابعة للخطوط الجوية العالمية (TWA) فى يونيو من نفس العام، وبهذا أصبح متورطاً فى حادث مقتل غواص البحرية الأمريكية «روبرت ستيتهام».

والأهم من ذلك كله هو أنه الهدف الوحيد الذى وجدت المخابرات المركزية أنه يمكن الوصول إليه وكان لدى إدارة مكافحة المخدرات مرشد لديه الاستعداد ولديه القدرة على الإيقاع به، هذا المرشد هو سامى جعفر.

كان ابن عم سامى وشريكه جمال حمدان يعرف يونس منذ ست سنوات، فقد كانا يقيمان سوياً فى شقة واحدة فى بيروت وعندما انتقل حمدان فيما بعد إلى بولندا ليدير نشاط الأسرة فى تصدير الهيروين إلى الكتلة الشرقية من خلال مكاتب لهم فى وارسو، نزل عليه يونس فى وارسو فى زيارة مفتوحة. وكان المنافس الأساسى لآل جعفر فى أوروبا الشرقية كالمعتاد هو المجموعة الإحتكارية التى كان يديرها الأسد وكان الأسد يمارس نشاطه تحت ستار شركة وهمية فى شارع «ستاوكيس» وكذلك شركة ثانية باسم «زيبادو» (ZIBADO) فى شارع «فريدريشى شتراسه» فى برلين الشرقية.

كان سامى جعفر على ثقة من قدرته على إقناع حمدان بتجديد صداقته ليونس وقدرته على أن يتفق مع حمدان على اختلاق سبب يستخدمه حمدان كذريعة لإغراء يونس على الخروج من لبنان إلى أرض محايدة حيث يقوم مكتب التحقيقات الفيدرالى بإلقاء القبض عليه على نحو مباغت. وشعر حمدان بنفس القدر من الثقة فى قدرتهما على تركيب هذا الأمر عندما منحتهما المخابرات المركزية الأمريكية صفة «الكفاءة» أو «الأصول» وهى تسمية تعنى أنهما يتمتعان بالحصانة من المحاكمة أو الظهور فى المحكمة ولو باعتبارهما شهوداً.

كان آل حمدان، مثل آل جعفر، فى حرب خاسرة مع التكتل السورى منذ أن استولى رفعت الأسد ومنذر الكسار على سهل البقاع فى 1975 بمساعدة الجيش السورى. وكان أحد الأسباب التى جعلت سامى وجمال يحرصان على التعاون مع الأمريكيين هو أن يونس كان ينتمى إلى ميليشيا أمل التى كانت تؤيدها سوريا والتى أحرقت حقول الخشخاش التى كان يمتلكها جعفر وحمدان كما دمرت المعامل التى كانا يستخدمانها فى تصنيع الهيروين، وها قد سنحت فرصة للانتقام.

كانت المخابرات المركزية الأمريكية وإدارة مكافحة المخدرات على علاقة وثيقة بكل من المعسكرين ولكن لم يكن هذا ليعنى شيئاً بالنسبة لسامى وجمال. فمن وجهة نظر سامى وجمال وكما هو الحال بالنسبة لمعظم العرب فى مجال تجارة المخدرات، كان هناك ترحيب بأن تقف إدارة مكافحة المخدرات مع جانب ضد جانب آخر، طالما أنهم يراقبون ما يحدث دون أن يكونوا طرفا فيه، فالعمل عمل.

توصل كولمان إلى فهم أبعاد المؤامرة بمقدم شهر فبراير 1987، ولكن لم يكن هناك ما يدل على وجود خطة واضحة للهجوم حتى ذلك الحين، إلا أن الرأى السائد بين هيرلى وزملائه هو أن إغراء يونس بالدخول فى صفقة مخدرات ربما كان هو الأساس لنجاح الخطة، وأن الكثير من المشاكل السياسية يمكن تجنبها لو أمكن القبض عليه فى المياه الدولية على سبيل المثال. ولكن النقطة التى ظلت موضع تساؤل هى كيف يمكن إغراؤه بركوب السفينة التى تتناسب مع أغراض إدارة مكافحة المخدرات، ولا سيما أن الإدارة لا تمتلك سفنا ولا تمتلك حق السيطرة على إدارة أيه سفن.

كان العثور على سفينة مناسبة هو أول مهمة كلف بها كولمان بالإضافة إلى

تجهيزه لمحطة التصنت الموجودة فى غرفة النوم الداخلية بشقته وبالإضافة كذلك إلى تدريب فرقة مكافحة المخدرات التابعة للشرطة القبرصية على أعمال المراقبة الإليكترونية. وجد كولمان فى المقر الرئيسى لفرقة مكافحة المخدرات القبرصية بالقرب من فندق هيلتون نيقوسيا دولابا مليئا بمعدات التسجيل بالصوت كان صندوق الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات قد أعطاها للشرطة القبرصية، وكانت الأتربة قد تراكمت على هذه الأجهزة وكان هيرلى يتمنى لو أنها استخدمت فى عمل ميدانى رغم أن التصنت السلكى كان محظوراً قانونا فى قبرص.

قال هيرلى لكولمان لا مانع من استخدام هذه الأجهزة فى التصنت السلكى. فالحكومة ستتغاضى عن ذلك لو أننا كنا نستهدف أجنبيا ولا سيما لو كان لبنانيا لا يلقى إلا كل احتقار مثل فواز يونس.

فى عام 1986 بدأ كولمان صداقة بينه وبين «فهاد بعينى» (FOHAD BEAINI) فى مرسى السفن فى لارناكا، وكان فهاد صانع قوارب ملئ بالحيوية ويعرف فى منطقة الأحواض الجافة باسم «أبوطلار». كان أبو طلار لبنانيا قصير القامة نحيفاً فى الخمسينات من عمره وكان يعيش فى يخت طوله 81 قدم لم يتم بناؤه بعد اسمه «الملك ادموندو» وكانت تعيش معه امرأة دانماركية شقراء أطول منه كثيراً كان الناس ينادونها باسم «فوفو»، إذ كان يعتقد أنها غريبة الأطوار شيئاً ما. كان أبو طلار قد وضع كل مدخراته فى هذا القارب وكان يتمنى بشدة لو أنه تمكن من بيعه. وكانت رغبته الشديدة فى ذلك أمراً مريباً حقاً. وعندما أخبر كولمان هيرلى بأمر هذا القارب وافق هيرلى على الفور واتخذ الترتيبات اللازمة حتى تقوم فرقة مكافحة المخدرات القبرصية بشراء القارب فى مقابل 80000 دولار أمريكى. وبمجرد أن استلم أبو طلار المبلغ قبل فوفو قبلة الوداع واختفى على الفور عائداً إلى لبنان قبل أن يفكر أحد فى تجريب القارب.

كان المبلغ الذي دفع ثمناً للقارب من ميزانية هيرلى ولكن الشراء تم باسم اندريوس كاسيكوبو وهو ضابط شرطة قبرصى متقاعد. كان الغرض من ذلك هو التنصل من المسئولية إذا ما حدث خطأ ما. وبهذا فإن إدارة مكافحة المخدرات يمكنها استخدام القارب فى أيه عملية سرية شاءت ولكن إذا ماوقع خطأ ما فإن هيرلى سيسارع إلى القول : «أتعنى ذلك القارب القبرصى؟»

فى قبضة الأخطبوط

في الحقيقة حدثت مشكلة فنية فى الحال. فبعد شراء القارب بأسبوع اتصل كاسيكوبو بالسفارة الأمريكية للإبلاغ عن أن صندوق التروس فى كل من الماكينتين الموجودتين بالقارب قد تعطل، وقال إنهما لا يمكن إصلاحهما رغم أنهما جديدان. وعندما اتصل كولمان بالشركة المنتجة فى أنديانا اكتشف أن الماكينتين كانتا تستخدمان فى الدبابات الإسرائيلية وأن أبو طلار كان قد استولى عليها بشكل أو بآخر.

ومن ثم كان لابد من إنفاق المزيد من أموال الشعب الأمريكى حتى يصبح «الملك ادموندو» صالحا للملاحة، وحتى يتم تجهيزه بأحدث معدات الاتصالات البحرية. بعد ذلك سلم كولمان القارب إلى هيرلى فى أواخر مارس، فأطلق هيرلى تسمية جديدة على القارب، وهى «سكانك كيلو» وفى نفس الوقت تقريبا أجرى جمال حمدان أول مكالمة من بين ستين مكالمة أجراها من باريس مع فواز يونس فى بيروت وفى النهاية أمكن نصب الفخ لفواز يونس.

كانت الخطة تقتضى أن يلتقى جعفر وحمدان مع يونس فى قبرص لإتمام صفقة مخدرات وهمية على ظهر القارب «سكانك كيلو»، وكانت تقتضى كذلك التصنت بدقة على المحادثات التى تدور بينهم تجنبا لمفاجئات ليست فى الحسبان. ولذلك كان هيرلى حريصا على ألا يحدث ما يحول دون وضع القارب تحت مراقبة شديدة، ولا سيما بعد ما حدث للقارب عندما اشتراه من أبو طلار. إذن كان لا بد من إجراء تجربة على عملية المراقبة ولا سيما أن ضباط الشرطة القبارصة كانوا حديثى العهد بتكنولوجيا التصنت، وفى الوقت المناسب تماما، وصلت لهيرلى إخبارية من أحد المرشدين أن أبو داود وهو مهرب مخدرات لبنانى، كان فى طريقه إلى قبرص لعقد إحدى الصفقات.

فقام هيرلى ومعه مفتش فرقة مكافحة المخدرات القبرصية واسمة بينيكوس هادجيلويزو بحجز عدد من الغرف بفندق «فيلانتا» وهو فندق مواجه لفيلانتا كورت التى يقيم فيها كولمان وتوجد بها محطة التصنت التابعة لإدارة مكافحة المخدرات الأمريكية. وبناء على تعليمات كولمان أخفيت ميكروفونات فى المصابيح المكتبية الموجودة بغرفة الجلوس وكذلك بغرفة النوم مع وضع جهاز استقبال يعمل بالتيار الحامل فى جناح بالدور الأول يطل على الشارع. وبمجرد أن يتم توصيل

المصابيح بالكهرباء فإن الدوائر الكهربائية بالفندق تحمل الصوت الذى تلتقطه الميكروفونات إلى جهاز استقبال وجهاز تسجيل يعمل بالصوت فى غرفة أخرى مجاورة. وكان التليفون قد تم تجهيزه بحيث تقوم الميكروفونات بالتقاط ما يتم عبره من مكالمات. وبهذا فإن جميع ما يحدث بالجناح من أصوات يتم تسجيله بطريقة آلية. والشئ الوحيد الذى لا بد أن يقوم به إنسان من آن لآخر هو تغيير الشريط الذى كانت تسجل عليه تلك الأصوات.

كل شئ كان جاهزاً تماما عندما هبط أبو داود من القارب الذى أقله من جونيه. وأخذه جورج تاكسى بسيارته الأجرة وتمكن بمهارة من الذهاب به إلى فندق «فيلانتا» وقام موظف الاستقبال بوضعه فى الجناح «الساخن». وفى الغرفة الموجودة فى نهاية الردهة كان الرقيب «ميخاليس» من الشرطة القبرصية مكلفا بالإشراف على عملية التصنت وإحضار الشرائط إلى فيلانتا كورت حتى تتم ترجمتها. وما هى إلا لحظات حتى شاهد ميخاليس الشريط وهو يدور بمجرد أن بدأ أبو داود يجرى مكالمات تليفونية مع شركائه فى أثينا وباريس وصوفيا.

كان ميخاليس شرطياً متبجحاً عنيداً لديه شعور بأهميته، ولذلك أصابه الملل من قيامه بمهمة الإشراف على أجهزة التصنت. ولذلك، وبعد يومين اتضح من خلالهما أن أبو داود كان يجرى الترتيبات اللازمة لإرسال شحنة مخدرات من لبنان إلى بلغاريا عبر قبرص، وهو طريق معروف لوصل المخدرات عبر الكتلة الشرقية إلى أوروبا الغربية، بعد هذين اليومين قرر ميخاليس أن يعود إلى منزله بدلا من أن يبقى قائما بهذه المهمة. ولكن قبل أن يغادر المكان وكان ذلك فى الحادية عشرة مساءاً، تأكد أولا من وجود مقدار كاف من الشريط الذى كان بجهاز التسجيل. ثم عاد فى الثامنة صباحا وأخذ الشريط وذهب به إلى جورج السورى.

وبعد أن استمع جورج السورى إلى بضع دقائق من الشريط مستخدما سماعات الرأس أوقف الشريط فجأة ونظر إلى ميخاليس متفحصاً إياه بازدراء ثم قال لكولمان باللغة العربية : «اتصل أبو داود بصوفيا الساعة 7 صباحا، وقال لمحدثه أنه سوف يستقل طائرة شركة أوليمبك متوجهاً إلى أثينا الساعة ...صباحا. ألن تخبر هذا الحمار الغبى أن أبو داود قد غادر البلاد وهو بالقرب منه ولا يدرى؟»

فقلا ميخاليس بحماس: «ماذا قال؟ أهناك أخبار هامة؟»

كولمان : «نعم. قال لى أن أخبرك أن طائرة السيد أبو داود تهبط فى أثينا فى هذه اللحظات». فظهرت أمارات الحيرة والارتباك على الرقيب ميخاليس، وقال: «ما معنى هذا؟» وما أن بدأ يستوعب الأمر حتى عيناه تتسعان وقال : «ذهب؟ ترك قبرص؟»

كولمان : «نعم. تركها دون أن يودعك، أتريدنى أن أخبر بينيكوس أم أنك ستخبره بنفسك؟»

فقال ميخاليس بانفعال شديد : «لا، لا، لا. أعطنى الشريط. لا بد أن أحقق فى هذا. أعطنى الشريط».

إلا أن الحظ كان حليفهم عند تعاملهم مع فواز يونس. فعندما وصل جمال حمدان، وبصحبته سامى جعفر، إلى قبرص لمقابلة صديقه القديم فى فندق فيلاتتا، كان الرقيب ميخاليس قد تم إرساله إلى مدرسة الشرطة فى ألمانيا. أما من خلفوه فى هذه المهمة فقد قام كولمان بتدريبهم والتأكيد على ضرورة الاستمرار فى القيام بمراقبة الجناح «الساخن» حتى آخر لحظة من أعمارهم.

ولذلك فكل كلمة تفوه بها يونس داخل مجال ميكروفونات التصنت فى غرفته قد تم تسجيلها بدقة متناهية. وتم تفريغ كل هذه الكلمات التى تدينه وتمت ترجمتها كأدلة تستخدم ضده عندما يقدم للمحاكمة أمام محكمة أمريكية.

وعندا قام حمدان باستدراج يونس فى الحديث، تكلم يونس عن الدور الصغير الذى عهد إليه به نبيه برى فى عملية اختطاف الطائرة الأردنية ولكنه تكلم عن دوره مصوراً إياه على أنه كان دوراً كبيراً واعترف بأنه ساعد فى حراسة الرهائن بعد اختطاف طائرة الخطوط الجوية العالمية TWA طراز 747، كما أقر بأن تجارته للسيارات المستعملة لم تعد تسمح له بأن يعيش كما اعتاد أن يعيش ولذلك لم يستطع أن يقاوم إغراء صفقة المخدرات المربحة.

ولتقوية أواصر الصداقة التى تجددت فيما بينهما، «أخذه حمدان فى جولة لمدة خمسة أيام فى الحانات والنوادى الليلية فى لارناكا، واختتم حمدان نوبة الكرم هذه التى مولتها إدارة مكافحة المخدرات بوضع 5000 دولار أمريكى فى يد يونس كهدية له بمناسبة رحيله، وهى حالة كرم مفاجئة جعلت هيرلى يصعد إلى الدور

العلوى بالسفارة ليواجه زملاء عملاء المخابرات المركزية الأمريكية وهو يهدد ويتوعد قائلا: لن أتحمل نفقات هذه العملية وحدى من ميزانيتى الخاصة. هذا الشخص يعمل لحسابكم. أما أنا فلست إلا أن أجاريكم فيما تفعلونه». قال هيرلى هذا بصوت مرتفع حتى أن نصف العاملين بالسفارة قد سمعوه.

وكما قال كولمان فيما بعد فى تقاريره للقيادة،كشفت هذه الواقعة عن طبيعة العلاقة بين هيرلى وعملاء المخابرات المركزية فى نيقوسيا. فرغم اضطلاعها بمهام استراتيجية وقومية كجزء من مسئوليات أسمى أنيطت بها من أجل صالح الولايات المتحدة، فإن المخابرات المركزية الأمريكية لا مانع لديها من أن تضم إلى صفوفها بعض مرشدى إدارة مكافحة المخدرات بقرار فجائى غير مدروس أو أن تستخدم لحسابها الخاص عملية كانت إدارة مكافحة المخدرات هى التى خططت لها أو أن تستخدم كستار من خلاله بعملياتها دون أن تبدى فى كل ذلك القدر الكافى من الاعتبار لمطالب هيئة حكومية مهمتها حفظ النظام وتطبيق القانون. كما اتضح لكولمان من تحليله للمعلومات الاستخبارية المتعلقة بالمخدرات والتى كانت تأتيه من لبنان أن الطريق التقليدى للهيروين عبر قبرص ومنها إلى فرانكفورت ثم لندن كانت تستخدمه إدارة مكافحة المخدرات وكذلك وكالة المخابرات المركزية، واتضح له أيضا أن المهربات لم تكن دائما مخدرات فحسب كما اتضح أن التهريب كان يسير فى الاتجاهين.

وبعد زيارة يونس لحمدان مرتين أخريين فى قبرص (من أجل الانتهاء من اتفاقهما على الصفقة وكذلك من أجل الانتهاء من إعداد الأدلة التصنتيه)، تقرر أن يلقى مكتب التحقيقات الفيدرالى القبض على يونس يوم 13 سبتمبر. فأرسل المكتب فريقا من فرقة مكافحة الإرهاب من «كوانتكو» بولاية فرجينيا قبل الموعد المحدد بأسبوع كى يتولوا أمر الترتيبات اللازمة، وأجرى حمدان آخر مكالمة له مع يونس فى بيروت، وأخبره فيها أن يترك كل شئ ويأتى على الفور. وقال له حمدان أنه سيلتقى بمهرب مخدرات كبير اسمه «جوزيف» على اليخت الذى يمتلكه لإتمام صفقة سوف تحل جميع مشاكله إلى الأبد.

وصل يونس إلى لارناكا يوم 10 سبتمبر وقام هو وحمدان بجولة صاخبة أخرى لمدة يومين على الحانات والملاهى الليلية، مما جدد آلام هيرلى، ولكنها أفضت

فى قبضة الأخطبوط

بهما فى الموعد المحدد إلى فندق شيراتون الاصطيافى فى ليماسول ليلة الثانى عشر. وفى صباح اليوم التالى أخذ يونس كامل زينته فارتدى ملابسه الأنيقة وسلاسله الذهبية وبدا وكأنه كبش الفداء الذى يساق إلى حتفه. غادر يونس مرسى فندق شيراتون فى أحد اللنشات السريعة مع سامى جعفر وحمدان متوجهاً إلى لقاء الأخطبوط. كان ينتظر يونس مصير معقد تطلب مشاركة عدد من القطع البحرية، أولها «سكانك كيلو» والتى كان قد أرساها طاقهما من رجال مكتب التحقيقات الفيدرالية فى المياه الدولية، ثم السفينة الأمريكية «بيوت» (BUTTE) وهى سفينة ذخيرة تابعة للبحرية الأمريكية وكانت تراقب اليخت بالرادار، ثم كانت حاملة الطائرات ساراتوجا والتى كانت تنتظر وعلى متنها طائرة نفاثة من طراز س 30 مع طائرتين من طراز ف 140 لحمايتها أثناء رحلة العودة إلى قاعدة أندروز الجوية بالقرب من واشنطن، بالإضافة إلى طائرتى تموين طراز KC-10 لتموين طائرة س 30 النفاثة بالوقود فى الجو، كما كانت 15 سيارة معبأة بعملاء مكتب التحقيقات الفيدرالى فى انتظار وصوله.

كان يونس ينعم بجهله بأن تشكيلة كاملة من مختلف القوات العسكرية الأمريكية كانت على وشك أن تسلمه إلى العدالة الأمريكية المهيبة. وعندما وصل يونس، والذى كما أراد الرئيس ريجان أصبح رمزاً لكل الإرهابيين، عندما وصل إلى اليخت رحب به فريق متنكر من عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالى والذين بلغوا حداً من الانفعال جعلهم عند القبض عليه يكسرون كلتا يديه رغم أنه لم يبد أية مقاومة أو رغبة فى أن يسبح عائداً إلى ليماسول لمسافة 12 ميلا. بعد ذلك ظل عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالى يستجوبونه على ظهر السفينة «بيوت» لمدة أربعة أيام حتى حصلوا منه على اعتراف ثم سلموه إلى البحرية الأمريكية كى ترسله إلى واشنطن فى رحلة جوية مدتها 13 ساعة و 10 دقائق، وهو رقم قياسى جديد لطائرة تعمل من فوق حاملة طائرات وتحمل أحد تجار السيارات المستعملة.

بعد القبض على يونس عاد حمدان وسامى جعفر إلى ليماسول فى القارب واستقلا السيارة إلى السفارة الأمريكية فى نيقوسيا. ويقول كولمان مسترجعا تلك الأحداث :

«وصل حمدان وجعفر إلى البوابة الخلفية لمبنى السفارة ما بين منتصف النهار

والغروب. فقام رجال الأمن القبارصة بالتفتيش على باطن السيارة ماركة بى إم دبليو بواسطة مرآة كبيرة، ثم أنزلوا الأسنان الحديدية إلى باطن الأرض وسمحو لهما بالدخول. ضغط أحد العملاء على الجرس الموجود بالقرب من الباب الخلفى للسفارة. دخل الرجلان ثم صعدا بواسطة الدرج الأيمن، وهو الدرج الذى يفضى إلى مكتب إدارة مكافحة المخدرات ثم ضغطا على الجرس. فأدخلتهم السكرتيرة «كونى» إلى هيرلى فى الحال حيث رحب بهما هيرلى والكولونيل ساسر الملحق الدفاعى واحد أفراد فريق مكتب التحقيقات الفيدرالى العاملين مع «بك ريفيل» ولكن لم يكن هناك متسع من الوقت يسمح بالاحتفال بالانتصار الذى تحقق فى عرض البحر، فقد كان حمدان مطلوبا فى مكان آخر كى تطرح عليه الأسئلة من قبل عملاء المخابرات.

فسلمه هيرلى جواز سفر تركى وبه تأشيرة لدخول ألمانيا الغربية ورافقه بعض العملاء حتى عبر الخط الأخضر وبذلك انتقل إلى الجزء الشمالى من قبرص والذى تحتله تركيا. وبعد أن قضى ليلته فى منزل ريفى تمتلكه السفارة فى «كيرينيا» وضع حمدان على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية التركية متوجها إلى استانبول ومنها يستقل إحدى طائرات لوفتهانزا متوجها إلى فرانكفورت، حيث أمضى ثلاثة أيام فى قاعدة «فورت كينج» يجيب أثناءها على أسئلة وجهها إليه عملاء من المخابرات العسكرية الأمريكية وعملاء من مكتب التحقيقات الفيدرالى وعملاء من المخابرات المركزية وكذلك إدارة مكافحة المخدرات وفى النهاية أخذته مجموعة من شرطة المحاكم الفيدرالية عملا ببرنامج حماية الشهود الفيدرالى وعلى حد علمى، لم يعرف أى شئ عن حمدان منذ ذلك اليوم حتى الآن.

أما بالنسبة لسامى جعفر فكان هناك إحساس عام بأن ستاره لم ينكشف، إلا أننى عندما أسترجع أحداث الماضى أجد أنه من المحتمل أن تكون المخابرات السورية قد لاحظت تورطه فى هذ العملية على أية حال ، وصل سامى جعفر وعشيرته إلى مكانة عالية جداً لدى إدارة مكافحة المخدرات والمخابرات المركزية الأمريكية».

أما فى الولايات المتحدة فقد استنفرت الحكومة الأمريكية جميع العاملين فى المكاتب الصحفية الفيدرالية للحديث عن الانتصار الذى تحقق من خلال عملية «القضيب الذهبى» والقيمة الردعية المزعومة لبرنامج الرئيس ريجان فى مكافحة

الإرهاب والذى كان شعاره «إنهم يستطيعون الهرب ولكنهم لا يستطيعون الاختباء». وحرصاً على ألا تذهب التفاصيل الهامة هباء، عهد بالقصة الكاملة لاستعراض الولايات المتحدة المهيب لقوتها العسكرية كما روتها مصادرها الموثوقة إلى ستيفن اميرسون الصحفى بمجلة «يو إس نيوز آند وورلد ريبورت». «الذى كانت له خبرة فى كيفية التعامل باحترام» مع «سبق صحفى» حكومى، وبالتالى كان يمكن الاطمئنان إلى قدرته على مقاومة نزعات الارتياب التى تسيطر أحيانا على الصحفيين الذى يتابع كتاباتهم عدد أكبر من القراء.

وفى صيف عام 1987، وبينما كولمان يتظاهر بأنه يقوم بأبحاث من أجل رسالة الماجستير الذى كان يقوم بإعدادها عن تهريب المخدرات اللبنانية، التقى كولمان بعدد من المراسلين الإخباريين الذين لا يصدقون الأخبار الحكومية كما يصدقون غيرهم. ومن بين هؤلاء : «برايان روس» من شبكة N.B.C ومخرجه «ايرا سيلفرمان»،. وكان كولمان يعرفهما وكانا يعرفانه، فقد التقى كولمان بروس عام 1981 عندما كان يؤلف كتابه «الصرخة» والذى تحدث فيه عن القضية التى رفعها «وين ينوتون»،.. أحد نجوم لاس فيجاس، على روس وسيلفرمان عندما أذاعا تحقيقا يربط بينه وبين عالم الجريمة المنظمة.

وكان الإثنان قد وصلا إلى قبرص من أجل إعداد فيلم وثائقى عن «الحلقة اللبنانية، وذلك بالتعاون مع إدارة مكافحة المخدرات. أناب هيرلى كولمان عنه فى لقائهما حتى لا يضطر هو إلى القيام بذلك».

وبفضل خبرة كولمان فى مجال البرامج التليفزيونية الاخبارية ومعرفته الوثيقة بتهريب المخدرات فى الشرق الأوسط فقد ساعد كولمان روس وسيلفرمان على إنتاج ما اعتبر أنه أو دراسة متوازنة وقيمة قدمتها وسائل الإعلام للشعب الأمريكى عن العلاقة الوثيقة بين الإرهاب والمخدرات، مما جعلهما ينسبان إليه الفضل فى أكثر من مناسبة فيما بعد، بل أنهما جعلا كولمان يظهر على شاشة شبكة NBC بعد كارثة طائرة (بان امريكان)، رغم أنهما لم يكن لديهما أى علم فى ذلك الحين عن العلاقة بينه وبين المخابرات العسكرية أو بينه وبين إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص.

إلا أن خبرته فى التعامل مع وسائل الإعلام كانت بصفة عامة تصيبه بخيبة

أمل. كانت وكالات المخابرات محظوراً عليها أن تستعين بالمراسلين العاملين بصفة دائمة لدى وسائل إعلام معينة وكان محظوراً عليها أن تستخدم أوراق اعتماد المراسلين كستار لعملائها. ولكن تسريح أعداد من العاملين بوسائل الإعلام وإغلاق أعداد من المكاتب الإعلامية قد أدى إلى اعتماد الصحافة والإذاعة والتليفزيون على المراسل الحر والمصور الحر، وهؤلاء لا تنطبق عليهم القيود.

كولمان نفسه كان قد استعمل أوراق اعتماده مراسلاً حراً يعمل لحساب «ميوتشوال راديو» كى يدخل ليبيا بعد عملية «الدورادو كانيون» قبل ذلك بسنة. وأثناء فترة عمله الكثيرة فى الشرق الأوسط لم يقابل كولمان إلا عدداً محدوداً جداً من المراسلين الذين لم يقوموا بعمل إضافى لزيادة دخلهم وذلك بجمع المعلومات لهيئات حكومية مثل إدارة مكافحة المخدرات.

ذات صباح، على سبيل المثال، وبعد أن قضى كولمان ليلة كاملة يتصنت على الاتصالات اللاسلكية فى محطة الاستماع الموجودة داخل شقته فى قبرص، فتح كولمان باب شقته على مضض ليجد شخصا قدم نفسه له على أنه «ديفيد ميلز» وهو مصور بريطانى يعمل لحساب مجلة «نيوزويك».

اتضح لكولمان أنه هو وميلز هذا كانا يعرفان «دينيس سوت» وهو رئيس شركة الخدمات الصحفية لما وراء البحار «والذى كان كولمان قد التقى به عندما كان يعمل استشاريا لدى بات روبرتسون فى شبكة الإذاعة المسيحية، وكان كولمان قد ظل على صلة به بناءً على تعليمات المخابرات العسكرية نظراً لتورطه مع الحثالة التى جمعها أوليفر نورث حوله من النصابين الذى خدموا بالجيش والأجلاف والمرتزقة الذى يمارسون الحرب وهم جالسون فى مقاعدهم الوثيرة فى ولاية جورجيا.

كان من الواضح أن ميلز قد التقى بدينيس سوت وهو يثرثر من فرط الشراب فى إحدى الحانات فى «تيجو سيجالبا» بدولة هندوراس وسمعه وهو يتفاخر بأن له علاقات بأشخاص مهمين فى جميع أنحاء العالم أثناء عمله الذى نصب نفسه فيه عميلا للمخابرات المركزية الأمريكية. وعندما عرف أن ميلز كان فى طريقه إلى الشرق الأوسط اقترح سوت عليه أن يزور كولمان فى قبرص حيث أنه يقوم بأبحاث هناك ولديه معارف كثيرون.

فقال كولمان : «عظيم . كيف حالك؟ تفضل بالدخول. أتريد قدحاً من القهوة؟»

كان كولمان يحاول جاهداً أن يظل متيقظا حتى اقتنع أن ميلز كان مقتنعا بأنه يقوم بأبحاث فى قبرص، وهنا قرر كولمان أن يتخلص منه قبل أن يأتى جورج السورى لتفريغ الشرائط وإفشاء سر اللعبة، فأرسله كولمان إلى هيرلى فسأله هيرلى إن كان بإمكانه أثناء وجوده فى لبنان للعمل من أجل نيوزويك أن يلتقط بعض الصور لحساب إدارة مكافحة المخدرات.

لم يجد ميلز أى تعارض بين عمله مع نيوزويك وعمله السرى مع إدارة مكافحة المخدرات ولم يجد أن الجمع بين العمليتين ينطوى على خروج لأية قاعدة أخلاقية. ولذلك انضم ميلز إلى غيره من رجال الإعلام الذين كانوا يقومون بعمل حر لحساب هيرلى ويحصلون على أجرهم عليهم، وقدم بالفعل مجموعة معهم الصور الهامة التى التقطها لبعض الموانئ غير القانونية فى لبنان.

كان كولمان لايزال يعترض، لأسباب أخلاقية، على إساءة استعمال أوراق الإعتماد التى تمنح للإعلاميين، فقد كان يخشى أن يأتى اليوم الذى ينظر فيه رجال الجوازات فى مختلف أنحاء العالم الى الصحفى القادم إلى بلدهم على أنه جاسوس. ولكن لم يكن له أن يشكو فى ذلك الحين وإلا كان ذلك رياءً وعدم صدق مع النفس.

ولكنه اعترض بشدة ذات مرة على استعانة هيرلى بمصور تليفزيونى بريطانى كان موظفا مستديما لدى إحدى شبكات الأخبار الكبرى، فقد قام هذا المصور بتصوير أفلام لحساب إدارة مكافحة المخدرات، بل واستخدام معدات الشبكة التى كان يعمل بها.

وقال كولمان لهيرلى : «هناك تعليمات تحظر ذلك، فلا تورطنى معك فى ذلك. فلو أن واشنطن عرفت ذلك لأقامت الدنيا وأقعدتها».

فقال هيرلى بعصبية : «لا، لا، لا تهتم. إنه لا يحمل الجنسية الأمريكية»

فى النهاية كان على كولمان أن يتغاضى عن هذه الواقعة، ولكنه لجأ إلى الحيلة حتى لا يدفع للمصور أجراً عما صوره. وتحدث فى أحد تقاريره لدونليفى عن إصرار إدارة مكافحة المخدرات على غواية رجال الإعلام وإفساد أخلاقهم. ولكن هذا أيضا لم يكن ليؤثر على هيرلى، فبالإضافة إلى التغطية الإعلامية غير

المشروعة التى كان يقوم بها أمثال هذا المصور لحساب هيرلى، كان هيرلى يستولى على ما يشاء من بين التغطية الإعلامية المشروعة التى كانت فرق الأخبار التلفزيونية تخرج بها من لبنان. فكما يقول كولمان :

«لو أن شبكات إخبارية مثل «سى بى إس» أو «إن بى سى» أو «إيه بى سى» أو هيئة الإذاعة البريطانية، أو أية شكبة أخرى، أرادت أن تنقل أفلام الفيديو التى صورتها فى بيروت إلى مقر الشبكة فقد كان على مصوريها إما أن يرسلوا تلك الأفلام إلى دمشق أو إلى نيقوسيا، ولم يكن أمامه خيار ثالث، وفى أحيان كثيرة، ولاسيما عند اندلاع القتال فى الشرق، كان يصعب عليها الوصول إلى دمشق ـ ولذلك كان عليهم أن يرسلوا أفلامهم إلى لارناكا بطريق البحر ثم يرسلوا محتوياتها من قبرص.

كان هيرلى قد اتفق على الخطة التالية مع رجال الجمارك ... فقد كان كل العاملين بالجمارك حاصلين على شهادات تقدير من إدارة مكافحة المخدرات يزينون بها جدرانهم. وكانت الخطة تقضى بأن تتحفظ الجمارك على أى شريط فيديو تجده بحوذة شخص يود إدخاله إلى قبرص. وكان رجال الجمارك يقولون لمن يحمل الشريط : «لابد أن نشاهد هذا الفيلم قبل أن نسمح بدخوله». فيقول ذلك الشخص على سبيل المثال : «ولكن الشريط به مادة إخبارية عاجلة». معنى هذا أنه مضطر للانتظار لمدة ساعتين أو ثلاث حتى ترسله إليه الجمارك فانسخة بسرعة من أجل هيرلى أو زملائه عملاء المخابرات المركزية قبل إعادته إلى صاحبه حتى يكمل رحلته إلى نيقوسيا.

نفس الأسلوب كان هيرلى يتبعه مع شركة «الشرق الأوسط للعمليات الإعلامية» (MEMO)، وهى لا تبعد كثيراً عن مبنى السفارة الأمريكية. كانت هذه الشركة بمثابة مكتب إخبارى. فقد كان بإمكان الإعلاميين أن يستأجروا مكتبا أو معدات تصوير بالفيديو أو أن يرسلوا تحقيقاتهم من خلالها. فقد كان لدى هذه الشركة سكرتيرات وسائقون ومن يتولون الرد على المكالمات.... باختصار شديد كانت هذه الشركة تقدم جميع الخدمات اللازمة للإعلاميين، ولذلك كان لمعظم الشبكات مكاتب هناك. والأهم من ذلك أن الجميع كانوا يعملون لحساب هيرلى، رغم أن معظمهم لم يكونوا على علم بذلك. فكل ما كان يدخل هذه الشركة كان

يصل إلى السفارة الأمريكية، مثل تفاصيل المهام التى كانت الشبكات تكلف رجالها بها، والتقارير التى كانوا يكسبونها عن سير العمل، والمحادثات الشخصية التى كانت تدور حولهم، والمذكرات وأفلام الفيديو، وكل شئ بما فى ذلك الأوراق التى كانت تلقى فى سلال المهملات».

ولكن إدارة مكافحة المخدرات لم تكن الجهة الوحيدة التى تستخدم قبرص لقاعدة لعملياتها الاستخبارية فعندما تحولت بيروت، عاصمة التآمر فى الشرق الأوسط، إلى ميدان قتال فى 1975 نتيجة للحرب الأهلية اللبنانية، انتقل جميع أفراد الجالية الدولية التى كانت تقوم بأعمال التجسس بالكامل إلى نيقوسيا. كان كولمان يضحك كثيراً عندما كان يتمشى داخل فندق تشرشل عند الظهيرة. «فقد كان هناك ليبيون ولبنانيون وأعضاء منظمة التحرير الفلسطينية وعملاء المخابرات السوفيتية، وكذلك البلغار والرمانيون والبريطانيون والأمريكيون. فعندما تمر داخل الفندق يمكن أن ترى جميع الجواسيس يراقبون بعضهم بعضاً وهم يتناولون طعام الغداء».

ولكن الشئ الذى لم يكن مدعاة للفكاهة هو أن يجدهم كولمان على عتبة بابه.

ففى صباح أحد الأيام اتضح أن فريق إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص لم يكن الفريق الوحيد الذى يستخدم فيلاتتا كورت كقاعدة لممارسة أعمال التجسس. فى مساء اليوم السابق كان كولمان قد صعد إلى سطح المبنى ليطمئن على الهوائيات التى كان قد ثبتها هناك من أجل أعمال التصنت التى كانت تدور فى شقته. كل شئ كان على ما يرام. ولكن فى صباح اليوم التالى وجد أن أحد أجهزة الاستقبال لم يكن يعمل كالمعتاد ولذلك صعد إلى السطح مرة ثانية خشية أن يكون قد تسبب فى مشكلة وهو على السطح دون أن يدرى الليلة السابقة.

دهش كولمان كثيراً عندما رأى برجاً شبكيا وقد انتصب فوق سطح المبنى بين عشية وضحاها. وكان ارتفاع هذا البرج يصل إلى 30 قدما وكان مشدوداً إلى السطح بأسلاك التثبيت. كان بأعلى هذا البرج صفان من الهوائيات التوجيهية يتكون كل منهما من خمسة أجزاء مرصوصة أفقياً، وكان أحدهما موجهاً ناحية نيقوسيا والثانى موجهاً ناحية الساحل اللبنانى.

فى قبضة الأخطبوط

تساءل كولمان هل من الممكن أن يكون هيرلى قد نسى أن يخبره أنهم كانوا يعتزمون تركيب هوائيات من النوع الذى يليق بالمحترفين مثل هذه؟

لا، ليس هذا من الممكن.

صعد كولمان سلم البرج، أملاً ألا يراه أحد، فقد كان يود أن يتأكد من الذبذبة التى يرسل عليها الهوائى إرسال المحطة. ثم نزل السلم وتتبع الأسلاك المحورية حتى وجدها تهبط الجدار الخلفى للمبنى وتدخل من نافذة إحدى غرف النوم بالشقة المجاورة لشقته.

عاد كولمان إلى شقته وهو يفكر، فضبط أحد أجهزة الاستقبال الموجودة لديه على الذبذبة المبنية على الهوائى ثم وصل جهاز الاستقبال بجهاز تسجيل. ثم اتصل بالسفارة.

شرح كولمان لهيرلى ما حدث، فاستشاط هيرلى غضباً وقال «من الملعون الذى فعل ذلك ؟»

كولمان : «لا أدرى. ولكن عرفت الذبذبة سوف أطلب من جورج السورى أن يتصنت على ما تأتيه به هذه الذبذبة. وربما كان بإمكانك أن تجعل بينيكوس يتحرى عمن استأجر الشقة المجاورة».

هيرلى: «الأفضل من ذلك هو أن أجعله يطردهم من الجزيرة».

كولمان: «لكن لماذا لا نعرف أولا ماذا يحدث فى الشقة. فأيا من كانوا فمن الواضح أنهم يعرفون ما يفعلون. وهذا فى حد ذاته شىء مثير للاهتمام».

هيرلى: «اسمع، إذا كنت قد كشفت أمرهم فربما قد كشفوا أمرك أيضا. وأنا لا أريد أن أجازف».

لم يكن كولمان من عادته أن يقلق إلى هذا الحد المفرط، ولذا قال لهيرلى: «لا داعى للقلق. فلننتظر لعدة أيام، ولن يحدث لنا ما لا نحب أن يحدث».

هيرلى: «ليس هذا ما يقلقنى، إن ما يقلقنى هو أن مجموعة الأغبياء سوف يأتون من المقر الرئيسى للتفتيش على سير العمل هنا. ولقد أخبرتهم بأمر محطة الاستماع ولذلك لا أريد أن ينكشف أمرها».

وعلى مدى الأيام القليلة التالية سجل جورج السورى أحاديثا متنوعة صدرت عن سائقى التاكسى العرب فى تل أبيب كانوا يذيعونها على ذبذبات التاكسى وكانوا يضمنون أحاديثهم بعض المعلومات الاستخبارية البسيطة والتى كانوا يلتقطونها أثناء تصنتهم على الأحاديث التى كانت تدور بين الركاب أو كانوا يستخلصونها من مشاهداتهم أثناء تجولهم فى المدينة. بالاضافة إلى ذلك كان هناك بالشقة المجاورة من يبث رسالتين بالشفرة على سرعة عالية جدا مرتين فى اليوم من خلال صف هوائيات التردد العالى جدا الموجهة ناحية نيقوسيا.

وفى هذا الصدد يقول كولمان:

«ذهبت بالشرائط إلى السفارة من أجل تحليلها، واتضح أن منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات قد أقامت محطة استماع بجوار محطتنا. فقد كان لديهم سائقو تاكسى يقومون بإرسال المعلومات الاستخبارية من اسرائيل إلى قبرص وعندما تصل هذه المعلومات يرسلونها العاملون بالمحطة إلى مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى نيقوسيا.

جن جنون هيرلى عندما سمع بهذا الأمر ـ فرؤساؤه كانوا على وشك القدوم من واشنطن للتفتيش عليه، وأول شىء لابد أنهم سيلاحظونه فى مبنى فيلاتنا كورت هو ذلك البرج الذى تستخدمه منظمة التحرير. ولذلك فقد استغل كل علاقاته ومارس كل أنواع الضغوط، ورغم حساسية هذه المسألة سياسيا، فقد جعل القبارصة يغلقون المحطة الفلسطينية ويطردون العاملين بها من الجزيرة.

أعتقد أن هيرلي ما كان ينبغى أن يهتم إلى هذا القدر، فقد جاء رؤساؤه من واشنطن، ولم تكن لديهم الرغبة فى رؤية أى شىء. وعندما وصلوا إلى الشقة كانت مارى كلود بالمطبخ وكانت سارة تبكى فى سريرها الذى كان موضوعا أمام غرفة النوم، أما فى مؤخرة الشقة كانت الأجهزة الإليكترونية تغطى جدران الغرفة.فدخلوا إلى هذه الغرفة وهم يرتدون البنطلونات القصيرة والأحذية الرياضية وكأنهم يصطافون على شاطىء ميامى. وكل ما قالوه: «كيف حالك؟ ماذا تفعلون هنا «إلى آخر ذلك من الكلام الفارغ. ولكن أهم شىء أرادوا أن يعرفوه هو: أين يوجد أقرب شاطىء للعراة؟

اعتقدت أنهم كانوا سيهتمون برؤية شريط الفيديو الذى كنت أعده من الشرائط الكثيرة التى كانت تأتينا عن زراعة الأفيون فى سهل البقاع، ولكنهم كانوا رجال شرطة فى أجازة تدفع تكاليفها الحكومة الأمريكية. فبإمكانهم مشاهدة مثل هذه الأفلام وهم فى المقر الرئيسى بالولايات المتحدة. أما فى قبرص فإن الغرض الأساسى من مجيئهم هو السعى وراء الملذات الحسية. شىء مؤلم أن ترى أن هذه هى الطريقة التى تمارس بها الحكومة الأمريكية عملها فى الخارج».

كان وفد إدارة مكافحة المخدرات لحسن الحظ قد اختار لزيارته التفقدية، واحدا من أكثر أيام الصيف اعتدالا، فالصيف فى قبرص شديد الحرارة. فميزانية مكتب الإدارة فى قبرص لم تكن تشمل شراء أجهزة التكييف، وفى بعض الأحيان كانت الحياة فى فيلاتنا كورت لا تطاق. وبينما كانت الموجهة الحارة فى ذروتها

اضطر كولمان أخيرا إلى أن يخبر السفارة، عندما كان هيرلى فى واشنطن، أنه سوف يغلق محطة الاستماع وينتقل هو وأسرته إلى الفندق المواجه إنقاذا للأجهزة ولأسرته من الحرارة الشديدة.

ولكن دونليفى كان حريصا على عودته، وكذلك كان هيرلى. فقد أصبح دونليفى يهتم كثيرا بالتقارير الكثيرة التى كان يرسلها اليه بالشفرة على رقم المخابرات العسكرية فى ميلايلاند، لكنه لم يكن يهتم بها فى ذاتها وإنما كان يتخذها وسيلة للتأكد من حجم التعاون الذى كان يجرى بين المخابرات المركزية وإدارة مكافحة المخدرات فى مجال تبادل المعلومات.

«كان دونليفى يريد أن يعرف كل شىء. كان يريد أن يعرف من الذين كانت إدارة مكافحة المخدرات تستخدمهم ولماذا؟ وأسماء وأوصاف المرشدين، والأسباب التى جعلتهم يعملون لحساب هيرلى، وطبيعة العلاقة بينهم وبينه، وتفاصيل عمليات إدارة مكافحة المخدرات فى لبنان مع التأكد من مدى صحة تلك التفاصيل بمضاهاتها بما أحصل عليه من معلومات من رجالنا فى لبنان. كانت القيادة تريد أن تعرف كل شئ وأى شىء. ولأنى أعرف الطريقة التى كان هيرلى يدير العمل بها، فاستطيع أن أقول أن المخابرات العسكرية كانت تعرف عن هيرلى وعملياته من خلال تقاريرى أنا أكثر مما كانت إدارة مكافحة المخدرات فى واشنطن تعرف من خلال تقاريره هو».

كان الهدف الأساسى لإدارة مكافحة المخدرات فى قبرص هو تكوين صورة تفصيلية لتهريب المخدرات فى لبنان ودور تهريب المخدرات فى السياسة والإرهاب. ومع نقل دانى حبيب إلى سان فرانسيسكو فى مايو فقد بدأ يطرأ بعض التغيير على مجال اهتمام المكتب مع بقاء الهدف الأساسى كما هو. فقد حل محل حبيب فى منصب الرجل الثانى بعد هيرلى العميل الخاص «فريد غانم»، وهو أمريكى من أصل لبنانى، كان طويل القامة مهذباً هادئ الصوت. وكان قد أمضى السنوات الخمس السابقة فى ديترويت، وهى على الطرف الآخر من طريق تهريب المخدرات القادمة من الشرق الأوسط.

ظل هيرلى مهتما لحد الانشغال بالمشاريع المشتركة، ولكن غانم سرعان ما أوضح لكولمان أنه يضيق بقيام هيرلى بعمليات استخبار. فقد كان غانم يرى أن دوره فى نيقوسيا ماهو إلا امتداد لدوره فى ديترويت فكان اهتمامه الأساسى يتركز فى تطبيق القانون، واستخدام الطريق الذى كانت تسلكه المخدرات عبر قبرص فى

معرفة موزعى المخدرات اللبنانية فى الولايات المتحدة وإلقاء القبض عليهم. ولهذا كان حريصا على زيادة المعدل الذى كانت تنقل به شحنات المخدرات تحت رقابة إدارة مكافحة المخدرات إلى الولايات المتحدة. ولهذا فقد كان فى حاجة لمرشدين يعملون فى نقل تلك الشحنات مع تنكرهم على أنهم من منتجى المخدرات، من أمثال عائلة حمدان وعائلة جعفر.

كانت الزيادة الهائلة فى إدمان الكوكايين فى الولايات المتحدة وانشغال واشنطن بتعقب تجار المخدرات الكولمبيين دون غيرهم من الأشياء التى أدت إلى التغطية على إدمان الهيروين فى الولايات المتحدة وزيادته زيادة كبيرة فى الثمانينات. ونتيجة لزيادة طلب السوق الأمريكية على الهيروين كانت مساحة حقول الخشخاش المنتج للأفيون تتضاعف عاما بعد عام. وفى صيف عام 1987 ساعد كولمان فى تحديد 25 معملا لبنانيا تنتج سويا ما بين ستة وسبعة أطنان مترية من الهيروين النقى، وتمثل نصف الدخل القومى اللبنانى. معظم هذه الكمية كان يصدر إلى الولايات المتحدة عن طريق قبرص ومنها إلى فرانكفورت، «وكان المهربون المكلفون بنقل شحنات الهيروين يسمون هذا الطريق «حرية»، أو كان الهيروين يهرب إلى نيويورك عن طريق تركيا ودول البلقان ثم إلى وسط أوروبا ومنها إلى نيويورك.

كانت تجارة الهيروين تحقق مكاسب هائلة. فمع اقتصار دور القوات السورية البالغ عددها 30000 جندى على إخماد ما كان يصدر من مقاومة من آن لآخر عن بعض العائلات التى لم تكن موالية للسوريين فقد كانت القوات السورية التى تحرس سهل البقاع تحصل على مليار دولار كل عام كأتاوات تحصل عليها فى مقابل الحماية التى كانت توفرها للمنتجين. إلا أن هذا المبلغ لم يكن إلا فتاتا إذا ما قورن بما كان يحصل عليه السوريون الذى كانوا على علاقة وثيقة بالحكومة والجماعات الإرهابية التى كانت تؤيدها سوريا وكانت تقوم بمهمة تهريب المخدرات. وكانت المخدرات تسهم على الأقل بخمسة مليارات دولار سنويا فى الاقتصاد السورى، ومعظمها من الولايات المتحدة الأمريكية وغير ذلك من العملات الصعبة ولذلك فبدون وصول الهيروين والحشيش إلى السوق الأمريكية فإن سوريا ومحميتها اللبنانية كان يصيبها الإفلاس على الفور.

ولكن المصالح الاستراتيجية فى الشرق الأوسط كانت تحول دون اتباع سياسة التدخل التى كانت متبعة فى أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. فاعتماد الولايات

المتحدة فى حصولها على 60% من احتياجاتها من الطاقة من منطقة تمزقها صراعات دينية وعرقية وسياسية جعلها عاجزة عن التعامل مع عمليات تهريب المخدرات التى تدعمها الدول مثلما كانت عاجزة عن التعامل مع الإرهاب الذى تدعمه الدول. كانت سوريا تخرج علنيا من آن لآخر بما يلزم من تصريحات تتنصل فيها مما يجرى. وتصر أنها كانت جادة فى سعيها من أجل استئصال تجارة المخدرات ورفض حمايتها للارهابيين الذين اتخذوا من سهل البقاع مقراً رئيسيا لهم.

وفى ذات الوقت لم يكن بإمكان واشنطن أن تقوم بعمل من جانب واحد دون التعرض لاتهامها من جانب السوريين بالتدخل فى الشئون الداخلية لسوريا. وهو اتهام من شأنه أن يؤدى إلى إثارة العرب فى جميع أنحاء الشرق الأوسط.

ومهما كان الأمر، فإن التطرف الإسلامى الذى يهدد بالسيطرة على المنطقة قد أدى إلى أن العالم الغربى قد أصبح فى حاجة إلى سوريا. سواء كانت سوريا داخل المعسكر الغربى ذاته أو كانت على حدوده الخارجية على الأقل، انتظاراً للقيام بدور يسند إليها.

وبمراقبة كولمان لسير العمل فى مكتب إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص أدرك على الفور لماذا كانت المخابرات العسكرية ترى أنه من الضرورى أن تراقب تصرفات هيرلى. فقد كان الرأى السائد هو أن عملية القبض على أعضاء شبكات توزيع المخدرات داخل الولايات المتحدة كانت بعد عملية لا تنطوى على مخاطر سياسية وبالتالى كانت عملية مقبولة. ولهذا لجأ هيرلى إلى تجنيد المرشدين والمهربين الذى يقومون بنقل المخدرات فى إطار برنامج يهدف إلى القيام بزيادة معدل الشحنات المنقولة تحت رقابة إدارة مكافحة المخدرات، فتجنيد هؤلاء واستخدامهم فى هذه المهمة لم يكن ليتسبب فى وضع الحكومة فى مواقف حرجة. طالما أن العمليات التنكرية التى تهدف إلى الإيقاع بالموزعين كان يتم التخطيط لها جيدا وطالما أن الاحتياطات الأمنية اللازمة كانت تراعى بعناية. ولكن الخطورة تكمن فى تحويل مرشدى إدارة مكافحة المخدرات إلى كفاءات أو أصول لدى وكالة المخابرات المركزية واستخدامهم فى عمليات الهدف منها النيل من مواطنين سوريين أو جماعات تحظى بتأييد سوريا فيما يتعلق بالطرف الأول من الخط الذى تسلكه المخدرات، أى المنطقة التى يتم فيها الإنتاج ويبدأ التهريب منها. وهذه النقطة الحساسة أصبحت فى أواخر صيف 1987 موضع اهتمام دراسة خاصة أجراها كولمان بناءً على تعليمات تلقاها من دونليفى.

فى قبضة الأخطبوط

كان منذر الكسار ورفعت الأسد اثنين من الأسماء التى كانت تتردد كثيراً فى طوفان المعلومات السرية التى كانت تتردد عن طريق المرشدين عن طريق التصنت على الاتصالات اللاسلكية وهى المعلومات التى كان كولمان يقوم بتحليلها لحساب مكتب إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص ولحساب المخابرات العسكرية فى ذات الوقت. ومن حيث المبدأ كان هيرلى يرفض أن يحيط الألمان والبريطانيين علما بما توفر لديه من معلومات، إلا إذا ما احتاج إلى تعاونهم معه بشأن تهريب شحنات المخدرات، متحديا هيرلى، قرر أن يجدد صداقته مع «هرتموت ماير» وهو ضابط شرطة ألمانى قد التقى به فى ميونيخ عام 1972 أثناء انعقاد الدورة الأولمبية هناك. أما الآن فقد أصبح ماير ضابط اتصال الشرطة الفيدرالية الألمانية فى قبرص.

ورغم أن اللقاء الذى جرى بينهما كان اجتماعيا أكثر منه مهنيا، إلا أنهما لم يجدا بداً من الحديث فى أمور العمل. وحيث أن كولمان قد ركز انتباهه على الكسار باعتباره المحرك الأساسى للنشاط الإجرامى الذى يجمع ما بين الإرهاب والمخدرات فى الشرق الأوسط، فقد قرر كولمان أن يزور ماير فى مكتبه بالسفارة الألمانية لكى يرى هل بإمكانه إقناع ماير بأن يولى التعاون الدولى فى التعامل مع هذه المشكلة قدراً من الاهتمام يزيد عن اهتمام هيرلى به.

أخرج ماير ملف الكسار طواعية وأخبر كولمان بأشياء كثيرة مفيدة عنه ومن بينها اثنان من الأسماء المزيفة التى يستخدمها ورقم كل من جوازى السفر اللذين يستخدمهما بهذين الاسمين، كما أخبره بآخر تفاصيل زيارات الكسار إلى ومن أمريكا الجنوبية.

كانت هذه التفاصيل ذات أهمية خاصة لأنها تؤكد الشكوك التى كانت تدور حول قيام المهربين السوريين بإقامة علاقات تجارية قوية بينهم وبين المنظمات الكولومبية، والتى كانت تقوم على أساس مقايضة الهيروين الخام بالكوكايين الخام ثم مقايضته أحدهما أو كل منهما حسب الحاجة بالسلاح الذى كان يرسل إلى الجماعات الإرهابية والثورية فى مختلف أنحاء العالم.

كان الكسار يمارس نشاطه من عدة فيلات فخمة فى ماربيلا بأسبانيا، وكان على المستوى المعلن واحدا من أكبر المجرمين الهاربين المطلوب إلقاء القبض عليهم إلا أنه فى السر كان واحداً من أهم «الكفاءات» لدى المخابرات المركزية الأمريكية، بعد أن زود إيران بمئات الأطنان من الأسلحة المنتجة فى الولايات المتحدة والكتلة الشرقية، كجزء من الجهود التى كان أوليفر نورث يبذلها لضمان الإفراج عن

الرهائن الأمريكيين، وبعد أن زود الكونترا بنيكاراجوا بالأسلحة كجزء من الجهود التى كان نورث يبذلها للإطاحة بالسندينيستا.

ورغم أن الكسار كان قد قبض عليه فى الدانمارك وبريطانيا وفرنسا واسبانيا لجرائم ارتكبها تتعلق بالمخدرات والسلاح، إلا أن الكسار أثبت أنه على درجة عالية جداً من الأهمية بالنسبة لوكالات المخابرات الأمريكية والأوروبية حتى أنها قررت أن يفرج عنه كلما قبض عليه بدلا من أن تضيع أهميته هباءً فى السجن. ولهذا فإنه كان يدير تجارته باطمئنان يصل إلى حد الوقاحة والتحدى ولا يدانيه من بين المجرمين الدوليين إلا رفعت الأسد، الشقيق الأصغر للرئيس السورى. وكان رفعت الأسد يمتلك فيلا خارج ماربيلا أيضا، كما كانت ابنته رجاء عشيقة الكسار.

بعد أن قام رفعت بمحاولة فاضلة لخلع أخيه حافظ الأسد من الحكم فى عام 1984، قام حافظ الأسد بنفى رفعت إلى باريس وهى عقوبة تشبه الطرد من الجحيم إلى الفردوس. عاش رفعت الأسد فى منزل مستقل بالقرب من شارع RUE ST HONORE وكان يتنقل وبصحبته حرسه الخاص ومعهم أسلحتهم الآلية ويركب سيارته المرسيدس الواقية ضد الرصاص. جعل رفعت الأسد الفرنسيين يتقبلونه بإقامة حفلات أسطورية إلا انه استمر فى ذات الوقت يقوم بدور الواجهة التى يتخفى وراءها التكتل السورى الذى يحتكر تجارة الهيروين والذى كان السند والعون لنظام الحكم العلوى المتعصب الذى كان أخوه يوجد على رأسه فى دمشق.

كان رفعت الأسد شخصا متقلب المزاج غريب الأطوار إلا أنه يتمتع بشخصية آسرة تجعل عامة الناس يلتفون حوله، وله اتباع مخلصون من بين القوات السورية التى كانت تثرى فى سهل البقاع وأتباع مخلصون بين الإرهابيين الفلسطينيين الذين يحصلون على تمويلهم من تهريب المخدرات اللبنانية، وكذلك كان له اتباع مخلصون بين العرب الذين كانوا يعيشون فى ديترويت ولوس أنجلوس ويقومون بتوزيع الهيروين. ولهذا أصبح رفعت الأسد أيضاً واحداً من «الكفاءات» و «الأصول» التى لا يصح أن تمس. وإلا أدى ذلك إلى إثارة استياء السوريين أو الفرنسيين أو الأمريكيين.

أما الثالث فى قائمة المجرمين التى أعدها كولمان فهو اللواء على عيسى دبه (أو دوبه)، والذى كان حينذاك مدير «المغامرات»، وهى المخابرات السورية (أما الآن فيشغل منصب نائب رئيس الأركان السورى). كان على عيسى واحداً من المقربين الذين يأتمنهم الرئيس السورى على أسراره (وكان أيضاً زوج أخت منذر

الكسار)، ولذلك كان المسيطر الرئيسى على تكتل الهيروين، وكان كثيراً ما يجعل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة أحمد جبريل وجماعة أبونضال وغيرهما من الجماعات الإرهابية تنوب عنه فى القيام بعمليات القتل، كما أنه كان يجعل أفراد هذه الجماعات يشاركون كعملاء مؤقتين فى عمليات الاستخبار «المشروعة».

وبينما كان الصيف يمضى متثاقلا واسم على عيسى يتكرر كثيراً فى المعلومات التجسسية التى كانت تأتى من مرشدى إدارة مكافحة المخدرات بقبرص، أرسل كولمان أخيراً تقريراً لدونليفى قال فيه أن مدير المخابرات السورية قد وضع يده فى جيوب جميع المشتغلين فى تجارة المخدرات فى سهل البقاع من دمشق إلى دير يورن، دون أن يضطر إلى مغادرة سوريا ولو مرة واحدة.

رقم 4 فى قائمة أعضاء التكتل السورى المتاجر بالمخدرات هو اللواء غازى كنعان مدير المخابرات العسكرية السورية فى لبنان، وكان واحداً من الذين سلط كولمان اهتمامه عليهم منذ أول يوم له فى لبنان عندما ذهب إلى هناك كعميل للمخابرات العسكرية الأمريكية. فبينما كان منذر الكسار ورفعت الأسد مسئولين عن الواجهة التى كان التكتل يمارس نشاطه الإجرامى متسترا بها، كان كنعان مسئولا عن الإنتاج وحفظ النظام والهدوء فى سهل البقاع وقمع أى محاولة للانشقاق ويحول دون قيام أحد بالإتجار فى الهيروين خارج نطاق التكتل الاحتكارى ويقوم كذلك بفض المنازعات. وكان تحت أمرته 30000 جندى سورى. كما كان كل من بسهل البقاع يعتمد على دخله من تجارة المخدرات بما فى ذلك الجماعات الإرهابية الفلسطينية التى كانت لها قواعد فى سهل البقاع. ولهذين السببين أصبح كنعان أقوى رجل فى لبنان.

كان كولمان قد أدرك منذ ذهب إلى لبنان فى مهمته الأولى أن اللواء كنعان كان يسيطر سيطرة تامة على مسألة الرهائن فى بيروت. ولكنه أدرك فيما بعد أن كنعان يسيطر أيضا على طبيعة النشاط الإجرامى فى مجال الإرهاب والمخدرات ويسيطر كذلك على النطاق الذى يمارس عليه هذا النشاط، أو اقل أنه قادر على أن يسيطر على هذا النشاط على هذا النحو وفقا لأوامر الرئيس الأسد.

وتحتل ليبيا المكانة الثانية بعد سوريا فى إيواء الإرهابيين الفلسطينيين، إلا أنها لم تعد مجرد مكان آمن يلجأون إليه، فقد أصبحت مستودعاً لإمدادهم بالأسلحة والمتفجرات، كما أنها أصبحت كبش الفداء بالنسبة للحكومات الغربية

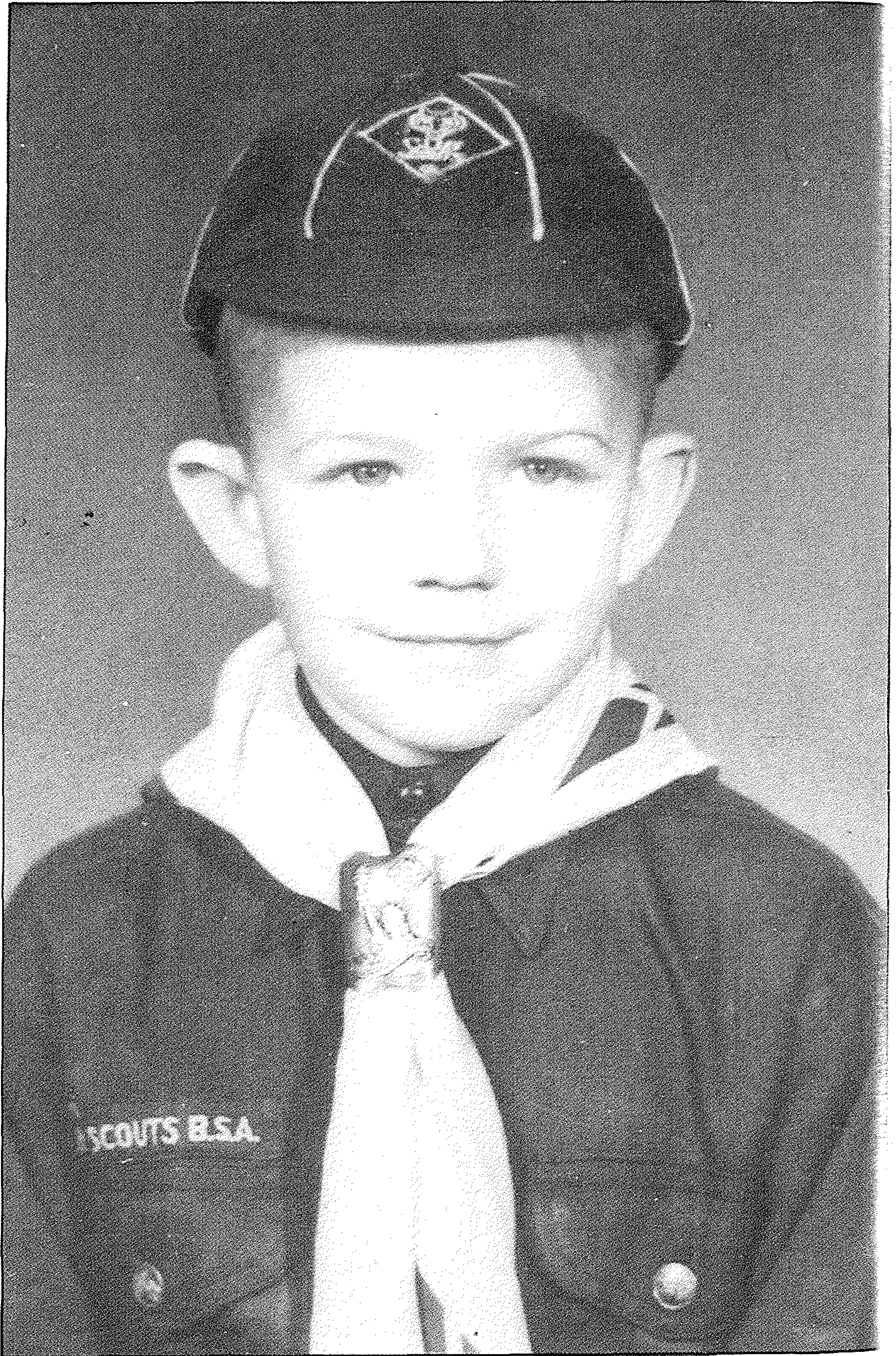
التى تود أن تتظاهر بأنها تتخذ سياسة متشددة إزاء الإرهاب دون المخاطرة بمصالحها الاستراتيجية فى الشرق الأوسط.

من الأمور التى بدأت تثير قلق كولمان أيضا أنه مثلما كان هو وجميع العملاء والمرشدين العاملين مع مكتب إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص يراقبون السوريين، فقد أصبح العملاء السوريون يراقبونهم، وربما كان من بين مرشدى المكتب من يعمل أيضا لصالح سوريا. ولذلك كان كولمان قد أخبر دونليفى فى واحد من تقاريره النصف شهرية أن الإجراءات الأمنية التى كان يتخذها هيرلى كانت تدعو إلى السخرية. فالناس بمختلف أنواعهم كانوا يترددون على مكتب الإدارة بقبرص دون أن يكون من المؤكد أن ولاءهم الأول للمكتب، وكان هؤلاء يترددون على المكتب بحجة أنهم جاءوا يبيعون معلومات لكنهم ربما كانوا يجمعون المعلومات أيضا. ولذلك فإن العملاء والمرشدين المخلصين كانوا معرضين للخطر نتيجة لذلك، كما أن العمليات التى يعتزم المكتب القيام بها وحده أو بالتعاون مع غيره من الوكالات فى المستقبل قد يكون أمرها مكشوفاً منذ بدايتها.

ولكن هيرلى نفسه لم يكن يهتم بهذه المخاوف. وأحد الأسباب لذلك هو أنه لم يكن ليصدق أن شخصاً لا تتوفر فيه ميزة أنه أمريكى يمكن أن يصبح مصدراً لأى نوع من الأخطار. وهناك سبب ثان وهو أنه كان فى حاجة لأية معلومة مهما كانت ضئيلة وكان مستعداً لأن يحصل عليها من أى مصدر كان، بما فى ذلك الصحف، حتى يثبت صحة المعلومات التى كان يضمنها التقارير التى كانت تنهال منه على المقر الرئيسى. ويقول كولمان تعليقاً على ذلك :

«احترقت آلة التصوير من كثرة استعمالنا لها. فلم يكن هيرلى يتوقف عن الصراخ قائلا «أعطنى بعض الورق. فكلما زادت كمية الورق التى نرسلها إليهم زادت المبالغ التى يرسلونها لنا العام القادم. هذا هو الشئ الوحيد الذى يفهمه هؤلاء الأغبياء. ولذلك أحرص على أن تأتينى بالمزيد من الأوراق باستمرار. أما نوعية ما يكتب بها فهذه نقطة لا تهم. فأنا أريد كل ما تقع عليه يداك، ما عليك إلا أن تنسخه وترسله».

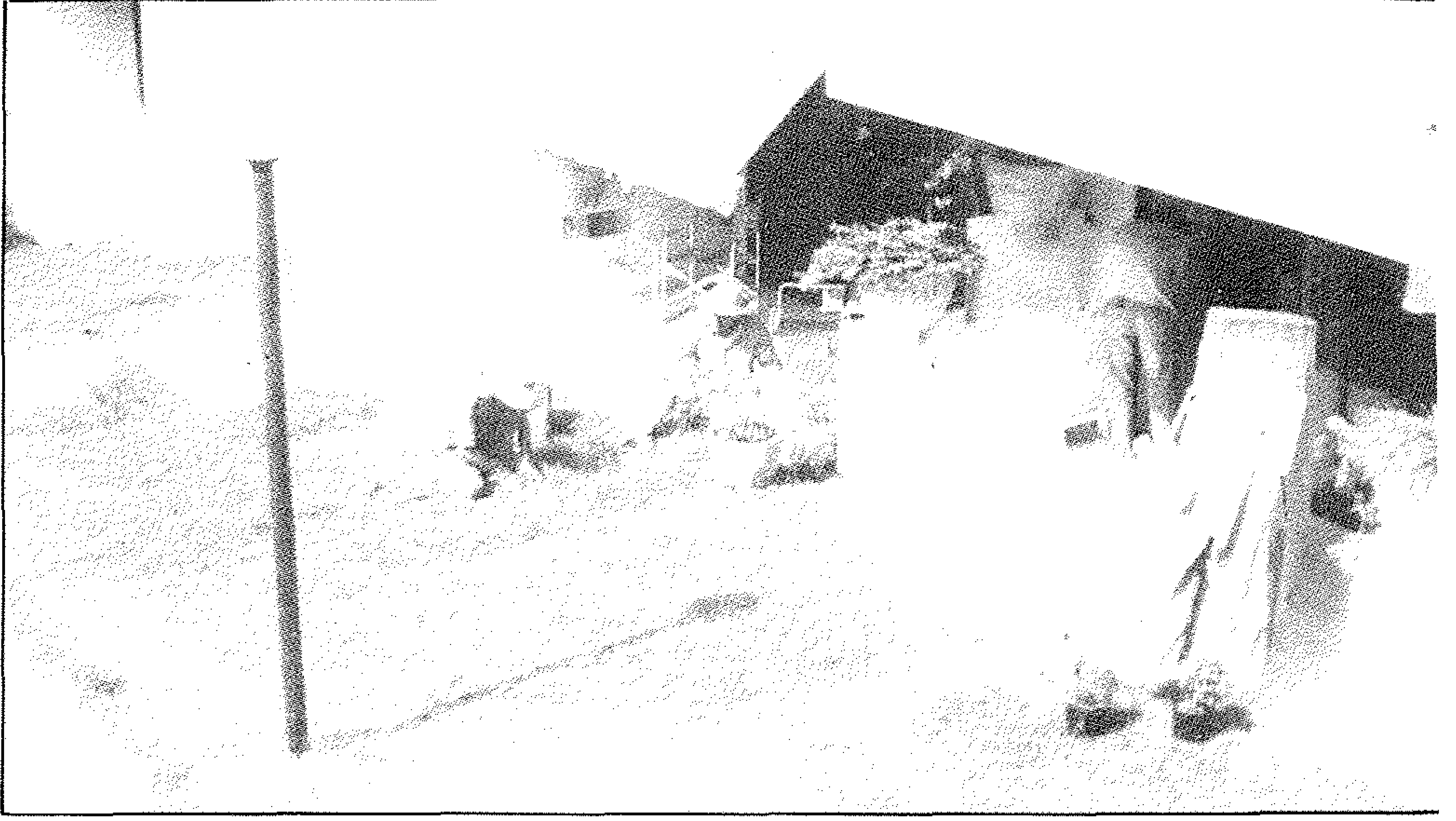
وفى النهاية، ونتيجة لولعه الشديد بالتصوير طلبنا قمصان رياضية بنصف كم وقد طبع عليها شعار إدارة مكافحة المخدرات وكتب عيها بأحرف كبيرة على الصدر «عملية التصوير الكثير» (OPERATION MAKAKOPI) ولم نستطع أن نجد قميصا بالمقاس المناسب لهيرلى ولذلك أعددنا له جلبابا كتبت عليه نفس



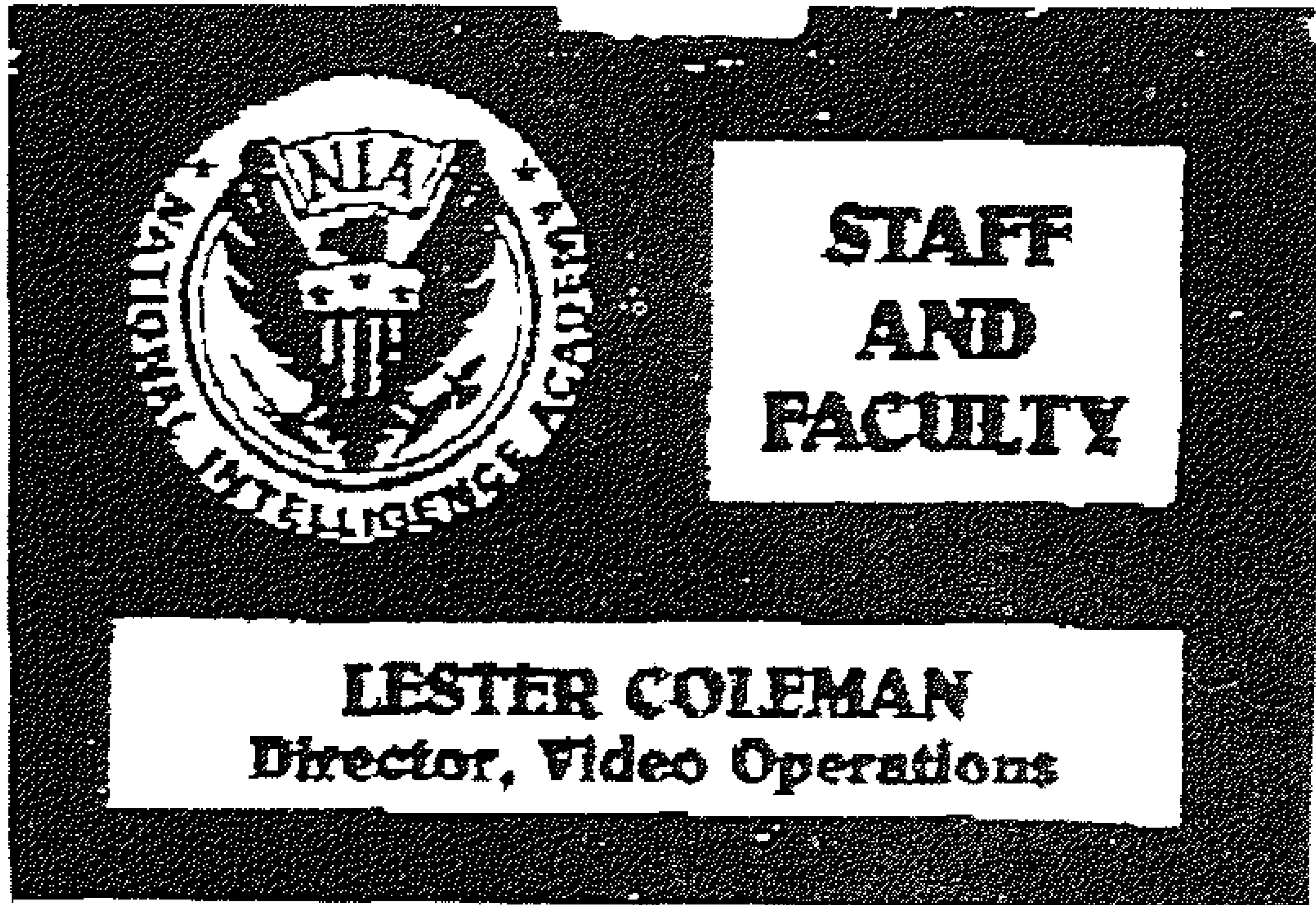
ليستر كولمان الكشاف ـ في سن الثامنة

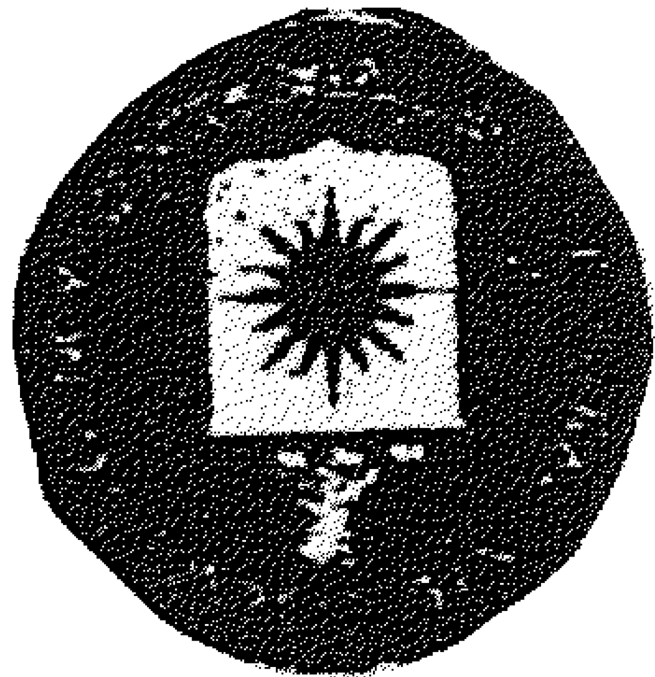


ستر نوكس كولمان - مسئوال جماعة الكشافة 1988 - عشية عملية شكسبير وهى آخر عملية نفذها كعميل لوكالة المخابرات العسكرية الأمريكية.



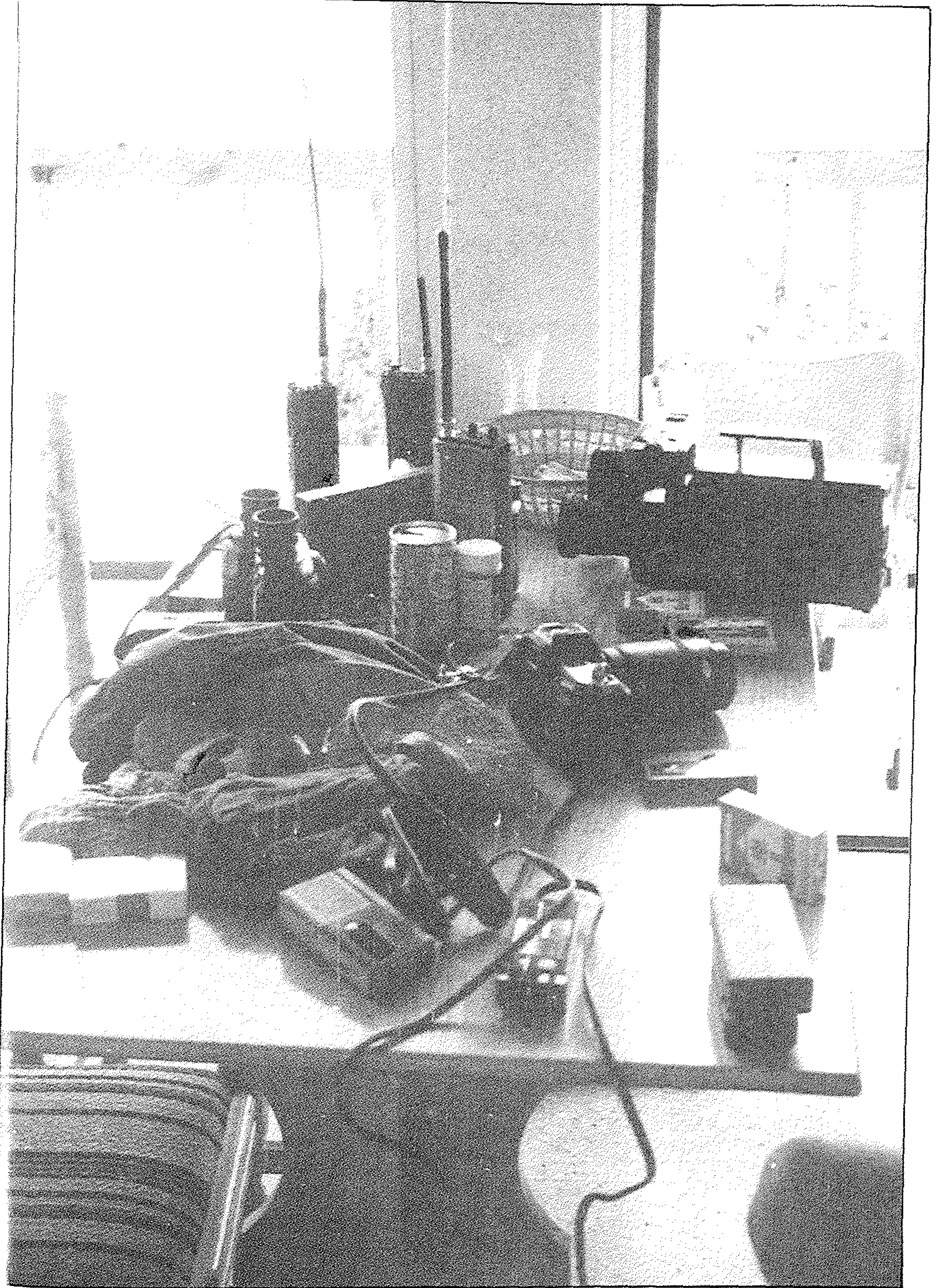
لفيلا التى تقع على شاطىء البحر ببيروت حيث أقام كولمان خلال سنة 1985 أثناء أولى عملياته مع وكالة المخابرات العسكرية متسترا كمراسل للشرق الأوسط لشبكة سى بى ان وقد كان فى حقيقة الأمر مكلفا للاتصال بشبكة الجاسوسية اللبنانية التابعة لوكالات المخابرات العسكرية الامريكية . والعمل على ابطال صفقة سلاح إيران / كونترا التى أشرف عليها الكولونيل اوليفر نورث.



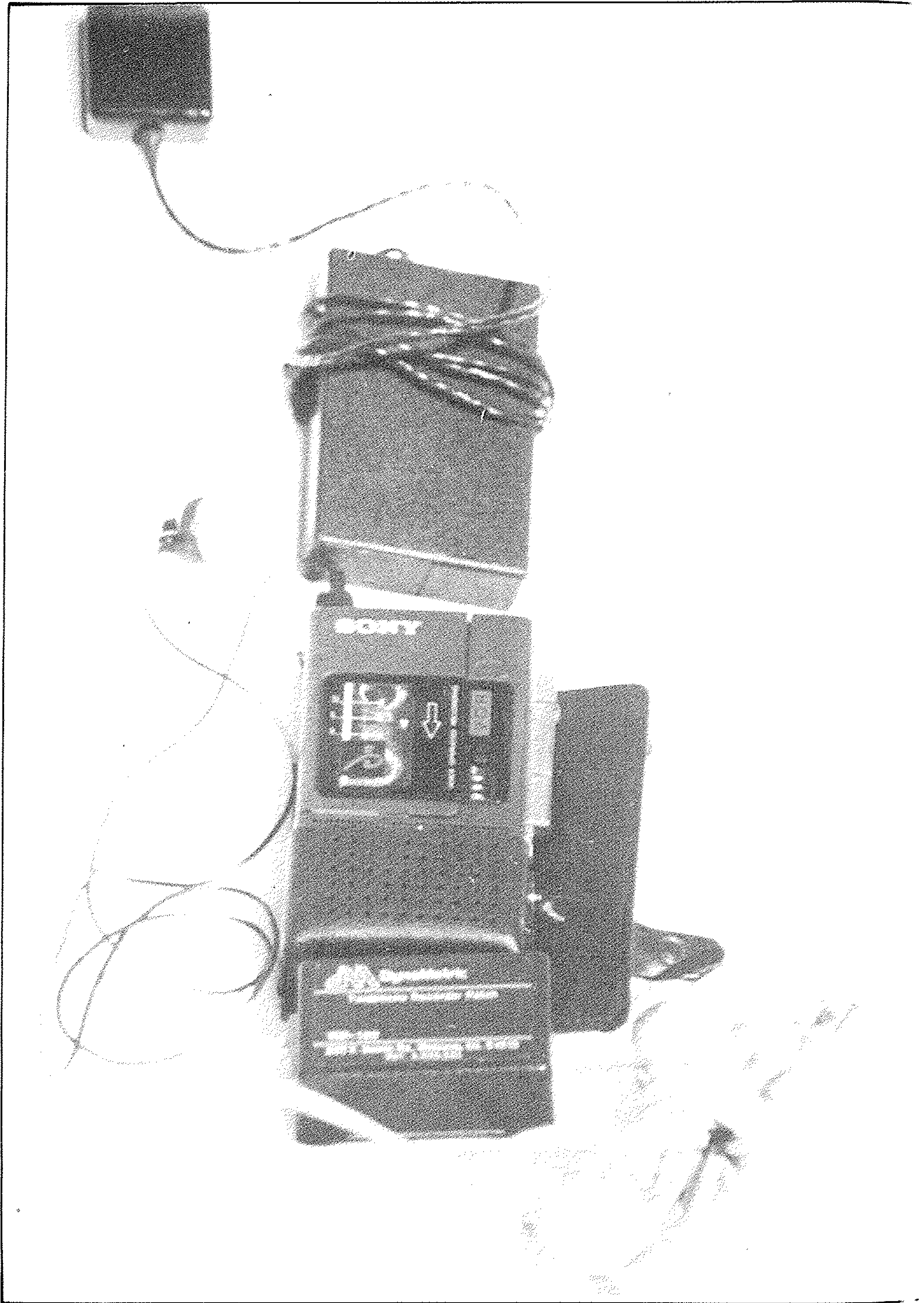


S International
Audio Intelligence Devices Inc
00 N.W. 62nd Street
Fort Lauderdale Florida 33309
Tel- (305)-776-500

شارة وبطاقة المرور اللتان منحتا لكولمان فى 1987 عندما كان معلما بدورة فى اساليب المراقبة المرئية لمسموعة بالأكاديمية القومية للاستخبارات بفورت لودرديل . فلوريدا .



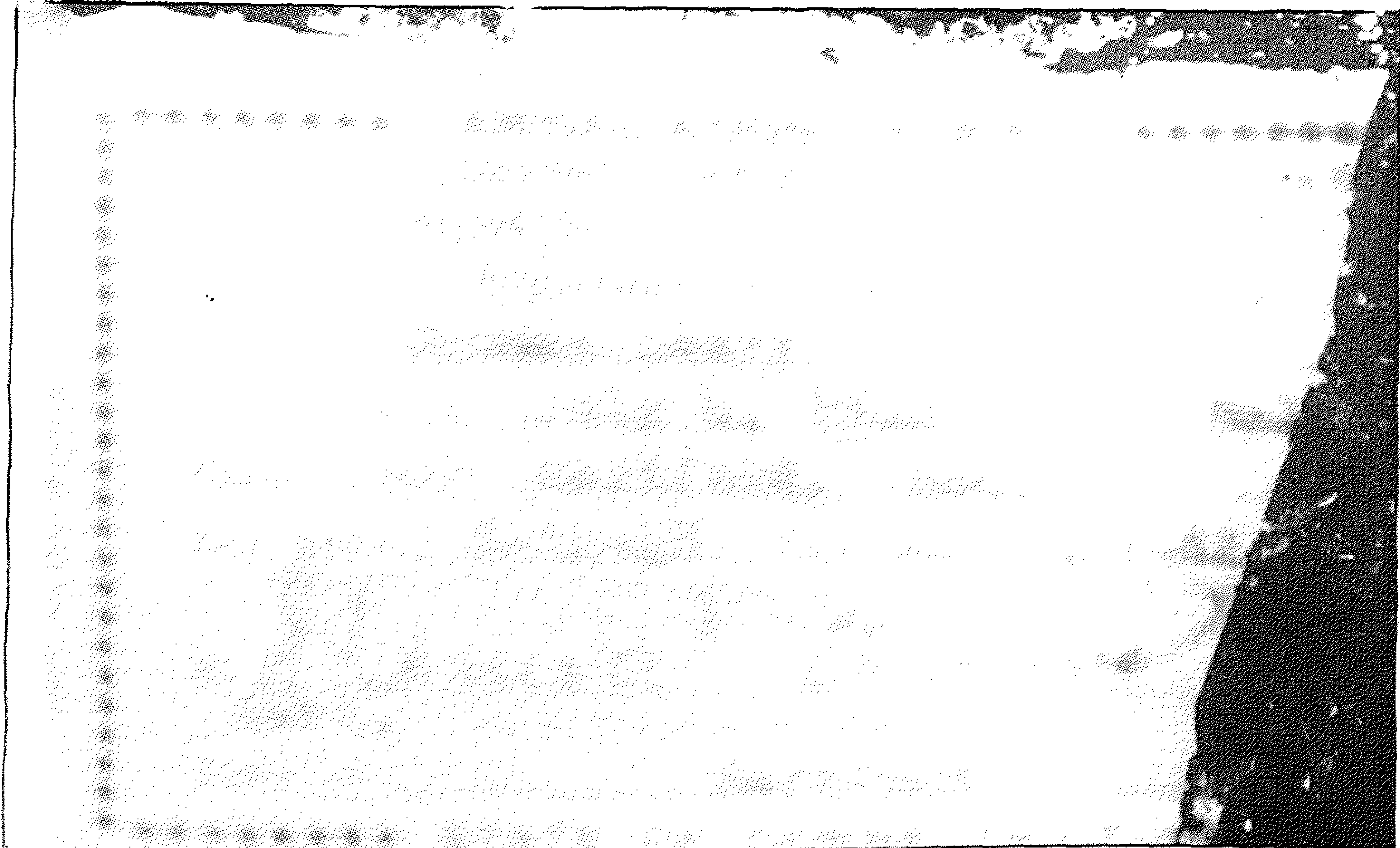
أجهزة كولمان التجسسية تشمل معدات عادية يمكن لأى إنسان شراؤها ـ منها آلة تصوير «سونى» كانت لاتزال بحوزته عندما اعتقله المكتب الفيدرالى للتحقيقات بعد تلفيق تهمة بتزوير جواز سفر.



ن من مسجلات وأجهزة تصنت الاستخبارات العسكرية جهاز سونى قوى الالتقاط ـ استخدمه لتسجيل
ادثات مع ملحق إدارة مكافحة المخدرات مايكل هيرلى ـ قبل سبعة أشهر من لوكربى وقد حذره فى تلك
ادثة من «الكارثة التى توشك أن تحدث»



بطاقات الهوية التى عثر عليها المكتب الفيدرالى للتحقيقات عن اعتقال كولمان ـ مايو 1990 ـ معظم هذه البطاقات باسم توماس ليفى ـ وهى هوية مزيفة زوده أصلا بها قلم المخابرات المركزية فى 1982 ـ وجددتها المخابرات العسكرية 1990 لاستغلالها فى عملية «شكسبير».



شهادة ميلاد توماس ليفى التى اصدرتها وكالة الاستخبارات المركزية لكولمان فى 1982 ـ وفى 1990 اتهم بأنه تقدم بطلب للحصول على نسخة منها واستغلالها فى تزوير طلب جواز سفر ـ السؤال الذى لم يجب عليه المكتب الفيدرالى للتحريات هو ـ لماذا كان كولمان فى حاجة إلى نسخة من الشهادة طالما أن لديه الأصل...



لة نادرة من لحظات الاسترخاء ـ ليستر ومارى كلود فى مخيم باكابو جلاكسس بعد مجيئهما للسويد طلبا
لجوء السياسى ـ 1991.

خبر الصفحة الأولى .
1992/10/19 . بعد 18 شهراً
من وصـــول كـــولمان الى ايداج .
صحيفة سويدية مسائية تسرد
قصة «أول أمريكي يطلب اللجوء
الســيـــاسى للســـويد منذ حـــرب
فيتنام.

KVÄLLSPOSTEN

iDAG

MÅNDAG 19 OKTOBER 1992
Årg 3 – Nr 288

Kvinna, vågar Du se ut så här?

33 KNEPIGA KORSORDET

EXKLUSIVT I iDAG

USA-AGENT SÖKER ASYL I SVERIGE

Mordet på reklamen

Varför gör man annonser där folk precis dör i äreb eller ligger mördade under ett skynke i en italiensk gränd? Kulturen har tyst nat till Repertona reklamprodet. SIDAN 4

Släpptes trots dödsmisshandeln

En av de fyra männen sparkade 40-åringen i huvudet så att han dog. Nu släpps alla fyra eftersom polisen inte har kunnat klarlägga vem som dödade 40-åringen SIDAN 6

I dag avgörs svenskarnas öde

Hemma i Stenungsund ser Bataver till Magnus ... och hoppas på det bästa SIDAN 7

Slaget om gruvorna har börjat i Wales

31 000 kolgruvarbetare ska sparkas. ... iDAG har besökt en gruva som ska läggas ner. SIDORNA 12 OCH 13

ROCK-EXTRA



Talar ut om mordhoten från sitt gömställe

Lester Coleman var agent för den amerikanska knarkpolisen DEA.

Nu sitter han i Västsverige och hoppas få asyl här i landet.

Orsak: Coleman har uppgifter om den så kallade Lockerbie-katastrofen som är mycket besvärande

genten som söker asyl i Sverige

träffade
ien som
ınningen
ockerbie-
trofen





LÅNADES UT

DÖD KNARKKURIR

SMUTSIG ALLIANS

UTE I KYLAN

INTE INBLANDAD

VET INTE HUR

العبارة. فضحك العاملون بالسفارة كثيراً كما لم يضحكوا من قبل، ولكن هيرلى غضب كثيراً. فخرج من مكتبه ملوحاً بالجلباب فى الهواء ثم قال بغضب شديد : «أليس عندكم ما تشغلون به أنفسكم أفضل من هذا ؟ عليكم اللعنة».

وفى غمرة النشاط الذى نتج عن نجاح عملية «القضيب الذهبى» التى تمت فى أواخر الصيف قام هيرلى وزملاؤه العملاء التابعين للمخابرات المركزية بإعارة سامى جعفر وآخرين من أفراد عائلته إلى مكتب إدارة مكافحة المخدرات فى «بيرن» بسويسرا للمشاركة فى عملية «القمة القطبية» (POLAR CAP) والتى كانت تهدف إلى إنهاء النشاط الذى كان يديره فى مجال المخدرات والسلاح المهرب اسمه «ارمان جيراير هاسر» وهو أحد الأصول أو الكفاءات التابعين للمخابرات المركزية وعلى علاقة قديمة مع التكتل السورى. وكان ارمان هذا يحقق أرباحاً بلغت الملايين من إرساله الأسلحة الأمريكية سراً إلى العراق. وكان هاسر يحمل الجنسية التركية ولكنه يعيش فى موناكو وبحوذته جواز سفر كندى. كان الشرطة بمونت كارلو قد بدأت لسبب أو لآخر تتابع تحركات هاسر وخشيت المخابرات المركزية أن ينكشف أمر عملية تزويد العراق بالسلاح وينكشف دور الوكالة فيها.

كان هاسر يتولى الإشراف على عملية كبرى لغسيل أموال المخدرات يديرها الأخوان «مجاريان» «بيركيف» و «جان» مجاريان فى سويسرا وذلك لحساب منذر الكسار. كان هاسر والأخوان مجاريان يتولون غسيل كمية كبيرة من أرباح سوريا من تجارة المخدرات، وكانوا يقومون كذلك بغسيل الأرباح التى كانت تحققها احتكارات الكوكايين، فى كولومبيا وذلك من خلال عدد من البنوك السويسرية التى كان يسيطر عليها العرب لامتلاكهم الحصص الأكبر من أسهمها. وكانت الفكرة وراء عملية «القمة القطبية» هى أنه لو تمكن السويسريون من الإيقاع بها سرا لنشاطه فى مجال غسيل أموال المخدرات فهذا سوف يمنعه من الكشف عن قيام المخابرات المركزية بعقد صفقات مع صدام حسين لتصدير السلاح إلى العراق كى لا يجد هاسر نفسه فى موقف أسوأ مما هو فيه.

وفى سبتمبر 1987 قام ضابط اتصال وزارة العدل بالمخابرات المركزية الأمريكية، واسمه «ريتشارد أوينز» بتزويد إدارة مكافحة المخدرات بأدلة تدين هاسر والأخوين مجاريان حتى يقوم ملحق الإدارة فى بيرن «جريجورى باسيك» بنقل هذه الأدلة إلى السلطات السويسرية.

وفى 19 أكتوبر، أى بعد ما لا يزيد على شهر من إلقاء القبض على فواز

يونس، شوهد سامى جعفر يتناول طعام الغداء فى ماربيلا مع منذر الكسار وستانلى لاسر، وهو أحد كبار العاملين فى مجال غسيل أرباح المخدرات وتربطه علاقات وثيقة بتكتل «كالى» (CALI) الذى يتاجر أعضاؤه فى الكوكايين فى كولومبيا.

وكان جعفر يسعى إلى أن يساعده الكسار على الوصول إلى هاسر والأخوان مجاريان متظاهراً بأنه يريدهم أن يقوموا بغسيل أموال أسرته من تجارة المخدرات، وكان يسعى أيضاً إلى أن يستكشف، من خلال هاسر، أبعاد الحلف الشيطانى الذى بدا أنه فى طور الإعداد بين التكتل السورى والتكتل الكولومبى وهو الحلف الذى تقرر بموجبه ألا يتبادل الطرفان المخدرات فحسب بل يتبادلان المعلومات السرية وطرق التهريب، والإجراءات الدفاعية أيضا.

وصل جعفر إلى بغيته فى كل من هذين الاتجاهين. فقد ساعده الكسار على مقابلة الأخوين مجاريان فى بيرن وزيوريخ لفتح حسابات لأسرته معهما، وتم تسجيل ومتابعة كل واحد من لقاءاته معهما. قام بهذه المهمة مساعد كولمان جورج السورى والذى أرسل من قبرص للقيام بهذه المهمة. وعندما وافقت الشرطة السويسرية على التصنت على تليفون لاسر فى شقته بزيوريخ ظل جورج السورى فى سويسرا كى يتصنت على الخط طوال الوقت بينما كان سامى جعفر وآخرون من عائلته يراقبون الشقة للتعرف على زواره من العرب.

وبناء على هذا أصدرت السلطات السويسرية إذنا بالقبض على كل واحد من الذين كانت تستهدفهم إدارة مكافحة المخدرات والمخابرات المركزية، وقبل أن يعود جعفر منتصراً إلى باريس ختم اجازاته الشتوية بالإيقاع بهاسر حيث أدار حديثاً بينهما بطريقة تدين هاسر إدانة دامغة، إذ دار الحديث عن شحنات الهيروين الخام والمورفين الخام.

وفى أجازة عيد الميلاد عام 1987، وبعد أن ارتفع رصيد الانجازات التى حققها سامى جعفر قدم سامى «مايكل بافليك» ملحق إدارة مكافحة المخدرات فى باريس إلى ابن عمه، وهو عضو جديد هام متحمس للمشاركة فى الأعمال المناوئة لسوريا.

هذا هو خالد نذير جعفر وكان لم يبلغ العشرين بعد. كان خالد أحب الأحفاد إلى قلب كبير العائلة مصطفى جعفر.

ورغم أن خالد كان يعيش مع والده فى «دير بورن» بالقرب من ديترويت إلا

أنه كان يزور والدته وجده فى سهل البقاع عدة مرات كل عام، وهى مهمة كانت العائلة حريصة على القيام بها حتى يتوفر لديه الغطاء اللازم لأن يقوم فيما بعد بمهمة نقل المخدرات فى إطار الغطاء اللازم فى إطار برنامج مكافحة المخدرات الذى كان يرمى إلى تصعيد عمليات نقل الهيروين تحت رقابة الإدارة. إلا أن خالد جعفر كان صغر سنه لا يسمح بالتعاقد معه كناقل مرشد، ولهذا تم تجنيده على أنه «مصدر ثانوى» وهى تسمية تسمح له بأن يحصل على أجره من خلال ناقل مرشد آخر يعمل لحساب مكافحة المخدرات بدلا من أن تدفع له الإدارة مباشرة وهذا يساعد الإدارة على التنصل منه إذا ما انكشف أمره، فاسمه لن يكون مدرجاً بكشوفات الرواتب الرسمية.

شعر مكتب إدارة مكافحة المخدرات بقبرص وكذلك عائلة جعفر بسعادة غامرة للنجاح الذى تحقق على مدى ستة أشهر. واستقبل مكتب إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص العام الجديد فى عام 1988 بتفاؤل شديد. فالمكتب قد أصبح يعرف أعضاء التكتل السورى، وأصبح المكتب يضمن تعاون إحدى الأسر اللبنانية الكبرى معه كما توجد شبكة تجسس وتصنت على درجة من التنظيم أفضل من ذى قبل، ومن ثم استعد هيرلى وزملاؤه عملاء المخابرات المركزية الأمريكية للموسم الزراعى الجديد فى سهل البقاع وهم يشعرون أنهم قد أمسكوا بزمام المباراة أخيراً.

ولكن كانت هناك مشكلة واحدة فقط لا يدرون عنها شيئاً فالشبكة السويسرية التى كانت تعمل فى مجال غسيل أرباح المخدرات والتى كان ارمان هاسر والأخوان مجاريان يديرونها لحساب منذر الكسار كانت على درجة من الأهمية للسوريين تحتم عليهم ألا يتركوها بدون حماية.

وهكذاكانت مخاوف كولمان فى محلها، فبينما كانت إدارة مكافحة المخدرات والشرطة السويسرية يراقبون ويجمعون الأدلة، كان عملاء المغامرات (المخابرات السورية) والذين تدربوا على أيدى رجال المخابرات السوفيتية، كانوا يراقبون عملاء إدارة مكافحة المخدرات ورجال الشرطة السويسرية. ورغم أن الأخوين مجاريان قد ألقى القبض عليهما، فقد كان الكسار وهاسر تحت المراقبة بغرض حمايتهم على الدوام وبهذا تمكنت المخابرات السورية من إنقاذها فى اللحظة الأخيرة.

كما قام السوريون بمراقبة آل جعفر. فالعلاقة بين أسمى جعفر وإدارة مكافحة المخدرات، والتى كانت المغامرات يشتبهون فى وجودها، أصبحت الآن مؤكدة، والنتيجة التى ترتبت على ذلك، بعد مضى عام، كانت كارثة لوكربى .

الفصل الثالث عشر

فجأة أصبحت ليبيا هى المسئولة وحدها.

شاركت النيويورك تايمز مع غيرها من الصحف فى الإيذان بحدوث هذا التحول قبل حدوثه بعام كامل، أى فى 10 أكتوبر 1990، وكان ذلك قبيل لقاء الرئيس جورج بوش بالرئيس حافظ الأسد للتباحث فى أمر مساهمة سوريا فى قوات التحالف الدولى الذى كان يعد العدة للتصدى لصدام حسين فى الخليج.

فقد قالت النيويورك تايمز أن هناك أدلة جديدة تشير إلى عملاء المخابرات الليبية ربما كانوا هم الذين قاموا بتجميع وزرع القنبلة التى دمرت طائرة (بان امريكان) فى رحلتها رقم 103.

وكانت المجلة الإخبارية الفرنسية «ليكسبريس» قد وصفت هذه «الأدلة الجديدة» فى تحقيق نشرته فى 28 سبتمبر. فقد قالت أنه قد عثر فى لوكربى على قطعة صغيرة من البلاستيك كانت جزءا من لوحة دوائر كهربائية تتطابق مع لوحات الدوائر الكهربائية المستخدمة فى أجهزة التوقيت التى ضبطت مع كمية من المتفجرات مع اثنين من الليبيين فى مطار داكار فى فبراير عام 1988 وقالت المجلة أن وكالة المخابرات المركزية قد قامت بمزيد من التحريات أثبتت أن أجهزة التوقيت الكهربائية الرقمية هذه كانت لاتزال نماذج أولية من أجهزة توقيت كانت شركة «مايستر وبولير» (MEISTER ET BOLLIER) ومقرها زيوريخ مازالت تجرى تجارب على انتاجها، وكانت الشركة قد أنتجت 20 من هذه الأجهزة لحساب وكالة مخابرات ليبية فى عام 1985.

وقالت النيويورك تايمز: «رفض موظفو وزارة الخارجية الأمريكية التعليق على تلك الأنباء» وبذلك المحت إلى المصدر الذى تسرب منه الخبر، ولكن إذا كان الغرض من نشر الخبر هو استخدامه كبالون اختبار - أى تصريح رسمى يقصد به استطلاع موقف الرأى العام من إلقاء المسئولية على عاتق ليبيا - فإن هذا البالون قد أخفق فى التحليق والطيران.

ثم جاءت صحيفة الأنديبندنت والتى تصدر فى لندن، بقدر من الهواء الساخن من عندها عسى أن يرتفع البالون ويحلق. ففى 14 ديسمبر أى قبل الذكرى

الثانية لوقوع الحادث باسبوع، نشرت مقالة على ستة أعمدة عنوانها: «قنبلة الطائرة.. ربما كانت من أجل الانتقام». وفى مكان آخر بنفس العدد نشرت الجريدة مقالة على سبعة أعمدة بعنوان: «ليبيا المسئولة عن حادث لوكربى». مع وجود عنوان ثان تحته يقول: «أزمة الخليج تحول دون اتخاذ الولايات المتحدة للاجراءات اللازمة بالرغم من وجود «أدلة حاسمة» تثبت مصدر قطعة صغيرة ثم العثور عليها من القنبلة».

تحت العنوان الأول نشرت الجريدة النص الكامل لرسالة أرسلها بالفاكس إلى طرابلس رئيس قسم رعاية المصالح الليبية بالسفارة السعودية بلندن وذلك بعد شهرين من وقوع الحادث يقول فيها أن تفجير الطائرة كان انتصارا لليبيا.

وقالت الأنديبندنت: «يبدو أن رجال الشرطة السريين كانوا قد أغلقوا إرسال هذا الفاكس فى البداية»، واختتمت الصحيفة مقالتها فى غير حذر قائلة: «بعد تعقب خلية أحمد جبريل فى المانيا الغربية وشركائهم فى أوروبا ودول أسكندنافيا وحوض البحر المتوسط على مدى عامين اتضح أنهم ليسوا مسئولين عن وضع القنبلة بالطائرة».

وكدليل آخر يدين القذافى ذكرت الصحيفة ذلك الليبى الغامض الذى كان قد اشترى الملابس التى وضعت بداخلها القنبلة من أحد المحال بمالطة قبل وقوع الكارثة بأقل من شهر. ووصفت الأنديبندنت هذا الشخص نقلا عن «ليكسبريس» بأنه «شريك لأحد الليبيين اللذين ضبطا فى السنغال فى فبراير 1988 وبحوزتهما جهاز تفجير مطابق لجهاز التفجير الذى وجدت بقاياه فى حطام الطائرة».

وتحت العنوان الثانى الرئيسى للاندبيندنت قامت الصحيفة بتصحيح هذه المبالغة جزئيا بحديثها هذه المرة عن «قطعة صغيرة من جهاز تفجير» وجدت فى لوكربى»، ورغم ذلك فقد وصفت الصحيفة هذا «الدليل» الذى «يثبت أن ليبيا كانت وراء تفجير طائرة (بان امريكان) فى رحلتها رقم 103 فوق لوكربى «بأنه دليل حاسم» نقلا عن «المصادر رفيعة المستوى» التى كانت مصدراً للخبر.

وذكرت الصحيفة أنه كى لا «تخرج الدول العربية من تحالف الخليج». فقد كان هناك حرص على عدم توجيه أيه اتهامات حتى الآن ضد المشتبه فيهم الأوائل. كما أن رجال الشرطة السرية الاسكتلندية الذين يحققون فى الحادث لم يتسلموا رسميا حتى الآن الأدلة الجدية التى عثرت عليها عناصر أخرى من بين أعضاء فريق التحريات الدولى والذى يشمل مكتب التحقيقات الفيدرالى ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية وكذلك المخابرات الألمانية والبريطانية. (هذه الأدلة الجديدة»

قوبلت باستهزاء وسخرية فى بعض الأوساط. عندما تبين أن مجلة «ليكسبريس» قد حصل كاتبها على هذا الخبر أثناء تناول الغداء مع أحد كبار المسئولين بالسفارة الأمريكية فى باريس. كما ازدادت الشكوك فى أن يكون الأمر مجرد «خديعة» تدبر لها المخابرات المركزية عندما تسرب خبر يقول أن مضاهاة تلك القطعة الصغيرة من لوحة الدوائر الكهربائية التى عثر عليها فى لوكربى مع أجهزة التوقيت التى ضبطت فى داكار قد اعتمدت على صورة فوتوغرافية فقط).

على أيه حال كان الافتراض بوجود علاقة بين ليبيا والحادث قد طرح منذ البداية. طرحه ليستر كولمان وغيره من الخبراء الذى يدركون دور ليبيا المزعوم فى تزويد الجماعات الإرهابية فى مختلف أنحاء العالم بالأسلحة والمتفجرات. ولذلك لم يكن هناك من جديد فى التحقيقات سوى ضم العراق للكويت فى 2 أغسطس 1990 وما اقتضاه ذلك من التزام وكالات المخابرات الأمريكية بضرورة جعل تحالف واشنطن مع سوريا وما تسعى إليه من تصالح مع إيران يبدو على أنه أمر مقبول.

وباستبعاد سوريا وإيران من قائمة المشتبه فيهم أصبح كبش الفداء الوحيد هو ليبيا فقد كان ينظر إليها دائما على أنها محرض محتمل قبل وأثناء وبعد الحادث ولكنه لم ينظر إليها أبداً وبجدية قبل ديسمبر 1990 على أنه المحرك الأساسى. **ومنذ ذلك التاريخ أصبحت كل «الأدلة» التى تساق «للبرهنة» على أن ليبيا هى المسئولة عن قضية لوكربى أصبحت لا تأتى من رجال الشرطة أو خبراء المعمل الجنائى باسكتلندا وإنما تأتى من مكتب التحقيقات الفيدرالى ووكالة المخابرات المركزية، وكان عليهما أن يبذلا قصارى جهدهما للبرهنة على ذلك.**

أخفق بالون الاختبار الذى حاولت أمريكا إطلاقه فى الارتفاع والتحليق حتى بعد أن بالغت صحيفة الاندبندنت فى التعبير عما علمته من «المصادر رفيعة المستوى». فبعد يومين من نشر هذه الصحيفة للمقالة قامت (جولى فلنت) الصحفية بالأوبزرفر بإسقاط هذا البالون.

فقد قالت : «يعتقد خبراء بريطانيون وأمريكيون أن دور ليبيا فى كارثة لوكربى هامشى وليس دليلا على صلة قوية بتلك الكارثة».

فالبرغم من العناوين الصحفية العريضة التى زعمت الأسبوع الماضى أن ليبيا «هى المسئولة» عن تفجير طائرة (بان امريكان) منذ سنتين، مازال هناك اعتقاداً أن هذا العمل الوحشى قد وقع بأوامر إيرانية وتخطيط سورى».

استشهدت جولى فلنت بـ بول ولكنسون أستاذ العلاقات الدولية بجامعة سانت اندروز ورئيس المؤسسة البحثية لدراسة الإرهاب وهو واحد من أهم مؤيدى

هذا الرأى وقالت الصحفية أن ولكنسون كان يعرف بأمر مضاهاة جهازى التوقيت منذ عام. أما فيما يتعلق بالفاكس الذى يتفاخر كاتبه بأن تفجير الطائرة نصر ليبى.

... البروفيسور ولكنسون يقول أن رجال الشرطة لم «يغفلوا» هذا الفاكس كما قالت الأنديبندنت يوم الجمعة وإنما «وجدوا أنه لا يستحق اهتماما يذكر لأنه كان مجرد عمل دعائى انتهازى».

«إن تحويل الاتهام إلى ليبيا أمر يثير الارتياب ولاسيما أن هناك الكثير من الأدلة التفصيلية التى تشير إلى تورط إيران وسوريا ومجموعة القيادة العامة وهى تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة أحمد جبريل والتى تتخذ من دمشق مقراً لها»

لن تكشف عن الكثير من أدلة المعمل الجنائى الدقيقة إلا عندما توجه تهم معينة فى ساحة المحكمة ولكن المحققين لديهم فكرة واضحة جداً عن مصادر القضية. كما يوجد تصور قاطع بأن القيادة العامة كانت قد عقدت العزم على تفجير طائرة ركاب أمريكية.

ويقول البروفيسور ولكنسون «الحقيقة هى أنه ربما كان هناك تحالف شيطانى. فجماعات مثل القيادة العامة غالبا ما حظيت بمساعدات قدمتها لها جماعات أخرى تتعاطف معها وليس هناك مايدعو للقول بأنه من المؤكد أن تجميع القنبلة كان عملا ليبيا وأن ليبيا كانت مسئولة عن تصميمها».

واختتمت جولى فلنت حديثها قائلة : «مما يؤيد هذه النظرية أن الشخصين الليبيين الذين قبض عليهما فى داكار لم يكن بحوزتهما قنبلة داخل راديو كاسيت كما ادعت الانديبندنت بل كان معهما مكونات قنبلة وهى عشرة أجهزة تفجير و 21 رطل من مادة سيمتيكس وعشر عبوات من مادة (الـ تى ان تى) وتقول مصادر المخابرات أيضا أن المخابرات المركزية الأمريكية لديها أدلة على أن جبريل قد صمم جزءاً كبيراً من قنبلة لوكربى».

وإن كان الأمر كذلك فإن المخابرات المركزية لم تكن لتعترف بهذا، فبعد أن فشلت فى إطلاق بالون الاختبار مرة أخرى فإن المحاولة التالية لإصلاح البالون قد قام بها «فينسنين كانيسترارو» الذى زعم أنه كان مسئولا عن مساهمة المخابرات المركزية فى التحقيقات المتعلقة بالحادث حتى تقاعده فى سبتمبر 1990.

فبعد أن استرجع اثنين من الأدلة التى كانت مطمورة فى أعماق ذاكرته منذ عامين لكى يبرهن على صحة النظرية القائلة بتورط ليبيا قام بتقديم تقرير كان قد

أعده منذ عامين عن اجتماع عقد فى طرابلس قبل تفجير الطائرة، أى أنه عقد فى منتصف نوفمبر 1988، والذى قيل أن ليبيا قد تعهدت فيه بالقيام بهذا العمل بدلا من القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعد حل خلية أحمد جبريل فى ألمانيا الغربية.

وقال كانيسترارو أن هذا التقرير قد استبعد فى ذلك الحين حيث أنه وصف بأنه لا يعتد به ولكن الآن وفى ضوء مازعم من تورط ليبيا والذى أثبتته «الأدلة» فإن هذا التقرير أصبح الحلقة المفقودة التى تلقى بالمسئولية كاملة على القذافى.

لم يوضح كانيسترارو لماذا لم تتوصل المخابرات المركزية إلى هذا الاستنتاج حتى ديسمبر 1990 فهذا «دليل» كان متاحا لديها طوال عام تقريبا كما أنه لم يوضح لماذا لم يؤد هذا التقرير سواء أكان يعتد به أو لا يعتد إلى تحذير هؤلاء الأشخاص المسئولين عن تأمين طائرات الركاب. فقد أدى ما يسمى بتحذير هليسنكى إلى إنقاذ حياة من أحجموا عن ركوب طائرة (بان امريكان) رغم أن التحذير كان قد وصف بأنه لا يعتد به (إلا أنه وصف هكذا لسبب أكثر معقولية).

ومن المحتمل أن الصدفة وحدها هى التى جعلت كانيسترارو يكشف عن المعلومات تمشيا مع ما دأبت المخابرات المركزية عليه من التعامل مع الأمور السرية الخاصة بأمريكا على الملأ. الصدفة جعلته يفعل ذلك فى نفس الوقت الذى بدأ فيه زملاؤه السابقون فى إدارة مكافحة المخدرات فى وصف ليستر كولمان بأنه عقبة تحول دون تقبل العامة للنظرية التى تفسر كارثة لوكربى على أساس مسئولية ليبيا والخطوط الجوية المالطية.

ففى 21 ديسمبر 1990 ظهر ستيفين امارسون فى برنامج أذاعته سى إن إن فى 101 دولة ووصف كولمان بأنه مرشد ساخط كان يعمل لحساب إدارة مكافحة المخدرات سابقا وأنه مسئول عن الإدعاءات التى نشرت إعلاميا مؤخراً والتى تدور حول تورط إدارة مكافحة المخدرات بشكل أو بآخر من تفجير طائرة (بان امريكان).

وهناك أمر آخر من المحتمل أن يكون ذا مغزى أيضا وهو أنه بعد أن قام فريق المعمل الجنائى التابع للمؤسسة الملكية لأبحاث وتنمية التسليح بالتعرف على ذلك الجزء الضئيل من لوحة الدوائر الكهربائية والقول بأنها جزء من جهاز التفجير الخاص بالقنبلة، بعد أن قام الفريق بهذا العمل لم تكن الشرطة الاسكتلندية هى التى اكتشفت مصدر سلاح الجريمة. لكن الذين اكتشفوه هم محللوا المعلومات

الاستخبارية التابعون للمخابرات المركزية الامريكية فقد قام كانيسترارو وزملائه بتوجيههم ناحية داكار حيث ضبطت أجهزة توقيت مع اثنين من عملاء المخابرات الليبية.

كذلك فان كانيسترارو وزملائه هم الذين حددوا هوية المواطن الليبى الذى قام بشراء الملابس من مالطة لكى يضع القنبلة داخلها وقاموا بتحديد هويته على أساس الصورة التى رسمها له رسام مكتب التحقيقات الفيدرالى من واقع الوصف التفصيلى الذى أعطاه له صاحب المحل بعد عشرة أشهر من رؤيته له لأول ولآخر مرة. وكان هذا الوصف مفصلا تفصيلا غير عادى يدعو للشك فى الرواية.

كذلك فإن كانيسترارو وزملائه هم الذين قرروا أن هذا الرجل كان متواطئا مع المواطنين الليبيين اللذين قبضا عليهما فى داكار (وأطلق سراحهما فيما بعد) وقيل أنهما عهد إليهما بالقيام بتفجير الطائرة بعد أن لجأ أحمد جبريل إلى القذافى يطلب مساعدته. كذلك فإن زملاء كانيسترارو فى المخابرات المركزية بالتعاون مع مكتب التحقيقات الفيدرالى هم الذين حددوا هوية مواطنين ليبيين آخرين اتهما فيما بعد بتفجير الطائرة من قبل هيئة محلفين كبرى أمريكية.

ولكن كان هذا منذ عام مضى ففى ديسمبر 1990 لم يتأثر أحد ببالون الاختبار الأمريكى لوجود مشكلات لا يستهان بها تقوض مصداقية النظرية القائلة بمسئولية ليبيا عن الحادث.

فأدلة المعمل الجنائى التى استخدمت لتأييد هذه النظرية لم تكن سوى أن جهاز التوقيت المستخدم فى قنبلة لوكربى كان يبدو أنه يتطابق مع مجموعة من أجهزة التوقيت التى اشترتها ليبيا قبل تفجير الطائرة بثلاث سنوات وأن الملابس التى وضعت القنبلة داخلها جاءت من مالطة والتى كانت على علاقات وثيقة بليبيا.

ولكن علم الأدلة الجنائية لم يستطع أن يجيب على السؤال التالى : ماذا حدث لجهاز التوقيت بعد أن باعه السويسريون إلى الليبيين؟ كما أن علم المعمل الجنائى لم يكن بإمكانه أن يعطى إجابة يقينية على سؤال آخر وهو: ماذا حدث لمادة السيمتكس المتفجرة البلاستيكية بعد أن باعها التشيك لليبيين؟ فأجهزة التوقيت وكذلك المادة المتفجرة يمكن أن تكون قد تداولتها أيدى كثيرة قبل وضعهما فى النهاية فى جهاز الراديو كاسيت ماركة توشيبا الذى استخدم لإخفاء القنبلة.

نفس الشئ ينطبق على الملابس التى وضعت حول القنبلة والحقيبة السامسونيت التى وضعت بداخلها ولو وضعنا فى الاعتبار أن ليبيا كان يزعم أنها

تزود الإرهابيين الدوليين بالسلاح فإن الأدلة الجنائية وحدها بإمكانها أن تدين القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بنفس قدر إدانتها لليبيا ذاتها. فقد حددت الأدلة الجنائية مكونات القنبلة لا من صنعها أو كيف وضعت بطائرة (بان امريكان)، وباعتبارهم أطرافاً ثانوية متورطة فى الجريمة فإن الليبيين الذين وفروا هذه المكونات مذنبون بنفس القدر مثل من يشارك فى هذه الجريمة مشاركة مباشرة سواء بتكليف غيره بارتكابها أو بارتكابها بنفسه. **ولكن لم تحتو الأدلة الجنائية المتوفرة على أى شئ من شأنه أن يثبت أن ليبيا كانت الفاعل فى مثل هذا العمل** أو حتى مايثبت أنها من بين المحركين الأوائل الذين ربما دفعوا غيرهم إلى القيام بهذا العمل فيما عدا ذلك كانت النظرية الرسمية القائلة بمسئولية ليبيا تعتمد أساسا على القول بأن حقيبة الملابس التى كانت تحتوى على القنبلة كانت، قد أرسلت دون أن تكون بصحبة راكب على طائرة الخطوط الجوية المالطية إلى مطار فرانكفورت وأن الاجراءات الأمنية المعيبة التى كانت تتخذها (بان امريكان) لم تكشف عن وجود الحقيبة وأنها وضعت على طائرة متجهة إلى لندن ومنها إلى طائرة ثالثة تتجه من لندن إلى نيويورك.

وفضلا عن أنه من غير المحتمل على الإطلاق أن يقوم عملاء المخابرات المدربين بضم حقيبة ملابس بها قنبلة وعليها بطاقة توضح أن وجهتها هى مطار كينيدى فى نيويورك إلى غيرها من الأمتعة التى كانت فى انتظار أن توضع على طائرة فى مطار لوقا وفضلا عن أنه من غير المحتمل أن يطمئن هؤلاء العملاء المدربون إلى أن الحقيبة سوف تمر دون أن تكون بصحبه راكب على عمال النقل والشحن وكذلك القائمين على أمر الإجراءات الأمنية فى مطارين كبيرين آخرين. ثم توضع بالطائرة التى جاءت القنبلة من مالطة من أجلها. وأن يتم كل ذلك قبل أن يؤدى جهاز التوقيت إلى تفجير القنبلة، فضلا عن كل هذا كانت هناك مشكلة أخرى وهى أصل ومصداقية قائمة الأمتعة بمطار فرانكفورت التى قيل أنها ضمت الحقيبة منذ البداية. وفضلا عن أنه من غير المحتمل على الإطلاق أن لا يكون المحققون فى الأحداث قد جال بخاطرهم أن يطلبوها على الإطلاق، وفضلا عن أنه من غير المحتمل على الإطلاق أن تقوم إحدى الموظفات الكتابيات باستخراج نسخة مطبوعة من الكمبيوتر بمبادرة شخصية منها قبل أن يمحو الكمبيوتر القائمة من ذاكرته، ثم تعود هذه الموظفة بعد أسابيع قضتها فى أجازة لتجد أن أحداً لم يفكر فى طلبها، وفضلاً عن أنه من غير المحتمل على الإطلاق أن تكون الشرطة الفيدرالية الألمانية بعد أن تسلمت القائمة قد احتفظت بها لعدة شهور قبل أن

تسلمها إلى الشرطة فى اسكتلندا ـ فضلا عن هذا كله فقد ظلت هناك مشكلة أخرى وهى مشكلة رسالة مكتب التحقيقات الفيدرالى التلغرافية والتى لم تحسم إمكانية أن لا تكون حقيبة بهذه المواصفات قادمة من مالطة قد وضعت بطائرة (بان امريكان). هذه الوثيقة التى تتكون من خمس صفحات ارسلتها السفارة الأمريكية فى بون إلى مدير مكتب التحقيقات الفيدرالى فى 23 اكتوبر 1989 وجاء بها : «بناء على المعلومات التى تتضح من سجلات مطار فرانكفورت ليس هناك من شئ مادى يشير إلى أنه قد أنزلت حقيبة من طائرة الخطوط المالطية الرحلة رقم 180 ثم مرت بنظام توزيع الأمتعة بمطار فراكفورت ثم وضعت أخيراً بطائرة (بان امريكان) الرحلة رقم 103».

فإضافة بيانات الحقيبة للكمبيوتر «لا يتضح منها المصدر الذى أرسلت منه الحقيبة كى توضع بطائرة (بان امريكان). كما أنه لا يتضح منه أن الحقيبة قد وضعت بالفعل بطائر (بان امريكان). الشئ الوحيد الذى يتضح من طريقته تسجيل بيانات الحقيبة بالقائمة هو أن حقيبة مجهولة المصدر قد ارسلت من نقطة تسجيل الأمتعة رقم 206 الساعة 1:07 دقائق مساءاً إلى موقع كان المفروض أن تنقل منه إلى طائرة (بان امريكان).

كذلك فإن البيانات المدونة بخط اليد عن نقطة تسجيل الأمتعة رقم 206 لم تكن أوضح من قائمة الكمبيوتر فالرسالة التلغرافية التى أرسلتها السفارة الأمريكية تقول : يوضح الكشف المدون بخط اليد فقط أن الأمتعة قد أنزلت من طائرة الخطوط المالطية الرحلة رقم 180 وليس هناك مايدل على عدد الأمتعة التى أنزلت أو الأماكن التى أرسلت إليها ـ وهذا يعنى أنه مازالت هناك امكانية عدم نقل أى أمتعة من الطائرة المالطية إلى طائرة (بان امريكان) وأن تكون إحدى الحقائب قد سجلت هكذا ببساطة فى نقطة تسجيل الأمتعة رقم 206.

كشفت رسالة السفارة أيضا عن أن مفتش الشرطة السرى واتنسون ماكتير والعميل الخاص بمكتب التحقيقات الفيدرالى لورانس ويتيكر قد قاما بزيارة لمنطقة تداول الأمتعة فى سبتمبر بصحبة بعض العاملين بالمطار. ولقد رأى الاثنان هذا الشئ بالضبط وهو يحدث ليلا فقد «شاهدا شخصا يأتى إلى نقطة تسجيل الأمتعة رقم 206 وبيده قطعة أمتعة واحدة ثم شاهدا بعضها فى إحدى حاويات الأمتعة ثم سجل بالكمبيوتر الوجهة التى كانت ستنقل إليها ثم غادر المكان دون أن يسجل بكشف الوردية أية بيانات، ومن ذلك استنتجا أن حقيبة ملغومة ربما «أرسلت إلى (بان امريكان) أما قبل أو بعد إنزال الحقائب من الطائرة المالطية.

حاول أحد المعلقين بإيعاز من الحكومة فيما بعد أن يشكك فى مصداقية الرسالة التى تلقاها مكتب التحقيقات الفيدرالى على أنها «مجرد مذكرة أولية... كان الهدف منها التعبير بصفة مبدئية عن أحد التصورات الممكنة اعتبارا من أكتوبر 1989» وقال إن الأحداث التى وقعت فيما بعد أثبتت أنها «ليست ذات صلة بالموضوع» وأنها «لا معنى لها» إلا أنه لم يكن من السهل رفضه نفى الخطوط المالطية والعاملين بمطار لوقا والشرطة المالطية والحكومة المالطية نفيا قطعيا بأن حقيبة ليست بصحبة راكب قد أرسلت إلى فرانكفورت فى 21 ديسمبر 1988م ونفيهم نفيا قاطعا أيضا أن يكون هناك أدلة على وجود صلة بين مالطة وتفجير طائرة لوكربى غير الملابس التى وجدت بالحقيبة التى كانت بها القنبلة ـ فهذه الملابس على ما يبدو قد جاءت من مالطة.

كما كان هناك تساؤل آخر يدور حول القنبلة. فوجهة النظر الرسمية هى أن استخدام جهاز التوقيت السويسرى يشير إلى ليبيا ليس لأنه قد بيع إلى المخابرات الليبية فى المقام الأول ولكن لأن القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تفضل استخدام نظام تفجير يعمل بالضغط البارومترى فى قنابلها الموضوعة فى أجهزة راديو كاسيت ماركة توشيبا.

إلا أن توماس هيز، خبير الأدلة الجنائية المسئول عن التعرف على تلك القطع الصغيرة فى لوحة الدوائر الكهربائية السويسرية لم يكن لديه الاستعداد لأن يؤكد صحة هذه النقطة. ففى كتاب دافيد ليبراد (On The Trail of Terror) قال ليبراد فيما بعد أن هيز بينه وبين نفسه يعتقد أن قنبلة لوكربى كان جهازاً مزدوجاً يفجرها مفتاح بارومترى وتعمل فى نفس الوقت بجهاز توقيت ولكن يصعب التأكد من ذلك لقلة الأجزاء التى عثر عليها منها.

كانت إمكانية أن يكون خريصات أو أبو الياس أو غيرهما من أعضاء القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذين يقومون بتصنيع القنابل قد ضموا إلى القنبلة جهاز توقيت ليبى ومادة سيمتبكس المتفجرة من ليبيا كانت هذه الامكانية لا تزال مطروحة. ولذلك كان من الاحتمال الأكبر هو أن جماعة جبريل لاالليبيين هم الذين فعلوا ذلك لوجود سابق خبرة لديهم فى استعمال الراديوهات ماركة توشيبا لإخفاء القنابل داخلها.

فى ذلك الوقت كان القائمون بالتحقيق فى الحادث قد سيطر عليهم إحساس بعدم جدوى التحقيق. وكان أكثرهم إحساسا بهذا الشعور العاملون فى مجلس التحقيق فى الحوادث المفضية إلى الوفاة فى اسكتلندا، فقبل عيد الميلاد عام 1990

فى قبضة الأخطبوط

حصل أعضاء المجلس على أجازة لمدة شهر بعد أن استمعوا إلى شهادة 150 شاهدا فى 46 يومياً.

وتعليقاً على هذا يقول «أيان بيل» فى جريدة الأوبزرفر : «قبل أن يرفع المجلس جلساته استمع إلى شهادة بعض العاملين السابقين بشركة (بان امريكان) والتى جاء بها اتهامهم للشركة بأنها رفضت الاتفاق على توفير اجراءات أمنية ملائمة من أجل حماية طائراتها. وإن كان هذا حقيقى فهو بالتأكيد شئ فاضح، ولكن هذه النقطة لا تكاد تكون على صلة بالموضوع. فشركة (بان امريكان) لم تقتل ركابها بنفسها. وليس من المحتمل أن يخبرنا المجلس بمن قام بقتلهم.

ولا يتابع أعمال المجلس كثير من المراسلين، وكل يوم يمر منذ بدأ المجلس عمله ينتقل فيه هذا الموضوع إلى موضع جديد فى ذيل قائمة الأحداث التى يقومون بتغطيتها، فلديهم مآس وكوارث جديدة عليهم أن يقوموا بتغطيتها ولا سيما أنها أقل تعقيداً وأيسر على الفهم من كارثة لوكربى. فقوانين الصحافة التى لا تلين هى التى لها الغلبة. قد كان متوقعا، فكما واصل الإعلام العالمى تنقله من موضوع إلى موضوع آخر لما هو معروف عنه من ازدراء شديد لفكرة الثبات على موضوع بعينه.

فالكلمات والصورة التى وردت بوسائل الإعلام عام 1988 محفوظة الآن فى مكتبات القصاصات الصحفية ومكتبات الفيديو، وفى سبيلها إلى غياهب التاريخ. فعالم السياسة الخارجية وتأثيرها بالظروف السائدة فى مكان ما من العالم وعلاقتها بحقيقة ما حدث فى لوكربى كل هذا يقتضى أن ينتقل الإعلام إلى تناول موضوع آخر. فعلى الرغم من كل مانعرفه فإن الذين دمروا طائرة (بان امريكان) قد أصبح أسيادهم من الساسة حلفاءنا فى أزمة الخليج. فبالرغم من كل ما نعرفه فربما كل هؤلاء الساسة حلفاءنا منذ سنتين... الحقيقة الوحيدة الهامة التى اسفرت عنها تحقيقات المجلس هى أن الذين يعرفون الحقيقة لن يبادروا إلى الإدلاء بشهادتهم.

وعلى مر الشهور اتضح أن هناك حملة تعمية أو تضليل إعلامى لأسباب لا نعلمها بالضبط فالشئ المؤكد الوحيد هو الكارثة التى وقعت فى 21 ديسمبر ذاتها ولهذا فقد لجأ الصحفيون إلى التكهن. بل إن بعض الصحفيين قد جرى استغلالهم. هذا هو السبب فى الإحساس بعدم جدوى التحقيقات ومتابعة التحقيقات.

فلن يقال فى إطار هذه التحقيقات أى شئ يقترب من الصدق فيما يتعلق بطائرة (بان امريكان) فالنظام القضائى الاسكتلندى مع كل جديته ووقاره لا توجد لديه القدرة ولا الموارد اللازمة لحل هذا اللغز».

كما لا تتوفر هذه القدرة أو الموارد لدى اللجنة الفرعية لعمليات الحكومة التابعة لمجلس النواب فى واشنطن، فقبل إدانة كولمان ببضعة أيام فى برنامج أذاعته شبكة سى ان بدأت هذه اللجنة عقد جلسات استماع للنظر فى الإدعاءات القائلة بأن إدارة مكافحة المخدرات متورطة فيما حدث للطائرة (بان امريكان).

وفى يوم 18 ديسمبر استمعت اللجنة لشهادة ستيفن جرين مساعد مدير إدارة العمليات بإدارة مكافحة المخدرات إذ جاء بها وصف تفصيلى للكيفية التى كان يتم بها «نقل المخدرات تحت إشراف الإدارة» وأقر بأن الإدارة كثيرا ما استخدمت هذا الأسلوب ولكنه أنكر باصرار أن يكون شىء من هذا القبيل قد حدث فى أى مكان فى أوروبا فى وقت معاصر لوقوع كارثة لوكربى، وبضغط من الكونجرس ووسائل الإعلام قال أن إدارة مكافحة المخدرات قد راجعت ملفاتها واستعلمت من موظفيها فى الخارج حتى ترى إن كان هناك أساس لما أذاعته شبكة NBC وشبكة ABC وغيرها من تقارير تؤكد أن خالد نذير جعفر كان مشتركا فى عملية لحساب إدارة مكافحة المخدرات أطلقت عليها تسمية COREA أو COURIER.

وكما جاء فى شهادة المتحدث باسم إدارة مكافحة المخدرات التى أدلى بها بعد حلف اليمين أسفرت مراجعات واستفسارات الإدارة عن تقرير سرى من 350 صفحة راجعته ووافقت عليه الوكالة الشقيقة مكتب التحقيقات الفيدرالى، ويوضح هذا التقرير أن جعفر لم يستخدم مطلقا كمرشد أو كمصدر ثانوى وأنه لم يجر اتصال بين أحد عملائها أو أحد مكاتبها وبين جعفر كما أن الحقيبتين اللتين كانتا بصحبة جعفر على متن الطائرة اللتين تعرف عليهما المحققون لم يثبت أنه كان بهما متفجرات أو مخدرات، كما أن إدارة مكافحة المخدرات لم تقم فى يوم من الأيام بعملية اسمها COREA أو COURIER أو أى اسم مشابه لهذا الاسم، وطبقا لما أعلنه جرين لم تحدث إلا ثلاث عمليات فقط لنقل المخدرات تحت إشراف ورقابة إدارة مكافحة المخدرات عبر مطار فرانكفورت ما بين عامى 1983 و1987، ولم يستخدم فى أى منها طائرة من طائرات (بان امريكان) كما أنه لم تحدث أية عملية من هذا النوع بعد ذلك التاريخ.

هذا الانكار الذى قصد منه التشويش والتعمية كان من الممكن أن يكون أكثر اقناعا لو أن التقرير أو الملفات التى اعتمد عليها التقرير قد سمح لمحقق مستقل لديه المؤهلات أو القدرات اللازمة بأن يطلع على هذا التقرير أو تلك الملفات فما فعلته إدارة مكافحة المخدرات هنا لا يختلف كثيرا عما فعله الثعلب وأنثاه عندما اتهما بسرقة الدجاج. فقد أصر الثعلب وأنثاه على أن يذهبا بمفردهما إلى جحرهما ليريا إن كان بالجحر ريش دجاج.

فى قبضة الأخطبوط

تأكدت الشكوك فى قيام إدارة مكافحة المخدرات بعملية تستر عندما أصرت الإدارة على أن تكون المحامى والقاضى والمحلفين فى قضيتها هى ولذلك فقبل ثلاثة أيام من انتهاء المهلة التى حددها قانون التعويضات الفيدرالى لم يفاجأ أحد كثيرا عندما حصلت (بان امريكان) على موافقة المحكمة الفيدرالية فى نيويورك على رفع قضية تعويض على الطرف الثالث ضد الحكومة الأمريكية فيما يتعلق بحادث سقوط الطائرة فى رحلتها رقم 103 والحاقا بتحقيق بمجلة بارون بمناسبة الذكرى الثانية لوقوع الحادث نشرت المجلة وهى مجلة تهتم بعالم التجارة والأعمال نشرت تحقيقا ذكرت فيه أن كانسترارو قد وصف تقرير انترفور الذى أعده جوفال افيف بأنه «كلام فارغ تماما» كما أشارت المجلة إلى قول شبكة NBC وشبكة ABC. أن التقرير ما هو إلا «زبالة واختلاق».

إلا أن فكتور ماركيتى وهو أحد عملاء المخابرات المركزية السابقين أيضا لم يوافق على الإطلاق. كان ماركيتى يشغل منصب المساعد التنفيذى لنائب مدير المخابرات فى عهد ريتشارد هيلمز، قال ماركيتى لمجلة بارون أنه كان يؤمن منذ زمن أن جوهر تقرير انترفور كان صحيحا... أما وجود تفاصيل غير صحيحة هنا أو هناك فهذا ليس موضعنا **«وبغزو العراق للكويت وانضمام سوريا إلى التحالف المناوىء لصدام حسين «أصبح التستر حقيقة واقعة أكثر من أى وقت مضى».**

إلا أن أحد العملاء الذين يقومون بتحليل المعلومات التجسسية المتعلقة بالشرق الأوسط كان أكثر إصرارا وأكثر تأكدا من صحة ما جاء بتقرير أفيف، إلا أنه طلب ألا ينشر اسمه حيث أنه مازال يعمل بوكالة أخرى.

قال هذا المحلل «أن جوفال أفيف محقق شديد الذكاء وقد جاء ببعض التفسيرات المعقولة جدا. لم أجد فى تقريره شيئا أعرف أنه غير صادق. ووجدت بتقريره تفاصيل كثيرة أعرف أنها صادقة أما إن سألتنى هل أعتقد ما إذا كانت المخابرات المركزية متورطة؟ نعم بالطبع كانت متورطة».

وعندما طلب من أفيف أن يعلق على التقرير المنشور بجريدة الانديبندنت الذى جاء به أن إرهابيين ليبيين قد وضعا القنبلة أنه يعتقد أن تلك كانت محاولة أخرى لتشتيت الانتباه عن الحقيقة فقد قال بمجلة بارون:

«إن توقيت نشر هذه المقالة وكذلك المقالة التى تتعلق بالتحقيق فى كارثة لوكربى عشية الذكرى الثانية لوقوع الحادث وكذلك قبيل رفع شركة (بان امريكان) لقضية على الحكومة كل هذا ليس من قبيل الصدفة، فكانوا مضطرين إلى تشتيت

الانتباه بعيدا عن النظرية المقبولة القائلة بأن جبريل وسوريا تقع مسئولية الحادث عليهما.

هذه النظرية لم يطعن فيها حتى ثلاثة أشهر مضت. فليس من المعقول أن ترسل قنبلة دون أن يرافقها أحد من مالطة إلى لندن عن طريق فرانكفورت وهما مرحلتان يمكن اكتشاف القنبلة فى أى منهما. فالتسليم بهذه الفكرة يعنى **أن كل ما فعلوه هو أنهم أرسلوا بالقنبلة على أمل أن تعبر جميع الإجراءات الأمنية وتصعد إلى الطائرة.**

وكم من الحقائب تفقد ولا تنتقل من طائرة إلى أخرى المطلوبة؟ والارهابيون المحترفون لا يعتمدون على مصادفات من هذا القبيل. كذلك فإن المقالة التى نشرتها الاندبيندنت قد ورد بها أن جهاز التفجير كان مجرد جهاز توقيت بسيط وليس جهاز تفجير يعمل بالضبط البارومیتری، فماذا كان سيحدث لو أنه قد حدث تأخير فى مكان ما منذ بداية رحلة القنبلة من مالطة إلى فرانكفورت ومنها إلى لندن؟ ».

ومراعاة منها لنوع من التوازن لم تحرص وسائل الاعلام على مراعاته عند تناولها لكارثة لوكربى واختتمت مجلة بارون مقالتها بتصريح أدلى به بول هارسون وهو محامى من ألبانيا بولاية نيويورك كانت ابنته البالغة من العمر 16 عاما قد توفيت فى الحادث إذ قال أنه بدون أدلة مادية كان يتشكك من نتائج تقرير انترفور إلا أنه طالب بأن يجرى تحقيقا علنيا حقيقيا فى الحادث.

قال هذا المحامى: «نهيب بالكونجرس أن يلقى مزيدا من الضوء على هذا الأمر. فالإنذارات القانونية التى كان من الممكن أن تلقى بعض الضوء على هذا الأمر قد ألغيت. إن ما نتمناه هو أن يقوم الكونجرس بمراجعة تحقيقات إدارة مكافحة المخدرات ومكتب التحقيقات الفيدرالى ثم إذا وجد الكونجرس أن هناك أساسا للادعاءات نتمنى أن يقوم الكونجرس بإنشاء لجنة قانونية خاصة. وفى الوقت الحالى تتمتع اللجان القضائية بمجلس النواب ومجلس الشيوخ بحقها فى الاشراف على عمل مكتب التحقيقات الفيدرالى وإدارة مكافحة المخدرات.. ولكن لجان المخابرات التابعة للكونجرس تعتبر بمثابة صندوق أسود فالمعلومات تدخل اليها دون أن تخرج منها ـ ..... وهذه اللجان لا تصدر تقارير على الإطلاق ولا تعقد أى جلسات استماع علنية، ولذا فهى لا يبدو أنها تصلح كوسيلة للوصول إلى الحقيقة.. فكل ما يقومون به يتم داخل عباءة المخابرات.

فى قبضة الأخطبوط

لم تعقد جلسات من هذا النوع بطبيعة الحال فى أى من جانبى الأطلنطى، فقد كانت واشنطن تعتمد على فكرة أن اهتمام عامة الناس بقضية مضى عليها سنتين سوف يتناقص شيئا فشيئا، كانت تعتمد كذلك على نسيان عامة الناس للموضوع وكذلك اعتمدت على ما وصفه (ايان بل) بـ «قوانين الصحافة التى لاتلين».. فقد كانت واشنطن تعتقد أن هذه الأمور سوف تؤدى إلى عدم وضوح الأشياء غير المعقولة التى تعيب رؤية الحكومة للأحداث رغم أن بالون الاختيار الليبى لم يكتب له النجاح فى الطيران فقد حقق الغرض منه، فبعد اطلاقه بأحد عشر شهرا استقبل معظم الأمريكيين اتهام اثنين من الليبيين بمقتل 270 شخصا هم ضحايا الطائرة استقبلوه على أنه مجرد إجراء شكلى جاء كتطبيق عملى لما كانوا يعتقدون أنهم يعرفونه وما تعرفه وسائل الاعلام.

أصبحت المسرحية بالكامل وبشكل علنى صريح مسرحية أمريكية رغم أن روبرت موللر مساعد النائب العام قد وجه الشكر للشرطة السويدية حيث أنهم كما قال: «جليرون» بأكبر قدر من الشكر يمكن أن يوجه إلى هيئة تقوم على تطبيق القانون فى العالم».

وسواء صدقنا هذا أم لا فإن هذا الشكر قد عبر عنه أيضا رئيسه النائب العام بالأمانة وليام بار الذى هنأ فريق المحققين التابع له على قيامهم بعمل رائع دقيق»، وأشاد غيرهما من المسئولين الأمريكيين بقرارات الاتهام ووصفها بأنها تأتى «فى واحدة من أروع الأوقات التى تمر بها أعمال تطبيق القانون». ولكن هؤلاء الذين كانوا لا يزالون يهتمون بالمشكلة لم يقتنعوا. وكذلك لم تقتنع اسرائيل ولا منظمة التحرير الفلسطينية ولا اقتنعت ألمانيا ذاتها.

وكما جاء بقرار الاتهام الأمريكى فإن تسلسل الأحداث كما تصوره الحكومة الأمريكية يبدأ ببيع عشرين جهاز توقيت إليكترونى صنعت فى سويسرا خصيصا لوزارة العدل الليبية عام 1985، وفى عام 1988 زعم أن وزارة العدل الليبية سلمتها إلى عملاء المخابرات بالخارج.

وقيل أن الأمين خليفة فحيمة وهو أحد الرجلين اللذين شملهما قرار الاتهام الامريكى قام بتجميع القنبلة بالتعاون مع المتهم الآخر عبد الباسط على المقرحى وهو رئيس أمن الخطوط الليبية.

أما الشاهد الثانى الذى قدمته الحكومة فكان مفاجأة أخرى فهو عبدالمجيد جعاكة ABDU MAGED JIACHA والذى وصف بأنه ضابط مخابرات ليبى كان يتجسس تحت ستار عمله كمساعد مدير محطة الخطوط الليبية فى مطار لوقا.

وفى خريف عام 1991 انشق عن المخابرات الليبية وهرب إلى الولايات المتحدة «لأسباب مالية» وقال أن فحيمة والمقرحى هما اللذان قاما بتفجير الطائرة.

كما أن المحققين قد وقع بأيديهم ما قيل أنه مفكرة فحيمة لكن ولابد أنهم قد دهشوا من أن يحتفظ عميل مخابرات متدرب بمفكرة أو مذكرات شخصية أو يسجل أى شيء كتابة على الاطلاق ناهيك عن كلمة TAGGS الانجليزية (والتى كتبها هكذا) ومعناها بطاقات وقد كتبها وسط كلام آخر بالعربية وناهيك عن أنه قد تركها حتى تقع فى أيدى المحققين. (كان من المفهوم أن «الأسباب المالية» التى جعلت جعاكة ينشق عن المخابرات الليبية هى مكافأة مالية مقدارها 4 مليون دولار مع اسكانه فى كاليفورنيا فى إطار البرنامج الفيدرالى لحماية الشهود).

أما صدور الأمر بإلقاء القبض على فحيمة والمقرحى يوم 14 نوفمبر 1991 فقد كان مصحوبا بصدور تصريح من المتحدث باسم الرئيس بوش «مارلين فيتزووتر» يصر فيه على أن إيران وسوريا لم تكن أى منهما متورطة فى الجريمة. وقال أن تفجير طائرة (بان امريكان) اتفق مع ذلك النمط من الإرهاب الذى دأبت ليبيا على تأييده وهو الأمر الذى لم يعد من الممكن التغاضى عنه. وقال أن الرئيس بوش كان يتباحث بشأن اتخاذ رد فعل عالمى موحد مع قادة غربيين آخرين وأن جميع الخيارات كانت مطروحة بما فى ذلك استخدام القوة للقبض على هذين الرجلين من ليبيا.

ومن قبيل المبالغة فى هذا التصريح، زعم المسئولون الأمريكيون أن محاولات عديدة جرت لتوريط سوريا وإيران وذلك استخدام راديو كاسيت ماركة توشيبا على سبيل المثال ولكن لم يكن هناك أدلة تشير إلى تورط أى منهما. فكل الدلائل بما فى ذلك المعلومات الاستخبارية تشير إلى ليبيا بهذه العملية بمفردها انتقاما لضرب طرابلس بالطائرات فى عام 1986 أثناء حكم الرئيس ريجان.

ولذا فمن الأقوال المأثورة عن الرئيس بوش فى هذا الصدد قوله «لقد عوقب السوريون على شيء لم يقترفونه».

إن القول بأن هذه النتيجة ربما كانت نابعة عن دوافع سياسية كان يهاجم على جانبى الأطلنطى فى نفس اللحظة. فقال اللورد فريزر المحامى العام باسكتلندا أنه

كان سيستقيل من منصبه لو أنه قد تعرض لضغوط سياسية. وأصر مساعد النائب العام بوب موللر على القول بأن أحدا لم يحاول مجرد محاولة للتأثير على مجرى التحقيقات إلا أن المتشككين لم يقتنعوا بذلك.

«هل جورج بوش يعتقد أننا بلهاء؟» هذا هو ما قالته بونى أوكونو وهى من لونج ايلاند بنيويورك عندما سألها عن رأيها أحد مراسلى صحيفة (نيوز داى) وكان أخوها قد لقى حتفه فى طائرة (بَان امريكان). كذلك فإن الدكتور «جيمس سواير» والذى كان قد فقد ابنته فى حادث لوكربى وكان أهم المتحدثين باسم الأسر البريطانية قال لصحيفة تايمز أنه كان لايزال يؤمن بأن هذا الحادث الاجرامى قد ارتكبته القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إذ كانوا يعملون كمرتزقة لدى الايرانيين بالرغم من أنه كان يتمنى أن يرى الليبيين وقد سيقا إلى المحاكمة. فقد كان يعتقد أن جبريل ربما قد استخدمها لتضليل من يتعقبونه.

واتفق البروفيسور بول ولكنسون معه فى هذا الرأى فقال «ليس هناك أساس للاعتقاد بأن ليبيا هى الدولة الوحيدة المتورطة». مشيرا مرة أخرى إلى «الحلف» بين سوريا وايران وليبيا. كذلك اتفق معه الاسرائيليون فى الرأى فقد قال «أنات كورز» بمركز الدراسات الاستراتيجية فى تل أبيب.. «أن الكشف عن تورط ليبيا لا يعنى بالضرورة أن الايماءات السابقة ضد سوريا وايران غير صحيحة فمن المحتمل أن تكون الدول الثلاث قد شاركت فى هذا العمل» ويتفق مع نفس هذا الرأى «يوسى أولمرت» رئيس المكتب الصحفى للحكومة الاسرائيلية إذ قال: «هذه النتائج لم تفاجئنا فهى ما نسميه أعمال المقاولة من الباطن».

أما فولكر راد. المدعى العام الألمانى فقد أحجم عن التعليق فى ذلك الوقت توخيا للحرص **ولكنه فيما بعد أعلن أن المانيا قررت إيقاف الإجراءات التى كانت تتخذها ضد هذين الليبيين لقلة الأدلة.**

كذلك فإن أغلبية وسائل الإعلام لم تتلق قرارات الاتهام بحماس باستثناء قلة من الصحفيين الذين أصبحوا ملزمين بتصديق كل ما يصلهم من خلال وجهة النظر البريطانية الأمريكية الرسمية بعد أن ظلوا يرددونها على مدى ثلاث سنوات.

فقد قال: «الان فيليس» المراسل الدبلوماسى لجريدة ديلى تيلجراف اللندنية «ليس من المحتمل أن يؤدى صدور الإذن بالقبض على كل من هذين الليبيين إلى منع التكهنات القائلة بتورط أكثر من دولة». ثم ذكر سبباً آخر لتغيير وجهة التحقيقات إذ أشار إلى **«أن إلقاء اللوم على ليبيا سوف يخفف العبء الملقى على**

عاتق الدبلوماسيين الذين يسعون إلى إعادة انعقاد مؤتمرسلام الشرق الأوسط. وسوف يؤدى إلى إطلاق سراح آخر رهينة بريطانى في لبنان هو تيرى ويت».

وأضاف قائلا: «فلو أنه قد قيل أن سوريا أو الفلسطينيين متورطين فى الحادث فإن ذلك كان سيؤدى إلى المزيد من التعقيدات فيما يتعلق بمؤتمر السلام مما قد يؤدي بدوره إلى انسحاب اسرائيل من المحادثات».

أما مجلة (العين الخاصة PRIVATE EYE) فقد كانت أشد قسوة فى انتقاداتها بعد أن كانت من قبل قد أدانت حكومة تاتشر وحكومة بوش لموافقتهما على «التوقف عن ملاحقة الإرهابيين الذين فجروا الطائرة فوق لوكربى نظرا لأنه من المعروف أنهم على صلة وثيقة بالحكومة السورية». (28 سبتمبر 1991).

وبعد صدور قرارات الاتهام بأسبوع جاء تحقيق نشرته المجلة بعنوان تحقيق خاص عن لوكربى:

«.... فى الأسابيع الأخيرة تعرض بوش وميجور لبعض الضغوط من قبل عائلات الضحايا الذين لقوا حتفهم فى حادث لوكربى. فقد زارت مجموعة من الأسر الأمريكية بريطانيا مؤخرا وبدأت تحاول إثارة الحكومة البريطانية لاتخاذ اجراءات فى هذا الصدد ولكن الإجابة الوحيدة لدى الحكومتين كانت قرارات الاتهام الموجهة إلى الليبيين. ولقد صدرت أوامر لذلك البائس اللورد فريزر المحامى العام لاسكتلندا كى يقرأ على مسامع هذه الأسر الأمريكية «النتائج» التى توصلت إليها الشرطة الإسكتلنديه والتى كانت تختلف تمام الاختلاف عن تلك النتائج التى أعطيت للصحف فى جميع أنحاء العالم.

وفى مجلس العموم خرج دوجلاس هيرد عن عادته وتحدث لتبرئة «الحكومات الأخرى» (سوريا وايران) والتى كان قد أدانها زميله بول تشانون فى مارس 1989».

(ولأن مجلة العين الخاصة كانت ترتاب منذ البداية فى التصريحات الرسمية حول الكارثة فقد أضافت المجلة ملحوظة فى مقالة أخرى نشرتها يوم 8 مايو 1992 تحدثت فيها عن حقيبة المخدرات التى وجدت بين حطام الطائرة بالقرب من لوكربى وجاء بهذه الملحوظة: «تمت ترقية فريزر فى حكومة جون ميجور الجديدة لمنصب وزير الدولة بالمكتب الاسكتلندى».

وبطريقة أكثر اعتدالا ذكر ادريان هاملتون بجريدة الأوبزرفر قراءة بأن «اتهام الولايات المتحدة لليبيا بالتواطؤ فى حادث التفجير الذى وقع فى أحد البارات فى

روما سنة 1986 والذى استخدم كذريعة للغارة الأمريكية على طرابلس ذلك الاتهام قد ثبت أنه لا أساس له. **فالارهابيون اللبنانيون قد زرعوا هذه القنبلة ربما بإيعاز من سوريا مما أدى إلى مقتل جندى أمريكى. إن توجيه الاتهام لليبيا يأتى فى هذا التوقيت بالذات حتى تبرأ ساحة ايران وسوريا حتى يتم التعجيل باطلاق سراح الرهائن»**

وفى صحيفة نيويورك تايمز قال روزنتال أنه يشعر أن عدد الذين اشتركوا فى التحقيقات كبير جدا «بحيث تحدثت اليهم على مدى السنوات الماضية ولم أجد واحدا يعتقد أن ليبيا قد دفعت تكاليف الجريمة وخططت لها ونفذتها، فى الواقع لم أجد شخصا واحدا على الاطلاق يؤمن بهذه الفكرة».

وكان بيار سالنجر شبكة A.B.C مثل روزنتال لا يصدق أن الجريمة كانت ليبيا مسئولة عنها ولا سيما بعد زيارته لطرابلس فى ديسمبر 1991 لإجراء حديث تليفزيون مع الليبيين المتهمين بارتكاب الجريمة ولمناقشة أمر قرارات الاتهام الموجه اليهما مع العقيد القذافى ورغم أنه قد ساورته الشكوك فى ردود المقرحى (فقد كانت «ردوده على الأسئلة غير مقنعة دائما») إلا أنه قد وجد أن فحيمة إنسان «بسيط» «وكان من الصعب أن أصدق أنه قد اشترك فى عمل إرهابى وأخبرنى السيد مقرحى والسيد فحيمة أنه يسعدهما أن يلتقيا بالمحققين الاسكتلنديين أو الأمريكيين حتى يتحدثا اليهم عن القضية».

أكد وزير الخارجية الليبى ابراهيم البشارى أن المقرحى وفحيمة لديهما هذا الاستعداد بالفعل لمقابلة هؤلاء المحققين. وقال البشارى أن ليبيا ترحب بالمحققين الغربيين وقال أن القاضى الليبى الذى يحقق فى الادعاءات واسمه أحمد الزاوى يود لو أن السلطات الأمريكية أو الاسكتلندية تزوده بمزيد من الأدلة حتى يتمكن من استجواب الرجلين على أسس سليمة.

وعندما سئل القذافى نفسه قال: **«أنا غاضب بسبب الاتهامات التى توجه إلى ليبيا، ولكنى أشعر بالرضا لأن الأمور تسير وفقا للقانون. فوجود طريقة قانونية للتعامل مع هذا الأمر هو شىء يرضينى».**

قال القذافى نفس الشىء تقريبا فى حديث صحفى أجراه معه دونالد تريلفورد محرر الأوبزرفر بعد شهر تقريبا من المقابلة السابقة.

فقد قال تريلفورد: «لقد تحدى أن تأتى الولايات المتحدة وبريطانيا بأدلة تدين ليبيا. فهم فى الحقيقة لا توجد لديهم أية أدلة. ولقد قبضت الحكومة الليبية

على الشخصين اللذين حددهما المحامى العام الاسكتلندى فى نوفمبر الماضى... وبدأت ليبيا تتخذ إجراءات قضائية من ناحيتها. ولقد وجه القذافى الدعوة للمحامين الأمريكيين والبريطانيين لحضور التحقيقات واستجواب المتهمين، كما رحب بممثلى أسر الضحايا».

كذلك فإن منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها، رغم أنها تتبع أساليب تختلف عن تلك التى كان يتبعها نقاد القصة الرسمية لحادث لوكربى، كانت تشعر أن الدور الليبى فى الكارثة كان مجرد مساهمة فنية منخفضة المستوى.

ففى تقرير لها عن الحادث فى 80 صفحة تسرب للصحافة على جانبى الأطلنطى، وصفت منظمة التحرير الفلسطينية عددا من اللقاءات التى تمت بين على أكبر محتشمى وزير داخلية ايران وأحمد جبريل زعيم القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وغيرهما من المسئولين فى أواخر صيف 1988 للتخطيط لعملية انتقامية تستهدف إحدى طائرات الركاب الأمريكية. وطبقا لما جاء فى تقرير منظمة التحرير الفلسطينية فإن القنبلة التى كانت داخل الراديو كاسيت واستخدمت فى تدمير طائرة (بان امريكان) فى رحلتها رقم 103 كانت من صنع قيصر KHAI-SAR حداد، والمعروف باسم أبو الياس، وهو لبنانى مسيحى شعره أشقر وعيونه زرقاء وعضو بالقيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقال التقرير أن أبو الياس سلم القنبلة لعميل إيرانى فى بيروت بعد انتهائه من إعدادها.

هذا القول يتفق تمام الاتفاق مع وصف الشرطة الفيدرالية الألمانية لأبو الياس على أنه أحد شركاء حافظ دلقامونى DALKAMONI رئيس خلية القيادة العامة للجبهة الشعبية فى ألمانيا الغربية حتى إلقاء القبض عليه فى أكتوبر 1988، كما يتفق ما جاء بتقرير المنظمة كذلك مع الاعتقاد السائد لدى جهات التحقيق من أن أبو الياس قد تولى أمر تدمير الطائرة بعد ذلك.

وبغض النظر عن الدوافع التى جعلت المنظمة تعد هذا التقرير فإن أحدا لايستطيع أن يشكك فى نوعية مصادر المنظمة داخل المجتمع الفلسطينى. وحتى من وجهة نظر هؤلاء الذين ألزموا أنفسهم بتصديق وجهة النظر الرسمية فإن هذه الأمور التى تكشفت لابد من أن تؤدى إلى إعادة طرح السؤال الذى طرح كثيرا من قبل، وهو: لماذا تغير موقف الشرطة الاسكتلندية ومكتب التحقيقات الفيدرالى تغيرا تاما على النحو بعد أن ظلا يزعمان على مدى 18 شهرا على الأقل أن التفجير قد قام به أحمد جبريل بتحريض من ايران وسوريا.

إلا أنه كانت هناك أسئلة أخرى أيضا.

إذا كانت ليبيا مسئولة عن تفجير طائرة (بان امريكان) فى الرحلة رقم 103، لماذا تعللت الولايات المتحدة بأعذار الأمن القومى عند رفضها وبإصرار أن تفتح الملفات الموجودة لديها والمتصلة بالموضوع حتى يطلع عليها رجال القضاء وأعضاء لجان الكونجرس، ولو فى جلسات سرية إذا لزم الأمر، حتى يمكن أن توضع نهاية للنظريات البديلة والإشاعات والتكهنات التى تدور حول السبب الحقيقى فى مأساة لوكربى؟

وإذا كانت ليبيا مسئولة، فلماذا كذبت الحكومة على الكونجرس والإعلام عند حديثها عن نشاط إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص؟

وإذا كانت ليبيا مسئولة وحدها، فلماذا لجأت الولايات المتحدة إلى كل هذه الأساليب لإسكات واحد من عملاء مخابراتها كى لا يتفوه بالحقيقة فيما يتعلق بنشاط إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص، وعندما فشلت الحكومة فى إسكاته. لجأت إلى النيل من مصداقية ما كان لديه من معلومات؟

وإذا كانت يدا الحكومة طاهرتين، فلماذا تخفيهما وراء ظهرها؟

* * *

الفصل الرابع عشر

فى نهاية أغسطس سنة 1987 عاد كولمان وأسرته من قبرص.

كانت مارى كلود حزينة لمغادرة قبرص لأنها بعد قضاء معظم الصيف فى زيارات لأسرتها وبصحبتها سارة لم تكن تود أن تعود كى تعيش فى ألباما إلى أجل غير مسمى فهى لا تكاد تعرف أحدا هناك كما أن هناك فروق كبيرة بين ألباما من ناحية وبيروت ولا رنكا من ناحية أخرى مما كان يجعلها تشعر بالقلق وعدم الاطمئنان. ولكنها كأية زوجة صالحة تظاهرت بأنها ليست حزينة ولاسيما بعد أن وعدها زوجها بالعودة مرة أخرى فى الربيع. وتم تسوية هذا الأمر بالفعل فقد وافق كولمان على طلب هيرلى بان يجدد عقده كاستشارى مع إدارة مكافحة المخدرات فى فصل زراعة الأفيون فى عام 1988 ولقد حصل كولمان على موافقة المخابرات العسكرية الأمريكية على ذلك بالفعل.

أشاد دونليفى كثيرا بالمهمة التى قام بها كولمان فى الصيف فالتقارير التى كان يرسلها عن عمليات إدارة مكافحة المخدرات والتى كان يرسلها مرتين أسبوعيا منذ وصوله إلى قبرص قد وضعت فى بنك معلومات سرى بالكمبيوتر وأطلق عليه تسمية شفرية هى EMERALD (وتعنى الزمرد) وذلك فى قاعدة بولنج الجوية بالقرب من واشنطن وكان أول عمل قام به عند عودته هو سلسلة من جلسات الاستجواب التى تمت فى فندق بالقرب من فورت ميد حتى يغطى جوانب النقص فى المعلومات التى كانت لدى القيادة ولأنه يعرف هيرلى جيدا فقد كان كولمان على ثقة تامة أن المخابرات العسكرية كانت تعرف هيرلى وما يدور فى نيقوسيا أفضل مما تعرفه إدارة مكافحة المخدرات ذاتها.

ولأن دونليفى كان يهتم فى المقام الأول بالحفاظ على سلامة الخلية التى كان يديرها أسمر فى بيروت فقد سأله دونليفى أسئلة كثيرة ودقيقة عن نوعية وعلاقات أفراد شبكة إدارة مكافحة المخدرات من المهربين والمرشدين اللبنانيين ولاسيما الجور وعائلة كباره وعائلة جعفر. وحيث أن كولمان قد شوهد بصحبة عملاء إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص فهناك خطورة واضحة تكمن فى أنه ربما قد تعرف عليه أحد المرشدين اللبنانيين وعرف أنه أحد أصدقاء تونى أسمر. وإذا كان الأمر كذلك فلو أن المرشد عميلا مزدوجا فإن العلاقة بين كولمان وأسمر تؤدى إلى وضع أسمر فى

موقف حرج. وقد تؤدى إلى ما هو أسوأ من ذلك.

وحيث أن كولمان كان حريصا على أن يوضح هذه النقطة قبل البدء فى مهمته لحساب إدارة مكافحة المخدرات فإنه لم يجد صعوبة فى أن يستوعب فكرة أن أسمر ربما يكون فى خطر. ولكن الخطر قد بدا وكأنه مقبول فى ذلك الوقت ولذلك فقد حرص حرصا شديدا أن يؤكد أثناء وجوده فى قبرص على أنه كان فى مهمة أكاديمية وذلك كلما التقى بعملاء إدارة مكافحة المخدرات، ولم يكن هناك من شك فى أن النتائج التى حققها كانت مبررا كامنا بالخطر الذى ربما يكون تونى أسمر قد تعرض له. فقضية عائلة كبارة فى إيطاليا على سبيل المثال كانت أحد الأمور الهامة جدا بالنسبة للمخابرات العسكرية الأمريكية لأنها أظهرت أن مكافحة المخدرات فى قبرص كانت بالتعاون مع المخابرات المركزية تتخطى حدود مهمتها الأساسية وهى تطبيق القانون.

فقد قبض على زهير كباره وابن عمه نديم كباره فى مطار روما وبحوزتهما نصف كيلو من الهيروين قبل وصول كولمان إلى قبرص بحوالى أسبوعين. وبعد استماع المحكمة الجزائرية بروما للأدلة وجدت المحكمة أنهما قد حصلا على المخدرات من هيرلى بغرض الإيقاع بمواطنين إيطاليين ومن بينهم ماريو سبتيرا زوج جوان شوماكار وهى الوريثة الأمريكية لثروة دار نشر برنيتس هول.

وفيما بعد أطلق سراح سبتسيرا (لكنه مات فى ظروف غامضة) ولكن القلق الذى تشعر به المخابرات العسكرية مصدره أن المحكمة الإيطالية قد وجدت أن عملية تهريب المخدرات كانت مجرد ستار لتبرير دفع مبالغ مالية لعائلة كبارة كمرشدين يعملون لحساب إدارة مكافحة المخدرات وأن مهمتهم الأساسية كانت مساعدة المخابرات المركزية الأمريكية فى بيع معدات عسكرية للعراق من خلال الشركة التى كانت عائلة كباره تمتلكها فى روما وهى شركة كباره العالمية للتصدير (كينيكس KINEX) كانت شركة كينيكس تكتب فى صدر مطبوعاتها عددا من أرقام التليفونات واحدها هو 804988 وهو خط كان مسجلا باسم السفارة الأمريكية فى روما وكانت السفارة هى التى تدفع فواتير مكالمات هذا الخط كما اكتشفت المحكمة وجود علاقة بين كينيكس وشركة (أبيكسكو APEXCO) وهى شركة مقرها لارناكا كانت إدارة مكافحة المخدرات تتستر وراءها وذلك عندما أخبر زهير كباره المحكمة أنه بإمكانه أن يتصل بـ هيرلى هناك بالتلكس إذا لزم الأمر.

من الأشياء الأخرى التى أثارت فضول دونليفى بنفس القدر العلاقة بين إدارة مكافحة المخدرات وعائلة جعفر وهم الأعداء الالداء لعائلة كباره الموالية

لسوريا ولكن الشىء المشترك بين العائلتين هو إخفاء عملهم لحساب المخابرات المركزية تحت ستار عملهم كمرشدين لدى إدارة مكافحة المخدرات ولذلك تحدث دونليفى كثيرا مع كولمان عن دور سامى جعفر فيما حدث لفواز يونس والظروف التى أحاطت فيما بعد بإرسال جعفر إلى سويسرا للمشاركة فى عملية القمة القطبية والتى كانت قد بدأت فى نفس الوقت الذى بدأ فيه دونليفى لقاءات الاستجواب مع كولمان فكما هو الحال بالنسبة لآل كباره فى روما فإن اشتراك سامى جعفر فى عملية القمة القطبية لحساب إدارة مكافحة المخدرات كان قناعا يخفى حرص المخابرات المركزية على عدم إفصاح دورها فى تزويد العراق بالسلاح.

كما كانت المخابرات العسكرية حريصة أشد الحرص على أن يعمل جورج السورى لصالحها والذى كان قد ذهب إلى سويسرا للقيام بأعمال التصنت اللازمة لعملية القمة القطبية فقد كان ضابطا سابقا بالجيش السورى وكان قد تلقى تدريباته على أيدى الروس وكذلك وجده دونليفى مصدرا ممكنا ومفيدا للمعلومات التجسسية السياسية والعسكرية فيما يتعلق بالظروف التى رآه فيها كولمان لأول مرة.

ولكن كولمان قال لدونليفى: «ولكنه ينتمى إلى هيرلى ويمكنك أن تطلب منه ذلك ولكنه سوف يرفض طلبك».

دونليفى: «أتعنى أنه سيرفض التحدث معنا؟»

كولمان: «لا أقصد أن هيرلى لن يتنازل عنه لك فهو من شدة فائدته له لايستطيع أن يتخلى عنه».

دونليفى: «إذن كيف نستطيع أن نستولى عليه؟»

كولمان: «فى الحقيقة هذه ليست مشكلة إذا لم تكن حريصا على عدم إغضاب هيرلى».

كان من الواضح أن دونليفى لم يكن حريصا على عدم إغضاب هيرلى الأمر الذى أثار ضحك كولمان. ثم قال كولمان:

«أن هيرلى يتبعه معه كالتابع الذليل لأنه يعده باستمرار بأن يساعده فى الحصول على البطاقة الخضراء فلو انك أعطيت جورج تأشيرة لدخول الولايات المتحدة فسوف تتملكه ويصير تحت أمرك وبمجرد أن يترك هيرلى فماذا يستطيع أن يفعل هيرلى للنيل منه؟».

نظر دونليفى اليه وهو يفكر ثم قال: «وهو كذلك سوف نعطيه تأشيرة».

كولمان: «نحن؟»

دونليفى: «فى الحقيقة لابد أن يكون لديك شىء تفعله هذا الشتاء وإذا كنت ستعود إلى قبرص فى الربيع القادم فسوف نحتاج لغطاء جديد تتستر وراءه».

كان دونليفى فى تلك الأثناء يبحث فى حقيبته عن شىء ما وبمجرد أن وجد الورقة التى كان يبحث عنها قال لكولمان: «ما رأيك فى منصب مدير مكتب الأساتذه الدوليين الزائرين بجامعة ألباما فى برمنجهام؟»

كولمان: «برمنجهام؟ إن أمى سيروق لها ذلك كثيرا».

دونليفى: «فليكن الأمر كذلك وهى وظيفة جيدة ومعنى أنك سوف تلتقى بجميع أنواع الأساتذة الجامعيين الذين يأتون من الخارج وفيهم علماء وباحثون بالإضافة للأساتذة ومن يدرى ماذا تستطيع أن تقدم لنا من خدمات من خلال هذه الوظيفة فقد نجد بعض المصادر لنا أقصد بعض الأشخاص الذين نستطيع أن نقنعهم بأن يظلوا على اتصال بنا بعد عودتهم إلى بلادهم. وقد نستطيع إقناعهم بأن يخبروننا بآخر التطورات العلمية والصناعية من بلادهم وأمور أخرى من هذا القبيل».

فأومأ كولمان برأسه وهو يفكر بينما ابتسم دونليفى.

دونليفى: «على أية حال باعتبارك مديرا لهذا المكتب فعندك الصلاحيات لطلب تأشيرات للأساتذة الزائرين فتلك إحدى مهام منصبك ولهذا سوف تمنح جورج السورى احدى هذه التأشيرات عندما تعود».

كولمان: لسوف يسعدنى ذلك فأنا متشوق لأن أرى وجه هيرلى عندما يعلم بذلك».

دونليفى: «حسن ولكن أولا لابد أن تبقى لمدة شهرين فى فلوريدا فهناك مهمة ستقوم بها من أجلنا هناك».

كولمان: «على فكرة العمل معكم مرهق فعلا».

وجد كولمان نفسه وقد أعيد إلى أكاديمية المخابرات الوطنية فى فورت لودر ديل فى منصب مدير عمليات الفيديو كانت الأكاديمية تقع داخل مبانى شركة تكنس العالمية وهى شركة تنتج معدات التصنت الإلكترونى والتى تباع فقط لهيئات حكومية أمريكية وبعض الدول بعد الحصول على إذن تصدير خاص.

كان كولمان قد أصبحت لديه سمعة طيبة فى مجال الإلكترونيات المتقدمة وذلك بعد أن أقام محطة الاستماع التابعة لمكتب إدارة مكافحة المخدرات فى

قبرص وبعد أن قام بتدريب الشرطة القبرصية على استخدام معدات الراديو التى زود لهم بها الأمم المتحدة. وبعد أن قام بتجهيز قوارب الشرطة وكذلك اليخت الملك أدموندو بالمعدات اللازمة لتتبع الأقمار الصناعية، وبعد أن قام بتركيب أجهزة إرسال تعمل على الموجات القصيرة فى بيروت ولارناكا من أجل الاتصالات السرية الخاصة بإدارة مكافحة المخدرات. وفى الأكاديمية وحتى قبيل عيد الميلاد عمل كولمان مع مارتن ماكديرفوت وكان معارا من الشرطة الأيرلندية فى دبلن وكان يحاضر مجموعات دراسية من أفراد الجيش الأمريكى والعملاء الفيدراليين وضباط الشرطة بالولاية فى أحدث أساليب المراقبة بأجهزة الأوديو الفيديو.

وعند الإعداد لمهمة كولمان فى جامعة ألباما كان دونليفى قد افترض أن كولمان سوف يعود إلى قبرص وبصحبته مارى كلود وساره فى فبراير 1988 ولكن تحليل السير الذاتية للعلماء الأجانب ثبت أنه مصدر لمعلومات على درجة من الأهمية جعلت المخابرات المركزية تؤجل سفره عدة مرات. لم يكن لدى كولمان أى اعتراض على هذا التأخير. فقد شعر بأهمية أن يثبت أهميته داخل الجامعة قبل السفر إلى قبرص حتى لا يثير الشكوك لدى زملائه بالجامعة وحتى يقيم صلة مع هيئة الفولرايت التى كانت تقدم برنامجا من المنح الدراسية من خلال مكاتبها فى السفارات الأمريكية بالخارج.

ومن أجل أن يزداد عطاؤه إحكاما، انضم كولمان إلى النقابة الوطنية لمستشارى الطلاب الأجانب وحضر جلسات المؤتمر الذى عقدته فى واشنطن وانتهز هذه الفرصة للتشاور مع دونليفى وعميل المخابرات العسكرية «نيل ميلر» والذى حل محل دونليفى فيما بعد عند قيامه بدور القيادة بالنسبة لعملية شكسبير.

ولكن دونليفى وافق على سفر كولمان عندما اتصل هيرلى بكولمان فى نهاية شهر مارس 1988 وأخبره أنه مسافر إلى قبرص فى خلال أسبوع وإلا فإنه سيجد من يحل محله.

فقد كانت هناك أشياء كثيرة تحدث فى مكتب إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص من شأنها أن تجعل القيادة تحرص على أن تستمر فى الحصول على تقارير كولمان حتى تكون على علم بالعمليات الأمريكية فى الشرق الأوسط. كما أن المخابرات العسكرية لم يكن باستطاعتها أن تستغنى عن وجود حلقة وصل فى المنطقة تربط ما بينها وبين شبكة تونى أسمر، والتى كانت لاتزال تستخدم معدات الفيديو التابعة للوكالة فى متابعة أحوال الرهائن المحتجزين فى بيروت بالإضافة

إلى قيامها بمراقبة الأعمال التى كان يقوم بها عملاء إدارة مكافحة المخدرات والمخابرات المركزية.

وبعد مرور أسبوع بالضبط على مكالمة هيرلى، أى فى 5 ابريل 1988 وصل كولمان وأسرته إلى نيقوسيا ليقيما فى شقة كان ابراهيم الجور قد أخلاها منذ فترة قريبة، وهو مرشد إدارة مكافحة المخدرات الأمريكى اللبنانى الأصل والذى لم يلتق به كولمان كثيرا فى السنة السابقة والذى سيصبح هذه المرة زميل كولمان فى عملية DOME (القبة)، وكان الغرض منها إعادة تقييم تجارة المخدرات اللبنانية فى بداية موسم زراعة الأفيون الجديد.

كما تغير مسرح العمليات كذلك. فبدلا من العمل من المنزل أو من مكتب إدارة مكافحة المخدرات، أعطى كولمان فى مقر شركة يورام (EURAME) التجارة المحدودة، وهى غطاء «جديد» تتستر وراءه إدارة مكافحة المخدرات والمخابرات المركزية وقد أنشأتها فرقه مكافحة المخدرات بالشرطة القبرصية فى شقة فاخرة من ثلاث غرف فى الدور الأخير بأحد المبانى فى نفس الشارع الذى تقع فيه السفارة الأمريكية. ولقد أثار هذا فى نفسه شعورا بالخوف منذ البداية.

كان الغرض من هذه الشركة أن تكون مكانا يلتقى فيه عملاء إدارة مكافحة المخدرات والمخابرات المركزية مع المرشدين وغيرهم من المتعاملين معهم بعيدا عن أعين الآخرين، وأن تكون مكانا لتسليم وتسلم الرسائل بالنسبة لتجار السلاح المتعاملين مع المخابرات المركزية والذين كانوا يزودون العراق والمتمردين الأفغان بالسلاح، وأن تكون استراحة لمرشدى ومهربى إدارة مكافحة المخدرات القادمين من لبنان، وأن تكون معبرا ليس للهروين فقط وانما معبرا أيضا للأموال والمستندات وبرامج الكمبيوتر المهربة والتى كانت تنتقل من بيروت والمستندات إلى نيقوسيا ومنها إلى الولايات المتحدة وبالعكس. وهكذا فإن يورام والتى كان يديرها ابراهيم الجور قد أصبحت مثل نادى اجتماعى يرتاده أفراد الطبقة الدنيا بدلا من أن تكون مركزا سريا للمخابرات. ويقول كولمان تعليقا على هذا:

«سيما كانت وظيفتين أن أتعامل أنا والجور مع المعلومات السرية الخام التى كانت تأتىَ عن طريق مصادر إدارة مكافحة المخدرات فى لبنان. كان على أن أقيم هذه المعلومات وأن أساعده فى عمله لأنه كان دائما عنده أعمال متأخرة غير منتهية. وكان العملاء يأتون إلى المكتب حيث يتم سؤالهم بغرض استخراج المعلومات السرية منهم. ثم تقوم بمهام أخرى مثل: إعداد التقارير واعداد الخرائط وتجميع الصور الفوتوغرافية وتجميع صفحات قوائم المنتجين والمهربين وتحديد العلاقات الموجودة بينهم وتحديد الموانى غير الشرعية التى كانوا يستخدمونها

وتحديد من كانوا يرشونهم، ثم نصور ثمان نسخ من كل شىء ثم نرسله إلى مبنى السفارة فى الطرف الآخر من الشارع.

كانت تراقب الجميع، ابتداءا من الشخص الذى يزرع الأفيون فى سهل البقاع إلى المستهلك فى ديترويت أو لوس أنجلوس. وكانت شحنات المخدرات التى كانت تنقل إلى الولايات المتحدة تحت إشراف إدارة مكافحة المخدرات مستمرة وكانت تمر من جوار مكتبى. فقد كنت أسأل ابراهيم الجور عندما كان المهربون الذين يتولون حمل المخدرات يأتون: «من هؤلاء يا ابراهيم؟» كنت أسأله هذا السؤال لأنى كنت أريده أن يقدمنى إليهم. وكان ابراهيم يقول ردا على سؤالى: «إنهم بغال» يقومون بحمل الخزينة.

وجد كولمان أن شركة يورام التجارية المحدودة كانت مكانا مثاليا لمتابعة ما كان يجرى داخل مكتب إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص، ولكن منذ أول يوم له فى هذه الشركة نشأ لديه إحساس مؤرق بأن الشركة ربما كانت تتيح للطرف الآخر نفس الفرصة. فلم تكن هناك أية إجراءات أمنية. فالناس من جميع الأنواع. قبارصة ولبنانيون، كانوا يدخلون ويخرجون بصفة مستديمة وكانوا أحيانا يأتون بصحبة أحد العاملين وفى أحيان أخرى يأتون دون أن يصحبهم أحد. ورغم أن الجور كان يبدو أنه يعرف معظمهم، فقد كان هناك البعض الذين قيل لهم أن يأتوا ويعرضوا خدماتهم.

وعندما أثار كولمان هذ الموضوع مع هيرلى نحاه هيرلى جانبا، وقال لكولمان: «لو أنى كنت أثق فى قدرة ابراهيم على إدارة هذا العمل وحده، لما كنت أنت هنا الآن. ولكن ابراهيم يعرف الجميع ويأتى لى بما أريد. ولهذا لا داعى للقلق. أما أنت فمهمتك هى تقييم المعلومات الخام وجعله يداوم على الانتظام فى القيام بمهمته. وإذا سبب لك أية مشكلات ما عليك إلا أن تخبرنى وسوف أعاقبه على الفور».

كولمان: «إن ما يقلقنى ليس ابراهيم وإنما الإجراءات الأمنية. فجميع أنواع الناس يدخلون هناك بالإضافة إلى بعض الناس الذين لا يعرفهم ابراهيم. وهذا أمر لا يصح. ولذلك أعتقد أننا يجب أن - »

هيرلى: «أوكى سوف أجد حلا لهذه المشكلة. ما عليك إلا أن تحرص على اعداد التقارير وأريدك أن تستفيد منه قدر المستطاع.

كل ما فعله كولمان فى هذه الظروف هو أنه ملأ طلبا يعطى جورج السورى الحق فى الحصول على تأشيرة لدخول الولايات المتحدة لحضور دورة دراسية فى جامعة ألباما فى بيرمنجهام.

فى قبضة الأخطبوط

شعر كولمان بسعادة غامرة عندما رأى التعبير الذى ارتسم على وجه هيرلى عندما أخبره جورج السورى بأنه سيسافر إلى الولايات المتحدة. ولكن كان هناك رد فعل يختلف تماما عن السعادة التى شعر بها كولمان لدى المخابرات العسكرية الأمريكية عندما أخبرهم كولمان بأمر ابراهيم الجور ودوره الأساسى فى المواجهة التى كانت إدارة مكافحة المخدرات تعمل متسترة وراءها. فكما يقول كولمان:

«كدت أشعر بأن دعائم البنتاجون تهتز فقد وصلتنى رسالة بالشفرة تتكون من كلمتين، هما: «راقب الجور» وهذا ما فعلته بالفعل. فقد طلبت من تونى أسمر أن يرسل إلى واحدا من أفضل أصولنا المسلمين، وهو وليد. كى يتتبع خطى الجور ليل نهار. وبالفعل راقبه وهو يدخل السفارة اللبنانية عدة مرات كل أسبوع وصور صديقة ابراهيم الهولندية وهى تلتقى بأحد أفراد وفد منظمة التحرير الفلسطينية فى شارع جانبى بالقرب من فندق تشرشيل. واتضح فيما بعد أنها عميلة من عملاء الموساد ولكن مع معرفة كل ذلك... ما الذى كان يحدث بالضبط؟

وحيث أن هيرلى كان من الواضح أنه لا يعرف أى شىء عما كان يجرى، فقد بدا الأمر وكان ابراهيم كان عميلا مزدوجا. وعندما نقلت هذه المعلومات إلى القيادة، طلب منى دونليفى أن أحذر هيرلى، ولكنه طلب منى أن أهتم بشئونى الشخصية. أعتقد أن السبب فى أنه لم يأخذ بنصيحتى هو أنه كان لايزال خائفا علىّ بسبب ما فعلته من أجل جورج السورى. المهم عندما وجدت أنه لن يفعل أى شىء بخصوص هذا الأمر، قررت أن أتولى الأمر بنفسى ولذلك قررت أن أصادق ابراهيم حتى أعرف ما الذى كان يفعله بالضبط».

وكان عدد شحنات المخدرات التى كانت تنقل إلى الولايات المتحدة تحت اشراف ورقابة إدارة مكافحة المخدرات قد ازداد زيادة ملحوظة فى فصل الشتاء نتيجة لمعرفة فريد غانم الوثيقة بأفراد الجاليات اللبنانية فى ديترويت وهيوستون ولوس انجلوس. فأفراد عائلة جعفر وغيرهم ممن ينقلون المخدرات تحت إشراف ادارة مكافحة المخدرات اعتادوا أن يصلوا إلى لارناكا وهم يحملون حقائب ملابس مليئة بالهيروين عالى النقاوة، أبيض ومتبلور، وكانت القوارب تأتى بهم من ميناء جونيه الذى تسيطر عليه القوات المسيحية وكان يستقبلهم عند وصولهم إلى لارناكا أفراد قوة مكافحة المخدرات بالشرطة القبرصية والذين كانوا يقومون بتوصيلهم بالسيارات إلى مقر شركة يورام فى نيقوسيا.

وفى مقر الشركة كان الجور يستقبلهم فيجلسون هناك يشربون القهوة ويتكلمون فى أى شىء حتى يتم استدعاؤهم إلى مبنى السفارة كى يتلقوا

التعليمات من هيرلى. بعد ذلك تأخذهم الشرطة القبرصية إلى المطار وتضعهم فى طائرات متجهة إلى فرانكفورت حيث يقوم المهربون «الشرعيون» بتبديل الحقائب كوسيلة لتخطى الاجراءات الأمنية فى المطار ووضع حقائب الملابس «القذرة» على الرحلات العابرة للأطلنطى.

وعند وصول «بغال» إدارة مكافحة المخدرات إلى نيويورك أو ديترويت أو أى مكان آخر غربى ديترويت كان يقابلهم عملاء إدارة مكافحة المخدرات فى منطقة تسلم الحقائب ويرافقونهم حتى يمروا من الجمارك، وكانت الشحنات تخضع لمراقبة مستمرة حتى يتم عقد الصفقات وينتقل الهيروين من يد إلى يد.

كان الجور حريصا على أن يضم كولمان إلى صفه ضد هيرلى وذلك بأن يجعله يتعاطف معه، ولذلك حكى له عن كثير من المواقف التى خذله فيها هيرلى، ومنها ما حدث ذات مرة أثناء عطلة عيد الميلاد عندما قام بعملية تنكرية للإيقاع بتجار المخدرات فى كاليفورنيا الجنوبية. فقد تظاهر الجور بأنه لبنانى جاء لشراء الكوكايين. وكان قد جاء بالطائرة إلى لوس أنجلوس من نيقوسيا ومعه حقيبة ملابس مليئة بالدولارات الأمريكية المزيفة التى أعطتها له إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص. نزل الجور فى غرفة بفندق شيراتون يونيفرسال كانت قد حجزتها له ادارة مكافحة المخدرات.

وبعد عشرة أيام عندما أطبق عملاء الإدارة على التجار وقبضوا عليهم، غادر الجور الفندق وعاد إلى قبرص وكان قد استخدم بطاقة أمريكان اكسبرس الخاصة به فى دفع فاتورة الفندق، كما كانت تقضى التعليمات. ولكنه عندما قدم الفاتورة إلى هيرلى كى يسترد قيمتها منه رفض هيرلى أن يدفع له قيمة الفاتورة وأصر على أن يدفع مكتب الإدارة الميدانى فى لوس أنجلوس تلك الفاتورة. ولكن مكتب لوس أنجلوس رفض أيضا أن يدفع قيمتها بحجة أن معظم النفقات لم تكن من النوع المصرح به. وفى نفس الوقت قامت أميركان اكسبرس بإلغاء البطاقة عندما يئست من استرداد قيمة الفاتورة.

كانت هذه ضربة مؤلمة. فقد كانت خسارة الجور فادحة، كما لو أنه قد فقد حذاء الكاوبوى أو سيارته الشيفر ذات الجر الرباعى بلوحاتها الصادرة من ولاية تكساس. فبطاقة أمريكان اكسبرس كانت قطعة ديكور أساسية فى الصورة التى كان حريصا أن يرسمها لنفسه كمواطن أمريكى مائة بالمائة. وعندما حاول كولمان التخفيف عنه قائلا أن إدارة مكافحة المخدرات معروفة بأنها تتنكر لمرشديها، قام الجور على الفور بتزويد كولمان بعدد هائل من الحالات التى تثبت ذلك فأحيانا كان

المرشدون والمصادر الثانوية في لبنان لا يحصلون على رواتبهم لمدة أسابيع بسبب تخفيض الميزانية أو التعقيدات المكتبية. وذكر الجور أسماء هؤلاء الأشخاص وكل التفاصيل المتعلقة بهم. وأضاف الجور أنه عندما كان يعرف أن هيرلى قد توفرت لديه مبالغ من المال، فإن جميع المرشدين والمصادر الثانوية في بيروت كانوا ينشطون في جمع المعلومات حتى لو اشطروا إلى اختلاقها. ومن الذى كان لا يحصل على حقه؟ إنه ابراهيم الجور بطبيعة الحال. وكذلك كل من كان يعمل معه.

كان من الطبيعي أن يصير كولمان أذنا صاغية لابراهيم الجور متظاهرا بالتعاطف معه، وبذلك تمكن من أن يزود دونليفى بملخص وافٍ يحتوى على أسماء مرشدى شبكة إدارة مكافحة المخدرات في بيروت وسهل البقاع. أدى تعاطف كولمان مع الجور إلى قيام الجور بتقديم كولمان إلى جميع المرشدين و«البغال» الذين كانوا يأتون إلى مقر شركة يورام وهم ذاهبون إلى الولايات المتحدة يحملون المخدرات تحت رقابة وإشراف الإدارة أو وهم عائدون إلى بيروت. وكان الجور يشرك كولمان في أحاديثه مع هؤلاء العملاء وهم يشربون أعدادا لا نهاية لها من فناجين القهوة اللبنانية.

ومن بين المرشدين الذين التقى بهم الجور بهذه الطريقة ضابط الجيش اللبناني كان يعرف باسم «الكابتن» وكانت تربطه بعائلة جعفر روابط وثيقة. وكان خالد نذير جعفر، وهو ابن أخ سامى جعفر أحد المصادر الثانوية لابراهيم الجور وكان الجور يبدو فخورا به أكثر من غيره لأنه أحب أحفاد كبير العائلة مصطفى جعفر إلى قلبه.

كان خالد نذير جعفر شابا قوى البنية وله عيون زرقاء وكان يعيش مع والده في ديترويت مفضلا ذلك على العيش مع أمه وجده في سهل البقاع، وكان دائم التنقل بين بيروت وديترويت. ففي الشهرين اللذين قضاهما كولمان في شركة يورام رأى خالد نذير جعفر هناك ثلاث مرات وفي إحدى هذه المرات تطوع «نازى» بإخبار كولمان بأنه كان في طريقه إلى هيوستون وهو يحمل شحنة مخدرات.

كانت مهام كولمان الاعتيادية تشمل استجواب المرشدين بغرض استخلاص المعلومات منهم وتقييم المعلومات التجسسية حتى يشبع بينهم هيرلى الذى لا ينتهى للخرائط والتقارير التى كانت تقدم له أربع نسخ من كل منها. وعندما لم يكن يجد ما يشغله كان يعكف على مراقبة الأمور الأخرى التى كان خط بيروت ديترويت يستخدم فيها بالإضافة إلى تهريب شحنات المخدرات تحت رقابة وإشراف مكتب إدارة مكافحة المخدرات في قبرص. وكان قد أبلغ دونليفى في البداية في أحد تقاريره بأمر استخدام الأوراق النقدية المزيفة في العمليات التنكرية التى كانت

تهدف إلى الإيقاع بتجار المخدرات فى موسم 1987، ففى ذلك الحين أخرج له دانى حبيب عينة من الأوراق المزيفة من درج مكتبه ولكن اتضح بعد ذلك مباشرة من خلال ما شاهده فى شركة يورام أن استخدام الأوراق المالية المزيفة كان قد أصبح أسلوبا اعتياديا فى ممارسة العمل أثناء غيابه.

ونتيجة للتعاون بين مكتب إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص ومحطة العمل السرى بالسفارة الأمريكية فى أثينا. أصبح مكتب مكافحة المخدرات فى قبرص يستخدم وبانتظام كميات هائلة من الأوراق المالية الأمريكية المزيفة لشراء المخدرات من أوروبا والولايات المتحدة. والمكسيك. وعندما عكف كولمان على دراسة هذا الأمر علم من عملاء المخابرات العسكرية الأمريكية بلبنان أن معظم هذه الأوراق المالية كانت تطبع فى لبنان وذلك بتبييض أوراق مال حقيقية فئة واحد دولار، أى بإزالة الرسوم والكتابة المطبوعة عليها. ثم كانت تساوم كل واحدة من هذه الأوراق فى طباعة ورقة مزيفة قيمتها 100 دولار. وفى إيران كان المزيفون يستخدمون آلات الطباعة التى كان الشاه رضا بهلوى قد اشتراها من دار صك العملة الأمريكية.

وكان منذر الكسار يزود إدارة مكافحة المخدرات بالقدر الأعظم من الأوراق المالية المزيفة التى كانت تستخدمها فى عملياتها، ولم يكن الكسار يتلقى مبالغ مالية فى مقابل هذه الخدمة من الإدارة حيث أن الراتب الذى كان يحصل عليه بانتظام من المخابرات المركزية كان يغطى هذه الخدمة وغيرها من الأعمال التى يقوم بها، وكان راتبه يرسل إلى بنك كاتراين KATHELEIN فى فيينا (ورقم الحساب: 50307495) وبنك سويسرا بنك كوربوريشن SWISS BANK COR-PORATION فى جنيف (ورقم الحساب: 5102300086). ومن وجهة نظر كثيرا من

الدخول فى متاهة التعقيدات المكتبية من أجل الحصول على الأموال اللازمة من المقر الرئيسى لإدارة مكافحة المخدرات وبعد القيام بعملية ناجحة للإيقاع بتجار المخدرات، مثل تلك التى اشترك فيها الجور فى لوس أنجلوس، جرت عادة عملاء إدارة مكافحة المخدرات أن يسلموا الأوراق المالية المزيفة إلى محطة العمل السرى وبذلك ينسب الفضل فى ضبطها إلى كل منهما.

وعندما يعود كولمان بذاكرته إلى الوراء يتساءل متعجبا كم من المرشدين السريين فى لبنان دفع لهم هيرلى أجرهم من تلك الدولارات المزيفة.

إلا أن النشاط الذى كان يجرى فى شركة يورام لم يكن قاصرا على المخدرات والأوراق المالية.

فأثناء الصيف السابق كان كولمان قد عمل كمستشار فنى لحركة مكافحة المخدرات التابعة للشرطة القبرصية وساعد فى تدريب ضباطها على استخدام وسائل الاتصال «المراقبة وغير ذلك من المعدات التى كانت قد حصلت عليها من صندوق مكافحة إدمان المخدرات التابع للأمم المتحدة.

وعند عودته إلى قبرص فى الربيع وجد أن مسيرة التكنولوجيا استمرت فى غيابه وأن جميع المكاتب البدائية التابعة لهيئة مكافحة المخدرات القبرصية قد تم الربط فيما بينها عن طريق قاعدة بيانات تعتمد على كمبيوتر مركزى قامت بإنشائها شركة «لينك سبستمز المحدودة وهى شركة أنشأتها الحكومة الأمريكية لتنفيذ العقد لحساب صندوق مكافحة إدمان المخدرات التابع للأمم المتحدة.

ورأى العديد من الضباط الذين كان قد عمل معهم وهم يخرجون أقراص الكمبيوتر من صناديق تحمل اسم شركة PROMIS LTD ومقرها تورنتو بكندا شعر كولمان أن هيرلى وراء هذا الموضوع. فدفعه فضوله إلى استطلاع الأمر ولكن بحذر شديد، حتى عرف أن شركة يورام كانت قد زودت - أو كانت فى سبيلها إلى تزويد - قوات الشرطة والقوات المسلحة فى دول أخرى بالمنطقة بنسخ من البرامج الموجودة على هذه الأقراص، ومن بين هذه الدول مصر وسوريا وباكستان وتركيا والكويت وإسرائيل والأردن وإيران والعراق.

لم يستطع كولمان أن يدرك السبب فى حرص إدارة مكافحة المخدرات ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية على القيام بهذا العمل من خلال ستار، وهو شركة يورام، بدلا من القيام به من خلال القنوات الرسمية. نقل كولمان فى تقريره للقيادة صورة عما يجرى ولكن رد فعل القيادة لم يكن بالقوة التى توقعها مما جعله يستنتج أن المخابرات العسكرية كانت تعرف بالأمر قبل وصول تقريره.

(بعد مضى فترة طويلة على ذلك اكتشف كولمان أن PROMIS هذه لم تكن إلا نظام معلومات أنتجته شركة «أنزلو» (INSLAW INC) بواشنطن خصيصا لوزارة العدل الأمريكية كى تستخدمه الأجهزة المعنية بتطبيق القانون وكذلك المدعين العموميين المستقلين بأعداد كبيرة من القضايا. إلا أن نظم المعلومات التى كانت يورام تبيعها لم تكن إلا نسخا أنتجت بطريقة غير شرعية، بدون علم «أنزلو» وقد أضيف اليها برنامج يسمح بوجود «باب خلفى» بنظام المعلومات. ولذلك فمهما كان الباب الأمامى - أو المدخل - لهذا النظام تحميه شفرات أو كلمات سرية تحول دون اختراقه، فإن الأمريكيين، والذين لديهم المفتاح للدخول إلى النظام من خلال المدخل الخلفى السرى، يستطيعون اقتحام أنظمة PROMIS الموجودة لدى قبرص

ومصر وسوريا وباكستان وتركيا والكويت وإسرائيل والأردن وإيران والعراق وذلك في أي وقت شاؤا وبذلك يصلون إلى المعلومات المخزنة داخل النظام ثم يخرجون منه دون إثارة أية شبهات في أن أمن هذه الأنظمة قد تم اختراقه. ويحقق الأمريكيون غايتين بهذه الطريقة:

1 ـ جمع معلومات سرية عن هذه الدول والتحقق من دقة المعلومات السرية الموجودة لدى الأمريكيين عن هذه الدول.

2 ـ المقارنة بين مستوى التعاون الفعلي بين هذه الحكومات وحكومة الولايات المتحدة من ناحية والمستوى الذى تدعى هذه الحكومات أنها تراعيه في تعاملها مع الولايات المتحدة.

كان كولمان قد أرسل للقيادة من قبل أول تقرير عن وجود موقف خطر «وكان قد قال فيه أن شركة يورام. وكل شيء آخر مرتبط بمكتب إدارة مكافحة المخدرات في قبرص كان في سبيله إلى التفسخ والانكشاف. ونتيجة لعدم مبالاة هيرلي بالإجراءات الأمنية شعر كولمان بأنه هو شخصيا كان في خطر. ويقول كولمان تعليقا على ذلك.

كان دخول يورام أمرا سهلا جدا. فالدعوة كانت عادية فمنذ الصباح الباكر حتى وقت الإغلاق كان هذا ممن يدخلون ويخرجون بلا توقف.

فضباط مكافحة المخدرات القبارصة على سبيل المثال، كانوا يأتون من أجل كوب من القهوة أو من أجل إجراء مكالمة هاتفية مجانية مع أقربائهم في انجلترا على حساب الشعب الأمريكي.

وكل يوم يأتينا عدد من المرشدين من لبنان ونحضرهم من لارناكا عند وصولهم بالبحر وهؤلاء كانوا من جميع الأنواع الغريبة من البشر.

فقد علمت من تقارير توني أسمر أن بعضهم كانوا يقومون بتهريب السلاح بالاضافة إلى تهريب الهيروين وهذا معناه أنهم كان لابد وأن تربطهم علاقات وثيقة بالجماعات الإرهابية التي كانت تؤيدها سوريا مثل القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

كان انضمام هؤلاء إلى فريق المرشدين نوعا من الجنون. بالإضافة إلى انتماء الجور إلى كل من الطرفين. معنى هذا أن انهيار العملية بالكامل كان أمرا متوقعا في أية لحظة وتمنيت إلا أكون موجودا هناك عندما يحدث هذا الانهيار. ففي الشرق الأوسط هذه هي الطريقة التي يلقى بها الناس حتفهم إذن ماذا كانت نصيحة القيادة؟ كانت «أغرب من مخاوفك لمدير مكتب إدارة مكافحة المخدرات في قبرص».

كان كولمان قد فعل ذلك من قبل، ولكنه حاول مرة أخرى : ذات يوم كان بمبنى السفارة وكان يتحدث مع فريد غانم. وفى تلك اللحظة سمعا ضحة شديدة بالمكتب الخارجى، والذى تجلس به السكرتيرة وبعد لحظات دخل الجور، وهو يلوح بيديه فى غضب شديد إلى مكتب هيرلى.. وبمجرد دخوله أغلقت السكرتيرة الباب عليهما.

وما إن دخل الجور على هيرلى حتى ارتفع صوتهما ارتفاعا شديدا.

وسمع الجور وهو يقول بعلو صوته: «لا أستطيع أن أفعل هذا أكثر من ذلك. لا أستطيع. إنك تطلب المستحيل».

فصرخ هيرلى فيه قائلا: «اسمع سوف تفعل ما آمرك أن تفعله، عندما آمرك أن تفعله» ولا أريد أن أسمع منك نفس هذا الكلام بعد الآن.

الجور: «ولكن أحدا منهم لن يعمل معك بعد اليوم «ماذا جرى لك؟ ألا تفهم ما أقول؟ لقد ملوا هذه المعاملة السيئة فأنت تريدنا أن نعمل مثل الكلاب... تريدنا أن نخاطر بحياتنا وأن نخاطر بعائلاتنا... ولكنك لا تدفع للناس مستحقاتهم. فكيف أدفع أنا لهم مستحقاتهم؟

هيرلى: «هذه مشكلتك أنت فأنا أعطيك ما تطلب. فماذا تفعل أنت بما أعطيك من مبالغ؟».

استمر هيرلى والجور هكذا بعدة دقائق بينما كان غانم يهز رأسه من آن لآخر فى امتعاض، ثم هم باستئناف حديثه مع كولمان ولكن فى هذه اللحظة فتح الجور الباب بعنف وبشكل مفاجىء وترك المكان بنفس العصبية والسرعة التى جاء بها وهو يتلفظ بكلمات غير مفهومة.

خرج هيرلى من مكتبه فى أعقاب الجور وبمجرد أن لمح كولمان فى مكتب غانم قال له: «أسمعت ما قاله؟ لابد أنه يضمر شيئا أو ربما يتبجح يجب أن تراقبه عن قرب».

أعلن كولمان موافقته على ذلك بايماءة من رأسه. وبدا كأنما يتحدثان كان وليد فى الغالب فى طريقه إلى يورام فى أعقاب الجور. ثم قال كولمان: «قلت لك من قبل أن يورام بها مشكلة والآن يستحسن أن تفعل شيئا لحل هذه المشكلة، ودون إبطاء. فالمكان مفتوح على مصراعيه لكل من هب ودب».

تحفز هيرلى قليلا لشن هجوم على كولمان ولكنه تغاضى عما قاله كولمان، ثم قال: «هل آخذ أى شىء من هناك؟ هل آخذ أية ملفات؟».

كولمان: «وكيف تعتقد أنى من المفروض أن أعرف؟ فالمفتاح معه هو وليس معى أنا.

هيرلى: «اذن أريدك أن تذهب أنت وفريد إلى منزل الجور وتحضران إلى هنا ما قد يكون قد أخذه من يورام. أخبراه أننا نود أن نضع جميع الملفات فى مكان واحد، أمو تقللوا بأية ذريعة أخرى. أخبراه بأى شيء يعجبكما، المهم أريدكما أن لاتتركا أى شيء فى شقته».

كولمان: «وهو كذلك ولكن يستحسن أن تحاذر منه يا مايك، فقد أخبرنى العديد من الناس أنهم رأوه فى السفارة اللبنانية».

فنظر هيرلى إلى كولمان بارتياب وقال: «نعم؟ وماذا تعتقد أنه يفعل هناك؟»

كولمان: (ومن أين لى أن أعرف. لماذا لا تسأله؟)

فرد عليه هيرلى بانفعال شديد وهو فى طريقه عائدا إلى مكتبه: «ولماذا لاتهتم فقط بما أدفع لك أجرا لتقوم به؟ من أنت بالضبط، أتعتقد أنك حكيما جئت لتوزيع علينا نصائحك؟

من الواضح أن هيرلى لم يغفر لكولمان أنه السبب فى أنه فقد جورج السورى، كما أنه كان واقعا تحت ضغوط واشنطن كى يثبت أنه قد حقق بعض الإنجازات. ولكن كان كولمان حريصا على أن لا تسوء العلاقة بينهما حتى يتمكن من الاستمرار فى إرسال تقاريره إلى القيادة، ولاسيما أن تكتب إدارة مكافحة المخدرات فى نيقوسيا قد أصبح الآن يقوم بنشاط متشعب ودون تروى فى الكثير من الحالات الحساسة. وفى ظروف كهذه لابد وأن يظل ملازما لهيرلى، والسبيل إلى بقائه بالقرب من هيرلى هو أن يثبت أنه يمكنه أن يفيده فى بعض المجالات.

ولهذا، قرر من تلقاء نفسه العمل على راحة «رون مارتس» المحرر بأطلانطا جورنال كونستيتيوشن و«مساعده الأول» لويد بيركيت» عندما وصلا إلى نيقوسيا بدعوة من إدرارة مكافحة المخدرات لإعداد سلسلة من التحقيقات الصحفية عن تهريب المخدرات على مستوى العالم. كان كولمان يعرفهما من قبل، فقد زاره فى جامعة الباما عندما كانا يعدان لهذه الرحلة، ولهذا فقد كان من الطبيعى جدا أن يقوم بمهمة مرافقتها فى الجزيرة حتى يعودا إلى الولايات المتحدة.

كما أن المخابرات العسكرية الأمريكية كان يهمها أمر هذه الزيارة.

فى أكتوبر 1987 وبناء على طلب من المخابرات العسكرية قام كولمان بزيارة مايكل فرانكس، وهو الذى كان قد قام بدور وكيل العريس فى حفل زواج كولمان. مايكل فرانكس هذا يعرف أيضا باسم مايكل شيفر. وعند زيارة كولمان له فى الولايات المتحدة كان يدير شركة للتوريد العسكرية اسمها «مينيهوكس -MINI)

HAWKS) فى منطقة أطلانطا. وبعد زيارة كولمان له بوقت قليل التقيا لتناول وجه فى مطعم شوفير بيج بوى. وهناك عرفه فرانكس/ شفير على بيراكيت وكان فى ذلك الحين يعمل من منزله كشركة أمن تتكون من موظف واحد هو بيركيت. شخصية كما قدم كولمان إلى «جاك تيريل»، وكان أحد عملاء أبو ليفر نورت السابقين فى أمريكا الوسطى. وكانت المجموعة تعبر عن علاقتها الحميمة بتريل بمناداته باسم «الكونيل فلاكو» وكان تيريل قد حصل على تدريبه العسكرى من خلال قراءته لكتب التدريب الميدانى أثناء فترة حبسه فى سجن ولاية الباما. واتضح أن الثلاثة كانت تربطهم صداقة حميمة برون مارتس «ونتيجة لهذا اللقاء قام مارتس وبيركيت بزيارة كولمان فى جامعة الباما فى بيرمنجهام حتى يساعدهما فى التحضير لرحلتهما إلى قبرص.

كان اهتمام المخابرات العسكرية الأمريكية بهما يتبع من وجود علاقة عمل بينهما وبين تاجر سلاح صينى اسمه «ديفيد كنج» كان يعرف أيضا باسم «ديفيد لوو تشوى» (DAVID LOO CHOY) وكان يمثل جمهورية الصين الشعبية وكان قد اشترك مع منذر الكسار فى تنفيذ خطط نورت لتزويد الكونترا بالأسلحة بطريقة غير قانونية.

لم يستخلص كولمان أية معلومات أخرى عن تاجر السلاح الصينى من فرانكس/ شيفر وأصدقائه، ولكنه استرجع أحاديثه منهم فيما بعد عندما اتضح، بعد كارثة لوكربى، أن وكالات المخابرات الأمريكية كانت عن طريق التصنت - قد سجلت عددا من المكالمات الهاتفية التى تلقتها السفارة الإيرانية فى بيروت من تاجر سلاح كان يعتقد أنه عميل مزدوج اسمه «ديفيد لفجوى» (لو تشوى؟) أخبر فيها القائم بالأعمال بتحركات أعضاء فريق المخابرات الأمريكية الذين لقوا مصرعهم فى حادث لوكربى. (اكتشف كولمان فيما بعد أيضا أن «ديفيد لفجوى» كان أيضا يعرف باسم آخر وهو «مايكل فرانكس»).

لم يتخذ هيرلى أية إجراءات لتأمين النشاط الذى كان يتولاه مكتب مكافحة المخدرات فى قبرص بالرغم مما حدث بينه وبين ابراهيم الجور، أما القشة التى قصمت ظهر البعير فيما يتعلق بموقف كولمان من هيرلى وطريقته فى تعريف الأمور فكانت قيام هيرلى باصطحاب عدد من المرشدين والمهربين اللبنانيين المتعاونين معه إلى مقهى ملىء بموظفى السفارة البلغارية رغم أن هيرلى كان المفروض أن يحرص على عدم الكشف عن هوياتهم مهما كلفه ذلك من عناء.

إذن طفح الكيل بكولمان ولذا ففى صباح يوم 18 مايو 1988 قام بتوصيل

جهاز التسجيل بالتليفون الموجود بمقر يورام واتصل بهيرلى فى السفارة الأمريكية ودارت المحادثة على هذا النحو:

كولمان: «ألو مايك؟»

هيرلى: «أيوه»

كولمان: «أصبح الموقف هنا من الصعب السيطرة عليه»

هيرلى: «ماذا تقصد؟»

كولمان: الناس من جميع الأصناف يدخلون ويخرجون وكأننا فى محطة قطار فإن بنكو يأتى بأشخاص من جميع الأصناف ولا أعرف من هم أعرف أنهم لبنانيين ولكن بعضهم على علاقة وثيقة بالطرف الآخر فبعض هؤلاء اللبنانيين أسماؤهم موجودة فى ملفاتنا أتفهم ما أقصد؟ أشعر بقلق شديد لأننا يكاد يكون قد انكشف أمرنا على هذا النحو»».

أدت انتقادات كولمان إلى إثارة هيرلى كالمعتاد فقد قال هيرلى: «أترك لى هذا الموضوع ما عليك إلا أن تساعد ابراهيم على إعداد التقارير أما القبارصة فسوف أتولى أمرهم ومن معهم الآن».

كولمان: «أنا وابراهيم فقط يسب ويلعن ويشكو كالمعتاد ويقول أنه لايستطيع أن يستمر فى هذا العمل أكثر من ذلك ويقول أنه يريد أن يترك العمل ويكاد يصيبنى بالجنون. مايكل لقد سئمت هذا الأمر فليس هذا ما وعدت لى هنا من أجله».

هيرلى: «ما عليك إلا أن تفعل كل ما تستطيع».

كولمان: «وماذا عن الإجراءات الأمنية؟ أنا؟ فمارى كلود فى لبنان الآن».

هيرلى: «هذه مشكلتك أنت قلت لك أن تأتى وحدك».

فقال كولمان وقد فوجىء برد هيرلى على سؤاله: «لحظة لم نتفق على هذا إطلاقا بل إنا لم نجد لنا مسكنا أتذكر الاتفاق الذى كان بيننا».

هيرلى: «كان هذا العام الماضى أما الآن فقد تغيرت الأمور فالميزانيات... »

كولمان: «شىء لطيف منك أن تخبرنى بهذا بعد أن آت إلى هنا «قالها كولمان بغضب وأضاف «أنسيت وعودك ومكالماتك الهاتفية معى فى الجامعة - فقد كنت تقول لى» هيا تعال الآن نحن فى انتظارك «ولهذا أخذت أجازة من الجامعة وعندما جئت وجدت نفسى فى هذه الفوضى أتعرف هؤلاء اللبنانيين الموجودين فى يورام؟»

هيرلى: «أسمع ياكولمان لا تضايقنى أكثر من هذا كل ما عليك هو أن

تنتهى من تلك التقارير افعل بابراهيم ما تشاء كى تنتهى تلك التقارير» تنهد هيرلى بحدة ثم صمت كل منهما لحظة ثم قال هيرلى بنغمة بدى منها أنه يعتقد لكولمان: «راقب ابراهيم هل يأخذ أية أشياء من يورام؟»

فرد كولمان عليه بانفعال: «وكيف لى أنا أن أعرف؟ ربما يأخذ أشياء بالفعل فقد أخبرتك من قبل أنه يزور السفارة اللبنانية بانتظام».

هيرلى: «نعرف ذلك»

كولمان: «ألا تشعر بالقلق بسبب ذلك» قالها كولمان وقد دار حول المكتب كى يرى إن كان الجور يتصنت عليه ولكنه كان لايزال مشغولا بالفعل على الكمبيوتر فى الغرفة المجاورة ثم قال كولمان: «من هو الجور هذا بالضبط يامايك»؟ فهو يحمل صورا مزيفة له وهو يرتدى الملابس العسكرية الأمريكية ويقود سيارة شيفر برونكر تحمل لوحات صادرة عن ولاية تكساس معنى هذا أن الجميع يعرفون أنه يعمل معنا وهذا يعنى أنهم يعرفون نفس الشىء عنى أيضا. لم يكن هذا ما اتفقنا عليه يا مايك.

هيرلى: «اترك لى ابراهيم واهتم أنت بالتقارير».

كولمان: «لا لا أحب أن أقوم بهذا العمل فليس هذا ما اتفقنا عليه فنحن عائدون إلى الولايات المتحدة فلسنا فى حاجة إلى العمل» قالها كولمان وقد شعر أنه يتقدم نحو هدفه بطريقة مقنعة ثم أضاف «فهناك لبنانييون لا أعرفهم يدخلون إلى هذا المكان كيفما شاؤا ذلك المجنون ابراهيم يشاهد وهو فى السفارة اللبنانية وأنت من الواضح أنك لا تهتم بهذا الأمر على الإطلاق معنى هذا أن العمل الذى نقوم به هنا فى سبيله للانكشاف والانهيار فالجزيرة كلها لابد وأنها تعرف بأمر يورام أشعر أنني قد انكشف أمرى ولا أشعر بوصول أى حماية ثم تقول لى لا داعى للقلق؟ أتذكر محطة التصنت التى أنشأتها منظمة التحرير الفلسطينية فى الشقة المجاورة فى لارناكا؟ من الذى اكتشفهم؟ أنا الذى اكتشفتهم ولا أحد غيرى ألا نهتم بالأمن على الإطلاق؟

دهش كولمان عندما لم يستطع هيرلي أن يجيب على تساؤله فى الحال فبعد تفكير قال هيرلى: هذه عملية ليس الهدف منها إلا تطبيق القانون»

كولمان: «أتظن أن من لديهم عدة أطنان من مادة الـ تى إن تى المتفجرة يعرفون الفرق بين عمل الأجهزة التى تطبق القانون وعمل وكالات المخابرات؟ أتظن أن الفرق يهم هؤلاء الناس؟ مايك لا أستطيع أن أحتمل هذا الأمر أكثر من ذلك ولذلك فأنا منسحب».

وفى هذه اللحظة نظر مجموعات أمامه فرأى ابراهيم الجور واقفا فى الممر الموجود بين غرف الشقة ينظر إلى السلك الذى كان يربط بين جهاز التسجيل الموضوع على مكتب كولمان وبين سماعة التليفون وفى هذه اللحظة قال هيرلى: «كولمان لا داعى لهذه السخافات معى قالها هيرلى بغضب شديد وبصوت مرتفع جدا فقد فرغ صبره تماما وأضاف: «لن تعمل لحساب الحكومة مرة ثانية فالقبارصة يشكون لى منك بالفعل».

كولمان: «وما هى شكواهم؟»

هيرلى: «يقولون أنك هربت الصيف الماضى دون أن تدفع فاتورة فيلانتا».

كولمان : «هذه الفاتورة أنت الذى كنت مسئولا عن دفعها وقد حصلت على تصريح من فريد بالانتقال من هذا المسكن وقد كانت الشقة حارة جداً ولم تعطنا مكيف الهواء الذى وعدتنا به وكل الأجهزة الإليكترونية كانت ترتفع حرارتها ارتفاعا شديدا وكانت أسرتى تعانى من الحرارة..».

فقاطعة هيرلى قائلا : «لكنك نسيت القواعد التى يدار على أساسها العمل هنا يا كولمان فريد ليست مهمته اعتماد الميزانيات أنا الذى أعتمد الميزانيات.

غضب كولمان غضبا حقيقيا هذه المرة وقال محتدا: «ولكنك كنت فى الولايات المتحدة فى ذلك الوقت فماذا كان يجب أن نفعل وأنت غائب؟ أن نظل فى هذه الشقة التى لا تحتمل حتى تعود» إن نوع الأجهزة ترتفع حرارتها حتى تتلف ؟ أم أن نتوقف عن العمل فى محطة الاستماع حتى تعود؟ هذا الكلام فارغ يا مايك. أسمع أنا لست واحدا من اللبنانيين أو القبارصة أو العراقيين الذين تتعامل معهم.

فأنت الذى طلبت الاستعانة بى، اتذكر ذلك، وقل لى كذلك لو أنى لم يعجبنى الأمر فبإمكانى أن أنسحب فى أى وقت. وعليك الآن أن تتحدث إلى من طلبت منهم من قبل أن يجعلونى أشترك فى هذا العمل. عليك أن تخبرهم أنى منسحب، أو ربما سأخبرهم أنا بنفسى عندما أعود إلى الولايات المتحدة». وأضاف كولمان : فهذه كارثة توشك أن تحدث كانت هذه هبوءة طالما شعر بالضيق كلما تذكر أنه تنبأ بها ذات يوم. وأضاف كولمان «بل أن رؤساءك لن يصدقوا أنها من الممكن أن تحدث».

هيرلى : «لا تعلب بى يا كولمان».

صمت كولمان لحظة ثم قال : وقد أعياه الكلام مع هيرلى «أنا لا ألعب بك يامايك. كل ما هنالك هو أنى عائد إلى الولايات المتحدة».

هيرلى : «اعطنى ابراهيم أريد أن أتحدث معه».

فى قبضة الأخطبوط

فصل كولمان جهاز التسجيل عن التليفون ووضع الجهاز فى جيبه وسلم السماعة لإبراهيم الجور وغادر الغرفة.

بعد عدة دقائق جاء إليه الجور بكوب من القهوة وقال : «لقد جعلته يجن، ما كان ينبغى أن تفعل ذلك. فسوف يدمرك».

كولمان : «ماذا قال ؟»

الجور : «أراد أن يعرف إن كنت قد سجلت المكالمة».

كولمان : «وماذا قلت له؟

الجور : «قلت أنى لا أعرف».

وضع كلومان ما تبقى من حاجياته الشخصية فى حقيبة أوراقه ثم قال للجور: «قل له الحقيقة» ثم غادر مقر يورام.

ارسل كولمان رسالة بالشفرة إلى القيادة يخبرها أنه قد قرر ترك العمل فى مهمة إدارة مكافحة المخدرات وأنه فى انتظار موافقة القيادة على سفره. ولكنه لم يكن يقدم على أن يغادر قبرص فى الحال، فمارى كلود كانت فى لبنان ومعها سارة تنعمان بوجودهما مع العائلة، ولم يكن كولمان يود أن يحرمهما من ذلك على نحو مفاجئ. كذلك لم تكن المخابرات العسكرية الأمريكية تريده أن يترك قبرص بسرعة. فعندما جاءه رد من القيادة قيل له ألا يغادر قبرص حتى يسترد أجهزة الفيديو التى كانت فى بيروت.

ولكن فى 26 مايو تغير كل شئ.

فعندما اتصل بمارى كلود أخبرته أن تونى أسمر قد أصيب إصابة قاتلة فى مكتبه فى كرانتينا. اصيب كولمان بفزع وجزع شديدين فالشغل المتواصل الذى كانا يقومان تحت وطأته بدورهما فى الحرب الأهلية اللبنانية بما فيها من جوانب سياسية وبما فيها من عنف قد ربط بينهما بعلاقة أساسها المشاركة كانت تعنى الكثير بالنسبة لكولمان على المستوى الشخصى مثلما كانت تعنى له على المستوى المهنى أو الوظيفى. فبمجرد دخول كولمان إلى عالم التجسس الملئ بالمؤامرات. تأكد منذ الوهلة الأولى من وجود ثقة متبادلة بينهما. فمنذ البداية عملا سويا كأخوين يوجد بينهما احترام وشعور عاطفى متبادل. ولم يخفف من شعور كولمان بالحزن إحساسه بأن القتلة قد اختاروا أسمر على أساس الصلة التى كانت بينهما.

فحتى هذا اليوم مازال كولمان يحمل إدارة مكافحة المخدرات مسئولية مقتل أسمر.

يقول : كولمان :«أحمل إدارة مكافحة المخدرات المسئولية لأن أحداً ما قد

عرف أنى كنت أعمل لحساب الحكومة الأمريكية. وعرف ذلك لأن إدارة مكافحة المخدرات بنيقوسيا كانت تستخدم مكاتب يورام كاستراحة كان يدخلها اللبنانيون القادمون من بيروت دون التحقق منهم أمنيا. وبالتالى فإن انكشاف أمرى قد أدى إلى انكشاف أمر تونى أسمر، واعتقد أن هذا هو السبب فى أنه قد قتل. وأنا ألوم إدارة مكافحة المخدرات على ذلك».

كان اغتيال تونى أسمر ضربة قاصمة أيضا بالنسبة للمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط. فقد أدت وفاته إلى وقف عمليات المخابرات العسكرية فى لبنان عندما انقطع الاتصال مع العملاء الذين كانوا يعملون معه. فمنذ ذلك الحين أصبحت الحكومة الأمريكية تتخبط فى سياستها فيما يتعلق بالرهائن على سبيل المثال، لم تعد تأتيها تقارير يومية موثوق بها عن أماكن احتجازهم وأحوالهم.

وربما كان هذا أحد الأمور التى لها صلة بإرسال الحكومة الأمريكية فى أواخر العام فريق المخابرات فى مهمة تتعلق بالرهائن وهو الفريق الذى كان على رأسه الميجور تشارلز ماكى من المخابرات العسكرية. وهو الفريق الذى لقى أعضاؤه حتفهم فى إنفجار الطائرة بل إن توقف المراقبة التى كانت تفرضها شبكة أسمر بصفة مستديمة على عمليات مكتب إدارة مكافحة المخدرات فى لبنان ربما كان له صلة بانفجار الطائرة ذاته. فكما يقول كولمان.:

«بعد التحذيرات والتقارير التى أرسلتها وبعد اغتيال تونى أسمر، توقعت أن يقوم أحد ما بتوجيه انتقادات شديدة إلى وكالة المخابرات المركزية وإغلاق مكتب إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص.

فالولايات المتحدة قد فقدت واحداً من أهم رجالها فى الشرق الأوسط ولم يخطر ببالى أبداً أن هيرلى سوف يظل كما هو وكأن شيئا لم يحدث، أى لم يخطر ببالى أنه سوف يبقى على مكتب يورام مفتوحا لكل من هب ودب كما هو أو أنه سوف يستمر فى نقل شحنات المخدرات التى كان الغرض منها الإيقاع بالتجار فى الولايات المتحدة.

فتعاد الأمور على ماهى عليه يعد نوعا من الجنون بعد انكشاف أمر يورام واختراق أمنها. وكان من معرفتى بإدارة مكافحة المخدرات أستطيع أن أزعم أن موقف هذه الإدارة من الأمر كان ينبغ من اعتقادهم بأن العسكريين يخافون أكثر من اللازم كالمعتاد وأنه لا داعى للالتزام بتوجيهاتهم وأعتقد أن المخابرات العسكرية الأمريكية كان موقفها ينبع من تقبلها لفكرة أن تنهار إدارة مكافحة المخدرات إذا كانت تستحق ذلك فعلا بشرط ألا يصيب المخابرات العسكرية أذى من جراء انهيار

إدارة مكافحة المخدرات فنحن ـ المخابرات العسكرية ـ سوف نسحب عميلنا ونتركم تواجهون المأزق وحدكم. حسب علمي لم يحدث غير هذا ثم بعد مضى سبعة أشهر أصبح الجميع فى مأزق عندما توفى 270 شخصا من الأبرياء فى كارثة لوكربى، ورغم ذلك فأنا وحدى الذى ينظر إلى على أنى إنسان غير طبيعى.

ظل أسمر يصارع الموت ثلاثة أيام فى أحد مستشفيات بيروت. وقضى كولمان هذه الأيام الثلاثة فى شقته ولا ينام إلا ومسدسه تحت رأسه وفى 28 مايو وصلت معدات الفيديو الخاصة بالمخابرات العسكرية الأمريكية من لبنان. وفى 29 مايو سافر إلى الولايات المتحدة بالأجهزة تاركا مارى كلود وساره فى بيروت، ولكن المخابرات العسكرية أكدت له أنهما سيكونا تحت حماية المخابرات العسكرية حتى يحلقا به فى الولايات المتحدة ومعهما جيزيل أخت مارى كلود وعندما يحين الوقت المناسب لذلك. فلو أن كولمان كان من المفروض أن يتلو أسمر فى قائمة الاغتيالات فمن الأفضل لهم أن يسافروا بدونه.

وعندما وصل كولمان إلى الولايات المتحدة : «استجوبه دونليفى وعميل المخابرات العسكرية نيل ميلر بطرح أسئلة الغرض منها استخلاص أدق التفاصيل منه وتحديد وسيلة جيدة لإقامة قناة اتصال جديدة بين المخابرات العسكرية وشبكة أسمر. كما يمضى كولمان تعلميات بأن يحتفظ بمعدات التصوير حتى تنفرج أزمة إدارة مكافحة المخدرات» وأن يتولى أمر جورج السورى، فقد اتضح أنه قد وصل إلى الولايات المتحدة قبله بيومين بعد حصوله على تأشيرة دراسية وكان يقيم فى الوقت الحالى فى بيت الطلبة الأجانب داخل حرم جامعة الباما.

كانت المخابرات العسكرية حريصة على أمل أن تعطى جورج السورى الانطباع بأنه قد استدرج إلى المجئ إلى الولايات المتحدة فهذا من شأنه أن يجعله يحجم عن التحدث بحرية مع عملائها. ولذلك يتلقى كولمان تعليمات بأن يأخذ جورج إلى منزل عائلته على شاطئ البحيرة بالقرب من أوبيرن بولاية الباما وأن يحضره لعملية الإستجواب بأن يقول له أنه من المعتاد أن يقوم مكتب التحقيقات الفيدرالى بإجراء مقابلة مع الطلاب القادمين من الشرق الأوسط.لم يرتاب جورج السورى فى الأمر، ولذلك كان سعيدا باستجواب ضباط المخابرات العسكرية له وقد قاموا باستجوابه متظاهرين بأنهم من مكتب التحقيقات الفيدرالى وفيما بعد تم تسليمه إلى العميل الخاص «روبرت سلبى» من قسم مكافحة التجسس التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالى فى بيرمنجهام.

وبهذا انتهى كل شئ فعندما قاد سيارته إلى مطار أطلانطا فى 13 يونيو

ليكون فى استقبال مارى كلود وجيزيل وسارة عند قدومهم من لبنان، كان لديه فى ذلك الحين إحساس واضح بأن المخابرات العسكرية لم تجده صالحا لأن يكون عميلا لها فى الشرق الأوسط. وتأكد لديه هذا الإحساس.

فى سبتمبر 1988 عندما وضعه دونليفى فى قائمة غير العاملين أو الموقوفين عن العمل وكذلك عندما بدأ دونليفى يتخذ الترتيبات اللازمة لعودته إلى جمعية الكشافة الأمريكية فى منصب مدير التسويق والعلاقات العامة فى منطقة شيكاغو.

وفى ذلك الحين كانت المخابرات العسكرية قد أقنعت نفسها بأن اغتيال أسمر كان عملا قامت به عناصر من القوات اللبنانية التى كانت تقوم بتهريب المخدرات، وهى الفصيلة المسيحية اليمينية المتطرفة والتى كان المقر السرى لمجلس الحرب التابع لها يكاد يجاور مكتب أسمر فى كرانتينا. وكان أول المشتبه فيهم فى مقتل أسمر جماعة ايلى حباكة وهى الجماعة التى كانت مشتركة فى صفقة السلاح مع نورث والكونترا وشبكة الإذاعة المسيحية فى عام 1985، وأكثر الدوافع احتمالا هو أن أحد مرشدى إدارة مكافحة المخدرات كان يتبع القوات اللبنانية وأنه قد رآه فى مكتب يورام واكتشف أنه أحد أصدقاء أسمر.

فإذا كان الأمر كذلك فمعنى ذلك أنه ليس من المحتمل أن يتمكن من العودة إلى الشرق الأوسط دون أن تكون حياته فى خطر، ولكن بعد ثلاثة شهور اتضح أن المخابرات العسكرية الأمريكية كانت لا تزال تعتبره صالحا لتنفيذ بعض خططها.

كانت كارثة طائرة (بان امريكان) قد أصابت برعب شديد، ربما أكثر من غير من الناس، ذلك بسبب ما مر به من تجارب مؤخرا، ولكن لم يكن كولمان يدرك أن هناك أيه علاقة على الإطلاق بين المهمة التى كان فيها فى قبرص وبين تفجير الطائرة، ولذم لم يمانع كولمان فى الظهور فى برنامج «الأخبار المسائية» الذى يقدمه توم بروكر فى شبكة N.B.C دون أن يروى أنه كان لا يزال فى حاجة للحصول على موافقة المخابرات العسكرية الأمريكية على الاشتراك فى برنامج كهذا سواء كان فى قائمة العاملين أو فى قائمة غير العاملين.

ورغم أنه كان قد اشترط على شبكة N.B.C أن لا يكشفوا عن عنوانه لأحد، ألا أن نيل ميلر اتصل به فى اليوم التالى ليخبره أنه قد أصبح القيادة الجديدة بالنسبة له وليونيه على إشتراكه فى برنامج N.B.C دون الحصول على موافقة المخابرات العسكرية. وقال ميلر أنه لدواعى الأمن لابد من أن يغير كولمان رقم تليفونه وعنوانه البريدى.

دهش كولمان لعدم إخبار دونليفى له بأن ميلر سيحل محله فى التعامل مع كولمان، وبعد بعض الأحيان كان كولمان يتساءل وهو فى المنفى إن كان إسم دونليفى هو الإسم الكودى لماتيو كيفين جانون، وهو أحد أعضاء فريق المخابرات الذى لقوا مصرعهم فى حادث طائرة (بان امريكان) مع الميجور تشارلز باكر.

فمن خلال معرفة كولمان بدونليفى يرى كولمان أن دونليفى كان سيعمل بنفسه على إنقاذ الموقف الذى نتج عن مصرع اسمر. كذلك فهناك تزامن بين تغيير القيادة دون أى تبرير وبين حادث الطائرة.

كل هذه الأمور جعلت كولمان يتذكر الحوار الذى كان قد تدرب على ترديده والذى كان بمثابة كلمة السر التى كان لابد منها كى يطمئن إلى من يتحدث إليه. قد أوفده دونليفى، فكان على محدثه أن يقول : أنا صديق بيل دونليفى...أصدقاؤه يسمونه كيفين.. »

ولكن فى النهاية قرر كولمان أن تلك كانت مصادقة أخرى. فماتيو كيفين جانون قيل أنه كان فى الثالثة والأربعين. فلو أنه كان دونليفى فكان لابد أن يكون أكبر من ذلك بعشر سنوات على الأقل حتى يكون قد خدم فى فيتنام.

على أية حال سرعان ما أدرك كولمان أن مخاوف ميلر فيما يتعلق بسلامته كان لها ما يبررها فبعد إذاعة برنامجه فى شبكة NBC مباشرة تلقت أمه سلسلة من المكالمات على رقم تليفونها غير المدرج بالدليل تهدد بالنيل منه ومن أسرة مارى كلود فى بيروت.

وبعد أن عثرت أمه على رقم التليفون بدأ كولمان ذاته يتلقى مكالمات مشابهة فى الشقة التى أستأجرها له ولأسرته فى بلاتين وكان يذهب منها بالقطار إلى مكتب الكشافة فى شارع «ليك ستريت» بشيكاغو إلا أن هذه المكالمات قد توقفت عندما أخذ بنصيحة المخابرات العسكرية وغير رقم تليفونه مع قدم إدراج الرقم الجديد بالدليل. فقد عرف من القيادة الجديدة أن تلك تفصيلة من القوات اللبنانية التى كانت متورطة فى صفقة الكونترا لمقايضة المخدرات بالسلاح كان بعض أفرادها يعملون كمرشدين لحساب إدارة مكافحة المخدرات، وعرف كذلك أنهم كانوا يعرفون مكانه من خلال تقارير شركات الائتمان والتى كانت تحتوى على عنوانه الحالى والجهة التى يعمل بها وغير ذلك وعرف أنهم كانوا يحصلون على هذه المعلومات من خلال بنك أودى Audi، وهو بنك مقره بيروت وله فرع فى نيويورك.

بدأ كولمان يشعر بالقلق، فمارى كلود كانت حامل للمرة الثانية. صحيح أنه كان ولا بد أن يشعر بالقلق إذ كان بعض الإرهابيين قد أدرجوا اسمه فى قائمة

الاغتيالات التى يعملون بموجبها. ولكن الأخطر من ذلك أن يدرك أن قتلة اسمر قد عرفوا مكانه. ولذلك فإن فكرة إرساله إلى الشرق الأوسط مرة أخرى فقدت فى هذه اللحظة ما كان قد بقى بها من بريق، ويقول كولمان تعليقا على هذه النقطة :

اعتقد أن المخابرات العسكرية الأمريكية كانت تبحث عن وسيلة لإرسالى إلى بيروت لكى تنقذ ما يكمن إنقاذه من حطام الشبكة التى كان يديرها اسمر ولكن الشئ الذى لم أكن اعرفه - بل ربما المخابرات العسكرية ذاتها لم تكن تعرفه - وهو أن إدارة مكافحة المخدرات والإرهابيين كل منهما كان قد بدأ فى البحث عن قتله.

يمكنك أن تتصور كيف كان الموقف من وجهة نظر إدارة مكافحة المخدرات.. فقد انسحبت من مكتب الإدارة فى قبرص بعد مشادة عنيفة مع هيرلى. ثم ظهرت على شاشة NBC أتحدث عن النشاط الإجرامى الذى يجمع بين الإرهاب والمخدرات فى الشرق الأوسط بعد سقوط طائرة (بان امريكان) مباشرة ثم فى يناير وفبراير 1989 بدأ محققوا (بان امريكان) تحرياتهم فى فرانكفورت ونيقوسيا. أعتقد أن إدارة مكافحة المخدرات فى ذلك الحين اعتقدت أننى كنت أزود (بان امريكان) بالمعلومات ولكن الحقيقة هى أننى حتى ذلك الحين لم أكن قد عرفت أننى عند ى معلومات يمكننى أن أزود أحداً بها. بل إننى لو كنت أعرف ذلك فما كنت لأخبر أحداً غير القيادة على اعتبار أننى كنت عميلاً للمخابرات العسكرية.

وبعد أن أصبح لكولمان عنوان بريدى جديد ورقم تليفون جديد حاول كولمان ومارى كلود أن يستأنفا حياتهما العادية ولكن مارى كلود وجدت أنه من الصعب أن توفق بين فكرتها عن أمريكا وبين أمريكا كما وجدتها. فالحياة فى أمريكا أفقدتها الثقة بالنفس، وذلك لاتساع الولايات المتحدة وضخامتها وكذلك بسبب عدم القدرة على التنبؤ بما سيحدث فى اللحظة التالية وطريقة الحياة الأمريكية التى بصفة عامة لا تخضع إلى نمط محدد وثابت.. وكذلك ابتعدت عن الحياة الأمريكية مكتفية بالإحساس بالأمان الذى كانت تشعر به داخل أسرتها أما فيما يتعلق بالحياة الاجتماعية فقد وجدت العزاء فى لقاءاتها مع غيرها من اللبنانيين الذين كانوا يشعرون بالاغتراب مثلها.

كان عمل مارى كلود من الأمور التى ساعدتها فى مجال حياتها الأسرية. وعندما أخذها كولمان إلى المستشفى من أجل كشف اعتيادى بالموجات قال يداعب «ما الذى كشفت عنه الموجات؟ توأم؟

فقال الطبيب : «وكيف عرفت؟»

في قبضة الأخطبوط

ولد لكولمان توأمان يوم 16 سبتمبر 1989 وبذلك انقطعت سلسلة أسماء ليستر نوكس كولمان، فهذه المرة ليس هناك ليستر نوكس كولمان رابع وإنما هناك جو شيوا وتشاد وقد ولدا في نفس الوقت الذى قررت فيه المخابرات العسكرية اتخاذ الترتيبات اللازمة لمهمته التالية :

بدأ كولمان في جمعية الكشافة الأمريكية يقوم بنفسه بدور «الجاسوس المقيم» بعد أن كان يشاهد الآخرين وهم يقومون به في الماضي. وبدأ يجند أعضاء جدداً كرؤساء للجان. كان في الماضي يرى أن الكشافة كانت فرصة لتأهيل الشباب لسن العشرين وما بعده. أما الآن فقد اكتشف أنها تتسم بالمحدودية والمحلية أنها تهتم في المقام الأول بالحفاظ على طابع الحياة الأمريكية ـ إن كان لها طابع محدد في يوم من الأيام ولا تهتم بنفس القدر بتشكيل شباب الأمة بطريقة تساعدهم على مواجهة مستقبل غامض.

كان كولمان مشغول البال حول مستقبله الغامض أيضا ولذلك بدأ يقضي قدراً أقل من وقته في مقر جمعية الكشافة ويقضي قدراً أكبر منه يستعد لعودته إلى الصحافة. فلو أن القوات اللبنانية كانت تتعقبه لقتله، فليس هناك مكان يستطيع الاختباء به ولو أن الجمهور بدأ يعرفه من جديد فقد يؤدى هذا إلى أن تفقد المخابرات العسكرية اهتمامها فتقرر أن تحيله للتقاعد إلى الأبد. فبدأ يكتب عاموداً ثابتا في جريدة أسبوعية تصدر في شيكاغو وبدأ يشترك في سلسلة من المقابلات الإذاعية التي يتحدث فيها عن احتلال سوريا للبنان وتورطها في نشاط إجرامي يقترن فيه الإرهاب بالمخدرات.

ويقول كولمان : بعد سنوات قمت فيها بإعداد التحقيقات الصحفية، سنوات كنت أكشف فيها عن الخديعة وبعد سنوات قضيتها من 1984 حتى 1990 أمارس فيها الخديعة، بعد هذا وذاك شعرت بملل شديد ولذلك كل ما أردته في هذه الفترة هو أن أغير اتجاهي. أردت أن ألغي بهذه الفترة التي كنت أعيش فيها بوجهين وراء ظهري واستقر أنا وأسرتي ونعيش حياة طبيعية لا هي مثل هذه ولا هي مثل تلك فخرجت على أن أوضح أنني لم أكن أريد أن أسافر في مهام أخرى وكان أملي أن تصلهم الرسالة، أى أن يفهموا أني لم أعد أرغب في العمل معهم.

ولكن كولمان اشترك في نيو اورلينز في برنامج إذاعي مع جو بوحيقر وهو محامي من بيرمنجهان بولاية الباما، وكان المحرك الأساسي وراء التحالف الوطني للأمريكيين اللبنانيين. وهي جماعة تهدف إلى مقاومة ميل حكومة بوش إلى تحقيق مصالحة مع سوريا.

فى قبضة الأخطبوط

كان التحالف اللبنانى يشارك كولمان الرأى فى أن الرئيس حافظ الأسد هو العبقرية الشريرة فى مجال الإرهاب الذى تدعمه الدول. وكان الغرض وتشكيل هذا التحالف هو الضغط من أجل انسحاب سوريا وإسرائيل من لبنان واستعادة الديمقراطية تحت رعاية اللواء ميشيل عون الذى اختاره الرئيس أمين الجميل فى عام 1988 لتشكيل حكومة عسكرية انتقالية فى بيروت.

كان عون مسيحيا مارونيا معروفا بالتزامه وصرامته ويدين له بالولاء كل من الألوية المسيحية والألوية المسلمة التى يتكون منها جيش لبنان. وكان لعون أصدقاء كثيرون فى البنتاجون، ولكن لم يكن له أصدقاء فى وزارة الخارجية، فقد كانت الوزارة ترى أن رغبته فى أن يختار اللبنانيون حكومتهم بأنفسهم دون أى تدخل أجنبى كانت تهدد المصالح الأمريكية.

كان لعون المكانة التى أكسبته تأييدا شعبيا واسع النطاق بين اللبنانيين رغم أنهم كانوا يقتلون بعضهم البعض دون تفكير. أدى هذا إلى تأكيد فكرة واشنطن عنه بأنه شخصية مثيرة للمشاكل وثبت لدى واشنطن صحة رأيها فيه عندما رفضت الاعتراف بحكومته العسكرية، فعندئذ لجأ إلى العراق كى تساعده العراق ضد السوريين، الميليشيات المسيحية اليمينية المتطرفة ولذلك فقد كانت وزارة الخارجية الأمريكية ترى أن عون قد أصبح من الواضح أنه عقبة فى طريق التوصل إلى تسوية سلمية مرضية فى لبنان، أى تسوية، مرضية لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل وسوريا.

وعندما لمس كولمان وبوحيفر أشياء مشتركة كثيرة بينهما اتفقا على اللقاء بعد البرنامج الإذاعى، ولم يكن هناك من شك فى أن صداقتهما كانت ستزداد قوة حتى لو أن المخابرات العسكرية الأمريكية لم تكلف كولمان بمهمة جديدة فى خريف عام 1989 وتكلفه بأن يقوى الصلة التى نشأت بينه وبين بوحيفر.

كانت الوكالة تريده أن يعود إلى لبنان هذه المرة لسببين :

السبب الأول، هذا هو السبب الذى لا يقاوم، هو أن تشارلز فريزلى، أحد عملاء المخابرات العسكرية، قد اغتيل فى بيروت وأن ثلاثة أخرين كانوا معه قد انقطع الاتصال بينهم وبين العميل الذى كان بمثابة حلقة الوصل لهم فى المنطقة، ولذلك كان لا بد من إخراجهم قبل أن يقتلوا أو قبل أن يستدرجوا إلى الكلام.

أما السبب الثانى وهو استراتيجيا أهم من السبب الأول، فهو أن البنتاجون كانت تريد أن تعرف عن كثب ما يدور بين عون وصدام حسين، فقد كانت هناك دلائل تشير إلى أن العراق كان فى سبيله إلى سحب التعزيزات العسكرية التى كان قد أرسلها للوقوف مع جيش لبنان ضد سوريا، وأسباب ذلك يمكن التوصل إليها بطريقة أدق بالعمل السرى فى بيروت لا فى بغداد.

وفى نوفمبر 1989 وافق كولمان على مضض على أن يستقيل من جمعية الكشافة الأمريكية متعللا بأنه قرر أن يعود إلى الصحافة وأنه قد وجد وظيفة فى هذا المجال فى ألمانيا. ولكى تبدو هذه القصة مقنعة زودته المخابرات العسكرية بعنوان بريدى فى ألمانيا هو : Postfach 1151, Geithausen 6460 على أساس أن ترسل الخطابات إلى هذا العنوان بما فى ذلك ما تود الوكالة إرساله إليه، ثم يعاد إرسال هذا وذلك على عنوان نقطة استلام البريد الخاصة به فى بارينتجوتون بولاية ايلينوى.

ثم التخطيط للخطوة التالية فى عدد من الاجتماعات التى جرت ومفادها أن يستغل صلته ببوحيقر فى التسلل إلى قلب مجموعة مؤيدى عون فى الولايات المتحدة بخطوة تصل فيما بعد إلى قلب اللواء عون شخصيا.

كان التحالف الوطنى للبنانيين الأمريكيين الذى يتزعمه بوحيقر واحداً من جماعات جديدة تنتمى إلى المجلس الوطنى للمنظمات الأمريكية اللبنانية والذى كان يرأسه جوزيف عساف (ESSEFF) والذى كان يقيم فى لوس أنجلوس بولاية كاليفورنيا وكانت زوجته «يات» وأخوه الأسقف المويسنيور جون عساف، يديران نشاط المجلس فى مجال الإغاثة تحت اسم مهمة فى لبنان. كان الأسقف عساف قسيسا بكنيسة الروم الكاثوليك وكان يتولى الإشراف على عمل الكنيسة فى مجال إغاثة الأيتام اللاجئين فى الشرق الأوسط عندما كان كولمان موجوداً فى بيروت من قبل. ثم عاد الأسقف عساف إلى الولايات المتحدة ليتولى إدارة جمعيات المعونة التابعة للبعثة البابونية، وبذلك أصبح مسئولا عن النشاط الكاثوليكى فى مجال تقديم المعونة ومساعدة اللاجئين على مستوى العالم.

فى يناير 1990 قدم بوحيقر كولمان إلى آل عساف فى كاليفورنيا، وبناء على طلب جو عساف قبل كولمان منصبا حراً بالمجلس الوطنى للمنظمات الأمريكية اللبنانية، وهو مستشار العلاقات العامة وعضو بجماعة الضغط. وبفضل هذا المنصب أصبح كولمان يحضر اجتماعات المجلس فى مختلف جهات الولايات المتحدة

وهى الاجتماعات التى كانت تعقد بغرض تنظيم النشاط المعارض للمحاولات الأمريكية لخلع عون من منصبه كى يحل محله رئيس جديد تدعمه سوريا. وفى وقت لاحق فى نفس هذا الشهر التقى كولمان فى نيويورك مع الدكتور محمد مغربى مبعوث عون لدى الأمم المتحدة والقنصل العام للبنان فيكتور بيطار.

حضر الاجتماع كذلك وليد ماروني والذى يعرف رسميا على أنه عضو عراقى بالإدارة الصحفية للأمم المتحدة قال مارونى فى هذا الاجتماع أن بلاده - العراق - كانت مستعدة لأن تدعم المجلس الوطنى للمنظمات الأمريكية المسيحية ماليا وبكل الوسائل الأخرى فيما بعد حث كولمان زملاءه فى المجلس على رفض هذا العرض الذى كان ظاهره الخير وباطنه الشر. لم يأخذ بنصيحة كولمان سوى آل عساف. وعندما فشل جو عساف فى إقناع باقى الأعضاء بموقفه استقال عساف فيما بعد من رئاسة المجلس لاستياءه من هذا الموقف، ولكن فى 3 مارس اصطحب كولمان معه إلى باريس لمقابلة كبار مستشارى عون.

وفى 32 شارع «سانت اوندريه» التقيا بريمون ايده EDDI وهو عضو بارز بالبرلمان اللبنانى فى المنفى والتقيا كذلك بمارسيل بطرس المبعوث الشخصى لعون والذى دعا كولمان لمقابلة عون شخصيا فى قصر الرئاسة به بعيدا. وعندما أرسل كولمان رسالة بالشفرة إلى القيادة ينقل فيها هذه الأخبار تلقى تعليمات بأن يتم ترتيبات هذه الزيارة فى الحال وقبل عودته من باريس إن أمكن. وكان من المقرر أن يعود فيما بعد عن طريق مونتريال مستخدما الهوية التى تحمل اسم توماس ليفى كى يتجنب ختم جوازه عند دخوله وهو الأمر الذى قد يثير الأقاويل.

وفى 9 مارس تلقى كولمان رسالة مفصلة بالشفرة من القيادة بشأن عملية شكسبير توافق فيها القيادة على زيارته للبنان وتأمره بأن يقوم بالمهمة باسم توماس ليفى ممثلا لمجموعة ويستنجهاوس للأخبار.

والسبب فى ذلك هو أن اسمه الحقيقى أغلب الظن كان معروفا لدى القوات السورية والتى تسيطر على مطار بيروت، وأنه بالتأكيد كان معروفا لدى القوات اللبنانية المسيحية الموالية لسوريا بقيادة جعجع، والذى كان يسيطر على ميناء جونيه، وكان بالفعل مصدر خطر على حياته منذ أن ظهر ببرنامج شبكة NBC.

كان من المقرر أن يسافر إلى إسرائيل ثم يعبر الحدود إلى لبنان فى حراسة جيش لبنان الجنوبى الذى تدعمه إسرائيل ثم يقود سيارته من هناك حتى بعيدا تحت حماية العناصر الموالية لعون داخل الفصيلة الدرزية. اقتنع كولمان بأن هذه الوسيلة

فى قبضة الأخطبوط

لدخول لبنان لم تكن تنطوى على مخاطر أكبر من غيرها من الوسائل الأخرى المتاحة ولذلك فقد قرر أن يدعم القطار الذى كان يدخل لبنان متسترا به وذلك بدعوة بيتر ارنيت مراسل CNN فى القدس لمرافقته فى مقابلته مع عون دون أن يكشف له عن أنه يعمل لحساب المخابرات ودون أن يجعله يشعر بوجود دافع خفى وراء هذه الزيارة.

وفى 16 مارس استدعى كولمان إلى واشنطن من أجل عملية إحاطة أخيرة ولاستكمال الأوراق التى كان فى حاجة إليها باسم توماس ليفى.. وبعد ليلة قضاها بفندق واشنطن كورت (على نفقة وزارة الدفاع) حصل كولمان على رخصة قيادة باسم توماس ليفى وبطاقة ضمان اجتماعى بنفس الاسم (رقم - 84 - 326 2972).

ويذكر كولمان أنه سأل القيادة لماذا لم يحصل على جواز سفر باسم ليفى أيضا. ويذكر كذلك أن القيادة أخبرته أنه طالما مازال هناك وقت كاف لاستخراج جواز سفر من خلال القنوات العادية فإنه من الأفضل استعمال جواز حقيقى فكما حدث بالنسبة لشهادة الميلاد فإن الجواز يكون جاهزا لاستخدامه فى عمليات أخرى فى المستقبل.

فقال كولمان: «لو أنى عدت من هذه العملية حيا» قالها كولمان وهو مازال لايشعر بالاطمئنان، الا أن القيادة ضحكت مجاملة له.

وقالت القيادة أن الأموال اللازمة لتمويل عملية شكسبير قد أرسلت إلى بنك باركليز فى جبل طارق (حساب رقم 35078565)

وقالت له القيادة أيضاً أنه عند انتهاء المهمة سوف ينتقل هو وأسرته للحياة فى أسبانيا وأن شركة كولدون للنقل والتخزين سوف تشحن منقولاتهم وحاجياتهم الشخصية إلى قاعدة الجيين الجوية فى فلوريدا ثم يتولى البنتاجون مسئولية نقل هذه الأشياء إلى قاعدة امريكية بالقرب من «كاديز» وقالت القيادة أيضا انه عندما يأتيه جواز السفر عليه أن ينتهز أول فرصة لحدوث هدوء من القتال الدائر فى بيروت فيسافر فى الحال بمجرد أن تصبح هذه الفرصة سانحة كان اللواء عون فى ذلك الوقت مشتبكا فى قتال مع السوريين من ناحية والقوات اللبنانية المسيحية بقيادة جعجع من ناحية أخرى.

وفى 26 مارس تقدم كولمان عند عودته إلى شيكاغو بطلب للحصول على جواز سفر باسم توماس ليفى مستخدما من أجل ذلك شهادة الميلاد التى كانت

المخابرات المركزية قد أعطتها له فى عام 1982 وكذلك المستندات التى صدرت من واشنطن. وبعد ذلك اصطحب عائلته إلى الباما لقضاء أجازة قصيرة قبل أن يسافروا سويا إلى خارج البلاد وكان قد اتفق على أن تسافر مارى كلود والأطفال إلى أسبانيا أولا ثم يلحق هو بهم فيما بعد.

وفى 12 ابريل ذهب كولمان إلى محكمة مقاطعة جيفر بولاية الباما وغير اسمه رسميا وفى مقابل رسم قيمته خمسة دولارات، إلى توماس ليفى. فعل هذا بناء على نصيحة والده الذى ساورته المخاوف مثله تماما من السفر بجواز يحمل هذا الاسم. فلو أن شيئا حدث له أثناء قيامه بهذه المهمة، فربما أدى ذلك إلى صعوبة الحصول على تعويضات من شركة التأمين على أساس الوثيقة الصادرة باسمه الحقيقى. ولذلك كان حريصا على أن يكون لدى مارى كلود وأطفاله مايكفيهم من مال إذا ماحدث شىء من هذا القبيل ومن ثم اشترى وثيقة تأمين على الحياة باسم توماس ليفى ولكنها من النوع قصير الأجل.

ولكن فى 2 مايو ألقى ثلاثة من عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالى المسلحين القبض على كولمان بتهمة «التزوير عن عمد وعن قصد فى طلب تقدم به للحصول على جواز سفر»، ثم ألقوا به فى سجن مدينة «موبيل سيت».

***

الفصـل الخامس عشر

كان الأمر، بعد مضى ستة أشهر، مازال يبدو وكأنه حدث خطأ. فمازالت لديه بقية من الأمل فى أن تتصل القيادة يوما ما لتقول أن وزارة العدل قد أخطأت كالمعتاد. وأن كل شيء قد تمت تسويته الآن وأنه قد حان الوقت لإرساله فى مهمته.

لم يلق كولمان باللوم على المخابرات العسكرية على ما حدث له، كما أنه لم يلم المخابرات العسكرية على أنها لم تسع إلى نجدته عندما حدث له ذلك. فالقيادة أخبرته من قبل مرات ومرات أن الوكالة لن تتخلص عن توخيها للسرية من أجل إنقاذه إذا ما حدث شيء له، لو أنها أقرت بوجوده فلابد أيضا أن تقر بوجودها هى، وهذا يجعلها موضعا لاهتمام الآخرين، وهو الأمر الذى كان عليها أن تتجنبه دائما. فلكى تؤدى المخابرات العسكرية مهمتها على خير وجه فلابد وأن تظل مستترة.

ورغم ذلك فقد كان كولمان يدرك مدى السلطة التى تحظى بها المخابرات العسكرية وراء الحجب، وظل يأمل طوال صيف 1990 فى أن تمارس القيادة ضغوطها بشكل أو بآخر. ولذلك فإن ظهور مارشال لى ميلر «للدفاع عنه فى تهمة التزوير بأوراق جواز السفر» كان له أهمية كبرى بالنسبة لكولمان. فعندما قدمه ميلر إلى المحامين الذين كانوا يترافعون عن شركة (بان امريكان) (ثم اختفى مرة ثانية). كان ميلر بذلك قد أنهى إحساسه الشديد بالعزلة. وجعله يشعر بقدر من التشجيع كان فى أمس الحاجة إليه، وهو الشيء الذى لم يكن مع المخابرات العسكرية أن تعطيه إياه.

كان كولمان فى أمس الحاجة لكل ما يستطيع الحصول عليه من تشجيع فالتهديدات قد بدأت من جديد. فمن يوليو إلى سبتمبر تلقت أمه مارجى كولمان والتى كانت تقطن ببرمنجهام بولاية الباما تلقت 20 مكالمة هاتفية على رقم تليفونها غير المسجل من رجال هددوا بقتل ابنها وخطف زوجته وإيذائها لو أنها

سمحت لهم باللجوء إلى مسكنها. وحيث أنها كانت سيدة مسنة وليست بحالة صحية جيدة فقد شعرت بخوف شديد ولاسيما بعد أن استمرت المكالمات التهديدية رغم تغيير الرقم غير المسجل.

كان كولمان على يقين من أن الأشخاص الذين كانوا يتصلون بوالدته كانوا من المرشدين المقربين لدى إدارة مكافحة المخدرات. وصل كولمان إلى هذا الاستنتاج على أساس ما جاء بالتهديد وعلى أساس معرفة هؤلاء الأشخاص الواضحة بما كان يقوم به فى قبرص.

وفى 12 يونيو تأكد لديه هذا الإحساس عندما اتصل به العميل الخاص المسئول عن المكتب الميدانى ببيرمنجهام التابع لإدارة مكافحة المخدرات والذى نصحه وبإصرار أن يقر بجريمته أمام المحكمة فى تهمة التزوير ونصحه كذلك بأن لايورط إدارة مكافحة المخدرات فى قضيته مهما كانت الأسباب.

شعر كولمان بغضب شديد. مما جعله يسافر بمفرده إلى شيكاغو يوم 12 يونيو، ودون أن يكون معه محام ودافع كولمان عن نفسه بانكار التهمة الموجهة إليه القاضى جيمس موران بعد تنازله عن الاستماع لقرار الاتهام.

ويذكر كولمان أن:

«القاضى سألنى: «أين محاميك؟» فقلت له: «ليس معى محام ياسيادة القاضى. فقد جئت إلى هنا كى أدفع التهمة عن نفسى. ولست فى حاجة إلى محام لكى أقوم بذلك. وهكذا انتهت الجلسة فى دقيقتين فأخذت حقيبة أوراقى واتجهت ناحية الباب وطلبت من عميل مكتب التحقيقات الفيدرالى الذي كان مسئولا عن قضيتى أن يرافقنى حتى أستقل سيارة أجرة لأنى لم أكن أشعر بالأمان فى شيكاغو. فأراد أن يعرف السبب فى ذلك، ولذلك سألته عن مقدار مايعرفونه عنى فقال: «نعرف الكثير ولكن هناك أشياء أكثر من ذلك نود أن نعرفها» فقلت له: «وأنا أيضا ولكنى لاأستطيع أن أخبرك بشىء. وهذا شىء يؤسف له لأنه كان بإمكاننا أن ننهى هذا الأمر فى عشرين دقيقة».

يبدو أن حرص كولمان على إظهار استقلاليته واعتماده على نفسه قد جعل الأمور أسوأ من ذى قبل فقد زاد معدل التهديدات التليفونية وكان دائما عندما يخرج هو ومارى كلود يجد من يتتبعهم سواء خرجا معا أو كل منهما وحده، وبدأت

فى قبضة الأخطبوط

تأتيه أخبار بأن عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالى قد بدأوا يستجوبون أصدقاءه وجيرانه وشركاءه السابقين فى العمل.

ومن ناحية أخرى، كان واضحا أن الحكومة ليست فى عجلة من أمرها بشأن النظر فى التهم الموجهة إليه. ففى 17 أغسطس عقدت جلسة لتحديد وضعه القانونى وقامت المحكمة باختيار محامى للدفاع عنه ثم رفعت الجلسة وتأجل بدء الإجراءات حتى انعقاد جلسة أخرى لتحديد وضعه القانونى فى 3 يناير 1991 وهو التاريخ الذى سيتحدد به موعد محاكمته. اكتشف كولمان فيما بعد أن وزارة العدل رأت على عدم سرعة الفصل فى القضايا المرفوعة ضد موظفى الحكومة السابقين الذين رأت الحكومة أن تلجأ إلى تخويفهم.

وأخيرا اقتنع كولمان بأنه لن ينجو من قبضة الحكومة، ولاسيما أنه كان بلانصير وبلا إمكانيات والدليل على ذلك هو رفض الحكومة الكشف عن أى من المستندات التى كان فى حاجة إليها للدفاع عن نفسه، بما فى ذلك ملفه لدى إدارة مكافحة المخدرات. فقد تقدم المحامى الذى عينته المحكمة للدفاع عنه بطلب يوم 30 أغسطس يطلب فيه الاطلاع على مستندات قد يتضح منها أن كولمان كان يتصرف فى حدود تعليمات كان قد تلقاها عندما تقدم بطلب للحصول على جواز سفر باسم توماس ليفى. ولكن إدارة مكافحة المخدرات والمخابرات العسكرية الأمريكية والمخابرات المركزية رفضوا جميعا الاستجابة لهذا الطلب بحجة دواعى الأمن القومى.

وبهذا لم يعد لدى كولمان أية أوهام فيما يتعلق بالسبب الذى من أجله تم تلفيق التهمة له. ورغم أنه لم يكن واضحا على السطح أن الحكومة ضالعة، فلم يكن من الضرورى أن تشعر الحكومة عن نفسها حتى يدرك أنها وراء محنته. فقد كان من الواضح أن الغرض من وضعه فى هذا المأزق هو إسكاته فى مقابل عقد صفقة معه عند استئناف الحكم بموجبها تحكم بإيقاف تنفيذ هذا الحكم فإن فشلت الحكومة فى عقد الصفقة معه فإن الخطوة التالية هى الحكم عليه بالسجن وإرساله بالتالى إلى سجن فيدرالى حيث تضمن الحكومة سكوته إلى الأبد إما بفضل شجار يجد نفسه متورطا فى فناء السجن أو بفضل إصابته بالتهاب رئوى.

كما أن باستطاعة الحكومة التأثير عليه من خلال زوجته وأطفاله، فقد اتضح ذلك من المكالمات التهديدية وكان كولمان يمر بمشكلة أخرى، وهى أنه لم يتبقى معه حتى ذلك الحين إلابضعة مئات من الدولارات، كذلك لم يبق له بالإضافة إلى ذلك

غير المساعى الحميدة التى كان يبذلها المحامى الذى عينته المحكمة للدفاع عنه. ولذلك شعر أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوة مثل إخبار (بان امريكان) بكل ما كان يعرفه.

لم يكن يبدو أن أحداً غير (بان امريكان) كان حريصا على أن يعرف ما كان لديه من معلومات. فلم تسمح الهيئات الرسمية سواء البريطانية أو الأمريكية، التى كانت تحقق فى الحادث، لم تسع إلى سؤاله عن الأعمال التى كان شاهدا عليها فى قبرص رغم جميع الإشاعات التى كانت تدار حول تورط إدارة مكافحة المخدرات فى الحادث.

قرر كولمان أن يصبح شاهدا فى القضية لإنقاذ حياته وحماية أسرته، ورغم أن هذا فى حد ذاته لم يكن أنبل الدوافع الممكنة، فإنه ما كان ليقرر أن يدلى بشهادته على الإطلاق لولا أن ادارة مكافحة المخدرات قد سعت إلى تلفيق تهمة التزوير له ظنا منها أنه كان يزود (بان امريكان) ووسائل الإعلام بالمعلومات. وما كان ليقرر أن يدلى بشهادته لولا أن المخابرات العسكرية الأمريكية لم تشأ أن تحميه ولو فى السر. لولا هذا وذلك ربما ماكان كولمان قد عرف مطلقا أنه كان بحوذته معلومات يمكنه أن يسهم بها فى التحقيقات التى كانت دائرة فى كارثة طائرة (بان امريكان).

كعميل سرى للمخابرات العسكرية الأمريكية كان التزامه الأول والأخير الأوحد تجاه الحكومة الأمريكية ولكن بعد أن وجد نفسه فى موقف لامهرب منه ولاسيما أن الأخطبوط قد عقد العزم على تدميره دونما شىء جناه فإن التزامه الأول والأخير والأوحد الآن تجاه أسرته. ورغم ذلك كان لايزال غير راغب فى الكشف عن علاقته بالمخابرات العسكرية الأمريكية.

كان كولمان قد وصل إلى الاقتناع بأن المخابرات العسكرية الأمريكية اقتصر دورها على الإذعان للتهمة التى لفقت له بعد - وليس قبل - إلقاء القبض عليه والتفسير الأرجح لذلك هو أن القيادة فى خريف عام 1986 كانت قد أخبرت إدارة مكافحة المخدرات أن كولمان كان قد عمل لحساب المخابرات العسكرية فى الماضى وإنه لم يعد بقائمة العملاء العاملين بعد، وأنها لاتمانع فى أن يتعاقد مع إدارة مكافحة المخدرات للعمل مع هيرلى فى قبرص.

ولكن مهمة كولمان الحقيقية كانت إرسال تقارير للمخابرات العسكرية عن

العمليات التى كانت إدارة مكافحة المخدرات فى نيقوسيا تقوم بها ، ولذلك فلم يكن من المحتمل أن تكون المخابرات العسكرية قد أخبرت هيرلى أنها قد زودته بواحد من عملائها الدائمين، فالمخابرات العسكرية لاتكشف عن هوية عملائها لأى شخص فى أى ظرف من الظروف.

ولهذا ، فمن وجهة نظر إدارة مكافحة المخدرات، لم يكن كولمان يتمتع بتلك المكانة أو الحماية الخاصة التى كان ينعم بها عملاء الحكومة، فلم يكن إلا استشاريا مدنيا كان قد وقع معها عقدا قصير الأجل وكان ـ طبقا للتعليمات التى تلقاها ، ومن باب المجاملة ـ قد سلم مكتب الإدارة فى قبرص نسخة من أوراق هويته البديلة.

وبدون علم كولمان وبدون استشارة المخابرات العسكرية (ومن هذه الناحية لم يكن هناك أى مبرر لذلك على الإطلاق) ، قام هيرلى، أو ربما دانى حبيب، باستخدام هذه الأوراق فيما بعد ولاسيما شهادة الميلاد التى تحمل اسم توماس ليفى ـ فى استخراج جواز سفر لأحد رجال إدارة مكافحة المخدرات العاملين فى مصر ، والأمر الذى أدى بطريقة تلقائية إلى نصب يمكن الاصطياد من يحاول استخراج جواز سفر آخر بنفس الاسم، وهذا ما حدث عندما تقدم كولمان بطلبه للحصول على جواز سفر بهذا الاسم بعد سنتين.

ورغم كل الشكوك التى كان كولمان يشعر بها تجاه المخابرات العسكرية من آن لآخر، فإنه لم يستطع أن يفهم لماذا تخبره القيادة بأن يتقدم بطلب للحصول على جواز سفر حقيقى باسم توماس ليفى من أجل استعماله فى عملية شكسبير وهى تعلم مقدما أن ذلك قد يؤدى إلى إلغاء المهمة وإلقاء القبض عليه. الافتراض الوحيد الذى استطاع أن يتوصل إليه هو أن إدارة مكافحة المخدرات وكذلك الوكالة التى كانت تشرف عليها ، وهى مكتب التحقيقات الفيدرالى، لم يكن لديها علم بحقيقة الصلة بينه وبين المخابرات العسكرية وبذلك وجداه فريسة سهلة وقاما بتلفيق تهمة التزوير فى أوراق جواز السفر كوسيلة لإسكات شاهد قادر على أن يضعهما فى موقع حرج دون أن يدركا من هو ودون أن يدركا حجم الضرر الذى كانا يلحقانه به.

بل إنه كان يدرك ما وجدت المخابرات العسكرية الأمريكية نفسها فيه من موقف شائك، رغم أنها لن تفعل شيئا للتخفيف من إحساسه الشديد بالإهانة.

فالبنتاجون لابد أنه كان سيقضبها أن تخسر عميلا وأن تخسر عملية كبرى فى ذات الوقت، ولكن لم يكن هناك ما يمكنها قوله أو فعله لوضع الأمور فى نصابها الصحيح دون أن تعترف بأن كولمان كان عميلا وبذلك تعترف فى ذات الوقت بأنها على مدى عامين تقريبا كانت تتجسس لا على الأعداء المعروفين للأمة بل على وكالات أخرى تابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى 11 سبتمبر تقدم كولمان بالتماس إلى المحكمة الفيدرالية بمنطقة شمال ايلنوى، القسم الشرقى، لتغيير شروط الإفراج عنه بكفالة. لكى ينفق على نفسه وعلى أسرته، وقد وصلوا إلى حافة الفقر المدقع. أصبح لزاما عليه وبصفة عاجلة أن يستأنف العمل كصحفى حر فى مجال شئون الشرق الأوسط ومن أجل ذلك كان لابد أن يتمكن من السفر.

وحيث أن النيابة لم تكن حريصة على محاكمته فى أسرع وقت ممكن. فقد حكم القاضى ضد اعتراضات الحكومة وأمر بأن يسترد كولمان جواز سفره الحقيقى شريطة أن يخبر النيابة باعتزامه السفر خارج البلاد قبل سفره بأسبوعين وأن يتصل هاتفيا كل أسبوعين بضابط خدمات ما قبل المحاكمة.

وبعد مضى أسبوعين ـ وصل كولمان إلى جبل طارق كى يسحب ما كان له من أموال لدى بنك باركليز. فقد كان يشعر أن الحكومة كانت مدينة له بهذه الأموال على الأقل. وبما أن المخابرات العسكرية لم تغلق هذا الحساب حتى ذلك الحين فهو يعنى أنها وجدت أن إغلاقه لم يكن أمراً لائقا، وربما كانت القيادة تشاركها الرأى. على أية حال، أصبح كولمان يشعر بقدر من الراحة الآن. ولكن حيث أن إدارة مكافحة المخدرات قد قررت النيل منه وحجبت عن القضاء الملفات التى كان فى حاجة إليها ليبرىء نفسه من التهمة المنسوبة إليه، فإن المخرج الوحيد المتاح أمامه هو أن ينضم إلى (بان امريكان) من أجل السعى سويا إلى الحقيقة، مستعينا بما تلقاه من تدريبات وما مر به من خبرات حتى يدفع التهمة عن نفسه بأفضل طريقة ممكنة.

ولكن نتيجة لوجوده فى ذلك الحين فى جبل طارق ونتيجة لتحرره من قدر من الضغوط لبعده عن الولايات المتحدة بدأ يتساءل إن كان سيحدث أى تغيير، الموقف لو أنه تمكن فعلا من إعداد دفاع قوى. هذا التساؤل طرحه على نفسه نظراً

لأن التهمة كانت مجرد تهمة ملفقة مما يشكك فى إمكانية أن تكون هناك نية لتقديمه إلى المحاكمة على الإطلاق.

فالمشكلة الأساسية بالنسبة للحكومة كانت العنصر الأساسى فى قضيتها. وهذا العنصر الأساسى هو شهادة الميلاد التى تحمل اسم توماس ليفى. فلو أن إدارة مكافحة المخدرات قد استخدمتها لإعطاء أحد لأحالها فى مصر هدية تسترية، فليس من المحتمل أن تعترف بذلك أمام المحكمة وليس من المحتمل أن تعترف بكيفية حصولها عليها فى المقام الأول. ومع ذلك، فالتساؤل الذى يفرض نفسه هو: كيف تستطيع النيابة أن توضح السبب فى أن تقدم كولمان بطلبه للحصول على جواز السفر قد نبه مكتب الجوازات إلى وجود حالة تزوير، كيف تستطيع النيابة أن توضح السبب فى ذلك دون أن تعرض على المحكمة جواز السفر الذى صدر قبل ذلك بنفس الاسم لأحد رجال إدارة مكافحة المخدرات.

وما زاد المشكلة تعقيدا أن شخصا بهذا الاسم - على حد علم كولمان - لم يكن موجودا فى يوم من الأيام. إذن كيف تستطيع الحكومة أن توضح السبب فى أنه كان يحمل شهادة ميلاد حقيقية باسم شخص لم يوجد فى يوم من الأيام دون أن تضع المخابرات المركزية فى موقف حرج، فالمخابرات المركزية هى التى أعطتها له منذ البداية؟ وإذا كانت الحكومة قد أمدته بها فلماذا تقاضيه الآن على استخدامه لها؟

إذن كانت هناك تساؤلات كثيرة محرجة تحيط بالقضية ولذلك رأى كولمان أنه من الصعب أن تحرص الحكومة على أن تنظر القضية أمام المحاكم، وهذه الفكرة لم تجعله يشعر بالاطمئنان على الإطلاق فإذا كانت التهمة قد تم تلفيقها لتخويفه فحسب فمن المفترض أن الأخطبوط فى حالة فشل هذه الخطة سوف يجرب خطة أخرى. خطة أكثر قسوة وعنفا.

حتى الآن اتصفت لقاءات كولمان مع المحامين الذين كانوا يتولون الدفاع عن (بان امريكان) بأنها لقاءات غير رسمية. كذلك فى المعلومات التى زودهم بها كانت معلومات أساسية جداً وليست على درجة عالية من الأهمية. ولكن عندما كان فى أوروبا دفعه فضوله إلى التحرى هنا وهناك، حتى عرف أن شخصا ما داخل إدارة مكافحة المخدرات أو على صلة وثيقة بها كان يتكلم بطريقة تنم عن معرفته بالحقيقة - عن وجود صلة بين إدارة مكافحة المخدرات وتفجير طائرة (بان امريكان).

فكولمان يقول:

«حصلت شبكة NBC وشبكة ABC على معلومات من مصدر ما داخل الحكومة، وعلى أساس هذه المعلومات بدأت هاتان الشبكتان فى دراسة الصلة بين إدارة مكافحة المخدرات وحادث الطائرة فبعد أن رأى العاملون عثروا على وسألونى إذا كان بإمكانى أن أؤكد صحة المعلومات التى حصلوا عليها. ومن الغريب أن واحدة من الباحثين الذين كانوا يعملون مع بيير سالنجر، وهى - ليندا ماك - قد تحدثت إلى صحفى آخر فى محاولة منها للتأكد من صحة معلوماتى. هذا الصحفى هو «ديفيد ميلز» وهو مصور نيوزويك السابق الذى زارنى فى قبرص عام 1987 وباع لهيرلى عددا من الصور. المهم أنى قابلت سالنجير فى لندن لمراجعة التحقيق الذى أجراه هو وأعضاء فريقه. أكدت له صحة الإجراءات التى كنت أعرف أنها صحيحة.

كل ماحدث هو أنه كان يود أن يتأكد من صحة الوقائع التى اشتمل عليها التحقيق. فقد كان التحقيق مكتوبا وجاهزاً عندما التقينا.

كذلك كان الحال بالنسبة لشبكة NBC فقد كان تحقيقهم جاهزاً قبل لقائى بهم. ولا أعرف من أين أتوا بمعلوماتهم. ولكن أكدت لهم أن إدارة مكافحة المخدرات كانت تقوم بنقل شحنات من المخدرات عبر قبرص عندما كنت هناك وان نشاطها لم تكن تراعى فيه الاحتياطات الأمنية الواجبة أراد برايان روس أن أظهر على الشاشة وأنا أقول هذا الكلام ولكنى رفضت. فقد أدركت أن المقابلة التى جرت معهم من قبل فور وقوع حادث الطائرة ربما كانت السبب الرئيسى فى أن حياتى انقلبت رأسا على عقب. وكنت حريصا على عدم الوقوع فى مزيد من المتاعب.

لم تكن سالنيجر أو روس يعرفان أنى كنت عميلا للمخابرات العسكرية فى قبرص، وأنا واثق أننى لم أخبرهم بذلك. كذلك فإن تحقيقاتهم لم يذكر بها أن المعلومات التى اشتملت عليها قد زودتهم أنا بها. في الواقع لم يكن هذا ضروريا لأنى لم أقل لهم شيئا لم يعرفوه من قبل. ولكن كان ينبغى أن أتوقع أن هيرلى والعاملين معه سوف يستنتجون للمرة الثانية أننى كنت مصدر تلك المعلومات. بعد لقائي مع فريق محامين (بان امريكان) في لندن عدت بالطائرة إلى الولايات المتحدة كى أكون مع عائلتى، وبعد بضعة أسابيع اتخذت إدارة مكافحة المخدرات خطوة

فيها قسوة وعنف. فيبدو أنهم كانوا مقتنعين أننى السبب فى تحقيقات ABC وNBC ومتابعة وسائل الإعلام للموضوع في مختلف أنحاء العالم. ولذلك كشفوا ن حقيقة عملى معهم فى برنامج تليفزيونى أذيع أيضا فى جميع أنحاء العالم. وكذلك جعلونى هدفا للأعمال الانتقامية. وكذلك زوجتى وأطفالى.

ففى الذكرى الثانية لكارثة لوكربى، أى بعد بضعة أيام من حصول (بان امريكان) على إذن من المحكمة لرفع قضية بالتعويض على الحكومة الأمريكية باعتبارها طرفا ثالثا فى القضية، أذاع استيفن إيمرسون خبراً خاصا شبكة CNN عن موجة التكهنات التى تربط مابين إدارة مكافحة المخدرات وتفجير طائرة (بان امريكان).

كانت الحكومة قد خصصت إيمرسون من قبل دون غيره من الصحفيين بخبر قيامها باختطاف جواز يونس وغيره من الأخبار الحكومية الخاصة المقتصرة عليه دون غيره. اتضحت العلاقة الخاصة بين إيمرسون وبين الوكالات الفيدرالية المعنية بتطبيق القانون اتضحت مرة أخرى عندما قال نقلا عن بعض المصادر غير المسماه التابعة للحكومة الأمريكية أن الادعاءات القائلة بتورط إدارة مكافحة المخدرات فى كارثة لوكربى اتضح أن مصدرها شخص يدعى ليستر نوكس كولمان، وهو موتور كان يعمل مرشدا بإدارة مكافحة المخدرات فى السابق ولكن الإدارة قد انهيت خدماته».

استدعى انتباه كولمان اختيار الحكومة للكلمات التى وردت في هذه العبارة. فالقول بأن فلانا «مرشد خصوصى» كالقول بأنه «فرد متعاون» وكلاهما معنيان عادة أنه واتتى كان أو مازال يعمل فى تهريب المخدرات ويتعاون الآن مع إدارة مكافحة المخدرات كى لايزج به فى السجن. ولهذا فإن أى شىء يقوله، ولو من حلف اليمين يجب أن يؤخذ بشىء من الشك. ثم إن القول بان كولمان قد «أنهيت خدماته» وأكد مرة أخرى على أنه لايصح تصديقه لأنه حتى عندما كان مرشداً أو واشيا لم تصدق الإدارة أقاويله.

والأخطر من هذا أن هذه العبارة تعرض حياته للخطر هو وأسرته، فالكشف عن أنه كان يعمل تحت ساتر لصالح الادارة وأنه قد فصل يعنى أنه لم يعد يتمتع بحماية الحكومة له، وهذا معناه أن إذاعة شبكة CNN لهذا الخبر كانت دعوة عامة لاغتيال ليستر كولمان. فهو دعوة عامة لكل مدمن مخدرات وكل مهرب مخدرات

من سهل البقاع إلى لوس انجلوس، وكل إرهابى يؤيد الكونترا وكل إرهابى مهرب للمخدرات أحبطت محاولة كان يقوم بها لتهريب المخدرات أو للقيام بعمل إرهابى، وكل ارهابى مسلم يسعى إلى القيام بعملية انتقامية مأمونة العواقب أو لا تحمله الكثير من النفقات، كل واحد من هؤلاء تلقى دعوة مفتوحة عن طريق CNN لكى «ينهى» حياة كولمان كما «أنهت» إدارة مكافحة المخدرات خدماته.

كما أن CNN قد عرضت صورة كولمان.

منذ تلك اللحظة لم يعد فى إمكان كولمان أن ينعم بأى مظهر من مظاهر الحياة الطبيعية. فبعد أن نضبت موارده المالية، وبعد أن أصبح غير قادر على العمل كى يكسب قوته، وبعد أن أصبح تحت رحمة اثنتين على الأقل من الهيئات الفيدرالية قد عقدتا العزم على إسكاته بوسيلة أو بأخرى، وبعد أن أعلنت الحكومة موافقتها على أن يصبح هدفا لكل مجنون أو كل متعصب، بعد هذا كله كان على كولمان أن يتخذ موقعا يمكنه الدفاع عن نفسه منه. وفى هذا يقول:

«تسبب الإعلان الرسمى الذى أذاعه إيمرسون فى أرجاء الجميع بالفزع بما فى ذلك عائلة مارى كلود فى لبنان. أنا شخصيا لم أشاهد هذا البيان، ولكن كان من الواضح أنه محاولة لتلطيخ سمعتى. بل إنه أشار إلى أننى كنت واحداً من المصادر التى استقى منها أفيف المعلومات التى وردت فى تقرير «انترفور»، رغم أننى لم أكن قد قابلته أو قرأت تقريره حتى تلك اللحظة.

كان من الواضح أن الحكومة كانت تسعى إلى أن تجعلنى أبدو وكأنى المصدر الرئيسى لكل الانتقادات والتكهنات التى تتعارض مع القضية الرسمية التى نسجتها الحكومة فيما يتعلق بكارثة طائرة (بان امريكان) وكانت تسعى كذلك إلي القضاء على شخص، أو على الأقل ـ القضاء على مصداقيتى ولذلك قلت لنفسى: إذا كان الأمر بهذه البشاعة فيجب أن لانبقى هنا. ومن خلال المكالمات التى بدأت تأتينا بعد إذاعة البرنامج، كان من الواضح أنه لم يكن هناك وقت للتفكير.

كانت أبشع التهديدات تلك التى جاءت على ألسنة أشخاص يتكلمون الانجليزية بلكنة عربية، ومثل على سبيل المثال: «ابنك فى حكم البنت»، «تعرف أين يوجد أطفالك»، إذا جاء إلى لبنان فى يوم من الأيام فسوف نقتله لامحالة، «سوف نقتل أسرة زوجته، (سوف نأخذ سارة، ونفرم لحمها ونعيدها إليه كاللحم المفروم الذى يوضع فى الهامبورجر» وأشياء أخرى من هذا القبيل. هذه التهديدات

لم تكن من قبيل الدعابة، فأنا أعرف هؤلاء الناس فتلك هى وسيلتهم لشحن أنفسهم نفسيا حتى يقوموا بأعمال مثل هذه. ولذلك قمت بتنفيذ خطة خداعية بسيطة، واستنفدت بطاقات الائتمان عن آخرها وهربت مارى كلود والأطفال إلى أوروبا كنت مفلسا تماما عندما وصلنا إلى أوروبا. ولكن بفضل المساعى الحميدة التى يبذلها الأسقف جون عساف ESSEFF ـ «اخوات الخير» وهن جماعة دينية تراسلها الأم تيريزا حيث قمن باخفائهم فى أحد الأديرة فى أسبانيا.

والآن أصبح على أن أفعل شيئا لإنقاذ عائلة مارى، فبعد برنامج إيمرسون أصبحت العائلة تتلقى مكالمات تهديدية أيضا ولايصح أن تستخف بهذه الأمور فى لبنان ففى أى لحظة يمكن أن ينفجر الوضع ويحدث أى شىء ولكن لم يكن لديهم أية أموال فى ذلك الوقت أيضا، وذلك ولكى أخرجهم من لبنان، تسللت عائدا إلى الولايات المتحدة دون أن يشعر أحد بذلك كى أبيع كل ممتلكاتنا وهى عبارة عن أثاث المنزل والأجهزة المنزلية. وبالرغم من ذلك لم يكن المبلغ يكفى. هذه كانت حالتنا. فقد كنا نختبىء فى أوروبا. وكنا مفلسين، بلا مأوى، ومتعبين. ولكن الأهم هو أننا كنا فى أمان.

ولكننا كنا لانزال فى خطر.

كان كولمان حريصا على ألا يعلن أنه هارب، ولذلك داوم على الاتصال كل أسبوعين بضابط المحكمة فى شيكاغو إلا أنه كان يلجأ إلى الحيلة كى لايكشف عن نكاته بالضبط وأخيرا تحدد موعد لمحاكمته وهو 17 يونيو 1991، ولكن نظراً لأن القضية كانت واهية، وكان كولمان لايزال يخشى أن يقرر أحد العاملين بإدارة مكافحة المخدرات أن يلجأ إلى أسلوب العمل المباشر فجيش المرشدين المنحطين الذين كانوا يعملون لحساب الإدارة لابد أن بينهم عددا من القتلة المدربين على أعمال الاغتيال. فالعناصر الموالية لسوريا، وكذلك القوات اللبنانية وغير ذلك من الجماعات العاملة فى مجال الإرهاب وتهريب المخدرات هؤلاء جميعا مازالوا يريدون الانتقام للضرر الذى لحق بنشاطهم فى مجال المخدرات والسلاح واختطاف الرهائن من جراء الأعمال التى كان يقوم بها هو وخلية تونى أسمر.

ولذلك فكولمان وأسرته كانوا فى حاجة إلى مكان آمن يلجأون إليه.

ففى 17 أبريل 1991 التقى كولمان فى فريق محامين (بان امريكان) لمدة خمسة أيام فى بروكسل رفض كولمان أن يدلى بأى تصريحات رسمية إلا بعد أن

ينعم وأسرته فى الأمان. بعد ذلك ذهب معهم إلى السفارة الأمريكية وأدلى بشهادة خطية وقع عليها بعد حلف اليمين. تحدث فيها عما شاهده عندما كان عميلا للمخابرات العسكرية الأمريكية فى مهمة قام بها فى مكتب إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية فى قبرص.

كما أنه وصف في الشهادة التى أدلى بها مكالمة هاتفية دارت فيما بعد بينه وبين صديقه هارتموت ماير الضابط بالشرطة الفيدرالية الألمانية يسأله فيها إن كان يعرف كيف وضعت القنبلة بطائرة (بان امريكان). ولكن «ماير» لم يكن مشتركا فى التحقيقات التى كانت تجرى فى ذلك الحين، ولذلك أحاله إلى أحد زملائه وهو بيرت بينزدورف وكان فى ألمانيا فى ذلك الحين والذى قال، ردا على هذا السؤال، أن «الشرطة الفيدرالية الألمانية كانت تشعر بمخاوف حقيقية من أن تكون عملية تهريب المخدرات الخداعية والتى كانت تهدف إلى الإيقاع بتجار المخدرات والتى كانت تأتى المخدرات فى إطارها من قبرص أن تكون ملك العملية قد تسببت فى وضع القنبلة بطائرة (بان امريكان).

وحيث أنه قد أصبح لدى كولمان مجموعة جديدة من المستندات السليمة التى تحمل اسم توماس ليفى والتى حصل عليها نتيجة لتغيير اسمه بطريقة قانونية ـ وهو آخر شيء كان يتوقع أن تترقبه السلطات الفيدرالية ـ فقد قرر كولمان أن يتسلل عائدا إلى الولايات المتحدة وكان يشعر فى قرارة نفسه أن تلك الزيارة قد تكون آخر مرة يري فيها والده وبلده. وبعد أن قضى بضعة أسابيع هناك عاد بالطائرة إلى فرانكفورت يوم 29 مايو ليكون بجانب مارى كلود والأطفال والذين كانوا فى رعاية جماعة «أخوات الخير» التابعة للأم تيريزا.

ومن ألمانيا سافر ـ كولمان وأسرته بالقطار إلى السويد، وعند وصوله تقدم بطلب للحصول على حق اللجوء السياسى، بذلك أصبح أول أمريكى يطلب حق اللجوء السياسى منذ الحرب الفيتنامية.

* * *

الفصـل السادس عشر

تزامنت محاولة الحكومة لإسكات كولمان مع محاولة أخرى لتخويف محامى شركة (بان امريكان)، فهم دون غيرهم مازالوا يتحدون القصة التى كانت الحكومة ترويها عن الأحداث السابقة على حادث لوكربى والأحداث التالية له.

ففى 20 مارس 1991، أى بعد مضى ثلاثة أشهر على رفع «شونيس» لدعوى ضد الحكومة الأمريكية على اعتبار أنها كانت ضالعة فى كارثة طائرة (بان امريكان)، تمثل رد وزارة العدل فى طلب تقدمت به إلى المحكمة تلتمس فيه أما الغاء الدعوى المرفوعة على الحكومة باعتبارها طرفا ثالثا أو تعقد جلسة محاكمة أمام القضاء المستعجل.

أما الطعنة الكبرى فقد جاءت بالمذكرة المصاحبة للالتماس ـ التى كشفت عن النوايا الخبيثة للحكومة إذ أوصت المذكرة بتوقيع جزاءات مالية «كبيرة» على شونيس وشركة المحاماة التى كان يمتلكها لأنه تهجم على الحكومة وقال انها مذنبة ولأنه أساء استعمال إجراءات التقاضى.

ففى ذلك الحين، وبعد أن نجحت الحكومة فى إعاقة جميع المحاولات التى بذلت للحصول على الأدلة، وبعد أن نجحت الحكومة فى إرهاق شركات التأمين بتكاليف التقاضى وتكاليف التحقيقات التى قامت بها والتى وصلت إلى ملايين الدولارات. بعد هذا يبدو أن الحكومة كانت تنتظر أن تسعى شركة (بان امريكان) إلى وقف الخسائر التى كانت تتكبدها، وذلك بوقف تحقيقاتها في الكارثة ودفع التعويضات، لأسر الضحايا مهما كانت باهظة بدلا من المخاطرة بضياع ملايين أخرى من الدولارات، فإذا كانت ستضطر إلى دفع التعويضات فى نهاية الأمر، فما الداعى إذن لتكبد نفقات إضافية وجزاءات تدفعها كما أوصت مذكرة الحكومة؟

وبطبيعة الحال لامجال للشك فى أنه لو أن (بان امريكان) والشركات المؤمن لديها والمحامين الذين يترافعون عنها قد رفعوا دعوى التعويض على الحكومة

باعتبارها طرفا ثالثا لو أنهم رفعوا هذه الدعوى بغرض المراوغة فمن الأفضل فعلا الأخذ بنصيحة الحكومة، فإن تصر شركة تجارية مهما كانت مصادر تمويلها جيدة على رفع قضية تعرف سلفا أنها خاسرة، ضد الحكومة الفيدرالية، بكل مالديها من موارد مالية وامكانيات قانونية لاحد لها، وأنها بذلك لاتتصف بالحماقة فحسب، بل يرى العاملون فى مجال التأمين أنه لايمكن تصور وجود شركة، تفكر على هذا النحو. (وتقل احتمالات وجودها كثيرا إذا كانت فى مثل ظروف (بان امريكان)، لأنها فى 8 يناير 1991 وصلت إلى حد الافلاس).

ولكن القضية المرفوعة من قبل (بان امريكان) علي الحكومة لم تكن من قبل المراوغة ولم تكن قضية خاسرة. فقد كانت قائمة على أساس الاقتناع بأن الجميع باستثناء المذنبين سوف يستفيد من الكشف عن الحقيقة. وفى 22 ابريل ذهب شونيس إلى قاعة المحكمة ومعه الشهادة الخطية التى أدلى بها كولمان ووقع عليها بعد حلف اليمين، ذهب إلى المحكمة ومعه الشهادة كى يعارض التماس الحكومة.

كان هذا في حد ذاته مغامرة غير مضمونة العواقب لأن شونيس كان عليه أن يقنع المحكمة أن القضية المرفوعة على الطرف الثالث لم ترفع فقط بنية خالصة ولكنها تستند على أشياء من شأنها أن تجعل المحكمة تري أنه بإمكانه أن يرفع القضية لو أن المحكمة أمرت الحكومة بفتح ملفاتها.

بدأ شونيس مرافعته المكتوبة بقوله أن «تحطم الطائرة فى رحلتها رقم 103 قد نجم عن جريمة قتل جماعى فيها جبن وخسة وغدر. هذا العمل الإجرامى لم يكن يستهدف (بان امريكان) وإنما كان يستهدف الولايات المتحدة».

كان لابد من تذكير المحكمة بذلك لأن ذلك يعنى ان (بان امريكان) أيضا كانت ضحية فى هذا العمل الإجرامى ومن ثم فمن حقها الحصول على ماتستطيع السلطات أن تقدمه من عون. فكما قال شونيس: «جميع الأدلة الهامة التي تكشف عن التهديدات التى سبقت تفجير الطائرة والأساليب التى وضعت بها القنبلة بالطائرة جميعها موجودة بحوزة الحكومة دون غيرها». فبالإضافة إلى سيطرة الحكومة على معظم الشهود، فالحكومة تحتفظ أيضا بجميع المستندات التى لابد منها للتحقق من الوقائع، و«لهذا السبب وحده ينبغى رفض التماس الحكومة حتى يحصل المدعون على الطرف الثالث علي حقهم فى الوصول إلى جميع الأدلة».

في قبضة الأخطبوط

انتقلت مرافعة شونيس إلى استعراض جميع المحاولات التى بذلتها (بان امريكان) وبدون جدوى لاستصدار إنذارات قضائية تعطيها الحق فى الاطلاع على المستندات التى كانت فى حاجة إليها لكى تعد دفاعها فى قضايا الاهمال التى كانت مرفوعة من قبل عائلات الضحايا، ولكى تطالب الحكومة بتعويضها. فقد رفضت الحكومة على مدى 18 شهرا أن تفتح ملفاتها، أما المحكمة فقد رفضت أن تجبر الحكومة على توفير المستندات المطلوبة. ولذلك قال شونيس أنه قد لجأ إلى وسيلة أخرى للوصول إلى تلك المستندات، فقد طالب بها عملا بقانون حرية الوصول إلى المعلومات.

وردا على طلب شونيس أرسلت إليه وكالة الأمن القومى نسخا من طلبات كانت قد تلقتها من قبل للحصول على نفس المستندات وارفقت بها نسخا من ردودها السابقة على كل واحد من هذه الطلبات وكان قد تقدم بهذه الطلبات عددا من الأشخاص من أهمهم «توم فريزر» من صحيفة «سيراكيوز بوست ستاندرد» و«أيما جليى» من شبكة ABC. كانت صياغة هذه الطلبات لاتكاد تختلف عما جاء بالإنذارات التى طالب بها شونيس فى سبتمبر 1989، إذن لم يكن بهذه الطلبات أى جديد، ولكن رد وكالة الأمن القومى على هذه الطلبات كان جديرا بالاهتمام، إذ أنه كشف عن بعض الأمور الهامة.

ففى ردها على طلب «فوستر» و«جلبى» قالت الوكالة أن «المستندات التى تجيب على النقطة رقم «1» والنقطة رقم «3» والنقطة رقم «4» بطلبكم قد تم العثور عليها بين السجلات المحفوظة لدينا».

هذه النقاط الثلاث كانت تدور - على التوالى - حول:

ــ التحذيرات من أعمال إرهابية ضد طائرات أمريكية فى مطار فرانكفورت والتى جاءت قبل وقوع الحادث.

ــ من وضع القنبلة بالطائرة وكيف وضعها.

ــ شحنات المواد المحظورة التى كانت تنقل عبر مطار فرانكفورت، مرورا بمنطقة تداول أمتعة (بان امريكان).

ولكن وكالة الأمن القومى لم ترسل نسخا من المستندات التي عثرت عليها

بين سجلاتها، وذلك لتمنع الحكومة «بامتياز قانونى» يمنع الاطلاع على «أسرار الدولة».

بل أن وكالة الأمن القومى لم تسمح ل(بان امريكان) ذاتها بالحصول على صور تلك المستندات، رغم أن رد الوكالة على طلب شونيس قد أشار إلى وجود مذكرة داخلية لدى الوكالة تقول أن:

«هذه الطلبات التى قدمت بغرض الحصول على مستندات تتعلق بتفجير طائرة (بان امريكان) فى رحلتها رقم 103 تشتمل على نفس النقاط التى وردت فى الانذار القضائى الذى تقدمت به (بان امريكان) نتيجة لرفع قضية مدنية على الشركة من قبل عائلات الضحايا.. ثم العثور على المستندات المتعلقة بالنقاط 1 و3 و4 التى وردت بالطلب».

أوضح شونيس فى دفاعه أن اعتراف وكالة الأمن القومى بوجود هذه المستندات يتناقض تناقضا حادا مع إنكار الحكومة أنها كان لديها علم مسبق أو مستندات بشأن تهديدات أو تحذيرات تدور حول عمل إرهابى وشيك.

وهنا قال شونيس: «مرة أخرى، يجد المرء نفسه مضطراً لأن يطرح السؤال التالى: ماذا يحدث بالضبط؟ ومع احترامى لهيئة المحكمة فإنى أؤكد أن الإجابة على هذا السؤال تكمن فى هذه المستندات، وهى المستندات التى قالت الحكومة لهذه المحكمة أنها غير موجودة بينما قالت هيئة الأمن القومى، ردا على «فوستر» و«جلبى»، أنها موجودة بالفعل ولكن الحكومة ترفض بإصرار أن تقدم هذه المستندات.

ثم انتقل شونيس إلى الحديث عن دور جوفال أفيف والذى أدى تقرير انترفور الذى أعده إلى قيام (بان امريكان) باستصدار الإنذارات القضائية التى وجهت إلى الحكومة لتقديم تلك المستندات ولكن فيما بعد تسبب أفيف فى وضع الشركة فى موقف حرج عندما وصفت القاضية «الين روس» إنكاره أنه هو الذي سرب التقرير بأنه إنكار «لايمكن تصديقه».

إلا أن شونيس قال، موضحا، أن: «أهم نتيجة ترتبت على التقرير هى أن دفاع المدعية (دفاع عائلات الضحايا) والحكومة قد دأبا على وصف كل ما فعله مدعو الطرف الثالث منذ 15 سبتمبر 1989 (تاريخ صدور الإنذارات الأصلية) بأنه

يستند إلى تقرير «مشكوك فى صحته». وبالفعل سعت الحكومة، من خلال الجلسات ومن خلال الالتماس بالقول أنهم رفعوا دعوي الطرف الثالث على أساس تقرير أفيف فحسب. ولكن السيد أفيف قد استقال هو وشركته من العمل معى كمحققين فى يونيو 1990 وكان قد توقف عن القيام بأية تحقيقات من أجلى قبل ذلك التاريخ بمدة طويلة».

وبعد أن أشار شونيس إلى اندهاشه لعدم اهتمام جهات التحقيق فى حادث لوكربى بنتائج اختبارات الكشف عن الكذب التى أجريت على ثلاثة من موظفى (بان امريكان) كانوا يتولون استقبال ونقل الأمتعة فى مطار فرانكفورت، بعد ذلك انتقل شونيس إلى استعراض المعلومات التى حصلت عليها (بان امريكان) من مصادر أخرى لتدعيم موقفها، فقال شونيس:

«إن المعلومات التى تمكن مدّعوا الطرف الثالث من جمعها رغم قيام الحكومة بحجبها عنهم «يتضح منها أن الحكومة كانت على علم بمخططات كانت تجرى بغرض وضع قنبلة بإحدي طائرات (بان امريكان) عند وجودها فى مطار فرانكفورت فى ديسمبر 1988، بل يتضح منها أن الحكومة ربما كانت على علم بأن الرحلة رقم 103 هى التى كانت مستهدفة. وبالاضافة إلى ذلك، اتضح من تلك المعلومات أن الإرهابيين قد استغلوا عملية تهريب هيروين خداعية كانت تجرى تحتإشراف الحكومة استغلوها فى وضع القنبلة بالطائرة...

ورغم أن شركات الطيران الأمريكية كانت قد تلقت تحذيرات عامة من إدارة الطيران الفيدرالية من خطر تعرضها لهجمات إرهابية رداً على إسقاط طائرة الركاب الإيرانية بالرغم من هذا فإن الحكومة كان لديها معلومات أكثر تحذيرا مما كشفت عنه إدارة الطيران الفيدرالية. **ففى وقت مبكر من شهر ديسمبر عام 1988 داهم جيش الدفاع الإسرائيلى قاعدة كان يستخدمها الإرهابيون الفلسطينيون فى لبنان ووجدت بها مستندات كشفت عن وجود خطط بمهاجمة وتفجير طائرة (بان امريكان) في ديسمبر 1988..... وقد علمت من أربعة مصادر مستقلة عن بعضها البعض أن هذه المعلومات قد نقلت إلى الحكومة.**

كما اشتملت مذكرة شونيس الدفاعية على الإشارة إلى المكالمات الهاتفية التى أجراها «ديفيد لفجوى» مع السفارة الإيرانية فى بيروت وتحدث فيها عن

تحركات العملاء الأمريكيين الذين لقوا حتفهم في الحادث، فقد اعتبرها شونيس دليلا آخر على أن الحكومة كانت قد عرفت من أكثر من مصدر أن طائرة (بان امريكان) كانت هدفا لهجوم إرهابى «ورغم ذلك تقاعست عن الكشف عن هذه المعلومات ل(بان امريكان)».

ومن هنا انتقل شونيس إلى الحديث عن مطالبة (بان امريكان) بأن تقدم لها الحكومة دعما ماليا بدعوى إهمالها فى الإشراف على شحنات الهيروين التى كانت تنقل تحت إشراف إدارة مكافحة المخدرات عبر مطار فرانكفورت فى عملية كان يستخدم فيها أشخاص معروف أنهم مجرمون وإرهابيون ومؤيدون للإرهاب».

بعد إذاعة برنامج شبكة NBC وبرنامج شبكة ABC فى 30 و31 أكتوبر 1990، قتل «ستيفن جرين»، مساعد مدير إدارة مكافحة المخدرات، لشئون العمليات، أمام إحدى لجان الكونجرس الفرعية ليدلى بإفادة عن أعمال الإدارة فى قبرص. وبعد أن شرح ستيفن جرين كيف تتم عمليات نقل المخدرات تحت رقابة الإدارة، أفاد بعد حلفه اليمين بأن إدارة مكافحة المخدرات لم تكن قائمة بأية عملية فى أوروبا.

«أثناء أو قبل ديسمبر 1988 مباشرة» على نحو «يشبه من قريب أو بعيد العملية التى ورد وصفها فى التقارير الإعلامية».

بعد أن أشارت مذكرة شونيس إلى هذه الأفكار استعرضت المذكرة أربع قضايا قدمت فيها الحكومة مروجى هيروين لبنانيين إلى المحاكمة فى المنطقة الشرقية لفرجينيا قبل مثول جرين أمام تلك اللجنة الفرعية. وفى كل واحدة من هذه القضايا كان مصدر الأدلة هو شحنات الهيروين التى نقلت بإشراف إدارة مكافحة المخدرات «عن طريق طائرات الركّاب وعبر مطار فرانكفورت». وأحد الذين حكم عليهم فى هذه القضايا كانت تهمته هى إدارة «معملا للهيروين وترويج المخدرات فى سهل البقاع» كما أتهم بأنه «دأب على جلب الهيروين إلى الولايات المتحدة عن طريق شركة شحن مقرها قبرص».

وفى جميع هذه القضايا الأربع كان من أهم العناصر التى اشتملت عليها الدعوى المرفوعة على كل من هؤلاء التجار الشهادة التى أدلى بها العميل الخاص بإدارة مكافحة المخدرات «هوليز» ليامز بعد حلفه اليمين، والتى وصف فيها كيف

أن حقائبا كان يتسلمها موظفو استقبال الركاب وتحتوى على هيروين كانت تنقل عبر مطار فرانكفورت من لبنان إلى ديترويت حيث كان المتهمون «من أهم مصادر الهيروين فى المدينة».

استأنف شونسي حديثه قائلا أن إدارة مكافحة المخدرات باختصار شديد قد اعترفت أنها كانت تقوم بنقل شحنات الهيروين - كجزء من عملياتها الخداعية بهدف الإيقاع بالمروجين - وذلك عبر مطار فرانكفورت قبل 21 ديسمبر 1988 وأنها قد استمرت فى القيام بمثل هذه العمليات أثناء عام 1989، ولكنها تزعم أنها لم تقم بمثل هذه العمليات «أثناء أو قبل ديسمبر 1988 مباشرة».

ثم جاء بمذكرة شونيس «ألفت نظر المحكمة مع كامل احترامى إلى أن إنكار إدارة مكافحة المخدرات شىء لايصدق. فضلا عن ذلك ألفت نظر عدالتكم مع كامل احترامى إلى أن هذا الإنكار فى ضوء المعلومات الأخرى التالية إنكار كاذب تماما.

وهذه «المعلومات الأخرى» التى اشتمل عليها التقرير يتحدث عن تورط عمال أتراك فى وضع القنبلة بالطائرة كما أنها تضم الشهادة الخطة التى أدلها بها - بعد حلف اليمين - «مايكل جونز» وهو أحد مسئولى أمن شركة (بان امريكان) فى لندن. وهى الشهادة التى تصف فيها حادثة جرت بينه وبين «فيليب كوسلى» وهو مساعد كبير المحققين بإدارة جمارك وضرائب صاحبة الجلالة - والتى جرت بعد الحادث بثمانية أيام (سعت (بان امريكان) إلى الحصول على شهادة خطة من «كوسلى» أدانته ولكن الحكومة البريطانية أخبرت المحكمة بأن القانون البريطانى يقضى بأنه لايجوز إجبار الموظف الحكومى على الإدلاء بشهادته. ولكن فيما بعد شكك كوسلى فى محتويات الحديث الذى جرى بينه وبين جونز ولكن فى ذلك الحين كان التحقيق فى حادث الطائرة قد تحول إلى مباراة فى الخداع السياسى).

ولكن الضربة القاضية التى وجهها شونيس إلى إنكار إدارة مكافحة المخدرات كانت شهادة ليستر كولمان الخطية التى أدلى بها حلف اليمين يوم 17 ابريل 1991، فهى شهادة مباشرة مستقاة من مصدرها الأول يتحدث فيها عن الأعمال التى كانت تقوم بها إدارة مكافحة المخدرات فى الشرق الأوسط، وهى الأعمال التى تتناقض تناقضا تاما مع كل ما جاء بالأقوال والتصريحات التى أدلت

بها الإدارة علنا، وهى الشهادة التى تنبه إلى القصور فى إجراءاتها الأمنية التى كانت تتبعها عند تعاملها مع مرشدين وأشخاصا آخرين على صلة بجماعات إرهابية.

فقد قال شونيس فى ختام مذكرته: «أوجه عناية المحكمة إلى أنه يتضح بجلاء عن المعلومات التى كشفت عنها فيما سبق والمعلومات الواردة فى شهادة كولمان المرفقة بهذه المذكرة سلامة الحجة التى على أساسها يطالب مدعو الطرف الثالث الحكومة بتعويض. كما أوجه عناية المحكمة إلى أن هذه المعلومات توضح أن الحكومة لم تكن صريحة تماما، وهذا أقل ما يقال فى هذا الشأن.... فإذا كانت الحكومة تريد من هذه المحكمة ويدّعى الطرف الثالث وعامة الناس أن يصدقوا جميعا أن التعويضات التى يطالب بها مدّعو الطرف الثالث لا أساس لها، فعلى الحكومة أن تسمح بالاطلاع عل الأدلة كاملة وبصراحة تامة.

فإذا لم يكن هناك ما تحرص الحكومة على إخفائه فلماذا تعمد إلى الاختباء؟

أوجه عناية المحكمة إلى أنه بالرغم من مختلف الأسباب التى ساقتها الحكومة حتى الآن، فإن الحكومة قد عمدت إلى الاختباء كى لا ينكشف أمر مخالفات وأخطاء وقعت داخل الحكومة ذاتها............. **فالحكومة تعرف أنها - ولا أحد غيرها - كان بإمكانها أن تحول دون مقتل 270 شخصا، ولكن هناك أسباب سياسية تحول دون اعتراف الحكومة بهذه الحقيقة فى يوم من الأيام أو تقديم أدلة يمكن على أساسها إثبات أو استنتاج هذه الحقيقة.**

كلام خطير!..... أثار رد فعل شديد وغير متوقع.

فشهادة كولمان التى يصف فيها ما شاهده وماكان يفعله عندما كان معاراً إلى مكتب مكافحة المخدرات بنيقوسيا هى الشىء الوحيد الذى كانت تخشاه الحكومة وحاولت بحماقة شديدة أن تحول دون حدوثه وبعد أن فشلت فى إسكاته..... عليها أن تختار إما بين أن تعترف بالحقيقة أو أن تضاعف جهودها للتشكيك فى أقواله، وضرورة الاختيار ما بين هذين الأمرين كانت شيئا سيطر على تفكير كل من إدارة مكافحة المخدرات وتفكير كولمان لفترة من الزمن. ولأنه كان يدرك أن اتهامه بالكذب كان أهم ما كانت الحكومة تحرص عليه، حينئذ، فإنه تبعا

لذلك لم يكن يتوقع أن تقف وكالة المخابرات العسكرية فى صفه.

يقول كولمان: «كنت أعتقد أنه ليست هناك وسيلة على الاطلاق لكى أثبت أننى كنت عميلا للمخابرات العسكرية - فالقواعد المعمول بها تقتضى دائما التنصل التام، فقد أكدوا على هذه النقطة عندما بدأت العمل معهم. فلن يكون لدى الوكالة أى مستند يذكر فيه اسمى وطبيعة انتمائى للوكالة. فأنا بالنسبة لهم «بنجامين ب» (BENJAMIN B) وليس هناك إنذار قضائى باستطاعته أن يعثر على أثر لأى شخص باسم ليستر نوكس كولمان - أذكر أنى قلت لشونيس أننى لن أتمكن أبدا من إثبات أنى كنت أعمل لحساب المخابرات العسكرية الأمريكية، ولكنهم فيما بعد هم الذين أثبتوا ذلك بأنفسهم.

ففى 7 يونيو 1991 وردا على مذكرة شونيس، سلمت الحكومة المحكمة وثيقتين تهاجم فيها شهادة كولمان. كانت الوثيقة الأولى شهادة أدلى بها- بعد حلف - مايكل هيرلى ملحق إدارة مكافحة المخدرات السابق بالسفارة الأمريكية بقبرص، أما الثانية فكانت شهادة الليفتنانت كولونيل تيرى بإذن مساعد المحامى العام لوكالة المخابرات العسكرية.

كما هو متوقع، وبعد البرنامج الذى أذاعته CNN بإيجاز من الحكومة، كان هيرلى فى افادته حرصا على التقليل من شأن علاقة كولمان بإدارة مكافحة المخدرات إلى أقصى حد ممكن. وخلاصة شهادة هرلى أن كولمان كان قد عمل مع إدارة مكافحة المخدرات كفرد «متعاون» ابتداء من 31 يناير 1986 بعد أن ادعى أنه بإمكانه تكوين شبكة من المصادر الثانوية من أجل جمع معلومات عن انتاج الأفيون فى لبنان. وقال هيرلى أن كولمان قد أحيط علما بجميع القواعد والاعتبارات وأحيط علما بأنه ليست له أية صفة رسمية، سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، كواحد من عملاء أو موظفى إدارة مكافحة المخدرات.

ومنذ ذلك التاريخ وحتى 9 ابريل 1986 تلقى كولمان 4000 دولار لتغطي ثمن المعلومات التى أتى بها وكذلك النفقات التى تكبدها، وبعد هذا التاريخ تلقى هيرلى بطاقة بريدية أرسلها كولمان إليه من سويسرا بتاريخ 19 ابريل ومنها «اتضح أن فترة عمله مع إدارة مكافحة المخدرات قد انتهت «ومع ذلك لم يتم إسقاطه من

قائمة المرشدين العاملين» إلا في 1 نوفمبر كان ذلك عندما علم هيرلي أن كولمان قد عاد إلى الولايات المتحدة.

أنكر هيرلي أن إدارة مكافحة المخدرات قد طلبت من المخابرات العسكرية أن يقرها كولمان للعمل معها أثناء موسم زراعة الأفيون ومع ذلك اعترف هيرلي أن كولمان في «أعيد إلى قائمة العاملين باعتباره «فردا متعاونا» في 20 فبراير 1987 كي يقوم بنفس العمل الذي كان يقوم به من قبل وهو تزويد إدارة مكافحة المخدرات بمعلومات استخباراتية استراتيجية وتصوير عمليات ترويج المخدرات اللبنانية على أفلام الفيديو. ومنذ ذلك التاريخ حتى 11 أغسطس 87 دفعت الإدارة 53070 دولار لكولمان في مقابل المعلومات التي أتى بها وكذلك النفقات التي كلفه ذلك إياها ومعظم هذا المبلغ كان من المقرر أن يدفع إلى المصادر الثانوية التي أتى كولمان بالمعلومات من خلالها...».

وقال هيرلي أنه في 11 أغسطس دفع 6900 دولار لكولمان في حضور «مصور تليفزيوني كان يعمل كمصدر ثانوي مع كولمان وكان كولمان يدين له بمبلغ 5500 دولار نظير عمل قام به. ولكن بدلا من أن يعطيه كولمان حقه نقدا أعطاه كولمان شيكا. وقال كولمان لهذا الشخص في حضوري أنهما سيذهبان إلى البنك الذي يتعامل معه كولمان عند عودتهما إلى الولايات المتحدة في النصف الأخير من ذلك الشهر حتى يتمكن من صرف هذا الشيك».

وأضاف هيرلي أنه في الربيع التالي علم من هذا المصدر الثانوي أن هذا الشيك قد أعيد إليه دون صرفه «لعدم كفاية الرصيد». كما تلقى معلومات تفيد أنه من المحتمل أن يكون قد عرض على مجلة «شولجر في فورتشن» أن يبيع لها معلومات كان قد جمعها من أجل إدارة مكافحة المخدرات بصفة خاصة».

إلا أن هيرلي «قد تلقى تأكيدات من كولمان أنه لم يعط معلومات كان قد جمعها للإدارة إلى أي شخص أو أية جهة خارج إدارة مكافحة المخدرات «ولذلك أعيد إلى قائمة العاملين في بداية موسم زراعة الأفيون في فبراير 1988. وفي ذلك الوقت كان يزعم أنه مدير للدراسات الدولية بجامعة الباما.... وأصدرت توجيهات إليه بأن يأتي بدون زوجته وطفليه وأن يقيم في شقة مفروشة كانت قد اختيرت من أجله بالفعل».

وأضاف هيرلى أن كولمان فيما أتى وبصحبة زوجته وابنتـه، بل أصبح «يزعم أنه أحد موظفى مكتب إدارة مكافحة المخدرات بالسفارة الأمريكية بقبرص وذلك حتى يحصل على شقة له ولأسرته خارج مبنى السفارة». وفى المدة التى انقضت مابين تاريخ وصوله و11 مايو حصل على 4500 دولار أخرى في مقابل المعلومات والنفقات ولكن فى مايو 1988 رفع كولمان مرة أخرى من قائمة الأفراد المتعاونين العاملين لسلوكه غير المعقول....».

ثم قال هيرلى: «من بين الأشياء التى أدت إلى تسريح كولمان:

سلوكه الملتوى وغير القانونى مع أحد مصوريه / مصادره الثانوية، وصدور إذن بالقبض عليه فى قبرص لعدم سداده فواتير المكالمات الدولية التى أجراها أثناء إقامته فى الشقة مع زوجته وابنته. وتصل قيمة هذه الفواتير إلى عدة آلاف من الدولارات».

ونتيجة لهذه الاتهامات: قال هيرلى أن السلطات القبرصية اعتبرته شخصا غير مرغوب فيه وحظرت عليه دخول قبرص.

بعد ذلك انتقل هيرلى للحديث عن محتويات شهادة كولمان، علما بأن هيرلى قال ما قاله بعد حلف اليمين:

«.. في الفترة التى كنت فيها ملحق إدارة مكافحة المخدرات بالسفارة الأمريكية بقبرص (1984 - 1990) لم يقم مكتب الإدارة بنقل أية شحنات من المخدرات تحت رقابة سواء كانت شحنات مصدرها قبرص أو شحنات تمر عبر قبرص وتستخدم فرانكفورت فيها كمعبر أورلى حتى تصل إلى ديترويت. كما أنى لاأعرف ولا سمعت من قبل كلمة أو اسم «خبرة». فى إطار أى نشاط قامت به إدارة مكافحة المخدرات أثناء عملى كملحق للإدارة بالسفارة الأمريكية في نيقوسيا.

أما خالد نذير جعفر فلم يكن فى يوم من الأيام فردا متعاونا مع إدارة مكافحة المخدرات كما انه لم يعرف أنه قد عمل بالإدارة كناقل للمخدرات. وعلي حسب علمى لم يكن فى يوم من الأيام مرشدا لدى أية وكالة أو جهة حكومية أخرى أثناء الفترة التى توليت فيها مكتب إدارة مكافحة المخدرات فى نيقوسيا....

وهاأنذا أعلن بموجب هذه الشهادة الخطية أن ماقلته بعاليه صادق وصحيح،

مع إدراكى بأنى أضع نفسى تحت طائلة القانون إذا ما كانت شهادتى زورا.

وقع عليه فى 31 مايو 1990 مايكل هيرلى العميل الخاص بإدارة مكافحة المخدرات».

استعرض كولمان فيما بعد مع شونيس ماجاء بأقوال هيرلى مفندا مابها من نقاط الضعف، ثم قال لشونيس أنه لم يكن يتوقع أن يقول هيرلى غير ذلك. ولكن ما أدهش كولمان حقا هو أن المخابرات العسكرية الأمريكية فى الشهادة الأخرى التى أدلى بها كاتبه الكولونيل «تيرى بازين» قد أقرت بالفعل بأن كولمان كان يعمل لحسابها، والغريب أنها أقرت بأنه كان يعمل لحسابها فى نفس الفترة التى قال هيرلي أن كولمان كان يعمل لحساب إدارة مكافحة المخدرات. ويقول كولمان تعليقا على ذلك:

«فوجئت كثيرا عندما أقروا بذلك. فهذه كانت أول مرة تعترف فيها المخابرات العسكرية بأنها كانت تقوم بعمليات استخبار بغرض مراقبة العمليات التى كانت تقوم بها المخابرات المركزية وبغرض القيام بنفس المهام التى كانت تضطلع بها المخابرات المركزية، وأول مرة تعترف فيها المخابرات العسكرية بأن العلاقة بينها وبين المخابرات المركزية كانت تقوم على العداوة المتبادلة والشك المتبادل وأعتقد أن اعتراف المخابرات العسكرية بوجودى هو أيضا اعتراف منها بوجودها هى ولأول مرة على الملأ.

كما أنى أعتقد أن اعتراف وكالة المخابرات العسكرية بوجودى كان بمثابة ضربة عنيفة. وجهتها إلى إدارة مكافحة المخدرات عقابا لها على تلفيق تهمة التزوير فى أوراق جواز السفر لى. وعندما كشفت المخابرات العسكرية عن انتمائى لها فهى بذلك كانت تود أن ترسل إلى إدارة مكافحة المخدرات الرسالة التالية: «انتبهوا، أحد رجالنا كان يراقب ما كنتم تقومون به. نحن نعرف حقيقة ماكان يجرى، ولذلك عليكم أن تحترسوا» فالشيء الذى كان يزعج المخابرات العسكرية هو مقايضة المخدرات بالسلاح. فالإرهاب المخدراتى - أو العلاقة الوثيقة بين الإرهاب والمخدرات - كان حقيقة واقعة. فإدارة مكافحة المخدرات والمخابرات المركزية كانتا على صلة بعالم الإرهاب. والمخدرات من شأنها أن تصيبها بالضرر الشديد، وهذا ما حدث بالفعل.

ولكن رغم اعتراف الكولونيل «بازين» بأن «السيد كولمان قد شارك في السابق في نشاط استخباراتى تابع لوزارة الدفاع، رغم هذا الاعتراف كان شغله الشاغل - مثل هيرلى - هو أن يقلل من شأن مشاركة كولمان في ذلك النشاط. وكان الكولونيل «بازين» قد عين فى منصبه الذي كان يشغله فى ذلك الوقت - مساعد المحامى العام بعد وقوع الأحداث التى كان بصدد الحديث عنها فترة طويلة ومن بين المهام التى قال أنه يكلف بها. «البت فى الطلبات التى ترد إلى وزارة الدفاع من القضاء للإطلاع على معلومات سرية تمس الأمن القومى».

قال الكولونيل «بازين» فى شهادته: «بالاشارة إلى ماجاءنا من أمور جنائية ومدنية فيما يتعلق بالسيد كولمان أود الإفادة بأننى شخصيا قد استعرضت سجلات وكالة المخابرات العسكرية - الآلية والوثائقية - ..... واتضح من مراجعتى للسجلات فى مجال مخابرات الموارد البشرية أنه ..... فى أكتوبر أو فى تاريخ آخر قريب من ذلك اليوم اتصل السيد كولمان ببعض العاملين بوكالة المخابرات العسكرية تليفونيا وعرض من تلقاء ذاته أن يقدم إليهم معلومات عن الشرق الأوسط. ووافقت الوكالة على عرض السيد كولمان بأن يزودها بشرائط فيديو صورها أثناء رحلاته في تلك المنطقة. وبذلك انضم إلى نشاط استخباراتى سرى تابع لوزارة الدفاع أثناء شهر 1985».

هذا الكلام الرسمي الذى يقصد منه التعمية والخداع أعقبه «بازين» بانكاره أن إدارة مكافحة المخدرات طلبت فى يوم من الأيام من المخابرات العسكرية أن توافق على أن تستعين بخدمات كولمان في الشرق الأوسط كما أنكر أن تكون المخابرات العسكرية قد أصدرت إليه تعليمات بقطع صلته مع تلك الوكالة كما أنكر «بازين» أو إعطائه أوامر بالسفر إلى الشرق الأوسط تحدد اسم توماس ليفى:

ولكن كولمان بالرضاء لاعتراف الوكالة به، أما بقية شهادة «بازين» فقد وجد هو وشونيس أن بها طرافة يبعثها ما لم يقله «بازين» وليس ماقاله بالفعل. فقد اتضح أن قسم العمليات التابع للمخابرات العسكرية لم يتوخ الصراحة التامة مع مساعد محاميه العام. اتضح ذلك من شهادة هيرلى ومن الأختام الموجودة بجواز سفر كولمان واتضح كذلك من خلال مستندات أخرى وشهود آخرين ولهذا يقول كولمان ساخرا:

«المفروض أننى اتصلت هاتفيا بالمخابرات العسكرية الأمريكية كى أعرض عليهم خدماتى؟ ومن أين أتيت برقم التليفون؟ أتيت به من دليل التليفونات؟ ولماذا يسقط «بازين» إحدى عشر شهراً من سجل خدمتى لديهم؟ أتفعل المخابرات العسكرية ذلك كى لا تؤذى مشاعر «بات روبرتسون»؟ فقد تم تجنيدى فى ديسمبر 1984 وليس فى عام 1985.

فجواز سفرى أوضح أننى وصلت إلى لبنان فى فبراير 1985 وكنت فى ذلك اليوم أقوم بعمل سرى تحت ستار عملى مع شبكة الإذاعة المسيحية. وبعد انتهائى من هذه المهمة عدت إلى الولايات المتحدة فى أكتوبر 1985 والتقيت بالقيادة فى «ماكلوسكى» من أجل التشاور بشأن إقامة شركة «كوندور» التليفزيونية المحدودة. ولايدهشنى أن المخابرات العسكرية الأمريكية قد وصفت هذا العمل بأنه عمل سرى فى مجال المخابرات لأن الكونجرس لم يكن قد خول الوكالة أية صلاحيات لإنشاء شركات تستخدمها كواجهة تتستر وراءها عند قيامها بأعمالها السرية وبدلا من ذلك اعتمدت المخابرات العسكرية على شركات ينشئها أحد العملاء أو أطراف ثالثة ولكن تقوم الوكالة بتمويلها وتشغيلها ـ المخابرات العسكرية هى التى ابتكرت هذه الفكرة ثم حذت حذوها المخابرات المركزية . كانت هذه الطريقة بارعة فى التخلص من رقابة الكونجرس وبهذا تستطيع المخابرات بسهولة شديدة إنكار علاقتها بالنشاط السرى الذى تمارسه هذه الشبكات.

ولكن الطريف أن بازين يقول أنى بدأت العمل مع المخابرات العسكرية فى ديسمبر 1985 ويقول هيرلى أننى عملت مع إدارة مكافحة المخدرات فى يناير 1986 وبهذا أمر طبقا لما جاء بشهادة كل منهما وحتى أرسلت إلى ليبيا فى أبريل فإن الحكومة تعترف بأنى كنت أعمل لحساب الوكالتين في نفس الوقت وبطبيعة الحال لم يكن هيرلى يدرك ذلك.

من الطريف أيضا أن وكالة المخابرات العسكرية تقول أننى حصلت على مكافأة شهرية محدودة من يوليو وحتى نوفمبر 1986 بينما كنت فى ذات الوقت أتقاضى راتبا من هيرلى. وفى يوليو تسلمت كاميرا ماركة سونى ـ ولكن بازين لايشير إلى ذلك إلا أن المخابرات العسكرية اعترفت بهذا فى آخر الأمر لمحامى كان يترافع عنى. وفى سبتمبر استخدمت كاميرا الفيديو فى لبنان وأعدتها إلى الولايات المتحدة ـ بناء على تعليمات.

مرة أخرى عندما أرسلت إلى قبرص للعمل مع إدارة مكافحة المخدرات فى فبراير 1987 وتركتها مع تونى اسمر فى بيروت عندما عدت الى الولايات المتحدة فى أغسطس. وفى الربيع التالى أى بعد مقتل تونى استعدتها من لبنان وأحضرتها للولايات المتحدة.

هذا هو ما حذف بالضبط فقد كنت أستعمل معدات تابعة للمخابرات العسكرية طوال عام وفى بداية عام 1987 والشئ الغريب أن الكاميرا كانت لا تزال فى عهدتى عندما تم القبض على فى مايو 1990 ورغم ذلك يقولون أننى لم أقدم لهم أى خدمات بعد نوفمبر 1986 وكان دونليفى عند نهاية كل عملية من هذه العمليات يستجوبنى وانتقدنى أما ما كان بازين يقصده عندما قال أننى كان «يعاد تقييمى بصفة دورية» أثناء عام 1987 وعام 1988 وفضلا عن ذلك لديهم جميع التقارير التى كنت أرسلها من قبرص مرتين شهرياً.

ومن الواضح أن مكتب المحامى العام للمخابرات العسكرية ليس على دراية بالعمليات السرية فى مجال مخابرات الموارد البشرية وذلك من أجل حمايته. فشهادة بازين كانت تعتمد كما قال على معلومات تم إعطاؤها له لكى - رغم كل ذلك - كنت أشكر المخابرات العسكرية اعترافها بأننى كنت أعمل لحسابهم فلم يكن هناك ما يجبرهم على الاعتراف بذلك ولكن اعترافهم هذا معروف فى مجال المخابرات باسم الاعتراف المحدود وهو اعتراف يكشف عن جزء من الحقيقة حتى ينشأ لدى السامع انطباع يتوخى دون الكشف عن اللغة الكاملة.

وفى ذلك الحين كان جيمس شونيس يحاول جاهدا تخطى العقبات التى كانت تضعها الحكومة فى طريقه لإعاقته عن الوصول إلى ملفاتها وذلك بلجوئه إلى الحصول على خطابات التماس عملا باتفاقية لاهاى تعطيه الحق فى استدعاء الشهود والمشتبه فيهم الذين كشفت عنهم التحقيقات للإدلاء بشهاداتهم - ففى فرانكفورت فى يوم 6 مايو 1991 طلب من دلقامونى وغضنفر عضوى القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن يجيبا على عدد من الأسئلة التى قدمت اليهما مكتوبة وكانا قد تم القبض عليهما فى ألمانيا فى أكتوبر 1988 وكانا يحاكمان بتهمة ارتكاب سلسلة من الأعمال الإرهابية. وكما كان متوقعا رفض دلقامونى وغضنفر الإدلاء بشهادتهما.

وفى 8 و10 مايو حاول شونيس أن يطلب بيرت بينز دورف وهارتموت ماير للشهادة وكان كولمان قد ناقش كارثة لوكربى معهما فى التليفون. ورضوخا

لتعليمات وزارة الداخلية الألمانية، رفض بنزدورف ماير وهو الذى أحال كولمان إلى بنزدورف ـ هو أن أكد أنه عميل الشرطة الفيدرالية الألمانية فى مجال المخابرات فى قبرص وأنه يعرف أن كولمان كان يعمل هناك بإدارة مكافحة المخدرات مع هيرلى وغانم.

وفى 10 و12 يونيو ذهب شونيس إلى السويد لكى يطلب شهادة عضوى القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أبو طالب ومحمود مغربى وكانا يقضيان عقوبة السجن للأعمال الإرهابية التى قاما بها إلا أنهما رفضا أيضا الاجابة على معظم الأسئلة تقريباً.

إلا أن شونيس أبا أن يستسلم لذلك نحاول فيما بعد دون أى نجاح يذكر مع فيليب كونيلى الموظف بإدارة صاحبة الجلالة لشئون الجمارك والضرائب والدكتور توماس بهنز وهو باحث مسئول عن معظم الأدلة الجنائية المادية التى أسفر عنها التحقيق فى حادث طائرة (بان امريكان). كما حاول أيضا طلب شهادة مديرى الشركة السويسرية التى صنعت اجهزة التوقيت التى تم بيعها إلى ليبيا ولكن فى تلك الاثناء بالتحديد فى 7 يونيو 1991 عقدت محكمة القطاع الشرقى ومقرها نيويورك ـ جلسة للاستماع إلى مرافعات الطرفين بشأن التماس الحكومة برفض دعوى الطرف الثالث التى رفعتها (بان امريكان).

وبعد استماع المحكمة إلى كل من الطرفين، كان من الواضح أن القاضى «بلاى» يشارك شونيس الرأى فى أن طلب الحكومة كان سابقا لأوانه وقد أعلن أن (بان امريكان) من حقها أن تطلع على الأدلة الموجودة لدى الحكومة قبل أن تتمكن المحكمة من إصدار حكمها فى هذا الأمر. وبعد أيام أى فى 19 يوليو، ذهب القاضى إلى ما هو أبعد من ذلك، فقد أصدر قراراً يأمر به الحكومة بأن تستجيب لإنذارات (بان امريكان) فقد أدرك القاضى أن استمرار الحكومة فى حجب جمع الأدلة لا يمكن شونيس من متابعة دعوى التعويض المرفوعة من قبل موكله أو أن يعد دفاعا معقولا فى القضايا المدنية.

بدا لفترة قصيرة من الزمن وكأن الحقيقة كانت توشك أن تظهر آخر الأمر ولكن لجأت الحكومة لسلسلة من المناورات لتؤكد أنها تتمتع بامتياز حول أسرار الدولة، وفى غياب ـ شونيس ـ بل دون علمه عرض دفاع الحكومة مجموعة منتقاة من المستندات على المحكمة فى جلسة سرية وفى جلسة علنية عقدت 20 سبتمبر اتضح أن القاضى «بلات» قد تبدل موقفه فالقاضى قد أخبر شونيس ـ أن يحدد

المستندات التى اطلع عليها أن الحكومة قد ابتلت أحقيتها فى التمسك بامتياز حول أسرار الدولة وأن المستندات لم يرد بها مايدعم تعويضات الطرف الثالث وانه نتيجة لذلك ينكر على (بان امريكان) حق الاطلاع على الأدلة الموجودة لدى الحكومة.

وبناءً عليه. سأل شونيس القاضى «بلات» إن كان هذا يعنى أن المحكمة ترفض دعوى تعويضات الطرف الثالث المرفوعة من قبل (بان امريكان)، طالما أن القاضى قد أوضح أنه لا يستطيع أن يقيم دعوى باحقية (بان امريكان) فى الاطلاع على الادلة. وهنا فوجئ شونيس برد القاضى على استفساره، فقد أعلن القاضى أنه على العكس من ذلك لن يجيب الحكومة إلى طلبها برفض الدعوى وأن الحكومة ستظل موضع مقاضاة حتى نهاية المحاكمات فى قضية المسئولية القانونية، وأنه يلزم الحكومة بالعمل على تقديم ما قد يتوفر من أدلة لها صلة بدعوى تعويضات الطرف الثالث ولكن عندما طالب شونيس بأن تسمح له المحكمة باستئناف عدم القرار فى الدائرة الثانية، رفضت المحكمة إجابة طلبه.

وفى 20 مارس تقدم شونيس مرة أخرى للمحكمة بطلب لاستصدار أمر بإعطاء بان امريكان حق الاطلاع على الأدلة وعزل قضية الطرف الثالث من أجل النظر فيها فيما بعد أو استصدار أمر برفض القضية تماما. فقد قال شونيس ان (بان امريكان) - سواء أعطيت حق الاطلاع على الأدلة أم لا - فليس بإمكانها إثبات حقها فى التعويض باستخدام أدلة تأخذ بها المحكمة فى محاكمة من المقرر أن تبدأ فى خلال شهر واحد. اعترض دفاع الحكومة على هذا الطلب وطالب للمرة الثانية بأن توقع المحكمة جزاءات عقابية على شونيس وشركة المحاماة التى يمتلكها.

ولكن القاضي رفض للمرة الثانية أن يفعل ذلك، ولكن فى 16 أبريل، رفض التماس بان امريكان بالكامل، أى رفض إعطاءها حق الاطلاع على الأدلة كما يقرر رفض الدعوى. وحيث أن هذا لم يكن مقبولا لأى من الطرفين، فقد عقدت جلسة أخرى فى أبريل، أى قبل الموعد المحدد لكل من القضيتين بثلاثة أيام، وفى يوم طالب الحكومة مرة أخرى برفض دعوى (بان امريكان).

ورد على ذلك، ذكر شونيس المحكمة مرة أخرى بأن الحكومة لم ترد مطلقا على الاتهام، وأن التعويضات الى تطالب (بان امريكان) بها لا يمكن بواسطة أدلة يمكن أن تأخذ بها المحكمة طالما أن حق الاطلاع قد حجب عنها، وبهذا أصدر

القاضى في النهاية قراراً بإلغاء دعوى الطرف الثالث، على أن ينظر فى القضية من جديد إذا توفرت الأدلة اللازمة.

استقرت الأمور على ماهى عليه حتى 27 أبريل 1992، ففى ذلك التاريخ بدأت المحكمة تعقد جلساتها للنظر فى قضية التعويض المرفوعة من قبل عائلات الضحايا على (بان امريكان) وفى هذا التاريخ أيضا وعدت مجلة «تايم» الصادرة فى ذلك الأسبوع بأن تقص على قرائها «القصة الحقيقة لطائرة بان امريكان الرحلة 103.

كانت مقالة الغلاف هذه التى نشرتها مجلة تايم ثمرة أبحاث قام بها على مدى خمسة أشهر «روى الروان» وهو مراسل مخضرم خبرته تصل إلى 44 عاما، ولقد أحدثت المقالة ردوداً متنوعة، فقد استقبلها البعض بهستيريا بينما استقبلها البعض الآخر بتشفى ورغبة فى الانتقام. كما أن البعض قد تمادى في انتقاده حتى قيل أن (بان امريكان) هى التى جعلت نشر المقالة يتزامن مع موعد بدء الجلسات حتى تؤثر على قضية التعويضات. كانت الضجة التى أحدثتها المقالة مبعثها سببان : توقيت نشرها، واعتماد «روان» على عدد من المصادر كان من بينها جوفال افيف وليستر كولمان.

وفور ظهور المقالة قام «لى كريندلر» دفاع عائلات الضحايا، لتقديم التماس بحل هيئة المحلفين بسبب نشر «معلومات كاذبة عن قضية لوكربي من شأنها أن تؤدى إلى تحيز المحلفين». وقال أن هذه «المعلومات الكاذبة لها علاقة وثيقة بالمحاكمة ويبدو أن مجلة تايم قد حصلت عليها من المدعى عليهم». وطالب بتحقيق قضائى فى الظروف التى أدت إلى نشرها فقد كان الغرض منها - كما قال هو «تسميم تفكير أفراد هيئة المحلفين».

ولكن كبير القضاة «بلات» لم يوافق على ذلك، وأمر بمواصلة إجراءات التقاضى. كما حظر على جميع المحامين المترافعين فى القضية التحدث إلى وسائل الإعلام والتى كانت قد انقضت على مقالة مجلة تايم ونقلت خلاصة هذه المقالة إلى جميع أنحاء العالم.

كانت الفكرة الأساسية فى هذه المقالة أن أحمد جبريل ربما استهدف هذه الرحلة بسبب وجود فريق المخابرات الأمريكى على متن الطائرة، وهو الفريق الذى كان يترأسه الميجور تشارلز دينيس ماكى من وكالة المخابرات العسكرية. وهذا الافتراض بطبيعة الحال ينسف النظرية الرسمية القائلة بمسئولية ليبيا عن الحادث، ولاسيما أن «روان قد استشهد بالتقرير الميدانى الذى أعده مكتب التحقيقات

الفيدرالى والذي شكك فى صدق قوائم الأمتعة التى قيل أنها صادرة عن الكمبيوتر بمطار فرانكفورت، مما يؤدى إلى إمكانية أن تكون حقيبة «ضالة» قد أدخلت إلى نظام تداول الحقائب».

وقال روان أن هذه الحقيبة الضالة» ربما وضعتها جماعة جبريل بالطائرة بمساعدة منذر الكسار، وهو تاجر مخدارت سورى كان يتعاون مع إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية فى عملية سرية الغرض منها نصب كمين للمروجين فى الولايات المتحدة والإيقاع بهم. وهذا يعنى أن الكسار ربما كان يعمل لحساب الطرفين.

أتى روان بمعظم معلوماته عن الكسار من جوفال افيف، والذى كان لايزال يصر علي وحدة تابعة للمخابرات المركزية يرمز إليها باسم COREA وتعمل دون الانصياع لأوامر المقر الرئيسى كانت السبب الأساسى فى السماح للقيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بإعداد المخطط الذي ساعدها على تبديل الحقيبتين . ولكن روان كشف عن معلومتين جديدتين أثبتهما بأدلة قاطعة وهما تؤيدان ما جاء بتقرير مكتب التحقيقات الفيدرالى، فقد كشف روان أنه من الممكن أن تكون حقيبة ضالة قد حلت محل حقيبة عادية وبذلك نقلت إلى الطائرة.

فقد قال روان أن حقيبتين ملابس متماثلتين ماركة سامسونايت مليئتين بهدايا عيد الميلاد قد عثر عليهما بين 11 حقيبة تخص ركاب طائرة وصلت من برلين إلى فرانكفورت متأخرة عن موعدها ومن ثم تخلفت هذه الحقائب عن ركابها عندما استقلوا طائرة متجهة إلى لندن قبل موعد اقلاع طائرة (بان امريكان). هذه الحقائب التى سافر أصحابها بالفعل أدخلت إلى نظام تسجيل الحقائب بكمبيوتر مطار «فرانكفورت ووضعت على طائرة (بان امريكان) فى طريقها إلى لندن. ولكن لم يعثر بين حطام الطائرة إلا على حقيبة واحدة بها هدايا عيد الميلاد. «فالثانية تخلفت بطريقة غامضة فى مطار فرانكفورت ووصلت اليوم التالى إلى سياتل».

كما كشف روان عن حقيقة أخرى تهدم ادعاء الحكومة بأن القنبلة جاءت من مالطة داخل حقيبة لم تكن مصاحبة لأحد الركاب، فقد كشف روان عن أن جيمس شونيس قد حصل على إفادات من عشرين موظفا كانوا مناوبين بمطار لوقا يوم 20 ديسمبر1988 بما فى ذلك قائد أمن المطار ومهندس المفرقعات ـ وهو اللى قام بتفتيش جميع الحقائب ـ مدير عام العمليات الأجنبية بشركة الخطوط الجوية المالطية، ورئيس العمال الذين قاموا بتحميل طائرة الخطوط المالطية الرحلة رقم

180. **والموظفون الثلاثة** الذين قاموا باستقبال الركاب واستلام حقائبهم. فلم يتضح من السجلات التى كانت موجودة لديهم أن أية حقائب قد وضعت بالطائرة دون أن تكون كل منها بصحبة راكب محدد كما أن بعض العاملين بالمطار الذين التقى بهم شونيس لديهم الاستعداد للإدلاء بشهادة بعد حلف اليمين يؤكدون فيها أنه لم تكن هناك أية حقيبة كان من المقرر أن تنقل من الطائرة المالطية إلى طائرة (بان امريكان).

ثم انتقل روان إلى الحديث عن المعلومات الى استقاها من ليستركولمان، ومعظمها يتفق مع ما جاء بشهادة كولمان الخطية، ثم عاد إلى الحديث عن نظرية جوفال أفيف التى تقول أن فريق المخابرات الأمنى كان يرأسه الميجور «ماكى» عندما علم بالعلاقة بين الكسار ووحده COREA التابعة المركزية قرروا العودة إلى واشنطن، دون الإعلان عن ذلك، من أجل الكشف عن الصفقة التى عقدت فى الخفاء بينهما.

وقال روان أن الايرانيين يبدوا أنهم ـ كانوا يرصدون تحركات الفريق «استقى روان هذه المعلومات من مكالمات ديفيد لفجوى» مع السفارة الايرانية فى بيروت. وأضاف روان أن «آخر مكالمة أجراها لفجوى مع السفارة الايرانية كانت فى 20 ديسمبر، ويقال أنه أخبر الايرانيين بأن الفريق سيستقلون طائرة (بان امريكان) الرحلة رقم 103 التى تقلع فى اليوم التالى».

ويقول روان أن النتيجة هى أن الإرهابيين قرروا قتلهم بسبب المهمة التى جاءوا من أجلها، وهى إطلاق سراح الرهائن. وأضاف روان أنه بالرغم من ذلك يقول مكتب التحقيقات الفيدرالى أنه حقق فى النظرية القائلة بأن فريق «ماكس » كان هو المستهدف بهذا العمل الإرهابى ولكن لم يعثر على أية أدلة تثبت صحة هذه النظرية».

كولمان كذلك لا يصدق وجود فريق ماكى على متنها، كما أنه لا يصدق أنه كانت هناك وحدة باسم COREA تابعة للمخابرات المركزية ولا تأتمر بأمرها. فكولمان ـ من خلال ملاحظته الشخصية ـ يرى أن عملاء المخابرات المركزية فى المانيا وكذلك عملاء إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص قد أبقوا على خط سير «الحره» مفتوحا كما هو بعد مضي وقت طويل على اختراقه أمنيا، ويرى كذلك أن الإرهابيين كانوا يتعقبون آل جعفر وأنهم استغلوا إحدى عمليات نقل المخدرات تحت رقابة إدارة مكافحة المخدرات فى وضع حقيبة تحتوى على قنبلة محل حقيبة ملابس

أخرى تحتوى على هيروين. أما وفاة خمسة من عملاء المخابرات الأمريكيين، فيرى كولمان أنها كانت نجاحا آخر حققه الإرهابيون دون قصد.

ومن بين المعلومات التى حصل عليها روان من مصادر معلومة ذكرت كولمان بشئ آثار اندهاشه، فقد ورد بمقالة مجلة تايم أن «ريتشارد نجازاريك» مراسل «تريبيون ريفيو» بمدينة «جرينزبيرج» بولاية «بنسلفانيا» قد وجد فى بطانة محفظة الميجور «مالى» بعد أن أعيدت إلى أمه، عدداً من الأسماء قال جازاريك أنها الأسماء الكودية لفريق المخابرات الذى كان يرأسه ماكى، وهذه الأسماء هى : «تشاك كانوتى» (وربما كان «كاكى» شخصا) و«نيلسون» و«داديلينجر» و«بونى» (بالرغم من أن الفريق لم يضم امرأة على الاطلاق) و«كلايد».

فأثناء مهمته الأولى لحساب المخابرات العسكرية فى بيروت كان كولمان يستعمل إحدى نقاط التسليم والتسلم التى كانت عبارة عن إحدى محلات الهامبورجر ببيروت الشرقية، وكان اسم هذا المحل JUICY - BURGETR ـ وكان يمتلك المحل أمريكى وزوجته يحملان اسمين كوديين هما بونى وكلايد.

وفى لندن استقبلت صحيفة «الأوبزرفر» مقالة مجلة «تايم» بامتعاض. لم تتمكن من اخفائه تماماً. فقبل ذلك بعامين كان مراسلها «جون ميريت» قد أجرى حديثا صحفيا مع جوفال افيف فى نيويورك ووجده دون المستوى المرجو ولم تنجح مجلة «تايم» فى التخفيف من حدة رأيه فى جوفال افيف.

فكتب ميريت يقول أن «المقالة ـ باعتراف مجلة «تايم» ذاتها ـ تعتمد كثيراً على معلومات افيف. ولكن هذه المقالة لا تثير التساؤلات بسبب توقيت نشرها فحسب، فمن الواضح أن التقرير الغريب الذى لفقه السيد افيف مازال الدعامة الأساسية لدفاع شركات التأمين. ولهذه فإن المقالة تغطى على إهمال بان امريكان بطرح افتراضات غريبة ولا تستند إلى أى دليل وبالاضافة إلى ذلك، تحول دون حصول المتهمين بمحاكمة عادلة لأن الحكومة الأمريكية «تتستر على» أدلة هامة جداً.

لم يكن لانتقادات ميريت ما يبررها على الاطلاق، ولا سيما بعد توضيح شونيس مراراً أن العلاقة بين أفيف و(بان امريكان) قد انتهت قبل ذلك بعامين وأنه منذ ذلك الحين قد تم جمع معلومات أخرى كثيرة من مصادر أخرى كثيرة. وعندما أشار الى تقرير انترفور، أصر ميريت مرة أخرى على أن «التقرير وكاتبه قد شككت فيهما التحقيقات التى أجرتها الاوبزرفر منذ أكثر من عامين. ودللت الاوبزرفر على

ذلك فيما بعد بذكر ما حدث بإحدى جلسات المحكمة التى عقدت فى نيويورك فيما يتعلق بكارثة لوكربى، والتى وصف فيها السيد افيف بأنه «ليس شاهداً يمكن تصديقه».

وهذا فى حد ذاته مثال واضح على التعتيم والمداراة. فالتحقيق الذى أجرته الأوبزرفر لم يكشف إلا عن عدد صغير من نقاط الضعف الثانوية فى التفاصيل الفرعية لتقرير افيف، بناء على تلك العيوب البسيطة تعاملت الأوبرزفر باحتقار شديد مع بقية التقرير.

فقد كان الغرض من الجلسة التى عقدت فى نيويورك «فيما يتعلق بكارثة لوكربى» هو تحديد هل يمكن النظر إلى تقرير انترفور على أنه مستند كان نتاجا لعمل يتمتع بامتياز حماية سريته، وذلك بعد أن سربت نتائج هذا التقرير إلى الصحافة. وقدم ميريت الدليل على أن افيف قد سرب جزءاً منه على الأقل إليه هو شخصياً، والشئ الذى اعتبرته القاضية روس لا يمكن تصديقه «هو انكار افيف أنه سرب جزءاً من التقرير على هذا النحو. أما مضمون تقرير انترفور فلم يناقش على الاطلاق.

وعلى الجانب الآخر بين الاطلنطى كان لصحيفة واشنطن بوست «الصادرة فى 26 أبريل 1992، رد فعل هجوم آخر ولكنه يتم عن قدر أكبر من التروى، وتمثل رد الفعل هذا فى مقالة كتبها «ديفيد ليبرد» الصحفى بالصنداى تايمز كان ليبرد لايزال ملتزما بوجهة النظر الرسمية فى الأحداث، ولكنه على الأقل اعترف بأن روان استمد معلوماته من عدد من المصادر الأخرى غير افيف. وليس معنى هذا ان موقفه من هذه المعلومات كان بفضل موقفه من المعلومات المستمرة من افيف.

فقد قال «ليبرد » فى بداية مقالته : «لم تأت المقالة التى نشرتها مجلة تايم إلا بالقليل من الأدلة الجديدة، فهى تعتمد اعتماداً كبيراً على القضية التى جمع أشتاتها محامو (بان امريكان).

بعد هذا مباشرة اعتمد ليبرد اعتماداً كبيراً على القضية التي رفعها باسم عائلات الضحايا «لى كريندلر» وهو محامى خبير بقضايا التعويضات المتعلقة بحوادث الطيران».

أعلن ليبرد أنه «يتضح من ملفات القضية والأدلة وغير ذلك أن مرافعة كريندلر تقوم على افتراض أن الحقيبة التى كانت القنبلة بداخلها وصلت فرانكفورت على متن طائرة الخطوط المالطية الرحلة 180 قادمة من مالطا ثم نقلت ـ دون أن

تكون بصحبة راكب - إلى طائرة (بان امريكان) الرحلة 103 فى فرانكفورت. وسوف يحاول كريندلر أن يثبت أن (بان امريكان) قد أخطأت خطأ قاتلاً فيما يتعلق بإجراءاتها الأمنية : فقد سمحت لإحدى الحقائب الوصول إلى مخزن الأمتعة بالطائرة دون أن تكون بصحبة راكب ودون معرفة أى شئ عنها. وبهذا تتشابه مع قضية التآمر الجنائى التى أعدها مكتب التحقيقات الفيدرالى والشرطة الاسكتلندية..

ثم انتقل ليبرد للحديث عن النظرية البديلة، وهى النظرية القائلة بأن الحقيبة التى كانت القنبلة داخلها قد حلت محل حقيبة أخرى فى منطقة تداول الأمتعة بالمطار وأشار - دون تعليق منه - إلى «مذكرة مكتب التحقيق الفيدرالى التى لم يكن قد كشف عنها من قبل». والتى يستعرض مكتب التحقيقات الفيدرالى فيها سجلات الأمتعة التى تم تداولها فى يوم الحادث ثم يحله، إلى أنه «من الممكن» أن لا تكون أية أمتعة قد نقلت من الرحلة رقم 180 إلى الرحلة رقم 103.

ونتيجة لذلك تذكر ليبرد اختبارات الكشف عن الكذب التي رسب فيها اثنان من العاملين بتداول الأمتعة لدى شركة (بان امريكان) عندما سئلوا عن إمكانية أن تكون قد حلت حقيبة محل أخرى. ثم قال : «عندما أرسلت الشركة هذين الرجلين إلى لندن متذرعة بأمر ما، رفضت السلطات البريطانية استجوابهما. والشئ الذى قالته «تايم» بطريقة ضمنية هو أن البريطانيين كانوا يتعاونون مع المخابرات الامريكية فى مداراة أيه صلة سرية بينها وبين واضعى القنبلة بالطائرة».

وإذا كانت «تايم» قد أساءت فهم رفض السلطات البريطانية استجواب هذه الشخصين، فما تفسير ليبرد لهذا الرفض؟ لكنه لم يعطنا تفسيراً من عنده. كما أنه لم يخرج علينا بأية تكهنات حول الاستنتاج الذى توصلت إليه مذكرة مكتب التحقيقات الفيدرالى عندما أشارت إلى «امكانية» أن تكون النظرية القائلة بتورط ليبيا نظرية خاطئة بالكامل، إن لم تكن تفسيرا ملفقا عن عمد.

قال ليبرد أيضا أن محامى (بان امريكان) كانوا على استعداد للتمادى فى تصرفاتهم «الغريبة والشاذة حتى أنهم حاولوا من خلال المحاكم البريطانية» إجباره «على الكشف عن بعض» المصادر والأدلة «فى الحقيقة لم تكن هذه إلا مجاملة من (بان امريكان) لاستيضاح رأى عبر عنه الدكتور توماس هايز، وهو خبير الأدلة الجنائية وكان يشترك فى التحقيقات الدائرة فى حادث الطائرة. كان ليبرد قد استطلع رأيه وضمنه كتابه الذى نشره حول الحادث. ولذلك فليس من المفهوم أن

يحرص ليبرد على إخفاء مصدره فى هذه الحالة. كما أنه لم يوضح السبب فى أنه يرى أنه «من الغريب والشاذ» أن تحاول (بان امريكان) معرفة المزيد عن الاعتقاد الذى سبق وأعلنه الدكتور هايز من أن قنبلة لوكربى كانت قنبلة مزدوجة، أى كانت تحتوى على مفتاح باروميترى وتحتوى كذلك على جهاز توقيت، بينما كانت وجهة النظر الرسمية القائلة بمسئولية ليبيا والخطوط المالطية تعتمد فيما تعتمد عليه على احتوائها على جهاز توقيت سويسرى فقط.

وكما هو الحال عند القيام بأية محاولة للتيقن من الصدق، وحتى تنكشف الحقائق، فأية وجهة نظر تلك التى سيؤيدونها ؟

بالتأكيد كان من الواضح أن ليبرد يؤيد وجهة النظر الرسمية، فقد انتقل إلى تذكير قرار الواشنطن بوست بأن أحد أصحاب المحلات فى مالطا قد تعرف على أحد الليبيين اللذين صدر قرار باتهامهما بتفجير الطائرة، إذ قال أنه هو الذى اشترى الملابس التى وجدت فيما بعد حول القنبلة (دون الإشارة إلى أن صاحب المحل تعرف من قبل على شخص آخر»، وقال ليبرد كذلك أن منشقا ليبيا «لديه معلومات موثوق بها عن المؤامرة» كان لديه الاستعداد للشهادة ضد زملائه السابقين (دون الإشارة إلى المكافأة التى قيل أنه يحصل عليها نظير شهادته، والتى قيل أنها تصل إلى أربعة ملايين دولار).

كما اتفق ليبرد مع رأى الحكومة فى أن جوفال افيف كان «المصدر الرئيسى للمعلومات بالنسبة للمحامين المترافعين عن ((بان امريكان))». وبينما سلم ليبرد بعدم إشارة مقالة مجلة «تايم» إلى خالد نذير جعفر، فقد استخدم ليبرد قول افيف بأن جعفر هو الذى نقل القنبلة دون أن يدرى إلى الطائرة استخدم ليبرد قوله هذا للربط ما بينه وبين ليستر كولمان، فشهادته أمام المحكمة كانت تؤيد هذا الاستنتاج.

فقد قال ليبرد: «اخبرنى كولمان فى حديث صحفى معه أنه ليست لديه معلومات مستمدة فى تجربته الشخصية عن ملابسات حادث طائرة ((بان امريكان)) فضلا عن ذلك لو أن نظرية استبدال الحقائب التى ذكرها افيف نظرية صحيحة، فكان من المفروض أن تتخلف إحدى الحقيبتين اللتين سلمهما جعفر إلى موظف استقبال الركاب والأمتعة التابعين لشركة ((بان امريكان)) وبالتالى كان من المفروض الا يستدل عليهما بين حطام الطائرة لوجدوها فى مطار فرانكفورت. ولكن كل من الحقيبتين قد تم العثور عليهما سليمتين بين حطام الطائرة. ولم يعثر

المحققون الاسكتلنديون الذين استجوبوا العاملين بمطار فرانكفورت على شخص واحد يذكر أن جعفر كان بحوذته حقيبة ملابس سامسونايت برونزية اللون.

وعندما تحدث كولمان مع ليبرد هاتفيا، من المؤكد أن كولمان أخبره أنه ليست عنده معلومات من تجربته الشخصية عن ملابسات حادث الطائرة، فقد كان فى الولايات المتحدة منذ سبعة أشهر. ولكن لم يكن كل ما قاله كولمان لليبرد. فقد أخبره أيضا أنه لديه معلومات مستمدة من تجربته الشخصية عن أن جعفر كان مرشدا بإدارة مكافحة المخدرات وأنه كان ينقل شحنات الهيروين تحت رقابة وإشراف الإدارة كجزء من عملية خداعية الغرض منها الإيقاع بالمروجين فى الولايات المتحدة، وتلك بطبيعة الحال كانت النقطة الجوهرية فى شهادة كولمان أمام المحكمة.

أما فيما يتعلق بأمتعة جعفر، فقد قيل أن والده قال أنه كان بحوذته حقيبتان جلديتان من النوع الذى من الممكن أن يأخذه معه داخل الطائرة، وقال ليبرد أن هاتين الحقيبتين قد «تم العثور عليهما سليمتين» بين حطام الطائرة.

ونظراً لعدم دقة قوائم الأمتعة التى نقلت إلى الطائرة - وهى نقطة جوهرية فى قضية المسئولية الجنائية والتعويضات - فليس هناك ما يدل على أن جعفر لم يقم أيضا بتسليم حقيبة ملابس سامسونايت لموظفى استقبال الركاب والحقائب. ولو سلمنا بأن الارهابيين لم يتوقعا أن ينجو هو أو غيره من الركاب من الحادث، فليس هناك سبب يدعو إلى أن يتركوا إحدى الحقائب متخلفة بمطار فرانكفورت. فكان من الممكن أن يضيفوا الحقيبة المحتوية على القنبلة إلى بقية أمتعة ركاب الطائرة، اعتمادا على أن الانفجار لن يؤدى إلى وجود أية أدلة، بما فى ذلك عدم تطابق محتويات مخزن العفش الموجود بالطائرة مع محتويات قوائم الأمتعة التى نقلت إلى الطائرة.

وكان محامو الحكومة - قبل نشر مقالة ليبرد بعشرة أيام فقط - قد أصروا أمام القاضى «بلات» أن : سجلات شركة (بان امريكان) وإجراءاتها كانت في حالة من الفوضى بحيث أن الشئ الوحيد الذى تثبته هو أن (بان امريكان) لم تكن تدرى أى شئ عن الحقائب التى كانت على متن الطائرة».

وذكر ليبرد دليلا آخر على هذه الفوضى، وهو الحقيبتان اللتان كشفت مجلة «تايمز»، عن أنهما كانتا تحتويان على هدايا الكريسماس وأنهما كانتا من المفروض أن ترسلا من فرانكفورت إلى الولايات المتحدة على متن الرحلة 103، ولكن لم

يندهش ليبرد لتخلف أحدهم بمطار فرانكفورت دون أن يكون هناك سبب معقول لذلك، فهو يقول أن «مجلة تايم» لم تقدم أية أدلة تثبت كيف أن خطة أعدت على عجل لوضع قنبلة بالطائرة كان من الممكن أن تعتمد على فرصة وجود حقيبة مناسبة يمكن تبديلها بالحقيبة المحتوية على القنبلة».

أما أن ليبرد يخادع أو أنه يستوعب تلك النقطة فمجلة «تايم» لم تومئ إلى وجود علاقة من هذا النوع. فمقالة روان كان الغرض منها فقط أن توضح أن حقيبة ضالة من «الممكن» أن تكون قد أضيفت إلى سجلات الكمبيوتر التى كانت تضم قوائم الأمتعة، فتقرير مكتب التحقيقات الفيدرالى السرى يقول أن ذلك كان ممكنا ».

وفى الواقع لم يكن هذا «ممكنا فحسب» فالتقرير يصف كيف أن مفتش المباحث «واطسون بيتر» والعميل الخاص «لورانس ويتوكر» كانا شاهدى عيان فى سبتمبر 1989 على واقعة قام فيها أحد موظفى تداول الحقائب بإحضار حقيبة وتحديد وجهة لها فى الكمبيوتر ثم ألقى بها على السير المتحرك «المؤمن» دون أن يسجلها بالدفاتر.

كما أن تبديل الحقائب كان أسلوبا متبعا وقام باستخدامها مرات كثيرة مهربو المخدرات ومرشدوا إدارة مكافحة المخدرات المكلفون بنقل المخدرات. ولكن هذه المرة كان الإرهابيون يتوقعون أن تسقط الطائرة فى المحيط الاطلنطى. ولذلك لم يحرصوا على وضع حقيبة مكان حقيبة أخرى كما أنهم لم يعبأوا بتخلف إحدى الحقائب وهو الشئ الذى قد يكشف سر خطتهم. فأهم ما كان يشغلهم هو وضع الحقيبة المحتوية على القنبلة بالطائرة.

وختم ليبرد مقالته التى نشرتها الواشنطون بوسط بالتأكيد مرة أخرى على تصديقه للنظرية القائلة بمسئولية ليبيا عن الحادث وذلك بقوله أن تفجير الطائرة يمكن أن يكون رد فعل انتقامى للغارات الجوية الأمريكية على طرابلس عام 1986 مثلما يمكن أن يكون رد فعل انتقامى حدث بإيعاز من الايرانيين لإسقاط طائرة الاير باص الايرانية.

ثم يقول ليبرد أن «مزاعم افيف وكولمان فى حاجة إلى تفسير مختلف، تفسير تقدمه مجلة تايم لقرائها».

ولكن الأمر ليس كذلك. فقد حرص كولمان على أن يوضح لليبرد فى حديثهما التليفونى أنه طالما اعتقد أن العمل الإرهابى الذى أودى بالطائرة كان

بإيعاز من الايرانيين وتمويلهم وأن الإهاربيين الذين نفذوه كانوا من تؤيدهم سوريا وأن تكون القنبلة التي استخدموها من المحتمل جداً أن يكونوا قد حصلوا عليها من الليبيين. ولم يتفق اطلاقا مع وجهة النظر القائلة بأن منذر الكسار قد استهدف الرحلة بسبب وجود فريق المخابرات الأمريكى على متنها - وهى وجهة النظر التى يؤيدها افيف ومجلة تايم - رغم أنه يدرك تماما ولا شك اطلاقا في أن الترتيبات التى كانت متبعه بمطار فرانكفورت لتهريب المخدرات قد استغلت في وضع القنبلة بمخزن الأمتعة بالطائرة.

واختتم ليبرد مقالته بقوله أنه لا يوجد أى دليل على الاطلاق على أن الكسار كان فى مكان قريب من فرانكفورت فى الوقت الذى وقع فيه الحادث، كما أنه لا يوجد شاهد واحد يمكنه أن يشهد بأن الكسار قد شارك فى المؤامرة التى أدت إلى تفجير الطائرة. (بالتأكيد هذا صحيح، فالمجرم المحترف لن يخاطر بحياته ويتواجد في مسرح الجريمة إذا لم يكن وجوده مطلوبا لإتمام الجريمة، ولاسيما إذا كان من الأصول أو الكفاءات المتعاونة مع وكالة المخابرات المركزية، كما أن الشهود الوحيدين على الكسار هم شركاءه فى المؤامرة أو عملاء المخابرات المركزية. وليس من المحتمل أن يشهد أى منهم ضده طواعية.

كما أنه «ليس من الممكن أن يشهد أى أحد على الدوافع وراء هذا العمل الإرهابى وهذا أيضا صحيح، إلا اذا قرر على أكبر محتشمى، وزير داخلية ايران السابق أو أحمد جبريل رئيس القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلا إذا قرر أحدهما نشر مذكراته).

وفي النهاية قال ليبرد : «تلك كانت أمثلة على الخطابات العقيمة التى تنتظر المحلفين فى قضية طائرة (بان امريكان) الرحلة رقم 103. قالها ليبرد بعد أن ساهم هو أيضا فى تلك الحكايات العقيمة.

وفى اليوم التالى - 27 إبريل 1992- بدأ اختيار المحلفين فى قضية المسئولية المدنية أمام كبير القضاة توماس بلات فى محكمة فيدرالية أمريكية بالمقاطعة الشرقية ومقرها نيويورك.

***

الفصل السابع عشر

كان من المقرر أن يحضر ليستر كولمان جلسة المحكمة التى تعقد فى 17 يونيو 1991 فى شيكاغو، ولكن لم يشأ كولمان أن يخاطر ويذهب إلى الولايات المتحدة بعد أن وجد مكاناً آمنا له ولأسرته فى السويد.

وحتى لو كانت لديه الرغبة فى السفر إلى الولايات المتحدة ليدفع عن نفسه التهمة الملفقة الموجهة اليه، فإنه لم تكن لديه القدرة، سواء صحيا أو ماليا، على السفر من جديد. ففى ذلك الحين كان يعانى من آلام حادة بأسفل الظهر ومرض كلوى الزماه الفراش فور وصوله إلى السويد، كما أنه لم يكن قد بقى معه إلا مايقارب 150 دولارا. فبالإضافة إلى ملابسهم لم يكن قد بقى لديهم ما يبيعونه.

وفى 11 يونيو أخبر المحامى الذى عينته المحكمة للدفاع عنه - واسمه مايكل دويتش - أخبر المحكمة بأن كولمان ملازم للفراش بالسويد، ومن ثم أجل كبير القضاة (جيمس موران) موعد المحاكمة إلى 22 يوليو وأصدر أمرا بأن يقدم كولمان مايثبت انه مريض وأن يحضر جلسة تمهيدية يوم 16 يوليو.

إلا أن ذلك كان مستحيلاً.

فقد أرسل كولمان لدويتش بقوله له : نشعر بالإحباط والإجهاد، كما أننا بلا مأوى ومفلسون، ولا يبدو أن هناك نهاية قريبة لما نعانى منه. لذا أقترح أن تطلب من المحكمة أن تتحمل تكاليف سفرك إلى السويد حتى تتشاور مع موكلك، ولاسيما أنك لم تلتق به حتى الآن، حيث أننى لا أستطيع أن أحضر للتشاور معك فى شيكاغو لأسباب صحية ومالية.

وكما هو متوقع رفضت المحكمة هذا الاقتراح. وفى 16 يوليو أخبر دويتش المحكمة بأن موكله لايزال غير قادر على السفر وقدم للمحكمة شهادات طبية تثبت ذلك، كان كولمان قد حصل عليها من أطبائه السويديين. ومن ثم أجل القاضى المحاكمة إلى أجل غير مسمى وطلب من وكيل النيابة أن يتخذ الترتيبات اللازمة لأن يقوم طبيب غير أطبائه بتوقيع الكشف عليه لتحديد طبيعة مرضه ومدى شدته.

عهد بهذا إلى مكتب التحقيقات الفيدرالى، كما عهد إليه بمسئولية إحضار كولمان للمثول أمام المحكمة، ويبدو أن مكتب التحقيقات الفيدرالى قد استنتج -

وكان محقا فى ذلك ـ أن كولمان ليس من المحتمل أن يعود من تلقاء نفسه. وبالتالى كان لابد من التعلل بذريعة ما حتى يعلن أن كولمان كان هاربا من العدالة. فحينئذ يستطيع المكتب أن يطلب من الانتربول (الشرطة الدولية) أن يلقى القبض عليه عندما يحين موعد تقديمه لجواز سفره لفحصه.

وفى 24 سبتمبر قرر القاضى موران أنه سوف يصدر إذناً بالقبض على كولمان دون الرجوع إلى المحلفين إذا لم يتقدم فى خلال عشرة أيام للكشف الطبى الذى سيوقعه عليه طبيب سويدى اسمه (هاكان هولبيرج). وكان القاضى قد أعلن فى البداية أن هذا الطبيب السويدى سوف يفحص كولمان بتكليف من المحكمة.

كان كولمان لايزال حريصا على الإذعان لأوامر المحكمة (رغم أنه لم يكن يتمنى أن يقع تحت طائلة القانون)، ولذلك ، وعملاً بأوامر المحكمة، اتصل كولمان هاتفياً بالدكتور هولبيرج كى يحدد له موعداً لتوقيع الكشف عليه، ولكنه دهش عندما علم أن هذا الطبيب لم يكن لديه أى علم بهذا الموضوع على الاطلاق فالسلطات الأمريكية لم تطلب منه القيام بذلك على الإطلاق، كما أنه لم يبلغ بموافقته على ذلك.

وبناءً على طلب كولمان، كتب هذا الطبيب خطاباً بهذا المعنى باللغة الانجليزية بتاريخ 27 سبتمبر قال أن : ليستر كولمان قد اتصل بهذه العيادة، وليس عندنا أدنى علم بأى طلب تقدمت به السلطات الأمريكية كى نوقع الكشف الطبى على السيد كولمان.

وهنا أدرك كولمان الغرض من هذه المناورة. ولذلك أرسل خطاب الدكتور هولبيرج على الفور إلى محاميه مايكل دويتش فى شيكاغو، ولكن الخطاب إما أنه وصل متأخراً أو أن المحكمة قد تجاهلته. ففى 7 أكتوبر 1991 صدر قرار من المحكمة دون الرجوع إلى هيئة المحلفين بالقبض على كولمان (لعدم حرصه على المثول أمام المحكمة)، وتبعاً لذلك أصبح كولمان رسمياً هارباً من العدالة خارج البلاد.

معنى هذا أن كولمان لم يعد يستطيع السفر خارج حدود السويد لو أنه أراد ذلك، أما داخل السويد فلا غضاضة فى ذلك نظراً لأن الحكومة السويدية قد اعتبرته هو وأسرته لاجئين حتى يتم البت فى طلب حق اللجوء السياسى الذى تقدموا به. ولكى تعيده وزارة العدل الأمريكية إلى الولايات المتحدة كان عليها أن ترفع دعوى مطالبة بتسليمه إلى الحكومة الأمريكية، وكان هذا يتطلب أن يكون لدى وزارة العدل الأمريكية الاستعداد لأن تخاطر بعرض هذا الأمر على محكمة

سويدية فى جلسة علنية. أما إذا لم يكن لديها الرغبة فى ذلك فعليها إما أن تضغط من خلال القنوات الدبلوماسية حتى تقوم السلطات السويدية بترحيله أو أن تجيز اختطافه وإعادته بالقوة إلى الولايات المتحدة.

كانت واشنطن ترى أنها قد حققت مكسباً آخر من إصدارها إذن بالقبض على كولمان عندما اعتبرته هارباً من العدالة، فهى بذلك قد وجهت ضربة أخرى إلى مصداقيته كشاهد. فقد أصبح الهجوم على شخصيته أمراً على درجة عالية من الأهمية، وهو الهجوم الذى استهله ستيفن ايمرسون من خلال البرنامج الذي أذاعه فى شبكة CNN، وقد اصبح هذا الهجوم مع هذه الدرجة من الأهمية بعد تقدم شوينس بشهادة كولمان الخطية إلى المحكمة فى قضية الطرف الثالث المرفوعة من قبل (بان امريكان).

ففى 30 مايو، أى قبل دخول كولمان وأسرته السويد ببضعة أيام، انضم (جون كونورز) ـ المحامى الذى يقود دفاع الحكومة ـ إلى الكولونيل (بازين) والذى أصدر بياناً باسم المخابرات العسكرية، و(مايكل هيرلى) والذى اصدر بياناً باسم إدارة مكافحة المخدرات، فأصدر هو أيضاً ـ جون كونورز ـ بياناً تهجم فيه، مثلما فعل زميلاه، على كولمان شخصياً بدلاً من أن يرد على ماجاء بأقوال كولمان. فقد ركز كونورز اهتمامه علي تهمة التزوير الملفقة التى كانت موجهة لكولمان. وكما هو الحال بالنسبة لقضية (بان اميركان)، كان بحوذة الحكومة وحدها جميع الأدلة التى كان لابد منها كى يثبت كولمان انه كان يمتثل للأوامر عندما قدم طلباً للحصول علي جواز سفر باسم توماس ليفى. وكذلك كما هو حال بالنسبة لقضية (بان امريكان). رفضت الحكومة تقديم تلك الأدلة متعللة بحقها القانونى فى حماية أسرار الدولة.

وكما فعلت وزارة العدل فى قضية (بان امريكان)، اتخذت الوزارة ممثلة فى المحكمة قراراً من طرف واحد بأن تطلع المحكمة فى جلسة سرية على ماتقدمه لها الحكومة من مستندات سرية وبناءً على ما اطلع عليه القاضى موران، أصدر القاضى حكماً بأن هذه المستندات لاتؤيد دفاع كولمان ورفض اعطاءه حق الاطلاع على الأدلة. إلا أن الأشياء التى اطلع عليها القاضى لايعرفها إلا القاضى ذاته والنيابة التى تمثل الحكومة أيضاً فحيث أن الحكومة قد وجهت لكولمان تهمة جنائية، فلم يكن من المحتمل أن تقدم الحكومة أدلة من شأنها أن تهدم القضية التى رفعتها هى عليه. ولذلك فإن جدوى اطلاع القاضي على تلك الأدلة فى جلسة سرية كانت موضع شك. ولكنها على الأقل مكنت (كونورز) من أن يقول فى بيانه أن رواية كولمان لم يكن هناك من أدلة تؤيدها.

كما ورد فى بيان كونورز أنه قال (طالب مدعو الطرف الثالث بالحصول على شهادة اثنين من عملاء الشرطة الفيدرالية الألمانية، هما بيرت (بينزدورفا) و(هارتموت ماير)، وهذه على مايبدو محاولة منهم لتدعيم مصداقية كولمان وتأييد ادعاءاتهم ضد إدارة مكافحة المخدرات.

وكان كونورز قد سافر إلى المانيا ليكون موجوداً أثناء إدلاء كل منهم بشهادته وتأكد من أن كلا منهما قد التزم بتعليمات رؤسائه بألا يتحدث عن نتائج التحقيق فى حادث الطائرة، إلا أن بنزدورف أنكر فى أحد المواضع بشهادته أن الشرطة الفيدرالية الألمانية كانت قد تلقت أية تحذيرات مسبقة من أن الطائرة كانت عرضة للتفجير. وقال كونورز أن ماير لم يكن يعرف عن هذا الأمر أكثر مما قرأه فى الصحف، ولكن ماير أكد أنه كان هناك تعاون وثيق بينه وبين عملاء إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص وأنه يعرف ليستر كولمان.

وقال كونورز كذلك فى بيانه أن (كولمان يدعى فى بيانه أن ماير قد شارك بشكل أو بآخر فى (نقل شحنة المخدرات) التى كانت منقولة بإشراف ادارة مكافحة المخدرات أو أنه كان على علم بأمرها بشكل أو بآخر، وهذه هى الشحنة التى تدعى (بأن امريكان) أن الإرهابيين قد استغلوها فى وضع القنبلة بالطائرة. ومع ذلك أن الشحنات المنقولة تحت إشراف إدارة مكافحة المخدرات كان العملاء يرافقونها حتى تمر بإجراءات تأمين الطائرات دون الالتفاف حول تلك الإجراءات والتهرب منها، وأنكر ما ادعاه كولمان من الشرطة الفيدرالية الالمانية أو إدارة مكافحة المخدرات قد قامت أى منهما بتدريب العملاء على استخدام الحيلة والمراوغة للالتفاف حول الإجراءات الأمنية المتبعة فى المطارات وتخطيها.)

من الواضح أن كونورز لم يفهم شهادة كولمان جيداً، فكولمان لم يدع على الاطلاق أن ماير قد شارك فى نقل الشحنة التى استغلها الإرهابيون فى وضع القنبلة بطائرة (بان امريكان) كل ماقاله بالفعل هو أن ماير كان ضابط اتصال الشرطة الفيدرالية الالمانية فيما يتعلق بشحنات المخدرات التى كانت تنقلها إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية إلى الولايات المتحدة عبر فرانكفورت، وهى عبارة أكد ماير صحتها، وهو الأمر الذى يتعارض مع إصرار إدارة مكافحة المخدرات على أنها لم تقم بنقل أية شحنات عبر أوروبا فى ذلك الحين.

كما أن كولمان لم يدع فى شهادته على الإطلاق أن الشرطة الفيدرالية الألمانية أو إدارة مكافحة المخدرات قد دربتا احداً ما على الالتفاف حول الإجراءات الأمنية المتبعة بالمطارات أو أنهما قد اخفقتا فى (مرافقة وحراسة) الشحنة حتى تمر

بتلك الإجراءات كل ما قاله كولمان فعلا هو أن (الحقائب التى كانت تحتوى على المخدرات كانت تنقل إلى الطائرات المغادرة إلى الولايات المتحدة عن طريق عملاء أو مرشدين أو مصادر .. (أو باشتراك هذه الفئات الثلاث مع بعضها البعض)، وذلك للحيلولة دون قيام موظفى أمن المطار أو موظفى أمن شركة الطيران بمنع هذه الشحنات من المرور. وفيما يتعلق بمطار فرانكفورت كان الأسلوب المتبع هو الإشراف على تبديل حقائب السفر فى منطقة تداول الأمتعة بالمطار.

وعلى عكس زعم كونورز لا يوجد أى تناقض واضح بين شهادة كولمان وشهادة ماير إلا إذا كان ماير يعنى بكلمة (مرافقة) أن مجموعة من عملاء إدارة مكافحة المخدرات والشرطة الفيدرالية الالمانية كانوا يصاحبون المرشد المكلف بنقل الشحنة فى موكب مهيب يليق بجلال الشحنة من موضع إلى موضع آخر بالمطار دون السماح لأحد بلمس حقائبه. كذلك قال كونورز أن ماير قد قال أن خالد جعفر لم يكن يعمل لحساب إدارة مكافحة المخدرات. ولكن ماذا كان ماير يقصد ؟ أكان يقصد أنه كان مصدراً ثانوياً يعمل لحساب أحد مرشدى إدارة مكافحة المخدرات ؟ أكان يعنى أنه كان يعمل لحساب وكالة أخرى ؟ وسواء كان ماير يقصد هذا أو ذاك وكيف عرف ذلك؟

على أية حال لم تكن تلك التساؤلات تقلق كولمان مثلما تقلقه أشياء أخرى، فكان عليه أولاً أن يقنع السلطات السويدية بصدق روايته وبالتالى بأحقيته فى حمايتهم له.

كان كولمان وأسرته قد دخلوا السويد بطريقة قانوينة بجوازات سفر أمريكية صالحة، وكانت وجهتهم مدينة (ترولهاتان)، وهى مدينة صغيرة يبلغ عدد سكانها 60000 نسمة، وكان يقطن بها إحدى أخوات مارى كلود وزوجها بعد أن هاجرا من لبنان قبل ذلك بخمس سنوات تقريباً. وربما اعتقد كولمان ببراءة أنه وأسرته يمكنهم البقاء معهما بصفة مؤقتة حتى يتم تسوية مشكلة تهمة التزوير التى كانت موجهة إليه، ولكنه شعر أنه من الحكمة أن يكون صريحا مع السلطات السويدية منذ البداية ولذلك، وبعد أسبوع من وصولهم، ذهب مع زوج أخت مارى كلود إلى مركز الشرطة القريب لتوضيح موقفه.

ومن الأسباب التى دعته إلى ذلك أنهم كانوا مفلسين وفى حاجة إلى كل ما يمكن الحصول عليه من مساعدات. ويقول كولمان تعليقاً على ذلك :

(استقبلتنا الشرطة استقبالاً طيباً للغاية. فقد كانوا متفهمين إلى أقصى حد. وبعد استقبالهم لنا أحالونا إلى جهة كانت مختصة بشئون اللاجئين، وفى شهر

يوليو اتخذت تلك الضابطة الترتيبات اللازمة لخروجنا من شقة اخت مارى كلود لنعيش فى معسكر للاجئين فى أطراف المدينة. وهناك وجدنا أنفسنا نعيش مع لاجئين لبنانيين وسوريين وعراقيين، وفيما بعد جاء البلغار والألبان والكروات والصرب والغجر، باختصار وجدنا أنفسنا نعيش مع كل من جاء يبحث عن مكان آمن يلجأ إليه. ومع ذلك كنت دائما أقول لنفسى أن ذلك كان وضعاً مؤقتاً، حتى تتم تسوية الأمور المعلقة. ولكن عندما صدر الإذن بالقبض على مع اعتبارى هارباً من العدالة، هنا أدركت أنه لم يعد بإمكانى أن أعود إلى الولايات المتحدة).

ولتدعيم الطلب الذى تقدم به كولمان للحصول على حق اللجوء السياسى، ذكر عدداً من أسماء الشهود الذين كان لديهم الاستعداد للشهادة فى صفه، ومن بينهم : الأم تيريزا وجماعة أخوات الخير، و(كونارد مارتن) المدير التنفيذى للصندوق المالى للحكومة الدستورية بواشنطن، و(ايرنست فيتزجيرالد) بوزارة الدفاع الأمريكية، و(اليوت ريتشاردسون) النائب العام الأمريكى السابق، والذى التقى على طعام الغذاء مع السفير السويدى بالولايات المتحدة بناءً على طلب كولمان.

بدأت الصلة بين كولمان وريتشاردسون عندما أدلى كولمان بشهادته فيما يتعلق ببرامج الكمبيوتر التى كانت تحمل اسم PROMIS والتى كان قد رآها فى المقر الرئيسى للشرطة القبرصية وفى مقر شركة يورام التى أنشأتها إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية فى نيقوسيا. كان ريتشاردسون يترافع عن وليام ونانسى هاميلتون، أصحاب شركة (انزلو). تمكن ريتشاردسون من أن يكسب القضية المرفوعة ضد وزارة العدل الأمريكية فى المحكمة الفيدرالية لإشهار الإفلاس على أساس أن الوزارة تسببت فى إفلاس الشركة عندما سرقت برامجها، ونجح ريتشاردسون فى الحصول على تعويض مقداره 7 مليون دولار نظراً (للاحتيال والنصب والخداع) الذى مارسته الوزارة.

هذا الحكم أيدته فيما بعد المحكمة الفيدرالية بالمقاطعة والتى وجدت أن الحكم (لايسمح بأية مراجعة)، ورغم أن محكمة الاستئناف الأمريكية قد الغت الحكم فيما بعد لأسباب تتعلق بالإجراءات القضائية التى اتبعت عند إصداره، إلا أن المحكمة لم تعترض على القول بأن (الحكومة قد لجأت على نحو متعمد إلى النصب والخداع حتى تستولى على ممتلكات ليست من حقها).

وفى 3 أغسطس 1991، أى قبل مضى وقت طويل على انتقال كولمان وأسرته إلى معسكر اللاجئين على أطراف مدينة (ترولاهاتان)، تلقى كولمان مكالمة

تليفونية من (دانى كازولارو)، وهو صحفى حر أمريكى الجنسية فى واشنطن. وقد حرص هذا الصحفى إلى التوصل إلى كولمان بعد قراءة شهادة كولمان فى قضية شركة (انزلو).

كان هذا الصحفى - كازولارو - يقوم بتحقيق صحفى معقد عن الأخطبوط، فقد أخبر كولمان عند اتصاله به أنه يربط فى هذا التحقيق بين سرقة برامج PROMIS وبيعها دون ترخيص لحكومات أجنبية وبين فضيحة بنك الاعتماد والتجارة وبين فضيحة إيران كونترا وغير ذلك من الأعمال المريبة، مثل ما سمى (بمفاجأة أكتوبر)، وسأله هذا الصحفى إن كان بإمكانه أن يساعده فى إعداد هذا التحقيق وإن كان بإمكانه أن يدله على أشخاص لديهم مزيد من المعلومات.

شعر كولمان بالانزعاج لتمكن كازولارو من التوصل إلى مكانه بهذه السهولة ومع ذلك قرر كولمان أن ينتهز هذه الفرصة لأن يطلب من كازولارو خدمة فى مقابل التى طلبها، فقد كان كولمان يحاول منذ فترة العثور على (جيمس ماكلوسكى)، وهو محامى الطلاق السريع الذى جنده للعمل لحساب المخابرات العسكرية والذى قد يكون لديه الاستعداد للوقوف إلى جانبه، والذى يبدو أنه قد ترك مكتبه وغادر مدينة (تيمونيوم) بولاية ميريلاند دون أن يترك عنوانه الجديد. وعندما شرح كولمان هذا لكازولارو أشار إلى علاقة ماكلوسكى ببنك التجارة والاعتماد وكذلك وكالات المخابرات الأمريكية عندئذ شكره كازولارو على هذه المعلومات ووعده بأن يرد الجميل بالبحث عن ماكلوسكى والاتصال بكولمان بمجرد أن يحدد مكانه.

وبعد انقضاء تسعة أيام اتصل ايرنست فيتزجيرالد - صديق كولمان بالبنتاجون - ليخبر كولمان أن دانى كازولارو قد وجد مقتولا فى حمام غرفة أحد الفنادق بمدينة (مارتينز بيرج) بولاية فيرجينيا الغربية، وقد وجدت جثته غارقة فى الدماء نتيجة لوجود ١٢ جرحاً قطعيا فى ذراعيه. ولم يعثر على حقيبة أوراقه، ومن بين الأشياء المريبة الأخرى أن شرطة المدينة اعتبرته منتحراً وسمحت بتجهيز الجثة للدفن قبل إخطار أسرته بوفاته كما تم استدعاء إحدى شركات التنظيف لتنظيف الغرفة من سقفها حتى أرضيتها حتى لا يعثر رجال المعمل الجنائى على أيه أدلة مفيدة.

وطبقاً لما قاله أقارب كازولارو وأصدقاؤه، كان كازولارو قد ذهب إلى فيرجينيا الغربية بالرغم من تلقيه تهديدات بالقتل لو أنه ذهب، ولكنه ذهب لمقابلة شخص ما كان قد قابله هناك من قبل، وهو شخص كان كازولارو يعتقد أنه بإمكانه أن يزوده بالحلقات المفقودة في التحقيق الذى كان يقوم باعداده. وكان كل من عرفوا

كازولارو ـ بما فى ذلك آل هاميلتون ومحاميهم اليوت ريتشاردسون ـ مقتنعين بأنه قد قتل لإسكاته.

ارتعد كولمان من شدة وقع هذا الخبر عليه فلو أن الشخص الذى ذهب كازولارو لرؤيته هو ماكلوسكى فمعنى ذلك أن كولمان قد أرسله إلى حتفه. واذا كان كازولارو قد قتل بسبب أشياء عرفها، فمعنى ذلك أن فرصة نجاة كولمان كانت شبه منعدمة لو أنه وقع فى أيدى من اغتالوا كازولارو. شعر كولمان بالرضا أنه هو وماري كلود قد غادرا فى الوقت المناسب، وطلب من فيتزجيرالد أن يقوم بتحرياته فى هذا الأمر، إلا أنه لم يستطع أن يصدق ماكلوسكى ـ أن ذلك الشخص اللطيف الودود ـ له دخل بقتل هذا الصحفى.

إلا أن نتائج التحريات التى قام بها فيتزجيرالد أدت إلى شعور كولمان بمزيد من القلق والانزعاج، فقد قويت احتمالات أن يكون كازولارو قد ذهب للقاء ماكلوسكى عندما وجد المحققون أن ماكلوسكى ـ بعد مغادرته مدينة تيمونيوم ـ قد اشترى مزرعة خيول بالقرب من (شيبردزتاون)، وهى تبعد حوالى ١٥ دقيقة من الفندق الذى قتل فيه كازولارو. كما أن ماكلوسكى لم يره فى المنطقة على مدى عامين رغم وجود رقم تليفون عمل باسمه.

وعندما اتصل كولمان بهذا الرقم من السويد جاءه الرد من المركز النسائى بمدينة مارتينزبيرج حيث ادعى من رد عليه أنهم لم يسمعوا بماكلوسكى من قبل على الإطلاق بعد ذلك بذلت جهود مكثفة للعثور عليه، ولكن دون جدوى. وعلى حد علم كولمان، مازال ماكلوسكى مختفياً حتى هذا اليوم.

وفى 16 أكتوبر 1991 اتصل كولمان باليون ريتشاردسون ليخبره بنتائج هذه التحريات ولكن ريتشاردسون كان خارج البلاد، ولذا تحدث كولمان مع وليام هاميلتون، رئيس شركة (انزلو) بواشنطن.

لم يفاجأ هاميلتون بالمعلومات التى نقلها اليه كولمان، فقد تلقى هاميلتون نفسه (تهديدات بإيذائه شخصياً من عملاء سابقين للمخابرات الأمريكية والإسرائيلية، والذين وجدوا أنفسهم فى موقف حرج بسبب جهوده للكشف عن سرقة الحكومة لبرامج شركة (انزلو).

ولذلك فإن هاميلتون قد قال الآتى فى خطاب أرسله إلى السلطات السويدية تأييداً لطلب كولمان حق اللجوء السياسى :

إننا نؤمن بأن السيد كازولارو قد اغتيل لمنع الكشف عن أدلة تثبت القيام بهذا العمل المحظور. كما أننا نؤمن بأن المكاسب التى تحققت من وراء بيع برامجنا

بطريقة غير مشروعة للدول الأخرى قد استخدمت فى القيام بنشاط استخباراتى وسياسى ألحق الضرر بسمعة نظامنا السياسى ووزارة العدل الأمريكية..

ولذلك فأنا أؤمن بجدية الحديث عن السلامة الشخصية إذا ما بدر هذا الحديث عن شخص مثل السيد كولمان والذى قد تكون بحوزته معلومات من شأنها أن تساعد على كشف المؤامرة الإجرامية المتشعبة التى تغلغلت فى وكالات المخابرات والهيئات الحكومية القائمة بتنفيذ القانون.

أما (ايرنست فيتزجيرالد) ـ عميد الكشافين فى واشنطن ـ فقد ذهب أبعد من ذلك بكثير فى حثه للحكومة السويدية على الاستجابة لطلب كولمان. فقد كتب إلى السلطات السويدية من واقع خبرته على مدى ٢٥ عاماً بالاضطهاد والمضايقات على أيدى رجال الحكومة والتى وصف الكثير منه فى كتابه (البنتاجونيون) THE PENTAGONISTS. كتب يقول :

يتميز ليستر كولمان بالحيوية وحبه للكلام وكراهيته للقيود. وعلى ذلك فمن الممكن أن يكون وجوده سبباً فى إحراج أصحاب النفوذ فى حكومتنا وعالم الأعمال والتجارة فى مجتمعنا أما إذا أصبح كولمان فى عداد الأموات أو إذا صمت أو أودع السجن. فهو حينئذ لن يكون مصدراً للإزعاج، فكثيراً جداً مالقى أناس آخرون فى مثل موقف السيد كولمان حتفهم.

وقد لا أستطيع أن أتنبأ بمستقبل السيد كولمان بدقة فى بلدنا، ولكنى أستطيع أن أنقل إليكم آراء عملاء المخابرات الأمريكية السابقين والذين تعاملت معهم فى مواقف مماثلة وهؤلاء ـ سواء كانوا على حق أو على باطل ـ يؤمنون بأنهم لايمكن أن يبقوا على قيد الحياة لو أنهم سجنوا فى أحد سجوننا، فالظروف فى هذه السجون قاسية جداً وليس السجناء المحكوم عليهم بأحكام طويلة فى حاجة لأن يكون لديهم دوافع محددة وقوية لكى يرتكبوا أفعالاً يصعب أن يتصورها معظم البشر.

هذا الخوف الحقيقى منتشر بين عملاء المخابرات للحد الذى يجعلهم فى معظم الأوقات يفضلون الصمت على السجن. ومن الأساليب التى تتبعها وكالات المخابرات فى مثل هذه الظروف أن تدفع عملاءها السابقين إلى الاعتراف بأنهم مذنبون بعد الدخول فى مساومات معهم حتى يصدر على الواحد منهم عدد من الأحكام مع وقف تنفيذها، وهى أحكام تصدر عليه لإدانته بعدد من المخالفات التى كان يدعى بأن الوكالة كانت ترتكبها كجزء من مهامها الرسمية، وهكذا فإن

العملاء السابقين يقومون بذنبهم تجنباً لإرسالهم إلى السجن ولكنهم لابد وأن يلتزموا الصمت خوفاً من أن يؤدي الكلام أو الكتابة عن جرائم حكومتهم إلى إلغاء وقف تنفيذ الأحكام الصادرة عليهم ثم إيداعهم السجون مما يجعلهم معرضين لما هو سائد بها من عنف، مما قد يدفعهم للمحاكمة فى قضايا جديدة.

وأود أن أوضح أنه ليس من الضرورى أن يحكم على السيد كولمان حتى يلقى به فى السجن ففى هذه المرحلة من النزاع الدائر بينه وبين الحكومة الفيدرالية، ليس من المحتمل أن توافق المحاكم الأمريكية على الإفراج مؤقتاً عنه بكفالة، ولذلك فمن المحتمل جداً أن يحبس حتى يحين موعد محاكمته.

بعد إلقاء القبض على كولمان بهذه التهمة التى كان من الواضح أنها ملفقة، لم تكن هذه المخاوف بعيدة عن تفكير كولمان، ولم يحدث منذ ذلك الحين ما يساعد على تبديد تلك المخاوف، فلا ساعد على تبديدها البرنامج الذى كشف ستيفين ايمرسون من خلاله عن شخصية كولمان على شبكة CNN، ولا ساعد على تبديدها لجوء الحكومة مؤخراً إلى اعتباره هارباً من العدالة.

وبهذا انتهى ما كان قد بقي لديه من أمل فى أن يبرىء نفسه فى يوم من الأيام أمام المحاكم الأمريكية، وقد وضح كولمان هذه النقطة فى طلب آخر تقدم به للسلطات السويدية استكمالاً لطلبه الأول.

رغم غرابة هذا القول، يوجد داخل الحكومة الأمريكية عناصر لديها الدافع والقدرة على تنفيذ (عقوبات) سرية، مثل وفاة السيد كازولارو واختفاء السيد ماكلوسكى. وكنت على دراية بهذه الأمور من واقع خبرتى الشخصية أثناء وجودى فى لبنان، فقد كنت أجمع معلومات تجسسية كانت تؤدى إلى أن يصبح بعض الأفراد أهدافا لمثل تلك العقوبات لأن الحكومة الأمريكية كانت تعتبرهم أعداء للمصالح الأمريكية.

ولا أشك فى أننى قد جاء دورى لأن أصبح هدفاً وهذه القناعة وصلت إليها فى حضور شركائى القدامى الذين قتلوا وكذلك مقتل السيد كازولارو. ولذلك فلو أننى عدت إلى الولايات المتحدة، فسوف أسجن ويكاد يكون من المؤكد أننى سوف أقتل إذا ما سجنت فقد أذاعت إدارة مكافحة المخدرات على الملأ أنني كنت مرشداً لها، هناك حوالى مليون ونصف مليون شخص فى السجون الأمريكية أدينوا بجرائم تتعلق بالإتجار فى المخدرات. ولذلك فأنا أشعر بخوف حقيقى له مايبرره على حياتى. ففى عام 1990 لقى 243 سجيناً مصرعهم داخل السجون الأمريكية.

فى قبضة الأخطبوط

كان كولمان دائم القلق بسبب أشياء من هذا القبيل، ولذلك لم يعد قادراً على أن يقرر هل من الأفضل من أجل سلامته هو وأسرته أن يتواروا عن الأعين أم أن يلجأوا إلى عكس ذلك. وحيث أنه لم يعد هناك من يتتبع خطاه، وحيث أنه ليس من الصعب العثور عليه ـ كما اتضح من سهولة وصول كازولارو اليه ـ فقد شعر كولمان أنه من الأفضل أن لا يتوارى عن الأعين، فهذا من شأنه أن يساعد على سرعة وسهولة اكتشاف إصابته بأى أذى، كأن يقع له (حادث) مثلاً أن يختفى فى ظروف غامضة. ولكن الشرطة السويدية وسلطات الهجرة والجنسية كانوا حريصين على أن لا يصبح كولمان محطاً للأنظار. وفى نهاية الأمر حاول كولمان التوصل إلى حل وسط، وذلك بأن يستجيب لطلبات وسائل الإعلام لإجراء الأحاديث الصحفية معه دون أن يشجعهم على ذلك.

إلا أن وسائل الإعلام لم تكن فى حاجة لأن يشجعها كولمان على الاهتمام به، ولا سيما بعد حديث أدلى به إلى (مايكل ايفانز) الصحفى بجريدة (التايمز)، فقد نشرت الصحيفة مقالة فى 22 يوليو 1990 تعبر تعبيرا قويا ومؤثرا عما كان لدى كولمان من مدلولات. ونتيجة لذلك توافد العديد من الصحفيين إلى السويد لإجراء أحاديث أخرى معه ومن بين هؤلاء (روى روان) الصحفى بمجلة تايم، وكان بصحبته جوفال أفيف.

كانت هذه أول مرة يلتقى فيها كولمان مع جوفال أفيف، وكانت أول مرة يرى فيها تقرير أنتر فور. وعند حديثه مع روان التزم كولمان إلى حد كبير بما جاء بشهادته الخطية التى عرضت بالمحكمة من قبل. وقد سعد كولمان كثيرا بحديثه مع روان فهو شخصية لها احترامها لدى جميع العاملين فى المهنة التى تركها روان فيما بعد. حاول كولمان أن يفيد روان إلى أقصى حد يمكن سمحت به ظروفه فى ذلك الحين، دون أن يكون لديه أدنى فكرة عن الضجة التى ستحدثها مقالة الغلاف التى ستنشرها مجلة تايم عن طائرة (بان امريكان) الرحلة 103 بعد هذا اللقاء ببضعة شهور.

إلا أن كولمان اكتشف فى ديسمبر 1991 بعض ما يمكن أن ينحدر اليه الأخطبوط. ففى عدد أكتوبر/ نوفمبر من مجلة (غير سرى) UNCLASSIFIED وهى مجلة تصدر كل شهرين عن اتحاد خريجى الأمن القومى، نشر محررها (ديفيد ماكمايكل) مقالة عن النفوذ المتزايد لوزارة الدفاع داخل وكالات المخابرات الأمريكية، مستشهدا بما رواه كولمان عن المخابرات العسكرية الأمريكية.

أثارت هذه المقالة اهتمام (رون مارتس)، الصحفى بجريدة (الانتا جورنال كونستيتيوشن) والذى زار قبرص وبصحبته (لويد بيركيت) وعندئذ عهد مايكل هيرلى بهما إلى كولمان. وكانا قد ذهبا إلى قبرص فى ضيافة إدارة مكافحة المخدرات. كان من الواضح أن (مارتس) لا يؤمن بوجهة نظر مجلة (غير سرى) القائلة بأن (الأعمال السرية تضر أكثر مما تنفع وإنها لا تتفق والمصالح القومية للولايات المتحدة... وأنها تلحق الضرر بالحريات المدنية... كما أنها تفسد حرية الصحافة. ولذلك فقد أرسل إلى ماكمايكل خطابا استهله بقوله:

عزيزى ديفيد

هذا الخطاب ليس للنشر ولكن بإمكانك أن تستخدم ما به من معلومات تبعا لما تراه مناسبا.

بطبيعة الحال يمكن التكهن برد فعل (مارتس) لو أن (ماكمايكل) هو الذى أرسل هذا الخطاب إليه واستهله على هذا النحو. انتقل مارتس بعد هذه المقدمة إلى الزعم بأن كولمان قد اتصل (بمساعده الأول) فى عام 1987 (ولكنه لم يحدد اسمه) وعرض عليه خدماته فى مقابل مبلغ من المال صغير نسبيا كى يقوم كولمان بتزويدهم بالمعلومات واتخاذ الترتيبات وتقديم المساعدات اللازمة أثناء زيارة كانوا يعتزمون القيام بها لقبرص لإجراء تحقيق عن تهرب المخدرات اللبنانية.

وأضاف مارتس أن (ليستر كان يقيم فى قبرص فى ذلك الوقت) وكذلك (جعلنا نعتقد أنه كان يعمل مرشدا لحساب إدارة مكافحة المخدرات..) ولذلك وافق مارتس على اقتراح كولمان. وأضاف مارتس أنه عند وصولهما إلى قبرص وجد أن (ليستر كولمان لم يكن سوى صحفى حر لا مانع لديه من أن يفعل أى شىء كى يحصل على المال من أى مكان ومن أى شخص، بما فى ذلك أنا شخصيا. ولم تكن لديه أية علاقات مع الشرطة القبرصية أو فرق مكافحة المخدرات القبرصية، ولم تكن لديه أية علاقات مع الشرطة الفيدرالية الألمانية، فلم يكن لديه إلا علاقات ثانوية مع إدارة مكافحة المخدرات باعتباره (استشارى غير رسمى.... من قبل الاتصالات اللاسلكية).

وأضاف مارتس أنه اكتشف بعد مضى عدة شهور أن كولمان (قد سرق بعض الصور التى كنت قد التقطها لحادث إرهابى أدى إلى تفجير إحدى السيارات فى نيقوسيا) وأنه قد باع تلك الصور إلى مجلة SOLDIER OF FORTUNE (سولدير أوف فورتشن) باسم (كولين فوركس). وبعد ذلك علمت أن الشرطة

القبرصية كانت تبحث عنه لأنه غادر قبرص دون أن يسدد فواتير تليفونية بمبالغ كبيرة ودون أن يسدد إيجار الشقة التى كان يقيم فيها فى نيقوسيا).

وعند انتقاله إلى صلب الموضوع قال مارتس: (ومنذ ذلك الحين يحاول ليستر أن يضع نفسه وسط عدد من الأحداث العالمية، ولاسيما تفجير طائرة (بان امريكان) فوق لوكربى. **ونظرا لوجود خصومة قديمة بين ليستر وإدارة مكافحة المخدرات الأمريكية فى قبرص، فقد أقنع شبكة ABC وكذلك (بيير سالينجر) أن إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية فى قبرص مسئولة عن تفجير طائرة (بان امريكان) لأنها كانت تدير عملية خداعية الغرض منها الإيقاع بتجار المخدرات ولذلك كانت تسمح بوضع الأمتعة بالطائرة دون تفتيشها** صدقت شبكة ABC هذه القصة، على ما يبدو استنادا إلى معلومات ليستر إلى حد كبير، ولكن هذه القصة أثيرت حولها الشكوك منذ ذلك الحين حتى فقدت مصداقيتها تماما.

وفيما بعد اكتشفت أن وكالة المخابرات العسكرية لم تسمع لليستر كولمان فى يوم من الأيام ولا بكوين فوكس. والذى أخبرنى بذلك ضابط من أصحاب الرتب العالية بالوكالة ومازال بالخدمة منذ 25 عاما تقلد أثناءها عددا من المراكز، وهو رجل أثق به، وقد أعطانى هذه المعلومات كخدمة شخصية لى...

إن المعلومات التى أعطاها لكم والتى تدور حول لجوئه إلى الحياة فى المنفى بسبب خصومة بين المخابرات العسكرية وإدارة مكافحة المخدرات هذه المعلومات غير صحيحة بالمرة. قد تكون هناك خصومة بين المخابرات العسكرية وإدارة مكافحة المخدرات، ولكن الشىء المؤكد أن تلك الخصومة ليست بسبب ليستر كولمان.

فكولمان فى السويد لأن مكتب التحقيقات الفيدرالى يطارده بسبب عملية تزوير قام بها فى طلب تقدم به للحصول على جواز سفر وبسبب انتحاله شخصية عميل فيدرالى. وإذا كنت تود الحصول على مزيد من المعلومات عن ليستر، اقترح عليك أن تتصل بمايكل هيرلى بإدارة مكافحة المخدرات فى سياتل (2006-553-5443).

فمن واقع خبرتى معه أستطيع أن أقول أنه من النادر على الاطلاق أن لايكون منتحلا شخصية أو أخرى فى أى وقت تلقاه.

المخلص

رون ماتس

وعملاً بنصيحة مارتس لم يقم (ماكمايكل) بنشر الخطاب والشئ الوحيد الذى رأى أن هذه المعلومات كانت جديرة به هو أن يرسلها إلى كولمان فى السويد.

قام كولمان بكتابة رد على خطاب مارتس يفند فيه الخطاب نقطة نقطة كى يرسله إلى (ماكمايكل) ليقوم بدوره بإرساله إلى مارتس. اتضح فيما بعد أن كتابته لهذا الرد قد اكسبته خبرة فى التعامل مع نوعية الكتابات التى أصبح يتعامل معها بكثرة فيما بعد. كان من الواضح أنه ليس من المحتمل أن يتجشم مارتس عناء كتابة خطاب من صفحتين مع ترك الحد الأدنى من الفراغ بين السطور بسبب رغبته الصادقة فى حماية أحد زملائه الصحفيين إلا أنه كان من الواضح أيضاً أنه لم يحصل على معلومات صحيحة.

فعلى سبيل المثال، ورد بشهادة هيرلى ذاته أن كولمان كان على صلة بإدارة مكافحة المخدرات، فقد وصفه هيرلى (على غير الحقيقة) على أنه ناقل مرشد . أما الضابط (صاحب الرتبة العالية) بوكالة المخابرات العسكرية الذى أخبر مارتس أن الوكالة لم تسمع مطلقاً عن شخص باسم ليستر كولمان، فقد كان عليه أن يستعلم من الكولونيل (بازين) أولاً.

لكن كان من الواضح أن هجوم مارتس على كولمان كان يتبع نمطاً معيناً، وهو نمط تكرر بعد ذلك. ويعتمد هذا النمط فى الهجوم على التقليل من شأنه بحيث يبدو وكأنه نصاب يمارس النصب على هامش الأحداث، ثم تنهال الاتهامات التى تصفه بعدم الأمانة والحقارة.

وفى رده على خطاب مارتس الذى أرسله كولمان إلى (ماكمايكل)، قال كولمان :

لست أدرى من أين أبدأ. المهم أننى لم اتصل أنا بهما. هما اللذان جاء إلى كى أساعدهما فى الإعداد لرحلتهما إلى قبرص. ولم أكن قد قابلت مارتس قبل مجيئه للقائى فى مكتبى فى جامعة الباما. فقد عينتنى المخابرات العسكرية هناك فى وظيفة مدير شئون الباحثين الدوليين الزائرين وذلك حتى ينتهي فصل الشتاء فأقوم بمهمة جديدة.

معنى ذلك أننى بالتأكيد لم أكن موجوداً فى قبرص عندما قابلتهما لأول مرة، فقد كنت أعيش فى بيرمنجهام بولاية الباما.

كما أن قول مارتس أنه دفع لى أجرا، قول مضحك إلى حد ما، فالمبلغ الوحيد الذى دفعه لى كان نظير مكالمات تليفونية أجراها من مسكنى الحكومى

عندما كنا فى قبرص فى ربيع عام 1988 وقد سلمت هذا المبلغ إلى وكالة المخابرات العسكرية عملاً بالأوامر المعتادة التى كنت أعرفها. بطبيعة الحال لم يكن مارتس يعرف أنى فعلت ذلك، واعتقد أننى ينبغى أن آخذ وصفه لى بأنى كنت مجرد صحفى حر يسعى إلى جمع المال بغض النظر عن الوسيلة على أنه مدح لا ذم، فمعنى ذلك أننى اتقنت دورى كعميل سرى ومع ذلك لست أدرى كيف وجد ذلك منسجماً مع العمل الذى كنت أقوم به لحساب إدارة المخدرات ومع العمل الذى كنت أقوم به لهيئة فلبرايت كمدير للباحثين الدوليين الزائرين.

أما فيما يتعلق بسرقة صوره، فإن (لويد بيركيت) قد أعطانى - أقول (أعطانى) - مجموعة من خمس صور من أحد الأفلام التى قام بتحميضها فى لارناكا عندما كان مارتس فى رحلة سياحية مع زوجته فى مصر. على أى حال لم يكن هناك داع لأن يعطينى الصور، فالمعمل الذى قام بتحميض فيلمه لديه كان يقوم بتحميض جميع الأفلام التى كانت إدارة مكافحة المخدرات تقوم بتصويرها فى قبرص وجرت عادة العاملين بهذا المعمل على طبع نسخة من جميع الأفلام التى كانوا يرون أنها من الممكن أن تفيد (مايكل هيرلى).

كما أنى لم أبع تلك الصور لمجلة (سولدير أوف فورتشن)، فالمقالة التى نشرت بها باسم كولين فوكس كتبها (مايكل ثيودولاس) وهو أحد أصدقاء هيرلى المقربين وكان أحد الكتاب بمجلة (سايبرس لايف) والتى نشرت المقالة بها أيضاً. أما الشئ الوحيد الذى قدمته لمجلة سولدير أوف فورتشن فقد كان فى عام 1987، وكان ذلك عبارة عن مقالة كانت مجرد إعادة صياغة شبه حرفية لمقالة كانت قد ظهرت فى الأوبزيرفر فى ديسمبر 1986، بعنوان (الحلقة اللبنانية)، وقمت بإعادة صياغة تلك المقالة بناء على تعليمات هيرلى ويؤسفنى أني قمت بهذا العمل.

ويستمر الخطاب هكذا حتى نهايته : أكاذيب تتلوها أكاذيب. فلم أغادر قبرص دون دفع فواتير التليفون أو الإيجار، فقد كنا نسكن فى مسكن حكومى ومعنى هذا أن السفارة هى التى تحملت التكاليف. وإذا كانت الشرطة القبرصية تبحث عنى فكان بإمكانهم العثور على عندما عدت إلى نيقوسيا باسمى الحقيقى فى مايو 1991 فى طريقى إلى السويد. ولذلك فأنا لا أعرف من أين جاء مارتس بهذه المعلومات. وما هى حكاية انتحالى لشخصية عميل فيدرالى؟ فهذه نكتة جديدة ؟

فمن الواضح أن مارتس - قبل كتابة خطابه - لم يقرأ واحداً من المستندات القضائية المتعلقة بقضية (بان امريكان) أو المستندات المتعلقة بتهمة التزوير

الملفقة، فلو أنه فعل ذلك لعرف أن إدارة مكافحة المخدرات قد اعترفت بأننى كنت استشارياً متعاقداً أعمل لحسابها وأن المخابرات العسكرية اعترفت كذلك بأنى كنت أعمل لحسابهم فى نفس الوقت.

وإذا كان مارتس يؤمن بصدق أننى أقحم نفسى على قضية طائرة (بان امريكان) على أمل أن احقق بعض المكاسب، فلابد أن أحدنا قد أصابه الجنون.

ولاعجب أن مارتس كان يرى أن خطابه لم يكن صالحاً للنشر. فهناك عدد من المراسلين الذين أعرفهم والذين يرتزقون من كتابة التقارير عن تجارة المخدرات وهى تقارير تقتضى أن يتنقلوا من مكان إلي مكان آخر فى العالم وهم يرتدون البدل السفارى. أما مارتس فلم يكن يفعل ذلك، فعندما كان يود أن يحقق سبقاً صحفياً طيباً، كان يلجأ إلى إدارة مكافحة المخدرات.

ربما كان من قبيل المصادفة أن هذه المحاولة لتلطيخ سمعة كولمان داخل مجتمع وكالات المخابرات الأمريكية قد وقعت فور عدم موافقة القاضى بلات على رفض قضية الطرف الثالث المرفوعة من قبل (بان امريكان) فى نيويورك، أى بعد أن أدى خداع الحكومة للقاضى موران فى شيكاغو إلى إصدار إذن بالقبض على كولمان باعتباره هارباً من العدالة، وبعد مقتل دانى كازولارو وهو يتتبع خيطاً دله إليه كولمان، ولكن لم يكن هناك من شك فى وجود صلة بين المقالة التى نشرتها مجلة تايم فى 27 إبريل 1992، وبين الهجوم الضارى الذى تعرض له كولمان بمجرد انتهاء القضية المدنية التى كانت مرفوعة ضد شركة (بان امريكان) استهل (كريستوفر بايرون) هذا الهجوم بالنيابة عن الحكومة فى عدد 31 أغسطس من مجلة (نيويورك).

كان بايرون يعمل من قبل بمجلة (فوربز) وقد وجد أن مقالة (روى روان) عن طائرة (بان امريكان) مجرد (مجموعة من الادعاءات والأقوال الغامضة المتداخلة) والتى جاءت كتابتها نتيجة لقدرة كولمان على (النصب علي وسائل الإعلام) ثم وجه بايرون انتقادات مشابهة إلى برايان روس (شبكة NBC) وبيير سالينجر (شبكة ABC) وبعد ذلك قال : (أما الوسيلة التى رددت أقاويل كولمان أكثر من غيرها فهى غلاف مجلة تايم).

كان من المنطقى أن يعيش شخص لديه هذه الموهبة غير العادية على الخداع حياة مرفهة فى جنوب فرنسا بدلاً من أن تعتمد قوته على كرم الحكومة السويدية، ولكن بايرون كان أكثر جدية وصرامة من باقى زملائه فى حقل الإعلام.

فقال بايرون (خدعت مجلة تايم بادعاء كولمان الغريب بأن إدارة مكافحة المخدرات كانت متورطة فى كارثة طائرة (بان امريكان)، فجعلت مجلة تايم هذا الادعاء فكرتها الأساسية وجعلت كولمان المصدر الأساسى للأدلة التى ساقتها، وهذا ما اتضح من خلال التحقيق الذى نشرته المجلة).

لم يشعر بايرون أنه كان من الضرورى أن يشرح لنا لماذا لم ينخدع هو أيضاً كما انخدع الآخرون، كما أنه لم يقل لنا لماذا حاول كولمان أن يخدع أحداً دون أن يكون هناك دافع مادى لمحاولته لم يكن بايرون فى حاجة لأن يفعل ذلك، فقد انكشف المخطط عندما وصف كولمان بأنه (المصدر الأساسى للأدلة)، وبذلك اتضح أنه قد قبل الرواية التى حاكها آخرون، وهذا ما أصر عليه (روس) و(سالينجر) و(روان).

بعد ذلك اتهم (بايرون) كولمان وجوفال افيف بالتواطؤ فى بيع تقرير اترفور - الذى فقد مصداقيته - إلى مجلة تايم، بل اتهمها بشئ أغرب من ذلك، وهو أنهما قد تآمرا مع محامى (بان امريكان) للتأثير على قضية المسئولية المدنية. فقال أنهم (قد تعاونوا - أو عمل كل منهم على حده - من أجل نشر وجهة نظرهم فى مجلة تايم). قال بايرون هذا دون أن ينسب دوافع بذيئة إلى محام شهير مثل شونس.

فى الواقع لم تكن هناك فرصة كبيرة لحدوث تواطؤ بين كولمان (وبان امريكان)، فبان امريكان كانت قد استغنت عن خدمات افيف قبل مايقرب من عامين من صدور المقالة، ومن ناحية أخرى لم يلتق كولمان بأفيف للمرة الأولى إلا بعد إدلاءته بشهادته الخطية بحوالى ستة أشهر. كما أن كولمان لم يوافق، ولا يزال لا يوافق على قول افيف وروان بأن وحدة خارجة عن طوع المخابرات المركزية الامريكية هى التى كانت صاحبة المسئولية الأساسية فى وصول القنبلة إلى طائرة (بان امريكان). إلا أن بايرون قال متسائلاً : كيف وقعت تايم إلى هذا الحد فى هذا المأزق؟ والإجابة على هذا السؤال هى أن السبب فى ذلك هو (مايكل شيفر) وهو مصور تليفزيونى شاب بشبكة الإذاعة المسيحية - عمل لحساب كولمان لمدة ستة أشهر فى بيروت عام 1985 وأصبح وكيله عند عقد قرانه فى ذلك الحين..).

كان شيفر يعرف فى ذلك الحين باسم (مايكل فرانكس) وكانت قد ارسلته إلى بيروت شركة الخدمات الصحفية لما وراء البحار المحدودة وهى شركة من (الاستشاريين) كانوا على صلة وثيقة بأوليفر نورث ومدير وكالة المخابرات المركزية وليام كيسى ومنظمة الكونترا في نيكاراجوا. وكان هذا (المصور التليفزيونى الشاب) قد قضى معظم وقته فى بيروت يحارب فى صف الميليشيات

المسيحية اليمينية المتطرفة، وعندما وقع على عقد زواج كولمان كشاهد للزواج فقد وقع باسم (مايكل فرانكس).

وعندما علم كولمان فيما بعد من محامى (بان امريكان) أن الشخص الغامض المسمى ديفيد لفجوى ـ والذى أخبر الايرانيين بأمر عملاء المخابرات الأمريكية الذين كانوا يعتزمون السفر على متن طائرة (بان امريكان) الرحلة رقم 103 ـ عندما علم أنه كان ايضاً يعرف باسم (مايكل فرانكس)، أعطى كولمان لشونس صورة فوترغرافية لذلك الشخص الذى شهد على عقد زواجه، وكانت تلك الصورة هى التى نشرت فى مجلة تايم فيما بعد باعتبارها صورة ديفيد لفجوى، (وهو شخص يعتقد أنه كان عميلاً مزدوجاً للولايات المتحدة وايران).

(نفس الصورة استعملها شيفر فى أوراق اعتماده الصحفية المزورة باعتباره أحد العاملين بشبكة CBN، وهى الأوراق التى قدمها شيفر فيما بعد فى محاولة منه للتغطية على خطئه عندما نسى ووقع على عقد زواج كولمان باسم (فرانكس) وهو الاسم الذى استخدمه فى لبنان عام 1985، قبل أن يعرف أن هذا الاسم كان أحد الأسماء المستعارة لنفس الشخص (المسمى ديفيد لفجوى).

وقال بايرون نقلاً عن ستيفين ايمرسون مراسل التحقيقات بشبكة CNN (هذا الموضوع بالكامل يعد فضيحة).

فقد اخبره ايمرسون أنه اطلع على ملف كولمان لدى إدارة مكافحة المخدرات (وربما لم يكن ايمرسون يدرك أن وجود هذا الملف كان دليلاً بديهياً كافياً لإثبات جريمة الحكومة بل كان دليلاً على فشل كل من كولمان (وبان امريكان) فى تقديمه إلى المحكمة عن طريق الانذارات القضائية). قال : (هناك أدلة ساحقة تؤكد أن هذا الرجل قد نسج الرواية التى تقول أنه شارك فى عمليات سرية لم تحدث مطلقاً).

لم يكن هذا إلا دليلاً على شئ واحد، وهو عدم قدرة ايمرسون على التعبير عن أفكاره بوضوح، ولذلك عمد بايرون إلى توضيح ملاحظات ايمرسون بتقديم وصف لأنشطة كولمان فى مجال المخابرات بطريقة يتضح منها أنه يتشكك فيما يرويه من وقائع وهو وصف يريدنا بايرون أن نعتبره مبنياً على ادعاءات ومزاعم كولمان ذاته، ولكنه فى الواقع وصف يتألف من عناصر متنافرة جمعت بحيث تثبت زعم بايرون وايمرسون وإدارة مكافحة المخدرات بأن رواية مجلة تايم وافيف وكولمان كانت عملاً تواطئياً تم تدبيره والإعداد له سلفاً حتى تتنصل (بان أمريكان) من مسئوليتها عن الحادث.

ولذلك فان بايرون يقول : (هذا مايقوله كولمان، واليك مايقوله الآخرون عنه). وهنا يستشهد بايرون بأقوال ثمانية أشخاص يقول أنهم يعرفون كولمان (معرفة شخصية ويستطيعون الحكم على شخصيته)، وعلى رأسهم (لويد بيركيت) وهو أحد أصدقاء (مايكل فرانكس/ شيفر) و(المساعد الأول) لرون مارتس، والذى حتى ذلك الحين لم يساهم فى الحملة الموجهة ضد كولمان مساهمة مباشرة.

وصف بايرون بيركيت على أنه مراسل بجريدة (اتلانتا جورنال كونستيتيوشن) واستشهد بايرون بقوله أن (ليستر كولمان أكبر نصاب رأيته فى حياتى، فقد استولى بالخديعة على 2000 دولار منا ولم يف على الاطلاق بشئ وعدنا به. كما أنه سرق بعض الصور منى ومن شريكى وباعها لمجلة (سولدير اوف فورتشن) فهو شخص مزيف، ولا أصدق كلمة واحدة مما يقوله فى أى موضوع).

إلا أنه من الواضح أن بيركيت إنسان متسامح، ففى موضع لاحق من المقالة يقول بيرون أن (بيركيت ظل على صلة بكولمان فيما بعد)، ومن الواضح أنهما ظلا صديقين، حيث أن بايرون يقول أن كولمان اتصل ببيركيت فى يونيو 1990 ليخبره (فى هيستيريا) أنه قد قبض عليه فى تهمة تتعلق بجواز سفر استصدره وأنه واثق من أن هيرلى (هو الذى دبر هذه التهمة) (وهذا من الواضح أنه لايصلح كرد فعل مقنع يصدر عن شخص يقر بذنبه).

وبعد بيركيت حان دور (توم سيلزيوسكى) فى شن هجومه على كولمان، وهو المحرر التنفيذى بمجلة (سولدير أوف فورتشن) والذى قال أن كولمان قد كتب مقالتين لنشرهما فى المجلة باسم مستعار هو (كولين فوكس) وانه كان مديناً للمجلة بألف دولار تسلمها فى مقابل مقالة ثالثة لم يكتبها.

كان كولمان قد رد على هذه الاتهامات من قبل، كما رد على اتهام بيركيت له عندما وجه مارتس نفس الاتهام اليه، ولكن من الواضح أنهم لم يستوعبوا رده على هذا الاتهام فقد أعد كولمان أول مقالة نشرت بالمجلة باسم (كولين فوكس) فى عام 1987، ثم تنازل عن هذا الاسم المستعار لصحفى آخر من بين أصدقاء هيرلى.

أما الثالث فى إطلاق النار على كولمان فكان هيرلى شخصياً والذى خرج عن نص البيان الذى أدلى به فى المحكمة فقد وصف كولمان هذه المرة بأنه (مرشد سرى غير متفرغ) كان قد (سرق 5500 دولار من أحد مصادره الثانوية. ثم طاردته الشرطة القبرصية عندما احتال على مالك المنزل الذى كان يقطن فيه، كما سرق

بعض ملفات إدارة مكافحة المخدرات وباعها إلى مجلة (سولدير أوف فورتشن). كما تحدث كولمان عن مرشدى إدارة مكافحة المخدرات فى مجلة تايم مما أدى إلى الكشف عنهم.

هذه الاتهامات اتهامات وضيعة جديرة بالازدراء. فأولاً الذى طلب هذا المبلغ هو مصور تليفزيونى كان موظفاً بشركة إخبارية تليفزيونية مقرها لندن كان قد صور فيلما لحساب إدارة مكافحة المخدرات مستخدماً معدات شركته أثناء قيامه بعمله الرسمى وبذلك أراد أن يدفع لها مرتين فرفض كولمان إعطاءه هذا المبلغ.

ثانياً : يقول هيرلى أن كولمان قد احتال على مالك المنزل ويبدو أنه يقصد أن كولمان لم يسدد فواتير التليفون التى لم يدفعها كولمان عندما غادر قبرص عائداً إلى الولايات المتحدة.

ثالثاً : هذه أول مرة يذكر فيها أن بعض ملفات إدارة مكافحة المخدرات قد سرقت، وهى تهمه أخطر بكثير من تهمة التزوير فى أوراق جواز السفر، ولاسيما إذا بيعت تلك الملفات إلى المجلة، وهى جريمة فيدرالية بالنسبة للبائع والمشترى.

رابعاً: فيما يتعلق بالكشف عن مرشدى إدارة مكافحة المخدرات فى المقالة التى نشرتها مجلة تايم، فإن الشخص الوحيد الذى ذكر اسمه الحقيقى هو ابراهيم الجور وهى (جريمة) ارتكبها أيضاً بايرون وجدير بالذكر أن الجور قد اختفى عن الانظار منذ وقوع كارثة الطائرة وذلك بلا شك لأنه كان يعرف أكثر من اللازم عن شحنات المخدرات التى كانت تقوم إدارة مكافحة المخدرات بنقلها من قبرص.

وبعد هيرلى جاء (بيتر شوايتسر) المذيع بشبكة CBN، للأخبار، والذى قال أن كولمان قد نصب على إدارة الأخبار الأجنبية بالشبكة وجعلهم يوافقون أن يصاحب شواتسر وفريقه عندما ذهبوا إلى المملكة العربية السعودية (لتغطية شعائر الحج عام 1984.. ولاشك أنه كان لطيفاً جداً، ولكنه كان بلا فائدة ولم تكن لديه خبرة ذات قيمة. ولم يكد يتحدث العربية ولا أى شئ من هذا القبيل).

ومن الواضح أن ذاكرة شوايتسر قد بدأت تخونه. فقد قام بتغطية شعائر الحج عام .... وليس فى عام 1985، وهو قابع فى غرفته بالفندق تجنباً للمشاكل بينما كان كولمان يكافح ـ باللغة العربية ـ مع المسئولين بوزارة الإعلام السعودية لإنقاذ أفلام الفيديو التى صورها فريق من رجال الرقابة.

قال كولمان رداً على ذلك فى خطاب أرسله إلى مجلة نيويورك ليدفع عن نفسه هذا الاتهام (ولكن المجلة لم تنشره ولا هى أقرت بوصوله) : (القول بأنى

لاأتحدث العربية كيف تصدقه زوجتي وأسرتها وأصدقائى الكثيرون والجهة التى أعمل لديها الآن فى وظيفة مترجم عربى غير متفرغ ؟).

ثم جاء الدور على متحدث باسم جامعة الباما، فادعى أن كولمان قد عين في وظيفة مساعد مدير شئون الطلبة الوافدين (ولكنه بعد شهرين) ترك العمل، ففصلناه. (ثم اكتشفوا أنه قد أخذ معه عدداً من طلبات الحصول على تأشيرات طلابية، ولذلك (لجأت الجامعة إلى إلغاء جميع التأشيرات التى أصدرها).

فيما عدا واحدة، فتعيين كولمان كان من ترتيب المخابرات العسكرية منذ البداية، وذلك لتحقيق غرضين : حتى ينشغل بتأدية عمل ما استعداداً لقيامه بمهمة جديدة بعد انقضاء فصل الشتاء، وكذلك حتى يتمكن من إحضار جورج السورى بتأشيرة طلابية. وليس من المتوقع أن تكون المخابرات العسكرية قد أسرت بهذا للمتحدث باسم الجامعة، ذلك الشخص الذى يعرف اسمه.

وتلاه متحدث آخر غير معروف الاسم يتحدث بالنيابة عن جامعة (اوبيرن) بمدينة مونتجومرى بولاية الباما، والذى أعلن، (لم يعمل بالجامعة فى يوم من الأيام شخص باسم ليسر كولمان).

بطبيعة الحال لم يعمل كولمان فى مقر الجامعة بمونتجومرى، ولكنه عمل بالحرم الرئيسى للجامعة فى (اوبيرن) بولاية الباما، فقد اتخذت المخابرات العسكرية الترتيبات اللازمة لتعيينه فى وظيفة معيد بقسم العلوم السياسية. (ونشرت الصحيفة التى تصدرها تلك المدينة مقالة فى ذلك الحين عن محاضرة ألقاها كولمان عن الأوضاع السياسية فى الشرق الأوسط كما نشرت صورته أيضا). كما التحق بكلية الدراسات العليا فى 23 ديسمبر 1986 ويتضح من سجلات الجامعة - إذا لم تكن قد اتلفت بعد - أنه عندما وصل إلى قبرص فى فبراير 1987، معاراً إلى إدارة مكافحة المخدرات كان فى ذلك الحين مسجلاً فى مقرر دراسى بعنوان (بحث الأطروحة). (ربما كان السبب فى عدم فهم المتحدث لحقيقة الأمور هو أن كولمان كان يتلقى راتبه من المخابرات العسكرية عندما كان بالجامعة وليس من الجامعة ذاتها).

نفس المشكلة وقع فيها المتحدث التالى، وهو أيضاً مجهول الهوية، وهو المتحدث باسم الأكاديمية الوطنية للمخابرات ومقرها (فورت لودرديل)، فقد قال هذا المتحدث : ·لقد عمل هذا لمدة أحد عشر يوماً فى أكتوبر 1988 بوظيفة محرر فيديو. وهذا كل ما أعرفه).

فى الحقيقة لم يعمل كولمان هناك فى 1988 وإنما فى 1987 عينته المخابرات العسكرية فى الأكاديمية فى مهمة استغرقت ستة أسابيع، وكان بحوزته تذكار يثبت ذلك ، وهو تصريح الدخول إلى مبنى الأكاديمية ويقول هذا التصريح أن كولمان كان : (مدير عمليات الفيديو) . كما أنه لايعرف كيف يقوم بتحرير الفيديو.

وأخيراً وليس آخراً يستشهد بايرون بمتحدث آخر مجهول الاسم أيضاً، ويتحدث باسم جمعية الكشافة الأمريكية، فقال : (لقد عمل هنا فى العلاقات العامة. ولنقل أنه قد ترك العمل، فلم تسر الأمور على مايرام).

قبل استدعاء المخابرات العسكرية لكولمان للتحضير لعملية شكسبير تلقى كولمان التقرير السنوى عن أدائه فى وظيفة مدير التسويق والاتصالات بجمعية الكشافة الأمريكية. وفى ثلاث من مهام منصبه وصف أداؤه فى الأولى بأنه (فاق المطلوب) وفى الثانية وصف بأنه (فاق المطلوب بكثير) وفى الثالثة وصف بأنه (افى بالمطلوب).

كان بإمكان بايرون أن يحرص فى مقالته هذه التى نشرتها مجلة (نيويورك) على تحقيق نوع من التوازن وذلك بالاستشهاد بواحد أو اثنين من الأشخاص الذين لهم رأى إيجابى فى كولمان.

وكان بإمكانه أن يستطلع رأى الأسقف (جون عسف) علي سبيل المثال، والذى كان قد ذهب إلى الشرق الأوسط عام 1984 ليدير بعثة الكنيسة الكاثوليكية فى مجال الإغاثة والذى أدلى بشهادته فيما بعد أمام إحدى لجان الكونجرس فيما يتعلق بتهريب المخدرات فى لبنان. فلو أن بايرون قد استطلع رأى الأسقف عسف لقال له أن : ليستر كولمان هو أفضل الخبراء وأعلمهم بشئون الشرق الأوسط والأعمال الإرهابية المتنوعة التى تقوم بها سوريا وإيران وليبيا.

(وهو جدير بالثقة كما يتحلى بالشجاعة. فلم يكشف عن المعلومات التى كشف عنها من أجل إثارة ضجة إعلامية أو إلهاب عواطف الجماهير من أجل تحقيق مكاسب مادية.. قد لا ينظر ليستر إلى نفسه على أنه نبى من أنبياء العصر الحديث، ولكنى انظر اليه على أنه أحد أنبياء الإنجيل، فهو نبى يدفعه حبه للعدالة والصدق والأمانة إلى الكشف عن الحقيقة).

كانت شهادة الأسقف عسف هذه التى يشيد فيها بكولمان وشهادات غيره من الشخصيات العامة التى صدرت عنهم لتأييد طلبه لحق اللجوء السياسى من الحكومة السويدية، لا تنسجم مع زعم بايرون ومجلة نيويورك بأن (تاريخ كولمان يوضح واحدة من حقائق الحياة الأمريكية المعاصرة، وهى أن الإعلام قد أصبح

حريصاً على أن تتهم الحكومة بأفظع الاتهامات حتى لوكانت الأدلة المتوفرة تشير إلى عكس ذلك).

هذه العبارة التى لم يوفق بايرون فى صياغتها تعبر بوضوح عن المعنى الذى يقصده. ولكن يمكن أن نقول أيضا أن الشك فى الحكومة هو أحد العناصر المقدسة للعملية السياسية الأمريكية وأن الإعلام من حقه دستوريا أن يرتاب فى الحكومة طالما لا توجد أدلة تبرهن على عكس ذلك، أما بايرون ففى غمرة حرصه على تبرئه ساحة الحكومة بتلطيخ سمعة كولمان لجأ إلى لوى عنق الحقائق حتى تشوهت إلي حد يدعو إلى السخرية.

فتأييدا لمقالة روان قالت مجلة تايم أنها حصلت على مستندات تثبت أن كولمان كان صادقا عندما قال أنه كان يعمل لدى كل من وكالة المخابرات المركزية وإدارة مكافحة المخدرات.

وتعليقا على هذا يقول بايرون : (أما الشئ الذى لم تقله مجلة تايم فهو أن اثنين من هذه المستندات كانتا شهادة أحد مسئولى المخابرات العسكرية وشهادة أحد مسئولى إدارة مكافحة المخدرات، وما جاء بهما يكذب مزاعم كولمان).

هذا صحيح، ولكنهما لم يكذبا أهم ماكان كولمان يزعمه، وهو أنه كان يعمل لحساب هاتين الوكالتين. وتلك هى النقطة التى كانت مجلة تايم تسعى للتحقق من صحتها.

نفس الشئ ينطبق على التقرير الذى كتبه ضابط خدمات ما قبل المحاكمة عن كولمان، والذى استشهدت مجلة تايم بهذا المقطع منه : (يبدو التاريخ الوظيفى للسيد كولمان غريبا إلى حد يجعله غير معقول، ولكن ثبت أن المعلومات التى أدلى بها كلها معلومات صادقة).

إلا أن بايرون لم يرض عن هذا التأكيد الرسمى لمصداقية كولمان. ولذلك كتب يقول: (لم تخبر مجلة تايم قراءها بأن المعلومات التى وردت بتقرير خدمات ما قبل المحاكمة كان مصدرها الأساسى المقابلات التى أجراها ضابط المحكمة مع كولمان شخصياً، كما جاء بعضها من (برايان روس) بشبكة NBC. وهذا هو ما تؤكده أول جملة بهذا التقرير).

أهذا حقيقى ؟ فالجملة الأولى من التقرير تقول : (تم الحصول على المعلومات أدناه من خلال المقابلة التى أجريت مع المتهم ومن خلال اتصال جرى مع المقر الرئيسى لإدارة مكافحة المخدرات وشبكة NBC ومحامى المتهم).

أما السبب فى حذف بايرون للجزء الذى ينص على أن إدارة مكافحة المخدرات كانت أحد مصادر التقرير فهو يتضح فيما بعد، فنص التقرير يقول بوضوح أن كولمان كان يعمل كمحقق سرى لدى إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية. ويقول التقرير بعد ذلك أن (راف تريبيسيو، وهو أحد عملاء الإدارة بواشنطون، أكد أن كولمان قد قام بعمل فى السابق على صلة بنشاط إدارة مكافحة المخدرات. إلا أن الشئ الوحيد الذى كان بامكانه أن يكشف عنه فيما يتعلق بهذا العمل السرى هو أن كولمان قد سرح من عمله كاستشارى متعاقد يوم 1988/6/24).

إذن اتضحت الحقيقة : فلم يكن كولمان مجرد مرشد (من النوع الأدنى) ولم يكن غير متفرغ أو شيئا من هذا القبيل، فقد كان (استشاريا متعاقدا). كما أنه لم (يفصل) أو (تنتهى خدمته وإنما سرح).

وبهذا فإن تقرير خدمات ماقبل المحاكمة الذى كتب عن كولمان يكذب جميع التصريحات التى أدلت بها إدارة مكافحة المخدرات فيما بعد عن حقيقة انتمائه إلى الادارة، بداية من البرنامج الذى أذاعه ستيفين ايمرسون بشبكة CNN فى ديسمبر 1990 ومرورا بشهادة مايكل هيرلي التى أدلى بها بعد حلف اليمين (واضعا نفسه تحت طائلة القانون فيما لو كانت شهادة زورا) وخطاب مارتس الذى لم يكن للنشر وانتهاء بالأخطاء المتعمدة التى ارتكبها بايرون عند حديثه عن تاريخ كولمان لدى إدارة مكافحة المخدرات.

وبعد أن فشلت إدارة مكافحة المخدرات فى إسكاته أصبح هدفها من القضاء على مصداقيته واضحاً، فقد كان يعرف الكثير عن مسلسل الأحداث التى أدت فى النهاية إلى وقوع كارثة طائرة (بان امريكان)، وكان من الضرورى ألا يصدقه أحد.

أما الدافع الذى بسببه حجب بايرون المعلومات كى يساعد إدارة مكافحة المخدرات على تحقيق هدفها فهو دافع يمكن التكهن به.

وفى موضع لاحق من مقالته يهاجم بايرون زملاءه السابقين بمجلة تايم كما يهاجم كولمان فى نفس الوقت، فقد اتهم (روان) بأنه ينتقى من بين محتويات تقرير خدمات ماقبل المحاكمة مايساعده على إظهار كولمان بمظهر مصدر جدير بأن نصدقه، ويتهمه بايرون (بإغفال تلك المواضع التى لاتتفق مع هذه الفكرة). (وهذا مثال صارخ على النفاق).

(وهكذا فإن مقالة روان تردد دون تفكير ادعاء كولمان بأنه قد استخدمت الحيلة معه كى يتقدم بطلب للحصول على جواز سفر باسم مستعار.. ولكن تقرير

خدمات ما قبل المحاكمة يوضح حقيقة ما حدث بالفعل، فكولمان يقول أنه يؤلف كتابا فى الوقت الراهن وأنه كان بصدد اتخاذ الترتيبات اللازمة كى يعود إلى الشرق الأوسط حتى يقوم بمزيد من الأبحاث اللازمة لهذا الكتاب.. ويقول كولمان أنه كان فى حاجة إلى جواز سفر باسم مختلف لأن مهربى المخدرات فى الشرق الأوسط يعرفون اسمه).

هذا حقيقى بالفعل، إن لم يكن كل الحقيقة. إلا أن بايرون لم يوضح كيف تيقن من حقيقة ذلك، فعند القاء القبض عليه كان كولمان بالتأكيد يؤلف كتاباً، وكان اسمه معروفاً بالتأكيد لمهربى المخدرات فى الشرق الأوسط، وكان بالتأكيد فى حاجة لجواز سفر باسم مختلف، أما الشئ الذى لم يكشف كولمان عنه لضابط خدمات ماقبل المحاكمة فهو أنه كان عميلاً للمخابرات العسكرية الأمريكية وأنه تلقى تعليمات بأن يتقدم بطلب للحصول على جواز سفر آخر يستخدمه عند قيامه بمهمة فى لبنان للتحقق من العلاقات التى كانت موجودة بين حكومة لبنان العسكرية وحكومة العراق، فأما أن بايرون كان لايدرك ذلك أو أنه كان يدركه ولكنه قرر أن يحجب هذه المعلومات أيضاً.

أما بقية مقالة بايرون - والتى ظهرت بمجلة نيويورك - فليست إلا إعادة صياغة لنفس الأكاذيب وأنصاف الحقائق والملاحظات الملتوية التى ظلت تطارد كولمان منذ سقوط غطائه كعميل للمخابرات. ولكن قام بايرون بتشويه الحقائق فى موضعين بطريقة بارعة حقاً. فلكى يتخلص من المشكلة التى قد تنشأ عندما يتسائل القراء لماذا طلب صحفيون من أصحاب الشهرة الأوسع من كولمان أى يراجع معلومات حصلوا عليها من مصادر أخرى حتى يتيقنوا من مدى دقتها، لكى يحتال بايرون للتخلص من هذه المشكلة حاول بايرون أن يثبت أن كولمان كان أيضاً وراء إدلاء هذه المصادر بتلك المعلومات.

ولكن لم يستطع بايرون أن يتهم (بيير سالينجر) بوضوح بأنه كان يكذب، والسبب فى أنه لم يستطع أن يفعل ذلك هو أن شبكة ABC قد نسبت تقريرها عن تورط إدارة مكافحة المخدرات فى حادث الطائرة إلى (بعض المسئولين القائمين على تنفيذ القانون). إلا أنه استطاع أن يقول بحذر - كمن يحرص على عدم التفوه بما قد يوقعه فى جريمة القذف - أنه : (هناك مايدعو للتساؤل عما إذا كان سالينجر قد استوعب تماماً ما اخبرته به تلك المصادر).

فبايرون كان يزعم أن قيام محامى كولمان فى شيكاغو باستصدار إنذار قضائى بالإذن له بالإطلاع على مستندات إدارة مكافحة المخدرات وغيرها من الأجهزة الحكومية فى (31) أغسطس 1990، كان يزعم أن هذا قد أدى إلى قيام وزارة العدل بتحقيق داخلى فى رواية كولمان على مدى (عدة شهور) ونتج عنه أن برئت ساحة (إدارة مكافحة المخدرات تماماً) وبينما كان هذا التحقيق جارياً بدأت إدارة مكافحة المخدرات تتلقى استفسارات من شبكة ABC ذاتها فيما يتعلق بموضوع COREA وهى استفسارات اتضح الآن أن مصدرها كان كولمان شخصياً، اتضح لمن ؟ بطبيعة الحال لم يتضح ذلك لسالينجر - فقد قال من قبل أنه قد التقى بكولمان فى لندن قبيل إذاعة البرنامج للتأكد من مدى صحة المعلومات التى حصل عليها من (بعض المسئولين القائمين على تنفيذ القانون).

وقال بايرون بعد ذلك : (وهكذا، وبدون أن نعرف التفاصيل الدقيقة لهذا الموضوع، نستطيع أن نتصور الخطوط العريضة لما حدث : فقد حث كولمان شبكة ABC للأخبار على الاستعلام من مصادرها فى مجال تنفيذ القانون عن موضوع COREA، وهنا عرفت الشبكة أن الحكومة كانت تتحرى الأمر بالفعل. وباختصار شديد فإذا كانت شبكة ABC، تعتقد أنها لديها (مصادر أخرى)، فربما كانت هذه المصادر قد حصلت على معلوماتها من كولمان ذاته).

ولكن من سوء حظ بايرون أن (كل واحدة من التفاصيل الدقيقة لهذا الموضوع) تحمل من المعانى ما يجعل من الصعوبة دحضها عن طريق مجادلاته الواهية وذلك بالرغم من محاولته إشراك القراء باستخدامه ضمير المتكلم للجمع وغير ذلك من أساليب الخداع والتآمر.

فسالينجر - وهو (صحفى له سجل طويل وحافل) - قد أخبر بايرون أنه (لم يكن من الممكن على الإطلاق أن تكون هذه إشارة منه إلى المصادر الحكومية التي أكدت به فقط أن وزارة العدل كانت تتحرى (أمر COREA) هذه. إذن من الذى بإمكانه أن يزعم - بناء على ذلك أن الادعاءات القائلة بتورط إدارة مكافحة المخدرات فى كارثة لوكربى كانت ادعاءات سليمة ؟ على أى حال من المؤكد أن هذه المصادر الحكومية كان من الممكن أن تكون على علم بكولمان حتى لو لم يحدث أى اتصال بينهم وبينه.

كما أنه ليس من المعقول القول بأن الإجابة لم تكن قد توفرت بعد لدى كبار المسئولين بإدارة مكافحة المخدرات بواشنطون بعد مضى شهرين على التحرى عما إذا كان عملاء الإدارة فى نيقوسيا قد قاموا بالإشراف على نقل شحنات مخدرات فى وقت معاصر لوقت وقوع كارثة لوكربى. كذلك فمن المؤكد أن التحقيق الداخلى - لو أنه أجرى على الإطلاق - فمن المفروض أن يكون قد تم قبل ذلك بعام كامل، أى فى سبتمبر 1989، فحينئذ حاولت شركة (بان امريكان) استصدار إنذارات قضائية تعطيها حق الاطلاع على الأدلة الموجودة بحوذة الحكومة.

فى الحقيقة أن (المبرر القوى الوحيد لطرح مثل هذه التساؤلات هو ما إذا كان بايرون يفهم طبيعة الصحافة المسئولة فهما صحيحاً.

فبعد أن عرض بايرون ملخصا مشوها لشهادة بازين التى قدمها نيابة عن المخابرات العسكرية ثم ملخصا محسنا لشهادة هيرلى، عاد بايرون مرة ثانية إلى بيركيت كمصدر (لأدلة) تثبت أن كولمان كان يكذب عندما قال أنه تعرف على صورة خالد جعفر.

وفى هذا الصدد يقول بايرون (يقول لويد بيركيت أنه - أثناء الشهر الذى قضاه فى قبرص - قد التقى بكل مرشد كان يعمل مع أو لحساب كولمان ويؤكد بيركيت أنه لم يلتق مطلقا مع شخص يوجد بينه وبين خالد جعفر ولو حد أدنى من الشبه. (كما ادعى بيركيت أن كولمان اتصل به تليفونيا بعد إذاعة برنامج ABC، والذى وردت به صورة لجعفر، وأنكر كولمان أنه تعرف عليه.

كان هذا دليلاً حاسما فى نظر بايرون.

فقد قال :(أن تتهم مجلة تايم الحكومة بالتورط فى تفجير طائرة (بان امريكان) (وأن تضع هذه التهمة على غلافها) استنادا إلى مزاعم مشكوك فيها أطلقها مخبر خاص (جوفال افيف) وشخص آخر هارب من العدالة خارج البلاد رغم اعتراضات خبرائها العاملين بمكتبها فى واشنطون (أنكروا ذلك فيما بعد)، أن تفعل مجلة تايم ذلك إن دل على شئ فإنما لايدل فقط على أن الصحافة لا تتوخى الدقة وإنما يدل أيضاً على نزعة تدمير الذات التى يبدو أنها تقضى شيئا فشيئا على إيمان أمريكا بنفسها وبمؤسساتها).

إذن بايرون يرى أنه مرجع فى القيم والأخلاقيات الأمريكية. ولكن يبدو أن قدراته الصحفية تتركز فى مجال العمل الصحفى الذى لا يتوخى الدقة، وانظر على سبيل المثال إلى الفقرة الختامية من مقالته، إذ يقول :

(وما هى حقيقة الأمر فيما يتعلق بليستر كولمان ؟ اتضح فيما بعد أنه لم يستدع مطلقاً للشهادة فى قضية (بان امريكان). بل لم يدل بشهادة خطية فى هذه القضية بأى شكل من الأشكال. فيبدو أن محامى (بان امريكان) عندما أدركوا أنهم فى مأزق استنتجوا أنهم لو جعلوا كولمان يستدعى للشهادة فى المحكمة فإن محامى المدعين سوف ينقضون عليه وبالتالى فإن الملايين من مشاهدى التليفزيون وقراء المجلات - والذين لم يكونوا حاضرين بالمحكمة - هم الوحيدون الذين فى حاجة لأن يعرفوا الحقيقة عن تفجير طائرة (بان امريكان). وبفضل ليستر كولمان فى المقام الأول ثم وسائل الإعلام الأمريكية مازال الجمهور الأمريكى يتساءل إن كانت الحكومة الأمريكية متورطه بالفعل فى مقتل عدد كبير من المواطنين الأمريكيين).

ولأن بايرون لا يعرف كل التفاصيل الدقيقة لهذا الموضوع، فقد فهم بايرون هذه النقطة فهما خاطئا أيضاً. فلم يحدث فى وقت من الأوقات أن اعتبر كولمان شاهدا من الممكن استدعاؤه للدفاع عن (بان امريكان) فى قضية المسئولية المدنية التى كانت مرفوعة عليها أما شهادته الخطية التى أدلى بها بعد حلف اليمين بالسفارة الأمريكية بألمانيا فقد حصلت عليها (بان امريكان) للاستفادة منها فى القضية المرفوعة منها ضد الحكومة الأمريكية، والظروف الوحيدة التى كان من الممكن أن يستدعى فيها كشاهد فى هذه القضية هى إذا قدمت الحكومة المستندات التي طالب بالاطلاع عليها دفاع الشركة. وحيث أن الحكومة لم تقدم تلك المستندات، فقد رفضت قضية الطرف الثالث عشية الفصل فى قضية المسئولية القانوينة.

أما النقطة الوحيدة التى بقيت دون أن تحسم فهي هل القصور فى الإجراءات الأمنية التى كانت تتبعها شركة (بان امريكان) كانت حقا تقصيرا أو سوء تصرف متعمد، وهذه النقطة لم يكن لدى كولمان ما يدلى به إزاءها. حتى لو أن (بان امريكان) كانت تريد أن تقوم المحكمة كولمان للمثول أمامها كشاهد فإن ذلك لم يكن قابلا للتحقيق ليس ظروفه فحسب ولكن لأن القاضى قد أوضح مقدما أنه سوف يرفض الاستماع لأى شهادة توحى بأن الحكومة كانت متورطة فى تفجير الطائرة فقد هب المحلفون إلى قاعدة المحكمة كى يفصلوا فى قضية تعويضات مرفوعة على (بان امريكان) لا على الحكومة الأمريكية.

أما الأطراف الوحيدة التى كانوا سوف «ينقضون عليه» فهم إدارة مكافحة المخدرات وكذلك «كريستوفر بايرون» (بالرغم من أن ستيفن إيمرسون سوف ينضم

إليه بعد قليل) فإذا ما وضعنا هذا فى الاعتبار فإن الجملة الأخيرة بمقالة بايرون تكتسب معنى غير معناها المباشر دون أن يقصد بايرون ذلك. كما أن محررى مجلة نيويورك ليسوا فوق مستوى النقد فعندما أرسل كولمان إليهم ردا يفند فيه هذه المقالة نقطة نقطة فانهم لم ينشروا هذا الرد ـ وبذلك أنكروا على المتهم فرصة دفاعه عن نفسه ـ بل أنهم لم يسيروا فى وقت من الأوقات إلى استلامهم رد كولمان. (وإن كانوا قد فعلوا ذلك فإن كولمان لم يتلق منهم خطابا بهذا المعنى).

وفى أعقاب مقالة بايرون. أى فى عدد سبتمبر عام .1992،من مجلة «واشنطن جورناليزم ريفيو» احتوت المجلة على مقالة فى نفس الموضوع بقلم ستيفن ايمرسون والتى استخدم فيها نفس المادة ليصل إلى نفس الاستنتاج.

بدأ ايمرسون مقالته الحديث عن موضوع فرانكس/ شنفير/ لفجوى لكى يثبت أنه «من الواضح أن مجلة تايم قد أخطأت » إلا أن ايمرسون كان على استعداد لان يغفر للمجلة خطأها فيما يتعلق بهذه النقطة ولكن لم يكن مستعدا لأن يغفر لها اعتمادها على جوفال افيف وكولمان واللذان وصفهما ايموسون بأنهما «استشاريان مأجوران».

هذا الوصف كان ينطبق بطبيعة الحال على افيف قبل ذلك بعامين إما أن يوصف كولمان على أنه استشارى مأجور فهو قول نصيبه من الدقة لا يزيد عن نصيب وصف إيمرسون له سابقا فى البرنامج الذى أذاعته سى إن إن بأنه مرشد ناقم موتور كان يعمل سابقا فى إدارة مكافحة المخدرات (وكل من الوصفين يرجعان بلا شك إلى نفس المصدر).

لم تدفع شركة (بان امريكان) لكولمان أيه مبالغ مالية سوى تكاليف انتقاله وغير ذلك من النفقات ومع ذلك يؤكد إيمرسون فى موضع لاحق من مقالته أن «الرجلين قد حصلا على عشرات الآلاف من الدولارات من محامى (بان امريكان)، وهذا ما صرح به مسئولون على صلة وثيقة بالقضية» «وهذا الزعم يبدو أنه يقصد منه أن يبدو كولمان قد استفاد من المبالغ التى حصل عليها أفيف بطريقة مشروعة قبل استقالته من عمله كمحقق كان يعمل لحساب (بان امريكان) أى قبل أن يلتقى به كولمان بفترة زمنية طويلة.

لقد كان من مصلحة (بان امريكان) أن تحرص دائما وبدقة متناهية على أن يظل كولمان صالحا لأن يستدعى للشهادة أمام المحكمة فقد كانت حريصة على أن تترك عمليات شراء الشهود للحكومة الأمريكية كما فعلت مع المنشق الليبى.

وبعد أن انتهى (إيمرسون من تلخيص مقالة مجلة تايم انتقل للحديث عن اللجنة « المستقلة » التى أنشأها الرئيس الأمريكى باسم لجنة أمن الطيران والإرهاب فى عام 1990، فقال إيمرسون أن هذه اللجنة «لم تجد أن هناك أساساً للتكهنات الصحفية القائلة بأن مسئولين بالحكومة الأمريكية قد شاركوا بطريقة ضمنية أو غير ضمنية فى أية عملية يعتقد أنها كانت تجرى فى مطار فرانكفورت وكانت على صلة بالعملية التخريبية التى تعرضت لها طائرة (بان امريكان).

إلا أن إيمرسون لم يختلف عن معظم من تحدثوا باسم الحكومة الأمريكية فى حرصه على عدم القول بأن اللجنة قد منعت من المشاركة فى التحقيقات التى كانت جارية فى حادث الطائرة وبالتالى لم تتعرض اللجنة على الإطلاق لموضوع تورط الحكومة.

ثم اعترف إيمرسون بأن صدور قرار باتهام اثنين من الليبيين بارتكاب الجريمة قد «أثار بعض الجدل وأدى إلى اتهام الحكومة الأمريكية بأنها قد تكون متورطة فى عملية تستر «وقال أن مجلة تايم» استغلت هذا الجدل «وذلك بأن نشرت مقالة مستمدة من تقرير انترفور الذى أعده أفيف فى عام 1989.

ثم تحدث ايمرسون عن موقف الحكومة المعروف الآن من تقرير أفيف دون أن يشير ايمرسون مرة أخرى إلى أى تستر محتمل. وعندما تكلم عن تقرير افيف ردد ماسبق. وقالت جريدة أوبزرفر سنة 1989، من أن أفيف قد جمع ما بين أشتات من الأحداث والوقائع المعروفة عل ضوء يجعل الأمر يبدو وكأنه كانت هناك مؤامرة وحشية». ثم قال أن الأمور هدأت بعد ذلك حتى قامت شبكة (إن بى سى) وشبكة آى إن سى فى أكتوبر 1990، بإحياء قصة تورط إدارة مكافحة المخدرات فى التفجير.

ثم أعطانا إيمرسون وصفا لما حدث فى ذلك الحين يختلف قليلاً عن وصف بايرون له فقد ادعى ايمرسون أنه «فى خلال أسبوع واحد راجعت الإدارة كل واحد من الملفات التى كانت لديها على مدى السنوات الخمسة السابقة وأرسلت إلى عملائها بالخارج تستوضحهم. فاتضح أن الأدلة التى جمعتها إدارة مكافحة المخدرات - وأكد صحتها مكتب التحقيقات الفيدرالى من خلال تحريات قام بها على حده - اتضح من تلك الأدلة أن الادعاءات التى وردت فى تقارير إن بى سى وإيه بى سى الإخبارية لم يكن لها أساس من الصحة.

وقال ايمرسون : «ومع ذلك مازال بعض الصحفيين غير مقتنعين » وأضاف «فعلى سبيل المثال فى 17 ديسمبر 1990، نشرت مجلة بايرون مقالة مطولة تكاد تعطى صورة كاملة لكل ما ورد بتقرير افيف . فالنظرية القائلة بوجود مؤامرة لم تنتهى بعد».

السبب الرئيسى فى ذلك كما قال بايرون من قبل هو ليستر كولمان فهو الذى يدعى أن خالد جعفر كان واحداً من مرشديه وهو الذى انضم إلى افيف فى عام 1990.

إلا أن كلا من هاتين النقطتين غير صحيح. فكولمان لم يدع أبداً أن جعفر كان أحد مرشديه كما أنه التقى بافيف للمرة الأولى قرب نهاية عام 1991. ومع ذلك فان ايمرسون يقول أن إدارة مكافحة المخدرات قد اطلعت على «مذكرة داخلية أصدرتها الإدارة فى نوفمبر عام 1990» جاء بها أن افيف كان قد أخبر أحد عملاء الإدارة بأن كولمان كان قد اتصل به قبل ذلك بعدة أشهر وأن كولمان كان يود أن يبيع معلومات عن تفجير الطائرة. وأضاف ايمرسون أنه «قبل إجراء شبكة إن بى سى وشبكة إيه بى سى للأحاديث التليفزيونية مع كولمان كان قد تعاون مع افيف فى نسج قصتهما ».

ولكن لم يوضح ايمرسون السبب في أن يبلغ افيف إدارة مكافحة المخدرات عن كولمان ثم يتعاون معه فيما بعد فى تلفيق قصة تذاع عن طريق هاتي الشبكتين. كما أن كولمان لم يتمكن حتى من أن يثبت وجود هذه المذكرة الداخلية أو يتيقن من محتوياتها لأنه - على عكس ايمرسون لم يتمكن مطلقا حتى الآن من الاطلاع على ملف إدارة مكافحة المخدرات عنه.

هذه العلاقة الخاصة بين ايمرسون وإدارة مكافحة المخدرات اتضحت أكثر من ذلك عندما استشهد فيما بعد بمحتويات مذكرة داخلية أخرى تصف علاقة كولمان بمكتب الإدارة فى قبرص ولم يكن مستغربا بأن يردد ايمرسون هنا أقوالا لا تختلف فى شئ عما جاء بالشهادة التى أدلى بها هيرلى بعد حلف اليمين وما يردده هنا أدى إلى شهادة «الإثبات» التى أدلى بها «رون مارتس» - ولكن بغرض النشر هذه المرة - وتلك التى أدلى بها «لويد بيركيت» والذى وصف هذه المرة بأنه «كاتب سيناريو».

بعد ذلك لفت ايمرسون انتباه القراء إلى مايصفه بأنه «أنصاف حقائق وبيانات كاذبة وحقائق مشوهة وكلها على حد قوله وردت بمقالة مجلة تايم. قال

ايمرسون هذا متجاهلا أن نفس الأشياء تعيب مقالته هو شخصياً كما عابت مقالة بايرون من قبل. ومثلما فعل بايرون من قبل يوجد لدى ايمرسون تصور خاطئ عن موقف كولمان كواحد من شهود (بان امريكان).

فيقول ايمرسون «تقول المصادر المطلعة على استراتيجية الدفاع أن المحامين المدافعين عن (بان امركان) بدأوا يتشككون فى افيف وكولمان منذ عامين، ومع ذلك استمروا فى ترديد القصة القائلة بوجود مؤامرة لأنها كانت الأمل الوحيد بالنسبة لهم في كسب القضية ولكن عندما أدرك المحامون بوضوح أن الشهود وكذلك قصتهم سوف ينهار كل منهما عند الاستجواب أمام المحكمة عندئذ تخلى المحامون عن الشهود» يتضح من هنا أن بايرون وايمرسون لم يفهما أنه كانت هناك قضيتان : القضية المدنية التى رفعتها عائلات الضحايا على (بان امريكان) والقضية التى رفعتها (بان امريكان) على الحكومة الأمريكية بخصوص المسئولية القانونية للطرف الثالث.

كان من الممكن أن يستدعى كولمان وافيف كشهود فى قضية الطرف الثالث إلا أنها رفضت قبل بدء القضية الرئيسية بثلاثة أيام ولكن لم يحدث ـ قبل ذلك أو أثناء ذلك أو بعد ذلك أن كان لكولمان دور على الإطلاق فى القضية المرفوعة على (بان امريكان). فلم يكن لديه مايدلى به من أقوال فيما يتعلق بالحديث عن (سوء التصرف المتعمد) من قبل (بان امريكان) نتيجة لتجاهلها لتعليمات إدارة الطيران الفيدرالية فيما يتعلق بتأمين الطائرات.

كان الموقف القانونى واضح جداً من واقع سجلات المحكمة ولكن يبدو أن بايرون وايمرسون قد وجدا صعوبة بالغة من فهمه وكانا ينبغي أن تحرص «المصادر المطلعة على استراتيجية الدفاع» على أن تجنبهما المهانة التى لحقت بهما عندما ظهرا بهذه الحماقة من خلال مقالتيهما.

ومن ناحية أخرى يبدو أنهما لم يكونا ليهتما بهذا فمن أجل تسديد خدمة أخيرة إلى كولمان لجأ ايمرسون مرة أخرى إلى المراسل/ كاتب السيناريو «لويد بيركيت» وموضوع فرانكس/ شفير.

فيقول ايمرسون : «يذكر بيركيت أنه فى أحد الأيام من شهر مايو في عام 1989،فى قبرص قد أطلعه كولمان على خطاب تعريف يقول أن مايكل شفير».
موظف بشبكة الإذاعة المسيحية للأخبار وأنه قد ألحق بمكتب الشبكة فى بيروت».
وأضاف أن بيركت قال : «أن هذا الخطاب كان يضم صورة لشفير وهى نفس الصورة

قالت مجلة تايم كان فى ذلك الحين كبير مراسلى شبكة الإذاعة المسيحية. ويتضح من نسخة هذا الخطاب أن صورة شفير تتطابق تماما مع صورة لفجوى. إلا أنه لايوجد دليل على أن لفجوى هذا موجود »

فى الحقيقة يوجد دليل ما على أن فجوى موجود ولكن فضلا عن ذلك فإن كاتبا لا يلتزم مثل ايمرسون بوجهة النظر الرسمية كان سيتوقف قليلاً ويطرح هذه الأسئلة على بيركيت (وإن طرحها عليه لا بد أنه كان سيطلع القراء إجابات بيركيت).

والذى يجعل فرانكس/ شفير يوقع على عقد زواج كولمان باسم فرانكس إذا كان يحمل خطاب تعريف من كولمان ذاته باسم شفير؟

وإذا كان كولمان قد أعطى خطاب التعريف هذا لفرانكس/ شفير فى بيروت، عام 1985، فلماذا احتفظ به كولمان حتى ذهابه إلى قرص عام 1988؟

وكيف استرد كولمان هذا الخطاب من فرانكس شفير؟

أم كيف استرده فرانكس / شفير مرة أخرى عن كولمان؟.

بالنسبة لكولمان والذى كان ينعم بالأمان فى ذلك الحين فى السويد هذه المحاولات لتلطيخ سمعته لم تكن تهمه إلا بقدر ما كانت تكشف عن مدى استعداد الحكومة الأمريكية لإخفاء الحقيقة. وهذه مسألة مهمة لأنه قد فقد الأمل فى أن يحاكم محاكمة عادلة أو أن تنصفه وسائل الإعلام ولذلك بدأ يسعى إلى أن يحكى قصة عمله كعميل للمخابرات، فى كتاب.

فبعد ظهور مقالة بايرون ومقالة ايمرسون وصلت المفاوضات التى كانت جارية مع أحد الناشرين إلى طريق مسدود وعندما لم ينشر دفاعه عن نفسه فى مجلة نيويورك ومجلة «واشنطن جورناليزم رفيو» انهارت تلك المفاوضات تماما.

* * *

الفصل الثامن عشر

وفى ذات الوقت كسبت عائلات الضحايا القضية التى كانت مرفوعة على شركة (بان امريكان) ففى 11 يوليو 1992، وجدت هيئة المحلفين بإحدى محاكم نيويورك أن شركة (بان امريكان) وكذلك شركتين من الشركات التابعة لها - وهما (بان امريكان) للخدمات الدولية وشركة «البرت مانيجيمنت» وحدث أنها قد ارتكبت جريمة «التقصير فى أداء واجباتها عن عمد» والتى نتجت عن عدم حرصها على اتباع الإجراءات الأمنية الواجبة بمطار فرانكفورت، مما مكن إرهابيين من تهريب القنبلة إلى داخل الطائرة.

وفى بريطانيا رحب «بيتر واتسن» بهذا الحكم وهو محامى العائلات البريطانية، إذا قال أن هذا الحكم جاء بمثابة تحذير لجميع شركات الطيران من التعويضات الهائلة التى ستضطر لدفعها إذا ماكانت إجراءاتها الأمنية تتسم بالإهمال والرداءة والفوضى مثل الإجراءات التى كانت (بان امريكان) تتبعها فى فرانكفورت فهذه الطريقة المؤثرة الوحيدة لأن يجعل القضاء شركات الطيران تهتم بإجراءاتها الأمنية».

وبطبيعة الحال لا يكاد يكون هناك شك فى أن الإجراءات الأمنية التى كانت تتبعها (بان امريكان) فى فرانكفورت كانت تتسم «بالإهمال والرداءة والفوضى» كما أكد واتسون. ولذلك فإن انتقاداته لها ما يبررها. ولكن هناك الكثير من الشك فى أن الإجراءات الأمنية التى كانت (بان امريكان) تتبعها فى مطار فرانكفورت كان لها دخل بمصير الطائرة على الإطلاق.

اعتمدت القضية التى رفعتها عائلات الضحايا كلية على قضية الحكومة ضد الليبيين. فاذا كان الليبيون مذنبين كما جاء بقرار الاتهام الذى صدر ضدهم، فلابد أن (بان امريكان) - كانت مدينة كذلك. وإذا كان الليبيون غير مذنبين، فمعنى ذلك أنه لا أساس للقضية المرفوعة من قبل المدعين.

كان من الضرورى أن يثبت «لى كريندلر» - رئيس دفاع أسر الضحايا - أن القنبلة وضعت داخل راديو كاسيت ماركة توشيبا ثم وضع هذا الراديو - كاسيت داخل حقيبة ملابس نقلت من مالطة إلى فرانكفورت حيث عجزت اجراءات شركة (بان امريكان) الأمنية عن الكشف عنها، وبذلك نقلت الحقيبة إلى الطائرة الرحلة

رقم 103، وقال كريندلر أن ذلك من الممكن أن يكون قد حدث لأن (بان امريكان) لم تتبع الاجراءات الأمنية التى يجب اتباعها عند نقل أمتعة دون أن تكون بصحبة راكب على الطائرة، فتلك القواعد تقتضى أن يتم تفتيش تلك الأمتعة تفتيشا يدويا.

أى أن كريندلر كان عليه أن يختبر جزءاً من القضية المرفوعة علي الليبيين كى يكسب دعواه، فإذا فشل فى إقناع هيئة المحلفين أن القنبلة جاءت من مالطه، فهذا من شأنه أن يبرىء ساحة (بان امريكان). ولكن بدون توفر أية أدلة تثبت كيف وأين تم ضم الحقيبة المحتوية على القنبلة إلى نظام تداول الأمتعة، كيف يستطيع المرء أن يقول أن شركة (بان امريكان) ينبغى عليها أن تحول دون وقوع الكارثة؟

ومن ناحية الدفاع، اعترف ممثل دفاع (بان امريكان)، كلينتون كودينجتون «بأنه فيما يتعلق بالإجراءات الأمنية التى كانت متبعة فى مطار فرانكفورت» لاشك أنه كانت هناك بعض الأخطاء ولكن هذه الأخطاء لم تتسبب فى حدوث المأساة» وقال أن إدارة الطيران الفيدرالية كانت قد وافقت على الإجراءات الأمنية التى كانت (بان امريكان) تتبعها، إلا أن جوهر خطته فى الدفاع كان يتمثل فى التأكيد على أن «القنبلة لا يمكن أن تكون قد جاءت من مالطة».

ولكن اتضح أن هذه المهمة كانت أكبر من قدراته. فقد اعترضت المحكمة على قوله أن الحقيبة قد نقلت إلى الطائرة فى فرانكفورت بطريقة تحول دون قيام (بان امريكان) بمنعها، بل اعترضت المحكمة على استدعاء بعض الخبراء للشهادة ضد معقولية نظرية المدعين القائلة بمسئولية ليبيا عن الحادث. وبذلك فشل فى اقناع هيئة المحلفين، أو كاد. فبعد محاكمة دامت أسبوعا، أخبر المحلفون القاضى (بلات مرتين) أنهم قد اخفقوا فى التوصل إلى اتفاق فيما بينهم، وأثبت القاضى (مرتين) أنهم قد أخفقوا فى التوصل إلى اتفاق فيما بينهم، واضطر القاضى (مرتين) إلى إعادتهم ليستأنفوا مناقشاتهم. وفى النهاية وبعد مضى ثلاثة أيام وصل المحلفون إلى قرارهم بتقصير شركة (بان امريكان) فى أداء مسئولياتها على نحو متعمد. واعلنت (بان امريكان) على الفور أنها ستستأنف هذا الحكم.

وعندئذ قال « توماس بلاسكيت» **رئيس مجلس إدارة (بان امريكان) السابق، أن «الكثير مما نعرفه معرفة يقينية عن كارثة لوكربى لم نستطع أن ننقله إلى هؤلاء المحلفين، ولذلك فإن الحكم الذى صدر اليوم تغشاه حالة من انعدام اليقين كما هو الحال بالنسبة لهذا الموضوع بأكمله».**

فى قبضة الأخطبوط

لم تكن الحكومة الأمريكية تود أن تسمع قولا كهذا. **فهذا القول يعنى أن محكمة الاستئناف سوف تعيد النظر فى النظرية القائلة بمسئولية ليبيا، ولو أن المحكمة ألغت هذا الحكم الذى صدر على (بان امريكان) - وكان هذا يبدو أنه احتمال وارد بالفعل - فان جميع الأمور البشعة التى كانت لاتزال مستترة حتى ذلك الحين سوف تتكشف أمام الرأى العام.**

ولو أن محكمة الاستئناف أمرت بمحاكمة جديدة - ربما على أساس أن أدلة المدعين قد سمح بها بطريقة خاطئة بينما استبعدت أدلة المدعى عليهم بطريقة خاطئة حينئذ يستطيع دفاع (بان امريكان) أن مهاجم الدعوى المرفوعة على الشركة على أساس إثباتات لم يتمكن من تقديمها أثناء المحاكمة الأولى، وكان يبدو أنه من غير المحتمل أن تصمد النظرية القائلة بتورط ليبيا عندما ينقض عليها الخبراء ويثبتون أنها نظرية واهية إذا ما استدعتهم المحكمة للشهادة.

ولذلك، فلو أن (بان امريكان) نجحت فى النهاية فى أن تدافع عن نفسها قضية المسئولية القانونية فسوف تنهار قضية الحكومة ضد ليبيا ويفتضح أمر عملية التستر التى دامت خمس سنوات أمام الرأى العام.

وعندما أعلن بلاسكيت أن (بان امريكان) وشركات التأمين المتعاملة معها كانوا يعتزمون أن يستأنفوا الحكم، بدأت واشنطن تلاحق «شونيس» بأعمال انتقامية لم يسبق لها مثيل فى تاريخ القضاء. وسواء كان الغرض من ذلك القيام بمحاولة أخيرة لتخويفه أو مجرد معاقبته لأنه تجرأ وتحدى وجهة النظر الرسمية فى الأحداث، فقد تقدمت وزارة العدل بالطلب الذى طالما هددت بأنها ستتقدم به من أجل اتخاذ عقوبات جزائية ضد شونيس وشركته تصل إلى ٦ مليون دولار.

أشارت الحكومة فى مقدمة الطلب الذى تقدمت به إلى القضية المدنية التى صدر الحكم فيها على (بان امريكان) ، واتضح من تلك المقدمة أن الحكومة كانت تشعر بحرج وغضب شديدين، فقد جاء بمقدمة هذا الطلب :

«نشأت هذه الدعوى عن القصور المتعمد فى أداء (بان امريكان) لواجباتها، الأمر ، الذى أدى إلى وضع الإرهابيين قنبلة بالطائرة فى رحتلها رقم 103 والتى تحطمت فوق لوكربى باسكتلندا فى 21 ديسمبر 1988، ولقد شهدت هذه المحكمة وكذلك عائلات الضحايا وحكومة الولايات المتحدة خطة أعدها الدفاع - وقد تجرد من المشاعر - بحيث تمكن الشركة من التخلص من دفع التعويضات لعائلات الضحايا.

هذه الخطة بدأت (بان امريكان) ودفاعها بتنفيذها اعتباراً من منتصف عام 1989 ،وما زالا يتبعانها حتي هذا اليوم. وحتى رفض دعوى الطرف الثالث فى

أبريل عام 1992، والتى كانت مرفوعة ضد الولايات المتحدة، حتى ذلك الحين ظل المتقاضون بفضل هذه الخطة يتسببون فى ظهور ادعاءات كاذبة ومبالغ فيها إلى أقصى حد عبروا عنها من خلال أجهزة الإعلام وأمام هيئة المحكمة، وهى ادعاءات كان الغرض منها صرف الانتباه عن الموضع الرئيسى للتقاضى، وهو تقصير (بان امريكان) المتعمد فى أداء واجباتها، وبالفعل نجحت تلك الادعاءات فى تحقيق هذا الغرض.

إن ما أهدر من وقت وجهد وموارد مالية وكذلك محاولة تحويل التحقيقات الجنائية ذاتها عن مسارها السليم، كل هذه الأسباب تعد مبررات كافية لتوقيع العقوبات الكبيرة التى يطالب بها هذا الالتماس.

كانت الحكومة تسعى إلى معاقبة شونيس على أشياء محددة ، هى :

١ ـ استدعاء أجهزة حكومية للشهادة أمام المحكمة، وهي وكالات المخابرات وهيئات عسكرية وهيئات معنية بتنفيذ القانون، وهى استدعاءات كانت قائمة على أساس ادعاءات كاذبة وردت بتقرير افيف.

٢ ـ رفع دعوى الطرف الثالث علي أساس نفس الادعاءات الكاذبة والادعاءات الكاذبة الأخرى التي كانت تمس إدارة مكافحة المخدرات.

٣ ـ معارضة الطلب الذي تقدمت به حكومة الولايات المتحدة لرفض دعوى الطرف الثالث والتى كانت قائمة على أساس إدعاءات كاذبة أخرى مؤداها أنه كانت هناك مبررات لأن ترفع شركة (بان امريكان) هذه الدعوى.

٤ ـ الطلبات التى تقدمت بها (بان امريكان) للمحكمة بعد رفع الدعوى للاطلاع على معلومات سرية ومعلومات خاضعة لامتياز حماية أسرار الدولة، وهى طلبات موجهة إلى أجهزة حكومية فى مجال المخابرات وجهات عسكرية تقوم على تنفيذ القانون، والمعلومات التى طلبت الشركة الاطلاع عليها هي معلومات خاضعة تماما للحماية بحكم القانون وتحكم السوابق، وهذه القوانين وتلك السوابق ليس هناك مبرر معقول يدعو الى عدم الأخذ بها.

تقديم طلبات إلي هيئات عديدة للاطلاع على ماالديها من معلومات عملا بقانون حرية تداول المعلومات، وهي طلبات لا تختلف إطلاقا عن الطلبات التى قدمتها (بان امريكان) من قبل للاطلاع على ما لدى الهيئات من أدلة.

الاعتراض المستمر على جميع المحاولات المعقولة لإنهاء اجراءات مقاضاة الولايات المتحدة وهى مقاضاة قامت على أساس ادعاءات كاذبة دأبت الشركة على ترديدها والإصرار عليها رغم عدم وجود أدلة تؤيدها.

هذا الالتماس الذى تقدمت به الحكومة للمحكمة له دلالة مباشرة ودلالة غير مباشرة أما دلالته المباشرة فهى يبدو أنه كان يقوم على فكرة مؤداها أن المرء ليس من حقه أن يتشكك فى نوايا الحكومة وسلوكها وصدق أقوالها وآرائها فيما يتعلق بوقائع معينة ترويها الحكومة، ليس من حق المرء أن يرتاب حتى لو كان فى محكمة ويعرض دفاعه عن نفسه ليبعد تهمة ما عن نفسه. كما أن التماس الحكومة بدا وكأنه يقول أن ملفات الحكومة تتمتع بقدسية غير عادية وأنها لايمكن الاطلاع عليها حتى عندما تكون هناك ضرورة لتحديد من المسئول عن مقتل 270 من الابرياء. بل أن اللجوء إلى التماسات للاطلاع على هذه الملفات إعمالا لقانون حرية تناقل المعلومات يعتبر تصرف ملتوى ولا بد من منعه.

ولكن الدلالة غير المباشرة لالتماس الحكومة لايصح أن يستهان بها. فإذا لم تقتنع المحكمة بحجج الحكومة فان شونيس سيواجه هو وشركته شبح الإفلاس، بل ما هو أخطر من ذلك. ولو أن المحكمة أيدت موقف الحكومة فان ذلك قد يؤدى إلى شطبه من جدول المحامين وتوجه اتهامات جنائية إليه ولذلك كان على شرنيس أن يختار ما بين التوصل إلي تسوية للخلاف بينه وبين وزارة العدل، وهذا معناه أنه يتنازل عن القضية أو أن يقاتل.

وفى 25 سبتمبر 1992، تحدى شونيس الحكومة في مواجهة مباشرة معها فتقدم بدفاع مكتوب فى 73 صفحة يستعرض فيه تحقيقه فى الحادث كاملا منذ أن بدأه بعد وقوع الحادث بعشرة أيام.

وفيما يتعلق «بالادعاءات الكاذبة التى وردت بتقرير افيف» وصف شونيس للمحكمة ما حدث عندما ناقش نتائجه مع زملائه.

فقال شونيس أن «الدعوة التى رفعها المدعون كانت تستند إلى القول بأن القنبلة قد اخترقت اجراءات (بان امريكان) الأمنية إلا أن تقرير السيد افيف قد أشار إلى أن القنبلة تخطت تلك الإجراءات وهكذا، ولكى نقدم دفاعا سليما عن موكلينا، قررنا أن نرسل استدعاءات قضائية لعدد من الهيئات الفيدرالية فى محاولة لمعرفة هل يوجد لدى الحكومة أية مستندات من شأنها أن تؤكد صحة ما جاء بتقرير السيد افيف أو تثبت عدم صحته».

وجاء تقرير السيد افيف أن أحد عمال تداول الأمتعة لدى شركة (بان امريكان) ـ وهو تركى الجنسية قد دأب على التصرف بطريقة محددة فيما يتعلق بشحنات المخدرات، ولذلك قام هذا العامل بوضع الحقيبة التى كانت القنبلة بداخلها مكان الحقيبة «البريئة». هذه النظرية التى طرحها السيد افيف تأكدت صحتها جزئيا من خلال محادثتين جرتا بين «مايكل جونز» وهو أحد رجال (بان امريكان)،

و«فيليب كونيلى» وهو من رجال الجمارك والضرائب البريطانيين فى لندن. ولكن عند صدور الاستدعاءات القضائية «كان من الواضح أنه لم يكن هناك إلا عدداً محدداً جداً من مصادر الأدلة.. خارج نطاق الحكومات التى قيل أنها كنت متورطة وكذلك الإرهابيين أنفسهم، ولذلك فإن أفضل مصدر متاح للمعلومات داخل نطاق قدرة المحاكم الأمريكية على إصدار استدعاءات تقضى بالاطلاع هو الحكومة ذاتها، بل هو المصدر الوحيد بالفعل».

ثم استعرض شونيس تفاصيل رفض الحكومة وبإصرار أن تكشف عن ما كان بملفاتها من معلومات، ثم ذكر شونس المحكمة بأن الاستدعاءات التى طلبها كى يطلع على تلك المعلومات قد رفضت فى النهاية بعد أن اطلعت «المجلة على أمور سرية فى تواريخ غير محددة أطلعها عليها موظفون حكوميون لم يكشف عن هويتهم».

وبغض النظر عما قيل للقاضى بلات، فقد قال فيما بعد أن «أهم نقطة فيما يتعلق بالمسئولية القانونية فى علمية التقاضى هذه هى ما إذا كان المدعى عليهم (بان امريكان) قد التزموا بالإجراءات الأمنية التى تتخذ عند نقل الأمتعة من طائرة إلى طائرة أخرى بمطار فرانكفورت». (وحيث أن الحكومة كانت تصر على عدم إظهار أية مستندات ذات صلة بالموضوع، ليس من المتوقع على الإطلاق أن يكون موظفوها قد اخبروا المحكمة بشئ من شأنه أن يجعل المحكمة تصل إلى استنتاج آخر).

ثم انتقل شونيس إلى الحديث عن عدم اهتمام الحكومة بنتائج اختبارات الكشف عن الكذب التى اجريت على ثلاثة من موظفى تداول الأمتعة بشركة (بان امريكان) بمطار فرانكفورت وكانوا مناوبين فى اليوم الذى وقع فيه الحادث.

فقد قام بتحليل نتائج تلك الاختبارات «جيمس كيفى» وله خبرة على مدى ثلاثين عاما فى نفس المجال قضاها فى قسم التحقيقات الجنائية بالجيش الأمريكى. ويرى «كيفى» أنه «تيلينج كوركو» ولم يقل الحقيقة عندما أعلن أنه لايعرف من قام بتبديل الحقائب. ولم يقل الحقيقة عندما أعلن أنه لم يقم بذلك بنفسه، كما قال «كيفى » أن «توزكو» لم يكن صادقا عندما قال أن رولاند اونيل - رئيس عمال الشحن - لم يأمره بتبديل الحقائب. وقال «كيفى» أيضا أن توركو كان يشتبه فى أن الحقيبة التي نقلت إلى طائرة (بان امريكان) الرحلة 103، كانت تحتوى على قنبلة. (ولكن الضجة التى نتجت عن تسرب نتائج هذه الاخبارات ونتائج تقرير افيف أدت إلى طمس أهمية كل منهما إلى حد كبير. فكما حدث بالنسبة لتقرير افيف، وصفت نتائج الاختبارات فيما بعد بأنها «لاتصدق».

ثم استعرض شونيس قائمة طويلة من المصادر التى توصل اليها بعد استقالة افيف من عمله كمحقق لدى (بان امريكان) فى يونيو 1990، وهنا وصف شونيس أول لقاء مع كولمان فى لندن، وكان كولمان قد ذهب إلى هناك لمقابلة «بيير سالينجر» من شبكة ABC، وقال شونيس أن شبكة NBC، وشبكة ABC، قد أخبرتا جريجورى بوهلر» نائب المستشار العام بشركة (بان امريكان) - والذى كان موجوداً فى لندن أيضاً أنهما قد حصلتا على أدلة تثبت أن علمية سرية كانت تقوم بها إدارة مكافحة المخدرات كانت على صلة بسقوط الطائرة الرحلة رقم 103، «وأكدت الشبكتان لبوهلر أيضا أنهما قد حصلتا على تلك الأدلة من مصادر داخل حكومة الولايات المتحدة وأنهما كانتا يستعينان بالسيد كولمان للتأكد من صحة بعض التفاصيل فحسب».

وفى لقاءات تالية بين كولمان وشونيس فى لندن، اعطى كولمان لشونيس «معلومات» تفصيلية عن المخابرات العسكرية وإدارة مكافحة المخدرات ولاسيما مكتبها فى قبرص .ومن بين هذه المعلومات الأسماء الكودية (الشفرية) للعمليات وأرقام ملفات العمليات وأسماء المرشدين السريين وأسماء المصادر الثانوية كما زودنى السيد كولمان بصور من عدد من المستندات ومن بينها مذكرة داخلية صادرة من إدارة مكافحة المخدرات وصورة من جواز سفر رجل قال عنه كولمان أنه كان مرشداً سريا بإدارة مكافحة المخدرات». (كانت هذه صورة من جواز سفر جورج السورى والذى كان كولمان قد ساعده فى الحصول علي تأشيرة طلابية لدخول الولايات المتحدة، والذى كان على نفس القدر من العلم مثل كولمان بشحنات المخدرات التى كانت تنقل من سهل البقاع تحت إشراف ومراقبة ادارة مكافحة المخدرات. وكان آخر مكان تواجد فيه جورج السورى هو منطقة سياتل، والتى كان مايكل هيرلي قد نقل إليها بعد انتهاء عمله فى قبرص).

وأضاف شونيس : «وأخيراً أعطانى صورة قال أنه حصل عليها من أحد المصادر فى اثينا وقال أنها كانت صورة «ديفيد لفجوى» والذى كان يستخدم اسم «مايكل فرانكس » عندما التقطت له هذه الصورة فى بيروت عام 1985.

وأشار شونيس إلى التقارير الصحفية التى كانت تتحدث عن المكالمات الهاتفية التى جرت بين لفجوى والسفارة الإيرانية فى بيروت ثم قال شونيس أنه قد «حصل على معلومات من أربعة صحفيين يعملون بالتحقيقات الصحفية، وقد حصل عليها من كل منهم على حده، وهى معلومات تشير إلى أنهم كان لديهم» أدلة تثبت أن تلك المكالمات قد جرت بالفعل، بل أن أحدهم ادعى انه قد استمع إلى

الشرائط التى كانت هذه المحادثات مسجلة عليها ثم أضاف : وبعد ذلك عرفت أن السيد لفجوى كان يستخدم عدداً من الأسماء المستعارة من بينها «مايكل فرانكس».

ثم انتقل شونيس إلى الحديث عن قول الحكومة بأنه لا أساس لدعوى الطرف الثالث التى رفضتها (بان امريكان)، فذكر شونيس المحكمة بأن الحكومة قد علمت مقدما بأنه كان يعتزم رفع دعوى من أجل حماية حقوق (بان امريكان) وشركات التأمين التى كانت تتعامل معها قبل انتهاء مهلة العامين.. وقد حرص المدعون فى القضية المدنية المرفوعة ضد (بان امريكان) علي نفس الشئ ولنفس السبب. وقال شونيس كذلك.

«إلا أن الحكومة تدعى أنه كان» من الواضح منذ ديسمبر 1990، أنه لم يكن هناك مايؤيد مزاعم المدعى عليهم، وتقيم الحكومة هذا الادعاء على أساس النقاط التالية:

1 ـ نتائج عمل لجنة الرئيس، وهى اللجنة التى لم يكن من صلاحياتها إجراء التحقيقات، ولذلك لم تتعرض اللجنة مطلقا لنقطة تورط الحكومة إلا بعبارات غير محددة علي الإطلاق.

2 ـ قرارات القاضى «موات» بلجنة التحقيق فى الحوادث المفضية إلى الوفاة (باسكتلندا)، وهو إجراء لم يتضمن التحقيق فى أى شئ من الأشياء المتعلقة بمطار فرانكفورت أو الاستماع إلى أدلة على تورط أيه أجهزة حكومة أو الإشارة إلى تورط تلك الأجهزة، كما أن تلك القرارات لم تصدر إلا بعد انقضاء شهور على إقامه دعوى الطرف الثالث.

3 ـ بيان صحفى أصدرته وزارة العدل يفترض أن الغرض منه هو تلخيص نتائج تحقيق داخلى جرى بعد إذاعة شبكة NBC وشبكة ABC لتقاريرهما الإخبارية والتى كشفت عن أن تحقيقات مكتب التحقيقات الفيدرالى كانت لاتزال مستمرة.

4ـ البيانات الرسمية التى أدلى بها كتابة أمام المحكمة موظفون حكوميون بناء على «ماastخلصه» دفاع الحكومة من «اتهامات» السيد افيف.

5 ـ تقرير القاضى روس..

6 ـ وشهادة مدير الشرطة السرية الاسكتلندية «ديريك هندرسون» أمام لجنة التحقيق فى الحوادث المفضية إلى الوفاة (والذى) لم يكن لديه أية معرفة شخصية بأية وقائع.

وقال شونيس : «كنت أومن عندما رفعنا دعوى الطرف الثالث ومازالت أومن بأن المصادر التى أشارت إليها الحكومة لا تجعل دعوى الطرف الثالث غير قائمة على أساس».

وينتقل شونيس إلى التهمة الثالثة من بين الاتهامات الموجهة اليه، وهى أنه عارض التماس الحكومة برفض دعوى الطرف الثالث استناداً إلى «إدعاءات كاذبة أخرى» ولاسيما الشهادة التى أدلى به كولمان كتابة بعد حلف اليمين في بروكسل يوم 17 أبريل 1991، ورداً علي شهادة كولمان تقدمت الحكومة ببيان وقع عليه الكولونيل بازين من وكالة المخابرات العسكرية وبيان آخر وقع عليه مايلك هيرلى من إداره مكافحة المخدرات، وقال شونيس أنه «من الأشياء التى لها مغزى هام أن الكولونيل بازين اعترف بأن السيد كولمان كان يعمل لحساب إدارة مكافة المخدرات فكما اعترف السيد هيرلى بأن السيد كولمان يعمل لحساب إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص.

«والأهم من ذلك أن الكولونيل بازين والسيد هيرلى ـ رغم أنهما تماديا فى الإضرار بسمعه السيد كولمان ـ فقد حرص كل منهما، ولاسيما السيد هيرلى، على عدم الإشاره إلي الأقوال الهامة التي أدلى بها السيد كولمان. وعدم حرصهما على انكار بفجوى أقوال السيد كولمان أدى إلى تدعيم الشكوك التى كنا نشعر بها.

«وأضاف شونيس فى حساسية» وفى ضوء ما ورد بوسائل الإعلام من مزاعم ، أود أن أشير إلى نقطه هامة واحدة، فالسيد كولمان لم يتلق أية مبالغ مالية إلا ما من شأنه تغطية تكاليف سفره لمقابلتى أولاً ثم لمقابلة (زميلى) السيد «برو».

بعد ذلك انتقل شونيس إلى وصف محاولاته للحصول علي شهادات بأمر المحكمة من دلقامونى وغضنفر المحبوسان فى فرانكفورت ومن «بيتز دورف» و«ماير» بالشرطة الفيدرالية الألمانية، ومن أبو طالب ومغربى المحبوسان فى السويد، ومن مديرى الشركة السويسرية التى أنتجت أجهزة التوقيت التى بيعت إلى ليبيا، ومن «فيليب كونيلى » والدكتور» توماس هايز» و«ديفيد ليبرد» والذى أخبره الدكتور هيز أنه يرى أن القنبلة من المحتمل جداً أن تكون قد انفجرت بفعل جهاز بارو ميترى وكذلك جهاز توقيت، وليس بفعل جهاز التوقيت وحده كما جاء بالنظرية القائلة بمسئولية ليبيا عن الحادث. وحيث أن الحكومة كانت حريصة علي أن يحضر محاميها أثناء مقابلة هؤلاء الأشخاص للحصول على شهادة كل منهم، فقد حرصت الحكومة فيما بعد على استرداد قيمة ما تكبده من تكاليف بسبب ذلك.

وفى النهاية لخص شونيس هذه الأفكار بقوله :

« إن ماتصفه الحكومة بأنه «خطه تقاضى تجردت من الإحساس وتهدف إلى التملص من المسئولية القانونية» يعتبره الآخرون خطة دفاعية تهدف إلى دفع اتهامات لاتستند إلى دليل.. فالاستدعاءات القضائية الأولية والالتماسان التاليان اللذان كان الغرض منهما الاطلاع على الأدلة التى كانت بحوذة الحكومة، بالإضافة إلى الأمر الذى أصدرته المحكمة فى 19يوليو 1991، للحكومة بأن تسمح بالاطلاع على تلك المستندات، كل هذه كانت محاولات للحصول على معلومات وأدلة داخل نطاق عملية التقاضى هذه. لقد رفضنا دعوى الطرف الثالث نتيجة للتحقيقات التى قمنا بها..

لقد حاربت الحكومة بإصرار وبنجاح علي مدى ثلاث سنوات لمنع الاطلاع على تلك المعلومات، وأن نجاح الحكومة فى ذلك هو السبب في رفض مطالبات الطرف الثالث التى طالب بها المدعى عليهم، فبسبب هذا الرفض لم يصد حكم قضائى إزاء هذه المطالبات. والآن تطالب الحكومة بملايين الدولارات لمعاقبة شركتى ودفعها إلى الإفلاس ليس لأنها تهورت وطالبت الحكومة بتعويضات فحسب بل لمجرد أنها طالبت بالاطلاع على ما لدى الحكومة من معلومات..

وهذا معناه أن الحكومة تدين وتطالب بمعاقبة كل من له وجهة نظر تختلف عن وجهة نظرها هى أن الشىء الذى تدينه الحكومة فى الواقع هو رفض المدعى عليهم لأن يتقبلوا دون تفكير وجهة نظر الحكومة فى الوقائع رغم رفض الحكومة تقديم الأدلة التى كان بإمكان المدعى عليهم الاستعانة بها للتأكد من صحة وجهة نظر الحكومة فى تلك الوقائع.

تتوقع الحكومة أن نثق فيها ثقة عمياء رغم أننا حصلنا على معلومات من مصادر متعددة تتعارض مع ماتدعيه الحكومة ويفهم منها أن الحكومة مسئولة عن عدم القدرة على منع الكارثة. أسجل هنا أن الحكومة لم تتمكن مطلقا من إقناع المحكمة بأن الدعوى المرفوعة على الحكومة ينبغى ايقافها على أساس التصريحات التى أدلت بها الحكومة إلى الرأى العام وعلى أساس الوقائع المعرفة للرأى العام.. وعلى أساس المعلومات التى توفرة لدى أيقنت أننى ـ وفاءً بالتزاماتى تجاه موكلى ـ لاأستطيع أن انصح (بان امريكان) بأن تثق فى الحكومة وأن تحجم عن محاولة الاطلاع على المعلومات التوفرة لدي الحكومة وأن تتخلى عن العويضات التى كانت (بان امريكان) تطالب الحكومة بها دون أن يكون هناك دليل مقنع على أن تصريحات الحكومة بأنها غير متورطة وبأنها ليس لديها معلومات عن الحادث، كانت تصريحات لها أساس من الصحة ودون أن يكون هناك دليل مقنع على أن المعلومات التى كانت لدينا نحن كانت معلومات خاطئه».

في قبضة الأخطبوط

لم يعبر شونيس عن غضبه للهجوم على شخصه وأسلوبه كمحام إلا في نهاية مرافعته المطولة، فقال :

«وفي النهاية أود أن أقول أنه يغضبني أشد الغضب أن الحكومة.. قد اتهمتني بأني أتعمد إطلاق الادعاءات الكاذبة. وهي تهمة باطلة تماما وظالمة ولا مجال للشك في ذلك. فالصفحات الأولى من مذكرة الحكومة تكشف بوضوح شديد عن أن أحد الأغراض الرئيسية لالتماس الحكومة هو تشويه سمعتي. أما بقية المذكرة - والتي تهدف ظاهريا إلى الكشف عن كذب الادعاءات في البداية - فإنها تعتمد كثيراً على التلميحات وغيرها من التكهنات التي يطلقها دفاع الحكومة دون حلف اليمين ولذلك فهي تشوه الكثير من الحقائق - كما أوضحت في هذه المرافعة - كما أنها تحرف السوابق القانونية إلى حد لا يجعل هذه المذكرة تليق بأن تصدر عن وزارة العدل».

كان القاضي «بلات» يميل إلى الموافقة.

فعند إعلانه عن حكمه كتابة «يوم 27 أكتوبر 1992، قال القاضي :.. أن بلاغة هذا الالتماس تجعله غير عادي في قضية ثبت أنها قضية غير عادية.

فأولاً لاشك أن التماس الحكومة سابق لأوانه وفضلا عن ذلك هناك تساؤلات هامة عما إذا كان من الممكن فرض أية عقوبات لما قيل أنه «سوء تصرف» من قبل (بان امريكان) أو دفاعها أو كل منهما وبعد النظر في هذه القضية في جلسات علنية... ليس بإمكان هذه المحكمة أن تقول أنه كان هناك مايدل على سوء النية... وليس بإمكان المحكمة أن تقول أن الأشخاص الذين طالبت الحكومة بمعاقبتهم.. قد تقدموا بأية مستندات الى المحكمة بسوء نية أو دون أن يكون لديهم اعتقاد كاف بأن ما قدموه من مستندات كان يقوم على أساس سليم.

فالمتقاضون والمحامون المترافعون عنهم من حقهم أن يقيموا دعاواهم وطلبات الاطلاع على أساس أقوال الشهود والتقارير التي يجريها محققوهم وما يسمعونه من الآخرين من أقاويل، من حقهم أن يفعلوا ذلك حتى يحين وقت يكتشفون فيه ويقتنعون أن تلك الأقوال والأقاويل لا تصلح كأدلة تأخذ بها المحكمة.

وبناء على ذلك فإن المدعى عليهم ومحاميهم كان من حقهم طوال معظم المهلة الممنوحة للتقدم بالتماسات للاطلاع على الأدلة كان من حقهم أن يقدموا ما يشاءون من التماسات على أساس تقارير وأقوال السيد جوفال افيف والسيد ليستر كولمان، وكان من حقهم كذلك أن يرفعوا دعوى الطرف الثالث ضد الولايات المتحدة اعتماداً على هذين الشاهدين والمعلومات الأخرى المتصلة بالموضوع والتي حصلوا عليها من مصادر أخرى.

وباعتراف دفاع الحكومة وموظفيها يوجد لدى الحكومة ملفات تحتوى على أدلة هامة تزعم الحكومة أنها تثبت أن أقوال السيد افيف والسيد كولمان ليس لها أساس من الصحة، ولكن ، ولكى تحمى الحكومة ما تقوم به من تحقيقات جنائية فى الوقت الراهن، رفضت الحكومة، طوال الفترة السابقة على بدء المحاكمة، والكشف عن تلك الأدلة.

ولذلك لا ينبغى أن تدعى الحكومة الآن أن المدعى عليهم ودفاعهم كانوا يعرفون أو كان ينبغى أن يعرفوا أن تقرير السيد افيف وشهادة السيد كولمان كانا لا أساس لهما من الصحة فى الوقت الذى اعترفت فيه الحكومة بحجبها للمعلومات التى تثبت أن هذا التقرير وتلك الشهادة لا أساس لهما من الصحة.

كذلك، فلا صحة لادعاء الحكومة بأن المدعي عليهم أو محاميهم قد سلموا تماما بأنه «لا أساس» لدعوى الطرف الثالث أو الادعاءات التى قيل أنها الشئ الذى على أساسه تقدموا بالتماسات للاطلاع على الأدلة.. فالشئ الوحيد الذى سلم به المدعى عليهم فى بداية المحاكمة هو أنهم لم يتمكنوا من التوصل إلى أدلة كافية تثبت صحة تقرير افيف وشهادة كولمان حتى يتمكنوا من الصمود أمام التماس الحكومة بأن تنظر القضية أمام القضاء المستعجل وهو الأمر الذى يستتبع إسقاط دعوى الطرف الثالث ولاسيما أن الحكومة لم يكن لديها الاستعداد للكشف عما كان بحوذتها من أدلة.

وعلى العكس من ذلك، فإن المحامى جيمس شونيس جدير بالثناء لتسليمه بهذا الأمر منذ البداية وجدير بالثناء كذلك لأنه لم يحاول أن يؤيد ـ سواء بشكل مباشر أو غير مباشر طوال المحاكمة ـ وجهات نظر السيد افيف والسيد كولمان والتى لم يقم عليها دليل».

وهكذا رفض التماس الحكومة بتوقيع عقوبات جزائية.

كانت آخر أفضل محاولة قامت بها وزارة العدل فى عهد الرئيس (ومدير المخابرات المركزية السابق) جورج بوش، والذى دخل البيت الأبيض بعد وقوع كارثة الطائرة بشهر واحد.

وبهذا أصبح المسرح معداً للفصل الختامى من المسرحية، وهى مسرحية تظهر فيها حكومة الديمقراطية وهى مضطرة لأن تقرر ـ «من أجل الصالح القومى» ـ ماإذا كان عليها أن تفتح ملفات الرحلة رقم 103 أو أن تقدمها بوضعها فى ماكينة فرم المستندات، ولاسيما أن الرئيس الأمريكى السابق لم يقدم على فتح تلك الملفات.

* * *

الفصل التاسع عشر

إن الحياة في معسكر اللاجئين السويدي لاتختلف عن الحياة في إحدى الضواحي التي يسكن فيها أفراد الطبقة الوسطى الثرية. كما أن المساعدات التي تقدمها السويد للاجئين لاتقل عن الحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي توفره لمواطنيها وفي الحقيقة يدل الكرم الذي تتعامل به الحكومة السويدية مع المطرودين والمضطهدين وتدل أعداد الذين يحصلون على حق اللجوء السياسي - وهي أعداد كبيرة بالنسبة لعدد سكان الدولة واقتصادها - على أن المجتمع السويدي مجتمع متحضر تحضراً حقيقياً، فهو مجتمع يصلح لأن يكون مثلا يحتذى كما أن وجود مثل هذا المجتمع يظهر بقية المجتمعات في عالمنا بمظهر مخزٍ رغم أن هذا ليس هدف المجتمع السويدي من وراء كرمه تجاه هؤلاء اللاجئين.

«فالمعسكر» الذي كان يعيش فيه كولمان وأسرته هومجمع سكني حديث في منطقة تغطيها الحدائق في أطراف المدينة، وهو مزود بمركز صحي خاص به وحضانة للأطفال . وحتى يحين البت في طلبات القادمين الجدد للحصول على حق اللجوء السياسي، سيكون بصفة مؤقتة في ذلك المعسكر في ظروف ينعمون فيها برفاهية لا تكاد تقل عما يوفره المجتمع الأمريكي من رفاهية لمواطنيه. دهش كولمان كثيراً لما وجده من رفاهيه في هذا المجمَّع السكني، ولاسيما أنه قد اعتاد على وجود فجوة بين النظرية والتطبيق في معظم المجتمعات الغربية.

«لقد أسكنونا في شقة تحتوي على ثلاث غرف نوم مزودة بأجهزة كهربائية جديدة لم تستعمل من قبل على الإطلاق، من بينها جهاز تليفزيون وثلاجة تعمل بالكمبيوتر، كما أن الشقة مفروشة بالكامل ولا ينقصها شئ على الإطلاق. حتى أغطية الأسرَّة كانت موجودة. كنا في فصل الصيف عندما وصلنا إلى السويد، ولذلك اشترينا دراجة مستعملة كي نذهب بها إلى السوق، وكل أسبوعين وبالتحديد يوم الخميس نصطف مع الآخرين خارج المكتب الموجود بالمجمع السكني كي نحصل على مبلغ من المال يساوي 700 جنيه استرليني في الشهر.

شئ مدهش حقاً. فالقادمون الجدد يأتون مرهقين، وقد انهارت روحهم المعنوية، ولا يتوقعون أن يحصلوا على أكثر من صدقة أو إحسان، ولكن هؤلاء

الناس تصيبهم الصدمة لا لسبب سوء المعاملة ولا نتيجة لأنهم يعاملون على أنهم مصدر للمتاعب، إنما بسبب ما يلقونه من السويديين من عناية فائقة وصبر شديد. فالسويديون يفعلون كل ذلك لأسباب إنسانية مخلصة. ولكن قد لايبدو على أهل السويد مايدل على أنهم عاطفيون، غير أنهم يعبرون عن مشاعرهم بطريقة عملية، فيعاملون الجميع بصبر شديد حتى يثبت كل قادم جديد أنه يصلح لأن يتخذوه صديقاً. ولكن ما أن يتقبلونك كصديق حتى تصبح صديقاً لهم مدى الحياة».

إلا أن هذا لا يعنى أن كولمان وأسرته لم يكونوا فى المنفى، فرغم كرم الضيافة والحماية التى كانوا ينعمون بها، كان عليهم أن يظلوا فى محاولات مستمرة للتكيف مع ظروف حياتهم اليومية الجديدة، والتكيف مع نظرة مختلفة إلى الأمور والتكيف مع ثقافة مختلفة ولغة مختلفة، كما كان على كولمان وزوجته أن يعتادا على مناخ جديد، ولاسيما أن كولمان من أبناء الجنوب الأمريكى وزوجته من سكان البحر المتوسط. والأهم من ذلك كله كان هناك إحساس كامن بأن هذه الأوضاع الجديدة لن تدوم على حالها وهو إحساس يصعب التخلص منه. فالذريعة الدنيئة التى استخدمت لإصدار إذن بالقبض عليه على اعتبار أنه هارب من العدالة كانت دليلا كافيا على أن الاخطبوط كان لايزال يتربص به.

واخفت الحكومة السويدية على إيواء آل كولمان حتى يتم البت فى الطلب الذى تقدموا به للحصول على حق اللجوء السياسى. وكان من الواضح أن الحكومة السويدية لم تكن فى عجلة من أمرها بشأن الوصول إلى قرار «قد يظل اللاجئون ينتظرون لسنوات، ونتيجة لذلك لا يستطيعون أن يعملوا أو أن يعيشوا حياة طبيعية،.. فعدم تيقن المرء من إمكانية حصوله على حق الإقامة الدائمة في السويد ينغص عليه حياته وهذه الحالة يسميها اللاجئون «العيش فى بؤس رائع».

وبعد أن قضينا عاماً فى هذا المعسكر، اتضح للجميع أن تهمة التزوير في أوراق جواز السفر كانت تهمة ملفقة. عندئذ نقلتنا الشرطة إلى شقة حديثة داخل المدينة وقامت الشرطة بذلك من أجل حمايتنا. ودفعت السلطات السويدية الإيجار والمنافع ثم أعطونا منحة مقدارها 000 50 كرونر كقرض للشقة. لم يكن هذا المبلغ قرضاً وإنما منحة. وفى ذلك الوقت ، وقبل أن تتأثر البلاد بحالة الركود الاقتصادى كنا نحصل أيضا على دروس فى اللغة تصل إلى 600 ساعة، كما كنا نركب الأتوبيس مجانا ونخرج فى رحلات ترفيهية ونحصل علي دورات دراسية فى الكمبيوتر وكنا نستفيد من جميع الخدمات الاجتماعية المتاحة لأهل السويد. وهذا

في قبضة الأخطبوط

يعد شيئا غير عادى جدير بالملاحظة ولاسيما أن تكاليف ماكان اللاجئون يحصلون عليه كانت تتحملها دولة عدد سكانها لا يزيد عن ثمانية ملايين يعانون من مشاكل اقتصادية كغيرهم من باقى الشعوب. ورغم كل هذه الرفاهية كنا نعيش فى حالة انتظار، فقد كنا ننتظر أن يصدر بشأننا قرار».

وفى نفس الوقت حاول مكتب التحقيقات الفيدرالى أن يصل إليه عن طريق أمه ففى 26 مارس 1992 زارها العميل الخاص روبرت سلاى «التابع لقسم مكافحة التجسس».

وبعد أن قدم سلاى نفسه بأدب جم بدأ يسأل مارجى كولمان سلسلة من الأسئلة عن ابنها.

هل كانت تعرف مكانه ؟

فقالت : «أنا ؟ انكم مكتب التحقيقات الفيدرالى. ألا تعرفون أين هو ؟».

بالطبع كانوا يعتقدون أنه كان فى السويد. ولكنه سألها إذا كان يعتزم أن يعود فقالت : «لست أدرى. هل هناك ما يدعو إلى عدم عودته ؟»

فقال سلاى إن هذا الأمر يرجع إلى كولمان نفسه. ثم سألها إذا كان ابنها يحب أمريكا ؟

فقالت :«إنه يحب أمريكا أكثر ماتحبه أمريكا، فبعد أن خدم بلده كما خدمها بالفعل، فإنه يستحق أن يلقى معاملة أفضل من التى يلقاها حاليا».

ثم سألها سلاى هل سيتخلى كولمان عن جنسيته الأمريكية ؟

فقالت : « هل أمامه فرصة للاختيار ؟ يستحسن أن تسألوه هو هذا السؤال».

فقال سلاى إنهم بالفعل يودون أن يتحدثوا اليه ولذلك طلب منها رقم تليفونه.

فقالت :« لا أعتقد أنه يود أن يتحدث إليكم. إلى اللقاء. «ورافقت السيد سلاى حتى الباب. وبمجرد ابتعادها أسرعت إلى منزل الجيران واتصلت بكولمان من عندهم، فقد يكون تليفونها مراقب.

وبعد أن فكر كولمان ملياً فى الأمر، أخبر الشرطة السويدية، وطلبت منه الشرطة أن يخبر محاميه كتابة بما حدث. فأرسل له كولمان خطاب جاء فيه :

«من الأشياء الملفتة للنظر أن يزور العميل سلاى أمى بعد أسابيع من اخطار السلطات السويدية لى أن الإثباتات التى قدمتها لتدعيم طلبى حق اللجوء السياسى سوف يتحققون من صحتها عن طريق وزارة الخارجية السويدية..

فيبدو أن الحكومة السويدية تجرى تحرياتها حالياً فى الولايات المتحدة، وهذا أثار انتباه قسم مكافحة التجسس التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالى، فهذا القسم مهمته مراقبة الأعمال التى تقوم بها الحكومات الأجنبية داخل الولايات المتحدة.

وأنا علي ثقة من أن وزارة الخارجية السويدية تدرك أن مكتب التحقيقات الفيدرلى يراقب اتصالاتها الهاتفية. والخلاصة هى أن مكتب التحقيقات الفيدرالى يعتقد أننى أقيم الآن فى السويد ويطرحون الآن أسئلة ذات أبعاد سياسية إلى حد كبير عن وطنيتى».

ثم تلقى كولمان مكالمة ثانية أقلقته أيضا، فقد اتصل به جوزيف بوحاكر، المحامى الأمريكى اللبنانى الذى أخرجه من الحجز بكفالة عندما قبض عليه بتهمة تزوير أوراق جواز السفر. أخبره بوحاكر أن شخصا قد اتصل به وسأله عن كولمان، وحيث أن الظروف كانت سيئة جداً فقد حرص بوحاكر على تسجيل هذه المكالمة كتابة قبل أن ينسى تفاصيلها.

«يوم الخميس الموافق 11 يونيو 1992 الساعة 3 مساءً تلقيت اتصلا هاتفياً من مجهول قال أنه يتصل من واشنطن وقال أنه يود أن انقل رسالة عنه إلى صديقى المقيم فى البلد الشمالى». وكانت الرسالة على النحو التالى قريبا :

«سيد بوحاكر اخبر صديقك المقيم فى البلد الشمالى أن منذر الكسار قد قبض عليه فى بربادوس اليوم - وانه قد عثر معه على صورة لصديقك. أخبر صديقك أن يتخذ المزيد من احتياطات الأمن».

وعندما سألت هذا الشخص عن هويته رفض أن يذكر اسمه، وعندما سألته عما ينبغى أن أقوله لصديقى لو أنه سألنى من أين أتيت بهذه المعلومات، قال هذا الشخص لى : «أخبره أن هذه المعلومات تأتى من مصدر موثوق به وسوف يدرك من أكون. كذلك اتصل بسلاى والمجموعة 6 فى بيرمنجهام وانقل إليه هذه المعلومات».

فسألته : «من سلاى هذا وماهى المجموعة 6 ؟ هل هم مكتب التحقيقات الفيدرالي ؟ فرد قائلاً : «لااستطيع أن أخبرك بأى شئ آخر. عليك أن تكتشف ذلك بنفسك».

فاتصلت بالسيد كولمان فحدد لى شخصية سلاى.

فاتصلت بسلاى وزارنى فى مكتبى يوم الجمعة 12 يونيو 1992 وأعطيته نفس الرسالة كما أخبرته أن زوجتى قد أخبرتنى أن نفس الشخص المجهول قد اتصل بمنزلى يوم الخميس وأنها أخبرته أن يتصل بى فى مكتبى.

وأخبرنى السيد سلاى أن مكتب التحقيقات الفيدرالى لم يكن مهتما بصديقى إلا بوصفه هاربا من العدالة، كما قال أنه كان يود أن يتحدث إلى صديقى عن حادث طائرة (بان امريكان).

فأعطيت السيد سلاى نسخة من المقالة التى كتبها السيد روان بمجلة تايم بعد المقابلة التى أجراها مع صديقى وقد وردت فيها إشارة الي السيد منذر الكسار. وأخبرت السيد سلاى أن هذه المقالة توضح أبعاد الموضوع كاملاً.

ثم أخبرات السيد سلاى أننى أشعر بالقلق بسبب اتصال هذا الشخص المجهول بمنزلى وطلبت منه أن يخبرنى بما يجرى. ولكنه قال أنه لا يعرف إلا أنه طلب منى أن أصف له هذا الشخص وقال أن شركة الهاتف ربما تستطيع أن تحدد مصدر هذه المكالمة. وأخبرته بموافقتى على أن يفعل ذلك. واتصل بى فيما بعد ليخبرنى أن الشركة لم تتمكن من معرفة مصدر المكالمة وطلب منى أن أخبره إذا جاءتنى أية مكالمات أخرى مشابهة».

وعندما علم كولمان بما حدث، طلب من بوحاكر أن يخبره هو أيضا لو تكررت هذه المكالمة، فهو لم يستطيع أن يحدد شخصية ذلك الشخص المجهول الذى قال انه «مصدر موثوق به».

«أخبرنى بوحاكر أيضا أن سلاى كان يريد أن يتحدث معى عن طائرة (بان امريكان) وسألنى إذا كنت أريد أن أتحدث معه فى هذا الموضوع فقلت أننى لا أريد . فقال بوحاكر أن سلاى كان ودوداً للغاية وقال أنه يذكر انك إنسان لطيف».

فقلت، «أنا واثق من ذلك. وإذا اتصل مرة أخرى قل له أنى أفكر فى الأمر».

كانت هذه أول مرة يفكر أحد المشتركين فى التحقيقات ـ سواء فى بريطانيا أو الولايات المتحدة ـ فى أن يتحدث اليه عن كارثة طائرة (بان امريكان). وبعد أن ظل كولمان يفكر فى الأمر لمدة شهر كامل شعر كولمان برغبة شديدة فى أن يعرف ما الذى كان يريده سلاى.

«قررت أن اتصل بسلاى حتى أرى ما عساه يريد.. وكان معى دليل تليفونات يحتوى على أرقام الاتصال المباشر بالولايات المتحدة، وذات يوم اتصلت

من هنا بالرقم الأمريكى المباشر فى النمسا واتصلت بسلاى بحيث يتحمل هو أجرة المكالمة.

فقال سلاى : «كيف حالك؟ أين انت؟ ماذا وراءك».

فقلت له : «أخبرنى أنت ماذا وراءك». وذكرته بجورج السورى وسألته إذا كان قد أدرك فى ذلك الحين أننى كنت أعمل لحساب المخابرات العسكرية.

فقال : «لا. ما أود أن أحدثك عنه.. فأنا أريد أن أحدثك عن تهمة التزوير فى أوراق جواز السفر وموضوع الطائرة ؟

وهنا قلت له : «سوف اتصل بك مرة ثانية بعد خمس دقائق».

فانهيت المكالمة واتصلت به مرة ثانية، ولكنى اتصلت به هذه المرة من خلال عامل الاتصالات الدولية المباشرة السويدى.

وقلت لسلاى : «ربما اتصل بك من بنجلاديش المرة القادمة. فى الحقيقة يمكن أن نستمر فى هذه اللعبة طوال اليوم».

سلاى : «لاداعى يا كولمان. فنحن نعرف أين انت. ولنتكلم الآن عن طائرة (بان امريكان). فلنحاول أن نصل إلى طريقة تخلصنا من هذه الورطة».

فقلت : «لامانع. سوف أتحدث عن الطائرة. ولكن عليك أن تجعل وكيل النيابة فى شيكاغو يسقط تهمة التزوير الملفقة وسوف أتكلم عن الطائرة كما تحب، ولكن أؤكد لك أنه لن يوافق».

فقال سلاى: « الأمر ليس بهذه البساطة. فانت تعرف كيف تسير الأمور. فسوف يسعى إلى عقد صفقة من نوع ما معك.

«أعرف نوع الصفقة التى يتحدث عنها. فهو يريد صفقة تمنعنى من الكلام عن الطائرة المنكوبة».

ويرد سلاى قائلاً : «وانت أليس لديك زوجة وأطفال أليس فى هذا ظلم لهم. فإن لم تصل إلى صفقة من نوع ما، فسوف تظل هارباً إلى الأبد وهم معك. فلا يمكن أن تفلت من عقابك على ما فعلت. فلن يتركوك وشأنك أبداً».

فقلت له «إذن الأفضل أن تأتوا إلى هنا وتقبضون على، وإذا كنتم تعرفون أين أنا فيمكنكم أن تستصدروا أمراً باستلامى. ولكن كى يتم ذلك لابد من أن ينظر الأمر أمام محكمة محايدة وهنا سوف أتكلم عن جميع التفاصيل الدقيقة الممتعة، وسوف نرى كيف سيكون رد فعل القاضى المحايد عندما يستمع إلى كل ذلك».

فى قبضة الأخطبوط

سلاى : «لاتخدع نفسك ياليستر. فإن خصمك الذى تتحدث عنه هو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وهى خصم لن تتغلب عليه أبداً وليس هناك من يستطيع ذلك. ولذلك، لماذا لا تعقد سلاما مع الحكومة؟ الآن، قبل فوات الأوان؟ ».

كولمان : «أولا عليكم باسقاط التهمة. ثم اسحبوا الإذن الذى صدر بالقبض على . بعد ذلك نستطيع أن نتكلم».

واعتقد أن النغمة التى كنت اتكلم بها كانت حاسمة إلى حد كبير، لأنه تنهد وقال: (وهو كذلك. سوف أطلع رؤسائى علي الأمر. وإذا كانت هناك ضرورة للاتصال بك سوف اتصل بمحاميك فى شيكاغو».

كان هذا كل شئ فلم يتصل بى المحامى بخصوص هذا الأمر حتى الآن».

كان كولمان يعرف فى قرارة نفسه أن سلاى كان على حق، فلن يتركوه وشأنه أبداً رغم أن احتمال لجوء مكتب التحقيقات الفيدرالى إلى الأساليب المباشرة التى استخدمت مع فواز يونس كان احتمالا ضعيفا. فاختطاف شخص من المياه الدولية من المكسيك أو إحدى جمهوريات الموز بأمريكا الوسطى (وهى جمهوريات فقيرة ذات نظم سياسية ديكتاتورية، يختلف عن العمل علي الأراضى السويدية) فبالإضافة إلى المشاكل التى ستنتج عن بعد المسافة بين السويد والولايات المتحدة، فإن الآثار السلبية على الصعيد الدبلوماسى ستفوق الكسب الذى قد يتحقق بإلقاء القبض عليه. ولكن إذا استبعد استخدام القوة، وإذا استبعدت إمكانية تسليمه إلى حكومة الولايات المتحدة، فإن واشنطن بإمكانها أن تمارس ضغوطا علي الحكومة السويدية حتى تقوم الحكومة السويدية بترحيله باعتباره شخصيا غير مرغوب فيه.

وفى محاولة منه لمنع المخاوف المرضية وجنون الارتياب من السيطرة عليه،وكذلك لكى لايستاء منه أهل السويد، قرر كولمان توقيع عقد لنشر كتاب يحكى فيه قصته.

فلم تكن هناك وسيلة أخرى كى يدافع عن نفسه ضد الاخطبوط، أى ضد قلة مهيمنة مستغلة من الاداريين القائمين علي أمر وكالات المخابرات والقوات المسلحة والهيئات المعنية بتطبيق القانون، وهم طغمة تتشبث فى اصرار بسلطاتها الواسعة وحريصة كل الحرص على حماية مصالحها الذاتية، وهؤلاء مقتنعون أنهم يفهمون أكثر وأفضل من غيرهم مهما كان لدى السياسيين من رأى ، ويديرون أجهزة الحكومة بأساليب فاسدة بغرض التغطية على مايقترفونه من فساد.

وحيث أن هذه القلة المهيمنة الفاسدة تعيش فى الظلام وتمارس عملها بسهولة فى السر ، فقد شعر كولمان أنه سيكون فى مأمن لو أنه حرص على أن يكون فى النور.

وحيث أنه كان لا يعمل فى السويد فقد كان فى حاجة للمال وإذا تمكن من استعادة سمعته فقد تكون هناك فرصة ولو ضعيفة لأن يستجمع شتات خبراته السابقة فيعمل ككاتب أو صحفى .

وفى أواخر صيف عام 1992 تلاشى هذا الاحتمال بسبب الهجوم الضارى الذى شنه على» شخصية «بايرون» و«ايمرسون» فى مجلة نيويورك ومجلة «واشنطن جوناليزم ريفو». فقد كان كولمان هدفا سهلا، فلم يكن هذان الصحفيان يخشيان أن يرفع عليهما كولمان قضية تشهير، ولكن كان لهذا الهجوم أثراً جانبيا غير متوقع. فمنذ ذلك الحين قد ظهر بالصحافة السويدية كلمة واحدة عن الطلب الذى يقدم به للحصول على حق اللجوء السياسى. ولذلك فقد عرفت صحيفة «ايداج» المسائية مكانه من مقالة بايرون وتمكنت من الوصول اليه عن طريق إدارة الهجرة السويدية.

أجرت الصحيفة حديثا صحفيا معه فى قاعة الاجتماعات بقسم الشرطة القريب من سكنه. وكان المدير يقدم القهوة والكعك أثناء تلك المقابلة. وفى يوم 19 أكتوبر 1992 صدرت الصحيفة وعلى صدر صفحتها الأولى هذا العنوان الرئيسى:

عميل أمريكى يطلب حق اللجوء السياسى.

العميل يتحدث من مكان اختبائه عن التهديد بقتله.

وبداخل الصحيفة وعلي مساحة صفحتين متقابلتين لخصت الصحيفة الأحداث التى سبقت اضطرار كولمان للحياة فى المنفى كما نشرت الصحيفة صوراً له ووصفته بأنه «الرجل الذى يعرف الحقيقة عن كارثة لوكربى».

ومن الغريب أن هذه المقالة قللت من احساسه بالعزلة واحساسه بأنه شىء لا يهتم به أحد . فبالاضافة إلى إدراك الرأى العام لمأساته (فقد فقدت السويد اثنين من مواطنيها فى الحادث) يبدو أن مقالة جريدة «ايداج» قد قللت أيضا من احتمال أن يخطط مكتب التحقيقات الفيدرالى لعمليات سرية تستهدف حياته أو أية محاولات مشابهة تقوم بها جهات أخرى. ولذلك شعر بقدر أكبر من الأمان ولا سيما أنه كان واضحا أن الشرطة السويدية كانت تؤيد ما جاء بالمقالة على نحو ضمنى.

كذلك أدت المقالة إلى وضع حد لمخاوفه من أن يسبب إحراجا للحكومة السويدية فيما لو لفت انتباه الرأى العام إليه. فحيث أن الجميع أصبحوا يعرفون أنه فى السويد الآن، فإن صدور قصته فى كتاب لن يؤدى إلا إلى مزيد من التأكيد على مدى حاجته إلى الحصول على حق اللجوء السياسى.

وحاجته إلى الحصول على حق اللجوء السياسى يبدو أنها قد أصبحت أكثر إلحاحا من ذى قبل فكما قال له العميل الخاص «سلاى» من قبل، كان الاخطبوط لايزال يتعقبه. فقد علم كولمان من أحد المصادر فى واشنطن أن السفارة الأمريكية فى لندن كانت تتحرى من خلال الشرطة الدولية عن وضعه القانونى فى السويد لكى ترى إن كان القانون السويدى يسمح بطرده ومن خلال مصدر آخر داخل وزارة العدل حصل كولمان علي نسخة من ملف سرى يحتوى على ملخص لتحريات مكتب التحقيقات الفيدرالى عن كولمان، وهو بتارخ 30 مارس 1992، ويحدد هذا الملخص الأساسى الذى اعتمدت عليه تهمة التزوير التى وجهت اليه... كما يذكر أمر إصدار الإذن بالقبض عليه على اعتبار أنه قد اصبح هارباً من العدالة.

تلك كانت «القنبلة الدخانية» التى طالما تمنى كولمان أن يعثر عليها.

فالتهمة قد أعدت كى تستعملها الحكومة فى عقد صفقة معه علي أساس أن يعترف بأنه مذنب فيصدر عليه حكم مع إيقاف التنفيذ فى مقابل سكوته، ولم تحرص الحكومة علي أن تلفق التهمة بطريقة متقنة نظراً لأنه لم تكن لديها النية على الاطلاق لمحاكمته. فهذا من شأنه ألا يحقق هدف الحكومة من تلفيق التهمة. ولكن ها هو كولمان قد هرب من سلطات القضاء الأمريكية. ولذلك أصبح من الضرورى رتق بعض الثقوب التى كانت موجودة بالتهمة حتى تصلح التهمة لإقناع السلطات السويدية بأن عليه أن يذهب إلى الولايات المتحدة ليحاكم فى قضية حقيقية وليست ملفقة.

ولكى تتمكن وزارة العدل من ذلك كان عليها أولا أن تتغلب على المشكلة الناجمة عن وجود شهادة ميلاد بحوزة كولمان باسم توماس ليفى منذ 1 مارس 1982 ففى ذلك الحين أعطتها إليه الحكومة بنفسها. أما العقبة الثانية التى كان عليها أن تتخطاها فهى أن إدارة مكافحة المخدرات كانت قد حصلت على نسخة من هذه الشهادة لكى تستخدمها فيما يبدو لاستصدار جواز سفر لأحد عملائها فى مصر.

لم يكن بإمكان السلطات الأمريكية أن تكشف عن هذه الحقائق وإلا تكشفت التهمة ذاتها أمام الشرطة الدولة والحكومة السويدية. ولذلك كان هناك حل

وحيد، وهو الخداع وهذا ما اتضح من الملخص الذى كان موجوداً بالملف الذى أعده مكتب التحقيقات الفيدرالى عن كولمان، فقد جاء فى بدايته.

بدأ هذا التحقيق في 7 فبراير 1990 عندما أرسل مكتب الوكالة فى «نيو لندن بولاية كونيكتيكت، قسم «نيوهافن» بتقرير قال فيه أنه قد جاءهم بلاغ من مكتب المواليد والوفيات فى نيو لندن «يقول أن شخصا قدم نفسه علي أنه» توماس ليفى قد طلب نسخة من شهادة ميلاده. وكان تاريخ الميلاد المسجل بالطلب هو 4 يوليو1948 وأن اسم والده هو «جون ليفى» واسم والدته هو «مارى ليفى» وأن عنوانه هو 416 طريق «كاونتى لاين» «بارنيجتون بولاية «النوى» واسفرت التحريات التى اجريت من خلال البيانات المسجلة بالكمبيوتر أن توماس ليفى الحقيقى قد مات بعد مولده فى عام 1948 بيومين.

وفى 6 أبريل 1990 قام «ريتشارد بيكمان» الموظف بمكتب جوازات شيكاغو.. بابلاغ مكتب التحقيقات الفيدرالى بشيكاغو أنه قد ضبط ما قد يكون تزويراً فى الأوراق التى تقدم بها شخص يدعى توماس ليفى يوم 26 مارس 1990 وأرسلها من خلال مكتب بريد «ارلينجتون هايتس». فقد وجد بيكمان عدداً من الأشياء التى تشير إلى احتمال وجود حالة تزوير.

وأول هذه المؤشرات هو شهادة ميلاد الطفل المتوفى. أما المؤشرات الأخرى فكانت رقم رخصة القيادة ورقم الضمان الاجتماعى، فقد اتضح منهما أنهما قد صدرا حديثاً ورغم أن هذا الكلام كان معقولا ظاهريا إلا أنه قد أثار تساؤلات مثلما تجنب الإجابة على تساؤلات أخرى.

فإذا كان كولمان لديه شهادة باسم توماس ليفى «صادرة فى 1 مارس1982 (وكان لايزال لديه صوراً منها، فلماذا يحتاج إلى نسخة أخرى منها.

وإذا كان قد ذهب بالفعل للحصول على شهادة أخرى، فلماذا يتقدم بطلبه للحصول عليها إلى مكتب المواليد والوفيات فى «نيو لندن» بينما توجد الهيئة الرسمية التى تصدر شهادات الميلاد بولاية كونيكتيكت فى هارتفورد عاصمة الولاية ؟

وإذا كان قد طلب هذه الشهادة من هذا المكتب فلماذا يسلم هذا المكتب شهادة ميلاد باسم توماس ليفى إلي كولمان رغم أنه كان ينتحل شخصية توماس ليفى ورغم أن البحث فى سجلات الكمبيوتر قد أسفر عن أن توماس ليفى قد مات منذ 42 عاما ؟

وإذا كان هذا ما حدث فلماذا لم تجد السيدة «جلوريا هاتفيلد» الموظفة بمكتب سجلات نيو لندن ـ ما يدل على وفاة توماس ليفى فى 6 يوليو 1948 ؟ (وعند سؤالها عن تاريخ ميلاده والذى قيل أنه 4 يوليو قالت أن الكشف عن تاريخ الميلاد يتطلب أن يكون مع من يطلب ذلك مستندات معينة لم تكن موجودة فى ذلك الحين).

ثم كيف عرف «ريتشارد بيكمان» ـ الموظف بمكتب جوازات شيكاغو ـ أن شهادة الميلاد التى كانت تحمل اسم توماس ليفى كانت شهادة ميلاد طفل قد توفى وبذلك اعتبرها أول المؤشرات علي حدوث حالة التزوير المحتملة».

وهكذا كان ملخص تحقيقات مكتب التحقيقات الفيدرالى مجرد قصة مختلفة (تثبت عدم شهادة مؤلفها).

أما بقية الملخص فقد كان الغرض منها إضافة اللمسات الأخيرة لتلك القصة حتى تبدو عناصر تلك القصة مترابطة، ولكنها ظلت تتعثر فى وقائع مستبعدة الحدوث.

فقد جاء بالمخلص على سبيل المثال أن «عنوان المنزل وعنوان العمل ينتميان الي منطقتين بريديتين مختلفتين.. وهناك مؤشر آخر وهو أن الشخص المدون بالطلب كى يتصل به المكتب عند الضرورة كان أحد الأقارب. وهو ليستر كومان وعنوانه 416 طريق «ويست كاونتى لاين» بمدينة «بارينجتون» بولاية الينوى.. وقد كتب بالطلب أنه زوج أخت صاحب الطلب.

«كشفت التحريات التى أجريت فى شيكاغو عن أن صاحب المنزل الذى ذكر عنوانه بالطلب وكذلك مدير المكتب الذى ذكر عنوانه الطلب أيضاً قد حددا هوية مقدم الطلب من واقع الصورة المرفقة بالطلب علي أنه ليستر نوكس كولمان».

ولكن إذا كان ليستر كولمان ـ أو أى شخص آخر (إلا إذا كان معتوها) ـ قد أراد الحصول على جواز سفر باسم توماس ليفى ليستخدمهَ فى أغراض مرخص بها، هل من المحتمل إذا كان الأمر كذلك ـ أن يستأجر صندوق بريد باسمه الحقيقى ؟

أو إذا كان الجواز من أجل استخدامه هو فى أغراض غير مرخص بها، هل من المحتمل على الإطلاق أن يكون قد أعطى اسمه وعنوانه ؟

ألم يرد على ذهن وكيل النيابة أو مكتب التحقيقات الفيدرالى دافعا يجعله يتقدم بهذا الطلب ؟ لماذا يحتاج كولمان جواز سفر باسم توماس ليفى كى يستخدمه فى أغراض غير مرخص بها إذا كان لديه جواز سفر سليم تماما باسمه ؟

فى قبضة الأخطبوط

الدافع الوحيد الذى فكروا فيه هو الدافع الذى فكر فيه هو شخصيا عندما قبض عليه، عندما كان لا يزال يخفى أنه كان عميلا للمخابرات العسكرية. فقد أخبر مكتب التحقيقات الفيدرالى أنه كان في سبيل العودة إلى الشرق الأوسط لإجراء الأبحاث اللازمة كى ينتهى من كتاب كان يكتبه، ولذلك كان فى حاجة لجواز سفر جديد لأن اسمه الحقيقى كان معروفا لتجار المخدرات العرب، ولكنه لم يتوقع أن يأخذ أحداً بهذا الكلام على الاطلاق. فإن شخصا يعتزم زيارة دولة عربية من أجل هذا الغرض من الطبيعى أن يحرص علي عدم استخدام اسم يوحى بأنه يهودى مثل اسم «ليفى» فلو أن عملية شكسبير قد تمت .. كانت الخطة تقتضى أن يسافر بجواز سفر «ليفى» حتى وصوله إلى اسرائيل فقط.

بعد انكشاف أمر التهمة الملفقة عن طريقة هذا المستند الذى أعده مكتب التحقيقات الفيدرالى بنفسه، لم يشعر بقلق شديد منه أن تتعامل السلطات السويدية مع المضمون المباشر للتهمة أو أن تتخذها سببا كافيا لترحيله. ولكن الاخطبوط له أزرع طويلة. ومع اقتراب الذكرى السنوية الثانية لوصول كولمان إلى السويد بدأ يشعر كما يشعر هؤلاء الذين يندمون انهم لم يلقوا مصيرا مثل المصير الذى لقيه «كازولارو» ولذلك مع اقتراب هذا اليوم بدأ يتخوف من أن تكون تهمة أخرى جديدة - وأخطر من تهمة التزوير - فى طور الإعداد الآن.

فإذا كانت خطورة قيام الحكومة الأمريكية بعملية سرية هذه قد تناقصت . فإن كولمان قد بدأ يشعر بأنه ربما قد اصبح من الممكن الآن أن تلفق الحكومة الأمريكية له تهمة تتعلق بالخيانة.. وإن الحكومة الأمريكية سوف تجيد تلفيقها هذه المرة حتى يتعامل السويديون معها بجدية، هذه المرة. لم يشعر كولمان فى قرارة نفسه - وهو رب أسرة - الاطمئنان، وكيف يطمئن وواشنطن تتمنى أن تراه ميتا؟

على أى حال كان وطنه لا يزال يذكره . فبمناسبة الذكرى الرابعة لكارثة لوكربى، عاود «تايك والاس» بشبكة CBS فى نيويورك، إلى الهجوم الإرهابى في حديث أجراه «والس» مع جوفال افيف أذيع فى 20 ديسمبر فى برنامج «60 دقيقة» والذى يعد أهم برامج الشبكة.

حاولت CBS أن تغرى كولمان حتى يظهر مع افيف فى البرنامج.ولكنه - وقد تمرس علي أساليب الاخطبوط - رفض هذا العرض.

وكان كولمان على حق عندما رفض الاشتراك فى البرنامج. فقد افتتح والاس البرنامج، مشيرا إلى القضية المدنية والحكم الذى صدر على (بان امريكان) فيها

قبل ذلك ببضعة شهور، بقوله : ليس مفاجأة أن تستأنف (بان امريكان) وأكبر شركة تأمين تتعامل معها هذا الحكم. ولكن المفاجأة هى أن تستعين الشركتان بمخبر خاص مثل جوفال افيف كى يساعدهما على تجنب دفع تعويضات هائلة».

كإن من الواضح أن الطريقة التى عبر بها والاس عن هذا الرأى قد توحى إلى البعض بان الشركتين استعانتا بجوفال افيف بعد صدور الحكم عليهما حتى يتملصا من دفع التعويضات، وبذلك يبدو والاس وكأنه ينقل إلى المشاهدين تطوراً جديداً فى الأمر. فى الحقيقة. لم تكن هناك أية صلة على الإطلاق بين هذا الحكم واللجوء إلى السيد افيف. أما وضع الحكم والسيد افيف فى مواجهة بعضهما فقد كان الغرض منه أن يكون مجرد ذريعة للعودة إلى كيل الاتهامات التى عبرت عنها مجلة نيويورك من قبل. ولذلك مضى وقت طويل من البرنامج قبل أن يعترف والاس بأن السيد افيف قد استقال من عملة مع (بان امريكان) فى31 مايو 1990، أى قبل عامين ونصف.

ثم قام والاس بتخليص تفسير افيف للمعلومات السرية التى ضمنها تقريره ـ وهو التفسير الذى لم يوافق عليه أحد ـ وبعد ذلك دعا "لى كريندلز" محامى عائلات الضحايا كى يتحدث عن "الصدمة الوحشية" التى أصيب بها موكلوه عندما تسرب تقرير افيف إلى وسائل الإعلام (فى عام 1989) فقال "كريندلز" أن سيدة فقدت زوجها قالت لى :"كيف يمكننى أن أتخلى عن جنسيتى الأمريكية ؟

فوكالة المخابرات المركزية قتلت زوجى "كل هذا محض اختلاق. جاء به تفكير جوفال افيف ".

واتفق معه فى الرأى فينسينت كانيسترارو :

فقال أنه من الواضح أن ذلك كان محاولة واهية لتخليص (بان امريكان) من المسئولية " وقال أن وكالة المخابرات المركزية لم تكن على الإطلاق مشتركة فى عملية سرية لنقل المخدرات من مطار فرانكفورت : "فعملية سرية خداعية من هذا النوع لم تحدث فى يوم من الأيام" كما أن الطائرة لم تصبح هدفاً للإرهابيين بسبب خمسة من رجال المخابرات المركزية كانوا على متنها فى طريقهم إلى الولايات المتحدة للإبلاغ عن مجموعة من رجال المخابرات المركزية كانوا يعملون دون الرجوع إلى المقر الرئيسى.

وفى هذا الشأن قال كانيسترو :"هذا كلام غير صحيح بالمرة. فلم يكن على متن الطائرة خمسة من رجال المخابرات المركزية.... لم يكن على متنها إلا اثنين

فقط. وكان قد اتخذ الترتيبات اللازمة لسفرهما فى آخر لحظة..... ولذلك لم يكن من الممكن أن يصبحا هدفاً لأية عملية إرهابية أو أن تصبح الطائرة هدفاً نتيجة لوجودهما عليها " (لم يكشف كانيسترارو عن أن هذين العميلين قد غيرا خططهما فى قبرص عن طريق مكتب السفريات التابع لإدارة مكافحة المخدرات، وهو مكتب "ار ايه ترافيل ماسترز" . فقد أوحى ذلك دائماً لكولمان بفكرة مؤداها أنه من المحتمل أن يكون هيرلى قد نصحهما بأن يستقلا طائرة (بان امريكان) الرحلة 103 لأنها كانت مأمونة، وكيف لا...... وهى التى تنقل شحنة مخدرات تحت رقابة وإشراف إدارة مكافحة المخدرات).

ثم انتقل والاس للحديث عن ادعاء افيف أنه كان يعمل بالموساد سابقاً، وهو ادعاء أنكره مصدر إسرائيلى وصف أفيف بأنه "ضابط أمن حديث بشركة العال".

فقال له والاس :"لقد تم فصلك من العمل فى أبريل 1984 بعد أقل من 18 شهراً فى هذا العمل لأنك كنت ـ وأنا هنا أنقل عن غيرى ـ "لست جديراً بالثقة وغير أمين" ـ وأنك ارتكبت على مدى فترة من الزمن مختلف أنواع النصب وانتحال الشخصيات". فهل يكذبون فى هذه الأقوال ؟"

فقال افيف :"لن أقول أى شىء". ولن أناقش هذا الأمر. ومن حقهم أن يقولوا ما يشاءون... أما أنا فاعرف من أكون.

ثم اعترف والاس بأن بعض شركات المحاماة التى عمل افيف معها كانت تمتدحه بينما البعض الآخر منها كان يتهمه بجميع أنواع التهم، فقد اتهمه البعض بأنه يستولى على عشرات الآلاف من الدولارات من أجل القيام بتحقيقات زائفة، كما اتهم بأنه حاول فى البداية أن يبيع خدماته لعائلات ضحايا طائرة (بان امريكان)". قبل ذلك بعامين كان زميل افيف المحامى" دانيال اهارونى" قد قال لمجلة "بارون ": "أن قلوبنا مع عائلات الضحايا، ولكن المشكلة هى أن هناك 270 ضحية وعائلاتهم تتفاوت مستوياتها الفكرية والثقافية. فكيف نعمل معهم ونتمكن من أن نخاطبهم جميعاً لكى نصل إلى ما يمكن أن نصل إليه ؟ أما (بان امريكان) فقد كان من الواضح أنهم يريدون الحقيقة".

اتفق كرندلز مع والاس فى أن دهشته لاستعانة (بأن أمريكان) بشخص مثل افيف..... وقال : "لقد لجأوا إلى شخص غريب الأطوار، ولو أنهم قد تحروا عنه لاكتشفوا بسهولة أنه نصاب" (وفى نفس العدد من مجلة بارون قال جيمس شونيس "أننا طلبنا منه أسماء شركات نستعلم منها عنه... وأشادت جميع الشركات به").

ثم بدأ والاس يعد لإجراء مواجهة بين افيف وكانيسترارو. فسال افيف : "هل تحدثت إليه من قبل ؟ "فقال افيف : لا.

والاس : "يقول كانيسترارو أن نظريتك خاطئة تماماً، وأنها مختلفة بالكامل".

افيف : "هذا رأيه فهو كعميل سابق بالمخابرات المركزية عليه أن يلتزم برأى المخابرات المركزية.

فهو ليس باستطاعته أن يقول غير ذلك رغم تركه للعمل السرى".

والاس : "إذن تود أن تتحدث إلى كانيسترارو!؟ "

افيف : "أود ذلك ، لم لا ؟"

والاس "سيكون ذلك ممكناً الآن. فينس، أدخل الآن يا فينس".

إلا أن نتائج هذا الكمين لم تكن مفيدة على الإطلاق.

كانيسترارو : تقريباً كل شىء قلته مختلف تماماً ".

افيف : "إنك الآن لا تنافس الموضوع ذاته. إنك تهاجمنى مرة أخرى".

قاطعهما والاس عندما بدأ كل منهما يتحدث دون أن يستمع للآخر. وقال والاس : "دقيقة من فضلكما. إننا هنا نتحدث عن طائرة (بان امريكان) الرحلة 103، وانت يا افيف قد قلت أن حكومة الولايات المتحدة كانت على علم بأمر الحقيبة التى كانت فى طريقها إلى الطائرة ولم تفعل شيئاً لتحول دون وصولها إلى الطائرة «افيف : نعم» .

كانيسترارو : " هذا كذب. فتقريرك يدعى أن هناك مجموعة من العملاء التابعين للمخابرات المركزية وهؤلاء تسميهم" المخابرات المركزية رقم" 1" وتقول أنهم يعملون فى مطار فرانكفورت. وهذا غير صحيح بالمرة. غير صحيح تماماً. كل ما يقوله السيد افيف ليس إلا تكهنات وإشاعات ونظريات لا يقوم عليها أى دليل مادى".

مرة ثانية بدأ كل منهما يتحدث فى نفس اللحظة وقاطعهما والاس مرة ثانية وقال لكانيسترارو : "لا، لا... يا سيد كانيسترارو فانت عميل سابق بالمخابرات المركزية !".

* * *

كانيسترارو :«طبعاً».

والاس: لابد أن نقول أن عميلا سابقا بالمخابرات المركزية لن يوجه اتهامات إلى حكومته، أى الوكالة التى كان يعمل بها».

كانيسترارو «أؤكد لك أن المخابرات المركزية ربما لا تكون راضية عن ظهورى على هذه الشاشة فى هذه اللحظة ولكن بعض أصدقائى لقوا حتفهم فى هذه الطائرة.. وأؤكد لك أننى أريد أن أعثر على مرتكبى هذه الكارثة مثلى فى ذلك مثل الجميع. ويغضبنى أن يقوم افيف وغيره من أصحاب الأساليب الملتوية بنسج تلك النظرية القائلة بتآمر الحكومة ضد الطائرة وركابها، تلك النظرية التى تلقى باللوم بعيداً عن (بان امريكان)»

قاطعه والاس قائلا: «الحقيقة أن جيمس شونيس قد أرسل خطابا فى يونيو 1990 إلى جوفال افيف يقول له فيه أنه قد حصل على مئات الآلاف من الدولارات ورغم ذلك لم يأت ـ وأنا هنا أنقل عن خطاب شونيس ـ لم يأت «بأى دليل يمكن أن تأخذ به المحكمة» فى قضية (بان امريكان) ولهذا استغنت شركات التأمين عن خدمات افيف. (كان باستطاعة والاس ـ أو أى شخص آخر ـ أن يدرك، بعد لحظة تأمل، أن هذا الخطاب لم يكشف عن «محاولة واهية لإبعاد شونيس بأن قضية (بان امريكان) كان من الممكن أن تؤيدها الأدلة التى يمكن أن تأخذ بها المحكمة).

ثم قال والاس : «بل إنه بعد ذلك ظلت (بان امريكان) تروج لقضيتها فى المحاكم والصحافة وتروج لفكرة المؤامرة وتسعى إلى لفت الأنظار وتركيزها على إدارة مكافحة المخدرات بدلا من وكالة المخابرات المركزية رغم تكذيب الحكومة الأمريكية لهذه النظرية».

ثم أضاف والاس وقد بدا عليه التأثير وكأن الدفاع عن قضية منظورة أمام المحاكم كان نوعا من الشذوذ:

«من أين جاءت (بان امريكان) بأدلتها على تورط إدارة مكافحة المخدرات؟
أحد المصادر الهامة كان ذلك الرجل المعروف باسم ليستر كولمان، والذى يدعى أنه كان عميلا سريا هاما يعمل لحساب إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية. ولكن إدارة مكافحة المخدرات تقول أنه لم يكن سوى مرشداً من المستوى الأدنى لمدة عامين فقط. ثم فصل فى آخر الأمر بسبب ـ نقلا عن الإدارة «افتقاره إلى الاستقامه وميله إلى اختلاق الأشياء»:، وهو وصف لكولمان سمعناه مراراً من كثيرممن عرفوا كولمان.

وفى الوقت الحالى يوجد كولمان فى أوروبا كى لايقبض عليه بتهمة النصب على مكتب الجوازات فمن ساعده على الخروج من الولايات المتحدة والذهاب إلى أوروبا وهناك قدم شهادته الخطية التى تؤيد فيها موقف (بان امريكان) ؟

لقد نقلته (بان امريكان) إلى هناك بطريق الجو، على نفقتها الخاصة».

تلك كانت ضربة أخرى على الطريقة البايرونية، تمثلت بصفة خاصة فى التلميح الرخيص إلى أن (بان امريكان) قد ساعدت مجرما مطلوباً للعدالة على الهرب.

وفى نهاية البرنامج، وجه والاس الشكر إلى بارون للجهود التى يقوم بها للحفاظ على سمعة شبكة CBS، ولكنه قبل ذلك التقى مع توم بلاسكيت، وقد كان رئيسا لمجلس الإدارة...

والاس: «افيف ذلك الشخص الذى يتهم أنه محتال، كولمان ذلك الشخص الذى يهرب من الولايات المتحدة لاتهامه بالتزوير فى أوراق جواز سفر، هذان اثنان من اهم المحققين الذين يعملون مع (بان امريكان) ؟

بلاسكيت: «لاأعتقد أنه يصح أن تعتبرهما اثنين من أهم المحققين »«فأولاً.. فى عالم المخابرات وفى الواقع الذى يعمل فيه بعض هؤلاء الناس، لاتجد شهادة معلقة على جدرانهم تثبت مصداقيتهم وأنه يمكن الاعتماد عليهم».

والاس: «هل يمكن أن تتعاقد مع افيف مرة ثانية؟»

بلاسكيت : «لااعتقد ذلك». (ومن يلومه، بعد تغطية إعلامية من هذه النوعية؟).

ثم قبل أن يقرأ والاس مقتطفات من مذكرة كتبها «بوب الفورد» وهو رئيس قسم التعويضات السابق لدى شركة التأمين المؤمن لديها على طائرات (بان امريكان)، قال إنّ الفورد «انتقد بشدة الأساليب التى استخدمتها الشركة التى كان يعمل بها من قبل كى تتجنب دفع تلك التعويضات الهائلة لعائلات ضحايا طائرة (بان امريكان): «ثم قرأ والاس مايلى من مذكرة الفورد: «هذه العائلات كان ينبغى أن يحصلوا على التعويضات منذ عامين مضيا. فالمبالغ المالية التى انفقت على التقاضى فى هذه الدعوة مبالغ خيالية». وقال والاس موجها حديثة إلى بلاسكيت: «انك تعترف بأن هذه المبالغ وصلت إلى عشرات الملايين».

بلاسكيت: «لقد كانت تجربة طويلة وصعبة جداً، وأتعاطف كثيراً مع عائلات الضحايا واضطرارهم للانتظار طوال هذه المدة. أما تهمة التقصير المتعمد والتى أسس المحلفون حكمهم عليها، لاأعتقد أن محكمة الاستئناف سوف تؤيدها».

وفى نهاية البرنامج قال والاس: «بالمناسبة، إننا كغيرنا فى وسائل الإعلام قد خدعنا جوفال افيف منذ بضع سنوات. ورغم أننا لم ندفع له أية مبالغ مالية إلا أننا أرسلنا إليه خطابا نخبره فيه أنه سيساهم معنا فى إعداد عدد من التحقيقات التليفزيونية. كان ذلك خطأ..

كان هذا اعترافا لابد منه فأفيف كانت لديه نسخة من الخطاب. ولم يكتب الخطاب منذ بضع سنوات «وإنما كتب فى 11 أبريل 1991 أى بعد مضى وقت طويل على تسرب قصة افيف «المختلقة إلى وسائل الإعلام، أى بعد مضى وقت طويل على إدانة تصرفات (بان امريكان) فى الإعلام، أى بعد مضى وقت طويل على سماح شبكة ABC وشبكة NBC لليستر كولمان بأن «ينصب» عليهما، وبعد مضى شهور على قيام ايمرسون «يكشف قناع» كولمان على شبكة CNN وقوله انه ليس إلا «مرشدا من المستوى الأدنى كان يعمل لحساب إدارة مكافحة المخدرات».

رغم توفر كل هذه المعلومات قال والاس فى خطابه إلى افيف:

«عزيزى جوفال افيف

هذا الخطاب تأكيد لاتفاقنا على أنك ستعمل معى أنا (المخرج) بارى لاندو كاستشارى فى عدد من التحقيقات التى سننتجها لاذاعتها فى برنامج 60 دقيقة».

المخلص مايك والاس

شبكة CBS للأخبار / برنامج 60 دقيقة»

كان ذلك خطأ؟

يشعر المرء برغبة في أن يعرف المعلومات الأخرى التى جاءت إلى والاس مابين أبريل 1991 وديسمبر 1992 وجعلته يغير موقفه تغييراً جذرياً فيما يتعلق بكفاءة وجدارة افيف كمحقق. بالتأكيد لم يكشف عن تلك المعلومات لمتفرجيه كما أنه لم يأت بجديد ـ فى الحقيقة بعد أن كسبت عائلات الضحايا القضية من الصعب أن نرى سببا يجعل لهذا البرنامج قيمة على الإطلاق بالإضافة إلى مساعدته للحكومة على خلق رأى عام معادى لكل من يلقى بظلال الشك على وجهة النظر الرسمية فى الأحداث التى انتهت بسقوط الطائرة.

في قبضة الأخطبوط

إذن من الذى «نصب »على من؟

هل نصبت (بان امريكان) وافيف وكولمان على شبكة ABC وشبكة NBC ومجلة تايم؟

أم أن الحكومة وكانيسترارو وبايرون وإيمرسون قد نصبوا على مايك والاس؟

فى الأيام التى كانت CBS فيها تتمتع بسمعة طيبة لآرائها المستقلة وتحقيقاتها المسئولة، ربما كان برنامج 60 دقيقة سيهتم حقا بالتحقق من جوهر استئناف (بان امريكان) بدلا من التشكيك في حقها في الاستئناف. وعندما شاهد كولمان البرنامج وهو فى السويد استرجع أيام إعلاميين لهم احترامهم مثل «ايد مارو» و «والتر كرونكايت» كانت مشاهدته لبرنامج والاس تجربة مثبطة، تجربة مع نفس النوعية من الصحافة التليفزيونية التى دفعته للسقوط فى قبضة الأخطبوط قبل ذلك بثمان سنوات.

لقد تغير الزمن إلى الأسوأ بطبيعة الحال.

ففى 6 يناير 1993 توفى والده لم يستطع كولمان أن يتقبل هذا الأمر وهو بعيد كل هذا البعد عن والده. فقد كان يتمنى لو أنه هناك. وكان يتمنى لو أنه بجوار أمه وأطفاله من زيجته السابقة. فابنه أخذ يكبر الآن ولم يستطع أن يحضر زواج ابنته. فإحساسه بأنه لاينتمى إلى هذا المكان وبأنه ينتظر حدوث شىء ما احساس يجعله يشعر أنه فى حلم.

وفى فبراير 1993 علم من مصدر سرى أن وزارة العدل الأمريكة قد شكلت هيئة محلفين فيدرالية كبرى فى المقاطعة الشرقية بولاية فرجينيا وأنها كانت تفتش فى سجله وتستدعى شهوداً عرفوه على مدى السنوات الست التى قضاها فى المخابرات العسكرية.

يتضح من هذا أن الحكومة الأمريكية لاتتسامح مع من حاول أن يكشف عن حقيقة الأحداث التى سبقت كارثة لوكربى وتسببت فيها. ومن بين الآخرين المستهدفين كان جوفال افيف وجيمس شونيس.

ثم، فى شهر مارس، أى قبل شهرين من حلول موعد الذكرى الثانية لوصول الأسرة إلى السويد، سمع كولمان أن الطلب الذى تقدم به للإقامة فى السويد بصفة مستديمة قد رفض.

خاتمــــــة

فى مايو 1993 نُظر الاستئناف المقدم من شركة (بان امريكان) أمام محكمة الاستئناف الأمريكية، الدائرة الثانية، ورغم أنه لم يكن متوقعا أن تصل المحكمة إلى قرار قبل مقدم فصل الخريف، إلا أنه كان هناك إحساس عام بأن المحكمة سوف تُلغى الحكم الذى كان قد صدر على الشركة فى قضية المسئولية القانونية عن الحادث فى عام 1992.

كان حسم هذا الأمر يتوقف على ما إذا كانت شركة (بان امريكان) قد التزمت بتعليمات الإدارة الفيدرالية للطيران فيما يتعلق بتفتيش الامتعة. فقد فسر دفاع عائلات الضحايا التعليمات على أنها تتطلب أن تقوم الشركة على الطبيعة بمضاهاة جميع الحقائب القادمة على متن طائرات أخرى مع الركاب بحيث إذا وجدت حقيبة دون أن تكون بصحبة راكب ففى هذه الحالة إما أن يتم تفتيشها يدوياً أو تترك بالمطار.

وقال محامو (بان امريكان) «لكى يبرهن دفاع المدعين على أحقية المدعين فى الحصول على المعلومات، كان من الضرورى أن يثبت الدفاع أن القنبلة كانت بداخل حقيبة الملابس وأن الحقيبة لم تكن بصحبة راكب وأن الحقيبة قد أدخلت إلى نظام تداول الأمتعة التابع (بان امريكان) بعد أن جاءت على متن طائرة تابعة لشركة أخرى وهى الخطوط المالطية.

«كان من الضرورى أيضا أن يثبت الدفاع أن اجراءات تأمين الأمتعة التى كانت تتبعها (بان امريكان) لم تكن متفقة مع اشتراطات الإدارة الفيدرالية للطيران، حسب تفسير المدعية الخاص لهذه الاشتراطات، بل كان على الدفاع أن يثبت أيضا أن (بان امريكان) كانت على درجة من اللامبالاة بتأمين الطائرة تصل إلى حد التقصير المتعمد». (وفيما يتعلق بهذه النقطة قال المدعون أن الشركة تعمدت خرق القواعد من أجل التوفير فى النفقات والوقت).

وفى دفاعها عن نفسها أكدت (بان أمريكان) على أنها كانت تراعى اشتراطات الإدارة الفيرالية للطيران «مضاهاة» الركاب والحقائب إدارياً تبعا لما

تقتضية القواعد، والأهم من ذلك أنها أكدت على أنها كانت تستعمل أحدث آلات الأشعة لتفتيش جميع الحقائب القادمة على متن طائرات أخرى بلا استثناء سواء كانت بصحبة راكب أم لا. (مضاهاة الركاب مع الحقائب على الطبيعة تتطلب أن يقف الركاب على الممر ويتعرف كل منهم على حقائبه حتى توضع بالطائرة. وهى عملية تستغرق وقتا طويلا ولذلك لاتوجد شركة طيران تتبع هذا الأسلوب بصفة مستديمة، بما فى ذلك شركة العال ذاتها)

وقال دفاع (بان امريكان) أيضا:

«حاول المدعى عليهم أن يوضحوا أمراً هاماً ولكنهم منعوا من ذلك، وهو أن (بان امريكان) قد حصلت . أو اعتقدت أنها حصلت) على موافقة الإدارة الفيدرالية للطيران على إجراءات (بان امريكان) لتأمين الحقائب وذلك لأن (بان امريكان) كانت تعتقد أن تعليمات الإدارة الفيدرالية للطيران فى هذا الشأن لم تكن واضحة. كما تم منع المدعى عليهم من أن يوضحوا أن تفتيش الحقائب القادمة إلى (بان امريكان) على متن طائرات تابعة لشركات أخرى بواسطة أجهزة الأشعة كان يحظى بموافقة السلطات البريطانية، كما تم منع المدعى عليهم من دفع التهمة التى وردت بشهادة الخبير الذى استقدمه المدعون والتى ورد بها أن نقل الحقائب التى ليست بصحبة ركاب بالطائرة مخاطرة كبرى تجعل استخدام آلات الكشف بالأشعة اسلوبا غير مناسب.

بالإضافة إلى ذلك، منعت (بان امريكان) من أن توضح أن النظرية التى طرحها المدعون لتفسير كيفية وصول القنبلة إلى الطائرة لم تكن نظرية معقولة وأنه هناك نظريات أخرى أرجح تقول بأن القنبلة وصلت بطرق أخرى تنعدم معها مسئولية (بان امريكان) عن وصول القنبلة إلى الطائرة».

هذه النقطة الأخيرة كانت على درجة عالية من الأهمية.

فرغم دفاع (بان امريكان) قد قبل جميع الأفكار المستخلصة من الأدلة المادية الجنائية، إلا أن الدفاع أصر على أن النظرية القائلة بتورط ليبيا والخطوط المالطية، والتى طرحتها الحكومة وكذلك المدعون؛ كانت نظرية تعتمد على أدلة عرضية فقط، وهى أن الحقيبة التى كانت بها القنبلة كانت تحتوى على ملابس تم شراؤها فى مالطة. وأن سجلات الأمتعة التى دونت بمطار فرانكفورت كانت توحى بأن إحدى الحقائب نقلت دون أن تكون بصحبة راكب من الطائرة المالطية الرحلة KM180 إلى طائرة (بان امريكان) الرحلة رقم 103 وأن الشرطة الأسكتلندية قد

أعدت جدولا يبين أن جميع الحقائب كانت بصحبة ركاب كانوا على متن الطائرة باستثناء حقيبة واحدة، وهى الحقيبة التى كانت القنبلة بداخلها.

ونظرا لشهادة الخطوط المالطية وسجلات تدوين الحقائب التى تقدمت بها لإثبات أنه لم تكن هناك حقيبة على متن الطائرة ليست بصحبة راكب، ونظراً لوجود أسئلة جوهرية بلا إجابات حتى الآن تدور حول مصداقية سجلات تدوين الأمتعة بمطار فرانكفورت وكذلك جدول المضاهاة بين الركاب والحقائب، نظرا لهذه الأمور فإن (بان امريكان) ترى أن الأدلة العرضية التى اعتمد عليها المدعون ليست كافية لتحديد الطريقة التى وضعت بها القنبلة بالطائرة.

وعندما منعت الشركة من الوصول إلى المعلومات التى كانت بحوزة الحكومة بحجة «المصلحة القومية»، حاولت الشركة التغلب على هذه المشكلة باستدعاء خمسة شهود خبراء كان بإمكانهم أن يثبتوا أن النظرية القائلة بمسئولية الخطوط المالطية لم تكن معقولة ولم يقم عليها دليل كاف. ولكن لم تسمح المحكمة لأربعة منهم بالإدلاء بشهادتهم، وسمحت للخامس بأن يدلى بشهادته بخصوص نقطة ثانوية فرعية فقط.

«اثنان من الشهود الذين استبعدتهم المحكمة بريطانيان، هما «جون هورن» و «بيتر جيرنى»، وكل منهما له خبره كبيرة بأعمال التفجير الإرهابية وعمليات إبطال مفعول القنابل وهى خبرة تكونت لديهما من خلال خدمتهما بالجيش البريطانى وسكوتلانديارد. وكان «جيرنى» في السابق مسئولا عن قسم المتفجرات فى فرع مكافحة الإرهاب فى سكوتلانديارد. حينئذ قام جيرنى شخصيا بإبطال قنبلة كانت تستهدف طائرة تابعة لشركة العال فى عام 1986 وفى عام 1991 أبطل مفعول قنبلتى «هاون» أطلقهما الجيش الجمهورى الأيرلندى على 10 داونينج ستريت، وهو مقر رئيس الوزراء البريطانى».

والأسواء من ذلك هو أن (بان امريكان) لم يسمح لها على الإطلاق فى أى وقت من الأوقات أثناء المحاكمة بأن تشير إلى احتمال أن تكون حقيبة ضالة قد اضيفت إلى نظام تداول الأمتعة من خلال نقطة تبعد عن النقاط التى يجرى عندها الكشف على الحقائب. كما أنه لم يسمح لها بأن تستجوب الخبراء الذين أتى بهم المدعون للشهادة. فقد كانت بان أمريكان تود أن تستجوب فيما يتعلق بموضوع الحقائب التى كانت توضع عليها «بطاقات حقائب غير مصاحبة لأى من ركاب الطائرة.

وهذه النقطة الأخيرة اتضح فيما بعد أنها نقطة محرجة إلى حد كبير.

فعندما استدعت (بان امريكان) «كورت ماير»، والذى كان يقوم بتشغيل آلة الكشف بالأشعة على الأمتعة فى مطار فرانكفورت فى اليوم الذى وقع فيه الحادث، شهد «ماير» أولا أنه كان قد تلقى تعليمات بأن يستدعى أحد المشرفين على العمل بمجرد أن يكتشف جهاز راديو داخل أية حقيبة، وشهد ثانيا أن الحقائب الثلاثة عشرة التى لم تكن بصحبة ركاب مسافرين على الطائرة لم يكن بأي منها راديو كاسيت (وعندما شكك المدعون فى قدرة «ماير» على القيام بعمله، سعت (بان امريكان) إلى إحضار آلة الكشف بالأشعة حتى يرى المحلفون أن أى شخص - سواء كان مدربا أم غير مدرب - بإمكانه أن يتعرف على الراديو كاسيت إن كان موجودا بالحقيبة وذلك عندما يظهر على شاشة تلك الآلة، ولكن مرة أخرى لم تسمح المحكمة لشركة (بان امريكان) بأن تقوم بذلك).

كانت شهادة «ماير» على درجة عالية من الأهمية لأن المدعين (والحكومة) كانوا يصرون على أن 12 من تلك الثلاثة عشرة كان من المعروف كيف وصلت إلى الطائرة، أما الحقيبة الثالثة عشرة فكانت الحقيبة المحتوية على القنبلة.

ومن ناحية أخرى قالت (بان مريكان) أن الحقيبة الثالثة عشرة لابد أنها كانت تنتمى إلى أحد طيارى (بان مريكان) - كان قد أرسل حقيبتين إلى الولايات المتحدة عبر فرانكفورت وقد وضع على كل منهما بطاقة تقول أنها يجب أن تنقل بصفة عاجلة إلى سياتل عبر نيويورك إذ كان على وشك القيام برحلة إلى كراتشى، ولكن واحدة منهما قد تخلفت فى مطار فرانكفورت دون أن يكون هناك سبب لذلك. أما الأخرى - والتى كانت تحتوى على هدايا عيد الميلاد لاسرته - فقد عثر عليها بالقرب من لوكربى . وحيث أن هذه الحقيبة لم تكن من بين الحقائب الاثنى عشر التى لم تكن بصحبة ركاب على متن الطائرة والتى أعلن رسميا أن سبب وجودها على متن الطائرة كان معروفا. وحيث أن جميع الحقائب الثلاثة عشرة قد تم فحصها بالأشعة والسماح لها بالانتقال إلى الطائرة. فإن الحقيبة الثالثة عشرة لا يمكن أن تكون قد احتوت على القنبلة.

وعندما حاول دفاع (بان امريكان) استجواب أحد الخبراء الذين استدعاهم المدعون بخصوص موضوع الحقائب التى كانت تحمل بطاقات تقول أنها يجب أن تنقل بصفة عاجلة، منعت المحكمة دفاع (بان امريكان) من أن يسأل الشاهد ما إذاكان من الممكن الاتنتمى الحقيبة الثالثة عشرة إلى ذلك

الطيار كذلك منعتهم المحكمة من أن يسألوا خبيراً أخر من شهود المدعين ما إذا كان من الأسهل أن يضع الإرهابى القنبلة فى طرد ويشحنه بدلا من وضعها فى حقيبة تسافر بدون أن يسافر معها.

وبعد أن ذكرت مستندات الاستئناف الذى تقدمت به (بان امريكان) العديد من الأمثلة على المعوقات التى وضعت فى طريق دفاع الشركة بسبب مثل هذه القرارات التى اتخذتها المحكمة وبسبب استبعاد الأدلة بلا مبرر سليم، بعد ذلك انتقلت مستندات الاستئناف إلى الحديث عن الحالات التى اخذت فيها المحكمة بأدلة المدعين دون أن يكون هناك مبرر سليم لذلك. فقد سمحت المحكمة لهم باستحضار شهود ادعوا أن (بان امريكان) قد صدر عنها من قبل نفس التقصير فى أداء واجباتها رغم أن ذلك لم يكن له أية علاقة بالنظرية القائلة بمسئولية ليبيا والخطوط المالطية، كما سمحت المحكمة للشهود الخبراء الذين أتوا بهم بأن يقدموا «تلخيصات مطولة، من جانب واحد، للأدلة وأن يعرضوا آراء - بوصفهم خبراء - يقيمون بها مصداقية الشهود (على نحو غير سليم)».

كانت مذكرة الاستئناف التي قدمتها (بان امريكان) مبنية على حجج منطقية محكمة وكانت مدعمة بوثائق دقيقة واشتملت على قائمة بالأخطاء الإجرائية والفنية التى رأى دفاع (بان امريكان) ان المحكمة قد وقعت فيها. ولذلك فإن هذه المذكرة وكذلك الجلسة التالية التى عقدت فى مايو 1993 قد اعطيتا الجميع الانطباع بأن الإجراءات السابقة كانت معيبة على نحو يبطلها تماما وأنه سوف تعقد محاكمة جديدة أمام قاض مختلف ، وربما تم ذلك فى ربيع عام 1994.

كان التحفظ الهام الوحيد الذى عثر عليه المراقبون القانونيون فيما يتعلق بالنتيجة لايمس سلامة استئناف (بان امريكان) بقدر مايمس نزاهة النظام القضائى الأمريكى عندما يخضع لضغوط من قبل الحكومة. فلو أن المحكمة أمرت بأن تعقد محاكمة جديدة، ولو أن (بان امريكان) سمح لها بأن تعرض دفاعها دون إعاقتها. فسوف تكون هذه بمثابة الخطوة الأخيرة فى سبيل هدم دعوى عائلات الضحايا على شركة (بان امريكان)، وهذه لابد وأن تؤدى فى ذات الوقت إلى انهيار الدعوى المرفوعة من قبل الحكومة على اثنين من الليبيين وهما : المفرحى ومحمد.

فلو أن عملية التستر التى قامت بها الحكومة الأمريكية على مدى خمس سنوات قد افتضحت وافتضح معها استغلال الولايات المتحدة للأمم المتحدة حتى دفعتها إلى توقيع عقوبات دولية على ليبيا، لو أن ذلك حدث فإن إصرار الحكومة

الأمريكية على النظرية القائلة بمسئولية ليبيا والخطوط المالطية سوف تضع بالسلطة القضائية فى واحد من أصعب الاختبارات التى واجهتها منذ أن نص الدستور على الفصل بين السلطات.

ولو أن آمال ليستر كولمان تحققت، فقد تؤدى نتائج (بان امريكان) إلى إقناع الأخطبوط بأن يتركه فى حاله بعد كل ماحدث، بالرغم من أنه يعتقد الآن أن رغبة واشنطن فى الانتقام منه مازالت كما هى فالأحداث كما يرويها كولمان لقيت مؤخراً تأييدا من شخص يعد مرجعا هاما فى هذا المجال، وهو الرائد خليل طنب وهو مدير المخابرات السابق للقيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وبالتالى فليس هناك مايدعو إلى مطاردته بلا هوادة إلا إذا أصبح مصدراً للإزعاج على نطاق أوسع.

(أثناء شتاء 1992 - 1993 ظهر طنب بوسائل الإعلام وأكد أن خالد نذير جعفر كان على صلة بالاصوليين المسلمين فى لبنان. وديترويت، وهؤلاء كانوا يعرفون أنه كان يقوم بنقل شحنات المخدرات لحساب إدارة مكافحة المخدرات ووكالة المخابرات المركزية. وقال طنب أن القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد جعلت جعفر متواطئا معها دون أن يدرى فى وضع القنبلة من بيروت دون أن يدروا أيضا. ومن الأمور الهامة هنا أن القصة التى يرويها طنب تؤيد الكثير من المعلومات السرية التى قدمها افيف فى تقرير انترفور).

تشاءل كولمان عن الأشياء الأخرى التى قد يعرفها والتى قد تكون السبب فى إصرار واشنطن الذى لا هوادة فيه على إسكاته أو الإساءة إلى سمعته ومصداقيته؟

وعندما استرجع كولمان الأعمال التى قام بها كعميل أمريكى فى الشرق الأوسط أدرك أن معظم الأعمال التى قام بها كان الهدف منها متابعة تورط سوريا فى مجال الإرهاب واختطاف الرهائن والاتجار فى المخدرات، وأثناء قيامه بمهامه فى الشرق الأوسط ساعد على إعداد ملفات عن أمثال رفعت الأسد ومنذر الكسار وعلى عيسى دبه وهى ملفات تحتوي على ما من شأنه أن يؤدى إلى الحكم عليهم بالسجن مدى الحياة إذا كانت عقوبة الإعدام غير معمول بها.

إلا أنه ليس عناك فرق....

فقد عاد رفعت الأسد ـ نائب الرئيس السورى ـ إلى وطنه من منفاه فى أغسطس 1992 ويعتقد أنه يمر حاليا بفترة يجرى فيها تحسين صورته بهدوء شديد

حتى يصبح صالحا لأن يخلف اخيه الاكبر حافظ الأسد عندما يحين الوقت الذى يستدعى ذلك. الرئيس السورى صحته معتلة وابنه باسل ـ يعتقد أن صغر سنه لن يسمح له بذلك، كما أنه ليس له وزن سياسى يسمح له بذلك. وحيث أن رفعت قد أصبح ولى عهد سوريا، فإن واشنطن تعتبره أفضل من يحول دون وصول الأصوليين إلى الحكم فى دمشق عند وفاة أخيه حافظ ، أما عمله فى السابق ـ أو فى الحاضر ـ كعميل للمخابرات المركزية فإن ذلك لا يتعارض مع صلاحيته لتولى رئاسة سوريا!.

ومن الأشيـاء التى تدعم الفكرة القائلة أن الحكومة الأمـريكيـة وحلفاؤها حريصون على أن يصبح رفعت الأسد صالحا لأن يخلف أخيه حافظ الأسد. إن شريكه منذر الكسار قد اختفى فعليا بعد إلقاء القبض عليه فى أسبانيا فى صيف عام 1992 فاختفاؤه أدى إلى التخلص من الحرج الذى كان من الممكن أن يتسبب فيه نظراً للعلاقة التى كانت بينهما فى مجال السيطرة على الواردات الأمريكية من الهيروين (وعندما أفرج عنه بكفالة مقدارها 10 ملايين جنيه استرلينى فيما بعد كان ذلك دليلا آخر على أنه لايزال له نفوذ قوى داخل وكالات المخابرات التابعة للولايات المتحدة وحلفائها).

كذلك تمت ترقية اللواء على عيسى دبه ـ صديق رفعت وزميله ـ إلى منصب نائب رئيس أركان حافظ الأسد لشئون الأمن. وبذلك تم إبعاده تماما عن التعامل بصفة يومية مع تجارة المخدرات السورية. وهنا تساءل كولمان إذا كان قد أصبح آخر شاهد أمريكى مازال طليقا ويتمتع بحرية الكلام ويمكنه أن يشهد على أن رفعت الأسد لايصلح للقيام بأى دور سياسى فى الشرق الأوسط. ولاسيما دور الحليف العربى الرئيسى لأمريكا.

وتساءل كولمان: هل من الممكن أن تكون معلوماته عن لوكربى ليست إلا جزءا من معلوماته عن سوريا وأن معلوماته عن كل من لوكربى وسوريا تدعو إلى التشكك فى السياسة الأمريكية التى تضع سوريا فى المقام الأول من الاهتمام.

قرر كولمان أن يرى ما إذا كانت حكومة الديمقراطيين ستنظر بعين الاهتمام إلى مأساته. ولذلك أرسل الالتماس التالى إلى الرئيس بيل كلينتون. كما أرسل نسخة منه إلى المدعى العام الجديد «جانيت رينو».

سيدى الرئيس...

قضيت عامين بالبيت الأبيض كنت خلالها مراسلا إذاعيا إبان فترة إدارة كارتر. وقد حصلت على جائزتى «ايمى» EMMY والعديد من أشكال التكريم

الأخرى على امتيازى فى اعداد التقارير الصحفية.

وفى منتصف الثمانينات تركت الصحافة لأعمل مع هيئتين حكوميتين، هما وكالة المخابرات العسكرية وإدارة مكافحة المخدرات. فى مجال العمل السرى فى لبنان. فقد وجدت حكومتى أنها يمكنها الاستفادة من معرفتى بالشرق الأوسط، فقد نشأت فى ايران وليبيا.. على سبيل المثال. وأثناء عملى بإدارة مكافحة المخدرات لاحظت أن الإدارة تقوم بعملها بطريقة تعرض أمن عملياتها للخطر. ومازلت أشعر أن إجراءات الإدارة الأمنية التى لم تكن محكمة قد ساهمت فى تفجير طائرة (بان امريكان) الرحلة رقم 103 ولذلك ادليت بشهادة خطية بعد حلف اليمين فى أبريل 1991 قلت فيها أنى شاهدت لبنانيا عرفت فيما بعد أنه كان يدعى خالد جعفر. شاهدته بمكتب إدارة مكافحة المخدرات بنيقوسيا حيث كنت أعمل فى عام 1988 وذلك قبل وقوع كارثة الطائرة بستة أشهر. قتل جعفر هذا فى حادث الطائرة. وأنكرت إدارة مكافحة المخدرات مراراً أن جعفر كان على صلة بها.

وفى 2 مايو1990 ألقى القبض علىّ بتهمة التزوير فى طلب تقدمت به للحصول على جواز سفر مستخدما شهادة ميلاد كانت الحكومة الأمريكية قد أعطتها لى. ولدينا الآن أدلة حاسمة تثبت أن إلقاء القبض علىّ كان بسبب المعلومات التى لدىّ عن أعمال إدارة مكافحة المخدرات والتى ربما اخترقتها أمنيا عناصر على صلة بتفجير الطائرة.

نتيجة لذلك تعرضت أنا وزوجتى وأطفالى إلى جميع أنواع المضايقات. وتلقينا تهديدات بالقتل وحذرنى أحد عملاء إدارة مكافحة المخدرات بطريقة مباشرة من أن أبوح بوجود صلة بين الإدارة وبين القصة التى وقعت أنا فيها.

وفى 1991، وخوفا على حياتنا. هربنا من الولايات المتحدة ولجأنا إلى السويد. ولكنى خرجت من الولايات المتحدة بطريقة مشروعة بتصريح من محكمة شيكاغو. وبعد وصولنا إلى السويد، استمر مكتب التحقيقات الفيدرالى فى ملاحقتنا ومضايقتنا بأن ادعى أنه قد اتخذ الترتيبات اللازمة لأن يقوم طبيب سويدى بالكشف علىّ بناء على طلب المحكمة. ولكن الطبيب الذى قال مكتب التحقيقات الفيدرالى أنه قد اختاره للكشف علىّ اتضح أن حكومة الولايات المتحدة لم تتصل به مطلقا بخصوص هذا الموضوع. ولقد التزمت بشروط الإفراج عنى بكفالة وذلك باتصالى كل أسبوعين بضابط خدمات ماقبل المحاكمة حتى اكتشفت أن الموعد الذى أصدره مكتب التحقيقات الفيدرالى مع هذا الطبيب كان

موعداً مختلفاً. وبعد ذلك طلبت حماية السلطات السويدية لشخصى ولزوجتى وأطفالى الثلاثة وحصلت بالفعل على هذه الحماية. ثم حصلت على نسخة من ملف موجود لدى مكتب التحقيقات الفيدرالى - سرية الىّ سراً بعض الاصدقاء المقربين - وهو ملف يحتوى على أقوال كاذبة عنى فيما يتعلق بتهمة التزوير التى لم تبتُّ فيها محكمة شيكاغو بعد.

سيدى الرئيس

لقد كنا ننتظر ونصبر حتى يتم تعيين نائب عام جديد يقوم بتصحيح الأخطاء التى ارتكبت فى عهد جورج بوش، والتى من بينها اضطهاد مواطن أمريكى وإجباره على الفرار من وطنه.

وأهيب بالنائب العام «جانيت رينو» أن تتحقق فى هذا الأمر. فنحن نود أن نعود إلى الولايات المتحدة ولكننا لن نعود حتى تتوقف الإدارة الأمريكية عن اضطهادنا وتسقط التهمة الموجهة أمام محكمة شيكاغو حتى تنظر الىّ المحكمة على أننى شاهد ولست هاربا من العدالة.

وسوف أنشر كتابا بعنوان «اقتفاء أثر الأخطبوط» (أو أثر الأخطبوط) فى خريف هذا العام. وهو كتاب يؤرخ بالوثائق لأحداث وقعت على مدى الاعوام الثلاثة الماضية. وأتمنى أن تمد حكومتك يدها بغصن زيتون وأن تنأى بنفسها عن مسلك وزارة العدل التى كان يغصُّ فيها الفساد فى ظل إدارة جورج بوش وأن تتخذ الترتيبات لعودتنا إلى الوطن»

«توقيع ليستر كولمان»

أرسل كولمان هذا الالتماس عن طريق الفاكس، وأظهرت آلة الفاكس أن الرسالة التى كانت تحمل عنوان الرد قد تم استقبالها فى الجانب الآخر.

كان ذلك فى 15 مارس 1993.

وحتى منتصف يونيو لم يكن قد وصل أى رد من البيت الأبيض، ولذا فقد استسلمت عائلة كولمان لقدرها، فقدكتب عليهم أن يظلوا هاربين إلى الأبد.

Mr President,

spent two years assigned to the White House as a radio correspondent during the Carter administration. My work has been recognized with two Emmys and several other national reporting honors.

In the mid-80's, I left journalism and became involved with two government agencies, the DIA and the DEA, affiliated with classified activities in Lebanon. My background in the Middle East was of interest to my government. I grew up in Iran and Libya, for example.

I witnessed conduct within the US DEA in particular that was not conducive to operational security. I still feel this lax security at DEA Country Office Nicosia may have contributed to the bombing of Pan Am 103. I gave an affidavit, April 1991, that I observed a Lebanese, later identified as Khalid Jafaar, at a DEA office where I was working in 1988, six months prior to the bombing. Jafaar was killed on 103. DEA has repeatedly denied Jafaar had any connection with them.

On May 2, 1990, I was arrested for making a false statement on a passport application, using a birth record provided to me by the US government. We now have conclusive evidence that this arrest was directly related to my knowledge of DEA's activities that may have been compromised by elements linked to the Pan Am bombing.

My wife, children and I were subsequently harassed. Death threats were made to us, and I was warned by a DEA agent directly not to get DEA involved in my case.

In 1991, in fear of our lives, we fled the USA and sought sanctuary in Sweden. I left the USA legally, with permission of the U.S. District Court in Chicago. After our arrival here, the FBI continued harassment by faking a doctor's appointment before the court. The doctor the FBI stated they had appointed declared that he was never contacted by the United States government. I complied with the terms of my bail release, reporting to pre-trial

1

رســـالة من كــــولمان إلى الرئيس
الأمريكى كيلنتون وقد أرسل كولمان
هذا الالتمــاس عن طريق الفــاكس،
وأظهــرت آلة الفــاكس أن الرســالة
التى كانت تحمل عنوان الرد قد تم
استقبالها فى الجانب الآخر.
كان ذلك فى 15 مارس 1993.
وحتى منتصف يونيو لم يكن قد
وصل أى رد من البيت الأبيض،
ولذا فقد استسلمت عائلة كولمان
لقــدرها، فــقــدكــتــب عليــهم أن
يظلوا هاربين إلى الأبد.

services biweekly up until the FBI's false doctor's appointment episode. Afterwards, I asked, and received, protection from the Swedish authorities for me, my wife and three children.

We have since obtained a copy of a FBI file which was leaked by closet patriots within the Bureau. This file contains false statements about me regarding the passport case pending in Chicago.

We have been waiting patiently, Mr President, for the appointment of a new Attorney General who will hopefully clean out the gross misconduct under the Bush administration, which includes persecuting this American citizen, forced to flee his homeland.

I request that Attorney General Janet Reno investigate this matter. We wish to return to America but will not do so until the United States government stops persecuting us, drops the charge in Chicago and shall look upon me as a witness, not a fugitive.

A book entitled 'Trail of the Octopus' documenting the events of the last three years shall be published this fall. I hope your administration will extend an olive branch and distance itself from the conduct of a morally corrupt Bush Justice Department and arrange for us to come home.

Coleman sent his petition by fax, the machine confirming that the transmission had been received, and provided a fax number to which the White House could reply.

That was on 15 March 1993.

By mid-June, having heard not a word, the Coleman family resigned itself to a life on the run.



Embassy of the United States of America

Office of the Legal Attache
24 Grosvenor Square
London, England W1A 1AE

11 June, 1992

40-CG-76385

Sigvard Ronnback
Head of Interpol
Rikspolisstyrelsen
Interpolsektionen
Box 12 256
S-102 26 Stockholm
Sweden

Your File: IP1513/92/AC

Subject: LESTER KNOX COLEMAN, III

Reference is made to your communication dated 6 May, 1992 and a telephone call between Mr. Anders Claesson of your office and myself.

Enclosed per a request of Mr. Claesson is a report detailing the background of Lester Knox Coleman.

As Coleman is a fugitive, we would greatly appreciate any information you may be able to provide on his current status in Sweden and the possibility Swedish law would allow for his deportation to the United States.

As always, your assistance is greatly appreciated.

Very truly yours,

Susan A. Sprengel
Susan A. Sprengel
Assistant Legal Attache

For: R. John Theriault, Jr.
Legal Attache

الوثيقة الأولى : (القنبلة الدخانية الأولى ـ كما يسميها الكاتب) رسالة من السفارة الأمريكية بلندن تحاول اقناع حكومة السويد بترحيل كولمان إلى الولايات المتحدة ـ موقعة من مساعد الملحق القانونى بالسفارة .

الوثيقة الثانية : (القنبلة الدخانية رقم 2) ملخص تحقيقات المكتب الفيدرالى للتحقيقات والذى ارفق بالرسالة الموجهة لحكومة السويد (وثيقة 1) وعلى اساس هذا الملخص تم تلفيق تهمة التزوير فى أوراق جواز سفر كولمان .



U.S. Department of Justice

Federal Bureau of Investigation

In Reply, Please Refer to
File No.

Chicago, Illinois 60604
March 30, 1992

LESTER KNOX COLEMAN, III,
aka Thomas Leavy;
PASSPORT VIOLATION

Chicago

Investigative Summary prepared: March 30, 1992

Basis For Investigation:

This investigation was instituted on February 7, 1990, when New London, Connecticut Resident Agency, New Haven Division, reported they had been notified by the New London Bureau of Vital Statistics that a person identifying himself as THOMAS LEAVY, had requested a copy of his birth certificate. LEAVY's Date of Birth (DOB) was listed July 4, 1948, his parents were listed as JOHN and MARY LEAVY and THOMAS LEAVY's address was listed as 416 County Line Road, Barrington, Illinois. A computer check of the Bureau of Vital Statistics Records revealed that the real THOMAS LEAVY had died in New London, Connecticut, two days after his 1948 birth.

On April 6, 1990, RICHARD BECKMAN, Chicago Passport Office, 230 South Dearborn Street, Chicago, advised the FEDERAL BUREAU OF INVESTIGATION (FBI) Chicago, that he had a possible passport violation. An application, submitted by a THOMAS LEAVY on March 26, 1990 at the Arlington Heights Post Office, had a number of indicators that pointed to a violation.

The first indication was the birth certificate for the dead baby. Other indicators were recently issued driver's license and Social Security Account Numbers. Also the home and work addresses on the applications came back to two separate mail drop locations. The home contact telephone number on the application is not a north suburban telephone exchange. The listing is for a cellular telephone.

This document contains neither ...

Another indicator was that the contact person listed on the application was a relative. The contact is LESTRE COLMAN, 415 West County Line Road, Barrington, Illinois, telephone number (708) 381-1056, listed as a brother-in-law. The telephone number, 381-1056, comes back to ARTHUR MCINTOSH, 416 West County Line Road, Barrington.

Investigation to date:

Investigation at Chicago revealed that the owner of one mail drop and the Office Manager of the second, identified the photo from the passport application as LESTER KNOX COLEMAN. The owner of a printing shop advised that LESTER COLEMAN had ordered two sets of business cards. One was in the name LESTER COLEMAN, the other THOMAS LEAVY.

Numerous checks at the address listed for emergency contact, which was the same address the birth certificate was to be mailed to, failed to reveal any tenants. On April 16, 1990, the next door neighbor was approached for information. The neighbor advised that LESTER COLEMAN was house sitting for the owner of the home, ARTHUR T. MCINTOSH. The neighbor identified the photo from the application as LESTER COLEMAN. She advised that the COLEMAN family left on April 7, 1990 for California. COLEMAN was to go to Japan and on his return flight stop in Hawaii to meet the rest of the family. The neighbor stated that on April 11, 1990, KOLDON MOVING AND STORAGE, 410 Telser Road, Lake Zurich, Illinois arrived to move COLEMAN's belongings to storage.

On April 17, 1990, Magistrate W. THOMAS ROSEMOND, Jr., Northern District of Illinois, issued a warrant for LESTER KNOX COLEMAN, III. This warrant was for willfully and knowingly making a false statement in an application for a passport, in violation of Title 18, United States Code, Section 1542.

On April 25, 1990, KOLDEN MOVING AND STORING advised that COLEMAN can be reached at telephone number (205) 540-2448. The telephone number was sent to the FBI Office in Mobile, Alabama. On May 1, 1990 LESTER KNOX COLEMAN, III, was arrested without incident at Townhouse Residence #E-14, 1616 Fort Morgan Road, Fort Morgan, Alabama.

After his arrest COLEMAN claimed to have petitioned to have his name changed to THOMAS LEAVY. A check with Jefferson County Probate Records Department, Birmingham, Alabama, revealed that COLEMAN did not petition the court until April 12, 1990 to change his name.

To Whom it May Concern:

I am a journalist working on a book project which indirectly involves American foreign policy.

On January 18th, 1993, I called the Records Office in New London, Connecticut, and asked to speak to the Clerk, Gloria Hatfield. I asked Ms. Hatfield if the New London records showed that a Thomas Leavy had died on the 6th of July, 1948. Ms. Hatfield examined her files and informed me that she had looked under 1946, '47, '48 and '49, but could find no record of such a person. When I asked if she had information showing the birth of a Thomas Leavy as being July 4, 1948, she replied that obtaining a birth record required the presentation of documents, which I did not have.

Sincerely,

Jan 25, 1993

Diana Holdsworth date

EVELYN F. NABBAH
NOTARY PUBLIC
MY COMMISSION EXPIRES MARCH 31, 1995

1/25/93

Notary Public, State of Connecticut date

الوثيقة الثالثة : (القنبلة الدخانية رقم 3)ـ الشهادة التى وقعتها «ديانا هولسويرث» بعد حلف اليمين والتى تتناقض مع ادعاء المكتب الفيدرالى بأن توماس ليفى الحقيقى توفى فى 6 يوليو 1948.

الوثيقة الرابعة : (مؤامرة الاذن الذى صدر بالقاء القبض على كولمان باعتباره طريد العدالة - كما يسميها الكاتب) عندما علم كولمان بأن المحكمة أمرت بأن يفحصه الدكتور هاكان هولبيرج بمدينة تراولهاتن اتضح له أن الطبيب المذكور لا يعرف شيئا عن هذا الاتفاق وقدم كولمان رسالة من الطبيب للمحكمة فى هذا المعنى إلا أن المحكمة أصدرت أمرا بالقبض عليه بدعوى «رفض المثول أمام المحكمة».

coleman.ord

UNITED STATES DISTRICT COURT
FOR THE NORTHERN DISTRICT OF ILLINOIS
EASTERN DIVISION

UNITED STATES OF AMERICA, Plaintiff, v. LESTER K. COLEMAN III, Defendant.	No. 90 CR 365 Judge Moran

ORDER

It is hereby ordered that within ten (10) days of the date of this order, Lester Coleman is required to provide his medical records to Dr. Ballberg, Tröllhatton Sweden and to submit to a medical examination before Dr. Ballberg. Failure to comply with this order will result in the issuance of a bench warrant for defendant's arrest.

Dated: 9/24/91

James B. Moran
The Honorable James B. Moran
United States District Judge

Norra Älvsborgs Länssjukhus-NÄL

1991-09-27

48092

Coleman Lester, 480925

Has contacted this office and we have no knowledge of any request from American authority to exemine Mr Coleman.

Håkan Hallberg
Håkan Hallberg
Orthopaedic surgery
Norra Älvsborgs Länssjukhus
461 85 TROLLHATTAN
SWEDEN

Minute Order Form (rev. 12/90)

UNITED ST... ES DISTRICT COURT, NORTHERN DIS... ICT OF ILLINOIS

Name of Assigned Judge or Magistrate Judge	JAMES B. MORAN	Sitting Judge if Other Than Assigned Judge	
Case Number	90 CR 365-1	Date	Oct 7, 1991
Case Title	U.S.A. VS LESTER COLEMAN III		

[In the following box (a) indicate the party filing the motion, e.g., plaintiff, defendant, 3rd-party plaintiff, ... state briefly the nature of the ... ented.]

MOTION:

(10) [X] [Other docket entry]
Order bench warrant issued as to Lester Coleman III for failure to appear.

Issued BW to USM
10/9/91

[ ] order on the reverse of [ ] order attached to the original minute order form.

(11) [ ] [For further detail see

No notices required, advised in open court.		4	number of notices	Document # 47
No notices required.		OCT 30 1991	date docketed	
Notices mailed by judge's staff.	ED-5 RECEIVED FOR DOCKETING		docketing dpty. initials	
Notified counsel by telephone.				
X Docketing to mail notices.	91 OCT -7 AM 11:31	OCT R 1991	date mailed notice	
Mail AO 450 form.				
Copy to judge/magistrate Judge			mailing dpty. initials	
courtroom deputy's initials	Date/time received in central Clerk's Office			

PS 3
(10/88)

PRETRIAL SERVICES REPORT

District/Office	Charge(s) (Title, Section, and Description)
SOUTHERN/ALABAMA	FALSE STATEMENT ON A PASSPORT APPLICATION
Judicial Officer: Magistrate William H. Steele	
Docket Number (Year-Sequence No.-Deft. No.)	

DEFENDANT

Name		Employment/School	
LESTER KNOX COLEMAN, III		Self-emp: Journalist	
Address: No permanent address in U.S.		Address	
Time at Address	Time in Community	Monthly Income	Time in Empl./School
	2 weeks	$3500	Over 10 yrs.

DEFENDANT HISTORY

1. DEFENDANT HISTORY/RESIDENCE/FAMILY TIES 2. EMPLOYMENT HISTORY/FINANCIAL RESOURCES 3. HEALTH 4. PRIOR RECORD 5. ASSESSMENT OF FLIGHT/DANGER

The information below was gathered through interview of the defendant and through contact with DEA Headquarters, NBC News, and the subject's attorney.

I. Lester Coleman was born in Pensacola, FL on September 25, 1943.

II. Although Mr. Coleman's employment history sounds quite improbable, information he gave to the Pretrial Services Officer has proven to be true. Coleman is a free-lance journalist, specializing in the Middle East, who has also worked as an undercover investigator for the Drug Enforcement Administration of the United States. NBC News Foreign Correspondent Brian Ross contacted this office on May 3, 1990 to verify Coleman's relationship with NBC News. He also indicated Coleman has worked with other news agencies, as well. Ross indicated Coleman has contributed stories regarding Middle East terrorism and drug trafficking to NBC News numerous times throughout the 1980's. They have interviewed him on the air, on NBC nightly news, as an

expert in terrorism and drug production in the Middle East. Ross also verified that Coleman has testified before Senate committees on these same subjects.

Ray Tripiccio, an agent with DEA in Washington, D.C., verifies that Coleman has formerly worked in a relationship with the Drug Enforcement Administration. The only information he could give on this secret activity is that Coleman was deactivated as a contract consultant as of 6-24-88.

Joseph Boohaker of the Counsel of Lebanese-American Organizations, verifies that Coleman has been employed with that group in the past, for about a year. His contract ended 3-31-90, and it appears likely that Coleman has not had a regular pay check, since that time. Coleman indicates that he is currently working on a book, and that he was attempting to make arrangements to return to the Middle East, in order to do more research. (It is noted that Coleman has gone to Jefferson County Probate Court in Birmingham, to have his name legally changed to, "Thomas Leavy.") Joseph Boohaker, the subject's attorney, verifies that this was accomplished sometime in April. (The present charge from Chicago apparently pre-dates the legal name change.) Coleman states that he needed a passport in a different name, because his name is known to drug traffickers in the Middle East.

IV. I have no information indicating that Mr. Coleman has ever been arrested.

الوثيقة الخامسة: تقرير ضابط اجراءات ماقبل المحاكمة عن كولمان. وفيه تصف إدارة مكافحة المخدرات كولمان بما يتفق مع الحقيقة. وهو أنه «استشاري متقاعد» يقوم «بعمل سري».

RECEIVED

UNITED STATES DISTRICT COURT
NORTHERN DISTRICT OF ILLINOIS
EASTERN DIVISION

ITED STATES OF AMERICA,	)	
Plaintiff,	)	90 CR 365
vs.	)	
LES COLEMAN,	)	
Defendant.	)	

MOTION FOR PRODUCTION OF DOCUMENTS
UNDER RULE 16(a)(1)(C)

Now comes the defendant Les Coleman by his undersigned counsel and respectfully requests the following government documents which are material to the preparation of defendant's defense:

1. All records by the Drug Enforcement Administration (DEA), the Defense Intelligence Agency (DIA) and any other United States Intelligence or Law Enforcement Agency reflecting their employment and/or working relationship with the defendant, Les Coleman, including all DEA records referring to DEA Informant ID #SX9860002, all records of DIA MC 10 pertaining to the defendant, as well as all files from the CIA and DEA related to an operation named "COREA" from December 1987 to January 1989.

Included in the document request are all documents or other writings reflecting payment, work assignments, evaluations, travel authorizations, equipment requisitions or any other reference to a Les Coleman, Benjamin B, Thomas Leavy,

1

الوثيقة السادسة : فى إطار دفاع كولمان عن نفسه فى تهمة التزوير فى أوراق سفره يحاول كولمان فى هذه الوثيقة . بتاريخ 1990/8/30 استصدار أمر من المحكمة يلزم إدارة مكافحة المخدرات والمخابرات العسكرية وغيرهما من الهيئات الحكومية بتقديم سجلاته الوظيفية الحكومية للمحكمة . إلا أن واشنطن رفضت الاستجابة للأمر متذرعة بذريعة المصلحة القومية.

Jr., Stevens Mantra Corp., Middle East Television, Condor Television Ltd., AMA Industries, and Wildwood Video. All of these names are code names and front companies under which defendant worked for the government.

In support of this request defendant states that his defense to the charge in making a false statement in application for a passport, is that he was working for the government at the time he made such false statements and that the alleged false birth certificate upon which the false statement is based was supplied to him by the government and was used to obtain a passport to conduct a secret intelligence operation for the government. Consequently, all documents showing the defendants working relationship with government intelligence agencies would be corroborative of his claim and material and necessary for his defense.

Respectfully submitted,

Dated: August 30, 1990

Michael E. Deutsch

MICHAEL E. DEUTSCH
Attorney for Defendant

343 S. Dearborn
Suite 1607
Chicago, IL 60604
(312) ~~663-3046~~
235-0070

UNITED STATES DISTRICT COURT
EASTERN DISTRICT OF NEW YORK

IN RE AIR DISASTER AT LOCKERBIE, SCOTLAND ON DECEMBER 21, 1988	M.D.L. 799 (TCP) (All Cases)
	(JMS 7190)
PAN AMERICAN WORLD AIRWAYS, INC., PAN AM WORLD SERVICES, INC., and ALERT MANAGEMENT SYSTEMS, INC., Defendants/Third Party Plaintiffs, - against - UNITED STATES OF AMERICA, Third-Party Defendant.	AFFIDAVIT IN OPPOSITION TO MOTION TO DISMISS OR FOR SUMMARY JUDGMENT

THIS DOCUMENT IS FILED IN:
ALL ACTIONS

LESTER K. COLEMAN, being duly sworn, deposes and says:

1. I am currently self-employed as a freelance writer, author and security consultant. I am a United States citizen and am temporarily residing outside of the United States.

2. I am fully familiar with the facts in this affidavit, and all of the statements contained in this affidavit are made on my personal knowledge except as otherwise stated. I make this affidavit in opposition to the motion of third-party defendant, United States of America (the "Government"), for an order dismissing the claims of the third-party plaintiffs against the Government or, alternatively, for an order granting the Government summary judgment on those claims.

PERSONAL BACKGROUND

3. I was raised in the Middle East where I lived in Iran, Libya and Saudia Arabia, and I speak Arabic in three

in me; I
rmal invi
him. In
ed for a
ted by t
istrict
a false
filed
cover
the DE
ted a
DEA
istan
sport
deact
, al
I w
t t
irec
, a
era
d infor

قبل سبعة أشهر
من حادث لوكربي
قام كولمان بتحذير
مندوب المخابرات
بأن هناك كارثة
سوف تقع.

Sworn to before me this
17th day of April, 1991

LESTER K. COLEMAN

RANSCRIPT TELEPHONE CONVERSATION
MAY 1 1988 TIME: 10:10 a.m. CYPRUS LOCAL
CALL MADE FROM EURAME TRADING COMPANY OFFICE NICOSIA
TO DEA COUNTRY OFFICE, AMERICAN EMBASSY NICOSIA
PRIVATE LINE, TELEPHONE 02-465-182
LC=LESTER COLEMAN MH=MICHEAL HURLEY DEA ATTACHE

LC HELLO MIKE?
MH YEA
LC THE SITUATION HERE IS GETTING OUT OF HAND..
MH WHAT DO YOU MEAN?
LC WE'VE GOT PEOPLE COMING IN AND OUT OF HERE...LIKE A TRAIN STATION.. PINKO'S PEOPLE BRINGING IN ALL SORTS..I DON'T KNOW WHO THEY ARE...LEBANESE.. WITH NAMES WE HAVE IN THE FILES...YOU KNOW WHAT I MEAN? WE HAD AN AGREEMENT. IT REALLY WORRIES ME...BEING EXPOSED LIKE THIS...
MH LET ME WORRY ABOUT THAT...YOU JUST HELP IBRAHIM GET THOSE REPORTS OUT... I'LL DEAL WITH THE CYPRIOTS...WHOSE OVER THERE NOW?
LC JUST ME AND IBRAHIM..BITCHING AND COMPLAINING AS USUAL...SAYS HE CAN'T DO THIS ANYMORE...WANTS TO QUIT...HE'S DRIVING ME NUTS. GOD DAMN MIKE THIS IS NOT WHY I CAME BACK HERE.
MH YOU'LL JUST HAVE TO DO THE BEST YOU CAN.

LEAVE? THAT'S ALOT OF CRAP MIKE...LOOK I'M NOT ONE OF YOUR LEBANESE OR CYPRIOTS OR IRAQI CI'S...YOU REQUESTED MY SERVICES, REMEMBER? AND I WAS TOLD IF I DIDN'T LIKE IT I COULD PULL OUT ANYTIME. YOU TALK TO WHO EVER YOU WENT TO TO GET ME INVOLVED IN THIS CANDY ASSED OPERATION...TELL THEM, AND I'LL TELL THEM WHEN I GET BACK TO THE STATES...I'M PULLING. THIS IS A DISASTER WAITING TO HAPPEN...EVEN YOUR OWN PEOPLE THINK THIS IS BULL SHIT.

UNITED STATES DISTRICT COURT
EASTERN DISTRICT OF NEW YORK

IN RE AIR DISASTER AT LOCKERBIE, SCOTLAND, ON DECEMBER 21, 1988	M.D.L. 799 (PLATT, CH. J.) (ALL CASES)

PAN AMERICAN WORLD AIRWAYS, INC., PAN AMERICAN WORLD SERVICES, INC., and ALERT MANAGEMENT SYSTEMS, INC.,

Defendants/Third-Party Plaintiffs,

- against -

UNITED STATES OF AMERICA,

Third-Party Defendant

DECLARATION OF LIEUTENANT COLONEL TERRY E. BATHEN

I, Terry E. Bathen, Lieutenant Colonel, United States Army, Assistant General Counsel, Defense Intelligence Agency, do hereby declare the following to be true and correct:

1. I am an attorney in the ... Defense Intelli...

3. Through the exercise of my official duties, I have ... familiar with the contents of an affidavit dated April 17, ... submitted by Mr. Lester K. Coleman in connection with lawsuits arising from the crash of Pan American Flight 103 at Lockerbie, Scotland ...

5. My review of Department of Defense HUMINT records reveals that Mr. Coleman was formerly associated with a Department of Defense intelligence activity. On or about October 25, 1985 Defense Intelligence Agency personnel ... contacted Defense ...

4. In response ... I personally reviewed the automated and ... files of the Defense Intelligence Agency ... contain ... Department of Defense intelligence activities ... Mr. Coleman. The statements ... are based upon my personal knowledge, upon information made available to me in my official capacity, and upon determinations made in accordance therewith.

5. My review of Department of Defense HUMINT records reveals that Mr. Coleman was formerly associated with a Department of Defense intelligence activity. On or about October 25, 1985, Mr. Coleman contacted Defense Intelligence Agency personnel by telephone and volunteered to provide information concerning the Middle East. Mr. Coleman's offer to provide video tapes associated with his travels in that part of the world was favorably evaluated, and ... became affiliated with a classified Department of Defense intelligence activity during ... ember 1985.

6. ... Coleman's activities on behalf of this classified ...

I certify under penalty of perjury that the foregoing is true and correct to the best of my knowledge and belief.

Terry E. Bathen
Lieutenant Colonel, U.S. Army
Assistant General Counsel
Defense Intelligence Agency

Executed this 29th day of May 1991.

الوثيقة السابعة : (يسميها الكاتب «صراحة محدودة رقم ١) . وتشمل البيان الذى أدلى به دفاع وكالة المخابرات العسكرية فى القضية المرفوعة من قبل (بان امريكان) ضد الحكومة الامريكية . وهو البيان الذى أحتوى على اعتراف صريح وغير متوقع بأن كولمان كان يعمل لحساب المخابرات العسكرية الأمريكية إلا أنه يقلل من شأن دوره فى أنشطة الوحدة التى يعمل بها .

UNITED STATES DISTRICT COURT
EASTERN DISTRICT OF NEW YORK

IN RE AIR DISASTER AT LOCKERBIE, SCOTLAND ON DECEMBER 21, 1988	: M.D.L. (TCP) (All Cases)
PAN AMERICAN WORLD AIRWAYS, INC., PAN AM WORLD SERVICES, INC. and ALERT MANAGEMENT SYSTEMS, INC., Defendants/ Third-Party Plaintiffs, - against - UNITED STATES OF AMERICA, Third-Party Defendant.	: (JS-7190)

DECLARATION OF MICHEAL T. HURLEY

I, MICHEAL T. HURLEY, declare and say:

1. I am a Special Agent (criminal investigator) of the Drug Enforcement Administration (DEA), a component of the United States Department of Justice. I have been employed by DEA and its predecessor agencies since September 1968.

2. I submit this declaration in connection with the allegations against the United States Drug Enforcement Administration regarding the terrorist bombing of Pan Am Flight 103 over Lockerbie, Scotland, on December 21, 1988.

6. Coleman was established as a DEA-cooperating individual ("CI") on January 31, 1986, partially because of his technical capabilities and he said that he could establish a CI network in Lebanon. He was to recruit sub-sources to collect data regarding opium production in Lebanon. The data would enable DEA to develop strategic information on opium production in that region, including crop estimates, crop eradication, and major trafficking routes.

I hereby declare under penalty of perjury that the foregoing is true and correct.

Signed this 31st day of May, 1991.

MICHEAL T. HURLEY
Special Agent
Drug Enforcement Administration

الوثيقة الثامنة : (صراحة محدودة رقم 2) التصريح الذى أدلى به مايكل هيرلى فى قضية شركة (بان امريكان) ضد الحكومة الأمريكية . ويعترف فيه هيرلى بأن كولمان كان يعمل لحساب إدارة مكافحة المخدرات فى قبرص إلا أن البيان يقلل هو الآخر من أهمية الدور الذى كان يقوم به كولمان ويتضح من البيان أنه كان يعمل لصالح المخابرات العسكرية فى ذات الوقت.

92-9251

REDACTED VERSION

UNITED STATES COURT OF APPEALS
FOR THE SECOND CIRCUIT

Docket Nos. 92-9251, 92-9253 and 92-9255

IN RE: AIR DISASTER AT LOCKERBIE, SCOTLAND
ON DECEMBER 21, 1988

JUDITH A. PAGNUCCO, Individually and as Executrix of the Estate of Robert I. Pagnucco, deceased; MOLENA A. PORTER, Individually and as Administratrix of the Estate of Walter L. Porter, deceased; and DONA BARDELLI BAINBRIDGE, Individually and as Administratrix of the Estate of Harry M. Bainbridge,

Plaintiffs-Appellees,

v.

PAN AMERICAN WORLD AIRWAYS, INC., and
ALERT MANAGEMENT SYSTEMS, INC.,

Defendants-Appellants.

On Appeals from the United States District Court
for the Eastern District of New York

BRIEF FOR APPELLANTS PAN AMERICAN WORLD AIRWAYS, INC.
AND ALERT MANAGEMENT SYSTEMS, INC.

Clinton H. Coddington
Coddington, Hicks & Danforth
Suite 300
555 Twin Dolphin Drive
Paragon Center, Redwood Shores
Redwood City, California 94065
(415) 592-5400

James M. Shaughnessy
Windels, Marx, Davies & Ives
156 West 56th Street
New York, New York 10019
(212) 237-1000

Richard M. Sharp
Frederick C. Schafrick
Eric C. Jeffrey
Lisa A. Landsman
Shea & Gardner
1800 Massachusetts Ave., N.W.
Washington, D.C. 20036
(202) 828-2000

Attorneys for Pan American World Airways, Inc. and Alert Management Systems, Inc

Under Seal Version Dated: January 28, 1993
Redacted Version Dated: February 9, 1993

الوثيقة التاسعة : مقتطفات من مذكرة الاستئناف التى قدمتها بان امريكان ضد الحكم الذى أصدرته هيئة محلفى مدينة نيويورك فى قضية التعويضات المرفوعة من قبل عائلات ضحايا لوكربى . اذ حكم بان الشركة ارتكبت جريمة التقصير المتعمد . 1992.

...though he would not go so far as to say ... jurors to opine on causation (J.A. 2700-01).

2. Defendants' Contention: The Method of Bombing Was Not Established.

Defendants contended that it could not be determined from the evidence developed by the parties how the terrorists had planted the bomb on Flight 103.[6] Defendants were precluded from presenting the opinions of three experts (Ariel Merari, Noel Koch, and Peter Gurney)[7] that the plaintiffs' theory as to how the bomb got on board was implausible and the evidence was insufficient to permit an expert to conclude that the bomb bag had been transferred in Frankfurt from Air Malta (e.g., J.A. 3465-68). In consequence, the jury heard only one expert for the defense (Dr. Lee Grodzins), and his testimony, as truncated by another ruling (see pp. 8-9 below), related to technical aspects of x-ray that were not in dispute by the parties (Tr. 5728-57).

Defendants were permitted to adduce testimony and records from Air Malta to show that no unaccompanied bag had been loaded onto Flight KM 180.[8] Plaintiffs' supposedly contradictory baggage records from varying sources in the FAG, defendants contended,

6/ In a series of discovery rulings, defendants were prevented from obtaining discovery from the United States as to information that it might have regarding how the bombing was committed.

7/ See J.A. 4435-38 (Gurney); J.A. 3498-502 (Merari); Offer of Proof for Noel Koch, J.A. 448.

8/ On Air Malta, the head loader must physically count the number of bags loaded in a plane's cargo hold to ensure that it equals the number on the baggage manifest (J.A. 3358 (Agius)). Moreover, no baggage of any kind from Flight KM 180 had been desi... the passenger transfer message (J.A. 1151) for transfer ... (Borg)).

contained so many demonstrable errors and omissions that no reliable conclusion cou... based on them (J.A. 3603-12).

Defendants also adduced testimony that plaintiffs' theory of the bombing (the "... Malta theory") was wrong because a bag containing a radio-cassette player had not bee... seen by the operator who x-rayed the interline bags that were loaded on to Pan Am Flight 103 in Frankfurt. Kurt Maier, who performed that inspection on December 21, 1988, testified that his duty report (J.A. 1099-1100) showed that he had x-rayed 13 bags for Flight 103, that he had been told to call a supervisor if he saw a radio inside any bag, and that none of the 13 bags x-rayed for Flight 103 contained a radio-cassette player (J.A. 3382-83, 3388-89, 3392-93).[9] Plaintiffs contended that Mr. Maier had not been properly trained as an x-ray operator and that he had not been wearing his eyeglasses (J.A. 2967 (Vincent)). Mr. Maier rejoined that his eyeglasses were only reading glasses that he did not need or use to perform his job (J.A. 3379-80).

Pan Am was precluded from presenting a demonstration of the x-ray equipment that would have supported Mr. Maier's testimony and would have shown the freeze-frame image produced on the monitor by a Toshiba radio-cassette player inside a Samsonite suitcase. The demonstration would have been presented by Dr. Lee Grodzins of M.I.T. The court ruled that the demonstration was irrelevant on the ground that plaintiffs, in effect, stip-

9/ Maier was intensely cross-examined on, among other subjects, earlier deposition testimony that appeared to say that he stopped bags with radio-cassette players only if they appeared "suspicious." Maier explained that he would have stopped any radio-cassette player as being suspicious (J.A. 3394-96, 3408-09). Some of the difficulties with Maier's deposition appear to have been caused by the poor quality of the translation between English and German. (Maier does not speak English.) See, e.g., J.A. 3411 (in-court translator notes video deposition translation is "poor German, and ambiguous").

ulated that radio-cassette players would be visible on the x-ray's monitor (J.A. 3331-34), even though plaintiffs contended that Maier himself had been incapable of detecting such a radio.

Twelve of the 13 bags x-rayed by Maier for Flight 103 could be traced to passengers. Plaintiffs asked the jury to infer that the thirteenth bag was the alleged unaccompanied bomb bag from Air Malta. Defendants introduced evidence that the thirteenth bag was not the bomb bag, but rather was the unaccompanied "rush-tag" bag[10] of a Pan Am pilot, Captain Hubbard, who had sent two bags home, one of which was found at Lockerbie.[11]

B. The Parties' Contentions On Wilful Misconduct Relating To Plaintiffs' Air Malta Theory

1. The Alleged Violation of the ACSSP. Plaintiffs contended that Pan Am's x-ray procedure violated the aviation security requirements contained in the FAA's Air Carrier Standard Security Program ("ACSSP"). At the time of the Lockerbie disaster, ACSSP § XV.C.1(a) required that carriers at "extraordinary security" airports, such as Frankfurt, Heathrow, and other major European airports:

10/ A "rush-tag bag" is a bag that has become separated from its owner/passenger. This is a common, some would say routine, occurrence on every airline. The general practice of the airlines is to specially ticket the bags ("rush-tag") and send them on their way. At Frankfurt, Pan Am x-rayed such bags before carrying them. See note 11 infra.

11/ Captain Hubbard tagged two bags for carriage from Berlin to his home in Seattle, and ...hen he piloted an aircraft to Karachi (Tr. 5420-43). One of his bags arrived at Seattle; the ...ther was found at Lockerbie. Pan Am introduced evidence to show that, because it ...quired rush-tag bags to be x-rayed, one could infer that the Hubbard bag found at ...ckerbie had been x-rayed by Maier before being placed on board Flight 103. (J.A. 1120- ... Tr. 5241 (Wunderlich).) Plaintiffs contended either that Hubbard's bag was put on ... of Jones)) or that it was ...

SUBCOMMITTEE STAFF REPORT

Syria, President Bush and Drugs

-- the Administration's Next Iraqgate --

November 23, 1992[1]

[1]Chairman Charles E. Schumer of the House Judiciary Committee's Subcommittee on Crime and Criminal Justice directed the Subcommittee majority staff to prepare this report. This report has not been reviewed or approved by other Members of the Subcommittee.

الوثيقة العاشرة : مقتطفات من
التقرير الذى أعدته اللجنة الفرعية
للجريمة والقضاء الجنائى المنبثقة عن
اللجنة القضائية للكونغرس الأمريكى .
وهذا التقرير يبرز بالوثائق تورط
سوريا فى تهريب المخدرات اللبنانية.

...ratory is affiliated with an armed Palestinian
...te Syrian officials and makes the necessary

...ntains throughout the Bekaa Valley, it is
...d exist without the active collusion of the
...body or nothing gets into, or out of, the
...thout the cooperation of the entire Syrian
...me in Lebanon -- cultivation, production

... Syrian Government involvement and the ... some military units or Syrian officials, U.S. Government officials publicly claim that they are not in a position to substantiate such charges. However, Subcommittee staff spoke with former government officials who confirmed the existence of satellite photos showing Syrian military units, including tanks, artillery, and infantry encampments, strategically placed in, and adjacent to, recognized fields and known heroin laboratories.

Another source with intimate knowledge of the U.S. Government's files on Lebanese drug traffickers informed Subcommittee staff that the U.S. Government now possesses extensive intelligence information implicating many Syrian Government officials in the Lebanese drug trade. Much of this information is raw intelligence in the form of reports from confidential informants, intercepted wire and telephone communications, and other intelligence information received from foreign governments.

1. Monser al-Kassar -- "The Drug Prince of Marbella" and "The Godfather of Terrorists"

To better understand why the U.S. Government is apparently hesitant to act on such information, consider our Government's response, or lack thereof, to the infamous Monser al-Kassar.

The al-Kassar family has been part of the present Damascus regime since Hafez Assad took power in 1970. Monser's father, Mohammad al-Kassar, served in the Syrian diplomatic corps. The al-Kassars have been characterized as "the largest drug and arms dealing family in Syria."

2. Rifaat Assad

From about 1976 until about 1984, President Assad's younger brother, [illegible] leading baron of the Lebanese drug trade. He used Syrian military truck[illegible] [illegible]raft and diplomatic pouches as tools of his international drug network which he based out o[illegible] [illegible] northern Bekaa. The 569th Syrian Army division which he commanded was reportedly litt[illegible] more than "muscle" for his drug trafficking organization.

Specializing in opium and heroin, Rifaat amassed an illicit fortune. After an unsuccessful attempt to depose his brother, Hafez, he was effectively exiled and now leads a life of luxury in his heavily-guarded villa on the French Riviera. He reportedly continues to play a substantial role in Bekaa Valley drug trafficking with the tacit approval of some Western governments. Two of Rifaat's sons, Darid and Firas, are also reportedly based in France and involved in smuggling arms and drugs throughout the Mediterranean.

3. Mustafa Tlass, Syrian Minister of Defense

Syrian Defense Minister Mustafa Tlass is associated with at least three known drug traffickers including Hamad Ali al-Kis from Baalbak. Tlass was recently involved in procuring an exit visa for a very high-profile trafficker who had to leave Syria quickly, presumably to avoid "problems." This is consistent with other reports of his obtaining visas for traffickers traveling to Argentina, Spain and Germany.

During August 1989, the Syrian Defense Ministry reportedly distributed more than 1,000 "laissez passer" or travel permits at $10,000 each to "friends" of the Defense Ministry. This report is consistent with news accounts that drug smugglers from Lebanon were intercepted on their way to Israel and Egypt with special travel passes signed by "M. Tlass." At least one government source has told the Subcommittee staff that the U.S. Government presently possesses sufficient information to indict Tlass for drug trafficking.

4. General Ali Dubah, Commander of Syrian Military Intelligence

Dubah, related to Monser al-Kassar by marriage, is one of President Assad's closest friends and confidantes. He is connected with many major Lebanese traffickers including the Jaffar clan.

He also coordinates Syrian extortion efforts to ensure that sufficient drug profits are left over from the "personal corruption" so that the Syrian military intelligence service is not deprived of its institutional share. Dubah's role in the drug trade has been characterized as "having his hand in everyone's cookie jar."

5. General Ghazi Kenaan, Commander of Syrian Militar[y]

Kenaan has often been called "the godfather [...] [m]ilitary intelligence in Lebanon, he is in a unique [...] [a]nd coddle known drug traffickers. If the "price [...] [h]e will intervene on behalf of major traffickers.

Information provided to the Subcommitte[e] [...] the following Lebanese traffickers: Ali and Husse[...] [...] Nabа[...] Eli Saikali, Abdul Halim Karakalla, Khalil Naba[...]

Kenaan has also been known to arbitrate disputes betwe[en] [...] known drug trafficking clans, presumably for a fee.

Tlass, Dubah, and Kenaan have all personally issued travel passes to known drug traffickers. Such passes allow the dealer to move freely in Lebanon and/or Syria "with his car, his personal weapon and cargo, without being searched or detained."

Working together with the Lebanese clans who have traditionally controlled the drug trade, these and other lesser officers are heavily involved with the Lebanese trafficking networks to serve essentially their own purposes:

(1) They rake off whatever immediate drug profits they can for personal enrichment;

(2) They use the drug money for other purposes related to their military/intelligence activities (i.e. they buy informers); and

(3) They use their ability to manage the drug trade of any of the organized groups by either threatening to seize that group's drugs, or more subtly, by allowing one group to move its product to market more quickly and cheaply.

VI. Syrian Military and Diplomatic Officials Have Been Repeatedly Linked to Drug Trafficking During the Last Ten Years.

Syrian military and intelligence officials in occupied Lebanon are involved in the drug trade at all levels: cultivation, production and transportation. Such connections between high-level Syrian Government officials and drug traffickers are not coincidental. These bonds are merely a representative sample of the Syrian Government's widespread pattern and practice of associating itself with those who peddle poison around the world.

NTERFOR, INC.

MADISON AVENUE • NEW YORK, N.Y. 10022 • SUITE 1006 • TEL. 212-608-6375 • TLX: 237699 WWBUS • FAX: 212-308-8834

INVESTIGATIVE REPORT

I. ASSIGNMENT:

As the overall assignment, Defense trial counsel retained us to investigate the facts of the disaster, gather intelligence, develop leads, locate witnesses, locate and obtain physical evidence, and to locate expert witnesses and advise and consult with counsel as it may direct. The first stage assignment was to determine the facts and then to identify the sources, nature, extent, form and quality of available evidence; and then to recommend the action to obtain such evidence in court-admissible form, and to estimate the likelihood of obtaining same and the costs.

II. REPORTED RESULTS OF LAW ENFORCEMENT INVESTIGATIONS:

The assignment commenced some six months after the disaster during which time law enforcement agencies of Great Britain, Federal Republic of Germany and the United States have investigated the matter. Reports of their results and theories have been published in various journals via direct quotes attributed and unattributed from official investigative sources. Review of same shows that many key facts have been established while others remain in dispute. Therefore, it is useful to summarize same before we state our independent findings.

A. Facts Generally Agreed By Law Enforcement:

The flight originated in Frankfurt on a Boeing 727 on December 21, 1988. The flight landed in London's Heathrow airport. A second plane, a Boeing 747, was then used for the continuation leg to New York JFK under Number 103. All continuing passengers deplaned in Heathrow and then boarded the 747 with the London passengers. The flight crashed over Lockerbie, Scotland, due to a bomb explosion, with all lives lost.

Law enforcement investigators have determined that the bomb was made of Semtex explosive and concealed in a suitcase which was in a cargo hold, that it weighed approx. 1.25 pounds (568 grams), that it exploded over Lockerbie, and that it was sufficient in explosive power to cause the plane to crash.

الوثيقة الحادية عشرة: تقرير
انترفور السرى الذى أعده جوفال
افيف بتكليف من جيمس
شونيس فى إطار التحقيقات
التى أجرتها (بان امريكان)
فى حادثة لوكربى.

A. SOURCES.

Source 1 is comprised of six persons working in different unit of the intelligence community of a Western government. Reliability of this information is very good. Generally this group of agencies is only fair to good among the various persons reporting based on our prior experience and its past record. How ever, the very number of separate sources in these agencies, (not necessarily sympathetic to each other), all sharing the conclusion, as well as the depth of the intelligence gathered, and the agencies' considerable resources and special interest in the matter, justifies rating this information as very good.

Source 2 is comprised of three persons working in different units of the intelligence agency of a second Western government. Reliability of this information is very good, not so much due to prior experience with the sources, which is good very good, but because of their position to know the particul facts.

Source 3 is one person working for the intelligence agency of third Western oriented government. Reliability of this infor ation is excellent based on our prior experience with both th agency and the particular person, its and his prior record, a its position to know first hand these matters.

Source 4 is one person working for the intelligence agency of fourth Western government. Good. It is normally rated very good but is conservatively downgraded as to this matter becau its information seems in some aspects to be derivative, i.e. great part based on information received from other agencies.

(It must be emphasized that these sources did not have as the objective the acquisition of evidence for the apprehension an trial of the perpetrators; rather, their objective is to moni tor terrorist acts, draw conclusions based on their expertise and then use what they learn so as to defend their countries the future.)

Source 5 is an experienced Director of airport security for t most security conscious airline. He was in a position to re ceive the inside consensus of various security officers at Frankfurt Airport, which he reported to us. He also receive daily terrorism intelligence from his company's liaison with its host country's highly regarded intelligence service, and

BACKGROUND HISTORY

The subject disaster resulted from planning and events beginning a couple of years earlier.

Libya's Qadaffi is a major funder of terrorism. He tired of the ineffectiveness and costs of the internal jealousies among terrorist factions, wanted more effective terrorism against America, yet did not want to suffer further American retaliation. He demanded that the more skilled terrorist groups coordinate better, and do it so as to preserve his deniability.

At the same time, Syrian intelligence which had been exposed as planning the Hindawi bomb attempt against El Al in London out of its embassy there, sought deeper cover and backed Ahmed Jibril's PFLP as its front team.

Meetings were then held among leaders of various factions: Ahmed Jibril of PLFP, Abu Nidal, George Habash, Ali Issa Duba of Syrian intelligence, and Iranian radicals, (named by us hereafter for convenience as the "Interterror Group"). They agreed to cooperate and seek secure routes for smuggling contraband and people for terrorism while raising additional funds. (Some of these groups had been doing so individually for some time). They never trusted each other, kept secrets from each other, and never worked together in full cooperation, but there were frequent although wary joint contacts and operations.

They set up a complex drug and arms smuggling operation via various European cities. Eventually Abu Nidal ran the drugs-arms operations, while Ahmed Jibril concentrated on arms and terrorist planning.

Monzer Al-Kassar, born 7/1/47, in Nabek, Syria, is married to Raghda Duba, the sister of Syrian intelligence chief Ali Issa Duba, (sometimes spelled Douba). Al-Kassar is a major arms and drug smuggler who has played a key role in terrorism bankin[g] and "diplomacy" among terrorist groups, and has acquaintanc[e] with certain Western leaders. For example, he is known to have had friendly contacts with former Austrian Chancellor Brun[o] Kreisky.

Al-Kassar has had long term romantic affairs with Raja Al-Assad, the daughter of Rifat Assad, who is the brothe[r of] Syrian President Hafez Assad, spending time with her at

The PanAm Frankfurt smuggling operation worked as follows: an accomplice boarded flights with checked luggage containing innocent items. An accomplice Turkish baggage handler for PanAm was tipped to identify the suitcase, then switched it with an identical piece holding contraband, which he had brought into the airport or otherwise received there from another accomplice. The passenger accomplice then picked up the baggage on arrival. It is not known how this method passed through arrival customs where such existed, but this route and method worked steadily and smoothly for a long time.

The Turkish baggage handlers attended mosques in Cologne and Bonn which were fundamentalist Islamic sects. It was there that they were recruited.

Khalid Jafar was a regular "passenger" accomplice for the drug route.

The BKA/DEA/CIA surveillance operation continued to monitor the route without interfering with it, apparently seeking intelligence. As they realized the extent of the operation they decided to try to channel the operation into less numerous areas so that they could concentrate their surveillance focus. So BKA began a combination of arrests and visible police presence at other drug operation locales in West Germany, which eventually induced the operators to concentrate where there was no such visible presence, at Frankfurt airport, PanAm.

CIA had another motive to channel the operation to PanAm's baggage area. It had for some time been surveilling separate activities there involving shipments (contents unspecified) to and from the East Bloc via PanAm through Frankfurt, Berlin and Moscow. This would enable them to more efficiently monitor both operations now.

The CIA unit involved in this Frankfurt airport surveillance works in West Germany with BKA and has a control at an unknown location in the Washington area. We cannot say with certainty that the activities of this unit were fully reported if at all up the channels to CIA HQ; it appears that it eventually operated to some or a large extent as an internal covert operation without consistent oversight, a la Oliver North or Edwin Wilson. To distinguish what it knew as opposed to what CIA HQ definitely knew, we refer to that unit as CIA-1.

CONCLUSIONS.

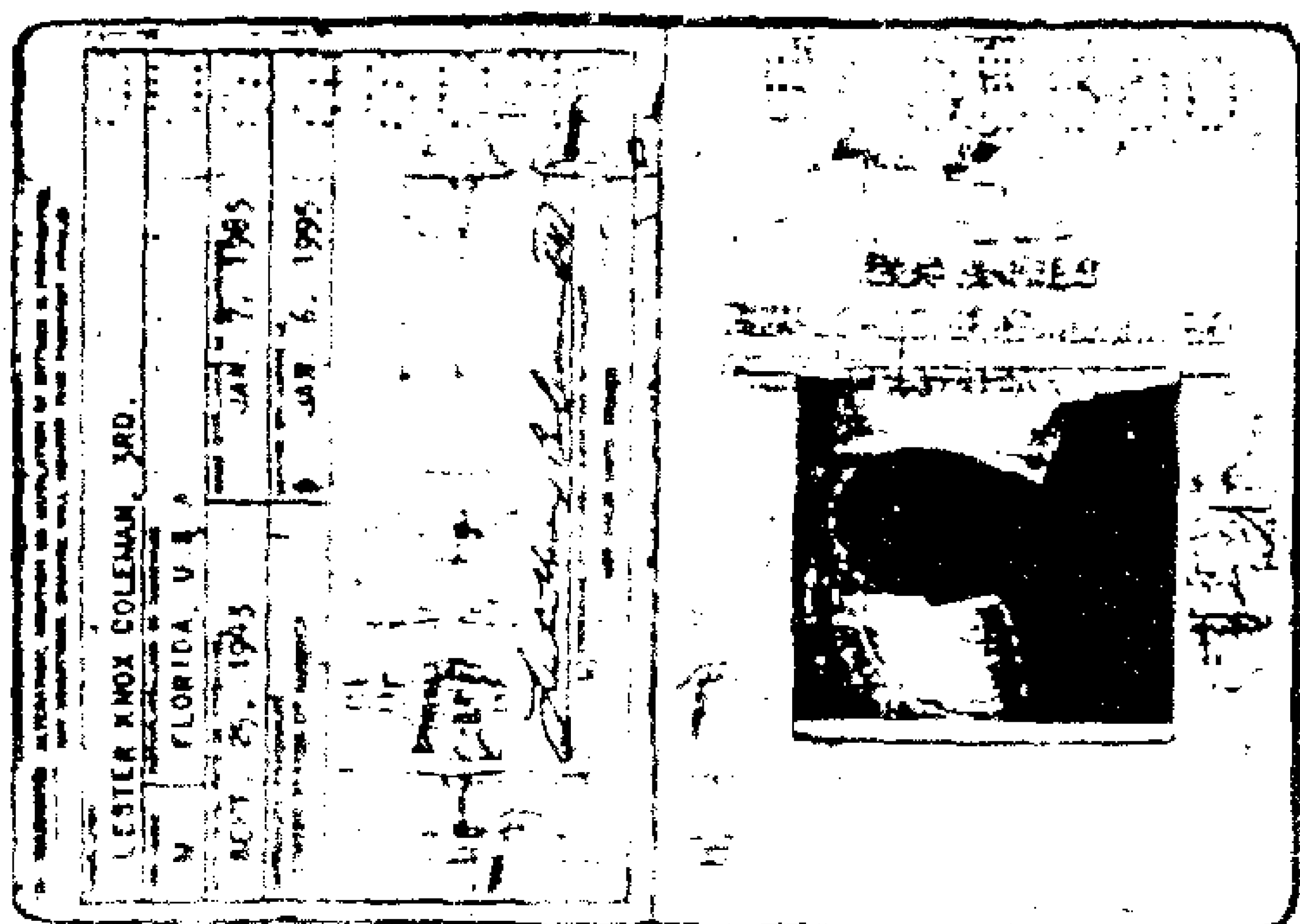
...ontradictions among the sources as to the essen... various persons comprising the intelligence ... have too many diverse interests and turf to pro... ...d in a disinformation effort. They are usuall... ...h other. The most telling intelligence is the ... our terrorist underground sources. Therefore, ...nclusion and opinion that our sources are cor... ...w, where, when, by whom and what act was com... ...t. ...ad what prior warnings and when and what they

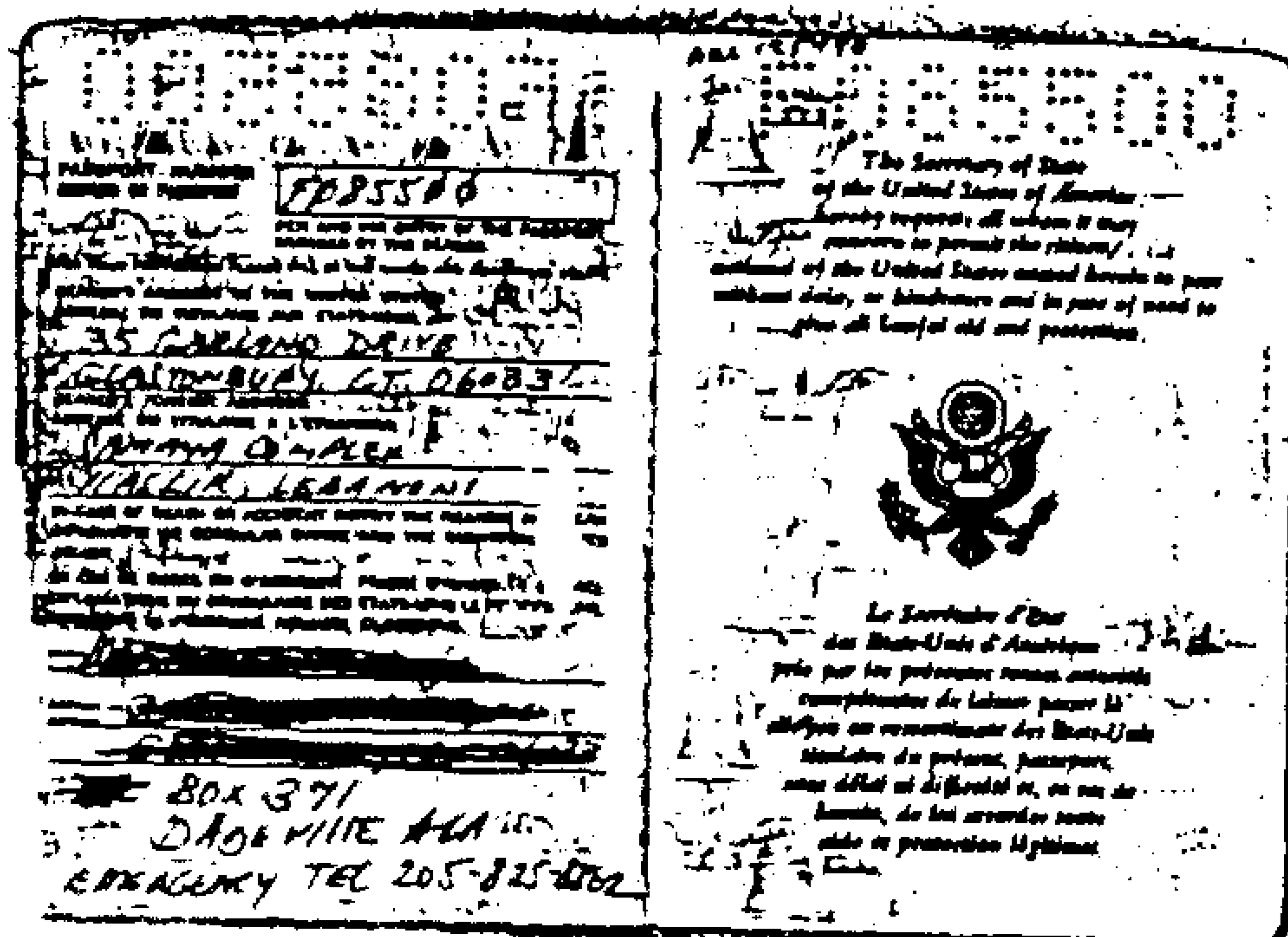
From this perspective the apparent contradictions in the reports of the official investigations might be explained as follows: (1) Jafar checked a suitcase, possibly in a manner which was not recorded or noticed, and we stand by our sources as to this; (2) The signs of an explosion in the CIA luggage was likely an anti-entry small explosive often used by them, and was likely triggered by the first explosion or a hurtling object; (3) the nervous CIA presence and strange behavior at the crash site indicates the sensitivity of the contents of the CIA passengers' luggage.

It is pointless to try to pin down further the exact motives and identities and roles of the terrorists. All had the same goal: to strike at America. They are known to work together, albeit in duplicity. Confusion of funders, planners, perpetrators and motive is a mark of Syrian intelligence planning.

We are also persuaded by the intelligence as to the BKA-CIA-1 surveillance, videotape and possession of key evidence by the U.S. Government, as well as the communications codename. The persons so reporting spoke from what appears to be detailed knowledge. It was our impression that more than one of these persons prefers to keep the truth hidden (and assumes that it will remain so) while others prefer that it emerge, although not in a position to do so.

From the perspective of intelligence analysis our findings are conclusive. From the perspective of journalists it is publishable speculation. From the perspective of trial lawyers it probably remains inadmissible speculation or hearsay.





The police authority of Trollhattan, Sweden, hereby merely certifies that this is a copy of a page in a passport, which has been presented before the police authority by a gentleman, who states that his name is Lester Knox Coleman and who has applied for asylum in Sweden on political grounds. The police authority does not certify the authenticity of the passport in question.

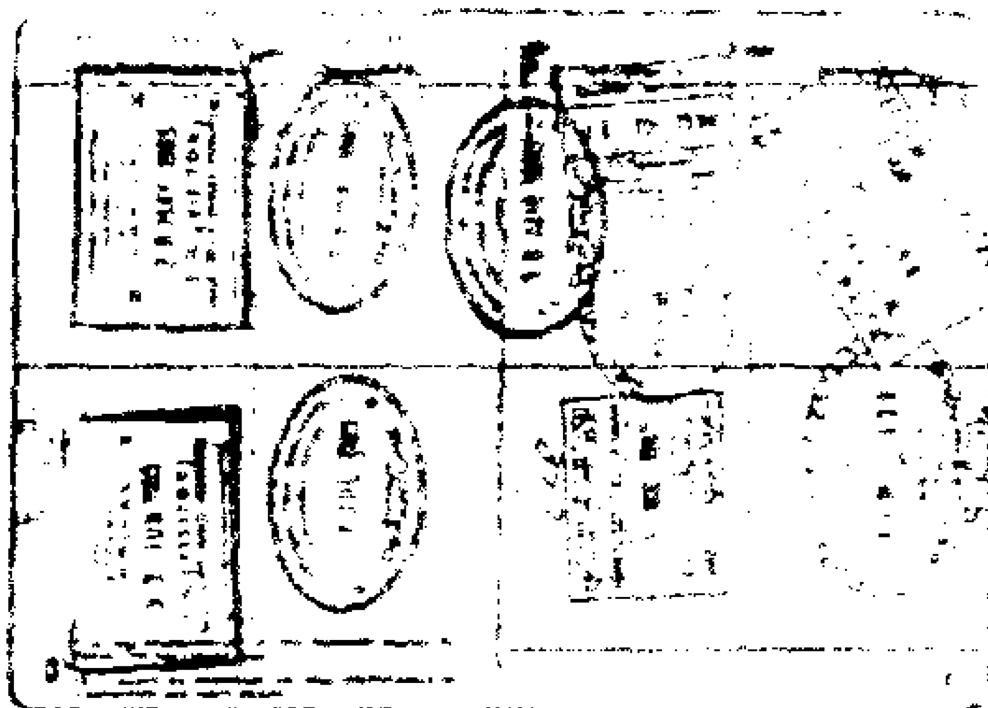
POLISMYNDIGHETEN

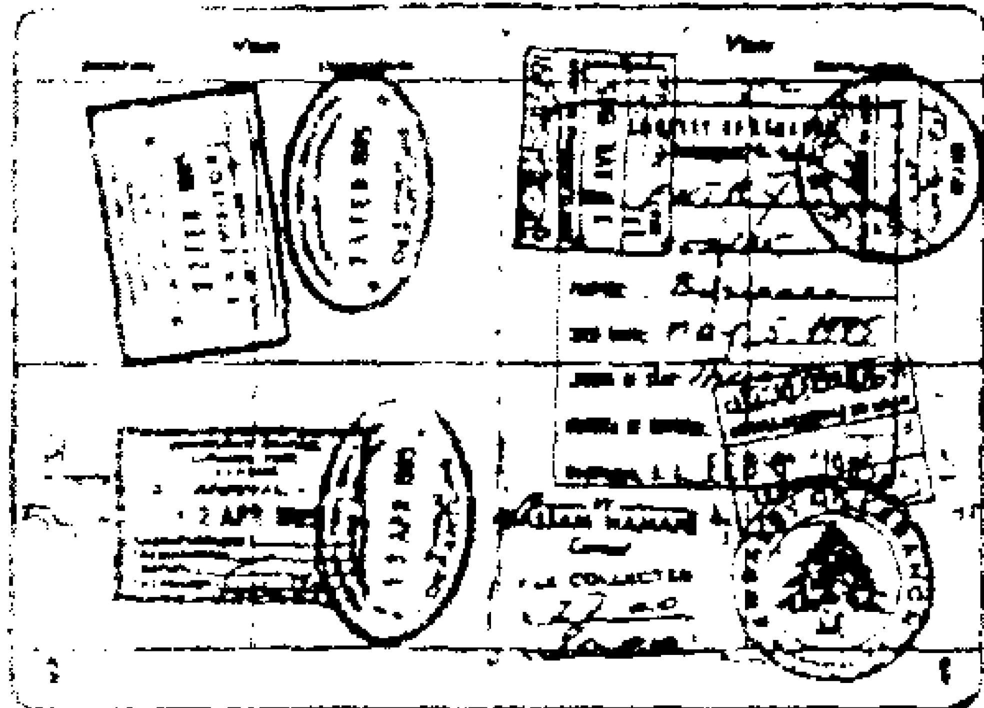
Ulrica Ericsson
Deputy Police Superintendent

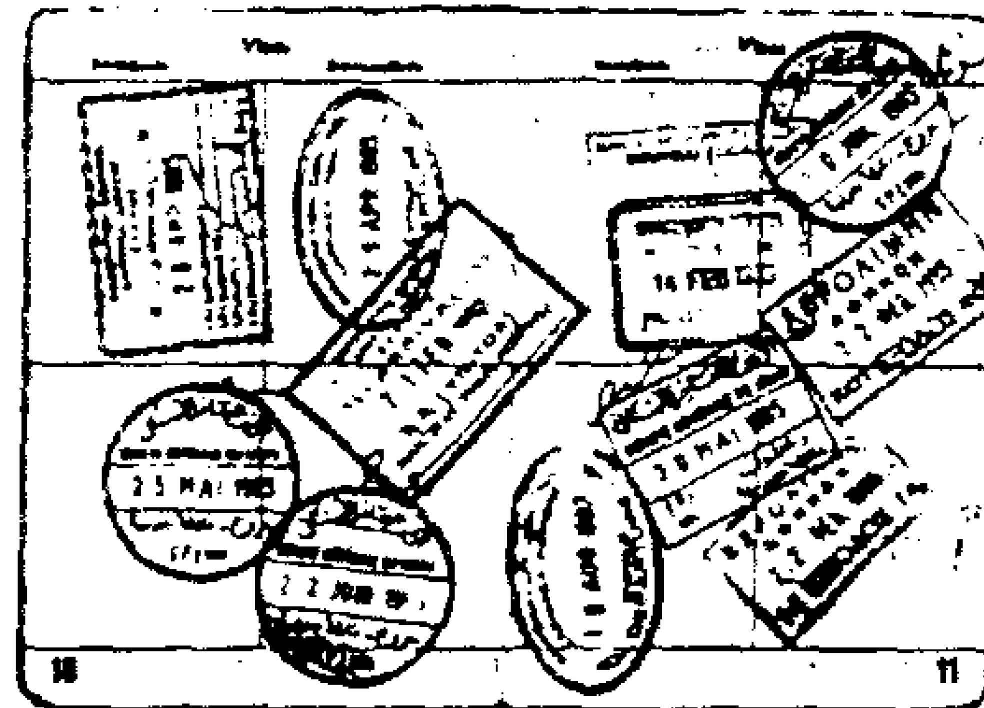
The police authority of Trollhattan, Sweden, hereby merely certifies that this is a copy of a page in a passport, which has been presented before the police authority by a gentleman, who states that his name is Lester Knox Coleman and who has applied for asylum in Sweden on political grounds. The police authority does not certify the authenticity of the passport in question.

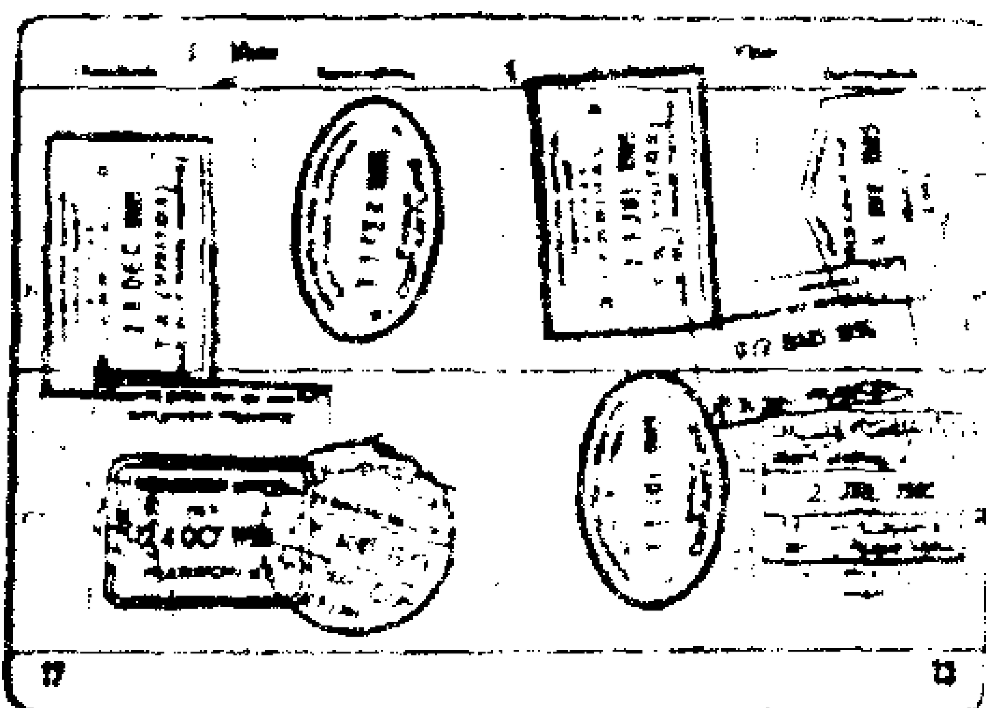
POLISMYNDIGHETEN

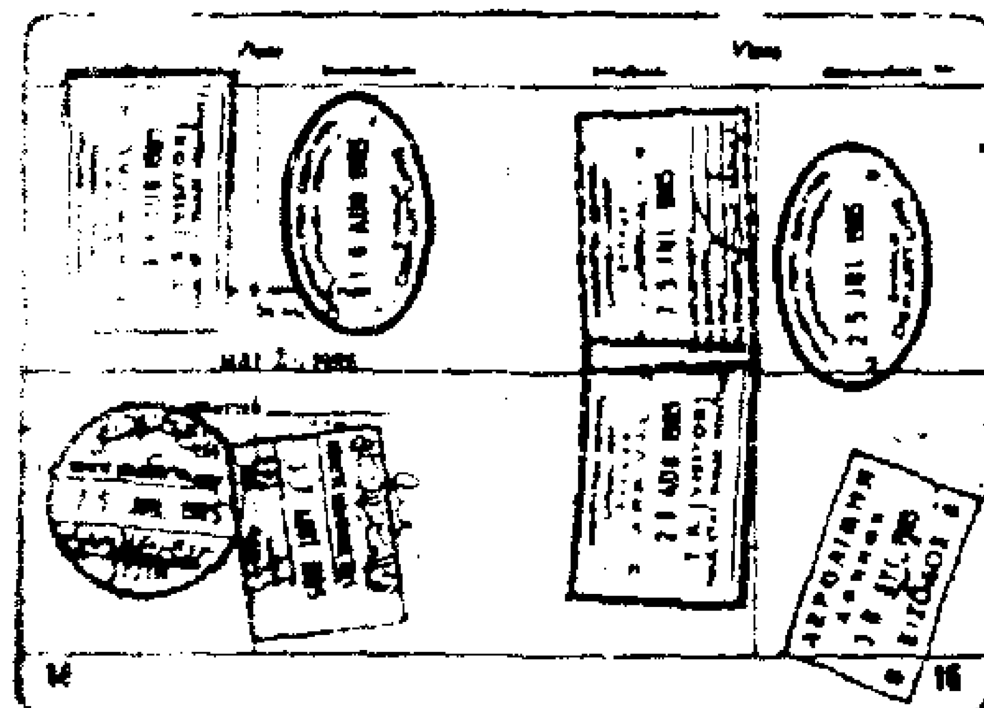
Ulrica Ericsson
Deputy Police Superintendent

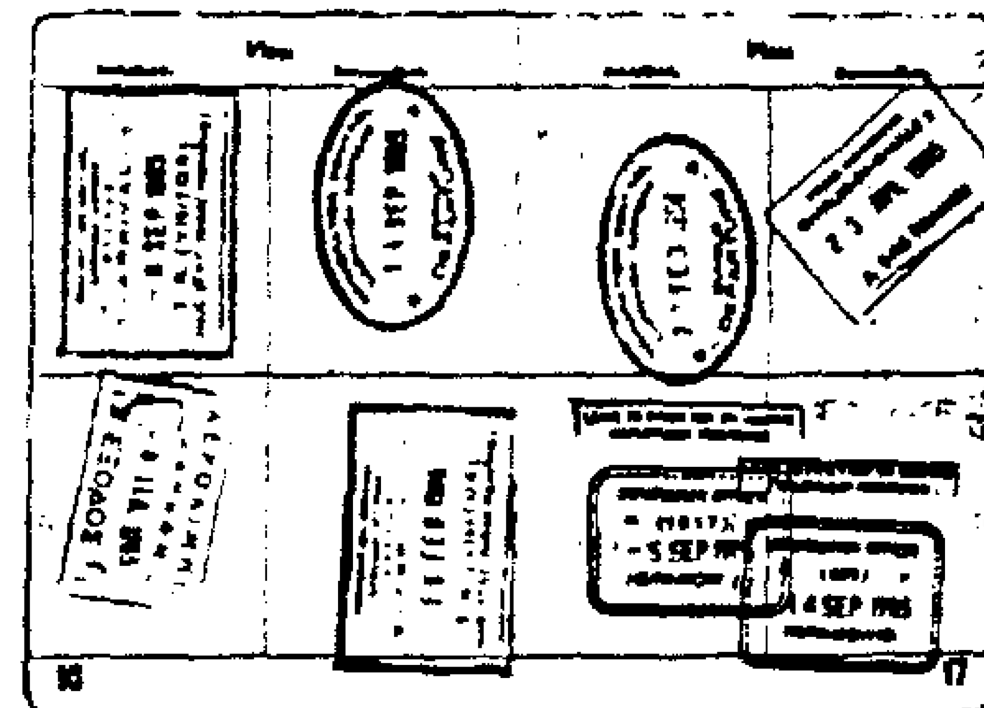




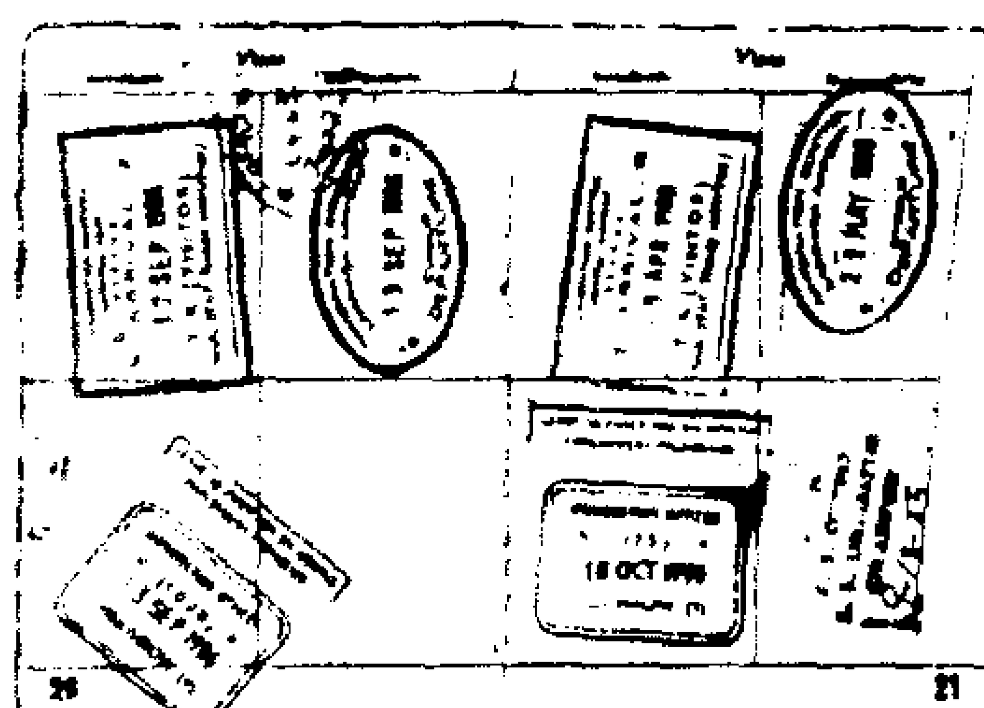


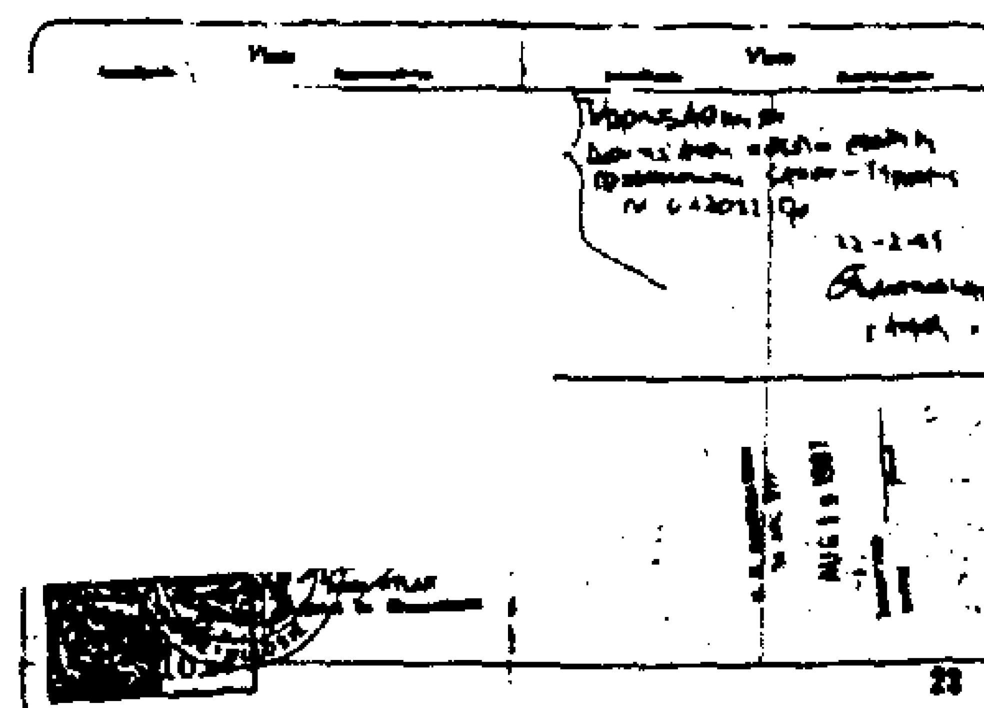














الوثيقة الثانية عشرة : بعض صفحات جواز سفر كولمان الأمريكي والذي لايزال ساري المفعول ـ وتبين التأشيرات وأختام الدخول والخروج التي تؤيد أقواله عن تحركاته عندما كان عميلا سريا للمخابرات العسكرية الامريكية .

المحتــــــــــويات

الصفحة

المؤلفان فى سطور

ليستر كولمان

* فى بداية حياته العملية عمل مراسلا لعدد من الصحف ووكالات الأنباء الأمريكية.
* ١٩٨٤ ـ عمل مراسلا لكبريات شبكات الأنباء بالبيت الأبيض ابان فترة رئاسة جيمى كارتر.
* ١٩٨٤ ـ قام بتغطية موسم الحج لشبكة CBS الأمريكية من المملكة العربية السعودية.
* ١٩٨٦ ـ التحق بجهاز الاستخبارات العسكرية الأمريكية DIA حيث كلف بالعمل فى الشرق الأوسط لمكافحة عمليات مراقبة المخدرات من قبرص. ولكنه هجر الوظيفة غاضبا ومحتجا على اختلال الترتيبات الأمنية الخاصة بتلك العمليات ـ الشىء الذى أدى فيما بعد إلى تفجير طائرة (بان امريكان) فوق مدينة لوكربى الاسكتلندية فى ديسمبر ١٩٨٨.
* ١٩٩١ ـ بدأ جهاز أمن الدولة الأمريكى فى التحرك للتستر.

ولأن ليستر نوكس كولمان رجل يعرف أكثر مما يجب. هذا الجاسوس الأمريكى الهارب يعرف الكثير عن خبايا لوكربى.. ويعرف الكثير عن عمليات الارهاب وحركات التحرر. ويعرف الكثير عن بواطن الأنشطة السرية لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (DIA) .

وهاهو كولمان المطارد من قبل حكومة بلاده يدفع به لطلب اللجوء بالسويد.

لقد قرر كولمان أن يكشف عما لديه من معلومات.. ليس خيانة لوطنه وإنما لكى يبقى على قيد الحياة ولكى يعطى نفسه وزوجه وأطفاله الثلاثة بعض الأمل فى الحياة. فعندما ينشر ماليده من أسرار لن يكون لدى واشنطن أى مبرر يدعوها للسعى لإخماد صوته بعد أن أصبحت أسراره متاحة للرأى العام.

«فى قبضة الأخطبوط» هى قصة أكبر عملية تستر دولية فى العصر الحديث.

دونالد كودرد

من مواليد لندن. قضى أكثر من عشر سنوات بالولايات المتحدة الأمريكية ثمان منها محررا بمجلة نيويورك تايمز.

ومن خلال اطلاعه الواسع بأسرار اللعبة الدولية فى أنشطة الجاسوسية استطاع أن يؤلف عددا من الروايات التى وجدت رواجا واسعا وأشاد بها كبار النقاد فى حينها من مثل (جرى) و(الأيام الأخيرة لدرينش بينهوفر) و (الجميع يسقطون) و (العارف) و (الجاسوس).

وهذا الكتاب يعتبر تحقيقا مثيرا حول مسببات كارثة لوكربى وما تلا ذلك من تلاعب بالأدلة ويكشف من الداخل مايدور بين وكالات المخابرات الأمريكية من تنافس ويكشف كذلك عن استغلالها لتجار المخدرات والسلاح بمنطقة الشرق الأوسط. وكذلك فالكتاب يحكى قصة رجل أصبح سجين...



مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب ـ